الكتاب الأسود للفساد

فى قطاع الأعمال وبيعه للصهاينة

على القماش

تمهيد: وإهداء

الدفاع عن القطاع العام ليس من باب المكابرة أو العناد أو التمسك بشعارات عفا عليها الزمن كما يزعم البعض..إنما الدفاع عنه كصرح اقتصادى بنى من دم الشعب فى احلك الظروف ذوداً عن حريته واستقلاله.. فقدم مالم يقدمه غيره فى اوقات الحروب كما ساهم فى التنمية والاعتماد على الذات بصورة مشهود لها مهما زعم أصحاب المصالح الخاصة.

ولأننى أؤمن بقاعدة أنه من الممكن أن يكون الخطأ فى التطبيق وليس الخطأ فى الفكرة، ... وحتى اذا جاز التخلص من بعض القطاعات فإن «الخصخصة» لاتعنى البيع بتراب الفلوس وتربح السماسرة والصهاينة. كما أن هناك بعض القطاعات الاستراتيجية والبنوك والدعائم الاقتصادية من الخطر بيعها، وأن القيادات الفاشلة يمكن أن تجهض أى فكرة عظيمة ذات أبعاد ومكاسب اقتصادية واجتماعية ووطنية:

ولأنه مكتوب على طبيعة عملى فى صحيفة معارضة أن أظل فى حالة متابعة مستمرة لوقائع الفساد.. ولأن قدرى دفعنى إلى السير فى دهاليز وكواليس قطاع الأعمال العام باحثاً فى «أضابيره» عن الحقائق الغائبة، فقد كان لزماً علىّ أن أمشى وراء خيوط الوقائع والمستندات للوصول إلى الأدلة والبراهين التى تؤيد أو تنفى حدوث الإنحرافات أو الفساد قبل نشر تفاصيله ... رغم اننى لا أعرف تفسيراً لعدم تحرك أى مسئول فى هذا البلد للتصدى لوقائع الإنحراف التى نشرت فى الصحف المصرية سواء القومية أو المستقلة أو صحف المعارضة: أو أمام البرلمان ويعرف كل مواطن يغار على ممتلكات ومقدرات بلده الكثير من هذه الوقائع.

ولأن الساكت عن الحق شيطان أخرس، ولأن أضعف الإيمان لمقاومة المنكر هو لسان المرء، لذلك قررت ألا يكون لى مكان فى دائرة الشيطان وأن أسخر لسانى وقلمى للدفاع عن الحق ودحر الباطل، وفى سبيل تحقيق ذلك جاء نشر هذا الكتاب وتضمينه بالعديد من وقائع الإنحراف والفساد ولم أبدأ فى إجراءات الطبع والنشر إلا بعد أن تجمعت تحت يدى الأدلة والبراهين الدامغة بعد سعى دؤب وجهد جهيد من مصادر عديدة ومتنوعة ومشهود لها بالموضوعية فى الداخل وفى الخارج حتى لايكون هناك أى مجال مهما صغر حجمه لأن ينزلق قلمى ولسانى إلى متاهات التجنى على أحد أو المجاملة والمحاباة لأحد.

ورغم ذلك تعرضت للعديد من البلاغات والقضايا ومنها مطاردة الكيميائى «محمد أحمد حسين» رئيس شركة مصر للسياحة بالعديد من البلاغات وكلما توجهت إلى النيابة وقدمت العديد من المستندات التى تؤكد صحة ما كتبته فوجئت بتقديمه ببلاغ جديد ضدى حتى أننى فوجئت بوجود عدد من البلاغات أمام نيابات مختلفة فى يوم واحد مما دعا محامى الجريدة بطلب ضم البلاغات أمام محقق واحد! كما دعانى ازاء تعدد البلاغات والتحقيقات إلى التنازل عن حقى فى حضور معى عضو من مجلس نقابة الصحفيين للتحقيقات - طبقاً للقانون - فقد سئمت تكرار إرهاق الزملاء كما أننى أستطيع أن أدافع عن نفسى فليست هناك خصومة شخصية مع أحد، وأرحب بأى رد يصلنى وأنشره كاملاً ثم أعقب عليه مع الإلتزام بأدب الحوار والرأى. والرأى الآخر إضافة إلا أننى لا أكتب إلا من خلال المستندات والمصادر الموثوقة وما يرتضيه ضميرى.

إننى أهدى هذا الكتاب بكل ما احتواه إلى كل مسئول فى مصر فى يده سلطة القرار وإصلاح المسار والأحوال فى هذا البلد. سائلاً العلى القدير أن يبعث برياح التغيير لتمحو كل ما هو ردىء وكل ما هو «مساق» وتأتى بكل ما هو صالح لخير مصر وخير أمتها.. كما أهديه إلى صاحب البلاغات العديدة ضدى. الكيميائى محمد أحمد حسين رئيس شركة مصر للسياحة الذى دفعنى دفعاً لاعداد هذا الكتاب.. لعله يقرأه جيداً ولعل يقرأه ايضاً من اختاروه والمسئولين عن قطاع الأعمال... لعل أحدهم يتذكر أو يخشى!

على القماش



انزعوا السكين من يد هذا الوزير!

إزاء عمليات البيع التى لم تترك شيئاً من الدعائم الوطنية، والركائز الاقتصادية والصناعات الاستراتيجية جاءت الصرخات: انزعوا السكين من يد هذا الوزير ولكن ما العمل وقد أصبح السكين سيفاً.. وسبق السيف العَذَل!

نشرت الصحف خبر مؤداه مساءلة مدرسة بالبحيرة لوضعها سؤالا فى امتحان «التعبير» عن موضوع الخصخصة.. وأنه تمت إحالتها للتحقيق لعجزها هى نفسها عن كتابة نفس الموضوع! واذا كانت الصحف نشرت الخبر من باب «الطرافة» فإن الأكثر طرافة ومن الضحك ما يثير البكاء أن كبار المسئولين بالدولة لا يعرفون معنى ينطبق على الكلمة كتعريف واضح للخصخصة فى مصر!

ولعلنا نتذكر د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق أثناء مناقشته عن الخصخصة فى مجلس الشعب.. فأرتبك متلعثما فى اسم الخصخصة وغرابته.. وإن كان الأمر لا يتوقف عند حروف الكلمة وتركيبها الغريب.. ولكن الأمر أعمق من هذا بكثير.

ومن جانبنا حاولنا فتح قاموس ومعجم د. «عاطف عبيد» والتصريحات المتتالية منذ عُهدت اليه المهمة بعد ما فعله د. محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الأسبق عندما كان يعلن عن أن الحكومة لن تبيع قطاع ما أو ركائز وطنية مثل مجمع الالمونيوم ثم يفاجأنا بالإعلان عن بيعه!

ويبدو أنه كان من المطلوب تغيير الوجوه لابعاد الملل عن الناس وتغيير اسلوب خداعهم وتطوير المهمة فكان د. عاطف عبيد .. واذا قيل إن هناك توجهات من صندوق النقد الدولى والجهات المشابهة والتى تخضع للهيمنة الأمريكية فإن د. عبيد ليس أصلح واحد لتنفيذ الأوامر فحسب بل كان ملكياً أكثر من الملك!

فما ان عهدت إليه المهمة.. وإذا به و بكل همة يمسك السكين ليذبح كل مشروع أو مصنع أو شركة .. لا يهم ان كانت صناعة استراتيجية أو حاجة الوطن للابقاء على هذا النوع أو أن حجم وعدد ومشاكل الشركات من الإنتاج والمخزون والتسويق والأصول والعمال ومجلس الادارة.. الخ تحتاج الى جهاز من الخبراء وليس شخص واحد مهما كانت عبقريته وحتى العدد الذى يحيط بالوزير عدد قليل لا يتناسب مع قرار يحتاج لتضافر كافة الخبراء والمتخصصين كما أن رؤساء الشركات أنفسهم يجب التدقيق فى اختيارهم حتى لا تتبدل إدارات فاشلة بإدارات فاسدة وإدارات تتربح إلى إدارات تنهب .. أى انه ليس من المهم أن يمتلك صاحب القرار رؤية وبرنامجاً سليما فحسب -وهذا فرض- فالأكثر أهمية أن يوجد الاشخاص المخلصون المتجردون الذين يحملون الرؤية السياسية والاقتصادية بل والشخصية السليمة.. بل إن افتقاد هؤلاء الاشخاص المتجردين أصحاب الرسالة سوف يؤدى فى النهاية الى الانحراف ومن هنا صرخ الشرفاء والخبراء الوطنيين انزعوا السكين من يد هذا الوزير.. فما يحدث هو مذبحة حقيقةللشركات والقلاع الوطنية.. واذا كان الزعم بأن ما يجريه هو علاج فإن ما يحدث هو اخراج لأحشاء الوطن.. بل واخراج لقلبه وكبده وكل ركائزه.. ليست فى تصفية الصناعات الاستراتيجية فحسب.. بل وتهديد الأمن والاقتصاد القومى وإلا بما تسمى تحويل كل أسرار المشروعات الى كتاب مفتوح باسم الشفافية ليعرف العدو الصهيونى كافة التفاصيل ليتمكن من القضاء على المنافسة مثلما حدث فى صناعات النسيج؟!

وماذا عن التحذيرات الوطنية من دخول الأجانب قطاع الاتصالات واختراق الأمن القومى لانه يمكن جهات خارجية من التجسس على اتصالات البلد، وأى برنامج الكترونيات يمكن أن يخترق شبكة الاتصالات ويلتقط الرسائل وهو ما يعتبر تهديداً للأمن القومى.

والزعم بأن العولمة تجعل العالم قرية صغيرة ولم تعد هناك أسراراً خافية هو تضليل لأن هناك «شعرة» تفرق بين تدفق المعلومات والشفافية وأمامنا كارثة دول شرق آسيا وكان الترويج عن المعلومات وارتفاع نسبة النمو إلى أن تكشفت الكارثة بأن محافظ البنك المركزى كان يزوّر معلومات فى كوريا واندونيسيا مقابل عمولة!.. واذا كانت هناك شفافية وكشف أسرار فى تلك الدول فلماذا لا تذاع الاسرار فى امريكا إلا بعد ٢٥ سنة فى بريطانيا إلا بعد ٥٠ سنة اللهم لو كان البعض يعتبر إذاعة أسرار كليتنون ومونيكا هى المقصودة والتى تجىء من باب الديمقراطية وعدم

وجود واحد فوق القانون وإن كانت اسباب اعلانها جاءت من باب الحرص على عدم إمكانية اختراق امرأة لعوب لأمن أهم مؤسسة!

للأسى والأسف أجهز د. عبيد بالسكين على شرايين الوطن خاصة فى الفترة ما قبل تولى د. الجنزورى والقول بوجود لجنة وزارية والاطلاع على ملفات البيع فإن الأمر جاء بعد أن فاحت رائحة بعض الذبائح من أمثال المراجل التجارية وغيرها التى تمكن فيها الحباك من الاقتناص!

واذا كان د. عبيد أجهز بالسكين على شرايين الوطن فقد استخدم المستفيدين نفس السكين فى تناول «الجاتوه» عقب كل ذبيحة نال لحومها وشحومها أجانب أو أشخاص لم يعرف عن تاريخهم أو مصادر ثرواتهم هل هى من نهب أو مخدرات وكأننا أصبحنا مركزاً لغسيل الأموال من أجل توزيع الضحية بأقصى سرعة!

فالحديث عن ضرورقسن تشريع جديد لمكافحة غسيل الأموال القذرة فى مصر وافقت عليه لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب فى ابريل ١٩٩٩ أى بعد مرور عشرات الصفقات وتصفية وبيع الشركات وجاء فى التقرير أن مصر لم تكن تعرف مثل هذا النوع من الجرائم الاقتصادية المستحدثة إلا أنه بعد أن خطت مصر نحو الاقتصاد الحر.

وقد قرر الخبراء حجم غسيل الأموال بنحو ١٠ مليارات جنيه محلياً و٥٠٠ مليار دولار عالميا وأنها تزداد فى الدول الرأسمالية الكبرى وقد قدر حجمها فى أمريكا عام ٩١ نحو ٢٨٢ مليار دولار وفى ايطاليا ٥١ مليار دولار وبريطانيا ١٤ مليار دولار وألمانيا ٢٤ مليار دولار وفرنسا ٢١ مليار دولار!.. وأن الأرقام اصبحت تتضاعف عبر «الأنترنت» وتخترق الحدود!

بل إن تقريراً صادراً عن الكونجرس الأمريكى على مصرف «سيتى بنك» العملاق لقيامه بمساعدة شقيق رئيس مكسيكى سابق بصورة سرية تحويل ١٠٠ مليون دولار من أموال المخدرات من المكسيك وتحويلها الى حسابات مصرفية سويسرية.

فهل كل من يدخل البورصة - خاصة من الأجانب والصهاينة - معروف تاريخ مصادر أمواله وبالأدق هل تجار المخدرات أو الرشوة والفساد الإدارى وتهريب السلع والبغاء والتهرب الضريبى وغيرها من أصحاب دخول الاموال «المطلوب غسيلها»... هل يسجلون هذا فى بيانات جوازات السفر حتى يؤكد البعض إن البورصة فى مصر لم تشهد حتى الآن غسيل أموال؟! (اسرائيل اكبر واقرب مركز فى تجارة المخدرات والدعارة وتجارة الاسلحة وتزييف العملات وغيرها).

وإذا كان بنك عالمى ساعد فى تحويل ١٠٠ مليون دولار من أموال مخدرات فهل من ضمانات اذا ما أصبح أفراد يسيطرون على البنوك بعد الخصخصة ولا يهمهم سوى تضاعف الأرباح؟!.. وماذا لو جاء البيع لواحد من عينة «سورس» اليهودى؟! هذا بخلاف الأسباب العديدة التى ساقها الخبراء الوطنيين إزاء خصخصة البنوك.

ولكن ماذا وقطار الخصخصة يدوس كل شىء.. لقد استجابت الحكومات المتعاقبة مؤخراً منذ منذ بدء التقارب الأمريكى أو بالأدق الأطماع الأمريكية فى مصر من الدخول فى الانفتاح والانبهار برامبو كسينجر.. نعم تأخر بدأ التنفيذ إلى أن تهيأ المناخ تماماً وأدركت الحكومة إلى ضرورة تغيير القوانين لإمكانية تنفيذ الخصخصة!!

فالقانون الذى كان معمولاً به هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٨١ لم يكن كافياً لبيع القطاع العام وكان ضرورياً أن تعمد الحكومة إلى بعض الترزية -كالعادة - لتفصيل قانون ينفع فى «البيع» وفعلاً جاء القانون ٢٠٣ المسمى قانون قطاع الأعمال.. وبعيداً عن إصدار المحكمة الدستورية حكماً ببطلان خمس مواد منه.. فلا شىء يهم فمعظم المواد المطعون فيها تتعلق بعدم مساواة أعضاء مجالس الإدارات «المنتخبين والمعينين» فى المكافآت وهو أمر يمكن تصحيحه فالحصيلة كبيرة وتكفى لإرضاء الجميع!

المهم أن القانون يتضمن مواد مشجعة على بيع الشركات تحت شعارات توسيع قاعدة الملكية، وزيادة أعداد المساهمين.. ثم جاءت مذبحة ١٤ فبراير ١٩٩٦ والتى حملت اسم أكثر بريقا من مصطلح «الخصخصة» وهو اسم وشعار برنامج الإصلاح الاقتصادى!!

دعنا من وضع المسمى فكل المسميات والشعارات تنتهى بوعود الخروج بالأزمة من «عنق الزجاجة» فتتحول الى خروج «العفريت» من القمقم!... فكلها شعارات ومسميات لا يحاكم أحد عليها بينما تحولت معلمة بائسة بالبحيرة للتحقيق فى وضع سؤالا فى التعبير عن موضوع تملأ به الحكومة كافة الجرائد ليل - نهار وهو الخصخصة رغم ان كافة موضوعات الإنشاء والتعبير للتلاميذ تجىء من موضوعات تنشرها الصحف!. ولكن ربما خافت «الحكومة» من كشف عورتها لتوسيع الحديث عن هذا الموضوع فتجىء إجابات عفوية وتلقائية وعلى الفطرة من التلاميذ الصغار والحكومة لا تريد الوصول بالسخرية الى هذا الحد!.. أى إجابة عن الخصخصة تكون؟! هل هى توسيع قاعدة الملكية وزيادة عدد المساهمين ومشاركة العمال فى ملكية مصانعهم ليكونوا أكثر حفاظاً عليها.. هل هذه هى الإجابة بحق؟!

إن الخصخصة التى وعدونا بها قالوا عنها إنها ستنتهى بالرخاء بينما ما حدث هو زيادة البطالة!.. ومن حصلوا على المعاش المبكر أصابتهم امراض الشيخوخة المبكرة.. هذه حقيقة وراجعوا العيادات والمستشفيات.. وضاعت مدخراتهم .. وأبرع الفنيين الذين عملوا على الآلات المتنوعة من الصناعات الدقيقة المتطورة للصناعات الكهربائية والمعدات الثقيلة والنسيج وغيرها وغيرها تحولوا الى «جالسين بالمنازل أو المقاهى كل منهم وضع ما قام بالحصول عليه - مقابل المعاش المبكر فى نشاط لا علاقة لخبرته - هذا ان حدث - فهو ليس كما تتوهم الحكومة سوف يفتح ورشة ليمارس نفس العمل فالآلات التى كان يعمل بها فى المصانع قيمتها تقدر بعشرات الملايين وقروض البنوك والملايين تحمل لافتة «للحيتان فقط» والعمال ليسوا حيتاناً.. ومن ثم انتهت أموال المعاش المبكر فى سداد الديون أو عمل كشك سجائر أو بوتيك فاشل.. أو ذهب المبلغ فى جهاز البنت أو بثمن علاج من الشيخوخة المبكر!.. لينتهى الأمر بمعاش ضئيل لا يكفى متطلبات الحياة ولا فرصة عمل جديدة فتزداد حالات البلطجة والنصب الى آخر الجرائم!

إنه حتى الظن بأن الصندوق الاجتماعى كان سيساعد هؤلاء انتهى الى مساعدة بعض الخريجين الجدد ولأنهم بدون أية خبرة سوى دراسة معدمة لتنتهى القروض بتعثر السداد لعدم الخبرة.. ليتساوى الجميع القدامى والجدد - فى المأساة!

أما عن الزعم بأن الشركات بعد خصخصتها سوف تفتح الوظائف خاصة للمهرة فان الأمر لا يحتاج الى تعليق والإجابة موجودة في دوائر المحاكم العمالية لتشتيت البقية الباقية!

ومن سوء الحظ أن يضاف الى هذا «الطابور» من البطالة العمال الناتجة من «تسريح» الدول العربية بعد أن تكبدت ميزانياتها لأمريكا بسبب حرب الخليج وكأن أمريكا قررت تحويل الدول العربية إلى بطالة وتبديد أموال فهى صاحبة المصلحة فى حرب الخليج وهى الداعية الى الخصخصة وللأسف علينا جميعاً الاستجابةَ والأخطر أن كل فرد يمثل أسرة بأكملها وربما أكثر ولك أن تتصور كل هذه الأسر بلا دخل وأصحاب المعاش المبكر بمعاش غير مناسب خاصة مع قفز الأسعار بعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادى.. أضف الى ذلك التوابع التى ممكن أن تحدث نتيجة سياسة عقلية الخصخصة وقد قرءنا عن اقتراح لوزير الصحة لخصخصة التأمين الصحى بابتداع فكرة شراء الخدمة الطبية وتأجيرها لصالح المستشفيات الاستثمارية بحيث يتم تصفية التأمين الصحى والذى رغم مساوئه أرحم ألف مرة من تلك المستشفيات!

وقد أكدت العديد من الدراسات ومنها دراسات صادرة عن معهد التخطيط بالربط بين الخصخصة وارتفاع نسبة البطالة وأشارت إلى أن العامل لا يجد أمامه سوى الخروج على المعاش المبكر فالبديل هو تجميد وضعه وعدم زيادة أجره بدعوى انخفاض الإنتاجية!

أما قانون العمل المعد للعمال فى الفترة الجديدة فهو يسير «للخلف در» ويستقبل قرن ماضى!.. فمن سماته اهدار حقوق العمال فى الاجازات والأجور وتوسيع دائرة العقاب والنقل التعسفى وإذا كانت هناك «مظهرية» بحق الإضراب فقد تم تفريغه من مضمونه باشتراط موافقة أكثر من ثلثى أعضاء النقابة (بعد أن ضعفت وخضعت النقابات واعضائها للسيطرة الحكومية) والاضراب هنا هو أمر مستحيل.. ومن الطريف أن يتقدم اتحاد الصناعات باقتراح ينص على منح صاحب العمل الحق فى انهاء خدمة من تعاقد معه من العمال فى أى وقت دون إبداء الأسباب!!.. وإن كان للحق وزير القوى العاملة رفض - مشكوراً - هذا الاقتراح إلا أن التشكيل البرلمانى القائم على التزوير والمصالح والبيزنس يمكن أن يمرر مثل هذا الاقتراح وأكثر!

فى الوقت نفسه بصم مجلس الشعب على قانون الاستثمار كما قدمته الحكومة رغم أنه لم يخصص أى مادة لحقوق العمال ومنح امتيازات غير عادية للأجانب تتضمن تملك أراضى الدولة للجان وعدم وضع حد لها من الربح أو أسعار المنتجات (يلاحظ صدور تيسيرات جديدة للأجانب منها السماح يمتلك أكثر من عقار)..

لقد قالوا إن الخصخصة جاءت لتوسيع قاعدة الملكية بينما ما حدث بجانب شراء الأجانب والصهاينة للمشروعات.

أما عن مشاركة للمواطنين بشراء الاسهم (توسيع قاعدة الملكية!!) فقد جاءت هى الاخرى محل علامات التعجب.. مصدر بإحدى البنوك أكد أن البنوك تساهم فى العديد من الشركات وأن كبار المسئولين بالادارة يقومون بشراء الأسهم ولو بافتعال مكافآت ثم شراء أكبر قدر .. وبعدها تقفز أسعار الاسهم! ونفس الأ مر تكرر من عدد من المسئولين بالشركات!!.. كما أن بعض المضاربين فى البورصة حققوا أرباحاً تفوق قيمة بيع الشركات!! أما عن «المساكين» غير المحترفين فقد وقعوا فريسة للمغالاة فى تقييم الأسهم بواسطة مراجع حسابات الشركات ثم حمله إعلانية كبيرة تراجع من حيث «الشكل» بواسطة هيئة سوق المال.. وبعدها يبدأ جمع أموال ومدخرات المواطنين بلا ضابط أو رقيب ليشترى الوهم بعد الانخداع فى هيئة سوق المال! أما اصحاب الخبرة فى «البورصات» وفى شراء الذمم فتاريخ الصهاينة معروف فى كل الأمم وأصبح معروفاً الاستعانة بالاجانب كسماسرة وخبراء فى البورصة!.

قالوا فى معنى الخصخصة إنها جاءت نتيجة القيادات الفاسدة لعدم خبرتها فإذا بالوزير يختار قيادات أكثر فساداً وبلا أية خبرة.. بل يجدد لها لثلاث سنوات أخرى رغم كل ما ذكرته الأجهزة الرقابية والصحافة!

قالوا إننا سنفتح المكافآت الكبيرة لقيادات الشركات حتى يحققوا ما تحققه الشركات الخاصة من نجاح فإذا بهم ينفذوا نصف المهمة وهو منحهم المكافأة الكبيرة والتى تقدر بمئات الآلاف لكل منهم.. أما تحقيق النجاح فيمكن من خلال تدليس الميزانيات أو بيع أصول من شركة الى أخرى ولو من باب اظهر النشاط على طريقة تحريك الماء الراكد!

إننا لا نكتب كلاما نظريا أو من باب «الفضفضة» أو كما يزعم البعض أننا نقدس صنم القطاع العام فأغنى الدول الرأسمالية كأمريكا نفسها أو التى اتجهت للخصخصة مثل بريطانيا وألمانيا وضعت ضوابط لحماية المصالح القومية للدولة.. أضف الى ذلك أن المصانع والشركات الإنجليزية - على سبيل المثال اشتراها انجليز لأنهم يملكون القوى الشرائية.. ويعلم الغرب أيضاً أنهم لن يصدروا الينا الصناعات المتطورة وأسرارها... فقط يصدرون إلينا الصناعات التى توقفت لديهم بسبب قوانين البيئة الصارمة .. ولنا فى حديد أسوان أسوه!!

إن دور الدولة فى الاقتصاد الحر هو دور الفاعل المنظم.. إن شركات صناعة السلاح فى أمريكا قطاع خاص

ولكن هل ممكن أن تبيع لمصر أسلحة بدون إذن الحكومة؟!.. بل إن القمح لا يورد بدون إذن الحكومة وقد قرءنا عن توقف السفن الأمريكية المحملة بالقمح فى عرض البحر قبيل حرب الخليج الأولى انتظاراً لاستشكاف الرؤى!! فليست هى خصخصة «السداح مداح» .. فأين نحن مما يحدث؟!

اقرءوا معى هذا الخبر للزميل عبد الناصر محمد بجريدة «الأحرار» فى (٢/ ٧/ ٩٩) تحت عنوان رجال الأعمال «ضحكوا» على البنوك.. اقترضوا ٧٧ مليار جنيه لتطوير الصناعة وضاربوا بها فى البورصة وبناء القصور:

كشف مصدر مسئول بإدارة الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزى عن أن بعض رجال الأعمال قاموا بتوظيف نحو ٧٧,٣ مليار جنيه تمثل نسبة ٧٠٪ من إجمالى القروض التى حصلوا عليها من البنوك فى أنشطة غير مشروعة.

أوضح المصدر أن إجمالى ما حصل عليه رجال الأعمال من البنوك يقدر بنحو ١١٠ مليارات و٥٨٢ مليون جنيه بهدف تطوير الصناعة والدخول فى المشروعات الإنتاجية والخدمية لتحسين مستوى السلع الوطنية لزيادة الصادرات.

وقال المصدر إن المستثمرين قاموا بتوجيه جانب كبير من الأموال المقترضة الى بناء القرى السياحية والفيلات والقصور كما قام بعضهم بالمضاربة على الأسهم بالبورصة لتحقيق أرباح خيالية.

أرجع المصدر أسباب اتجاه الأموال إلى انشطة غير استثمارية الى ان عدداً كبيرا من رجال الأعمال والمستثمرين يواجهون تعثرا شديدا فى سداد أقساط الديون كما أنهم مهددون بالإفلاس ولذلك يدخلون فى أنشطة تدر أرباحاً سريعة مستخدمين أساليب غير مشروعة.. طالب المصدر بضرورةالتنسيق بين وزارة الصناعة والبنوك لإقامة مناطق حرة للصناعات الوطنية وضخ أموال تحت أعين البنوك وبمشاركة المستثمرين مع أهمية وجود عقوبات رادعة على المحتالين (انتهى الخبر).

ومن لم يهرب هكذا هرب من المنافسة السيئة والحصار بسبب أخلاق بعض رجال الأعمال كما دافع رئيس شركة دوارف عن هروبه بعد اقتراضه بـ٣٥٠ مليون جنيه.. وهذا ليس دفاعاً عنه ولكن لا يستبعد أحد هذه الأخلاقيات من رجال أعمال هذا العصر ولعل مثل هذا ما دفع كاتب حكومى كبير بقوله: إنه لم يكن يصدق أن يحدث بعد إتاحة كل الفرص لرجال الأعمال أن لا يقنع كل منهم بمكسبه فيقوم بكتابة الشكاوى الكيدية والمجهولة لكافة الأجهزة على طريقة المثل «العيار الذى لا يصيب يدوش» ويضيع وقت خصمه فى الأجهزة والتحقيقات .. نفس الأمر فى إطلاق الشائعات على الخصوم عند التقدم لمناقصة حتى ترسو عليه هو رغم أنه لا يعتمد على جودة منتجه!

أما الأكثر خطورة فهو تجديد الموافقات على القرض كل عام حسب أمزجة المسئولين وإلا تعرض صاحب القرض للسجن لأن أمواله فى السوق وليست أموالاً سائلة وحتى إذا باع ما يملك لن يسدد القرض بل سيتم حبسه وهو ما يضيع الثقة والاستثمارات وهى أمور تحتاج إلى وضع قواعد وأسس سواء للحرص على القروض أو للثقة وتهيئة الاستثمار السليم.

نشير أيضاً إلى أن الدول التى تسعى للتقدم يوجد لديها تنمية للتكنولوجيا بينما ما يحدث لدينا هو مجرد تجميع لتكنولوجيا أجنبية دون السماح لنا بأسرارها أى فى الحقيقة تحولنا لمنافذ تسويق ننتقل إلى حال أفيال مصر الآن ورجال أعمالها.

الإجابة أوضحتها جريدة «العربى» فى استعراض لمن اصبحوا يسيطرون على اقتصاد مصر أحدهم دفعته المعونة الأمريكية الى عالم الكبار فأصبح يسيطر على معظم الأنشطة وآخر بدأ بشركة للزيوت والان يدعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية وثالث شارك احد اليهود المصريين ثم أصبح صاحب إمبراطورية ضخمة ورابع جاء من أمريكا

وعاد بأموال المصريين الى أمريكا وخامس بدأ بمدبغة والان يمتلك ١١ شركة وسادس بدأ موظف بالبنك والآن أصبح بنك لوحده!.. أما معظم المشروعات التى جاء بها رجال الأعمال فهى استهلاكية وخدمية! هذا طبعا بخلاف عشرات الجرائم التى يرتكبها الاباطرة الجدد من اللحوم الفاسدة لبسكويت المدارس المسمم لتهريب الأموال... الخ.

أما عن دعم هؤلاء للاقتصاد المصرى فيكفى ان نشير الى ان قيمة الصادرات مليار جنيه والوارات ٨ مليارات دولار!.. وان نصيب المواطن من صادرات مصر ٢,٥ دولار فقط! وإجمالى صادراتنا الصناعية أقل من شركة كورية متوسطة بينما كل الاهتمام ببناء قرى سياحية أو الهروب بالقروض.

هذا الموضوع يستحق دراسات متعمقة وتحليلات جادة من كافة الوطنيين بعد أن أنفق هؤلاء ببذخ حتى دخلوا مجلس الشعب وسن القوانيين التى تناسبهم وها هم يستعدون مبكراً للمجلس القادم بنفس تشجيع رأس المال.. كما تمكن بعضهم من مصاهرة رجال السياسة!.. لا أحد ضد الاستثمار أو ضد تشجيع رأس المال الوطنى بل أى وطنى يحث عليه ولكن ما يحدث يختلف كثيراً عن هذا.. ليس فى عدم مراعاة البعد الاجتماعى وحده لكن لأسباب كثيرة ليس مكانها هذا الكتاب.

لقد حاورت العديد من القيادات الوطنية والخبراء ورؤساء الشركات فأجابوا بما يؤلم ضمير أى وطنى غيور على اقتصاد بلاده.

- ان د. عبيد مسئول وحده عن ٣١٤ شركة و٣١٤ مجلس إدارة و٣١٤٠٠ مشكلة.. فهل هناك شخص واحد فى العالم بأسره ومهما كانت كفاءته أن يدرك كل هذا الحجم!

- ان هناك شكوكا حول مقدرة المكتب الفنى للوزير فى الاضطلاع بعبئ مسئولية بيع شركات قطاع الاعمال وفى كافة المجالات أو بالأدق بيع مصر.

- إنه لم يتم أخذ رأى رؤساء الشركات أو الخبراء!

- إن النقابات العمالية أصبحت لا رأى لها وكثيرا من قياداتها تحولوا ٣٦٠ درجة وبعضهم تقاسم الغنائم!

- ان معظم المسئولين والمرشحين لتولى مهام الخصخصة قضوا عمرهم كله فى فكر اقتصادى مخالف تماماً وتم حقنهم وإرضاعهم به كل يوم لعشرات السنين .. فكيف يطلب منهم التعامل فى قضية تخالف ما تربوا عليه من فكر؟! كان هذا هو رأى الخبراء.

هذا عن المسئول عن البيع فماذا عن المشترى؟!

هل يمتلك الفقراء فى مصر قيمة شراء أسهم المصانع؟! .. وهل يمتلك رأس المال الوطنى الخاص بشراء مثل هذه المصانع؟!.. الأمر طبيعياً ينتهى إلى شراء الصهاينة وأنصارهم.. وهنا لا يهم الثمن بخس أم لا.. فهناك فى حسابات الدول شيء اسمه التضحية بالمال من أجل الأمن القومى للبلد ومعرفة أسرار العدو المنافس ورغم هذا بيعت الشركات للصهاينة بثمن بخس!

أما الوسيط أو السمسار فى عمليات الشراء فلن يصل أحد الى ما حصل عليه .. لابد من أمور العمولات مثل أمور الرشوة إذا كان لمصلحة الطرفين إخفائها فلن يكشفها أحد إلا الصدفة.. وقد مرت صفقات وصفقات وصرخ الخبراء من الثمن البخس وظهور رائحة الشبهات وصوروا هؤلاء المعارضين بأنهم ما بين حاقد أو «عبده مشتاق» أو مازال يعبد صنم القطاع العام إلى أن كشفت الصدفة نموذج الحباك والتى كشفت سره الزوجة رقم ٣ بسبب الغيرة من الزوجة الرابعة رغم أنه سبق أن دفع للثالثة ما يوازى ثمن شركة لإرضائها عند طلاقها.. وللأسف لم يكتشف «حباك» بعده! ربما لانتشار ظاهر الزواج العرفى لرجال الأعمال!!.

فى وصف لحال الزوجة الرابعة كما روته إحدى المجلات الحكومية جاء الآتى: الأصول أصول العروس الرابعة لا تذهب إلى بيت عريسها وفى جهازها شكمجية متخمة بالمجوهرات.. وبلاش المجوهرات والسجاجيد العجمى لأن التحف التى فى بيتها تساوى الملايين.. أصف لك تحفة واحدة عبارة عن طبق سيفر بالفضة ثمنه نصف مليون جنيه.. انها اعتبرت المهر والشبكة مسألة ثانوية مع أن المهر ٢ مليون دولار والشبكة السولتير ٢٠ قيراط بحوالى مليون جنيه أخرى.. و«دبلة» فصوصها الماظ طويلة!

لقد اشتعلت الغيرة فى الزوجة الثالثة رغم أنه طلقها ودفع لها الملايين والشقق لإرضائها!

ترى هل لدينا «حباك» واحد فى مصر؟!

يقول الكاتب الساخر أحمد رجب إن الشيطان قرر أن يهجر مصر بعد أن تنكر الناس لما قام به.. فكلما سئل احدهم عن مصدر ثروته قال: هذا من فضل ربى!!

ننتقل إلى مؤسسات الترويج الأجنبيه ومشاركتها فى تقييم أصول الشركات فهى من شأنها أن تهدر تلك الأصول بسبب رغبتها فى إتمام عمليات البيع باعتبارها وسيطا مستفيداً من عمولة البيع التى تصل إلى ٥٪ ومن يضمن ألا يكون بينها من يقوم بدور الحباك خاصة مع أبناء جنسياتهم.. ولننتقل حول قيمة الشركات عند مذبحة ١٤ فبراير عام ١٩٩٦ على لسان المسئولين ودون إضافة أى حرف.

رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فضل التحدث بلغة الأرقام فقال: القيمة الدفترية لقطاع الأعمال ٨٨ مليار جنيه عبارة عن رأس المال المستثمر فى أصول عبارة عن ماكينات وأراضى وخلافه.. لكن الكثير من التقديرات قالت إن القيمة السوقية له تصل الى ٤٠٠ مليار جنيه فى حين أكد د. يوسف بطرس غالى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء «وها هو أصبح وزيراً للاقتصاد» أكد أن قيمته الحقيقة تصل لحوالى ٤٠٠ مليار دولار وليس جنيهاً أى أكثر من ثلاث أضعاف!!

أما المديونيات فهى تنتهى عند رقم ٢١ مليار فقد بلغت ٧١ مليار جنيه ولكن منها ٣٥ مليار جنيه للجهاز المصرفى ينقص منها ١٤ مليار ودائع قطاع الأعمال لدى الجهاز المصرفى.

كما أن مجموع الخسائر خلال ٥ سنوات بلغ ٧,٥ مليار جنيه فى حين أن مجموع أرباح الشركات خلال نفس الفترة بلغت ١٠ مليارات جنيه وهذا يعنى أن القطاع العام يحقق فائضاً سنويا يصل الى ٨٠٠ مليون جنيه سنويا بعد خصم الشركات الخاسرة وهى حوالى ١٠٠ شركة وما يحدث فى مصر الآن - والحديث لرئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب - ما يحدث أمر غير مفهوم على الإطلاق لذلك مطلوب تفسير لماذا تباع الشركات الرابحة .. ولمن تباع؟.. و بكم تباع؟ إن عملية التقييم لابد أن تتم بأيد مصرية ولابد أن يشترك فيها جهاز المحاسبات لأن لديه التفاصيل الد قيقة والصورة الحقيقية للمركز المالى لكل شركة والتى غالباً ما تختلف عن الصورة التى تحاول إدارة الشركة أن ترسمها لتظهر فى أبهى صورة.

هذه شهادة ومطالب مسئول حكومى لا ينتمى حزبياً إلى الأحزاب التى عارضت بيع قطاع الأعمال حتى لا يزايد علينا أحد.. المهم ماذا حدث لهذه المطالب؟!

وزير يهلل فى مجلس الشعب بأنه نجح فى مضاعفة ثمن بند بيع الأراضى بشركة الى ٢٠ ضعف من ثمنها الدفترى.. ونائب يعارض قائلا: الارض على النيل مباشرة والثمن الدفترى الذى قال عنه الوزير سبق تقديره من عشرات السنين بـ ٢٠ جنيه للمتر ونجاح الوزير فى رفع الثمن يعنى وصوله بالسعر الى ٢٠٠ جنيه للمتر على النيل.. بينما ثمن المتر يزيد عن خمس آلاف جنيه!.. وشىء من هذا القبيل!

ولنأخذ نماذج سريعة لعمليات بيع الشركات .. ونترك الحكم لضمير وزير قطاع الأعمال أو ضمير المسئولين عن هذه الشركات بعد أن تم إهدار تقييم جهاز المحاسبات ومحاولة إغراء بعض الأفراد لتحويله إلى جهاز مستأنس أو عدم الاعتداد الجدى بالملاحظات مثل ما حدث لشركة الأهرام للمشروبات ننقل مما نشرته «الأهرام الاقتصادى» وليس الشعب أو العربى أو الأهالى.

دوائر الصفقة المجهولة إن مجموعة الأقصر جروب تأسست عام ١٩٩٥ فقط أى قبل دخولها مفاوضات مع الشركة القابضة لشراء الأهرام للمشروبات بعام واحد فقط مما يلقى بظلاله على مدى توافر شروط البيع لمستثمر رئيسى وأهمها شرط الخبرة الفنية والقدرة الاقتصادية على تطوير الشركة ودفعها خطوات للأمام كما كشفت الدوائر أن أحمد الزيات قام بطرح ٥ ,٦٢٪ من أسهم الشركة أى من أصل ٧٥٪ من أسهم الشركة التى قام بشرائها فى بورصة لندن على شكل شهادات إيداع دولية بسعر ١٠٥ جنيهات للسهم برغم شرائه قبل أيام بسعر ٥ ,٦٨ جنيه من الشركة القابضة مما يعنى تحقيقه لربح يصل الى ٢٠ مليون دولار فى ضربة مفاجئة وأوضحت المصادر أن الزيات عند طرحه للأسهم فى بورصة لندن لم يكن قد سدد كامل ثمن الصفقة للشركة القابضة أى أنه باع أسهمها ولم يسدد ثمنها كاملاً.. وكانت صفقة الأهرام للمشروبات قد أثارت زوبعة على ساحة البيزنس فى مصر منذ أن تكشفت عملية إعادة طرح أسهم الشركة فى بورصة لندن وتحقيق رجل الأعمال الأمريكى ربحاً خرافياً فى أيام معدودة.

أما ما حدث بعد البيع فقد تم اضطهاد العمال وضياع حقوقهم وها هى نماذج الخصخصة:

أما عن بقية الشركات من «أخوات» الأهرام للمشروبات مثل مصر للسياحة وايجوث والفنادق وغيرها فما بين شركة تبيع أصول لأخرى دون تفسير حيث أن سياسة «الخصخصة» المزعومة هى التخلص وليس الشراء.. كما أنه بالطبع يوجد شركة من الشركتين (البائع والمشترى» اشترت قطاع خاسر .. وربما كان التفسير المقنع هو تحريك الماء الراكد!.. ونفس علامات التعجب نجدها فى الابقاء على الشركات المشتركة أو تصفية العمال وتعيين جدد الى آخر المتناقضات مع الشروط والضوابط المزعومة للخصخصة!

نموذج آخر نقدمه وهو نموذج المراجل البخارية.. شركة تنتج ما يمكن اعتباره تحكم فى الصناعات النووية.. وهى احدى خمس شركات فى العالم فى إنتاج المراجل وأوعية الضغط طبقاً للمستوى العالمى الأول.. وتصدر للدول العربية وتحقق أرباحاً حتى تاريخ قانون اغتيال القطاع العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكان مخططاً لها أن تشارك كليات الهندسة ومراكز البحوث «المصرية» لإنتاج طواحين «البول ميل»

فجأة بدأت «الكواليس» للإعداد لاغتيالها .. بنك الاستثمار «القومى» امتنع عن تمويل عمليات التجديد والإحلال دفعها للاقتراض.. تأخر إسناد محطة توليد الكهرباء بالكريمات بمبالغ ٦٠٠ مليون جنيه إلى بعد بيعها مباشرة.. شارك فى عمليات التقييم مكتب صبور والحباك.. البيع تم بـ١٦ مليون دولار مخزون الشركة قُدر بـ٦ ملايين دولار!.. كما أن الشركة تقع على النيل بمساحة ٣١ فدان وسعر المتر يزيد عن ٣ آلاف جنيه أى الأرض وحدها أضعاف ثمن الشركة بكل أصولها من معدات وخلافه!.

يقول الجهاز المركزى للمحاسبات فى ملحوظاته عن عملية البيع إن ما تم لا يتفق مع ما أعلن عنه وهو مشاركة وليس بيع.. الأمر الذى يعطى فرصة كاملة لكافة المستثمرين الوطنيين والأجانب لدراسة ذلك .. أما ميزانية جهاز المحاسبات فلم تشترك فى أى من الإجراءات المشار اليها بالمذكرة.. بالضبط من هو المشترى اليهودى وأعوانه الذين تم تحرير الصفقة من أجلهم بهذا الشكل؟! هل انفرد الحباك وحده ببيع هذه الصفقة؟!.. وأين دور جهاز المحاسبات الذين يزعمون مشاركته؟.. لقد اضطر جهاز المحاسبات أثر هوجة كشف فضائح الحباك.. اضطر

للكشف عن أن شركة أخرى قام الحباك ببيعها منفرداً دون أن يبلغ أحدا! .. لقد تربح الحباك ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار!

يامن عزلتم وزيراً من المحبح وزراء التعليم لقرار تضارب وقت الدراسة مع موسم جمع القطن وعزلتم محافظ لأنه أوقف قطار فى محطة هل هذا الجرم يساوى ما حدث فى بيع القطاع العام؟!.. إن أمر الحباك كان يستوجب تقديم وزير قطاع الأعمال باستقالته قبل ان يقال!.. أو ان يتعلم من الدروس التى يقدمها وزراء اليابان عند حدوث أقل من هذا الأمر!.

أذكر وأنا فى حجرة المحاميين مع استاذ القانون د. صلاح صادق وأ. ممدوح فرج محامى الجريدة انتظارا لمتولى فى جلسة جناية سب وقذف أن تواجد مصادفة المحامين عن الحباك.. ودار حوار بينهم ذكروا فيه الثقة فى الحصول على براءة «الحباك» أو على الأقل استرداده معظم أمواله لاسباب شكلية حيث تم القبض على أولاده ومصادرة أموالهم فى تواريخ تتناقض مع القبض على الحباك!.. ولعنت حظى فقد كانت قضيتى الكشف عن مسئول استغل وظيفته فى سرقة أموال شركات رغم أنف أصحابها!. وها أنا احاكم!..

نعم من الممكن أن يحصل الحباك على البراءة!

ولايهم ما نهبه أو بيعه لصناعة استراتيجية بتراب الفلوس.. سبقتها بيع مجمع الألمونيوم والذين زعموا أنه لن يباع .. ومن هنا جاء التخوف من بيع كل شىء حتى ما يمس الأمن القومى!

وقد نشرت الجرائد عن أن اللجنة الرباعية الخاصة بتحديد بيع أسهم عدد من الشركات المشتركة برئاسة د. أحمد جويلى وزير التموين (!) وافقت على بيع أسهم هيئة قناة السويس وشركة القناة للموانىء والمشروعات فى شركة قناة السويس للاستثمار بـ٥٦٠ جنيها للسهم.

واحتج الوطنيون الذين يعلمون معنى الارتداد عن استقلال القناة.. اقرأ ما كتبته د. هدى جمال عبد الناصر: ألم نع دروس التاريخ عندما باعت مصر حصتها فى شركة قناة السويس ففقدت استقلالها وحريتها لأكثر من سبعين عاماً؟ ألم يكافح الشعب المصرى ويضحى بحياة أبنائه من أجل استرداد القناة التى حفرها بالعرق والدم؟

إن القضية هنا قضية مصير شعب ومصير أمة ولا تدخل فى إطار الصراع والجدل الثائر الآن فى مصر وغيرها من الدول الأوروبية ودول العالم الثالث بين مؤيدى الخصخصة وتقليص دور الدول وبين معارضيها.

إن أخطرها يكتنف عملية الخصخصة التى تصاحبها حملة إعلامية ضخمة تصورها على أنها كفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادى وتجنب مساوىء إدارة الدولة للمشروعات الكبرى - هى أنها تقود فى نهاية الأمر الى خفض موارد الدولة والقضاء على دورها فى قيادة التنمية الاقتصادية وتحجيم فاعليتها السياسية والاجتماعية والثقافية، ونقل عملية صنع القرار فى هذه المجالات إلى مجموعة من رجال الأعمال المصريين والأجانب.

لقد علمنا تاريخنا الاستقلال الاقتصادى مكمل للاستقلال السياسى وأن التحكم الاقتصادى يستخدم فى الضغط والتوجه. ومن هذا المنطلق فإنه يجب وضع ضوابط محكمة وخطة واضحة لعملية الخصخصة التى تتم الآن، يكاشف الشعب بتفاصيلها وأهدافها النهائية ويصارح الضغوط المفروضة لتحقيقها، خاصة وإن ما أعلن فى بدايات تطبيق برنامج الخصخصة يختلف فى مداه عما يحدث الآن.

ان الاستعمار فى عصر العولمة ليس فى حاجة الى الاحتلال العسكرى الباهظ اقتصادياً والمثير للشعور القومى والمقاومة الشعبية أن يكتفى بسلاح آخر.

واذا كانت القناة فلتت من «مذبحة» د. عبيد وضغوط النقد إلا إن الشركات القريبة منها مثل التوكيلات الملاحية وشركات الملاحة والحاويات والشحن والتفريغ تتعرض للضياع وقد كشف النائب البدرى فرغلى عن أن

شركات اسرائيلية تجهز للشراء تحت مسميات شركات أمريكية وأوروبية مختلفة!.. ولم يتوقف التدهور عند هذا الحد فقد أصدر وزير النقل قرارات بفرض «اتاوة» على متعدى السفن فى القناة رغم الركود وهو ما عرض آلاف العمال فى موانىء مصر البتشرد!

ولم يكد المجتمع يفيق من كابوس الحديث عن بيع القناة حتى صرح د. عاطف عيد أنه لن يبيع السد العالى(!!).. وصرخ عاشق السد وواحد من أبرع المهندسين فى بناءه بل هو العالم الذى صحح للروس خطأهم فى التصميمات وهو د. على صبرى شيخ المهندسين والوطنيين قائلا ما هذا؟! عالم يطلب فى ندوة مفتوحة بهدم السد لأنه السبب فى تلوث البيئة وآخر يقول إن مياه الرشح التى ظهرت فى بدروم سراى عابدين سببها السد العالى والأدهى من ذلك وأمر ما يقال بصوت خافت عن خصخصة السد العالى مما دعى السيد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال بالتصريح أنه لن يتم خصخصة السد العالى» وهو ما يكشف عن همهمات تدور فى الكواليس. وجميع هذه الاتهامات باطلة تماماً والسد برىء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب أما مجرد الهمس بخصخصة السد العالى فهى همسة مرفوضة رفضاً تاماً حيث إن معنى ذلك بيع مصر للمتثمرين وبالتالى التحكم فى مصير البلد من مياه لازمة للزراعة والملاحة والصناعة والشرب والكهرباء. فهل هذا معقول؟؟

ولم تكد تنتهى «همهمات» خصخصة السد العالى تنتهى حتى تناول مؤتمر الخصخصة والأوراق المالية والذى عقد بجامعة عين شمس ليتم الإعلان عن أمور مماثلة فى بعض شركات الانتاج الحربى الخاصة بالأعمال المدنية.. ليقضوا تماماً على حلم دور الهيئة العربية للتصنيع والاعتماد على النفس فى الصناعات الحربية .. وحتى القول بأن التصريحات كانت تتعلق بشركات أعمال مدنية تتنافى مع طبيعة ترابط شركات الانتاج الحربى إذ يتم توظيف الفائض من الخامات فى التصنيع الحربى فى تلك الصناعات.

ضحية أخرى من ضحايا مذابح الخصخصة أيضاً والتى أحاطها علاقات التعجب لثمن البيع شركة البيبسى كولا التى تم بيعها بمبلغ ٣٢٥ مليون جنيه وهى الشركة التى كانت تحقق ر بحاً قدره ٤٥ مليون جنيه تراجع بعد البيع الى ١٠ ملايين جنيه على الرغم من أن تلك الشركة كانت مثالا يضرب عن نجاح الخصخصة لكن ما حدث كان تشريد العمال وما حدث فى البيبسى حدث مثله فى الكوكاكولا التى بيعت بـ١٥٨ مليون جنيه وبعد البيع تم إغلاق عدد من فروع الشركة والاستغناء عن العمالة المؤقتة وقد أقام عدد كبير من العاملين قضية بسبب ضياع ١٦ مليون جنيه من أموال الشركة باعتبارهم من المساهمين بنسبة ١٠٪ من الاسهم.

الملف لا يتوقف عن هذا الحد فعشرات الشركات توقف فيها العمل وأصبح العمال بلا أى دخل سوى المرتب - ان حصلوا عليه فى موعده - وبلا أى عمل سوى الجلوس فى الشمس الساطعة أو لعب الكرة.. حدث هذا فى مصر للألبان والنيل لتصدير الحاصلات الزراعية وغيرها علما بأن تصفية شركات الحاصلات الزراعية يعنى الاعتماد على شركات النقل الإسرائيلية!! ثم يقولون إن العمال تسابقوا للتقدم للمعاش المبكر.. فماذا امامهم؟!.. وهؤلاء العمال أحسن حالاً من الذين تعرضوا للتطفيش بالنقل إلى مكان بعيد بحيث لا يكفى المرتب للمواصلات.. حدث هذا فى «شركات المخابز.. وفى شركة السد العالى وغيرها.. أما من تبقى من الشركات فقد أصبح مرتعاً للنهب العام ولاسكات أجهزة الرقابة قاموا بتخصيص مكافآت باهظة ومنتظمة لمساعدى وزير الداخلية ومساعدى وزير التموين وغيرهم وهو ما حدث فى شركات المطاحن والملح وسيد للأدوية وغيرهم.

ويبدو أن «الخصخصة» تحولت الى «هوجة» وموضة فوجدنا وزير الثقافة يرحب بمتحف قطاع خاص بالعزيزية ثم تقدم الجانب الأمريكى يطلب خصخصة عدد من الآثار الإسلامية بقاهرة المعز لتحويلها الى مقاه ومطاعم!!.. ثم جاءت فضيحة فندق باب العزب ليحول القلعة إلى بوتيكات وبارات!.

ولان «الطيور على أشكالها تقع» وجدنا الجرائد تنشر عن تقدم عدد من المستثمرين لكل من «زين الرجال» وزير الثقافة و«المحافظ النزيه» ماهر الجندى محافظ الجيزة بخطة لتطوير هضبة الأهرام.. بتمويل لمدة ٢٥ عاماً واستغلالها بعمل مسرح ثابت ومركبات فرعونية وكافتيريات لخدمة السائحين!.

ولم تتوقف مفاجآت «موضة» الخصخصة عند هذا الحد.. فنشرت الجرائد عن قرار محافظ الجيزة بخصخصة شارع جامعة الدول العربية ودراسة طرح عشر ميادين أخرى أمام المستثمرين بعد أن باعت المحافظة كل شىء من أملاك الدولة على الطريق الصحراوى ثم صدر قرار من جهات عليا بوقف عمليات البيع بسبب المخالفات التى حدثت فى عمليات البيع!!

ان الحديث عن القطاع العام طويل وذو شجون والسؤال الذى يطرح نفسه هل تعرفت على وجهة النظر الأخرى أى وجهة نظر المسئولين؟!

الاجابة: بالطبع ... وليس من خلال ما ينشره أو يدلو به من تصريحات لأجهزة الاعلام فحسب.. فهناك الندوات والمؤتمرات .. ولكن قد يكون هناك تحسباً فى أن نتيجة بعض اللقاءات لن تضيف جديداً.

أذكر أنه فى أثناء الحملة على القابضة للسياحة اتصل بالجريدة مستشار لوزير قطاع الأعمال وهو رجل دمث الخلق عرفنى بنفسه بأنه أستاذ بإحدى جامعات باريس وأنه يتابع ما يكتب وانه على معرفة طيبة بالأستاذ عادل حسين.. وطلب اللقاء بالمكتب الفنى للسيد الوزير وأخبرنى بأننى سوف التقى بالوزير.

وتصادف فى اليوم التالى أن نشرت جريدة «العالم اليوم» حواراً وردوداً مطولة لوزيرقطاع الأعمال .. وفيه دافع عن رئيس مصر للسياحة بشرائه ورأت الجريدة أن نفس الأسئلة المطروحة هى ما لدينا .. وأننا نختلف تماماً مع إجابات الوزير ومن ثم لا جديد لدى الوزير سوى الإصرار على رؤيته.. وكان الرأى أنه يمكن الاستعانة ببعض هذه الاجابات والتعليق عليها من خلال التحقيقات التالية.

على المستوى الوزارى أيضاً أذكر لقاءات ومواجهات لبعض الوزراء مثل استضافتنا لوزير التموين فى نقابة الصحفيين وكانت أسئلتى من العيار الثقيل مثل كيف ترضون بعمل مستشار لكم متهم بإهدار ١٤ مليون جنيه؟!.. المستشار المذكور كان رئيساً لشركة المجمعات الاستهلاكية وأصدرت المحكمة حكماً بفصله .. وإن كانت الملايين الضائعة أصبحت دخاناً فى الهواء.

وسألته أيضاً عن احتكار أربعة من التجار للسكر للأسواق - كان وقتها أزمة كبيرة فى السكر - وقد سبق أن برر المدافعين عن القطاع الخاص بتوافر السلع والتنافس لصالح المستهلك فى خفض الأسعار وها هم يتفقون بجشع على سعر مغالى باستيراد كميات كبيرة ولا تعليق!!

أيضاً هناك لقاءات عديدة مع وزير الصناعة السابق محمد عبد الوهاب والذى كان مسئولا عن الخصخصة أما وزير الصناعة الحالى م. سليمان رضا فقد دعيناه أكثر من مرة لحضور «ندوة» أعدتها الجريدة عن مشروع حديد أسوان ولم يرد كما رفض أى مواجهة!

وهناك حوار أجريته مع د. فينيس كامل وزير البحث العلمى «وقتذاك» وما يتعلق من موضوعنا عن تصريحاتها عن وجود لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ١٢ وزيراً للبحث والتنمية والتكنولوجية وان هناك لقاء قريب لأعداد استراتيجية قومية .. وبعدها خرجت الوزيرة فى التغيير الوزارى ولم نسمع عن الاستراتيجية القومية!!

وفى المؤتمر الاقتصادى سألت د. عمرو موسى وزير الخارجية عن دعوة العدو الصهيونى للمؤتمر وعدم دعوة

دول عربية وإسلامية شقيقة مثل السودان وإيران.. كما أن دعوة الصهاينة أدت الى رفض العديد من الوفود العربية المشاركة ومنها رفض وفدى سوريا ولبنان وغرفة التجارة والصناعة الكويتية وتناقص أعداد وفود العديد من الدول المشاركة.

وأجاب د. عمرو موسى بحنكة وعلمت أنه سعيد لعدم تحقيق الوفد الصهيونى للنجاح الذى كان ينشده .. إلا أننى غير مقتنع بأى مبرر لدعوة الصهاينة حتى لو قيل إن الدعوة جاءت لرجال أعمال وليست لدول!

كل هذا لا يبتعد عن قضايا بيع القطاع العام فكثير من الصهاينة هم أصحاب مصلحة فى تصفيته وشرائه بأبخس الأسعار وحتى لو لم يشتروه فهناك مكاسب ستتحقق لهم مثل ترك المجال لأساطيل النقل الإسرائيلية بعد تصفية شركات الحاصلات الزراعية.

أما عن اللقاءات بمساعدى الوزير ورؤساء الشركات فلعل من أهمها فى مؤتمر «العولمة والخدمات» والذى عقدته جمعية الإدارة العليا بفندق فلسطين بالأسكندرية حيث شارك عدد من أعضاء المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال وتناول حديثنا - خارج المؤتمر - قضية بيع قطاع الأعمال والفساد فى الشركات وجاءت التبريرات أهمتها حجم الفساد بينما جاء الدفاع عن ضرورة عدم الالتزام بتقييم جهاز المحاسبات لشركات حيث إن التقييم الذى يقوم به يؤدى الى انصراف المشترين عن الشراء!! (لا تعليق)

أشير ايضاً إلى تفهم كثير من رؤساء الشركات القابضة لرسالة الصحافة حتى لو كانت هناك خلافات فى الرأى .. وبالنسبة لأكثر الشركات التى هاجمتها ففى المطاحن أخبرنى الأستاذ مكرم محمد أحمد اثناء شغله موقع نقيب الصحفيين بأن رئيس الشركة طلب منه التدخل لإيقاف الحملة.. وأنه رد عليه بأن - كاتب هذه السطور- يكتب من خلال مستندات ويمكنكم الرد وبالفعل جاءنى رد مطول نشرته كاملاً ونشرت تعقيب من واقع المستندات وكان التعقيب قوياً .. وهو ضمن هذا الكتاب.

أما عن القابضة للسياحة فقد جرت محاولات للقاءات .. واذكر اننى أخبرتهم إذا كان هناك رداً فليأتوا به ووعدوا بذلك.. وفى اليوم التالى توجهت للجريدة فوجدت فى انتظارى استدعاء من النيابة للتحقيق فى بلاغ من رئيس شركة مصر للسياحة (سب وقذف).. وتوجهت للنيابة.. وبعدها فوجئت باتصال من أحدهم يعتذر عن ما حدث فأجبته أننى لا أخشى المثول للتحقيقات فقد تعودت على ذلك .. إضافة الى أننى لا أكتب إلا من خلال مستندات وما يمليه ضميرى وأرحب بأى رد! وفى اليوم التالى وجدت بلاغ جديد.. وهكذا حتى أصبح الأمر كلما جاء اتصال للاعتذار ابتسمت للاستدعاء للنيابة من جديد!!

أما عن رئيس شركة حديد أسوان فقد حاولت لقاءه أكثر من مرة.. ودعوته فى ندوة الجريدة عن المشروع ولم يأت .. وتوسط الرجل الفاضل اللواء صلاح مصباح محافظ أسوان للقاء مع رئيس المشروع ولكن لم يتم .. وان كان حدث لقاء مع الأستاذ السيد الملاح مستشار التحرير وطلب إمهاله للعودة لمجلس إدارة الشركة للإجابة عن التساؤلات ولم يجب.. وعلمت من الزميل جمال شوقى رئيس القسم الاقتصادى بالوفد بأنه رفض الاستجابة لنصائح بعض المسئولين باللجوء للقضاء ولعل الرجل بذكائه لم يستجب .. على أى حال فهو أمر محمود ولكن هل كانت هذه نصيحة مخلصة؟! المهم مازلت أرحب بأى رد (فقط) وأؤكد ذلك..

أخيراً وقبل أن اختتم مقدمتى للكتاب أقول للمعلمة البائسة التى أحيلت للتحقيق لوضع سؤال عن الخصخصة.. هل علمت الان المعنى الحقيقى للخصخصة.. أسفى لإحالتك للتحقيق وتوقيع الجزاء والذى قد يكون خصم جنيهات معدودة تؤثر على ميزانية بيتك ولا حرج فأنت مثل السواد الأعظم من الشعب المصرى الصبور.. ومبروك للدكتور عاطف عبيد المسئول عن ٣١٤ شركة وأكثر وكل منها لها مجلس إدارة وميزانية توزع مكافآت وإذا كان رئيس

الشركة أو عضو مجلس الإدارة يظفر بعشرات الآلاف من الجنيهات بل ومئات الآلاف فما الحال للوزير وهو رئيس الجمعية العمومية واضرب ذلك فى ٣١٤ فرخة تبيض ذهب !!.

ومن هنا لا عجب ان نسمع قصائد شعر من الوزير بالثناء والمديح لرؤساء الشركات والتجديد لهم لثلاث سنوات اخرى رغم ما تنشره الصحف وتقدمه الاستجوابات وتفضحه التقارير الرقابية يا معلمة مدرسة البحيرة إن الاجابة ليست فى الورقة والقلم ولكنها فى سكين الوزير وذبائح الشركات!

أخيراً أتوجه بالشكر لكل الاساتذة الذين تناولوا تأثير الخصخصة مرة أخرى الدفاع عن القطاع العام ليس من باب المكابرة والعناد أو التمسك بشعارات عفى عليها الزمن كما يزعم البعض.. إنما الدفاع عنه كصرح اقتصادى بنى من دم الشعب فى أحلك الظروف زوداً عن حريته واستقلاله.. ومشاركة فى التنمية ولا فضل لأحد ممن يقومون بتصفيته الآن فى إقامته!.. بل ان معظمهم كون الثروات من ورائه وتسبب فى تعثره ويصر على امتصاصه حتى آخر رمق.. ونحن لسنا ضد إصلاحه وتقويمه أو تخليصه من المعوقات التى تحول دون انطلاقه فما حدث فى تجربة الخصخصة من مساوىء أكثر مما حدث فى القطاع العام ألف مرة.. من إدارات أكثر سوءاً.. ومكافآت بلا ضوابط وإهدار المال العام وبيع بطرق مريبة لتنتهى الأمور بتحكم الاجانب والصهاينة فى صروح ودعامات الوطن وابنائه

أيضاً أسمى آيات الشكر لكل من أمدونى بالمستندات والمعلومات من باب الحرص الوطنى.

وأقول لهم: لولا صوتك فى حلقى ما انطلق صوتى.. كفك دراعى وغفلنك موتى.. قلت كلمتك وأرضيت ضميرك وأرجو أن أكون أوفيت بعهدى

«إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله»

والله من وراء القصد

على القماش

القطاع العام إلى أين ؟!
أخبــــار ذات مغـــزى

كلما تزايد الإعلان عن التوسع فى
الخصخصة وبيع الشركات، تزايدت الأنباء
الواردة عن [illegible] الصهاينة والأجــانب..
ســواء عمليات الشراء بأسعار بخسة، أو
المشاركــــة فى البورصـــة أو لمعرفة دقائق
الصناعات المنافسة مثل صناعات النسيج
والتى أخــذت فــى الانهيار

٣٥ ألف خبير أجنبى يسيطرون على توجهات مصر الاقتصادية!

بلغ عدد الخبراء الأجانب الذين يعملون بمصر ٣٥ ألف شخص، وذلك فى إطار برامج المعونة الخارجية التى تفرضهم على مصر، ويحصلون على مرتبات ومكافآت تكاد تصل لنصف قيمة هذه المساعدات، وتمكنهم الاتفاقات التى تبرمها الجمعيات المصرية مع بلدانهم من الإطلاع على أدق المعلومات والإحصائيات والتفاصيل الخاصة بالاقتصاد القومى المصرى، تحت زعم مراقبة أوجه إنفاق أموال هذه المعونات. كشف عن ذلك ندوة عامة حول دور المعونات الأجنبية فى التنمية عقدت بجامعة المنصورة.

أشار الخبراء المصريون المشاركون بالندوة إلى أن الخبراء الأمريكيين يتصدرون القائمة ونجحوا من خلال الاتفاقات التى أبرمتها هيئة المعونة الأمريكية مع مصر فى اختراق جميع الوزارات المصرية، باعتبار أن مصر ثانى أكبر دولة بعد الكيان الصهيونى تتلقى المعونات الأمريكية فى العالم، الأمر الذى يشكل خطورة بالغة على الأمن الاقتصادى الوطنى.

وأوضحت الندوة أن بمصر شبكة من بيوتات الخبرة الأجنبية، تشترط هيئات المعونة الأجنبية العاملة بمصر على حكومتها التعامل مع هذه البيوتات والتى تعد دراسات جدوى لهذه الهيئات مقابل أموال تحصل عليها تفوق ما تحصل عليه بيوتات الخبرة المصرية بنسبة ٥٠٠٪، الأمر الذى أدى لموجات من الاحباط تستشرى وسط الخبراء ببيوت الخبرة الوطنية.

ودعا الخبراء بالندوة الحكومة المصرية إلى ضرورة وضع حد لنشاطات الهيئات الأجنبية بمصر والتى تستغل الظروف الاقتصادية الصعبة فى محاولة السيطرة على توجهات بلادنا الاقتصادية.

هيئة المعونة الأمريكية تستبعد أعضاء المكتب المعاون لها فى تنفيذ الخصخصة

كشفت مصادر اقتصادية رفيعة المستوى أن هيئة المعونة الأمريكية (U.S.A.I.D) اتخذت قرارا- فى تكتم شديد- بإبعاد جميع أعضاء الفريق المعاون للوكالة (مكتب اندرسون)، وهو المكتب الذى اختارته الوكالة الأمريكية لمعاونتها فى تنفيذ برنامج الخصخصة فى مصر، خاصة فى عمليات الترويج وبيع شركات قطاع الأعمال العام.

وأضافت المصادر أن سبب الاستبعاد يرجع إلى قيام المكتب الأجنبى بعمليات تقدير لبيع الشركات بما لا يتجاوز ٢٠٪ من قيمتها الفعلية فقط.. تحت زعم أن القيمة المعروضة تزيد على القيمة الدفترية.. علما بأن القيمة الدفترية المذكورة ترجع إلى سنوات بعيدة مما يبعدها تماماً عن الثمن الحقيقى.

أكدت المصادر أن عددا من الخبراء المصريين المراقبين لعمليات بيع الشركات كانوا قد كشفوا عن العديد من أوجه الفساد للمكتب الأجنبى. ورفضوا التقييم البخس الذى يقوم به.. وهو ما أدى إلى اضطرار هيئة المعونة الأمريكية إلى توجيه انتقادات حادة لأعضاء المكتب الأجنبى واستبعادهم.

وحللت بعض المصادر الاقتصادية الموقف بأن هيئة المعونة الأمريكية اضطرت لاتخاذ هذا الإجراء الذى أقره وزير قطاع الأعمال دون مناقشة.

كانت الفترة الأخيرة قد شهدت أوجه فساد عديدة فى عمليات بيع الشركات بلغت ذروتها فى عملية بيع شركة الأهرام للمشروبات.. حيث شابت الصفقة شبهات عديدة حول تربح المشترى بالاتفاق على سعر الشراء والتعاقد مع مشتر أجنبى، وكذلك التعاقد مع أحد البنوك لتمويل الصفقة فى وقت واحد ثم تحقيق أرباح قدرت بعشرات الملايين دون أن يدفع مليما واحدا فى الصفقة!

قانون الاستثمار الجديد يهدر حقوق العمال.. ويدمر الاقتصاد الوطنى ويبيع مصر للأجانب

* امتيازات غير عادية للأجانب تتضمن تملك أراضى الدولة بالمجان.. وعدم وضع حد لها من الربح أو أسعار المنتجات.

وافق مجلس الشعب على واحد من أخطر مشروعات القوانين التى تبيع مصر للأجانب وتلغى جميع حقوق العمال ومكتسباتهم على مدار عقود طويلة ونضال طويل، ويكيل الإعفاءات الضريبية لكل من هب ودب. بصم المجلس على قانون ضمانات وحوافر الاستثمار، كما قدمته الحكومة بالأغلبية الوهمية.

تضمن مشروع القانون مواد خطيرة تنص على عدم جواز تأميم الشركات والمنشآت أو فرض الحراسة عليها لأى سبب من الأسباب حتى لو كانت تمس الأمن القومى، وأعطى الشركات الأجنبية حصانة لامثيل لها فى أى مكان من العالم. كما تضمن القانون مواد لاتعطى للدولة حق تسعير منتجات هذه الشركات أو تحديد هامش ربحها، بل أعطى هذه الشركات حق تملك أراضى البناء والعقارات فى أى مكان من أرض مصر بحجة مباشرة نشاطها.

فتح القانون الجديد الباب على مصراعيه واسعاً أمام جميع الشركات للإعفاء الضريبى حتى الشركات السياحية، وامتد الإعفاء لمدة ٢٠ سنة، وقام أصحاب المصالح من رجال أعمال تحت القبة بالدفاع عن مصالحهم وتوسيع مساحة الإعفاء الضريبى حتى شملت البنسيونات والمطاعم السياحية.. لدرجة أنه لم يتبق على أرض مصر من يدفع ضرائب سوى الموظف ذى المرتب المحدود.

وفى نهاية المادة الأولى من القانون اعطى مجلس الشعب لمجلس الوزراء الحق فى إضافة أية أنشطة أخرى يريد إعفاءها من الضرائب بجانب الأنشطة الأخرى الواردة فى القانون.

بل إن مشروع القانون أجاز تخصيص الأراضى المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للمستثمرين الأجانب والمنشآت التى تقام فى مناطق معينة دون مقابل!! وكانت الكارثة الأعظم أنه أباح - بحجة تشجيع الاستثمار - أن تقترض الحكومة من الخارج لكى تعيد إقراض هذه القروض للمستثمرين. إنها كارثة تهدد بتدمير اقتصاد مصر.

وقد ظهر منذ بداية المناقشات رفض الحكومة لعدم إجراء أية تعديلات جوهرية على مشروع القانون.. ولهذا رفضت الحكومة اقتراح تخصيص مادة لحقوق العمال، رغم أنه لم يطلب إضافة مزايا جديدة للعمال، وإنما طلب فصل الجزء الخاص بالعمال فى مادة مستقلة، إلا أن الحكومة أصرت على الرفض.. بل وصل الأمر إلى حد رفض إجراء أى تعديل حتى لو كان يتعلق بضبط الصياغة..

وقال النائب علي فتح الباب:(إذا أصرت الحكومة على هذا المشروع فإننى طالبا منح هذه المزايا والضمانات للموطن العادى

أرفض الموافقة على قانون يمنح صاحب العمل حق فصل وطرد العمال، كما أرفض الموافقة على تملك اليهود والصهاينة لمشروعات على أرض مصر.

المركز الأكاديمى يدعو الصهاينة لتملك شركات القطاع العام المباعة

طالبت ندوة أقيمت بالمركز الأكاديمى الإسرائيلى بالقاهرة عن التعاون فى المجالات الصناعية والتكنولوجية بين العرب والعدو الصهيونى بتسهيل تملك رجال الأعمال الصهاينة لمصانع شركات قطاع الأعمال العام التى تطرحها الحكومة المصرية للبيع.

أدار الندوة يوسى أميتاى مدير المركز الأكاديمى وحضرها الملحق التجارى بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة وثلاثة

من رجال الأعمال الإسرائيليين كانوا فى زيارة للقاهرة وهم شلومو عامور.. وهو صاحب مجموعة شركات للحديد والصلب فى إسرائيلوعامون أرنيز صاحب شركة للملابس وردرن إليماى صاحب شركة للمنسوجات كما حضرها مجموعة من رجال الأعمال المعروفين بتعاملهم مع الكيان الصهيونى.

اجتماع مجلس رجال الأعمال المصرى
.الإسرائيلى فى القاهرة

يعقد مجلس رجال الأعمال المصرى - الإسرائيلى اجتماعا تنسيقيا فى القاهرة فى السابع من يوليو المقبل. يضم المجلس مجموعة من رجال الأعمال المصريين والإسرائيلين الذين دخلوا فى حلقات أعمال متبادلة أو يعملون فى أنشطة استثمارية فى كلتا الدولتين.

وفى الجانب المصرى يوجد «محمد رجب» ود. «سعيد الطويل» و«أحمد خيرى» و«فتوح عامر» و«إبراهيم كامل» ومن الجانب الإسرائيلى «ناحوم عامير» صاحب أكبر مصانع متخصصة فى إنتاج الألبان ومنتجاتها بإسرائيل و«دارون درفير» صاحب مجموعة شركات.

الصهاينة فى البورصة بدعوة رسمية!!

فى حوار مع صحيفة «معاريف» الإسرائيلية صرح مسئول كبير فى البورصة المصرية للصحيفة بأن الصهاينة يستطيعون الاستثمار فى أسهم الشركات المصرية التى تطرح أسهمها فى البورصة. وأكد هذا المسئول للصحيفة أنه لا توجد أى تعليمات أو معوقات تمنع المستثمرين الصهاينة من دخول البورصة المصرية وشراء أسهم الشركات المصرية.

ونصح المسئول الصهاينة بأنهم يمكن أن يدخلوا باستثماراتهم- عن طريق المستثمرين الأجانب العاملين فى مصر أو عن طريق الصناديق الخاصة والخبيرة بشئون المضاربة- والتى أقيمت فى الولايات المتحدة.. وبهذا يفتح المسئول للصهاينة الطريق للتحايل على من يرفض التطبيع الاقتصادى.

«الشركات المتعددة الجنسية»

* الاستعمار تطور فى عصر العولمة ليصبح استعمار عن بعد باحتلال الجيوب والعقول.
* الشركات متعددة الجنسية حلت محل الدول القومية وعددها ٣٠ ألف شركة!
* ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية تحقق أكثر من ١١,٤ بليون دولار بنسبة ٤٢٪ من إجمالى دول العالم!
* ادوات الاستعمار: - الشركات المتعددة الجنسيات واتفاقية الجات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير.
* دول الشمال تحقق من الجات ٨٠٠ مليار دولار ودول الجنوب تحقق ٨٠ مليار دولار «فقط»!
* العولمة تدعو نموذجاً واحداً هو الأمريكى وعلينا الدخول بشروطنا وقبول الموضوعى منها والا تحولت إلى استعمار عن بعد.

٣٠٪ زيادة فى قيمة شركات الخصخصة

هنيئاً لمن اشتروا شركات الخصخصة ، فوفقاً لتقارير البنك الدولى ووزارة قطاع الأعمال، فقد أسفر برنامج الخصخصة عن بيع ١١٤ شركة بلغت القيمة التى بيعت بها ١٢,٣ مليار جنيه.. إلا أنه خلال الفترة الماضية ارتفعت القيمة السوقية لتلك الشركات بنسبة تزيد على ٣٠٪، حيث بلغت قيمتها ١٧,٧ مليار جنيه.. ألا يكشف هذا إهدار المال العام فى بيع هذه الشركات؟!

بدولار واحد!!

فى عام ١٩٩٦ قدم مستثمر عرضا لشراء شركة اسمنت بنى سويف.. تضمن العرض شراءها بمبلغ دولار واحد فقط!!

برر المستثمر عرضه بأن الشركة عيها ديون ضخمة تزيد على التقييم الذى اجرته مؤسسة عالمية وشاركت فيه السلطات المصرية..

وفى أوائل هذا العام طرحت وزارة قطاع الأعمال الشركة للبيع مرة أخرى ولكن بعد ان قامت بتسوية ديونها.. الغريب أن الشركة القابضة تحملت بعض الديون نيابة عن شركة بنى سويف وذلك لتسهيل عملية بيعها (!).

بالمناسبة.. تقييم الشركة كان يدور حول ٦٠٠ مليون جنيه وهو تقريبا نفس رقم الديون والالتزامات المالية التى كانت على الشركة.

وفى عام ١٩٩٨ تقدمت عشر شركات عالمية ومحلية بعروضها لشراء شركة الاسمنت بعد إزالة الديون وبعد تعديل الخطط المستقبلية للشركة لمضاعفة حجم الانتاج خلال عام ١٩٩٩.

صفقة المراجل البخارية مرة أخرى!

بمناسبة إعادة التحقيق فى قضية «الحباك» نسأل المسئولين عن المال العام فى هذا البلد.. لماذا لا يتم التحقيق مع من سهلوا الصفقة لشركة «بابكوك آندوولكس» والتى يرأسها يهودى قام بشراء الشركة بمبلغ ٦,٥ مليون دولار..

اكتشفنا أن شركة «بابكوك آندوولكس» قامت بعمل عقد مشاركة مع شركة المراجل البخارية قبل عمليات البيع، وذلك بمكتب وزير الكهرباء، وشهد على توقيع العقد د. عاطف عبيد- وزير قطاع الأعمال العام- وصبرى عجلان وعبدالوهاب الحباك نفسه وممثل شركة بابكوك آندوولكس وقيمة عقد المشاركة وصلت إلى (١٦,٥) مليون دولار. وفى أثناء عمليات البيع اختفى عقد المشاركة نهائياً بعدها بشهرين ليحل محله عقد البيع بـ(٦,٥) مليون دولار.. سبحان الله عقد المشاركة بـ(١٦,٥) مليون دولار.. مشاركة فقط أما عقد البيع فيصل إلى أقل من ثلث مبلغ المشاركة.. فلمصلحة من؟!

فجأة تذكر!

كاتب حكومى كبير هاجم منتقدى بيع القطاع العام بطرق مشبوهة وسيئة فوصف المعارضين بأنهم لا يفقهون من ألف باء الاقتصاد شيئا، ومع ذلك فإنهم لا يخجلون من معارضة أكبر خبراء الاقتصاد حيث سبقتنا الدول الكبرى (!).. الكاتب المذكور يعمل بجريدته من عام ١٩٥١ حتى وصل إلى رئيس تحرير وهو يفخر بذلك اذن لماذا لم يذكر هذه الأفكار «الشجاعة» من قبل؟!

الإعلانات والمرارة!

صحفى كبير لم يستطع نشر خبر عن وجود أدوية فاسدة بالأسواق لوجود اعلانات من شركة الأدوية بالجريدة! .. صحيفة معارضة نقلت صحفى من العمل بمكتب الإسكندرية إلى القاهرة لكتابته موضوع عن المطاحن فى الوقت الذى تحصل فيه الجريدة على إعلانات!.. جريدة تعتذر لشركة السجائر من أجل الرضاء عن حملة اعلانية! وثالثة تحصل من هيئة المعارض رغم الفساد عدد من الجرائد والمجلات الحكومية توقف حملات صحفية ضد الشركة القابضة للسياحة! وغيرها وغيرها.. لدرجة صار معروفاً أن جريدة كذا لا تهاجم وزارة البترول وجريدة كذا لاتهاجم السياحة والكهرباء، وجريدة كذا لا تهاجم الثقافة... الخ.. وكله من أجل الاعلانات أو السفريات وحجة أن الجريدة تحتاج لتمويل..

هل يمكن خصخصة المحليات؟!

متى تختفى هذه المانشتات اليومية: حبس مهندسين بحى غرب وشرق المنصورة تربحا مليونى جنيه من استغلال وظيفتهما، فصل ثلاثة مسئولين بمحافظة البحر الأحمر لإتجارهم بوظائفهم واستغلال نفوذهم فى التربح وبيع الأراضى لحسابهم، السكرتير العام السابق لمحافظة الغربية أرتكب مخالفات مالية وحصل على أراضى الخريجين لأقاربه، إحالة وكيل وزارة الإدارة المحلية ورئيس حى شرق الإسكندرية وثلاثة مسئولين آخرين للمحاكمة التأديبية، عزل رئيس حى مصر القديمة وإحالته إلى النيابة، ضبط وإحضار رئيس حى المعادى، ٨ رؤساء مدن أمام النيابة باعوا مشروعات الغربية بخسارة للمحاسيب، جهاز المحاسبات ١١٣ مليون جنيه أهدرتها المجالس المحلية فى ٦ شهور فقط، كشف عمليات النهب والتزوير والاستيلاء على أراضى الدولة وبطاطين ضحايا السيول ومخصصات غسيل الفشل الكلوى. . اذا كانت الخصخصة بحجة وجود إدارات فاسدة فهل سيتم خصخصة المحليات والإدارات الحكومية وأمامنا شبهات التربح بالملايين فى قضايا أراضى البحر الأحمر وهدم الفيلات بالجيزة؟!

الدخل المحدود «موضة قديمة»!

صدق أو لا تصدق بعض الجهات تمنح مرتبات خيالية لبعض المسئولين عنها خاصة التى ترتبط بالمعونة الأمريكية وان بعضها لا يقل عن ٥ الاف جنيه ويصل إلى ١٣ ألف دولار ومنها إدارات باتحاد الصناعات والصندوق الاجتماعى ووزارة شئون البيئة والمكاتب العربية للجرائد وكبار المسئولين بالشركات القابضة خاصة المتعلقة بالسياحة!.. ولعل هذا يقلل الحقد على دخل الراقصات والمطربين الجدد ولاعزاء لضحايا القطاع العام والخريجين الغلابة !

يحدث الأن فى مصر!

فى تقرير الجريدة: «الايكونومست» جاء الآتى: -

* فى المشروعات وشركات الحكومة النفاق من المرؤسين لرؤسائهم هو الضمان الوحيد للترقية. * فى مشاريع الأهالى الصغيرة ٩٥٪ من أصحاب المشاريع ليست لديهم حسابات فى البنوك ولا تصلح مساكنهم كضمان للقروض لأنهم لا يملكونها! * ٣٥٪ من الإسر المصرية تعيش تحت خط الفقر وارتفاع نسبة الأطفال الاقزام إلى ٣٠٪ نتيجة سوء النقدية. * كما تحصل على رخصة لعمل تجارى فلابد بالالتزام- على الأقل- بأحد عشر قانونا. * أكثر من عشر سنوات ينتظرها خريج الجامعة حتى يجد وظيفة لا تفى ايجار شقة * كانت لأكبر رجل أعمال مشروعات مشتركة مع أمريكا تتعلق بالأمن وذلك قبل عودته إلى مصر

بلا ملل.. ولا دليل

د. عبيد: الخصخصة تمت بنزاهة وعدالة وكفاءة مطلقة!

للمرة الألف قال د. عاطف عبيد إن الخصخصة المصرية تمت بنزاهة مطلقة وكفاءة مطلقة ومعلومات مدققة وشفافية كاملة ونجاح تام، ودون اختراق، وفى ظل استعداد تام للمساءلة من أى من الثلاثة وستين مليون مصرى الذين يملكون القطاع العام. قال عبيد أيضا إن العملية تمت بمساندة كاملة من الطبقة العاملة واقتناع كامل منها، حتى إن العمال كانوا فى قمة الوعى والالتزام، وأكبر قوة مساندة «لى» قال عبيد كذلك إن الخصخصة سارت فى ظل صبر بلا حدود وعدم المساس برزق أى عامل، أدت إلى تحقيق الراحة للجميع وزيادة الربحية والكفاءة. أكد عبيد أن البيع تم بثمن عادل، وأن انتقال الملكية تم بطريقة هادئة ووسط قبول المجتمع بعد أن تغيرت قناعاته التاريخية (إيمانه بالقطاع العام) نتيجة الحوار والإقناع!

عاطف عبيد اعتاد الإفراط فى تأكيداته الزاهية والمطلقة بلا دليل وكان الوزير قد تعرض لهجوم عاصف من أعضاء مجلس إدارة إتحاد نقابات العمال الذى سبق احتفال مصر بعيد العمال، على أساس أنه وزير منحاز ضد الطبقة العاملة والقطاع العام.

أقوال عبيد جاءت فى معرض مشاركته بمؤتمر اتحاد الصناعات.

نموذج ومثال للفساد فى قطاع الأعمال العام

الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما والشركات التابعة لها

لم يكن اختيارنا لنموذج الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما والشركات التابعة لها اختياراً عشوائياً أو مجرد مصادفة. فالشركة تملك أكبر حجم من الأصول خاصة الأراضى بالمواقع السياحية والفنادق وتقدر بمليارات الجنيهات.. وفى الوقت نفسه فإن أطماع الصهاينة والأجانب بل وبعض الوجوه التى طبقت على سطح الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة لم تسع إلى إقامة صناعات او استصلاح أراضى وهما ركائز أسس التنمية الحقيقية بينما قطاع السياحة يعتمد فى الجزء الأكبر منه على تحكم الاجانب. كما أن أنظار هؤلاء تتجه لمجال السياحة بما لها من كسب سريع وإمكانيـة التخلـص منهـا فـى أى وقـت بأرباح هائلـة ودون أية خسائر.

وإزاء هذه العوامل فإن إغراءات الفساد واستغلال عدم الخبرة أمر طبيعى:- وهو ما يدعونا إلى عرض أكثر اتساعاً لما يجرى فى هذه الشركات.. لعل أحداً من المسئولين أو الأجهزة الرقابية يتدارك الأمر.

رسالة إلى الجنزورى تكشف إطاحة وزير قطاع الأعمال بمعارضيه بسبب شهادة حق أمام النيابة!

• عشرات المخالفات مسندة لرئيس الشركة القابضة للسياحة.

• انهيار صناعة السينما وسقوط الفيلم المصرى نتيجة طبيعية للفساد.

على القماش

مايحدث فى عمليات بيع شركات السياحة والإسكان والسينما وما تحمله من شبهات مالية يحتاج إلى وقفه لإنقاذ مايمكن إنقاذه من المليارات المعرضة للضياع والملايين التى تستنزف كل يوم!

فوزير قطاع الأعمال يطيح بمعارضيه ليبقى على من ينفذون مايفكر فيه، وخطاب د. حامد فهمى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما الأسبق إلى د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء يكشف جانباً مما يدور خلف «كواليس» هذه الشركات والتى تحولت إلى «تكايا» وإلى دور وزير قطاع الأعمال فى تصفية الحسابات، حيث جاءت الإطاحة برئيس الشركة عقب شهاداته أمام النيابة بأن الوزير الذى حدد المبلغ فى قضية شركة إيجوث مع على الجمل. فكان الانتقام منه وإجباره على الاستقالة وقبولها دون العرض على الجمعية العمومية!

ولأنه قد تلت ذلك شبهات وانحرافات فى بيع الشركات وقدرت المصادر أقل الانحرافات بما يزيد على ١٠٠ مليون جنيه فى الشركة الواحدة! فإننا سنعرض لتلك المهازل تباعاً على أن نبدأ بعرض عام لشخصية ممن يصر الوزير على اختيارهم حتى لايكون غريباً أن تكون «مهزلة» وشبهات عمليات البيع نتاجاً لهذا المناخ مع تولى غير المتخصصين وغموض دور وزير قطاع الأعمال.

يبدو أن الخطة ـ غير المعلنة ـ لوزير قطاع الأعمال تعتمد على الإطاحة بأصحاب الخبرات والأكفاء والإبقاء على أهل الثقة والضعفاء.. ومن هنا لم يكن غريباً أن يكون من «نتاج» ذلك ظهور الحباك!

ويبدو أنه عز على الوزير اقتصار الفساد على قطاع الصناعات الهندسية وأن يكون لديه حباك واحد فرأى توسيع القاعدة لتشمل القطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع السياحة والسينما والإسكان فطبيعة تلك الشركات أكثر مالا وثراء..

ومن هذا المنطلق لم تكن مفاجأة الإطاحة بأصحاب الخبرات فى هذه المجالات من مواقعهم بدءاً برئيس الشركة القابضة د. حامد فهمى دكتوراه فى الهندسة، ورئيس مجلس إدارة مركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمرانى، وفكرى صالح رئيس هيئة السينما والضوئيات، ود. أبو زيد رضوان عميد حقوق عين شمس الأسبق، ود. أسامة خليفة، دكتوراه فى الاقتصاد وخبرة عالمية أكثر من ٢٠ سنة، وفتحى إبراهيم خبير التأمين ورئيس شركة مصر للتأمين الأسبق وغيرهم وغيرهم...

ويبدو أن الأمور كانت تسير فى اتجاهين متوازيين.. بينما كان الوزير يواصل مذبحة بيع القطاع العام بأبخس الإسعار.. كان المؤهلون لتولى رئاسة «التكايا» يحفرون فى جميع القطاعات وبكل الطرق للقفز على الكراسى.

وفى هذا المناخ جاء د. مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما.

ففور خروجه على المعاش.. كانت المساعى والجهود تبذل لكى يشغل أى موقع إلى أن اختير رئيسا لشركة التوزيع ودور العرض السينمائى التابعة لوزارة فاروق حسنى «وزارة الثقافة»...

ولم يكن غريباً أن تسند إلى «د. مصطفى عيد» ـ وهو بلاخبرة فى مجال السينما ـ العديد من المخالفات، ومنها مخالفات تتعلق بإهدار المال العام وتستوجب مساءلته، وعلى رأسها فضيحة انهيار سقف سينما هليوبوليس عقب

التجديدات والتى جاءت تكلفتها بالملايين ضمن تسعة ملايين جنيه تم إنفاقها على تجديد دور العرض بدون أية إضافة أو عائد سوى مجرد «بياض» وإن كان اللوم ليس عليه وحده إذ رأينا رئيس وزراء مصر - وقتذاك - والوزراء يتوجهون لافتتاح سينما وإهدار ملايين الجنيهات!

وبدلا من استبعاد هذا المسئول - د. مصطفى عيد - من موقعه جاءت المفاجآت مع تطبيق القانون ٢٠٣ فى شأن قطاع الأعمال العام ليتضاعف نشاطه ويقفز على كرسى رئيس الشركة القابضة للسينما والضوئيات التى كانت تضم شركات التوزيع ودور العرض السينمائى والاستديوهات والإنتاج السينمائى والصوت والضوء، وأبعد عن رئاستها فكرى صالح والذى كان رئيساً للهيئة مرشحا لرئاسة الشركة القابضة، مع ملاحظة أن فكرى صالح كان رئيسه وهومايعنى أنه أكثر دراية وخبرة..

ومن الغريب أنه فور القفز إلى منصبه رفض صرف المستحقات المالية لفكرى صالح مما اضطره إلى اللجوء للقضاء !.. وفى الوقت نفسه أخذ - مصطفى عيد - بحكم رئاسته للشركة القابضة للسينما والضوئيات فى تشكيل مجالس الإدارة من أصدقائه ومعارفه«وتصادف» حصوله على الدكتوراه فى هذا التوقيت وهذه الظروف.

ورغم إنهيار السينما ونزول الإنتاج من ١٦٩ فيلما سنويا إلى ستة أفلام فقط، ورغم ما شاب عمليات أو إدعاءات التجديد من شبهات الانحرافات المالية كان «سيناريو» وزير قطاع الأعمال يسير بإتقان.. حيث ضم قطاعات أو مجالات الإسكان والسياحة والسينما فى شركة قابضة واحدة رغم وضوح عدم ترابط التخصصات بمجرد قراءة الاسم المركب.

وقام الوزير بوضع مصطفى عيد إلى جوار د. حامد فهمى رئيس الشركة القابضة تمهيداً لدفعه محله وقد كان!

وكما إنهارت السينما فى عهد تولى مصطفى عيد رئاسة الشركة القابضة للسينما تواصل الانهيار مع توليه موقع «عضو متفرغ» للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما، وأصبح تراث السينما المصرية يشاهد من خلال محطات التليفزيون العربية.

ورغم هذا كله توالى دعم عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال لمصطفى عيد، حيث فوضه فى سلطات إدارية ومالية من شأن واختصاص رئيس الشركة، كما أولاه سلطة الإشراف على العديد من الشركات التابعة، وبذلك أصبحت الشركة القابضة الوحيدة التى يدير أمورها رئيسان.

سر غضب د. عاطف عبيد

وكان طبيعياً أن يحدث خلل واضطراب وتداخل نتيجة هذا الوضع الغريب، والذى بدأ فيه انتصار الوزير لطرف مصطفى عيد، إذكيف لمرؤوس أن يصدر قرارات منفرداً ودون استشارة أو حتى علم - رئيسه !!

وتصادف فى هذا الوقت أن فجرت «أخبار اليوم» فضيحة شركة إيجوث وشنت هجوماً كاسحاً على د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال..

المهم تم إستدعاء الوزير إلى النيابة العامة للإدلاء بأقواله فى قضية إيجوث .. كما تم استدعاء كل من د. حامد فهمى - رئيس الشركةالقابضة - ومصطفى عيد العضو المتفرغ عن السينما.

وهنا بحسن نية أجاب د. حامد فهمى على حقيقة علاقة الوزير بالموضوع .. فأجاب على سؤال إذا كان الوزير هو الذى حدد المبلغ أم هذا من «شغل» الشركة القابضة؟.. فأجاب: أن ماتم بناء على تعليمات د. عاطف عبيد وهو ما أغضب وأثار د. عاطف عبيد لأنه لايريد أن يسأل فى أمور تتعلق بالأموال أو الذمة وهو وزير !!

وبدأت ثورة الوزير على د. حامد فهمى، وهوماكشف عنه خطاب د. حامد فهمى إلى د. كمال الجنزورى -

رئيس الوزراء ـ عقب استقالته، وأيضا خطابه إلى د. عاطف عبيد بعد قبوله الاستقالة رغم أنها مسببة ومشروطة، يجب عرضها على الجمعية العمومية، وهو ما لم يحدث؟!

رسالة إلى رئيس الوزراء

ونحن ننقل بعض ما جاء فى خطاب د. حامد فهمى إلى د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء لنكشف عن قيام الوزير بتصفية الحسابات نتيجة الشهادة بالحق أمام النيابة .. كما يكشف الخطاب عن مخالفة الوزير للقانون!!

يقول الخطاب المرسل إلى رئيس الوزراء.. لغرابة سير الأمور فيما بعد بالنسبة لعلاقتى وعلاقة السيد/ مصطفى عيد بسيادة الوزير ، وما عساه أن يكون من أثر لأقوالى أمام النيابة العامة بشأن موضوع (إيجوث) على علاقة سيادة الوزير بكل منا ..و يعلم الله أننى ماقلت غير الحقيقة.

إن مبدأ صدور التفويض من رئيس الشركةالقابضة قد تم إهداره بمعرفة سيادة الوزير إذ أصدر قرارين بتفويض اختصاصى للسيد مصطفى عيد بالمخالفة للقانون على النحو المبين.

أصدر الوزير القرار رقم ١٨٣ بتوزيع العمل بينى وبين السيد مصطفى عيد .. خصه فيه بالإشراف الكامل على شركات الفنادق والسياحة والشركات الصناعية وشركة مصر للأسواق الحرة وشركات السينما، وخصنى فيه بالإشراف على شركات المقاولات والإسكان والصوت والضوء وأورد فى ديباجه القرار أنه بناء على موافقة الجمعية العمومية، على الرغم من أن شيئاً من هذا لم يحدث، ومحضر الجمعية الموقع منه ـ أى من سعادة الوزير ـ شاهد على ذلك.

ثم أصدر سيادة الوزير قرار آخر برقم ٢٠٧ مستنداً أيضاً إلى موافقة (مزعومة!!) للجمعية العامة للشركة بتشكيل مجموعة عمل تحت إشرافى وأخرى تحت إشراف مصطفى عيد، ولإدراكى أن من وسائل إفساد أى بلد صدور قرارات غير محكمة الصياغة تسمح بتفسيرات تتفق وأهواء القائمين على تطبيقها فإن من وسائل الإفساد الإدارى صدور قرارات مبهمة تتمسح فى حيثياتها بقوانين لاتصلح سنداً لها.

ووضحت صورة الهوان أمامى جلية، وإننى لم أعين فيمايبدو إلا لأكون ستارا لعمليات تجرى فى قطاع السياحة والسينما باسمى كرئيس للشركة!

وإدراكاً منى لما يدبر، ولأن اجتماعى ومجلس الإدارة بسيادة الوزير بدعوة من سكرتيره سيادته، ليس إلا اجتماعاً لإثارتى أو إهانتى فقد أثرت أن أبلغ سيادة الوزير بممارساته المخالفة للقانون مطالباً منه الكف عنها أو قبول استقالتى.

وما أن تسلم سيادة الوزير كتابة الإستقالة المسبية حتى سارع بالموافقة على الرغم من أن نظر الاستقالة هو اختصاص أصيل للجمعية العامة للشركة، وسمى سيادة الوزير العضو المتفرغ رئيساً لمجلس الإدارة لحين العرض على الجمعية العامة دون التحقق والنظر فى أسباب الاستقالة!!

كان هذا هو خطاب رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما د. حامد فهمى عقب استقالته إلى د. كمال الجنزورى ـ رئيس الوزراء ـ وكل كلمة جاءت به ذات دلالة على أسلوب الوزير ومخالفته للقانون وزعمه أنه تم العرض على الجمعية العمومية دون أن يحدث..!

وكان هذا هو أسلوب الانتقام من المخالفين له وتكريم خلفائه إلى در جة أنه ولى مصطفى عيد وهوعضو متفرغ معظم اختصاصات الشركة القابضة، وهى شركات الفنادق والسياحة والشركات الصناعية ومصر للأسواق الحرة وشركات السينما!!

والطريف أن قانون قطاع الأعمال يتجاوز عن السن فى الخبرات النادرة والمتخصصة ولا أحد يعرف بالضبط خبرات فى ماذا؟

وماأن انفرد د. مصطفى عيد بالسلطة وقام بتغيير معظم قيادات الشركات التابعة دون النظر إلى التخصص أو الخبرة أو ماقدموه لتحديث هذه الشركات ونجاحها فجاء بكيميائى للسياحة وفنى كمبيوتر للاستديوهات، إلى أن اختار لشركة إيجوث وفنادق مصر الكبرى أكبر شركات الشركة القابضة وصاحبة الضجة المعروفة فعين لها صديقاً له ـ على إسماعيل إمبابى ـ مفوضا بالسلطات دون مجلس إدارة ليكون الوحيد المعين بهذا الوضع الغريب والوحيد المفوض بالسلطات على شركتين بهما المليارات .. دون سبب واضح لنا على الأقل!!

وبالطبع تلى ذلك قرارات غريبة لمصطفى عيد فى سلسلة تصفية القيادات وتحويل أصحاب الخبرات والتخصصات إلى وظائف مستشاين، وهى وظيفة معروفة بأنها بلا عمل وبلا استشارة أيضاً ! .. وإذا كان هذا مصير معارضيه، فعلى العكس أن يكون مصير أحبائه والذين يم يقتصروا على قيادة الشركات بل وصلت المحاباة إلى السكرتارية، وهو مقام لم نتلن إليه فى قضية تتعلق بكيفية اختيار القيادات فى وقت يمر فيه البلد بأحرج الأزمات بينما يطاح باقتصاد مصر بهذا الأسلوب! ومن هنا لم يكن غريبا ما سنعرض له من صفقات مشبوهة وإهدار المال العام فى العديد من الشركات.

ولك الله يا مصر .

وزير قطاع الأعمال ورئيس القابضة للسياحة تحليا قرار الرئيس بوقف مشاركة قطاع الأعمال فى الاستثمار فى السياحة

• ١٥٠٠ فدان بالساحل الشمالى تتعرض لأكبر مذبحة لإهدار المال العام

• الشركة القابضة للسياحة تتحايل على استمرار شركة الجمال

على القماش

أثناء زيارة الرئيس لأسوان وعند مشاهدته للعمل فى مشروع لسان الجزيرة المجاور لفندق أوبروى علم أن الأعمال للقطاع العام، فقرر على الفور أن يتوقف القطاع العام تماما عن الأستثمار فى القطاع السياحى وبناء عليه توقفت الأعمال فى المشروع رغم أنه أوشك على الانتهاء بنسبةتزيد على ٩٥٪ حيث كان قد تم الانتهاء من صب. جميع الهيكل الخرسانى عدا حجرة واحدة، كما كان يجرى العمل على قدم وساق إضافة إلى وجود جميع المعدات مشونة فى الموقع، ولم يستكمل صب سقف الحجرة الواحدة ليتهى من البناء ، وعلى الرغم من تعرض الشركة لخسائر قدرتها المصادر المتخصصة بـ٤٨ مليون جنيه نتيجة هذا التوقف، فإن تعليمات الرئيس كانت كالسيف ولم يعقب د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال، ولكن ماحدث فى الساحل الشمالى والإبقاء على شركة هوليداى دريمز كان شيئا آخر.. وكأن تعليمات الرئيس كانت مقصورة على مشروع أسوان دون أن تمتد إلى بقية استثمار القطاع العام فى السياحة بالمواقع الأخرى!!

نعود إلى مغامرات الشركةالقابضة للسياحة والشركات التابعة وعلى رأسها شركة «إيجوث» ومباركة وزير قطاع الأعمال لما يجرى، ولابد أن نشير إلى حملة «أخبار اليوم» التى كشفت عن قيام «الجمال» بالضحك علينا طوال ٢٠ عاما «٧٦ـ٩٦) وقد كان شريكا بنسبة ٥٠٪ فى شركة هوليداى دريمز، إضافة إلى ٥٠٪ فى شركة أخرى.

وللحق فقد أفادت الحملة الصحفية شركة «إيجوث» رغم كشفها للفساد، فتخارج بأن تستخلص الشركة أرض الساحل الشمالى، وفى هذا تعظيم لأصولها خاصة أن المبلغ الذى تم سداده للجمال يعد معقولا جداً إذا ما قورن بما يحدث من عرقلة لاسترداد أرض مساحتها ١٥٠٠ فدان أى ٦,٣٠٠,٠٠٠ متر مربع فمهما كانت الخسارة فى المبلغ المدفوع فهو كما يقولون ثمن«غلطة» وكم دفع المسئولون من أموالنا ثمنا لأخطائهم.

وعادت الأرض فى الساحل الشمالى وفى التحرير بالقاهرة وأعلنت «إيجوث» أنها أخذت الأرض لتحافظ عليها، وربما كان هذا «الزعم» وراء توقف «أخبار اليوم» عن حملتها، ففى النهاية لهم الأمر الظاهر، ولايعرف أحد ما تخبئه الضمائر.

وتتابعت الأحداث

أجبر د. حامد فهمى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بعد تداعيات نتيجة شهادة حق ـ وإن كان البعض قد أطلق عليها غلطة عمره ـ عندما أكد أن مهندس العملية عاطف عبيد، فماتم من تحديد مبلغ وغيره كان بناء على تعليمات الوزير المذكور!

وتتابعت الأحداث

فقد قرر مجلس إدارة شركة إيجوث فى ١٢/ ٢/ ١٩٩٦ بصفة الجمعية العمومية لشركة هوليداى دريمز ونتيجة لتخارج المستثمر اللبنانى على الجمال مايلى:

- اعتبار شركة هوليداى دريمز منحلة بصفة قاطعة
- تعيين رئيس الشركة السابق لهوليداى مصفيا للشركة بنفس مخصصاته السابقة.

وبناء عليه أصبح لامعنى لوجود شركة هوليداى دريمز وأصبحت إيجوث هى المالك الوحيد، وبالتالى يجب أن تدخل المساحة المستردة خالصة ـ والبالغة ١٥٠٠ فدان بالساحل الشمالى ـ ضمن الأصول المراد خصخصتها مثلها فى ذلك مثل باقى الفنادق والأراضى.

ولكن فجأة تغير «السيناريو»

سيناريو شارع الضباب!

قررت الجمعية العمومية ـ غير العادية ـ فى ١/ ٧/ ١٩٩٦ لشركة إيجوث الإبقاء على شركة هوليداى دريمز بأن يتولى رئيسها السابق تسيير أمورها لحين استكمال نصاب الشركاء وتشكيل مجلس إدارة.

وإذا كان الجمال «مشى» فيمكن التصرف فيمن يحل محله.

وعلى عجل وقبيل انتهاء المدة التى يمنحها القانون لحل الشركة وتصفيتها ـ وهى ستة أشهر ـ تم إدخال شركتين للمساهمة والمشاركة، والشركتان هما الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وشركة الفنادق المصرية، أما حجم ماتمخض عنه الجبل فى نصيب المشاركة فهو ١٪ (١٢٠٠ سهم) للشركة الأولى و٥٠ سهما فقط للشركة الثانية.. أى بنسبة جزء من ٢٤ على واحد فى المائة.

ألايدل هذا على التحايل للإبقاء على الشركة الوهمية؟ وإلابماذا فسر مشاركة شركتى قطاع أعمال عام وبنسبة لاتذكر رغم كل مساعى الخصخصة؟!! ألا يعلم وزير قطاع الأعمال ورئيس الشركة القابضة للسياحة بذلك؟ بالطبع هما أول من يعلم وليقول لناماهو الغرض بالضبط؟! فقيمة المساهمة كما ذكرها تقرير مراقب الحسابات على ميزانية شركة هوليداى دريمز أصبحت كما يلى:

٥,٧١٢,٥٠٠ جنيه لشركة إيجوث و ٦٠٠ ألف للشركة القابضة و ٢٥٠٠ جنيه لشركة الفنادق .. ولك أن تتصور مساهمة شركة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه!!

لقد قدرت المصادر المتخصصة قيمة الأراضى المستثمر فيها بمبلغ ٦,٣ مليار دولار (١٥٠٠ فدان تساوى ٦٣٠٠٠٠٠ متر ٥٠٠ جنيه للمتر) أى استثمارات بالمليارات.. فكيف تشارك فيها شركة بـ ٢٥٠٠ جنيه؟!! ولم تتوقف التداعيات بعد.

جعلونى مفوضاً

فرغم أن المفترض تسويق الأرض سياحياً فى إطار الخصخصة لكنهم جاءوا بشخص - علم الله - ما - خبرته فى مشروعات الإسكان وعمره يناهز الـ ٧٥ عاما وجلعوه مفوضاً على الشركة، فإذا به يعلن فى مؤتمر بفندق مريديان بالقاهرة أنه أعد مشروعاً لإقامة فيلات وشاليهات وقصور وفنادق وأراض للجولف زاعما شغل الفنادق على مدار العام.

والمشروع ببساطة هو تحويل المنطقة إلى غابة أسمنتية دون أى عائد.. مع ملاحظة مخالفة قرار رئيس الجمهورية بعدم مشاركة قطاع الأعمال العام فى المشروعات السياحية.

ولا أحد يعرف كيف يأتى برى أراضى الجولف وصيانتها ٩ أشهر إضافية كل عام (استثمار الساحل الشمالى موسمى)، ولا أحد يعرف كيف يتم شغل الفنادق طوال العام؟! أم أن المسائل تبرير لزرع الغابة الخرسانية المزعومة وأعمال المقاولات والمناقصات.

والفساد فى شركة إيجوث لم يتوقف مع خروج الجمال، فرغم أن الشركة تعد أكبر شركة مالكة للأصول فى الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما إلا أنه يديرها مفوض (على إسماعيل امبابى) عمره نحو ٦٥ عاما عاما بدون مجلس إدارة ولانعرف سببا لتفويضه بالسلطات لمدة عامين؟! ولا يعرف أحد كيف تترك كل هذه الأصول لتصرف منفرد، ولانعرف أين جهاز المحاسبات مما يحدث بهذه الشركة أو سبب الصمت بالضبط؟!

السياحة فى الجراج!

فالتساؤلات التى تثار حول أرض إيجوث بميدان التحرير تحتاج إلى إجابة شافية وواضحة، فالأرض المذكورة كانت تملكها شركة القاهرة للاستثمارات السياحية وهى إحدى شركات إيجوث المشتركة والتى قدر ثمنها بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه ، هذه الأرض تم الاتفاق عليها لتنتهى إلى جراج سيارات، رغم أن النظام الأساسى للشركة لايوجد به إنشاء جراجات!! فهل هذا الاستغلال الأمثل لأرض تقع بأهم مواقع العاصمة؟!

سؤال آخر أو «فزورة» أخرى حول شركة إيجوث، فالشركة المذكورة قامت بشراء فندق سيدى عبدالرحمن من شركة الفنادق المصرية بمبلغ ٨٠ مليون جنيه رغم أن البائع والمشترى يتبعان قبيلة قطاع الأعمال العام، بينما تعلن الدولة عن «الخصصة» خاصة فى مجال السياحة، فما رأى اللجنة الوزارية للخصخصة؟! الإجابة تأتى فى أن اللجنة المذكورة تأخذ بتقارير السيد الوزير المختص - عاطف عبيد - ورئيس الشركة القابضة - مصطفى عيد - والمفوض على الشركة التابعة - على امبابى - بحكم أنهم الجهاز الفنى المختص، كما أن اللجنة الوزارية للخصخصة ليست لها سلطة قانونية محددة تحملها مسئولية منفردة عن إقرار أى شىء أو رفض أى شىء! وتأخذ قراراتها فى ضوء ما يعرض عليها .. فإذا كان مايعرض عليها غير صحيح فتكون النتيجة معروفة، ولكم فى الأهرام للمشروبات أسوة سيئة!!

ونفس الإجابة تصلح على ماتردد حول اختيار رئيس الشركة القابضة - د. مصطفى عيد - لشركة مغمورة فى الإدارة اسمها روز ود من بين ست شركات تقدمت لإدارة قصر محمد على، علما بأن هناك أكثر من ٥٠٠ شركة إدارة عالمية تدير كل منهامات الفنادق على مستوى العالم، ولكن مصطفى عيد لم ير سوى روزود، فمن الطريف أن يدافع د. مصطفى عيد عن نفسه بأن الأمر يستوجب العرض على لجنة الخصخصة بمجلس الوزراء وهويعلم تماما

اعتمادها على الجهاز الفنى المختص، كما «يرتكن» إلى التنسيق مع وزارة الثقافة لأن الفندق يعتبر أثراً تاريخيا رغم أن الكل يعرف إهمال وزير الثقافة للآثار.. وحتى معركة حديقة الفندق التاريخى حسمها رئيس الوزراء وليس وزير الثقافة!! هذا ومازلنا نتحفظ على «هوس» بيع حصة من الفنادق التاريخية وعلى رأسها ماريوت ومينا هاوس ومنيل بالاس بالقاهرة وكتراكت بأسوان وونتر بالاس بالأقصر وفلسطين بالإسكندرية!

هذا بخلاف فضائح بيع الأراضى فى المواقع المتميزة «بتراب الفلوس» ولا نعرف كيف يتم بيع أراض بشرم الشيخ مساحتها ٢٧٠ ألف متر مربع بأسعار تتراوح مابين ١٦٥و١٨٠ جنيها علما بأن أراضى شرم الشيخ بطبيعتها كاملة البنية الأساسية والمرافق، ومع طفرة السياحة هناك يزيد ثمن المتر على ألف جنيه، فكيف ظفر المشترى بهذه الصفقة بالضبط ؟! لأنها أرض شاملة المرافق.

كما لانعرف أيضاً كيف تم تقييم أراضى الساحل الشمالى المملوكة لشركة إيجوث بينما تتردد الأسعار المعروضةعن متوسط سعر المتر ١٥٠جنيها لما أقل، بينما يزيد السعر على ٥٠٠ جنيه للمتر كما يقدره الخبراء !

وتستمر التساؤلات حول ماتردد عن سبق رفض الشركة شراء الدور التاسع بالعمارة رقم ٤ بشارع أمريكا اللاتينية المملوك لشركة التعمير والمساكن الشعبية بمبلغ مليون جنيه، بينما تم بعد ذلك تأجير الدور نفسه مع ملاحظة أن القيمة الإيجارية ٢,٥ مليون جنيه دفعت بالكامل سنويا لتصبح القيمة الإيجارية أضعاف ثمن الشراء!

وبعد ذلك يبارك وزير قطاع الأعمال مجهودات رئيس الشركة القابضة للسياحة والشركات التابعة وعلى رأسها «إيجوث» ويشيد بتلك الجهود فى اجتماع الجمعية العمومية.

الشعب ٢٣/ ١/ ١٩٩٨

مسلسل إهدار المال العام فى القابضة للسياحة والإسكان والسينما شركة تبيع أراضى بالقاهرة بسبعة جنيهات للمتر وتهدر ٢٩٠ مليون جنيه!

•• الخبراء يؤكدون:

• أرباح الشركات وهمية وناتجة عن إدار حصيلة بيع الفنادق!

على القماش:

أوكازيون الشركة القابضة للسياحة والإسكان واليسنما مستمر بمناسبة الأعياد.. وغير الأعياد! ٢٩٠ مليون جنيه فارق فى تقدير أراض تطرحها شركات المقاولات للبيع!. سعر متر الأرض بالقاهرة المحروسة سبعة جنيهات فقط!.. أراض لاحصر لها «ببلاش» لصعوبة تقييمها !.. طرح آلاف الأسهم ليجرى البيع بأقل من قيمتها، والإبقاء على آلف أخرى من أجل استمرار المفوض على الكرسى!.. معدات شركة أثاث وأخشاب تباع بالقطعة...مخرطة..مقشطة منشار..» بالنقد والتقسيط المريح..

نصحبكم إلى هذا الأوكازيون والذى باركه د. عاطف عيد وزير قطاع الأعمال فى اجتماع الجمعية العمومية للشركة القابضة .. فماذ عن وقائع «الأوكازيون»؟!

بداية يذكر محضر الجمعية العامة لشركة الإسكان والسياحة والسينما فى ٥/ ١/ ١٩٩٨ برئاسة د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وحضور مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة وأعوانه نتائج أعمال إعادة الهيكلة لشركات المقاولات وشركة وودكو أن إجمالى الديون هبطت من ٢٩٧,٧٤٥ مليون جنيه قبل تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة إلى ٦٥,٥٩٠ مليون جنيه بعد إجراء التسويات، أى بنسبة ٤٥٠٪!.. كما بلغت قيمة الأعمال المخسرة لشركات المقاولات ٩٤مليون جنيه وتم تنفيذ ٧٨ مليون جنيه منها بنسبة ٨٣٪، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الـ ١٦مليون

جنيه الأخرى قبل نهاية مارس وبلغ مجموع الخسائر لشركات المقاولات وودكو فى ٩٧/٦/٣٠ صفرا مقابل ٣٤٣ مليون جنيه فى العام الأسبق .. وحققت أرباحاً بلغت ١٨,٩٠١ مليون جنيه مقابل خسائر تقترب من نفس الرقم (١٨,١٨٦ مليون جنيه».

وللحق فأن الأرقام والمبالغ المذكورة لو كانت صحيحة لاستحق القائمون على هذه العمليات كأس الأمم لقيادة الخصخصة فى جميع دول العالم وليس فى مصر .. ولكان حلالا على مصطفى عيد ومجلسه أن يحصلوا على نسبة التميز التى أقرها د. عاطف عبيد، والتى بلغت ٢٠٨ آلاف جنيه صافية عافية (١٠٢ ألف جنيه + ٢٥,٥ ألف جنيه زيادة هذا العام + الإعفاء الضريبى الذى تحملته الشركة) .. بل يستحقوا أعظم مكافأة إذالم يحققوا أى ربح على الإطلاق.. فشركات المقاولات لم يظهر فى ميزانياتها منذ سنوات طويلة أى فائض .. ويكون إنجازاً عظيماً إذا انتهت الخسائر .. أماأن تحقق فائضاً وبكل هذا الحجم من ملايين الجنيهات وتقر الجمعية العمومية هذا الإنجاز فإن الأمر يحتاج الى إساقط ورقات التوت والأكاذيب.. كشف حقيقة «ترقيع» الميزانيات من أموال حقيقة مواردهامن بيع الفنادق والشركات أى أموال ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بتحقيق أى إنتاج .. بل وصلت الأمور إلى حد شراء آلاف الأسهم من أجل أن يبقى ممثل لهم على الكرسى طبقاً لقاعدة ضرورة وجود نصاب معين من الأسهم لوجود العضو الممثل ، حتى لو تسببت هذه الأسهم فى الخسائر ، وحتى لوجاءت قيمتها من أموال الشركات ا لمنكوبة رغم إدعاءات الخصخصة!

ونحن نعرض لحقيقة تلك الميزانيات الوهمية لشركات المقاولات وشركة وودكو من خلال المستندات وآراء الخبراء.

أغلى كرسى!

تقول المذكرة والتى تحمل رقم ١٨٨ للعرض على مجلس إدارة شركة الإسكان والسياحة والسينما بشأن بيع حصة الشركة القابضة فى أسهم شركة القاهرة للإسكان والتعمير فى ٢١/ ١٠/ ١٩٩٧.، تمت عملية البيع لأسهم الشركة من خلال بورصة الأوراق المالية واحتفظت الشركة فى حوزتها بعدد ١,٧٤٦,٠٧٧ سهم من إجمالى أسهم الشركةا لبالغ عددها ٦,٣٦٠,٠٠٠ سهم علما بأن سعر الأقفال فى البورصة يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧ كان ٢٢,٨٩ جنيه .. بينما ذكر إعلان الشركة المذكورة والمنشور بالجرائد الحكومية أن عدد الأسهم المطروحة للبيع هو ١,٧٣٣,٥٧٧ سهما بفارق ١٢٥٠٠ وهو ما يعنى احتجاز رئيس مجلس إدارة الشركة لهذه الأسهم وعرض الباقى للبيع.

وبعد أسبوع واحد ـ أى فى ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٧ ـ قامت الشركة القابضة ببيع ٢٥ ألف سهم فى البورصة قبل الأقفال مباشرة، ولأن ألف باء الاقتصاد أن زيادة المعروض تؤدى منطقيا إلى انخفاض سعر السهم، خاصة أن سوق المال تعمل بنظام متوسط الأسعار وليس سعر آخر صفقة، فقد جاء البيع بقيمة أقل.

وبعيداً عن هذه الخسائر .. فقد احتجزت الشركة عشرة آلاف سهم لتغطية النصاب المطلوب للعضو الممثل للشركة القابضة فى مجلس إدارة شركة القاهرة وهو السيد/ مصطفى سعد ، تماما مثل الإبقاء على منى هانم فى مصر للأسواق الحرة جداً!

ولاندرى أين قواعد الخصخصة والتى تتخبط فى بيع أسهم بأقل من قيمتها ثم احتجاز أسهم الاحتفاظ بالكرسى.. والذى لايعرف أحد سر الإصرار على الاحتفاظ به بعد أن يتم بيع الشركة بأكملها وأى مبرر يوافق المنطق سوى المجاملة على حساب الصالح العام والمال العام؟!. . وحتى فى حالة اشتراط القانون لنصاب معين من الأسهم فإنه لم يشترط أن الدولة التى تشتريها لسعادته؟!

ومن هنا لم يكن غريباً أن يتردد عن مرور صفقة بيع الشركة إلى مستثمر عربى من جمهورية «شبكشا» بالسعر الذى يرغبه المستثمر بعد رفضه القاطع دفع علاوة السهم المتداول فى مقابل سيطرته على الشركة،وأنه حصل على الموافقة الشفهية وفى انتظار «البصمات» على الأوراق.. حيث قامت الشركة القابضة بتكوين ثلاث لجان لفض المظاريف وفحص العروض، وللتفاوض وجار الصياغة النهائية للاجتماعات الصورية لاستيفاء الشكليات وسد الخانات!.. وهو أمر ليس بمستغرب إذا ما استعرضنا سيناريو بيع الأهرام للمشروبات .. بداية من لقاء الأشقاء فى أمريكا ومرورا بهبر ١٠٠ مليون جنيه لايعرف أحد أين ذهبت.. ورغم إثارتنا وإثارة الجرائد الأخرى لهذا الموضوع، إلا أن وزير قطاع الأعمال والذى حضر وبارك قرر المكافآت السخية فى الجمعية العمومية لم يبال أو يفكر فى الرد!

أراضى ببلاش كده

ننتقل إلى مقاولة أخرى للفساد ضمن مقاولات خصخصة شركات المقاولات!.. فعلى قدم وساق تجرى جميع المحاولات لبيع شركة النصر للإسكان والتعمير وصيانة المبانى بأقل من قيمتها بفارق قدره الخبراء بمبلغ ٢٩٠مليون جنيه!..

فعلى سبيل المثال أكد الخبراء والمتخصصون أنه تم تقييم أراضى فى القاهرة المحروسة وبالتحديد فى منطقة المقطم - منطقة الجذب السكانى وإعلانات الشقق - تم تقييم الأراضى بسعر سبعة جنيهات وبسبعة عشر جنيها.. والسؤال لأصحاب لافتات إعلانات الإنجازات: هل هناك أرض بالقاهرة بسعر سبعة جنيهات؟ إن ثمن متر «البفتة والدبلان» التى يكتب عليها الإعلانات يقترب من هذه القيمة؟!

ويبدو أن أوكازيون الشركة القابضة والتابعة لاحدود له، فقد أشارت المصادر إلى وجود أكثر من أربعة ملايين متر مربع - ضمن عشرة ملايين متر مربع - يصعب تقييمها أى أنها بدون قيمة.. وليس هذا بغريب بعد أن أصبح كل شىء بدون قيمة !.. وللأسى والأسف يبدو أن المحاولات ستنجح فى تمرير الصفقة والرجوع للأهرام للمشروبات فضيلة!!

سوق الجمعة

أما عن شركة «وودكو» التى جاء اسمها ضمن الشركات الرائدة فى تحقيق الإنجازات فنحن نرجو من سيادة الوزير أن يمر أمام أى موقع لها ليرى بنفسه أغرب عملية بيع فاقت كل مميزات الخصخصة وبأسلوب منفرد لامثيل له ويستحق براءة اختراع.

فعلى طريقة «سوق الجمعة» والبيع على الرصيف ومزادات الشوارع يمكنك أن تشترى أى شىء وبالفصال.. مخرطة ماشى.. مقشطة ماشى منشار لاضرر.. تدفع عربون والباقى بعدين .. برضه ماشى! وللأسى والأسف كله بتعليمات شفهية ولن تنفع يوم الحساب

ورغم ذلك تعلن الرسوم البيانية عن انتهاء مجمع الخسائر من ٣٤٣ مليون جنيه إلى صفر، بل وتحقيق أرباح بلغت مايقرب من ١٩ مليون جنيه ؟! أى على طريقة المثل الشعبى «أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أتعجب»!

ومن جانبنا بحثنا عن سر هذا الإنجاز حيث صدمتنا المصادر المتخصصة بحقيقة مايجرى فى هذا القطاع المهم والمفترض فيه زيادة الإنتاجية لحل مشاكل الإسكان والبناء .. إذ أكدت المصادر أن ما يحدث من بيانات انتهاء الخسائر أو تحقيق أرباح هى عمليات حقن وضخ من أموال الشركة القابضة والناتجة من بيع الفنادق وغيرها إلى

الشركات الخاسرة فتظهر وكأنها حققت أرباحاً، بينما الحقيقة تجاوز حقوق الملكية بالسالب لنسب تصل إلى ٤٠٠ و٥٠٠٪ وهو ما يعنى ان الإيرادات التمويلية هى عمليات تدليس لأنها ببساطة لا علاقة لها بالنشاط الأصلى لهذه الشركات!!..

ومبروك المكافآت!!.

الشعب - ١٧/٢/١٩٩٨

خصخصة الشركات السياحية تحت شعار «ليه تدفع أكثر لما تقدر تدفع أقل»!!

• الإبقاء على شركات دون خصخصة من أجل الحصول على بدلات ومكافآت خيالية!

• الخبراء يحذرون من تكرار فضيحة بيع الأهرام للمشروبات فى الفنادق التاريخية.

على القماش:

مسلسل مباركة وزارة قطاع الأعمال للفساد فى الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما لم يتوقف بعد!.. وعلى الرغم من الرسوم البيانية التى توضح ارتفاع أعمدة الأرقام والانجازات فى الميزانية، فإن حقيقة تلك الأعمدة - كما يؤكدها الخبراء- هى مجرد ضباب أو أعمدة بلا أساس من عينة أعمدة عمارة كاملة والعمارات المنهارة.. وإذا كان يجرى حقن الشركات الخاسرة بمساهمات من الشركة القابضة أو حصيلة بيع الفنادق لإظهار أرباح وهمية، فإن الحقائق ستظل ساطعة لتزيل ضباب الفساد.

ونحن نتناول فى هذه «الحلقة» بعض ما جاء فى محضر اجتماع الجمعية العمومية فى ٥/١/١٩٩٨ والذى جاء برئاسة د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال، وحضور مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة وعشرات الأسماء بعضها عائد من «المخازن» إلى الاجتماعات ربما دون قراءة الملفات التى تجرى مناقشتها!

فبعد عرض الملخص نتائج أعمال الشركة وأهم المؤشرات المالية ونتائج الأداء فى محفظة الاستثمار وإعادة الهيكلة للشركات المختلفة - والتى سوف نتناولها فى حلقات أخرى - نأتى إلى ما جاء بالمحضر تحت عنوان «نتائج إعادة الهيكلة لشركات الفندقة والسياحة» ومنها دمج شركة فنادق مصر الكبرى فى شركة إيجوث والإعداد لإعادة تنظيم بعض أصول الشركتين على ثلاث مجموعات نظراً لتعذر بيعها بوضعها الحالى.

وتنتهى مناقشة الاستراتيجية الخاصة بطرح شركات الفندقة والسياحة للبيع بتكوين ثلاث شركات بالمخالفة لتوصية بيت الخبرة الأمريكى (أرثر أندرسون) والذى يعاوننا فى التقييم والترويج إلى آخر أعمال الخصخصة.. فقد أكدت المصادر الاقتصادية المتخصصة أن المكتب أوصى بتقسيم الشركات ما بين ٦، ٨ شركات مع إعداد نحو ١١ بنداً يتم على أساسها التقسيم.. ليكون المثال التوضيحى ما بين الثلاث والثمانى شركات مثل بيع حجم الفيل وبيع حجم الحصان وبالطبع يكون التعثر والفشل من الحجم الأول.

القطط الثلاثة!

ومن هنا انتهى الأمر إلى إعداد سياسة جديدة بتقسيم الشركات السياحية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: تضم الفنادق التاريخية وهى فنادق ماريوت القاهرة ومينا هاوس القاهرة وونتر بالاس بالأقصر وكتراكت بأسوان وفلسطين بالاسكندرية.

كما تضم نفس المجموعة بعض المساهمات فى شركات مشتركة قيل أنها ذات طبيعة خاصة ومنها شركة طابا والتى تمتلك هلتون طابا وشركة سيناء للفنادق ونوادى الغوص وشركة المنتزة والتى تضم القصور الملكية، علما بأن الأرض مملوكة للدولة ممثلة فى وزارةالسياحة وأخيراً الشركة القومية للفنادق والسياحة وهى تتميز بطبيعة خاصة جدا أو «بالبلدى» طبيعة ملاكى..

وإذا كانت الأنباء قد تناقلت عن عدم حسم الخلاف حول تحديد قيمة أصول الفنادق التاريخية وهناك «تخوف» بعد مهزلة تجربة بيع شركة الأهرام للمشروبات وفندق شيراتون وغيرهما من الشركات والفنادق والتى بيعت على طريقة «ليه تدفع أكثر لما ممكن تدفع أقل»!.

وإذا كان هناك تخوف فى مسألة بيع الفنادق التاريخية خاصة أن التخوف يجىء من زاوية ضرورة الحفاظ على القيمة التاريخية والاثرية والتراث وهى مسائل تتعلق بواجبات وزير الثقافة.

أولا.. وإذا كانت لدينا مئات الآثار منذ الزلزال مصلوبة وأموال الترميم منهوبة ووزارة الثقافة فى غيبوبة، فإن أمر نحو ستة فنادق لن يقلق فاروق حسنى وارجعوا إلى قصر محمد على بالمنيل وصراعه مع «إيجوث» فى مين يهمل الأثار أكثر ولا تدخل رئيس الوزراء وإصدار قرار جمهورى بإنقاذه.. وارجعوا إلى واقعة اغتيال فندق «ماريوت» الشقيق التوأم لمشروع قناة السويس وبما يحتويه طوال تلك السنوات الطويلة من قيمة تاريخية وتحف ولوحات عالمية يبدو أن وزير الثقافة رأى أنها أقل قيمة من لوحاته فتراجع اهتمامه بها فقامت وزارة قطاع الأعمال بعرض الفندق بكل محتوياته بـ٧٥٠ مليون جنيه فى حين أن سعر الأرض فقط لا يقل عن ٤ مليارات جنيه وهى فضيحة تناولتها الجرائد الحكومية حتى لا يقال المعارضة قط!!

الفضل للوقاحة الأمريكية!

وبعيداً عن الفنادق التاريخية فإن إحدى الشركات التى جاءت تحت مسمى مساهمات ذات طبيعة خاصة تحتاج إلى مدرس طبيعة وعلم نفس لتتفهم معناها.. فقصة الشركة القومية للسياحة والنفادق ترجع الى فشل محاولات بيع شيراتون أكثر من مرة إلى أن تقدمت إحدى الشركات ذات تمويل ليبى ، ولأن ليبيا تحت الحصار الأمريكى -وليست وحدها- فقد ورد خطاب من شركة شيراتون العالمية والتى تدير فندق القاهرة بموجب عقد إيجار ينص على حق الإدارة فى الاعتراض عند البيع لطرف ثالث لأسباب وجيهة.

وأعلن «بيجاجة أمريكية» أن الحظر الأمريكى على ليبيا سبب كاف.. فهناك قانون فيدرالى يمنع دخول أى شخص أو مؤسسة فى تعاون من أى نوع إدارة أو تكنولوجيا .. إلخ مع شركة تمت بصلة لليبيا!

وإن كان التهديد الأمريكى السافر قد جاء فوق الرقاب.. وأين المفر وهى التى تمول وتشرف وتراقب على مسائل الخصخصة نفسها ويمكنها توقيع عقوبات على شركة شيراتون العالمية «وأجدع منها» إذا ما خالفت الحظر.

وتفتق ذهن جهابذة القانون بإبعاد ليبيا عن الدخول فى الموضوع وإنشاء شركة أخرى تخضع للقانون المصرى تحت مسمى الشركة العربية للمشروعات السياحية.. والشركة المذكورة معظم أموالها لمصريين، وبالتالى تمر الصفقة وتهرب من الحظر!

وكما هربت الشركة المذكورة من الحظر. تمكنت أيضا من الهروب من الخصخصة .. فالشائع أن الجانب الليبى يشترك بنسبة ٣٠٪ من رأس المال وأى خلل يؤثر على تركيبة نسبة رأس المال وبالتالى تعترض أمريكا ولذا فإن الإدارة «شاطرة وبتحافظ عليها» فقد تم بيع الفندق بما يعادل ٥٠٠ مليون جنيه مصرى.. وتم وضع «محطة» بالإبقاء على نسبة (٢٨ +٢) ٣٠٪ لشركتى إيجوث والقابضة ٧٠٪ للشركة العربية للاستثمارات السياحية.. يأتى ذلك بينما كان

من السهل التصرف ببيع الحصة لمصريين واشتراط عدم البيع إلا لمصريين وبالتالى تبطل حجة البقاء حتى لا يعارض الجانب الأمريكى.

ولكن كيف يأتى ذلك «والبقرة الحلوب» تدر للصفوه ٥٠٠ دولار بدل حضور + ٥٠٠ دولار بدل انتقال عن كل جلسة تستغرق نحو ساعة زمن: ولا عجب من هذا البدل خاصة عن الانتقال فيبدو أن معظم الاجتماعات بشارع أمريكا اللاتينية فاعتبروا البدل عن السفر للخارج!

وإذا اضفنا إلى ذلك حصة الأرباح فى الفندق بوصفهم أعضاء مجلس إدارة وقد حددها القانون بنسبة ٥٪ من الأرباح القابلة للتوزيع ومع احتساب متوسط أرباح الفندق نحو ٨٥ مليون جنيه سنويا فيأتى احتساب نسبة الأعضاء الموقرين بنحو ٤ ملايين جنيه سنويا، ولعل هذا هو السبب الحقيقى للتهافت على العمل وأمانة السر وانتقال طاقم السكرتارية حتى الصراف.. كل هذا دخل أسوار الشركة القومية للفنادق والسياحة!.. وبالطبع هذا بخلاف المكافآت الأخرى وآخرها نسبة التميز التى أقرتها الجمعية العمومية بزيادة ٢٪ على العام الماضى، أى ١٢٧,٥ ألف جنيه ، ولو حسبنا تحمل الشركة للضرائب لعرفنا أن الإجمالى ٢٠٨ آلاف جنيه وبعيدا عما طرحه الخبراء من حل فى مسألة الحساسية للجانب الليبى بإمكانية البيع لمصريين تحت شروط .. وبعيدا عن ادعاءات الخصخصة ، فإن واقع الشركة المذكورة سوف ينتهى ببيع ٤٠٪ فقط، منها ٢٠٪ فى اكتتاب عام و٢٠٪ فى محفظة الشركة و٦٠٪ مملوكة مباشرة للدولة من خلال رئاسة الشركة القابضة أى أن «الأباطرة» رسموا لأنفسهم الخلود على كرسى «التكية»!.

ننتقل إلى المجموعة الثانية فى تقسيم الشركات السياحية وهى الفنادق غير التاريخية ويصحبها أيضاً «التخوف» من التقييم بأقل من قيمتها الحقيقية من أجل تسجيل إنجاز فى سرعة البيع!

مجموعة المشاكل!

أما المجموعة الثالثة فى مجموعة «المشاكل»!.. ولك أن تتصور أنه لم يحدد لها اسم بعد!

فقد قرروا جمع الأصول التى لها مشاكل قانونية أو تعديات أو خلافات مع المحافظين أو المحليات وغيرها من المشكلات التى يصعب حلها أو يستحسن تركها لأى سبب والأسباب كثيرة.. ومن تلك الأصول ذات المشكلات -على سبيل المثال- أرض بمنطقة الهرم أمام مينا هاوس وقسم الشرطة وأرض الجمالة والبازارات وبالطبع تتعرض لمشكلات.. أيضاً شركة السد العالى، منطقة نادى الصيد، محطة بنزين، مدرسة التجارة وأرض المحكمة بالأقصر، ممر الكونتيننتال بالقاهرة. أرض جراج التحرير، أرض توماس كوك ببولاق بين برج بلازا ومركز التجارة العالمى، أرض موقع معسكر الأمن المركزى أمام موفمبيك مربع كامل بشارع العروبة، قصر عزيزة فهمى الواقع على مساحة ٢٠ فدانا بالاسكندرية، فندق سيسل بالاسكندرية فهناك قضية مقامة من ملاكيه الأصليين قبل التأميم وهى فى مراحلها الأخيرة ومن المحتمل صدور حكم لصالحهم .. إلخ.

وإذا كان قد تم جمع كل تلك الأراضى وركنها لحين حل كل مشكلة على حدة ثم بيعها فرادى.. فإننا نعتقد أن مافيا الأراضى لن تترك هذه الفريسة خاصة مع الفساد والارتخاء السارى فى الإدارات.. ليكون من الطبيعى وجود صراع «تحتى» على هذه الاراضى وترتيبات تجرى ومناورات وصفقات بل وسمسرة.. كل هذا يمكن أن يمر دون علم الشركة القابضة رسمياً!.. عندئذ ترى كم ستبلغ قيمة صفقة مثل أرض العروبة والواقعة على أربع «نواص» أو أرض بوسط العاصمة فى رمسيس والتحرير وتوماس كوك!

مثال آخر ومحطة أخرى من محطات الخصخصة نعرضها من خلال خطاب مرسل من شركة «إيجوث» رئاسة د. على امبابى المفوض العام الى م. عفت عطالله المفوض العام لشركة هوليداى دريمز.. ينتهى بالإشارة إلى محضر الجمعية العمومية السابقة (٢٢/ ٦/ ١٩٩٧) بشراء شركة إيجوث للفندق العلمين بسيدى عبد الرحمن بمبلغ ٨٣,٦

مليون جنيه وهى القيمة المعتملة من السيد وزير قطاع الأعمال.. وأن يتم السداد من حصيلة بيع فندق شيراتون القاهرة، وأخيراً مشاركة شركة إيجوث الفندق والأرض كحصة عينية فى شركة هوليداى دريمز، ومع تقديرنا للوضع الظاهر من شراء الفندق وهو وضع كل الموقع فى إطار واحد إلا أن الخطاب يوضح تماما بيع القطاع العام للقطاع العام!.. وأن حصيلة بيع الفنادق تستخدم فى ضخ هذه العملية لتنتهى بإبقاء شركة على قيد الحياة بدلا من الخصخصة!..

إن الأمور بهذه الطريقة لا تعنى إلا استبعاد أصحاب الفكر والشجاعة والإيثار ليسهل اتخاذ القرار.. واستخدام شخص واحد لثلاث سلطات فى سابقة لا مثيل لها.. من سلطة مجلس الادارة إلى سلطة الجمعية العمومية.. ثم سلطة اللجنة الوزارية للخصخصة، وقد أوضح الخبراء أنها فى أحسن الأحوال تتأثر بأمانة ما يعرض عليها وتقيم نتائجها على تلك المعطيات ومثال ذلك عرض الأهرام للمشروبات وتمرير العرض على اللجنة لإقرار البيع رغم المخالفات الجسيمة لضياع ١٠٠ مليون جنيه على الدولة!.

وإذا كانت هذه الأوضاع تثير العديد من التساؤلات منها: هل بيع فندق العلمين لإيجوث خصخصة؟! وهل بيع أراضى إيجوث لشركة مشتركة (الساحل الشمالى) خصخصة؟ ولماذا لم يتم وضع الشركة القومية للفنادق والسياحة فى خطة بيع المساهمات كما لم يتم وضع شركة هوليداى دريمز فى نفس الخطة؟.. فإن هناك العديد من التساؤلات حول مصر للسياحة والعمليات المتعلقة بالبيع والشراء من شركات قطاع الأعمال.. كما أن هناك العديد من علامات التعجب حول ترك عمليات التقييم لبعض الشركات لتقوم بها من تلقاء نفسها!.. وحول الأرباح الوهمية لشركات المقاولات وغيرها فضل ضخ معونات الشركة القابضة .. فإلى صفحات أخرى من ملفات ألف ليلة وليلة فى وزارة قطاع الأعمال العام برئاسة عاطف عبيد، بالاشتراك مع القابضة للإسكان والسياحة والسينما برئاسة مصطفى عبيد.. والمسلسل قابل لمشاركة ممثلين من شركات قطاع الأعمال الأخرى!..

الشعب - ١٩٩٨/٢/٢٤

الشركة القابضة للسياحة ترد على وقائع الفساد بحملة إعلانية!

• فضائح الخصخصة تكشف حجم الخبرات النادرة فى إيجوث ومصر للسياحة وودكو والمقاولات

• انتقادات حادة لمشاركة أعضاء مجلس الشعب فى الجمعية العامة.

على القماش:

رغم كشف فضائح «الخصخصة» فى الشركة القابضة للسياحة تحت مباركة وزير قطاع الأعمال .. ورغم ذكر عشرات الأمثلة المدعمة بالمستندات وآراء الخبراء على أن ما يجرى فى هذا القطاع يمت لأى شىء عدا الخصخصة .. وأن معظم عمليات البيع هى عمليات داخلية تؤكد أن الإنجازات والأرباح وهمية.. ورغم وصول التحدى إلى تحدى قرارات رئيس الجمهورية والالتفاف حولها.. ورغم أن هذا كله كان يستوجب الانتحار الجماعى أو الإقالة على الأقل فإننا فوجئنا بالدفاع عن النفس فى إحدى الصحف الحكومية بطريقة الإعلان المدفوع الأجر.. أو الورنيش بريق اللمعان أقرب من الإجابات الموضوعية على أخطر التساؤلات التى تتعلق بإهدار مئات الملايين من دم هذا الشعب المطحون!

ونحن نفند هذا الدفاع الإعلانى لنسقط ورقة توت أخرى من الأوراق التى تحاول الشركة القابضة للسياحة والإسكان والسينما أن تختفى وراءها.

تحت بند اختيار القيادات بالجمعيات العامة للشركات دافع أعضاء المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام فى جريدة حكومية يوم ٢٢/ ٢/ ٩٨:

بأنه ضمن أعضاء الجمعيات العامة ١٢ عضوا بمجلس الشعب وأن اختيار رؤساء الشركات وأعضاء الجمعيات العامة يجىء من الخبرات النادرة، أما عن المكافآت والبدلات فقد ذكر أعضاء المكتب الفنى للوزير أنه أعدت دراسة عن دخل رؤساء مجالس إدارات الشركات بالقطاع الخاص وانتهت الدراسة إلى أن متوسط دخل رئيس مجلس الإدارة بالقطاع الخاص لا يقل عن ستة آلاف جنيه شهرياً، وأن دخل الوزير لا يزيد على ألف جنيه شهريا، وأن سيادة وزير قطاع الأعمال بذل جهداً كبيرا لجذب القيادات وتم التوصل إلى حصول رئيس الشركة القابضة على راتب مقطوع ٢٠٠٠ جنيه شهريا ومكافأة مجلس الإدارة ٤٠٠ جنيه شهريا وبدل حضور الجلسات ١٥٠ جنيها وبدل الانتقال ٢٥ جنيها.

ومن جانبنا استطلعنا آراء الخبراء والذين فندوا لجنة دفاع الوزير، فتعيين الوزير لأعضاء مجلس الشعب فى الجمعيات العامة به شبهات المخالفة ومحل تساؤلات وعلامات تعجب.. إذ كيف يعين عضو مجلس الشعب عضوا لجمعية عامة فى شركة قابضة وهو عضو مجلس تشريعى ورقابى مفترض فيه القيام بمحاسبة الحكومة وليس أن يضع نفسه فى اقتراح قوانين تخدم تلك المصالح بصفته مستفيدا منها؟! بل وكيف يتسنى له استجواب وزير بيع الشركات أو وزير قطاع الأعمال العام بينما يحصل على بدلات ومكافآت من وظيفته الجديدة؟!

مع ملاحظة الإطاحة بعدد من الخبرات النادرة لأسباب مجهولة يبدو أنه سيطبق عليها قانون «الوثائق السرية» أى بعد مرور أكثر من ٣٠ عاما!

«أكثر من الوزير!»

أما عن بند المكافآت فـ«بالذمة» هل أجر الوزير ألف جنيه؟ بينما مكافأة التميز التى أقرها الوزير بنفسه فى الجمعية العمومية للشركة القابضة بلغت ٢٠٨ آلاف جنيه حيث ذكر محضر الجمعية فى ٥/ ١/ ١٩٩٨ الموافقة على صرف زيادة ٢٥٪ عن العام الماضى وخالصة الضريبة أى «١٠٢ ألف + ٢٥,٥ ألف ١٢٧,٥ ألف جنيه ولو حسبنا تحمل الشركة للضريبة لوصل الإجمالى نحو ٢٠٨ آلاف جنيه!

ويضاف إلى ذلك المرتب السنوى لرئيس الشركة - حسب دفاع المكتب الفنى للوزير- حيث يبلغ ٢٤ ألف جنيه سنويا - أى ضعف مرتب الوزير على حد قولهم-! وما هى حقيقة حصوله على ألف دولار فى الجلسة كبدل انتقال وحضور جلسات فإذا ما افترضنا حدوث جلسة واحدة فى الشهر - مثل جلسات العلاج بالكهرباء - لبلغت حوالى ٤٠ ألف جنيه بالمصرى.. أما إذا طبقت على سعادته وثيقة التأمين فمن المنتظر حصوله على مبلغ ١١٤ ألف جنيه .. وقد أشارت المصادر إلى أنه طبقاً لنص القانون رقم ٢٠٣ لا يعتبر من تعداد العاملين رؤساء الشركات!

وخذ عندك ٧٠ ألف جنيه مستحقات صندوق العاملين ولا نعرف إذا طبق القانون ٢٠٣ هل يعتبر من العاملين أم من أصحاب المكافأة المقطوعة؟!

ويضاف إلى أموال «قارون» مكافأة بيع شركة المشروبات والتى تبلغ نحو ١٠٠ ألف جنيه علما بأن الشركة بيعت بأقل من ثمنها بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه..

ولو أضفنا إلى ذلك كله نسبة الـ٥٪ من أرباح الشركة القومية «شيراتون القاهرة» والتى تقدر بنصف مليون جنيه لكان الإجمالى يزيد على مليون جنيه وليس ١٢ ألف جنيه سنويا - حسب قول المكتب الفنى للوزير أى ان رئيس الشركة يساوى ٨٣٣وزيراً.. أى «يفك» عدد الوزراء منذ إقامة الثورة وأكثر شوية!

أما عن القول باختيار الخبرات النادرة فإننا نتساءل: ما هى الخبرة النادرة لرئيس شركة مصر للسياحة والذى تؤكد المصادر ان خبرته كيميائية ولا يعرف أحد تفسير وحل المعادلات التى تجمع بين الكيمياء والسياحة فرئيس الشركة المذكور الذى ذكر أرقام «الإنجازات» من تحقيق فائض وخفض الديون وإعاة الأموال الضائعة ورفع قيمة الشقق وغيرها على طريقة -أطوال موجات الإذاعة والتى لا يراجعها المستعمرون!- نسى أن يضيف إلى تلك الأرقام - المزعومة طبعاً- عددمئات القرارات التى أصدرها ثم قام بإلغائها .. ولم يذكر لنا أن الكيف فى الفساد أصبح أهم من الكم.. ولعله أو رئيسه يجد إجابة شافية: هل يراعى الشفافية والعلانية فى الأراضى ورئيس شركة إيجوث وقد أكدت المصادر ان خبرته الإقامة فى أبو ظبى لمدة ٢٢ عاما.. التى يجرى بيعها.. وهل بيع مطعمين عائمين من مصر للسياحة يسمى خصخصة؟!.. وهل هناك فضل لسعادته فى رفع الإيرارات الخاصة ببيع الشقق المفروشة؟ أم أن الفرق نتيجة ودائع المبالغ فى البنك؟!

أما رئيس شركة توزيع ودور العرض السينمائى فكل خبرته - كما تؤكد المصادر - أنها فى الكمبيوتر.. وإذا كنا - مع تقديرنا للكمبيوتر- إلا أننا لا نعرف ه سيتم إنقاذ الكبوة فى هذا المجال الهام والذى يرتبط به مجال ثقافى كبير ينقل صورة مصر ويلعب دوراً خطيرا فى تنمية الوعى.. أم أن الاختيار جاء على طريقة اختيار رئيس الشركة القابضة لهذا الموقع فى بداية تعلمه منذ سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة!

أما رئيس شركة «إيجوث» فلا نعرف علاقة ما جرى بالخصخصة ومنها النجاح المنقطع النظير الذى حققه فى شراء أربعة فنادق عائمة ومرسى للمراكب ومطاعم عائمة أما عن البيع فلعل أغربه بيع الأراضى لشركة مشتركة الساحل الشمالى.. كما لا نعرف هل هناك علاقة فى مسألة بيع أراض بشرم الشيخ لمستثمر خليجى؟!.. وهل تم تقييم هذه الأراضى بمعرفة اللجنة المنصوص عليها بالقانون ٢٠٣ من عدمه؟!

أما رئيس شركة «وودكو» صاحب إنجازات إخفاء الخسائر- فلم يقل لنا كيف يجىء ذلك بينما حجم المبيعات يغطى المرتبات بالكاد! وإذا كان بالفعل قد نجح فى إقفال الخسائر المرحلة «٧٨ مليون جنيه» فهل قام ببيع أثاث خلال عام واحد بنحو ٩٠ مليون جنيه ليغطى الخسائر والمرتبات ويحقق أرباحاً ويحصل على مكافآت؟! ونفس التساؤلات تثار عن أرباح شركات المقاولات رغم حجم الأعمال الذى يذهب الخسائر لم يره أحد!

كما تتساءل المصادر عن ناظر الوقف: هل تم اختياره نتيجة خبرات نادرة وحتى لو «كابر» أحد وحاول الدفاع مثلما طبع الوزير قبلات التهنئة فى اجتماع الجمعية العمومية.. فماذا بعدما كشفناه بالتلاعب فى الخصخصة وتحدى قرارات رئيس الجمهورية فى استمرار استثمارات قطاع الاعمال العام فى المجال السياحى .. وماذا عن فضيحة بيع شركة الأهرام للمشروبات التى تناولتها كافة الصحف القومية والحزبية والمستقلة دون إجابة رغم أنها لو حدثت فى اليابان لحدثت واقعة انتحار جماعى!

إعلان آخر لدفاع أباطرة الشركة القابضة جاء فى أهرام ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨ وبكل «....» جاء به تحدى قرارات رئيس الجمهورية.

فبعد ان فضحنا مهزلة الإبقاء على شركة هوليداى دريمز وبعد تخارج المستثمر على الجمال والتحايل للابقاء على الشركة بدخول الشركة القابضة شريكا بـ١٢٠٠ سهم والشركة التابعة «الفنادق المصرية» بـ٥٠ سهما فقط.

والإصرار على عدم إدراج المساحة وقدرها ٦ ملايين و٣٠٠ ألف متر مرع ضمن برنامج الخصخصة المعد من خلال الشركة القابضة ولكن جهابذة الخصخصة الملاكى أبقوا على شركة هوليداى دريمز وبالطبع هناك استفادة وإلا بماذا يفسروا مساهمة الشركة القابضة بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه والشركة التابعة بمبلغ ٢٥ ألف جنيه ولكم أن

تتصوروا مساهمة ضئيلة لا تذكر ولا تصلح إلا فى مساهمة على عجل فى ذبائح عيد الاضحى بينما المساحة قدرها ٣,٦ مليون متر مربع فى أروع مناطق الجذب السياحى فى الساحل الشمالى، وشركة إيجوث سددت لشركة الفنادق المصرية ٨٣ مليون جنيه لشراء فندق سيدى عبد الرحمن بمنطقة العلمين.. فهل شراء شركة قطاع أعمال أيضاً خصخصة فى عرف وزير قطاع الأعمال ورئيس الشركة القابضة؟!

ومع كل ما نشرناه عن شركة هوليداى دريمز والتحايل للإبقاء عليها، ورغم ما نشرته «أخبار اليوم» فوجئنا بإعلان من الشركة المذكورة عن دعوة للمستثمرين لمشروع منتجع هوليداى دريمز والذى يحتوى على عدة فنادق وموتيلات ومطاعم وفيلات وقصور إسكان سياحى فاخر وملاعب جولف وغيرها.. وكأنه تحد صارخ لتعليمات وقرارات رئيس الجمهورية بقصر الاستثمار على القطاع الخاص .. وإذا توهم البعض ان دعوة المستثمرين تعنى مشاركة القطاع الخاص فهذا توهم ساذج لأن السؤال الحقيقى هو بالضبط: لماذا الإبقاء على شركة هوليداى دريمز؟ وما هو الهدف من دخول الشركتين القابضة والتابعة شركاء بقيمة عدة الاف هزيلة بينما المساحة تبلغ قيمتها مليارات الجنيهات!!.. وهل تعتبر خصخصة ان يكون الاستثمار من خلال شركات قطاع الأعمال العام؟.. وبعد هذا الموقف العجيب والمريب: هل ينتظر أحد ثقة المستثمرين فى الاستثمار وعدم هيمنة الشركات القابضة كما نبه رئيس الدولة؟.. وارجعوا إلى اسباب توقف مشروع جزيرة «الفنتاين» بأسوان وبعد هذا الفساد يتعرض الصحفيون للحبس!.. ياإلهى ألا لهذا الليل الطويل من نهاية؟!

الشعب ١٠/٣/١٩٩٨

القابضة للسياحة «فاعل خير»
.. سددت خسائر الشركات التابعة لتظهرها فى صورة أرباح!

• تقرير المحاسبات يكشف الخسائر.. والشركة تفخر بتصفية العمالة وبيع الآلات!

على القماش:

أمام أجهزة الإعلام وقف وزير قطاع الأعمال يعلن فى ثقة وجرأة أن عدداً مهولا من الشركات الميئوس منها تحولت إلى مجال الربح بعد تاريخ طويل من الخسائر.

فقد أعلنت نتائج إعادة هيكلة شركات المقاولات وودكو أن مجموع خسائر هذه الشركات لغ صفرا مقابل ٣٤٣ مليون جنيه فى العام الأسبق وحققت هذه الشركات أرباحاً بلغت ١٨,٩٠١ مليون جنيه مقابل خسائر بلغت ١٨,١٨٦ مليون جنيه فى العام الأسبق.. وهو ما يمثل نجاحاً منقطع النظير لتحول رقم مبلغ الخسائر إلى مبلغ أرباح وانتهت الخسائر للأبد!

ولأننا ناقشنا الأمور من خلال المستندات وآراء الخبراء.. ولأن شركات المقاولات المذكورة تكاد أن تكون بلا عمل وشركة الأخشاب تعرض آلاتها للبيع لتتخلص منها.. فنحن نعرض للحقائق «المرة» فى الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والإسكان والسينما.

تشير ملاحظات جهاز المحاسبات عن شركة «وودكو» إلى حقيقة ما يحدث فى حسابات الشركة الشركة وانشطتها المختلفة فى حسابات الشركة وأنشطتها المختلفة.

فالفائض الذى حققته الشركة قدره ٢,٧١٤ مليون جنيه نتيجة زيادة حساب الشركة القابضة من ٣٧,٤٨٤ مليون جنيه إلى ٤٢,٢٢٤ مليون جنيه أى بفارق ٤,٤٧٠ مليون جنيه تمت إضافتها بناء على مذكرة رئيس الشركة

القابضة فى ١٠/ ١١/ ٩٧ وتعلية المبلغ لحساب إيرادات متنوعة.. وقد أكد تعقيب الشركة أن زيادة قيمة الأرصدة جاءت لمقابلة مجمع الخسائر.

كما أظهر حساب العمليات الجارية عجزا قدره: ٦,٤٠٣ مليون جنيه فى المرحلة الأولى أما فى المرحلة الثانية لمصانع حلوان وامبابة وشبرا والاسكندرية فبإجمالى نحو ٣,١٤٨ مليون جنيه.

ويبدو أن الشركة المصونة تسير بطريقة «للخلف در» حيث جاءت تكلفة المبيعات بنحو ١٠,٢ مليون جنيه فى حين بلغت قيمة المبيعات حوالى ٥,٢ مليون جنيه أى بعجز قدره خمسة ملايين جنيه، بدلا من أن تقوم الشركة بالتحقق مع مسئولى التخطيط والمتابعة فى القابضة والتابعة ذكرت بكل برود أنها أوقفت التشغيل بمصنعى شبرا والاسكندرية وإعادة هيكلة العمالة (أى تصفيتها!)

على حساب القابضة!

أما عن إيرادات السنوات السابقة فى ٣٠/ ٦/ ٩٧ فقد بلغت نحو ٧ ملايين جنيه.. وقد قامت الشركة بناء على قرارات الجمعية العامة بتسوية العجز المرحل والقروض الممنوحة فى حساب الشركة القابضة وقيد الباقى بحساب الأرصدة المدنية الأخرى على حساب الشركة القابضة بإجمالى عجز ٧٨٠١١ جنيها وقد تم اعتباره فى المذكرة المعروضة ٨٠ مليون جنيه أى بفارق قدره: مليونا جنيه، وقد قامت الشركة بتسوية هذا الفرق بحساب إيرادات سنوات سابقة..

فقد تمت التسوية ومعالجة مجموع الخسائر.. كما تمت تعلية فرق وقدره ٤٩٢٤٨٠ جنيها.. كما تم الاتفاق مع بنك الإسكندرية بتسوية الرصيد المتراكم (٢١,٩ مليون جنيه) على أن تسرى التسوية من ١/ ٧/ ٩٧ وقد قامت الشركة بإجراء تلك التسوية فى ٣٠/ ٦/ ٩٧ على الرغم من أن الاتفاق ينص صراحة على اعتبارها من ١/ ٧/ ٩٧ وتم تعلية المبلغ على حساب إيرادات سنوات سابقة.

(ملحوظة: فارق هذا اليوم يختلف عن بقية أيام السنة لأن ٣٠/ ٦ تاريخ انتهاء ميزانية و١/ ٧ سنة مالية جديدة!!)

أما عن أصول الشركة فقد أكد التقرير وجود آلات ومعدات ووسائل نقل متوقفة منذ سنوات بلغت تكلفتها ٤,٢ مليون جنيه كان يجب الإستفادة منها.. وأن التكوين السلعى يتضمن ٢,٢٧٩ مليون جنيه تخص مخرطة منذ عام ٩١ ومبلغا ١,٩١٣ مليون جنيه تخص مبنى حلوان.

هذا وقد أكدت الشركة على انتهاج سياسة البيع بطريقة مخرطة ماشى، منشار ماشى، حيث ردت بأنها على استعداد لطرح آلات مصانع شبرا والإسكندرية وامبابة للبيع.. أما مصنع حلوان فإن آلات خط إنتاج القشرة الارضية مصدق على بيعها علما بأنه لم يتم حساب قسط إهلاك للأصول المتوقفة لمصنع حلوان البالغ تكلفتها ١,٨ مليون جنيه بالمخالفة لنص النظام المحاسبى بضرورة احتساب ٥٠٪ من قسط إهلاك للأصول المتوقفة والتى تبلغ ٨٠٩٢٦ جنيها.

وقد بلغت الخسارة الرأسمالية ٨٥١٣٦ جنيها نتيجة بيع بعض الأصول بطريقة غير قانونية وعدم بيعها بالمزايدات المحدودة وقد تضمن المخزون رواكد بمصنع حلوان وذكرت الشركة أنها ستعرض للبيع.

وفى «وودكو»

كان رأسمال شركة «وودكو» ٢١,٥ مليون جنيه عام ٩٦ تم تخفيضه إلى ١٠,٥ مليون فى مزانية ٩٧ وبلغ العجز المرحل من عام ٩٦ مبلغ ٧٧,٢٥ مليون جنيه وهو يعادل أربعة أضعاف رأسمال الشركة، وهنا سوف تقول

من أين إذن يغطون هذه الخسائر المهولة؟ والإجابة ببساطة هى أموال الغير.. بنوك .. أفراد.. موردون. ولك أن تتخيل مبلغ السحب على المكشوف فى ميزانية ٩٧ حيث وصل إلى ١٨,٢ مليون جنيه!!

هذه الشركة باعت فى عام ٩٧ أثاثا بحوالى ٥ ملايين جنيه كانت كافية بالكاد لتغطية تكلفة الأجور فقط.. ولا تسأل عن باقى بنود التكلفة ويكفى أن عجز حساب العمليات الجارية قد بلغ ستة ملايين جنيه وأزيد قليلا!! ولكن كيف تمت العملية؟!

تم إقفال الخسائر المرحلة وقدرها ٧٨ مليون جنيه فى حساب الشركة القابضة ولكن بزيادة تسوية (مليونى جنيه) وتم ضم هذه الزيادة إلى حساب إيرادات سنوات سابقة مع حوالى ٧٠٠ ألف جنيه تم تدبيرها من هنا ومن هناك يتوافر ٢,٧ مليون جنيه قاموا بعمل توزيع لها عرضوه على الجمعية العامة التى لم يحرك واحد من اعضائها ساكنا ولم يسأل كيف تكون قيمة مبيعات الشركة تغطى الأجور بالكاد ويتم توزيع أرباح؟

وقد أورد جهاز المحاسبات هذه الملحوظة فى ملاحظاته.

هذا السيناريو بالضبط - ومع اختلاف فى الأرقام فقط - تم تنفيذه فى ٣ شركات مقاولات تتبع الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وتم بمقتضاه إظهار هذه الشركات وكأنها رابحة وتم عمل توزيعات وهمية لشركات فاقت خسائرها المرحلة ربحا ١٠ أمثال رأس المال.

الشعب - ١٩٩٨/٣/١٧

التحايل فى القيود المالية لإظهار الشركات رابحة وزيادة مكافآت مجلس الإدارة

• تجاهل قواعد الخصخصة فى إيجوث ومصر للسياحة والفنادق والأسواق الحرة والإسكان.

على القماش:

تتوالى بريجندا وإعلانات الشركة القابضة للسياحة والشركات التابعة بما يصور الأمور بالنشاط الجاد والربحية العظيمة .. ويبدو أن الشركة صدقت ما تقول وأعلنت فى تحد غريب - أن من بين إنجازاتها بيع الأهرام للمشروبات، وربح شركات المقاولات وودكو رغم ماكشفته المستندات عن الفساد فى الشركات المذكورة والصفقات المشبوهة.

وإذا كانت الحكومة قد استجابت لما نشر عن الشركات المختلفة وأنشطتها الغريبة مثل هوليداى دريمز ومشروعات الساحل الشمالى فإن هذا يحيى الأمل للتحقيق فى صفقة الأهرام واستيلاء مستثمر على أكثر من مائة مليون جنيه فى ظروف مريبة. وهى الصفقة التى أطلق عليها «دوبلير الحباك وأعوانه».

ومن هنا فإننا نعرض لتعليق العديد من المصادر والخبراء على ميزانية وانشطة ا لشركة القابضة والشركات التابعة على أمل الحساب .! بداية يتساءل الخبراء عن مدى سداد حصتا لدولة فى الأرباح كضرائب على الأرباح الرأسمالية التى تمت من بيع الشركات حتى تظهر أرقام الأرباح كبيرة فى حساب العمليات الجارية أكثر من أرباح العام الأسبق بخلاف الحقيقة . المعنى من عدم سداد حصة الدولة فى الأرباح... أن الربح الرأسمالى لايتحقق عن طريق النشاط العادى للشركة مثال ذلك بيع الأراضى فهو ليس من نشاط الشركة وليس نتيجة جهد إنتاجى والدولة من جانبها - قامت بفرض ضريبة على هذا النوع من الأنشطة،و عدم السداد للخزينة يظهر الرقم كبيراً..والمفروض - على الأقل أن يتم عمل مخصص.. فهل تم عمله؟! الإجابة معروفة!

أما عن ظهور الاحتياطات ف الميزانية بحوالى ١,٥ مليار جنيه، منها ٤٢٠ مليون جنيه احتياطى رأسمالى فى

ميزانية الشركة القابضة فهو أمر يثير التساؤل وعلامات التعجب .. إذ كيف يترك كل هذا الاحتياطى دون الحاجة الواضحة إليه ،.. وإذا كانت الشركة ليست فى حاجة إليه فبالضبط لماذا لم تقم بتوريده لخزينة الدول؟!

ثم نلاحظ استخدام حصيلة بيع الواحدات التى بيعت فى شراء اصول قديمة من شركات تابعة ! مثال ذلك: شراء فندق العلمين من شركة الفنادق المصرية لإيجوث بمبلغ كبير، ثم بيعه مرة أخرى بمبلغ أقل لشركة مشتركة وهمية للإبقاء عليها لعمل مشروعات وهمية بالمخالفة لتعليمات السيد رئيس الجمهورية وهى شركة هوليداى دريمز والتى أعلنت منذ قريب عن عمل مشروع استثمارى ضخم على مساحة ١٥٠٠ فدان فى الساحل الشمالى بالعلمين، وهذه الشركة لايساهم فيها أحد سوى شركة إيجوث بنسبة ٩٨٪ والشركة القابضة بنسبة ٢٪ فقط !!(أى قطاع أعمال عام) لعمل المشروعات بالمليارات بالمخالفة لتعليمات الرئاسة مع تعرضها لدخول دائرة القروض والخسائر مرة أخرى.

ويتكرر الأمر فى شراء فندقين عائمين ومطعمين عائمين من شركة مصر للسياحة لإيجوث كما لوكانت هناك ضرورة ملحة رغم مخالفة هذا أيضاً لتعليمات الرئاسة فى ترك هذا المجال الخصخصة ومساهمات القطاع الخاص .. و لكن يبدو أن «جهابذة» الخصخصة لدينا تصوروا أن بيع قطاع أعمال عام لنفس القطاع هو خصخصة !

وفى هذا المسلسل العجيب نجد شراء إيجوث لمرسى عائم من شركة مصر للسياحة بأكثر من خمسة أضعاف قيمته فهل هذا أيضاً خصخصة؟ وهل يتم تكبير «المحفظة» أم تخفيضها؟!

ومن هنا لم يكن غريباً شراء مصر للسياحة حصة كل من شركة إيجوث ومصر للفنادق والقابضة فى شركة ليموزين ولم تتخلص من مساهمتها فى الشركات المشتركة وهو أمر أصبح ظاهراً فى الشركات المماثلة وهو ما يعنى أن الإبقاء على الشركات المشتركة من أجل الحفاظ على الكراسى للمحظوظين .. فهل تدفع الدولة من أجل أن يبقى هؤلاء على الكراسى ؟! فلماذا الحرص على بقاء المساهمات فى الشركات المشتركة خاصة القومية للسياحة التى تحظى برعاية خاصة وسداد كافة الزيادات فى رأسمالها وشركة كونراد .. إلخ مسدد ٣٨مليون جنيه كما يظهر فى قائمة الاستخدامات والموارد!! وبالمناسبة هل مازالت حجة عدم التصرف لحين انتهاء الحظر الأمريكى على ليبيا أن الارتباط بين الأمرين غير واضح وسبق أن ذكر الخبراء إمكانية البيع بشروط أهمها اقتصار البيع لمصريين ، ولكن يبدو أن البقاء لسبب آخر!!

ويستمر التساؤل والتعجب .. لماذا لم تدرج حصة كل من شركة إيجوث والقابضة فى الشركة القومية (شيراتون) للبيع مثل باقى الشركات المشترك، بل سددت جميع الزيادات فى رأس المال ولم تنفذ تعليمات السيد الرئيس فى هذا الشأن .. وهو مايعنى أنه من أجل عضوية مجلس الإدارة والعائد منها بعشرات الآلاف من الجنيهات شهرياً. ومن أجل مكتب تنفيذى مساعد من مجموعة من العاملين فى الشركة القابضة والتى لاتزيد مساهمتها على ٢٪ فى الشركة المذكورة.

ملحوظة أخرى ، فى ميزانية الشركة القابضة حيث تتضمن مبلغ ٦ , ٤١ مليون جنيه إيرادات سنوات سابقة، لم تسو العام الماضى وتركت لعام ٩٧ حتى تظهر نتائجة أفضل من ٩٦، ونفس الأمر فى مبلغ ٣٩٧مليون جنيه أرباح بيع شركات ليس للإدارة فضل فيها فكيف يتسنى إظهار إيراد سنوات سابقة كأنه أرباح فى العهد الميمون؟!.. و كيف الإبقاء على مخصص وعدم تصفيته ثم تجيء تصفيته بحجة انتهاء الغرض منه؟!والسؤال الأهم: ما الوصف الواجب أن يطلق على هذا العمل ويمكن الاستعانة فى الإجابة بأى قاموس أوقانون العقوبات ؟!

أما عن أسهم شركة الأهرام للمشروبات ـ والتى تظهر فى الإعلانات الإنجازات !ـ فقد تم بيعها للجمهور المسكين بسعر ٦٧ جنيها للسهم على أساس جميع أصول الشركة بما فيها الأراضى. وعند البيع للمستثمر الرئيسى

بنفس السعر رغم أن المفترض اختلاف سعر البيع للجمهور عن السعر للمستثمر الرئيسي، وماحدث في البورصة يحتاج إلى ألف سؤال وسؤال عن السعر وتوقيت الإعلان ومدى الظهور على الشاشة وتطبيق القواعد ..إلخ ولا تعرف لماذا لايرد وزير قطاع الأعمال أو رئيس الشركة القابضة أو حتى رئيس مباحث الأموال العامة وعلى هذا الموضوع رغم إثارته في معظم الصحف ومنها الحكومة ؟!

ولماذا بعد بيع الشركة القابضة الأسهم للجمهور - التي من المفترض أنها ملك لجميع أصول الشركة بما فيها الأراضي - تحول هذه الأراضي للشركة القابضة فما ذنب الجمهور إن المستثمر قام بالشراء بعده بنفسه القيم.

مطلوب إعادة الأرض

والمفروض إعادة قيمةالأرض للجمهور. لأن بهذه العملية وقف سهم البورصة عند سعر ٢١٥ جنيها، أي ثلاثة أضعاف السعر وأكثر مما اشترى المستثمر الرئيسي، وإلا يعتبر هذا غشا وتدليساً.

أما عن النص الذي وقع عليه المشتري فليس به أي إلزام بالتعهد المذكور إن كان به إلزام للشركة المصونة، فالتعهد عبارة عن توقعات وليس بصيغة محددة ..يتوقع زيادة إنتاج الشركة .. ويتوقع ضخ الأموال ويتوقع تصدير الشركة ويبدو أن الشيء المحدد بدقة هو خداع المساهمين!!

ثم يكشف الخبراء عن تصويب الهياكل المالية للشركات التابعة الخاسرة عن طريق سداد مديونياتها للبنوك، ومنحها مبالغ تزيد على هذه الديون، أي ضخ الأموال حتى تظهر ميزانياتها رابحة وتعمل حساب توزيع وتصرف المكافآت «المتميزة» لمجلس الإدارة والمفوضين.

أما عن النقدية في البنوك في حساب الشركة القابضة في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧ فقد تجاوزت مبلغ ١,٣ مليار جنيه، فبأي منطق محاسبي أو ضمير أو خبرة تترك كل هذه الأموال . . ولماذا لاترجع الى خزينة الدولةوتأخذها وزارة المالية وتدفع منها حق الضرائب وتدفع للشركات التي في حاجة إلى تصويب حقيقي وليس تذويبا للأموال.

ثم نجد أن فوائد الودائع في حساب العمليات الجارية للشركة القابضة لهذا المبلغ الكبير والبالغ ١,٣ مليار جنيه يكون ١٧ مليون جنيه فقط !!.

الشعب - ١٥/٥/٩٨



٤٨ مستنداً قدمتها «الشعب» للرد على بلاغات رئيس مصر للسياحة!

قدم الأستاذ على القماش حافظة مستندات تضم ٤٨ مستنداً للرد على البلاغات التى تقدم بها محمد حسين رئيس شركة مصر للسياحة.

وكان هشام منصور - وكيل نيابة السيدة- قد أجرى التحقيقات فى ثلاثة بلاغات تقدم بها رئيس مصر للسياحة ضد «الشعب».

وتضمنت المستندات التى تكشف الفساد فى الشركة تقرير المتابعة لجهاز المحاسبات واستجواباً مقدماً لمجلس الشعب ودعوى قضائية لإبطال الجمعية العمومية بالشركة كما كشفت المستندات عدم التزام الشركة بالتعليمات ومنها:

قرار رئيس الوزراء وحكم لمجلس الدولة إضافة لرفض الشركة تنفيذ أحكام القضاء!.

كما كشفت المستندات عدم تنفيذ الشركة لقواعد الخروج على المعاش المبكر ورفضت صرف مستحقات العاملين.. كما قامت بالتنكيل بالعاملين بنقلهم إلى محافظات بعيدة أو إلحاقهم بوظاف دون المستوى.. مع تخصيص مكافآت باهظة لأهل الحظوه والتى وصل بعضها إلى مبلغ ١٥ ألف جنيه إضافة إلى تكرار المكافآت.

وأكدت «الشعب» فى التحقيقات عدم وجود خبرة كافية لرئيس الشركة الكيمائى/ محمد حسين ورغم ذلك اختاره وزير قطاع الأعمال ليرأس أكبر شركة سياحة فى مصر!

هذا وقد أعلنت «الشعب» عن وجود عشرات المستندات الأخرى لمن يهمه الأمر!

وكان الأستاذ على القماش قد أجرى العديد من التحقيقات الصحفية نشرت فى جريدة الشعب عما يجرى فى شركة مصر للسياحة كبرى شركات السياحة فى مصر وحدها بل فى الشرق الأوسط وكشفت عن وقائع الإنحراف والفساد فى هذه الشركة.

يذكر أن العديد من الكتاب والصحفيين فى كافة الجرائد القومية والحزبية تناولوا أيضاً موضوعات الفساد فى مصر للسياحة.

حكاية مصر للسياحة.. وتعليقات كبار الكتاب

أن ما حدث على أرض شركة مصر للسياحة منذ يناير ١٩٩٧ ولا يزال يحدث حتى الآن يحتاج إلى خبراء فى الطب النفسى وفى علمى الاقتصاد والاجتماع ليفسروا لنا مسلسل الأحداث المستمرة فى هذه الشركة بل ولا أكون مبالغا ان قلت خبراء فى الغيبيات قادرون على فك الطلاسم والالغاز التى حدثت وتحدث على كل المستويات من الوزير إلى الغفير.

وتبدأ الحكاية عندما أصدر مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما القرار الإدارى رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ بإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة مصر للسياحة متضمنا تعيين الكيميائى محمد أحمد حسين رئيسا

لمجلس الإدارة وعضوا منتدبا وكـل من محمد ماجد أباظة وحافظ الغندور عضوين متفرغين بالمجلس علاوة على العضوين المنتخبين من العاملين ورئيس النقابة بالشركة.

وقد احترم السيد الأستاذ حافظ الغندور نفسه واستقال مـن هذه المجلس بعد فترة وجيزة لأسباب يعلمها رئيس وأعضاء المجلس.

وعندما أعلن عن تغيير رئاسة شركة مصر للسياحة على ذلك النحو استنكرت الأوساط السياحية هذا التغيير ليس اعتراضا على شخصية الرئيس الجديد للشركة محمد أحمد حسين وانما لا نعلم خبرته بالعمل السياحى ومجالات السياحة وعبر الكتاب السياحيين عن هذا الاستنكار فى مقالات لهم بالصحف القومية.

فقد كتب الأستاذ جلال دويدار يوم الخميس ٩ يناير ١٩٩٧ فى مقاله الأسبوعى عن السياحة وقال:

ما علاقة الكيمياء بإدارة أكبر شركة سياحية

لا أستطيع باى حال أن أنكر الصدمة التى أصابتنى نتيجة تغيير قيادة مصر للسياحة والذى يصل إلى مرتبة الانقلاب غير المفهوم أهدافه!!

مع احترامى لتلك القيادة التى تم اختيارها رئيسا وعضـوا منتدبا لهذه الشركة الوطنية (قطاع أعمال) ذات التاريخ الطويل فى النشاط السياحى إلا أننى اتساءل ومعى الكثير من العاملين فى هذا المجال عن خبرته ككيميائى فى إدارة أكبر شركة سياحية فى مصر!!.

إننى والحق يقال لا أتوقع خيرا من وراء عملية الاحلال التى تمت فى قيادة مصر للسياحة خلفا لسمير حلاوة وهو من السياحيين المحترفين الخبراء الذين أفنوا حياتهم فى خدمة صناعة السياحة ومصر للسياحة على مدى ثلاثين عاما موظفا صغيرا حتى أصبح رئيسا لمجلس إدارتها.

من المؤكد أن الله سبحانه أراد خيرا لسمير حلاوة بقرار خلعه من الشركة التى عشقها وبذل كل الجهد للحفاظ عليها بعد رئيسها الأسبق المرحوم محمد السقا- رحمة الله عليه- أن ما حدث يدفعنى إلى القول «رب ضارة نافعة» حيث أرى أن خروج سمير حلاوة من مصر للسياحة اجباريا هو إنقاذ لحياته وصحته وإعفاء مشكور من أعباء الكفاح المشرف من أجل ضمان باب الرزق ل ٣٦٠٠ موظف وعامل يعيشون على نشاط هذه الشركة التى أرجو من الله أن يحفظها من كل سوء.

إننى أتوقع للصديق السياحى المحترم سمير حلاوة حظا سعيدا بعيدا عن قطاع الأعمال العام ومشاكله وبلاويه!!.

وفى نفس اليوم الخميس ٩ يناير ١٩٩٧ تساءل الأستاذ سمير رجب فى إحدى كبسولاته وقال:

ليس من المتصور ابعاد سمير حلاوة من منصب رئيس مجلس إدارة شركة مصر للسياحة إلا إذا كان قد ارتكب ذنبا كبيرا.. لأن الرجل مشهود له بالكفاءة والخبرة.

لو هناك ذرة شجاعة واحدة.. فليعلنوا الأسباب الحقيقية لتنحيته..

ثم كتب الأستاذ صلاح عطية فى صفحته الأسبوعية يوم الاثنين ١٣ يناير ٩٧ وقال:

٣٢ سنة خدمة.. ولا كلمة شكر واحدة

ليست مبالغة أن أقول أن مشاعر الحزن والصدمة والانزعاج.. قد خيمت.. كلها خلال الأيام الماضية على معظم العاملين فى صناعة السياحة فى مصر بعد أن عرفوا أنباء ازاحة سمير حلاوة من مصر للسياحة أن هذه المشاعر سوف تكون كذلك عند الكثيرين فى صناعة السياحة الدولية.. ممن يعرفون سمير حلاوة.. باعتباره شخصية سياحية مصرية

عالمية له ارتباطاته الدولية بصناع القرار.. فى عدد كبير من شركات السياحة العالمية.. ومنظمات السياحة الدولية.. وهى ارتباطات وظفها سمير حلاوة كلها لصالح بلده.. ولصالح شركته مصر للسياحة.

ومع أننى أعتبر ما حدث لسمير حلاوة.. هو ميلاد جديد له.. بتركه خدمة قطاع الأعمال العام.. إلا أننى وكل منصف.. وكل من يعرف سمير حلاوة يعرف أن الخاسر الوحيد فى ازاحة سمير حلاوة من مصر للسياحة.. هو مصر للسياحة نفسها.. وقطاع الأعمال السياحى كله.. لأن سمير حلاوة كسب نفسه بخروجه من هذا القطاع الذى وهب نفسه له ٣٢ عاما متصلة فى نفس الشركة.

وقد كنت أتصور.. وغيرى أيضا يتصور.. أن المنصب ممكن أن يتجزأ إلى منصبين.. لإرضاء البعض.. مع ابقاء سمير حلاوة فى موقعه عضوا منتدبا..

ولكن ما حدث كان شيئا آخر.. وحدث بطريقة غير حضارية.. فكلمة شكر واحدة لم تذكر لرجل أفنى عمره فى شركته.. وكان كما يقول الناس عنه «راهبا فى محراب شركته».. وقد حدث ذلك لسمير حلاوة وشركته رابحة.. وتنفق على نحو ٣٦٠٠ عامل وموظف.. وقد حققت أرباحا رغم أن الميزانية التى لو نوقشت تضم ٧ شهورا عجاف كانت السياحة فيها فى عام ١٩٩٥ متأثرة بالأزمة السياحية.. وأدت الأزمة ببعض الشركات إلى ايقاف نشاطها أو تسريح موظفيها أو تخفيض مرتباتهم أو منحهم اجازات بنصف المرتب.. وهذه كلها أمور لا تستطيع مصر للسياحة أن تفعلها كشركة قطاع أعمال عام.

وقد انعكست الأزمة السياحية بالسلب أيضا على بعض الأنشطة مثل قطاع النقل السياحى الذى واجه الأزمة مع توقف السياحة.. وفى نفس الوقت زيادة أسطول شركات السياحة الأخرى التى كانت عادة تستأجر سياراتها من مصر للسياحة.. كذلك انعكس تأثر السياحة العربية فى ذلك العام على أنشطة أخرى مثل نشاط الشقق المفروشة.. وغيرها.. ومع ذلك فإن ميزانية مصر للسياحة حققت أرباحا ١١ مليون جنيه وحققت فى الشهور المنتهية من العام المالى الحالى ثمانية ملايين جنيه بالإضافة إلى ١٠٠ مليون جنيه مخصصات وأكثر من ٢٩ جنيه احتياطى.

وقد أتيح لى أن أشهد بنفسى الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة التى ناقشت ميزانية ٩٥/١٩٩٦، وقد عقدت هذه الجمعية برئاسة اللواء مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسنيما.. وتولى الأخ سمير حلاوة الرئيس والعضو المنتدب لمصر للسياحة الرد على مناقشاتها.

وقد كان الانطباع الذى خرجت به من هذه الجمعية أن بعض من تحدثوا فيها لا يعرفون شيئا عن السياحة.. وقد أسفت أشد الأسف أن هناك من قبل أن يناقش شيئا لم يدرسه.. ويدلى برأى فى موضوع لا يحيط بكل أسراره.. فقد كان واضحا أن بعض من تحدثوا ليست لديهم خبرة فى أصول العمل السياحى.. وانعكس هذا على ما قدم من آراء غريبة.. كما أننى أحسست من المناقشة أن الهدف تلمس أى ثغرة.. وفى نفس الوقت الذى لم تحدث فيه اشادة بأى ايجابية.. كأنما خلت الميزانية من الايجابيات.. أيضا لم أشعر أن هناك تصويتا على قرارات صدرت.. إلا إذا اعتبرنا السكوت المطلق على ما يعلن من قرارات يعنى «الرضا» ولا أدرى مدى قانونية هذا..

أن من حقنا جميعا أن ننزعج عندما نجد أن قيادة من أفضل القيادات السياحية فى مصر، وأكثرها فهما لطبيعة العمل السياحى، تزاح فجأة من عملها، دون كلمة شكر بعد مشوار امتد ٣٢ عاما فى نفس الشركة.

ومن حق العاملين فى قطاع السياحة أيضا أن ينزعجوا عندما تختار قيادات أكبر الشركات العاملة فى هذا القطاع.. من خارج هذا القطاع.

ومع هذا كله.. فإن ما حدث قد حدث.. ومصر للسياحة هى شركتنا الوطنية التى نرجو لها كل خير.. ومهما تغيرت القيادات فيها.. فإن الشركة هى الأبقى.. لأنها أولا تحمل أسم مصر.. وثانيا هى الشركة الأولى فى مجال

السياحة التى لا نتمنى لها الاكل نجاح.. ونحن هنا ندعو الله أن يوفق الجميع فى مواقعهم الجديدة.. وندعو الله أيضا أن يقصر فترة الدراسة التى لابد منها حتى يلم الجميع بطبيعة عملهم الجديد.. وأن يكون التحدى دافعا إلى اجتياز مرحلة الانتقال دون أن يهتز الأداء.

وفى صفحة دنيا السفر والسياحة بجريدة الأهرام يوم الخميس ١٦ يناير ١٩٩٧ كتب الأستاذ محمود كامل مقاله الأسبوعى وقال:

الهابطون بالمظلات!!

أعلم مسبقا أننى. فى دنيا السياحة المصرية. لست مستثمرا وكذلك لست واحدا من صناع القرار، وحتى أصدقائى ليس بينهم مستثمر واحد، ولا صانع قرار واحد، ذلك أن اغلب أصدقائى المقربين ناس «فكة» على باب الله أستمتع كثيرا بصحبتهم بعيدا عن تبادل المصالح واكتفاء بالود المتصل وخفة الدم، ورغم كل ذلك فإننى أعتقد أن ذلك لا يسلبنى حقى فى أن أناقش أى قرار يصدر ويمس قطاع السياحة وصناعتها اللذين أفنيت عمرى وشبابى دفاعا عنهما واقتناعا بأهميتهما حتى أصبحت بحمد الله ملء السمع والبصر وأصبح نجاحهما فى مصر حديث كل الناس وفتحت عوائدهما الفلكية أمام شباب مصر أوسع فرص العمالة وأكثرها عوائد واحتراما.

وينبع تمسكى بحقى فى مناقشة صناع القرار فيما يصدرون من عاملين أساسيين:-

أولهما أننى «مواطن» فى مصر ولست أحد «ساكنى» شققها المفروشة.

وثانيهما أننى ككاتب «أدعى» أننى أفهم وأعلم أكثر بكثير جدا من أغلب الذين يقودون الآن العمل السياحى بالواسطة، أو بالمصادفة، أو نتيجة القوائم الانتخابية وتربيطات شلل تبادل المصالح على حساب الوطن.

ولعلنى لا أبالغ كثيرا إذا قلت إن الكثيرين من مستثمرى صناعة السياحة لا يستطيعون انكار أن استشاراتى البلوشى كانت السبب فى أن أغلبهم عدى البراميل بينما بقيت أنا الهاوى الوحيد.. واللهم لا اعتراض.

ولعل المقدمة السابقة تكون شفيعا يسمح لى بالتعليق على تزايد عدد الذين يقفزون بالمظلات على قطاع السياحة المصرية منذ بداية السبعينات مطرودين من مواقع أخرى ولأن لا مكان لهم أصلا فى صناعة السياحة المصرية فقد أدى احتلالهم لمواقعهم الجديدة أن طرد من السياحة أغلب الخبراء المتفرغين والقادرين والذين أفنوا حياتهم فى سبيل قيام صناعة السياحة المصرية والارتقاء بها بينما هرب الباقون تاركين مواقعهم للغزاة الجدد والغريب أن يحدث هذا فى مصر فى وقت يحتاج العالم فيه الدعوة إلى التخصص أولا ثم التخصص الدقيق ثانيا بحثا عن الخبرات رعاية وتقديرا والغريب كذلك أن يحدث عندنا بينما يعانى العالم من حولنا من ندرة تلك الخبرات وندرة عدد الذين يعملون وسط طوفان زاحف من الذين لا يعلمون ويدعون المعرفة، أولئك الذين يختفون وراء كروشهم المنتفخة والسيجار الغليظ الذى يصلح لفض المظاهرات وسيارات الشبح، والتليفون المحمول، والتليفون المجهول.

والذى يحملنا على الحديث الآن عن الذين يعملون والذين يدعون المعرفة ومع ذلك يقفزون الآن بحماس بالمظلات على صناعة السياحة المصرية التى أصبحت بعد نجاحها مطمعا للجميع هو الاقصاء المفاجىء لرئيس مصر للسياحة «سمير حلاوة» الذى قضى أكثر من ثلاثين عاما من العمل الجاد فى قيادة أكبر وأعرق شركات السياحة المصرية التى أنشأها طلعت حرب عام ١٩٣٤ وتحمل الترخيص رقم «واحد» والتى تزايدت أصولها تحت قيادته من ٨٩ مليونا إلى ٢٠٣ ملايين جنيه قيمة دفترية تساوى الآن مليارات بسعر السوق وقبله تم «قلش» عبدالحميد فرغلى أحد الخبراء المصريين القلائل فى عالم الفندقة والقرى السياحية الذين لهم وجود مشرف على المستوى الدولى.

وقد نجح سمير حلاوة- والكلام هنا لوجه الله والسياحة- فى أن ينقذ مصر للسياحة من الغرق طوال سنوات السياحة العجاف وأن ينقذ معها أرزاق ٣٦٠٠ أسرة هم مجموع العاملين الذين تبلغ قيمة مرتباتهم السنوية ٢٩ مليون

جنيه محققا خلال ميزانية الأسبوع الماضى صافى أرباح قدره ١١ مليون جنيه بينما كانت الجمعية العمومية للشركة فى الميزانية السابقة قد قدرت مليونى جنيه خسائر متوقعة بسبب كساد السياحة أيامها.

وقد يكون الهدف من اقصاد سمير حلاوة (٥٨) عاما وقبله عبدالحميد فرغلى من موقعيهما هو الإدعاء بضرورة تجديد شباب القيادة بخبرة أكثر ضمن ارهاصات التغيير المطلوب فى مواقع كثيرة بحثا عن المزيد من النجاح، ولكن أن يكون البديل للسياحى الدولى «سمير حلاوة» هو كيميائى فإن الأمر يحتاج لا يضاح.

إننا ليس لدينا اعتراض شخصى على القيادة الجديدة لمصر للسياحة لأننا أصلا لا نعرفه ولكن الاعتراض هو على نوعية الخبرة فقد يكون الرجل أعظم «الكيميائيين» فى العالم ولكنه بالقطع ليس أحسن السياحيين فى العالم ولا يعرف عن السياحة حرفا ولأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا ولأن قلب سمير حلاوة الكبير لا يحمل ذرة ضغينة لأحد فقد التقطه القطاع السياحى الخاص فى نفس اللحظة التى لفظه فيها القطاع العام دون أن يقولوا له حتى متشكرين.. مش عايزين النهارده!! مع أن أحدا منا لا يستطيع أن يستغنى عن «الشغالة» دون أن يعطيها مستحقاتها قالا «متشكرين يا أم صابر»!!.

وفى عاموده بجريدة الوفد كتب الأستاذ رمزى زقلمة يقول:

وعسى أن تكرهوا شيئا..

ان الإنسان بقصر نظره لا يرى مستقبله فيتشبث بحاضره وكأنه مخلد وإذا بالرياح تهب وتظهر ما تخبئه الأيام من قسوة وجحود..

عندما أحلت إلى المعاش وكان عمرى ٤٠ عاما فى لحظة من الرطاحات الناصرية تركت مقعدى وأنا فى ذهول كيف يحدث لى هذا؟ وإذا بصديق يستقبلنى بابتسامة عريضة قائلا مبروك وأردف وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم..، وفعلا كانت هذه الإطاحة لحظة سعد لى.

تذكرت هذه الواقعة والتى مر عليها أكثر من ربع قرن عندما كلمنى الصديق د. زهران ليبلغنى نبأ استقالة أخى سمير حلاوة من شركة مصر للسياحة ومن قبلها استقال أيضا أخى أنيس سلامة من رياسة غرفة الفنادق وهما صديقان سياحيان من الدرجة الأولى- وبغض النظر عن ظروف تركهما مواقعهما فهذه حدوتة أخرى أقول لقد تعاونا وعشنا معا أزهى عصور السياحة فى مصر وكان على أيامنا انعقاد مؤتمر الأستا العالمى فى مصر ولا أنسى ما قدمته مصر للسياحة وخليفها سمير حلاوة من جهد ولا ما قدمته الفنادق المصرية من خدمات على أعلى مستوى وجميع من اشتركوا فى هذا الحفل العالمى لانجاح هذا المؤتمر. أن خبرات سمير وأنيس اعتبرها من الأرصدة القومية فكل منهما عاصر وتقلب على ١٩ وزيرا للسياحة وعاصر السنوات العجاف والسنوات الخيرة واحتكا بصناعة السياحة العالمية وأساليب تسويقها والدعاية لمصر.

وفى الحقيقة وان كنت قد أخذت من حالتى سمير وأنيس وانهما آخر الفرسان مثالا للعمل الجاد المخلص لوضع مصر على الخريطة السياحية العالمية الا أننى لا أستطيع بالتوازى أن أنسى أو أغفل العديد من رجال السياحة والطيران الذين شاركوا أو بنوا السياحة فى مصر والتى نتمتع بحصيلتها اليوم فهذا الصرح العظيم لم يأت من فراغ بل من جهود مضنية أتت على أعصاب وصحة هؤلاء الرجال ومنهم مازال فارسا فى الميدان وفقهم الله وأعطاهم الصحة.

وكنت أتصور والحال هكذا أن يتم التسليم والتسلم بأسلوب راق حضارى نكرم فيه هؤلاء الرجال ونشكرهم على تضحياتهم ونضعهم فى الأماكن التى نستطيع من خلالها أن ننهل من خبراتهم ولكن.. إن الجحود والانكار سيفان غادران يرتدان دائما إلى نحور من أمسكوا بهما كما أننا بهذا الأسلوب لا نعطى المثل الجيد للأجيال القادمة.

لقد فقدنا فى لحظة محمد السقا فهل كان من السهل وحتى الآن أن نصنع سقا آخر؟ أو أن نعوضه؟ ان صناعة الرجال ليست أمرا سهلا، فإذا ما صنعتهم الأيام وصقلتهم الخبرات فيجب علينا ان كنا حريصين على مصر أن نحرص عليهم أيضا ولا نهدر كفاءتهم ومكانتهم المحلية واتصالاتهم الدولية ولكن ماذا أقول؟ ولا شىء يدوم ولا يصح الا الصحيح ولا يسعنى إلا أن احيى سمير وأنيس متمنيا لهما كل التوفيق، وأقول لهما لا تنتظرا الشكر والعرفان من أحد من هذا الجيل فمن تنتظرون منهم الشكر هم أيضا ينتظرون الشكر من آخرين وفى النهاية لا يبقى الا رضاء المرء عن نفسه وعمله وراحة ضميره والسلام عليكما يوم أن عملتما فأنجزتما.

وفى الرد على كبسولته نشر الأستاذ سمير رجب يوم الخميس ١٦ يناير ١٩٩٧ الرد الذى أرسله إليه وزير قطاع الأعمال العام وقال فيه.

يقول الوزير إن رأس مال الشركة وأصولها تبلغ ٧٧٠ مليون جنيه.. بينما لا يزيد ربحها عن عشرة ملايين، وأن لديها نشاطات راكدة ترفض التصرف فيها.. كما شرعت فى بناء فنادق فى الأقصر وأسوان فى وقت نبيع فيه فنادقنا لذا كان التغيير ضروريا.

وعند بحثنا عن الحقيقة فيما جاء برد الوزير المشار إليه وجدنا أن الجمعية العمومية لشركة مصر للسياحة قررت بجلستها المنعقدة يوم الخميس الموافق ٦ يناير ١٩٩٥ الموافقة على:

- يؤجل القرار الخاص ببيع جراج مدينة نصر لإعداد المزيد من الدراسة.

- الموافقة على اتخاذ إجراءات بيع الأرض الفضاء الواقعة يمين قرية مجاويش وكذلك التصرف فى الأصول الواردة بالمذكرة المعروضة على الجمعية العامة للشركة والمحررة فى ٢٩/٦/١٩٩٥.

- الموافقة على إجراء تقييم وبيع الحصص المملوكة للشركات التابعة فى الشركات المشتركة.

هذا وقد جاء فى مذكرة العضو المنتدب السابق للشركة والتى قدمها للجمعية العامة ما يلى:

قمنا بدراسة الأنشطة المختلفة التى تزاولها الشركة لتحديد تلك الأنشطة التى يمكن التصرف فيها بما يحقق عائد أفضل للشركة عن الاستمرار فى مزاولتها أو استغلالها وذلك للعمل على تحسين اقتصاديات الشركة باستغلال العائد المحقق من جراء هذا التصرف فى سداد القروض التى على الشركة والتخلص من أعبائها وقد أسفرت الدراسة عن امكانية الاستغناء والتصرف فيما يلى:

أولا: الأصول المملوكة للشركة بالكامل

(تملك عقارى بما فى ذلك التجهيزات الداخلية لمزاولة النشاط)

٧ بنود

ثانيا: الأصول الغير مملوكة للشركة عقاريا ولكن تمتلك الشركة الأصول الخاصة بتجهيزاتها الداخلية لمزاولة النشاط.

٤ بنود

ثانيا: حصص الشركة فى الشركات المشتركة.

وعقب ذلك بدأت الإدارة السابقة اتخاذ إجراءات البيع للإصول التى تمت الموافقة عليها.

وإننا هنا نسأل الوزير من الذى قال إن الشركة لديها نشاطات «راكدة» ترفض التصرف فيها حتى يكون ذلك مبررا للتغيير؟ أم أن هذا الرد كان من عنديات الوزير.

من ناحية أخرى وجدنا أن الشركة لم يكن لديها أى مشروعات لبناء فنادق فى الأقصر وإنما كان لديها مشروع لبناء فندق فى أسوان موافق عليه من الجمعية العامة للشركة من قبل اتخاذ قرارات بيع فنادق القطاع العام.

أما عن مقارنة أرباح الشركة بأصولها فإننا نكتفى بالرد الذى نشره الأستاذ صلاح عطية فى جريدة الجمهورية يوم الاثنين الموافق ٢٠ يناير ١٩٩٧ حيث قال:

الأصول شيء ومقارنتها بالأرباح شيء آخر

* عجبت لما يردده البعض تبريرا لازاحة سمير حلاوة من موقعه فى مصر للسياحة.. أن شركة مصر للسياحة أصولها ٧٧٠ مليون جنيه.. وأرباحها عدة ملايين من الجنيهات.

لقد كان البعض يردد هذا.. حتى جاء الدكتور عاطف عبيد نفسه يردده فى رده على الاستاذ سمير رجب منذ أسبوع.

* ومصدر العجب هنا هو مقارنة الأرباح بالأصول.. لأننا كما نعرف أن الأرباح تقارن برأس المال المدفوع وهو هنا لا يزيد عن ٢٥ مليون جنيه.. وأغلب الأصول مصدرها التمويل الذاتى أو الاقتراض.. وهو عبء على ميزانية الشركة.. ولو أن الأرباح تقارن بالأصول لكان علينا بنفس المنطق اغلاق أكبر شركة فى مصر وهى شركة مصر للطيران التى تتجاوز أصولها العشرة مليارات من الجنيهات بينما أرباحه لا تتعدى عشرات من الملايين.. ولو كانت الأرباح تقاس أيضا بنفس المنطق.. لأغلقت جميع شركات الطيران.

فى العالم.. التى تتعدى أصول أى شركة منها المليارات ولا تحقق أى منه أرباح.. اللهم الا بعض شركات تعد على أصابع اليد الواحدة فى مقدمتها الخطوط البريطانية.

* ولو كانت الأرباح تقاس بنفس المنطق لكان علينا أن ننتظر من مصر للسياحة فى ظل إدارتها الجديدة ٧٧ مليون جنيه إرباحاً فى السنة المالية الجديدة أى بنسبة ١٠٪ على الأقل من الأصول.. وهذا ما لن يحدث أبدا.. فماذا سيكون موقف وزير قطاع الأعمال.. والشركة القابضة أيضا من الإدارة الجديدة.

والأن بعد مضى سنتين ونصف على الإدارة الجديدة نسأل الوزير ورئيس الشركة القابضة عن النتائج الحقيقة ونكرر الحقيقة للإدارة الجديدة ومقارنة الأرباح التى حققتها بأصول الشركة؟ وهل حان وقت تغييرها لنفس المبررات أم ستستمر ويتم التجديد لهذه الإدارة الشابة عملا بمبدأ أهل الثقة والطاعة وليس أهل الخبرة؟

فى ظل هذا الجو من الاستنكار وعدم القبول ذلك محمد حسين إلى مقر مصر للسياحة ليتولى مهام منصبه ووجد الرجل نفسه سائرا فى طريق وهو لا يرتكز على أى قدر من الخبرة والمعرفة العلم السياحى اللهم إلا عضويته فى مجلس إدارة التدريب لقطاع السياحة وحصوله على شهادة المشاركة فى محو الأمية وهو ما ذكره فى سيرته الذاتية.

ويبدو أنه من هذا المنطلق قرر منذ الوهلة الأولى أن يتبع سياسة الترهيب والتخويف للعاملين بالشركة وبدا تنفيذ قراره على طريقة ذبح القطة عند ما أزاح خيرة رجال مصر للسياحة من منصبه ألا وهو رئيس قطاع السياحة الذى بدأ خدمته فى الشركة فى أوائل عام ١٩٥٨ (أى قبل أن يتخرج محمد حسين من كلية العلوم عام ١٩٥٩ ومن الكلية الحربية عام ١٩٦٠) وبعد ذلك فصل السائق الذى كان يعمل مع رئيس الشركة السابق بحجة عدم الصلاحية وذلك بعد مدة خدمة لهذا السائق بالشركة تسع سنوات، كما قام بالغاء ندب مدير عام مكتب أسوان ونقله إلى قطاع شئون الإدارة لوظيفة أدنى علما بأنه من أهالى مدينة أسوان وعائلته وأولاده مقيمين ويعملون ويدرسون فى أسوان، كل ذلك لأن مدير عام مكتب أسوان شهد شهادة حق على حملة التشهير التى قادها محمد حسين ضد رئيس الشركة السابق أعقب ذلك قيامه بفصل مدير عام الحركة بالنقل السياحى وأخذ يعد العدة لفصل رئيس قطاع النقل السياحى، إلى غير ذلك من مسلسل الإرهاب والفصل والنقل والتشريد.. الخ المستمر حتى الآن حتى أن أحد مستشاريه الذين

قام بتعيينهم لم يسلم من هذا المسلسل وقام بإنهاء عقده أى فصله من منصبه الذى عينه فيه وهو رئيس قطاع السياحة الذى عينه خلفا لرئيس القطاع السابق.

حتى الجنس اللطيف الذى يعمل بالشركة لم يسلم من تنكيل محمد حسين به عندما قام هو ومعاون السوء من ضعاف النفوس بالتجنى على مديرة عام الأمريكتين (بدأت خدمتها بالشركة فى أول عام ١٩٧٢- أى ٢٥ سنة قبل تعيين محمد حسين بالشركة) وتلفيق التهم لها وآخرين مما تسبب لهم فى آلام نفسية ومعنوية وأدبية لا يستشعرها المفترين وذلك على مدى ستين ونصف إلى أن أنصفهم الله ونجاهم من كيد الحاقدين.

ثم كان الدور على مديرة عام الاستثمارات العقارية (حاصلة على شهادة دكتوراه ونقلت للعمل بالشركة عام ١٩٨٥ أى اثنى عشر سنة قبل مجىء محمد حسين للشركة) عندما وجد فى شخصيتها القوة والندية لها فى العمل وأنها لا تسير فى ركاب المنافقين ولا تهرول فى ركاب المتملقين فرأى التخلص منها بإزاحتها من منصبها بادئا بازاحتها من منصبها الغاء انتدابها من منصب المدير العام ونقلها للعمل بمكتبه فى وظيفة باحث فنى، ثم أطلق عليها معاونيه محاولين تلفيق التهم لها والصاقها بها وعندما فشلوا فى تحقيق مآربهم منها آثرت السيدة احترام نفسها واحترام درجتها العلمية وسوت حالتها على المعاش المبكر تاركة لهم الجمل بما حمل.

ومن الأمثلة الصارخة جدا على حالات الاضطهاد والتنكيل العشوائى نقل مدير عام الإدارة الهندسية (مهندس بكالوريوس هندسة معين بالشركة عام ١٩٧٦) إلى الشئون الإدارية ولما وجد المهندس أن عمره البالغ ٥٦ عاما وشقاؤه فى التعليم والحياة العملية سوف يضيعوا هدرا على أيدى محمد حسين ومعاونى ومستشارى السوء آثر احترام ذاته وسوى حالته على المعاش المبكر وحيث أن مدير عام المشتريات عين بالشركة فى نفس التوقيت مع مدير عام الإدارة الهندسية رأى محمد حسين- بالمناسبة- أن ينقله هو الآخر إلى قطاع الشئون الإدارية حتى تكتمل زمالة العمر بين المديرين العاملين.

الأمثلة كثيرة ومتعددة ومتنوعة على الإرهاب والطغيان والفصل والنقل والتشريد الذى ساد شركة مصر للسياحة مما دفع بحوالى ألف عامل وموظف بالشركة إلى تسوية حالاتهم على المعاش المبكر مؤثرين السلامة لأنفسهم ولأسرهم مغامرين بمستقبلهم ومستقبل أولادهم هربا من أن تنالهم يد البطش والإرهاب والتشريد والصاق التهم بهم.

واليوم وبعد أن انقضى على تولى محمد حسين إدارة مصر للسياحة ستين ونصف زادت شكاوى الناس يجرؤون على الجهر بها ولا يجدون لهم سميع ولا منصف ولا مجيب لشكاواهم وهو وضع يمكن أن ينطبق عليه القول الآتى:

«ملكتهم فأسرتم.. وقد رتم فقهرتم.. وخولتم ففسقتم.. ووردت إليكم الأرزاق فقطعتم.. فمحال أن يموت المظلوم ويبقى الظالم.. اعملوا ما شئتم فانا صابرون.. وجوروا فانا بالله مستجيرون.. واظلموا فإنا إلى الله متظلمون.. وسيعلم الذين ظلموا إلى أى منقلب ينقلبون».

أما عن ضعاف النفوس وحملة مباخر الرياء والنفاق المهللين والمهرولين على أعتاب كل عصر ومثلما فعلوا من قبل يفعلون الآن من بعد سواء كانوا من الكبار أو من الصغار ولكنهم فى عصر البطش والإرهاب وجدوا لأنفسهم أرضا خصبة لتحقيق مآربهم وصنعوا من أنفسهم حملة مباخر وحملة كل شىء.. عن كل هؤلاء حدث ولا حرج، خاصة أنهم وجدوا الباب مفتوح لهم على مصراعيه عن عمد لاستخدامهم للدس والوقيعة لباقى العاملين.

وفى محاولة منه لاقناع الناس بكفاءته لمنصبه الجديد طبع محمد حسين سيرته الذاتية ووزعها على العاملين بالشركة موضحا بها:

– الخبرات: وقد سرد تحت هذا الباب ١٧ بندا اعتبرها خبرات اكتسبها ولكن ليس من بينها خبرة واحدة متخصصة فى أعمال السياحة.

– أعمال أخرى: والبند الوحيد تحت هذا الباب الذى جاء فيه ذكر السياحة هو صفته كعضو مجلس إدارة التدريب لقطاع السياحة. (تبع من هذا المجل؟).

– الأنواط والشهادات: لعل أطرف ما جاء تحت هذا الباب هو حصوله على شهادة المشاركة فى محو الأمية.

– التدرج الوظيفى: من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٦ تدرج فى عدد من الوظائف ليس من بينها وظيفة واحدة تمت للسياحة بصلة.

وقد تعمد أن يغفل من سيرته الذاتية تاريخ ميلاده حتى لا يكشف عن سنه الحقيقى عند توليه رئاسة مصر للسياحة.

لقد كانت هذه المقدمة ضرورية لبيان الظروف التى قفز من خلالها محمد حسين إلى رئاسة مصر للسياحة ولتجعلنا نتساءل ما هى الخبرة النادرة التى جعلته يتبوأ هذا المنصب وهل هو من القيادات الشابة كما ادعت بعض الرئاسات بادعاء أن ضرورة التغيير استوجبت دفع عناصر شابة لتولى زمام الأمور بدماء جديدة؟ وهل يعرف أحد حل المعادلة التى تجمع بين الكيمياء والسياحة؟ فرئيس الشركة الذى ظل يردد على مدى عامين ونصف مضت أرقام الانجازات التى قام بها من تحقيق فائض وخفض للديون وإعادة الأموال الضائعة ورفع قيمة الشقق وغيرها نسى أن يضيف إلى تلك الأرقام المزعومة طبعا عدد القرارات التى أصدرها ثم الغاها بعد ذلك، كما نسى وهو الأهم أن يذكر عدد حالات التنكيل والنقل والفصل والتشريد وخراب البيوت فى عهده الميمون.

كلاكيت

الدوبلير– عادة– شخص مغمور، لا يعرفه أحد، مهمته مؤقتة لا يستطيع أن يتجاوزها أبدا، لا يثير ضجة، ولا يكاد أحد يتذكر اسمه– إن عرفه أصلاً– بعد أن تنتهى مهمته بما فى ذلك البطل نفسه.

لكن موضوع «الدوبلير.. فى السينما كومبارس وفى قطاع الأعمال رئيس مجلس إدارة» عن شركة مصر للسياحة أثار ضجة كبيرة، وأصبح حديث قطاع الأعمال كله وليس قطاع السياحة وحده.. من الخفير إلى الوزير. فقد كانت الوقائع التى تضمنها الموضوع الذى نشرته «العالم اليوم» قاطعة محددة وموثقة بالأرقام والتواريخ والمستندات الأصلية.

وهكذا فرض الدوبلير نفسه على هذا العدد أيضا.

تحدث الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال شارحا وموضحا.. ومدافعا.

وكتب العاملون فى «مصر للسياحة» حلقة أخرى فى الموضوع تتضمن وقائع جديدة صارخة.. وكلها بالمستندات. بينما رد رئيس مجلس إدارة شركة مصر للسياحة.

وها نحن ننشر ذلك كله الذى حول الدوبلير– لأول مرة– إلى بطل.

العالم اليوم – ١٩٩٨/١/١٩

فى السينما كومبارس.. وفى قطاع الأعمال رئيس مجلس إدارة الدوبلير!

• تحويل «مصر للسياحة» إلى «قهوة معاشات»

• اختصاصات وبدلات بالجملة لعشرين شخصية فوق الستين

انتقل من السينما إلى قطاع الأعمال العام.. بنفس المواصفات والمهام.. الفرق بينهما أن دوبلير السينما كومبارس ويأجر يومى..

بينما دوبلير القطاع العام مدير كبير وبقرار وزارى

القصة واقعية لادخل للخيال فى صياغتها ولا دخل للإثارة الصحفية فى تفاصيلها.

بدأت الأحداث بصدور قرار بتعيين محمد أحمد حسين رئيسا لمجلس إدارة شركة مصر للسياحة وطبقا للإجراءات القانونية: أحيل قرار التعيين إلى وزارة السياحة لإصدار ترخيص بمزاولة المهنة «مهنة رئيس شركة سياحة درجة أولى».

لكن الوزارة امتنعت ورفضت الموافقة صراحة.. لماذا؟

أجاب وكيل الوزارة المختص: إن القانون يقضى بألا يتولى شركات السياحة كل من «هب ودب» بل يفرض مواصفات محددة أهمها ١٠ سنوات خبرة على الأهل وشهادة جامعية مؤهلة للعمل فى القطاع.

هذه الشروط ملزمة للقطاعين العام والخاص لا فرق.

وأسقط فى يد الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وتجمعت مظاهر الازمة على طرفين متناقضين:

الأول: إن عدم الترخيص للرجل يعنى وقف حال شركة مصر للسياحة وهى أقدم شركة مصرية متخصصة فى هذا المجال نشأت عام ١٩٣٤ ضمن مجموعة طلعت حرب ولها خبرة واسعة فى ممارسة النشاط وسمعة دولية محترمة ووقف الحال يعنى فى أبسط نتائجه عدم موافقة السلطات على تجديد تراخيص كل العاملين بها لأنها تصدر من «غير ذى اختصاص».

ويعنى فى أعلى صورة إغلاق فروع الشركة لأن رئيسها غير محترف..

الطرف الثانى: إن محمد أحمد حسين الذى شغل من قبل مديرا لمركز تدريب قادة القطاع العام لمدة ٤ سنوات حتى بلغ الستين ربيعا وتمكن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال من استصدار قرار من رئيس الوزراء بالتجديد له عامين متتاليين ولما فشل فى التجديد للمرة الثالثة اختاره بنفسه رئيسا لشركة مصر للسياحة بغض النظر عن شروط العمل فى القطاع..

لكن الاشكالية لم تستمر طويلا لأن ميراث «التدليس» ملهم بالحلول وبالبدائل.

ووجدوه هذه المرة فى الدوبلير..

واختاروا له عبده عبدالعظيم عبدالحافظ..

وفى ٢٥ أغسطس ١٩٩٧ صدر القرار رقم ٣٤٢ بتعيين «سى عبده» مديرا فنيا سياحيا مسئولا للمركز الرئيسى للشركة.

قانون الخبرات النادرة

وهكذا انتهت أزمة الترخيص...

ولم تنته الحكاية عند هذا الحد..

لأن الدوبلير تعرض لحملة وسوسة من شياطين الوسوسة قالوا له: إن رئيس الشركة سيقوده إلى السجن لا محالة وأنه يصدر قرارات عشوائية تدمر البزنيس ويرتكب أعمالا منافية للقانون ويدعى فى كل مرة موافقة المدير الفنى السياحى المسئول..

والأكثر من ذلك أنه أصدر قرارات بتعيين نحو ٢٠ شخصية فوق الستين ووقع معهم عقودا بدعوى أنهم خبرات نادرة بأجور وحوافز تتراوح ما بين ٤ إلى ١٠ آلاف جنيه.

واكتشف الدويلير أن فريق العمل الذى اختاره رئيس الشركة يشكلون فيما بينهم ما يسمى «بالشلة المدرعة» وهو نظام واسع الانتشار فى معظم مواقع القطاع العام والحكومة.

ويستند إلى مبدأ بسيط للغاية: تبادل المنافع بين «الشلل الحاكمة فى القطاعات» ويجرى تطبيقه بترتيب بسيط للغاية: الاستعانة بعناصر من الشلل الأخرى.

وتشكيل شلة ذات علاقات متداخلة مع مجموع الشلل التى ينتمى إليها الافراد ويتولى المجموع كل حسب علاقاته ونفوذه: الدفاع عن أى عضو يتعرض للهجوم والتهوين من الأخطاء وتبسيطها وتفريغها من المضمون حتى وإن كان انحرافا وتنظيم حملات التلميع ونظم قصائد المديح لدى صناع القرار والسلطات العليا وتبادل الحماية من القرارات المضادة.

ويتم توظيف «قانون الخبرات النادرة» لترتيب «الشلة المدرعة» هذا القانون يسمح لرؤساء الشركات والهيئات الوزراء بالتعاقد مع أفراد خرجوا إلى التقاعد باعتبارهم خبراء ويتم التجديد لهم بقرار من الوزير أو رؤساء الشركات والهيئات وبهذا القانون تم إعادة تعيين ٧٤ ألف خبير طبقا للبيانات التى أعلنها مؤخرا الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية.

ما علينا..

هؤلاء هم الخبراء!!

المهم الآن أن نتعرف على تفاصيل عقود الخبرة والمرتبات والحوافز التى يتقاضاها الخبراء الذين استعان بهم محمد أحمد حسين.

- أحمد يسرى زكى فى ١٦ فبراير ١٩٩٧ وقع رئيس الشركة قرارا بتعيينه مستشارا فنيا سياحيا ورئيسا للجنة قرية مجاويش ومهمتها دراسة وتحليل نشاط القرية ووضع استراتيجية جديدة للتشغيل وبعد ثلاثة شهور فى ٢١/ ٥/ ٩٧ أصدر له قرارا آخر بتعيينه عضوا فى لجنة اعادة الهيكلة التنظيمية للسياحة الخارجية وفى نفس الوقت أصدر له قرارا ثالث بتعيينه مشرفا على محور ألمانيا ومكتب فرانكفورت وبعد شهر أخر فى ٢٣/ ٦/ ٩٧ صدر القرار ٢٢٠ بتكليفه رئيسا لقطاع السياحة وبعد أقل من شهر صدر القرار ٢٤٥ بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٩٧ بتعيينه رئيسا لقطاع السياحة بعقد لمدة عام بمرتب ٤ آلاف جنيه شهريا مضافا إليها حصة «البقشيش» والحوافز.. «القرار مخالف لقانون الخبرات النادرة الذى يحظر عليهم شغل المواقع الإدارية أو التنظيمية».

- عليوة مصطفى عيسى فى ١٥ أبريل ١٩٩٧ وقع رئيس الشركة عقدا مع سيادته للعمل مستشارا قانونيا لمدة ستة أشهر رغم أن الشركة لديها إدارة قانونية يرأسها مستشار قانونى «يشار له بالبنان».

وفى ٤/ ٥/ ١٩٩٧ صدر القرار ١٤٢ باختياره عضوا بلجنة البازارات وبذلك انضم سيادته إلى قائمة بدلات اللجان.

وبعد أسبوع واحد صدر القرار ١٤٩ بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٩٧ بتعيينه رئيسا للجنة بحث اعتراضات ومبررات مجموعة «أوفت ايزين» الالمانية على مطالبات الشركة بشأن الخدمات المقدمة لعملائها عن الفترة من ٢/ ١١/ ٩٧ حتى ٤/ ٩٧ وتحديد المبالغ المستحقة للشركة وبذلك انضم سيادته إلى كشوف السفريات وبدلات السفر «بحجة الدراسة والتفاوض».

وفى ٢٨/ ٥/ ١٩٩٧ صدر القرار رقم ١٨٧ باختياره عضوا بلجنة إعداد مشروع بلائحة وقواعد وإجراءات تحصيل وصرف المبالغ المحصلة من العاديات والبازارات «وهكذا انفتحت سبوبة خامسة بدون قر أو حسد».

ثم انضمت السبوبة السادسة بالقرار رقم ٣١٤ بتاريخ ٨ سبتمبر عندما أختير عضوا بلجنة وضع اجراءات لشغل الوظائف وهي لجنة دائمة وتختص بتعيين مديرى إدارات العمل في مجال السياحة بالمكاتب الداخلية والخارجية وتعيين صراف المطاعم المائية والمحاسبين بمجاويش وضباط الامن «حلو الكلام».

٦ قرارات في ٣ شهور

ولم يكتف محمد أحمد حسين بمستشار قانونى واحد بل تعاقد مع أبو بكر الصديق فراج كمستشار قانونى ثان بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩٧.

ويبدو أن الرجل كشف «بركات» خطيرة فانهالت عليه اللجان بخبرات الفلوس والنقدية وبدلات الحضور والانتقال والحوافز..

وصدر لحسابه ستة قرارات خلال الفترة من ٢٣ يونيو ١٩٩٧ حتى ٧ سبتمبر ١٩٩٧ والبقية مازالت تحت الحصر..

الأول يحمل رقم ٢١٩ بتعيينه عضوا بلجنة اختيار مبنى إدارى لجمع إدارات الشركة المختلفة في مكان واحد واختيار قطعة أرض بديلة للجراج الحالى للنقل السياحى علما أن لدى الشركة مبنى إداريا فخيما يطل على ميدان العباسية ويعرف ببرج مصر للسياحة ويضم برجين كل برج ٦٤ شقة وهى مشغولة بمكاتب وزارة السياحة لكن الوزارة ذاتها سوف ترحل إلى المبانى الجديدة الخاصة بها.

الثانى يحمل رقم ٢٢٨ ويضم سيادته إلى لجنة الخصخصة ببدل انتقال ١٧٥ جنيها لكل جلسة «اللجنة تعقد اجتماعا يوميا على الأقل للانتهاء من عملية الخصخصة».

الثالث يحمل رقم ٢٥٩ ويكلف سيادته برئاسة لجنة متابعة لبرنامج الخصخصة.. «أى والله العظيم لجنة للخصخصة ولجنة لمتابعة الخصخصة».

الرابع يحمل رقم ٢٨٥ ويكلف سيادته برئاسة لجنة تقييم مرافق الشركة تمهيدا لخصختها.. ببدل انتقال ١٧٥ جنيها عن كل جلسة.

فى ٣/ ٩/ ١٩٩٦ صدر القرار ٣١٣ بتعيين سيادته عضوا بلجنة مجاويش ومهمتها إعداد كراسة الشروط والمواصفات اللازمة للإعلان عن طلب إدارة محلية أو عالمية تختص باستغلال قرية مجاويش السياحية.. «وبذلك ينضم سيادته إلى كشوف السفريات والوفود المفاوضة والوفود المتعاقدة والذى منه».

وتستمر فى مهمتها إلى حين التعاقد.. «هذه المسائل من اختصاص الإدارة القانونية التى تضم نحو محاميا ومديرا فنيا تمتد خبرته ٢٥ عاما»..

وبعد أربعة أيام فقط تم اختيار سيادته وياللعجب «وهو فوق الستين» رئيسا للجنة المعاش المبكر بالقرار رقم ٣١٧ بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٩٧.

وقرار شهرى للطفى

- محمود لطفى ديوان تم التعاقد معه باعتباره مستشارا لنظم المعلومات فى ١٣/ ٢/ ٩٧ علما بأن الشركة تتعامل بنفس نظم المعلومات والبرامج القديمة ولم يحدث بها أى تطوير..

وتمتع سيادته بعد ذلك بتسعة قرارات «سبوبة» بواقع قرار كل شهر الأول رقم ٧٢ بتاريخ ٢ مارس ويقضى بتعيينه مستشارا للتخطيط والمتابعة لمدة عام والثانى يحمل برقم ١٤٢ بتاريخ ٤ مايو بتعيينه عضوا فى لجنة البازارات التى أشرنا إليها سابقا وفى ١٣ مايو ويحمل رقم ١٥٣ ويقضى بتعيينه رئيسا للجنة الاحتياجات «رغم أن الشركة لديها إدارة هائلة للمشتريات».

القرار الرابع يحمل رقم ١٨٠ بتاريخ ٢٦ مايو بتعيينه رئيسا للجنة الاحتياجات الغذائية وفى ٢٨ مايو صدر القرار الكريم رقم ١٨٧ بتعيينه عضوا بلجنة إعداد مشروع لائحة وإجراءات تحصيل مبالغ البازارات وفى ١٩ يونيو عين عضوا بلجنة دراسة الاصول المملوكة للشركة فى رفح والعريش وبورسعيد والسويس والاقصر وأسوان وفى ٢٢ يوليو عين رئيسا للجنة البازارات وفى ٢٧ أغسطس رئيسا للجنة حماية البيئة وفى أول سبتمبر عين عضوا بلجنة المؤتمر البرلمانى الدولى «والحمد لله الطريق مفتوح أمام سيادته لمزيد من السبابيب وربنا يعطيه الصحة والعافية».

و١١ قرارا لعلى عوض

أما عبقرية الزمان والمكان فى الشركة فهو محمد على عوض وله ١١ قرار «فين عين الحساد والاعداء».

الأول بتاريخ ٢٣ يونيو ويحمل رقم ٢١٩ ويقضى باختياره عضوا فى لجنة البحث عن مبنى إدارى للشركة.

والثانى فى أول يوليو برقم ٢٢٨ ويقضى باختياره عضوا بلجنة الخصخصة ببدل حضور ١٧٥ جنيها وفى ٢٠ يوليو تم التعاقد معه للقيام بأعمال الإشراف والمتابعة والتخطيط لقرية مجاويش والمطاعم العائمة «علما أن للقرية مديرا بمرتب ٣٥٠٠ جنيه إضافة إلى حصة البقشيش والسكن والطعام والمشروبات كله على حساب الخواجة شعب مصر».

وبعد عشرة أيام تم اختياره بالقرار رقم ٢٥٩ عضوا بلجنة متابعة برنامج الخصخصة وفى ١٤ أغسطس تم اختياره بالقرار رقم ٢٧٢ رئيسا للجنة مراجعة اللوائح المالية لقرية مجاويش وفى ٢٦ من نفس الشهر تم اختياره بالقرار ٢٨٥ عضوا بلجنة تقييم اصول الشركة.

فى ٣ سبتمبر تم اختياره عضوا باللجنة الخاصة بإعلان عطاء تأجير قرية مجاويش وبعد أربعة أيام صدر القرار ٣١٦ بتعيينه عضوا بلجنة تحديث بيانات الشركة ببد ل حضور ١٧٥ جنيها وفى نفس اليوم عضوا بلجنة نظام المعاش المبكر بالقرار رقم ٣١٧ وفى ٢٢ سبتمبر رئيسا للجنة تسليم الفندقين العائمين ايزيس واوزوريس وفى ١٩ أكتوبر عضوا بلجنة حصر مديونيات شركة هيلتون..

وهناك خبراء تحت التجربة والاختبار لم يفتح لهم رئيس الشركة باب «السبابيب» على مصراعيه ويبدو أن بعضهم لم يقدم بعد الخدمات المطلوبة على نحو صحيح ومنهم مثلا.

وزراء سابقون أيضا

– حسين مهران «الخبير بالثقافة الجماهيرية وشقيق سامى مهران أمين عام مجلس الشعب» هذا الرجل أصدر له محمد أحمد حسين قرارا بتعيينه عضوا بلجنة الخصخصة ببدل حضور ١٧٥ جنيها ثم عضوا بلجنة المؤتمر البرلمانى الدولى فى أول سبتمبر ورئيسا لفرقة العمليات للمؤتمر ببدل حضور كامل ويومى وفى ٨ سبتمبر اختاره بالقرار رقم ٣١٤ رئيسا للجنة الاختبارات لاختيار أفضل العناصر لشغل مواقع إدارة الفنادق العائمة وغيرها «تصوروا راجل بتاع ثقافية جماهيرية يختار مديرى الفنادق وآه ياليل يا قمر والكوسة طلع على السجر»..

– حتى الوزراء السابقين لم ينسهم محمد أحمد حسين فاختار المهندس عبدالرحمن لبيب وزير الاسكان الأسبق ممثلا لهم وعينه فى ٢٣ يونيو رئيسا للجنة اختيار المبنى الإدارى للشركة.

أما شوقى الصاوى فتعاقد معه فى ٢٣ يونيو وعينه عضوا بلجنة اختيار المبنى الإدارى وفى ٦ سبتمبر اختاره بالقرار رقم ٣١٢ رئيسا للجنة نقل ملكية الأرض من الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى لشركة مصر للسياحة «وكأن الشركة خلت من العناصر التى تتولى مثل هذه المهنة التقليدية».

– كما اختار محمد شفيق قدرى الخطيب «٢٣ ربيعا» مفوضا عاما على شركة ليموزين مصر بالقرار رقم ٢٥٨

بتاريخ ٣١ يوليو وفى أول سبتمبر فتح له سبوبة أخرى باختياره عضوا بلجنة المؤتمر البرلمانى الدولى وفى ٦ من نفس الشهر الكريم اختاره عضوا بلجنة نقل ملكية الارض من الشركة المتحدة للإنتاج الداجنى لشركة مصر للسياحة.

حماية البيئة وفى أول سبتمبر عين عضـوا بلجنة المؤتمر البرلمانى الدولى «والحمد لله الطريق مفتوح أمام سيادته لمزيد من السبابيب وربنا يعطيه الصحة والعافية».

جيران الهنا

– وعملا بمبادىء الوحدة الوطنية اختار موريس واسيلى صديقه فى مركز اعداد القادة بالقرار ١٦٣ رئيسا للجنة اعداد النظام الشامل لحوافز الشركة ولجميع القطاعات وفى ٢٥ يونيو اختاره بالقرار ٢٢٢ رئيسا للجنة تنظيم الهيكل الوظيفى للإدارة العامة للمالية وفى ١ يوليو اختاره بالقرار ٢٢٨ عضوا بلجنة الخصخصة.

وفى بداية العصر السعيد تعاقد محمد أحمد حسين مع محمد صلاح الدين عيسوى ليكون عضوا بلجنة تقييم مجاويش طبقا للقرار ٤٨ من ١٦ فبراير وفى ٢ مارس تعاقد معه للعمل مستشارا للتخطيط والمتابعة لمدة عام.

وفى ١٢ فبراير اختار المهندس أحمد شوقى حلاوة عضوا بلجنة إعداد تقرير عن نشاط النقل السياحى للشركة.

وفى ٢ مارس تعاقد معه للعمل مستشارا للشركة لمدة عام لـلشئون الهندسية علما بأن لدى الشركة إدارة هندسية تضم نحو ٦٠ مهندسا وفنى هندسة.

ويبدو أن اللجان هى المدخل الطبيعى لكل الخبراء «الشبان فوق الستين» فى ١٣ فبراير صدر قرار رقم ٤٤ بتشكيل لجنة إعداد دراسة وتقييم عن نشاط النقل السياحى وانضم إليها المهندس إبراهيم الكردى وفى ٢٧ اغسطس ظهرت بركات الكردى فعينه عضوا بلجنة البيئة بالقرار ٢٨٦. ولا يكتفى رئيس الشركة بتفنيع أعضاء الشلل بل تعمد أيضا إلى تفنيع رؤساء الشلل وهكذا اختار كمال غنيم رئيس الشركة القابضة للمطاحن والمضارب بالقرار ٩٥ بتاريخ ١٨ مارس ١٩٧ رئيسا للجنة الترشيح للوظائف العليا ثم عـاد وشكل اللجنة برئاسته وعضوية كمال غنيم وفى ٢٦ مايو عينه بالقرار رقم ١٧٣ عضوا فى لجنة تقديم المساعدة الاجتماعية للعاملين وأسرهم بالشركة. ولم ينس أيضا جيرانه فاختار سيد الطيب ممثلا لهم وعينه بالقرار ١٤١ بتاريخ ٤ مايو رئيسا للجنة لوضع خطة للسياحة الدينية وفى ١٩ يونيو اختاره عضوا بلجنة للأصول الثابتة وفى أول سبتمبر اختاره عضوا بلجنة المؤتمر البرلمانى الدولى.

الفضيحة يا سادة بجلاجل بدأت بالكوسة «رئيس لشركة لا يفهم فى تخصصها» وامتدت بالكوسة عند اختيار الدويلير وتستمر بالكوسة بقرارات تنفيع الشلل الحاكمة وبناء ما يسمى بالشلة المدرعة.

حسن عامر ـ العالم اليوم ٩٨/١/١٢

(تعقيب)

كل ما جاء بالمقال السابق ثابت بالأدلة والمستندات وأن المقال لايحتاج منا إلى تعليق سوى أنه واضح من كل ما تقدم أن كل من تعاقد معهم محمد حسين من مستشارين هم خبراء عموميين يفهمون فى كل شىء ولهم خبرة فى كل شىء وبالتالى فإن كل واحد منهم حجة فى حد ذاته بدليل كل هذه الأعمال المتناقضة التى أسندت إلى كل منهم والتى قبل كل واحد فيهم أن يزاولها.

أن تعيين المستشارين فى مصر للسياحة يتم على كيف رئيس الشركة مخالفا بذلك قرار رئيس الوزراء الذى يحدد ضوابط الاستعانة بالخبراء والمستشارين فى الشركات والتى من بينها أن يكونوا أصحاب خبرة نادرة وأنه لايجوز.

أن يتولى الخبير أو المستشار أى أعمال أو وظائف تنفيذية أو إدارية، ويتحدد أجره بالفرق بين ما كان يتقاضاه من

مرتبات ومكافآت وبين المعاش الذى يحصل عليه، وفى الوقت نفسه كانت المحكمة الإدارية العليا قد أصدرت حكماً بحظر إصدار قرارات إدراية أو ممارسة سلطات تنفيذية على الخبراء المعينين بمكافآت وأشار الحكم إلى أن يكون التعاقد مقصورا فقط على الخبرات النادرة التى لاتتوافر فى العاملين بالجهة.

كل ذلك ضرب به رئيس مصر للسياحة عرض الحائط وخالف كل ماتقدم لماذا؟ لأنه كما يقول أنه أتى إلى مصر للسياحة بقرار سيادى وأنه مسنود لذلك تعاقد مع خبراء بلا خبرات لايهم إذا كان الخبير كان يعمل فى جمعية إسكان مثلا !!!!! أو كان يعمل فى الثقافة الجماهيرية والفنون الشعبية.. إلخ ولكن لاعجب إذا كان رئيس الشركة نفسه خبير فى الكيمياء ومعادلاتها التى لم ينتج عنها مع الأسف شروط الخبرة اللازمة لحصول الشركة على الترخيص السياحى.

وإذا كان هو كرئيس لمصر للسياحة اختاره وزير قطاع الأعمال العام وقد تجاوز سنه الستين، فلاحرج ولا لوم على الرجل إذا ما اختار معاونيه من الخبراء والمستشارين من العجائز أصحاب المعاشات لتتحول مصر للسياحة إلى قهوة معاشات ولكنها قهوة فيها تكييف وتدفع بسخاء لمن يجلس فيها وحدث ولاحرج عن المكافآت والبدلات التى يتقاضاها رواد هذ المقهى وكل كشوفها موجودة لمن يهوى الإضطلاع والحساد يمتنعون.

العاملون بالشركة:

رئيس الشركة غاوى إصدار قرارات.. لإلغائها

• قرار بتنظيم عمليات إبتزاز البازارات والعاديات

فى نفس اليوم الذى تلقت فيه «العالم اليوم» ردا من رئيس مصر للسياحة تلقت من بعض العاملين فى الشركة حكايات أخرى.. الحكايات طويلة ومعبأة بالتفاصيل والمتفجرات..

تقول: انضم محمد أحمد حسين إلى وزارة قطاع الأعمال منذ عشر سنوات، وعين مديرا لمركز تدريب قادة القطاع العام، كانت المهمة سهلة، وأقرب إلى مكتب التشهيلات منها إلى إدارة الموارد والاستثمارات والأفراد والتسويق الداخلى والخارجى.

لدى المركز خمس سيارات فيات و٥٠ موظفا وعاملا، وكانت مهمته بالتحديد الاشراف على تنظيف قاعدات التدريب، واعدادها للمحاضرات، وتجهيز السيارات للدارسين أو الزائرين عندما تستدعى الدراسة زيارة أحد المواقع والتعاقد على إمداد المعهد بالوجبات والمشروبات اللازمة وتنظيم الأجازات بين العاملين.

هذه المهمة لا تحتاج إلى لباشكاتب لكن الرجل جاء إلى الوزارة بدرجة مالية كبيرة، وشغل المكان بدرجة وظيفية مرعبة «نائب وزير».

وعندما بلغ الستين طلب الدكتور عبيد من رئيس الوزراء التجديد له لمدة عام ميلادى باعتباره قيادة فريدة.

وعندما رفض التجديد له للمرة الثالثة اختاره الدكتور عاطف عبيد رئيسا لشركة مصر للسياحة.

أحمدك يارب

انتقل الرجل من مكتب ٢×٢ متر إلى مكتب مساحته ١٠٠ متر، مرصع باللوحات الفنية، والسجاجيد العجمية والمفروشات الأصلية والمنقوشات الفرعونية وبدلا من «الفيات الكحيانة» كان فى انتظاره مرسيدس ٢٨٠ إس موديل وآخر حلاوه وسائق زنهار ببدلة موشاة بالقصب.

ووجد تحت تصرفه تذاكر سفر مجانية وبدلات وفلوس بالأخضر والأحمر والبنفسجى ولم يعد فى حاجة إلى

تقديم طلب للسفر إلى الخارج، واستجداء بدل السفر ولم يعد فى حاجة إلى موكب الوزير ليكتسب منه بعض العظمة والأبهة.

لم تكن مصر للسياحة مجرد مركز تدريب تحت كوبرى ٦ أكتوبر، بل شركة كبيرة تضم ٢٨ فرعا فى مصر و ٨ فروع خارجية، ومكاتب تسويق فى لندن وباريس وفرانكفورت وميونخ وسان فرانسسكو وغيرها من العواصم البراقة والهيبة، ولها ١٠ بواخر ومطاعم نيلية، وقرية سياحية كانت الأولى على كل القرى فى البحر الأحمر «مجاويش». ولها برج فى العاصمة، وفنادق هنا وهناك.. باختصار الشركة كانت «ليلة القدر» بالنسبة له.. وأصيب الرجل على الفور «باللطف الرداري».. وهات يا قرارات. أصدر حتى الآن نحو ٥٠٠ قرار، بواقع قرار ونصف قرار كل يوم، بما فى ذلك أيام الأجازات الأسبوعية والأعياد.

وما يصدره من قرارات اليوم «يلحسه» بعد ساعة واحدة.

والعينة بينة.

فى ٢١ أغسطس ١٩٩٧ أصدر القرار رقم ٢٧٧ ويقضى بنقل أربعة أخصائيين من الشحن والتخليص بالإسكندرية للعمل بقطاع الشئون الإدارية والقوى العاملة بالقاهرة بذات مستواهم الوظيفى يشمل القرار كلا من عبدالمحسن محمد حسن الصوابى اخصائى شحن وتخليص ثان، وحنا نجيب حنا أسعد ورأفت الياس فارس صموئيل وعاطف فؤاد يوسف شكرى، والثلاثة يشغلون وظيفة اخصائى شحن وتخليص ثالث.

وكان ذلك بمناسبة ايقاف نشاط الشحن والتخليص بفروع غرب الدلتا فرع سعد زغلول بالإسكندرية.

وفى ٢ أكتوبر «لحس» ما قرره من قبل، وأصدر القرار رقم ٣٥٨ ويقضى بإيقاف تنفيذ العمل بالقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٩٧ والخاص بنقل السادة العاملين بالشحن والتخليص بالإسكندرية للعمل بالقاهرة وعودتهم للعمل بنفس المواقع السابقة فى الإسكندرية.

وفى ٣ سبتمبر ١٩٩٧ أصدر القرار رقم ٣٠٥ بنقل ايفون صبحى منصور وزينب محمد على الخرتباوى من الإدارة العامة للاستثمارات العقارية قطاع التخطيط والاستثمار إلى العمل بقطاع الشئون الإدارية والقوى العاملة وبتاريخ ٣٠ سبتمبر أصدر القرار ٣٥٣ ألغى القرار السابق وأعادهما إلى قطاع المساكن المفروشة بقطاع التخطيط والاستثمار.

وفى ٢٥ سبتمبر أصدر القرار ٣٤٨ بنقل أحمد عبدالروءوف محمد زيدان أخصائى سكرتارية ثالث قطاع النقل السياحى للعمل بمكتب السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مقر طلعت حرب، وبذات الوظيفة والمستوى الوظيفى، وفى ٧ أكتوبر أصدر القرار رقم ٣٦٣ ويقضى بتعديل القرار الإدارى رقم ٣٤٨ والخاص بنقل أحمد عبدالرءوف محمد زيدان اخصائى سكرتارية ثالث بقطاع النقل السياحى للعمل أخصائى تسويق ثالث قطاع الفروع بدلا من اخصائى سكرتارية ثالث بمكتب رئيس مجلس الإدارة.

مقلب حرامية

هواية «لحس» القرارات لا يمارسها رئيس الشركة مع الموظفين فقط، بل يمارسها فى البيزنس أيضا، وأكثر الوقائع دلالة ما حدث مع «كير سيرفس».. الشركة تستأجر مبنى ضمن ٣٠ غرفة ضمن ملحقات جراج مصر للسياحة فى مدينة نصر، وتستخدمه مقرا لعمال النظافة التابعين لها، واستمر عقد الايجار ٥ سنوات، وطلبت كير سيرفس تجديد الايجار لمدة عام ميلادى واحد حتى ينتهى العمل بمبناها الخاص، ووافق رئيس مصر للسياحة على التجديد ١٢ شهرا.

وما أن تمت اجراءات التعاقد القانونية وعرض عليه العقد للتوقيع حتى أصدر تعليماته بإلغاء التعاقد وتخفيض المدة إلى ستة أشهر فقط.

وتلقت كير سيرفس الرأى الجديد بتاريخ ٣٠ أكتوبر برقم صادر ١٤٣٦.

بنفس سلوك «الحس القرارات» شكل رئيس الشركة لجنة بالقرار رقم ٤٨ الصادر فى ١٦/ ٢/ ١٩٩٧ لدراسة وتحليل نشاط قرية مجاويش، وضع استراتيجية لنظام العمل خلال الفترة القادمة، واجراء الاصلاحات والتعديلات اللازمة بهدف تطوير القرية ورفع مستواها وكفاءتها اللازمة بهدف تطوير القرية ورفع مستواها وكفاءتها الانتاجية وأيضا تختص بدراسة كيفية تدريب العمالة فنيا لرفع مستوى أداء وتطوير الخدمة بها، وتقضى المادة الثانية من القرار بأن ترفع اللجنة تقريرها بالموقف أولا بأول للعرض علينا، ولرئيس اللجنة جميع الصلاحيات المالية والإدارية اللازمة للمهام الواردة باختصاص اللجنة فى حدود السلطات المخولة لنا.

تضم اللجنة أحمد يسرى أحمد زكى مستشارا فنيا «سياحة» رئيسا. وعضوية نبيل هيكل مستشارا فندقيا، وصلاح عيسوى مستشارا فندقيا.. وهارون محمد محمد مدير عام التدريب وتخطيط القوى العاملة، على أن تستعين اللجنة بمن تراه من داخل أو خارج الشركة.

وفى ٢٢ يوليو أصدر القرار ٢٤٤ بتكليف محمد على عوض مدير عام الاستثمار ندبا بالإشراف ومتابعة الأداء وتنفيذ الأعمال والتخطيط والتشغيل بالنسبة لقرية مجاويش والمطاعم العائمة.

وكان القرار يعنى أن اللجنة السابقة قدمت تقريرها واستقر رأيها على أن تتولى مصر للسياحة إدارة القرية.

وتأكيدا لهذه النتيجة أصدر القرار رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٨ أغسطس بتشكيل مجموعة عمل لدراسة ومراجعة جميع اللوائح المالية والإدارية المنظمة لنشاط مجاويش والمطاعم العائمة ووضع الأسس اللازمة لإعادة تنظيم العمل، ومتابعته ماليا وإداريا وفنيا بالشكل الذى يضمن حسن سير العمل وفقا للصلاحيات المخولة فى هذا الصدد.

وللجنة الحق فى الاستعانة بالسادة خبراء ومستشارى الفندقة بالشركة اثناء تنفيذ مهام العمل الموكولة إليها، وتخضع هذه اللجنة من حيث المعاملة المالية كباقى لجان العمل الأخرى المثيلة سواء فى التقييم أو الخصخصة.

وبعد ٢١ يوميا بالتمام والكمال «الحس» رئيس مجلس الإدارة كل هذه الترتيبات وأصدر القرار رقم ٣١٣ بتشكيل لجنة لتأجير قرية مجاويش.

وجاء فى القرار: تشكل لجنة من الدكتور صلاح عبدالوهاب الخبير السياحى والمستشار القانونى للشركة رئيسا وعضوية كل من أبو بكر الصديق فراج المستشار القانونى للشركة ونبيل اسماعيل هيكل المستشار الفندقى ومحمد على عوض مدير عام الاستثمار.

وتختص هذه اللجنة بإعداد كراسة الشروط والمواصفات اللازمة للإعلان عن طلب إدارة محلية أو عالمية تختص بإدارة وتنمية واستغلال قرية مجاويش السياحية بالغردقة بالبحر الأحمر والاتصال بجهات الإعلان المعنية، ويتم فحص الطلبات المقدمة خلال شهر من تاريخ الإعلان على أن نوافى بتقرير شامل عن أفضل شركات الإدارة فى نهاية المدة المحددة لذلك.

تنظيم الابتزاز

أخطر ممارسات «الحس» القرارات تتعلق بجناية عرضت على النائب العام، وصدر فيها قرار اتهام ضد ثلاثة من الموظفين.

الحكاية طويلة بدأت ببلاغ تقدم به محمد أحمد حسين إلى الرقابة الإدارية ضد سمير حلاوة رئيس الشركة السابق يقول فيه إنه بعد أن تسلم العمل بالشركة فى يناير ١٩٩٧ تبين وجود مستندات خاصة بقيام سمير حلاوة رئيس الشركة السابق بإبرام عقود مع أصحاب البازارات بالأماكن السياحية تضمن له الحصول على نسب من حجم المبيعات للسيائحين مقابل إحضار السائقين التابعين للشركة لديهم.

وإن هذه النسب تزيد على ٢٠٠ ألف جنيه شهريا، وأن سمير حلاوة يقتسم هذه المبالغ مع زوجته التى كانت تشغل منصب مدير عام بالشركة وأخصائى سياحة سابقا بالشركة أيضا.

وتم إحالة البلاغ إلى نيابة غرب القاهرة التى تولت ضبط المستندات واستدعاء المتهمين واعترف الجميع بارتكابهم الوقائع المنسوبة إليهم وقرروا أنهم بعد حصولهم على هذه المبالغ يقومون بتوزيعها على الموظفين.

إلا أن بعض الموظفين أنكروا حصولهم على نصيب معلوم من عمليات الابتزاز

وفى ١٠ ديسمبر الماضى أحيل المتهمون إلى محكمة أمن الدولة..

الجديد فى الأمر أن رئيس مجلس الإدارة وافق على مبدأ ابتزاز البازارات وشكل لجنة خاصة لتنظيم العمليات.

لنقرأ معا القرار رقم ١٨٧ الصادر فى أول يونيو ١٩٩٧ أى بعد البلاغ الذى قدمه للرقابة الإدارية بشهرين تقريبا.

مادة «١» تشكل لجنة من كل من السادة:

نظمى محمد يوسف رئيس قطاع العلاقات العامة والتسويق رئيسا، وفاروق حسن الدين رئيس قطاع الشئون القانونية، وأحمد الشافعى اللبان رئيس قطاع الشئون الإدارية والقوى العاملة، ومحمود ديوان مستشار الشركة، وعليوة مصطفى عيسى مستشار الشركة، وعبده عبدالعظيم مدير عام أوروبا الغربية، وكريم سوريا سليمان مدير عام مالى المركز الرئيسى، وسامية حسن سرور مدير عام شئون العاملين، وحسين قنديل مدير فرع طلعت حرب، وصبحى عبدالمنعم رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة.

مادة «٢» تتولى اللجنة إعداد مشروع بلائحة قواعد واجراءات تحصيل وصرف المبالغ المحصلة من العاديات والبازارات.

«٣» على أن تنتهى اللجنة من أعمالها فى مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ صدور هذا القرار.

وفى ٢٢ يوليو أصدر القرار رقم ٢٤٦ بتشكيل لجنة لابتزاز البازارات بصورة منظمة وجاء فى ديباجة قرار تشكيل اللجنة «بعد الاطلاع على لائحة صرف المبالغ المحصلة من محلات البازارات والعاديات المعتمدة من المكتب التنفيذى.

مادة أولى تشكل اللجنة من: محمود محمد لطفى ديوان رئيسا، وعضوية كل من أشرف محمد بدر وأحمد محمد معوض ومحمد حسنى عبدالمنعم.

مادة ثانية: تقوم اللجنة المذكورة بممارسة الاختصاصات المحددة لها بالمواد ١ إلى ١٤ من لائحة تحصيل وصرف المبالغ المحصلة من محلات البازارات والعاديات المعتمدة من المكتب التنفيذى فى ١٨/ ٣/ ١٧٧.

وهكذا تعترف شركة قطاع عام بأنها تمارس الابتزاز رسميا ويرتكب رئيس الشركة نفس الجريمة التى قدم بسببها الرئيس السابق للمحاكمة.

العالم اليوم - ١٩/ ١/ ٩٨

رئيس مصر للسياحة
أدعوكم للوقوف على التطور الذى لحق بالشركة

السيد الأستاذ/ عماد الدين أديب

رئيس مجلس ردارة ورئيس تحرير جريدة العالم اليوم تحية طيبة وبعد...

جاء بجريدتكم الموقرة بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٩٨ بصفحة كاملة تحت عناية الاستاذ حسن عامر مقال بعنوان «تحويل مصر للسياحة إلى قهوة معاشات»، ومن ايماني الشديد بحرصكم على قول كلمة الحق فقد آثرت ان اكتب لكم هذه السطور القليلة وسأترك لكم الحكم وقول كلمة الحق:

«قل يا عبادى لا تظالموا»

عزيزى الفاضل/ كنت أود قبل أن يحيل مقال جريدتكم شركة مصر للسياحة إلى مقهى- ان يتساءل أولا ما حجم الانجازات والتقدم الذى طرأ على هذه الشركة الوطنية المحبية لنا جميعا كمصريين غيورين على مصريتنا؟.

عزيزى إليكم قليل من كثير تم انجازه فى الشركة منذ ان توليت قيادتها فى ٦/ ١/ ١٩٩٧ ولكى أكون صادقا مع نفسى ومعكم فانى:

أولا: أتوجه إليكم بالدعوة ومعكم السيد كاتب المقال لزيارة مصر للسياحة للوقوف على مدى التقدم والتطور الذى حدث بها وسأترك لكم الحوار مع جميع العاملين بالشركة لا ستبيان ذلك بنفسكم.

وسأقدم لكم جميع المستندات الدالة على صدق ذلك.

ثانيا: أقدم لكم فى عجالة ما تم انجازه فى هذه الشركة خلال هذا العام بمعاونة الشرفاء من ابناء الشركة والخبرات التى اضيفت إليها فى المواقع المختلفة من خلال دراسات ولجان خاصة بذلك وهى:

- الايرادات: زادت من ٣٠٦ ملايين جنيه إلى ٣٤٥ مليون جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧
- الفائض: زاد من ٢,٧ مليون جنيه إلى نحو ٩ ملايين جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧
- تم تخفيض حجم ديون الشركة من ١٥٨ مليون جنيه إلى ٩٢ مليون جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦.
- تم إعادة أموال ضائعة على الشركة قدرها ١١ مليون جنيه كانت طرف شريك الشركة الألمانى والذى لم يتمكن أحد قبل ذلك من مراجعة ميزانية هذه الشركة الالمانية وقد قمت بذلك رغم التهديدات التى وجهت إلى وكان ذلك بمعاونة الجهاز المركزى للمحاسبات وهو خير شاهد على ذلك.
- استطعت تحجيم حجم خسائر الشركة فى مشروع فندق أسوان الذى كان ناتج قرار استثمارى سابق غير مدروس من الإدارة السابقة من ٢٤ مليون جنيه إلى ٣,٥ مليون جنيه.
- استطعت رفع قيمة بيع شقق كانت مباعة وموقعة من رئيس الشركة السابق إلى بنك المهندس من ٦ ملايين جنيه إلى ٦,٥ مليون جنيه وكانت محل ملاحظة الجمعية العمومية عن ميزانية ٩٥/ ١٩٩٦.
- استطعت أن اوقف فسادا بالشركة متمثلا فى حصول مجموعة من القيادات السابقة على مبالغ شهرية تصل إلى المائة ألف جنيه، وأن أحول هذه المبالغ إلى إيرادات للشركة واحيلوا جميعا إلى محكمة جنايات أمن الدولة.
- استطعت أن إنشىء صندوقا لرعاية صغار العاملين بهذه الشركة من مبالغ
- كان يتقاضاها مجموعة من الإدارة العليا (حصيلة البازارات).

هناك مجموعة من الفاسدين محولون الان إلى النيابة العامة فى تهم مختلفة منها الاضرار بالمال العام.

■ استطعت أن أضع استراتيجية للشركة من خلال منهج واضح سليم لإعادة هيكلة الشركة وخصخصتها وكان ذلك محل تقدير وموافقة الجمعية العمومية للشركة.

عزيزى الفاضل..

ان هذه البيانات التى ذكرتموها لم تخرج عن كونها قرارات إدارية ضرورية لأى عمل حتى يحدد من خلالها التكليفات وشكل العمل.

وأن كل ما ذكر فى المقال بجريدتكم وما تم التعرض له من أسماء زملاء أفاضل من ذوى الخبرة استطاعوا أن يقدموا الكثير لهذه الشركة المصرية والذى قدمت فيها سبق جزءا منه.

كل هؤلاء الزملاء والذين وصفتهم بمقالكم هم من أصحاب الخبرات والامانة التى افتقدها الكثير ولم يبلغ منهم أحد سن المعاش ألا فرد واحد تشهد له كفاءته وما عاد على الشركة من فائض يقدر بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه.

كل هذه الخبرات التى شاركت فى هذا الجهد الكبير بما فى ذلك أعضاء أو رؤساء قد تم بدون بدلات أو مكافآت ولم يسافر أى أحد منهم على نفقة الشركة فى أى مأمورية بالداخل أو بالخارج.

عزيزى الفاضل/ ...

أعلم أنكم تسعون إلى الحقيقة وأنا أضع الحقيقة أمام كل أمين فى مصر ومسئول فى مصر وسأترك لكم الحكم وسأترك لك ولأى مسئول فى مصر أن يقيم الجهود والخبرة التى قدمتها إلى هذه الشركة طائعا مختارا مؤمنا بمصر حتى لا يكون حكمكم ظالما.

واسأل الله أن يوفقنا جميعا لخدمة مصر الغالية.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ـ **محمد أحمد حسين**

(تعقيب على حديث رئيس الشركة)

كلام رئيس الشركة الذى قاله فى خطابه للأستاذ عماد أديب «كلام ما قدرشى أقول حاجة عنه لكن خيال حقيقة المواضيع طلع مافيهاشى حاجة منها»

وذهبنا لأهل اللخبرة فى الإنجازات التى ذكرها وقالوا يوا هول ماقالوا من حقائق مذهلة ترد على ما قاله رئيس مصر للسياحة.

يقول أهل الخبرة فى الحسابات المركزية فى ردهم من واقع سجلات وميزانيات شركة مصر للسياحة على الذى قاله رئيس مصر للسياحة بند الآتى :

الإيرادات زادت من ٣٠٦ مليون جنيه فى ١٩٩٦/٦/٣٠ إلى ٣٤٥ مليون جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٧.

يقول أهل الحسابات المركزية أنه عندما تسلم محمد حسين العمل فى مصر للسياحة فى أوائل يناير ١٩٩٧ تسلم معه المركز المالى للشركة فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ (عن الفترة من ١/ ٧ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ أى النصف الأول من العام المالى ٦٩/ ١٩٩٧)با لنتائج التى تحققت فى هذه الفترة تحت قيادة الإدارة السابقة حيث بلغت الموارد التى تحققت فى هذه الفترة١٤٦ مليون جنيه مقابل ١١٦ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام السابق، أى أن الإدارة السابقة تفوقت على نفسها وحققت زيادة قدرها٣٠ مليون جنيه.

كان المفروض أن الإدارة الجديدة تحقق زيادة أكثرم ن ٣٠ مليون لأن النصف الثانى من ١/ ١ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧ هو فترة الذروة فى السياحة بمختلف أنواعها خارجية، داخلية دينية.. إلخ وعلى أضعف الإيمان تحقق نفس نسبة الزيادة التى تحققت فى النصف الأول لكن ماتحقق هو زيادة ٩ ملايين جنيه فقط عن نفس الفترة

من العام السابق وهذا الرقم أيضاً نتاج أعمال وجهود الإدارة السابقة التى خلفتها للإدارة الجديدة الاتى لم تأت بأى نتائج جديدة .

* الفائض زاد من ٧،٢ مليون جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦ إلى نحو ٩ ملايين جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧.

حقيقة الأرقام الواردة فى ميزانية ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧ تقول إن الفائض الذى تحقق هو ٨,٥ مليون جنيه مقابل ٨,٣ مليون جنيه وهذا الرقم الأخير صحته ١١,٢ مليون جنيه إلاأن رئيس الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة قرر خصم مبلغ ٢,٩ مليون جنيه كمخصص لفندق أسوان بلازا وذلك إمعاناً منه فى إظهار ضعف النتائج التى حققتها الإدارة السابقة وحتى يتخذ من ذلك مبررا للتغيير الذى أعلنه فى نهاية نفس اجتماع الجمعية العامة يو م ٦/ ١/ ١٩٩٧ التى نظرت الميزانية وكان ذلك آخر اجتماع للإدارة السابقة.

كما يقول أهل الحسابات المركزية:

إن المركز المالى للشركة فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦

(بالمناسبة هذا المركز المالى عرض على مجلس الإدارة الجديد برئاسة محمد حسين وأقره واعتمده وأرسل إلى الشركة القابضة وإلى الجهاز المركزى للمحاسبات والكل أقره بعد رحيل الإدارة السابقة) يقول هذا المركز أن الفائض الذى حققته الإدارة السابقة فى النصف الأول من العام المالى هو ٨,٩٨ مليون جنيه (صافى الفائض المحقق عن الفترة من ١/ ٧ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧) إلا أنه يجب أن يضاف إلى هذا الرقم مبالغ أخرى حققتها الإدارة السابقة إذا ما أردنا المقارنة السليمة وهى ١١ مليون جنيه إيرادات سنوات سابقة (بصرف النظر عن البطولة الوهمية لرئيس الشركة الجديد والتفاصيل آتية فيما بعد) وكذا مبلغ ٦ مليون جنيه عائد المساكن المفروشة التى وقعت عقدها الإدارة السابقة مع بنك المهندس وبذلك يكون الفائض الفعلى الذى حققته الإدارة السابقة هو ٢٥,٩٨ مليون جنيه كان المفروض أن تحقق الإدارة الجديدة خلال النصف الثانى الذى تولت فيه المسئولية (١/ ١إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧) فائضاً مماثلا لفائض النصف الأول على الأقل أى ٨,٩٨ جنيه إن لم يكن أكثر.

وبذلك كان المفروض أن يكون فائض الشركة النهائى فى نهاية السنة أى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧ ٣٥ مليون جنيه وليس ٨,٥ . طبعا الإدارة الجديدة سوف تخلق أعذار ا وأسبابا لالصاق ذلك بالإدارة السابقة ولكن مهما كانت هذه الأعذار فردود أهل المحاسبات عليها معروفة.

على الرغم من كل ذلك هللت الجمعية العامة لهذه النتائج الباهرة التى تحققت وهلى كلها نتيجة جهود وشقى وعرق الإدارة السابقة كما صفقت لهذا النجاح المزعوم، وفى سيناريو الجمعية العامة الذى أعدت بروفاته من قبل وقف الخبير السياحى محمد نسيم يقول «أود أن أشير إلى أن السيد رئيس مجلس الإدارة والعاملين بالشركة قفزوا فعلا خلال الأشهر القليلة الماضية وأن الخطوات القاطعة والجادة تعطينا أمل كبير بالنسبة لتحرك مصر للسياحة فى الفترة القادمة... إلخ.

يا حضرة الخبير السياحى هل تعمقت فى التفاصيل والأرقام حتى تقبل أن تقوم بهذا الدور؟ وما رأيك الآن بعد مضى سنتين ونصف هل استمرت القفزة أو تعددت القفزات؟

سيناريو آخر قام بأدائه عثمان محمد عثمان الأستاذ الجامعى حيث قال

«هذه الجمعية هى أول حممية نناقش فيها الميزانية ونحن كأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية العامة نعرف حقيقة مصر للسياحة.. نحن لأول مرة نعرف فرع الشركة فى سيدنى وفى فرانكفورت...إلخ !!!!!!!!!!

أود الا تنتهى علامات التعجب على هذا الكلام الذى قبل أن يقوله على نفسه وهو عضو بمجلس إدارة الشركة القابضة والجمعية العامة منذ ٧ سنوات هذا الكلام معناه أن السيد الأستاذ الجامعى أما أنه لايقرأ حيث أن بيانات المكاتب الخارجية ونتائج أعمالها كانت دائماً ضمن المستندات والأوراق التى تسلم لكل عضو قبل اجتماع الجمعية وأما أنه يحضر اجتماعات الجميعة بغرض بدل الحضور وشوف بقى كام جميع فى عين العدو تبع الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما يبقى جملة البدلات كام؟؟

هذا بعض من كل ماجاء بمحضر الجمعية العامة بجلستها بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٩٧.

المهم أن اجتماع ا لجمعية العامة انتهى وخرج منه محمد حسين بمكافأة قدرها ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف جنيه) عن النتائج التى تحققت والتى لم يكن له فضل فيها اللهم إلا الهبوط بالفائض المحقق من ٣٥ مليون إلى ٨,٢ مليون جنيه كما انتهى السيناريو بقرار تجميد مكافأة مجلس الإدارة السابق.

وقد أرسل نور بكر خطابه رقم ٣١٥٨ إلى شركة مصر للسياحة قال فيه:

- مضاعفة حصة مجلس الإدارة فى المكافأة المقررة فى حساب التوزيع وعليه يتم تحميل مبلغ ٦٢٧٥٧ جنيه فى الزيادة المقررة عن المعتمد بحساب التوزيع ضمن استخدامات الشركة .

سؤال لى وزير قطاع الأعمال: هل هذا جائز قانوناً؟

- تجميد صرف حصة مجلس الإدارة السابق لحين إصدار تعليمات أخرى.

ملحوظة: ذكر أهل الحسابات أنه جاء بالمركز المالى أن رصيد النقدية بالبنوك والصندوق فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ هو ١٩,٣٤٨ مليون جنيه تركتها الإدارة السابقة للإدارة الجديدة

* تم تخفيض ديون الشركة من ١٥٨ مليون إلى ٩٢ مليون جنيه فى ٣٠/٦/ ١٩٩٧.

قال خبراء الحسابات أن هذه العبارة على علاتها توحى بأن هذه الأرقام عبارة عن مديونيات عن مبالغ صرفتها الشركة على استخداماتها ولكن حقيقة الأمر أنها قروض استخدمتها الشركة فى تمويل مشروعاتها شأنه فى ذلك شأن كافة الشركات العاملة فى مصر سواء كانت قطاع أعمال أم قطاع خاص وأن أصل هذه القروض هو ١٠٢ مليون جنيه منها ٥٦ مليون قرض بنك الاستثمار القومى منذ عام ١٩٨٠ والباقى منذ عام ١٩٨٠ والباقى عبارة عن أقساط مستحقة لمحافظة أسوان عن باقى ثمن ١٣٠٠٠ متر مربع هى أرض مشروع أسوان بلازا وباقى ثمن ٦ وحدات سكنية بمدينة أبى سمبل وكذلك ثمن أرض جراج الشركة فى الغردقة بالإضافة إلى تمويل احلال الأتوبيسات السياحية وأن جميع هذه الأصول والعقارات والأراضى المشار إيها تحت يد الشركة وزادت قيمتها السوقية الحالية بأضعاف قيمة القروض التى تم تمويلها بها.

أى أن هذه القروض يقابلها أصول وعقارات وأراضى تحت يد الشركة من عهد الإدارات السابقة وهو مايعزز قوة الشركة، وأن تخفيض قيمة هذه القروض التى تمت عن طريق بيع بعض أصول الشركة لشركة إيجوث (شركة قطاع أعمال !!) أدى إلى تخفيض قيمة أصول الشركة.

* تم إعادة أموال ضائعة على الشركة قيمتها ١١ مليون جنيه.

عندما بحثنا عند أهل الخبرة وعند شهود العيان من المصريين والأجانب اكتشفنا أن الموضوع عبارة عن حدوتة طويلة لابد من سردها:

تقول الحدوته أن شركة مصر للسياحة تعاقدت فى عام ١٩٨٦ مع الشريك الألمانى على تنفيذ مشروع مشترك بينهما لبرامج سياحية على طائرات شارتر تقوم مصر للسياحة بتسييرها ويقتسم الطرفان تكاليف الدعاية والإعلان

والطبع والبيع. إلخ مناصفة بينهما فى حين تقتسم أرباح المشروع بنسبة ٦٠٪ لمصر للسياحة و٣٥٪ للشريك الألمانى ويتم تسوية نتيجية حسابات السنة السياحية خلال شهر فبراير أو مارس من كل عام عن حسابات السنة السياحية السابقة فى حين يقوم الشريك الألمانى بسداد فواتير مصر للسياحة عن الخدمات التى تؤديها للسائحين أولا بأول علما بأن السنة السياحية تنتهى بنهاية شهر أكتوبر من كل عام وآخر فواتير ترسلها مصر للسياحة فى نهاية شهر نوفمبر بحيث ينتهى الشريك الألمانى من مراجعتها عند إتمام التسوية فى فبراير أو مارس.

وعندما تغيرت إدارة مصر للسياحة فى يناير ١٩٩٧ كان على الإدارة الجديدة أن تقوم بتسوية حسابات السنة السياحية ١٩٩٦ ولكن لان توقيت التغيير وانعدام خبرة الإدارة الجديدة لم تتم هذه التسويات إلا فى مايو ١٩٩٧ وانتهز محمد حسين توقيت التغيير وتأخير التسوية واخترع قصة الأموال الضائعة طرف الشريك الألمانى الذى لم يتمكن أحد من قبل ذلك من مراجعة ميزانية هذه الشركة الألمانية وأنه قام بذلك رغم التهديدات التى وجهت إليه بمعاونة الجهاز المركزى للمحاسبات. وإمعاناً فى التهويل أصدر محمد حسين القرار رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ بسفر مجموعة من ٧(سبعة) أشخاص من بينهم اثنين من الجهاز المركزى للمحاسبات إلى المانيا فى الفترة من ٥ إلى ١٢/ ٥/ ١٩٩٧ بخلاف يومى السفر والعودة لمراجعة الميزانيات الشركة مع الشريك الألمانى كما أصدر القرار ترقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ بسفر المستشار السياحى إلى المانيا وسويسرا الفترة من ٥ إلى ١٥/ ٥/ ١٩٩٧ وفى نفس الوقت أصدر مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة القرار رق ٥٦ لسنة ١٩٩٧ بسفر الأستاذ الكيميائى محمد حسين إلى ألمانيا الفترة من ٧ إلى ١١/ ٥/ ١٩٩٧ للقيام بمهمة تسويقية والتفاوض مع الشريك الألمانى ثم إلى سويسرا فى الفترة من ١١ إلى ١٧ / ٥/ ١٩٩٧ لحضور معرض سياحة الحوافز.

يقول تقرير اللجنة المشكلة بالقرار٩ لسنة ٩٧ أن اللجنة وصلت إلى المانيا ثم إلى مكتب الأوفت وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٦/ ٥/ ١٩٩٧ وقد شرعت اللجنة فى عملها فور وصولها فى نفس اليوم وقد واصلت اللجنة أعمالها فى الأيام التالية.

وتقول محاضر الفحص والمراجعة التى حررتها اللجنة المشار إليها والمؤرخة ٧،٨،٩،١٠/ ٥/ ١٩٩٧ إنت اللجنة وحدت من جمع أعمال المراجعة لمستحقات مصر للسياحة والمصروفات والإيرادات المثبتة فى سجلات ومستندات الشريك الألمانى مطابقة لماهو مثبتا لدى مصر للسياحة ، كما ذكرت اللجنة أنها توجت أعمالها بحصولها على الشيك رقم ٧٤٥٥ بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٩٧ بمبلغ ٥١٤٠٢٦٥ مارك المانى وانتهت أ عمال اللجنة يوم الجمعة ٩/ ٥/ ١٩٩٧ وغادرت إلى مدينة فرانكفورت للذهاب إلى مكتب مصر للسياحة، أى أن أعمال اللجنة مع الشريك الألمانى أقل من أربعة أيام.

المهم أن اللجنة منذ أن وصلت يوم ٦/ ٥ إلى أن غادرت يوم ٩/ ٥/ ١٩٩٧ أقامت فى فندق BLANKENVURGفى ضاحية DITZINGEN مقر مكتب الشريك الألمانى وأن تكاليف إقامة اللجنة فى الفندق بالكامل بما فى ذلك الطلبات الإضافية دفعها الشريك استضافة لجميع أعضاء اللجنة وبلغت قيمتها ٤٦٩٩,٩٠ مارك ألمانى طبقاً لما جاء بفاتورة الفندق المؤرخة ١٢/ ٥/ ١٩٩٧.

وبذلك كانت اللجنة موضع حفاوة وترحيب الشريك الألمانى الذى قام نحوهم بواجب الضيافة على أكمل وجه وتعاون معهم فى إنهاء مهمتهم وأعمالهم رغم أنه كان يمكن له أن يرفض استقبالهم من الأصل.

إن سفر هذا العدد الكبير لمهمة كان يمكن أن يؤديها شخص واحد كما كان يحدث فى الماضى كان حديث المدينة لأن جميع أوراق وبيانات ومستندات العملية الموجودة لدى شركة مصر للسياحة بالقاهرة وأعضاء الجهاز المركزى يعلمون ذلك وأنهم كانوا يراجعونها أولا بأول بالقاهرة ثم يسافر شخص واحد لإتمام المطابقة مع

الشريك الأمانى وتحصيل مستحقات الشركة، هـذا هو ما كان يحدث فى الماضى وكان يمكن أن يحدث أيضاً بنفس الطريقة فى هذه السنة ولكن رئيس الشركة أراد أن يخلق لنفسه بطولة وهمية يؤيدها دلالاتزائفة، لأنه فى السنة التاليةطبق نفس الأسلوب القديم وذهب شخصان فقط فى نهاية فبراير ١٩٩٨ وأنهيا عملية المطابقة والمحاسبة مع الشريك الألمانى فى مدة لم تستغرق أكثر من يومين.

يقول محمد حسين فى خطابه للعالم ا ليوم أنه قام بهـذا العمل رغمالتهديدات التى وجهت إليه. ونحن نسأله أن يفصح عن ماهية هذه التهديدات ومن الذى وجهها إليه ؟؟!!!

ولايزال محمد حسين دائم الترديد لقصة بطولته التى اخترعها وصـدقها وجعل الآخرين من السذج يصدقونها منذ مايو ١٩٩٧ وحتى الآن كما أنه رددها بـزهو كبيروسط تهليل حملة مباخر النفاق والرياء من معاونيه بالشركة فى مؤتمر صحفى عقده فى شهر سبتمبر ١٩٩٨ ونشره الأستاذ صلاح عطية فى جريدة الجمهورية يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٩٨ حيث قال محمد حسين زنه خا ض معركة بكل المقاييس لاستخلاص حقوق مصر للسياحة من الشريك الألمانى وأنه حصل على شيك بمبلغ ١١ مليون جنيه مصرى كانت متأخرة لدى هذا الشريك الأجنبى (لاحظ هذا التناقض مع تقرير اللجنة التى ذكرت أنها توجت جهودها بحصوله على شيك بمبلغ ٢٦٥ , ١٤٠ مارك المانى).

وعندما سألنا أين كان محمد حسين أثناء فترة عمل اللجنة؟ وأين وكيف خاض هذه لمعركة بكل المقاييس أجابنا شهود العيان من المصريين والألمان « كان بيتفسح وستريخى» كما أجحابت الأوراق والمستندات على حقائدق هذه المعركة الوهمية التى صنع لنفسه منها بطولة زائفة ومحاولا التشهير بالآخرين.

تقول الأوراق المستندات : إن محمد حسين غادر القاهرة برفقة المستشار السياحى يوم الأثنين ٥/ ٥/ ١٩٩٧ إلى مدينة زيوريخ بسويسرا واستقبلهما بالمطار عند الوصول مندوب الشريك الألمانى واصطحبهما بالسيارة عبر الحدود الألمانية السويسرية إلى الغابة السوداء فى بادن بادن بالمانيا وأقاما فى فندق **VIER JAHRESZEITEN** بناء على طلب مسبق من محمد حسين من الشريك الألمانى وذلك للاسترخاء والاستشفاء واستضافهما الشريك الألمانى استضافة كاملة وقام بسداد فاتور اقامتهما بمافيها الطلبات الإضافية والمكالمات التليفونية التى أجرياها بالكامل وكان محمد حسين يقيم بالغرفة رقم ٣٥٩ والمستشار السياحى يقيم بالغرفة رقم ٣٦٢ وبلغت قيمة هذه الفاتورة ٣٥ , ٧١٠ مارك المانى عن يومى ٥،٦/ ٥/ ٩٧.

وظهر يوم الأربعاء ٧/ ٥/ ١٩٩٧ اصطحبهمامندوب الشريك الألمانى بالسيارة (لمدة ساعتين) مالفندق بالغابة السوداء إلى مدينةشتوتجارت وتوجه إلى مكتب الشريك الألمانى حيث تقابلا مع أعضاء اللجنة لمدة قصيرة(حوالى ١٥ دقيقة) بعدها اصطحبهم مندوب الشريك الألمانى للإقامة بنفس الفندق الذى يقيم به باقى اعضاء اللجنة.

فى مساء نفس اليوم استضاف الشريك الألمانى محمد حسين وباقى وفد مصر للسياحة (تسعة أشخاص فى عين العدو) على العشاء، وبالطبع كان عشاءا فاخرا للاحتفال بالرئيس الجديد.

أما يوم الخميس ٨/ ٥/ ١٩٩٧ فكان يوم عطلة رسمية فى المانيا وبناء ا على الرغبة التى أبداها محمد حسين اصطحبه مندوب من مكتب الشريك الألمانى فى جولة يساحية بالمدينة استغرقت طوال اليوم عاد بعدها إلى مكتب الشريك الألمانى حيث تقابل مع الشريك ومع أعضاء اللجنة لمدة حوالى نصف ساعة غادر بعدها المكتب متوجها إلى الفندق وفى المساء استضافه الشريك الألمانى هو المستشار السياحى على العشاء.

وقد قام الشريك الألمانى بسداد إقامة محمد حسين والمستشار السياعى بالفندق

وفى صباح يوم الجمعة ٩/ ٥/ ١٩٩٧ اصطحب مندوب الشريك الألمانى محمد حسين والمستشار السياحى

بالسيارة إلى مدينة فرايبورج واتجه بهما إلى فندق COLOMBI حيث أقاما به يومى ٩، ١٠/ ٥/ ١٩٩٧، وفى يوم ١١/ ٥/ ١٩٩٧ غادرا إلى مدينة جنيف بعد أن سدد الشريك الألمانى قيمة إقامتها بالكامل وأثناء إقامته فى مدينة فرايبورج أجرى محمد حسين بعض الفحوص سدد قيمتها مكتب الشركة بفرانكفورت بعد اعتماد محمد حسين لها والتى بلغت قيمتها الإجمالية ٢١١٠,٨٧ مارك المانى، وإذا عرف السبب بطل العجب حيث تفسر هذه الفواتير لماذا ذهب محمد حسين إلى مدينة فرايبورج؟!!

وحتى لانظلم الرجل ربما يكون قد ذهب إلى هناك لعلاج الإصابات التى لحقت به أثناء معركته بكل المقاييس التى خاضها مع الشريك الألمانى.

هذه هى حقيقة المعركة الوهمية التى خاضها محمد حسين والتى لايزال يرددها حتى الآن مصدقا نفسه حتى يكون ذلك مبرراً للمبلغ الذى حصل عليه وقدره ١٥٠٠٠ (خمسة عشرة ألف) جنيه صرفت له باستمارة إعتماد صرف بتاريخ ٤/ ٦/ ١٩٩٧ بالشيك رقم ٦٤٦٧٨ بنفس التاريخ كمكافأة قررها له مصطفى عيدرئيس مجلس إدارة الشركة القابضة نظير حصوله على إيرادات الشركة المتأخرة لدى الشريك الألمانى (لاحظ التناقض مرة إيرادات الشركة المتأخرة ومرة أموال كانت ضائعة على الشركة).

فى نفس الوقت اختص محمد حسين صديقه موريس واسيلى - واحد من مستشاريه الشباب الذى اتى بهم من قهوة المعاشات وأحد أعضاء اللجنة التى سافرت وشاركت فى المعركة - وصرف له مكافأة قدرها ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) باستمارة اعتماد الصرف المؤرخة ٤/ ٦/ ١٩٩٧ بالشيك رقم ٦٤٨٦٨٢ بنفس التاريخ.

* أما عضوا اللجنة من أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات فقد احتفى بهما محمد حسين بطريقته الخاصة اسألوه أو اسألوهما أن كانوا ينطقون.

*أما باقى أعضاء اللجنة فقد قرر لهم محمد حسين مكافأة مختلفة لكل منهم فيما عدا رئيس قطاع السياحة السابق الغلبان والوحيد اللى فاهم فى العملية وأصر محمد حسين فى خطاب رسمى وجهه له بضرورة سفره مع اللجنة واورد اسمه فى قرار تشكيلها والسبب فى عدم مكافأته لأنه كان مغضوب عليه من محمد حسين الذى أزاحه من منصبه ثم نكل به وحاول الصاق التهم إليه ولكن الله نجاه من هذه الشرور.

لقد كانت هذه المكافآت بخلاف بدلات السفر التى صرفها رئيس الشركة وكافة أعضاء الوفد الذى سافر بما فيهم عضوى الجهاز المركزى للمحاسبات والتى بلغت فى اجمالها ١٣٢٦٥ (ثلاثة عشر ألف ومائتان وخمسة وستين) دولار أمريكى بما يعادل أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه مصرى، بخلاف قيمة تذاكر السفر بالطائرة للجميع وكلها على حساب مصر للسياحة.

أى أن تكلفة هذه المعركة بلغت حوالى ١٠٠٠٠٠ جنيه، ولكن الحمد لله إنها جاءت فى الماديات ولم تحدث خسائر فى الأرواح رغم التهديدات التى تلقاها محمد حسين.

واحتفالا بنصره العظيم أرسل محمد حسين للعدو الذى هزمه - الشريك الألمانى - يدعوه لحضور حفل استقبال يعقبه حفل عشاء فى فندق هيلتون النيل يقيمه محمد حسين بمناسبة توقيعا لتفاق بين مصر للسياحة والشريك السويدى (بطاقة الدعوة أرسلت با لفاكس يوم الخمسى ١٦/ ٥/ ١٩٩٧ الساعة ١٢:٢٢ هناك الكثير من القصص والحواديت التى رددها ولايزال يرددها محمد حسين سواء داخل الشركة توسط تهليل وتصفيق وإعجاب حملة مباخر النفاق والرياء أو على مستوى وزارة قطاع الأعمال العام أو الشركة القابضة دون أن يبذل أحدا منهم مجهودا قليلا يفكر فيه عن مدى صحة هذه القصص إلى أن ترك الشريك الألمانى مصر للسياحة كلية والتفاصيل موجودة لمن

يريد أن يعرف وبذلك فقدت مصر للسياحة أكبر مورد لها فى السياحة الخارجية ويتبين ذلك من الأرقام التى تحققت من التعامل مع هذا الشريك خلال الفترة من ٨٦/ ١٩٨٧ إلى ٩٥/ ١٩٩٦ فى ظل قيادة الإدارة السابقة:

إجمالى الإيرادات : ٠٠٠ , ٧٣٧ , ٦٢٩ , ٤٦٢ (أربعمائة واثنين وستين مليون وستمائة وتسعة وعشرين ألف وسبعمائة وسبعة وثلاثين) جنيها مصرياً.

إجمالى الفائض : ٠٠٠ , ٦٣١ , ٤٠٢ , ٧٩ (تسعة وسبعين مليون وأربعمائة واثنين ألف وستمائة واحد وثلاثين) جنيه مصرى.

وهذه النتائج تحققت لصالح قطاع السياحة وحده بخلاف ماحققه قطاع النقل السياحى وقرية مجاويش والمطاعم والفنادق العائمة من التعامل مع الشريك الألمانى طوال هذه الفترة إلى غير ذلك من حقائق أخرى كثيرة لانود سردها حتى لايمل القارىء.

قد أظهرت لنا الحقائق السابقة المأساة المختبئة خلف ستار عنترية المعارك الوهمية وبطولات الخيال.

رفع قيمة شقق كانت مباعة وموقعة من رئيس الشركة السابق إلى بنك المهندس من ٦ ملايين جنيه إلى ٦,٥ مليون جنيه وكانت محل ملاحظة الجمعية العمومية عن ميزانية ٩٥/ ١٩٩٦.

قصة أخرى من قصص بطولات الوهم والخيال ومحاولة التشهير بالآخرين وجزء من السيناريو الرخيص الذى حدث فى الجمعية العامة المشار إليها.

تقول الأوراق والمستندات أن شركة مصر للسياحة لديها نشاط إدارة المساكن والمكاتب المفروشة وكانت المساكن المفروشة التى تديرها الشركة قد آلت إليها من الحراسة فى أوائل الستينات وأن وحدات هذه المساكن مؤجرة لمصر للسياحة وليست مملوكة لها، واستمرت مصر للسياحة فى إدارة هذه الوحدات منذ أن آلت إليها إلى أن صدر ضد الشركة أحكام قضائية فى أواخر الثمانينات تلزم مصر للسياحة بضرورة إعادة هذه الوحدات إلى ملاكها الأصليين أو ورثتهم وتسليمها لهم خالية واخذ باقى الملاك يحذون نفس الحذو الأمر الذى دفع بالإدارة السابقة للشركة إلى اللجوء لاسلوب التفاوض مع الملاك للوصول معهم إلى أفضل النتائج لصالح مصر للسياحة.

وبناءا على توصية الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٩٥ وعلى كتابها رقم ٩٤٤ فى ٢٠/ ٦/ ١٩٩٥ قامت الإدارة السابقة لشركة مصر للسياحة بدراسة الأنشطة المختلفة التى تزاولها الشركة لتحديد تلك الأنشطة التى يمكن التصرف فيها بما يحقق عائدا أفضل للشركة عن الاستمرار فى مزاولتها أو استغلالها وتقدم العضو المنتدب السابق بمذكرته فى هذا الشأن إلى الجمعية العامة لمصر للسياحة طالبا منها الموافقة على التصرف فى الأصول الواردة بهذه المذكورة ومن بينها المساكن والشقق المفروشة بالقاهرة للتصرف فيها عن طريق التفاوض مع ملاكها أو بيعها بحق الجدول.

وفى جلستها التى عقدتها يوم الخميس الموافق ٦/ ٧/ ١٩٩٥ قررت الجمعية العامة؛ الموافقة على اتخاذ إجراءات بيع الأرض الفضاء الواقعة يمين قرية مجاويش وكذا التصرف فى الأصول الواردة بالمذكرة المعروضة على الجمعية العامة للشركة والمحررة فى ٢٩/ ٦/ ١٩٩٥ وأنه تنفيذا لهذا القرار قامت الإدارة السابقة للشركة بمفاوضة بن المهندس مالك العقارين١٦،١٨ شارع معمل السكر بجاردن سيتى(رأس جانب مصر للسياحة فى هذه المفاوضات شوقى الصاوى ويعمل الآن مستشار لرئيس الشركة الحالى ومدير مكتبه وذلك بتعاقد خاص) وتوصل شوقى الصاوى مع بنك المهندس إلى مبلغ ٥ (خمسة) ملايين جنيه يدفعها بنك المهندس مقابل تنازل مصر للسياحة عن حق الانتفاع لكامل وحدات العقارين.

وتقول مذكرة حسن بقلة رئيس قطاع التخطيط والاستثمار المؤرخة ٣١/ ١٠/ ١٩٩٦ والتى عرضت على مجلس إدارة مصر للسياحة بجلسته بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٩٦« أنه نظرا للمجهودات التى قام بها السيد الاستاذ العضو المنتدب (طبعاً السابق وليس الحالى) تم الاتفاق على أن يدفع البنك ٦ (ستة) ملايين جنيه مقابل التنازل عن حق الانتفاع، وهذا وقد روعى فى العقد بين الشركة والبنك حفظ كافة حقوق الشركة وفقا لصورة العقد المرفق بالمذكرةش.

وقد وافق مجلس الإدارة على ماجاء بهذه المذكرة وقرر الآتى« الموافقة على مشروع التعاقد مع بنك المهندس والذى يقضى بتنازل الشركة عن حق انتفاعها بوحدات العقارين ١٦، ١٨ شارع معمل السكر بجاردن سيتى مقابل قيمة قدرها ستة ملايين جنيه وفقا للشروط الواردة فى العقد المرفق بالمذكورة»، وقد صدق مجلس إدارة مصر للسياحة على محضر الاجتماع المشار إليه فى اجتماعه الحادى عشر لسنة ١٩٩٦ وأرسل هذا المحضر إلى كل من الشركة القابضة والجهاز المركزى للمحاسبات.

وبناء اعلى ذلك قام رئيس مجلس الإدارة السابق بتوقيع العقد مع بنك المهندس بتاريخ الأحد ١/ ١٢/ ١٩٩٦ وذلك بعد أن قام فاروق الديب رئيس قطاع الشئون القانونية بالشركة بالتوقيع على العقد بما يفيد اتمام المراجعة القانونية له.

ولحين إتمام الإجراءات الخاصة بوضع العقد موضع التنفيذ اشترط رئيس مجلس الإدارة السابق على بنك المهندس وضع مبلغ الستة ملايين جنيه فى حساب وديعة لصالح مصر للسياحة بسعر الفائدة السائد اعتبارا من ١/ ١٢/ ١٩٩٦.

وبالفعل تم تنفيذ ذلك ، وبعد إزاحة رئيس الشركة السابق دأبت الشركة على طلب تجديد الوديعة بصفة دورية بموجب خطابات طلب التجديد التى أرسلت بصفة منتظمة وموقعة من أحمد فوده مدير عام مالى التخطيط والاستثمار بمصر للسياحة حيث بلغ رصيد الوديعة فى ١٠/ ٨/ ١٩٩٧ مبلغ ٦٤٢٤٥٨٠,٧١٠ جنيه تطبقا لما جاء باشعار بنك المهندس المستخرج الساعة ١٢:٣٢ يوم ا لأحد ١٠/ ٨/ ١٩٩٧.

وبذلك تكون قيمة الوديعة التى استحقت لشركة مصر للسياحة حوالى ٤٢٥٠٠٠ جنيه أضيف إليها قيمة فاتورة شركة مصر للسياحة إلى بنك المهندس بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه قيمة ما تم صرفه على العقارين ١٦، ١٨ شارع معمل السكر من يناير إلى يوليو ١٩٩٧ وبذاك يكون إجمالى قيمة المبلغين ٥٠٠٠٠٠ جنيه ادعى محمد حسين أنه نجح فى رفع قيمة العقد الذى وقعه رئيس الشركة السابق. أليس هذا أسوأ استغلال للظروف ومجريات الأمور لادعاء البطولات الوهمية والتشهير بالآخرين رغم أن جميع الحواريين وحملة المباخر المحيطين بمحمد حسين يعلمون هذه الحقائق وبالتفصيل ولكنهم سكتوا عن الحق شأن الشياطين الخرس رغم أنهم جميعاً يحرصون دائماً على المسبحة وسجادة الصلاة ولوازمهما!!!!

أما عن قول محمد حسين أن هذا الموضوع كان محل ملاحظة الجمعية العامة عن ميزانية ٩٥/ ١٩٩٦ (آخر ميزانية وآخر جمعية عامة للإدارة السابقة) فهذا كان جزء من السيناريو الذى أعده مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة أراد به أن يشوه صورة الإدارة السابقة ويحيك لها تصيد الأخطاء التبرير التغيير الذى أعديه مسقاً وأعلن عنه فى نهاية اجتماع نفس الجمعية، وللأسف الشديد قبل بعض السادة المحترمين من أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة أعضاء الجمعية العامة أن يشارك فى هذا السيناريو للمسرحية التى تمت وارجعوا لمحضر اجتماع الجمعيةالعامة لمصر للسياحة بجلستها بتاريخ الاثنين ٦/ ١/ ١٩٩٧ لتعرفوا الأسماء والوظائف وما قاله كل منهم،ولعل أبلغ تعبير عن ذلك مانشره الاستاذ صلاح عطية فى جريدة الجمهورية يوم الاثنين ١٣/ ١/ ١٩٩٦ حيث قال

*وقد اتيح لى أن أشهد بنفسى الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة التى ناقشت ميزانية ٩٥/١٩٩٦ .. وقدعقدت هذ الجمعية برئاسة اللواء مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما .. وتولى الأخ سمير حلاوة، الرئيس والعضو المنتدب الرد على مناقشاتها.

* وقد كان الانطباع الذى خرجت به من هذه الجمعية أن بعض من تحدثوا فيها لا يعرفون شيئاً عن السياحه .. وقد أسفت أشد الأسف أن هناك من قبل أن يناقش شيئاً لم يدرسه.. ويدلى برأيه فى موضوع لايحيط بكل أسراره.. فقد كان واضحاً أن بعض من تحدثوا ليس لديهم خبر فى أصول العمل السياحى وانعكس هذا على ماقدم من آراء غريبة.. كما أحسست من المناقشة أن الهدف هو تلمس أى ثغرة.. وفى نفس الوقت الذى لم تحدث اشادة بأى إيجابية. .كأنما خلت الميزانية من الإيجابيات.. أيضاً لم أشعر أن هناك تصويتا على قرارات صدرت.. إلا إذا اعتبر السكوت المطلق على ما يعلن من قرارات يعنى «الرضا».. ولاأدرى مدى قانونية هذا.

هل يوجد تعبير أبلغ من ذلك ! وخاصة أن من بعض الذين قبل أن يناقش شيئاً لم يدرسه.. يدلى برأيه فى موضوع لايحيط بكل أسراره.. من يطلق عليه الخبير السياحى الذى يستأنس بآرائه!!!!

نعود إلى موضوع بنك المهندس :!!! تقول المذكرة الموقعة من محمد حسين بتاريخ ٢/٨/١٩٩٧ والتى عرضها على المجلس إدارة الشركة «وإن الشركة قامت من جانبها بعدة مفاوضات مع بنك المهندس بشأن زيادة السعر وقد تمت موافقة البنك على ذلك وأصبح السعر الآن ٦,٥ مليون جنيه بما فى ذلك الفوائد البنكية»

السؤال كيف مرت هذه المذكرة على مجلس الإدارة الموقر وعلى كافة المسئولين فى الشركة القابضة؟ يا عالم اليوم مين بيضحك على مين؟

عجائب ميزانية مصر للسياحة

تعجبت وتعجب معى الكثيرين عن حديث محمد حسين عن الإنجازات الضخمة التى حققها هو وإدارته الرشيدة ومستشاريه الخبراء الذى عينهم وأجزل لهم العطاء وذلك عندما أطلعنا على ملف التقرير السنوى للميزانية فى ٣٠/٦/١٩٩٨ (المعدلة) المتضمن تقرير الإدارة عنها وعن الحسابات الختامية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.

كما تعجب خبراء الحسابات والمراجعة من عدم تمسك اعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات بضرورة تنفيذ ملاحظاتهم على ميزانية الشركة عند عرضها على الجمعية العامة للشركة وتركوا هذه الملاحظات تمر مرور الكرام واكتفوا بقراءة ملاحظاتهم وتلاوة رد الشركة عليها(على طريقة إخلاء مسئوليتهم بتسجيل ملاحظاتهم ويا دار ما دخلك شر!!).

يقول ملف الميزانية وتقرير مجلس إدارة الشركة وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات الآتى:

أظهر حساب العمليات الجارية الذى قدمته شركة مصر للسياحة عن العام المالى ٩٧/١٩٩٨ فائضا قابل للتوزيع قدره ١٢(أثنى عشر) مليون جنيه.

وطبقا لما جاء فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن نتائج أعمال الشركة عن هذا العام، أن الشركة اعتمدت فى تحقيق الفائض المشار إليه على الأرباح الرأسمالية التى حققتها من بيع فندقين عائمين ومطعمين عائمين وكذا مرسى الروضة (وجميع هذه الأصول تم بيعها إلى شركة إيجوث(وهى شركة قطاع أعمال عام تتبع نفس الشركة القابضة للإسكان والسياحة و السينما) بالإضافة إلى بيع ٧٥ أتوبيس سياحة ورحلات، وأشار تقرير الجهاز المركزى إلى أن هذه الأرباح الرأسمالية كان يتعين إضافة صافى قيمتها بعد خصم الضرائب الخاصة بها أى

الاحتياطيات. (معنى كلام الجهاز أن قيم البيع أضيفت دون خصم ضرائب الأرباح الرأسمالية مما يعنى المبالغة فى قيمة الفائض الذى حققته الشركة دون أى أساس).

كما أوضح التقرير أن الحسابات الختامية التى قدمتها الشركة أظهرت خسائر فى نشاطها الجارى قدره ٧,٦٣٥ مليون جنيه(وهذا معناه أن النشاط الجارى للشركة فى عهد الإدارة الرشيدة لمحمد حسين بعد مرور سنة ونصف على تولية رئاسة وإدارة شركة مصر للسياحة حقق خسائر جسيمة لم يحدث مثلها خلال ٦٤ عاما هى عمرا لشركة).

ومع ذلك هللت الجمعية العامة وصفق له أعضائها على هذا النجاح الباهر وقروا له مكافأة قدرها ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف جنيه) على آية ......!!!! ولايدخل فى قيمة هذه الخسارة الآثار المترتبة على ملاحظات الجهاز المركزى الواجبة التنفيذ وهى:

٣,٦ مليون جنيه عبارة عن فرق فى قيمة إهلاك بعض أصول الشركة وقد طالب الجهاز فى تقريره بضرورة تحميل استخدامات الشركة بهذه القيمة.

١٦٥ الف جنيه قيمة إهلاك أصول مشتراة لم يتم تحميل حساب الإهلاك وطلب اجهاز ضرورة إجراء التصحيح اللازم لاحتساب هذه القيمة.

٤,٣٧٣ مليون جنيه عبارة عن خسائر قرية محاويش التى بلغت خلال هذا العام ٢,٢٤٧ مليون قامت الشركة بتحميله على حساب مجموعة مصر فى حين كان يجب تحميلها على استخدامات الشركة بالإضافة إلى تخفيض قيمة إيجارية القرية بمبلغ ٢,١٢٦ مليون جنيه على أساس احتساب القيمة الكلية للإيجار بملغ ٤ مليون جنيه عن سنة ١٩٩٨/٩٧ وهى القيمة التى حددتها الشركة القابضة فى حين أن القيمة الفعلية لإيجار القرية طبقا للعقد المبرم تزيد على ٦ مليون جنيه وبالطبع إذا وضعنا هذه القيمة فى الاعتبار لأصبح فرق الإيحار ٥,١٢٦ مليون جنيه مما يؤدى إلى زيادة الخسائر.

١,٣ مليون جنيه قيمة أرباح رأسمالية ناتجة عن تنازل الشركة عن حق انتفاع مرسى الروضة إلى شركة إيجوث وقامت الشركة بإضافة هذا المبلغ إلى الإيرادات فى حين كان يجب إضافته إلى الاحتياطيات بعد خصم قيمة الضرائب الخاصة بها بافتراض أن التنازل المشار إليه نهائى لاتكتنفه أية مشاكل وهو ما يخالف الواقع حيث أن الأجهزة المختصة بالدولة لم توافق على هذا التنازل ولم تقره ومن ثم يتعين عدم إدراج هذا المبلغ تحت أى بند من البنود إلى أن يصبح التنازل عن المرسى المشار إله نهائيا ومعتمدا من كافة السلطات المختصة.

٩,٤٣٨ مليون ج الإجمالى

إن تنفيذ كافة ملاحظات الجهاز المركزى المشارإليها ينتج عنه زيادة خسائر النشاط الجارى للشركة عن هذا العام المالى إلى ١٧,٢٠١ مليون جنيه عبارة عن:

٧,٧١٣ مليون ج قيمة خسائر النشاط الجارى الواردة بقائمة نتائج أعمال الفعلى للشركة بملف الميزانية

٩,٤٣٨ مليون ج قيمة المبالغ التى لم تدرجها الشركة ضمن استخداماتها والتى وردت فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو المشار إليه.

وبذلك تكون الشركة قد حققت خسائر إجمالية قدرها ١٧,٢٠١ مليون جنيه عن العام المالى ١٩٩٨/٩٧ وليس أرباحا كما زعمت فى تقريرها الذى قدم إلى الجمعية العامة.

يضاف إلى ماتقدم أنه ورد فى تقرير مجلس إدارة الشركة الميزانية المشار إليها أنه تم الانتهاء من تنفيذ المعاش

المبكر لعدد ٧٥٣ عاملا بتكلفة قدرها ٣٠(ثلاثين) مليون جنيه فى حين أنها لم تدرج هذه التكلفة أوأى جزء منها ضمن استخداماتها لهذا العام ، وبالتالى فإنه إذا ماأدرجت هذه التكلفة بالكامل لارتفعت خسائر النشاط الجارى ٢٠١ ,٤٧ مليون جنيه ومن ناحية أخرى فإنه إذا استهلكت هذه التكلفة على عدد من السنوات ولنفترض أنه عشرة سنوات فإن خسائر النشاط الجارى ترتفع إلى ٣٠١ ,٢٠ مليون جنيه .

والآن ما رأى الخبير السياحى محمد بسيم فى هذه القفزات الرائعة التى قفزها رئيس مجلس الإدارة والعاملين بالشركة بعد سنة ونصف من توليه رئاسة الشركة وتولى إدارتها؟ ونحن نسألك نفس سؤالك الذى سألته فى جمعية ١٩٩٧/١٠/٢٨ لماذا وصل الحال هكذا بشركة مصر للسياحة؟ كما أننا نسألك كى وافقت على إخلاء طرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية العامة وتعرفتم على حقيقة شركة مصر للسياحة؟ وهل استشعرتم أن ميزانية مصر للسياحة عن العام المالى ١٩٩٨/٩٧ واضحة؟ كل هذه الأسئلة من وحى كلامك فى جمعية يوم ١٩٩٧/١٠/٢٨.

وإلى أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات، ياترى ما سر هذا الكرم وهذه الطيبة فى المعاملة مع مصر للسياحة؟ وما سر عدم تمسككم بتنفيذ ملاحظاتكم التى نرى أنها جميعها فى محلها وكان لابد أن تنفذ حتى تكون شهادتكم أن الميزانية تعبّر عن المركز المالى للشركة تعبيراً صادقاً حرفياً؟

وإذا كان الإجابة أن الجمعية العامة قررت وهى صاحبة الحق فى تقرير ما تراه بشأن ملاحظات الجهاز كان يتعين عليكم رفع الأمر لرئاساتكم المختصة لأن مثل هذه النتائج الصارخة لايجوز السكوت عليها خصوصا وأن هناك ملاحظات أخرى أنتم تعرفونها ومنها على سبيل المثال مبلغ ال ٩ ,٦ مليون جنيه الذى تضمنه رصيد العلماء وتمثل مديونية شركة الهيلتون وأنتم تعلمون أن هذا الإيراد وهمى وإذا لم يؤخذ فى الاعتبار لزادت خسائر الشركة بما يجاوز رأس المال .

الله يرحم أيام زملاؤكم السابقون عندما كانوا يصولون ويجولون مع الشركة فى مناقشاتهم أثناء الجمعية وتقاريره كانت دسمة وغير متواضعة!! أماعن رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما ورئيس الجمعية العامة للشركة نسأل هل تحققتم من نتائج أعمال شركة مصر للسياحة بحيث توافقون على ميزانيتها بهذا الشكل ؟!!

د. عاطف عبيد يناقش قضية مصر للسياحة بديل محمد حسين طلب ٢٢ ألف جنيه مرتباً شهريا

- **مقارنة الأرباح دائما لصالح إيهامى الزيات**
- **لجنة نسيم طالبت بتصفية الأصول غير المنتجة**
- **مشروع تدريب القيادات معطل لدى المجلس الرئاسى**
- **لو انحرف ١٪ من العاملين بالقطاع العام لأصبح لدينا ٥ آلاف منحرف سنويا..**

قال قبل إن يبدأ الحوار: دعنى أتحدث أولا عن الوضع فى قطاع شركات السياحة العامة.

هذا القطاع كان الأخير الذى شكلنا له مجالس الإدارة. كنا أمام حالة شائكة وعالية التشابك والتعقيد. شركات إدارة وتسويق وفندقة لكنها عارية من الرصيد القيادى لا تملك صفوفا إدارية متواصلة النجاح وتعمل جميعها فى مناخ شديد المنافسة. ولا تملك مؤهلات المنافسة. ونتائجها العملية والمالية دائما شحيحة وغير مشجعة..

لدينا مثلا فندق شبرد الذى يواجه سميراميس.. ويطل على نفس الموقع الجغرافى المتميز. الثانى يربح ستة اضعاف الأول.

على هذا المستوى كل الفنادق التابعة للقطاع العام فى القاهرة والإسكندرية والأقصر وأسوان وغيرها.

بينما الفنادق التى تديرها شركات أجنبية قادرة على المنافسة والتفوق وتجاوز خطوط النجاح.

أخطاء قاتلة

على نفس المستوى كانت شركة مصر للسياحة. وأذكر اننى فوجئت فى إحدى الجمعيات العمومية بأن مجموع الأعمال المالية ٣٦٠ مليون جنيه. والربح الصافى مليون واحد أى أقل من نصف فى المئة.

فى هذا الاجتماع قلت لأعضاء الجمعية العمومية تعالوا نزر الهامى الزيات الذى يملك شركة تقيم فى غرفتين وصالة. ونتعرف على ارباحها مقارنة بشركة تملك ٢٨ فرعا فى الداخل و٨ فروع فى الخارج.

واستمر الدكتور عبيد فى توصيف الحالة قائلا: عندما تسلمت شركات السياحة لم نجد لديها تسجيلا كاملا للعقارات التى تملكها سواء الأرض أو المبانى أو الفنادق. كما اختفت بعض الرسومات الهندسية للفنادق. وأصبح من للصعب مجرد التفكير فى إجراء تعديل هندسى لتعظيم الفائدة من المكان.

أما عن العمالة فحدث ولا حرج بالتحديد ٦ أضعاف المستويات المطلوبة، واخطرها العمالة التى عينت بنظام المجاملات. وهى بلا مؤهلات وبلا تأهيل.

ولا يتوفر لديها القيادات اللازمة كما لا يتوفر فى السوق نوعية متميزة بشروط القطاع العام ما هو متوفر فى السوق يريد العمل بشروطه من حيث الاجر والمعاملات وعدم الالتزام بالاجراءات الروتينية.

وكانت مصر للسياحة فى وضع أفضل نسبيا تحت قيادة محمد السقا. كان ضابطا يتمتع بمؤهلات خاصة من حيث اللغة والاتصالات والقدرات الاجتماعية وحققت الشركة فى عهده كثيرا من النجاحات.

وانتقلت القيادة إلى محمد عبدالله ثم محمد عبدالعظيم ثم سمير حلاوة.

وفى المراحل الاخيرة تدهورت أوضاعها على نحو درامى. السبب فى تقديرى أن الإدارة نسيت أو تناست طبيعة الشركة وانخرطت فى عدد من المشروعات الفاشلة. منها على سبيل المثال التعاقد على بناء فندقين خمس نجوم فى مدينتى الأقصر وأسوان. والمعروف أن معدلات الاشغال الفندقى فى المدينتين وخلال فترات الذروة السياحية لا تتجاوز ٥٥٪.

والمفروض أن مصر للسياحة لا تتخصص فى بناء وامتلاك الفنادق بل مهمتها الإدارة والتسويق السياحى ومن المفيد أن تشترى ٥٪ إلى ١٠٪ فى بعض الفنادق لتسهيل أعمالها. أما أن تقيم فندقا وتديره فليس تخصصها ولا تملك المؤهلات الإدارية لذلك.

واخطأت الشركة أيضا عندما انخرطت فى ملكية الفنادق والمطاعم العائمة. ولم تمتلك وحدتين أو ثلاثا. بل عشر وحدات..

كما توسعت بجنون فى شراء الاتوبيسات السياحية. وتضخم الاسطول إلى حد منافسة النقل العام. يكفى أن أقول إن الشركة لديها ٣ آلاف سائق.

الصورة كئيبة والارقام مزعجة ولا تبشر بدلالات ايجابية.

توصيات لجنة نسيم

وقررت على الفور تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة قطاع الأعمال ومنظمة السياحة العالمية والخبير السياحى المعروف محمد نسيم. وطلبت إعداد تقرير مستقبلى للشركة.

وأوصت اللجنة بالتخلص من الاصول غير المنتجة ووقف الاستثمارات التى لا تتمتع فيها الشركة بميزة نسبية (الفنادق) والإبقاء على الاصول المنتجة وبشرط ان تتفق مع التخصصات المتاحة لديها.

فى ضوء هذه التوصيات بدأت فى البحث عن رئيس لمجلس الإدارة. وتقدم لى اثنان.

عادل عبدالرزاق الذى يشغل الآن نائب مدير شركة أكور الفرنسية. ووضع شروطه على بلاطة: ٢٢ ألف جنيه اجرا شهريا وإطلاق يده فى اتخاذ ما يراه مناسبا.

كما تقدم محمد أحمد حسين. وأنا اعرفه جيدا. ولديه سابقة أعمال ناجحة. وعالية الكفاءة.

وأذكر انى تعاملت معه منذ ١٠ سنوات كنا فى حاجة لتدريب شرائح القيادة الوسطى للقطاع العام. وكنت احلم بايجاد مؤسسة على غرار معهد هار فرد فى مدينة أحمد اباد الهندية.

وأرسلته لمدة ٦ أسابيع إلى مؤسسة التدريب الخاصة فى جامعة هارفرد. وتابعت ذلك بايفاده ٦ أسابيع أخرى إلى أحمد اباد ثم ٦ أسابيع ثالثة إلى معهد الانسيال بفرنسا. وهو مؤسسة مماثلة لها رفود.

وعندما عاد إلى مصر كلفته بإقامة المعهد. وتسلم بالفعل مبنى شديد الكآبة من وزارة الصناعة عام ١٩٨٨ وانتهى من تحويله إلى مبنى غاية فى الاناقة عام ١٩٨٩ وظل يدير هذا المبنى المعروف باسم «مركز اعداد القادة»..

بهذا السجل اخترته لإدارة الشركة على أن يلتزم بالتوصيات التى انتهت إليها اللجنة.

وواجه الرجل (كما يقول الدكتور عاطف عبيد) مهمة مستحيلة لا أوراق أو مستندات. ولا معلومات كل شىء اختفى لإفشاله فى إدارة المؤسسة..

من هنا اضطر أن يستعين بقيادات من خارج الشركة وقدم الدكتور عبيد نماذج للحالات الضرورية للخبرة الخارجية.

قال: كانت الشركة متعاقدة مع المقاولين العرب لبناء فندق الأقصر وصدر قرار بتصفية المشروع وطلبت المقاولون العرب ٢٤,٥ مليون جنيه على سبيل التعويض.

نتيجة لفسخ العقد..

واتفق الطرفان على التحكيم بدلا من رفع الأمر للقضاء. وكان من الضرورى اختيار مهندس تعامل مع المقاولين العرب. ويجيد التعامل معها. وفى ضوء هذه المعايير تم اختيار المهندس عبدالرحمن لبيب لتمثيل مصر للسياحة أمام التحكيم.

وتمكن الاخير بالفعل من تخفيض مطالب التعويض إلى ٣ ملايين جنيه فقط.

وكانت هناك حاجة ماسة لاعداد دراسات اقتصادية للاصول التى تمتلكها الشركة. بهدف الابقاء على ماله جدوى. والتخلص مما دون ذلك. واتصلت الإدارة العليا بعدد من المكاتب الاستشارية المتخصصة. وتراوحت الأتعاب المطلوبة ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف جنيه. وكان البديل أن تستعين الشركة بخبير له قدرات موازية لأى مكتب استشارى. وبشرط ان يطلب أجرا متواضعا. ووقع الاختيار على موريس واسيلى وهو أحد الخبراء المشهود لهم بالكفاءة فى مركز إعداد القادة.

والشركة أيضا لديها عدد كبير من الخصومات القضائية أمام المحاكم. وتحتاج إلى معالجات قانونية خاصة.

ولهذا تم التعاقد مع بعض المستشارين فى مجلس الدولة للتعامل مع هذه الحالات.

هناك إذن تعاقدات خارجية. ولكنها فى تقديرى ضرورية ومشروعة.

٢٧ منحرفا يوميا

سألته عن تفسيره للانحرافات الظاهرة فى ملف الشركة.

أجاب: أنا عندى تقدير حسابى للانحرفات أنه مجرد نموذج رياضى كما يقولون فى علم الاحصاء. ولكنه مزعج جدا اجتماعيا وسياسيا.

كان مجموع العاملين بالقطاع العام عندما تسلمت مسئولية الوزارة مليونا و ٤٥ ألفا. ولو تصورنا ان هناك ١٪ حالات انحراف.

تكون النتيجة ١٠ آلاف حالة أى ٢٧ حالة كل يوم.

ماذا يعنى الرقم؟ مصيبة كبيرة خاصة وأن بعضها يتسرب للصحف. وتنتشر مضاعفاته الإعلامية وتتراكم لتشكل فى النهاية ما يعرف بالصورة النمطية stereotype- وهى صورة توحى أن كل موظفى القطاع العام منحرفون ولا دليل براءة بل هناك إدانة وإدانة وادانة.

أنا على يقين ان هذه الصورة مزعجة وغير واقعية لكنها للأسف ممكنة حتى فى الدول المتقدمة ذات النظم المحاسبية الدقيقة. والشفافية العالية. والرقابة الفعالة.

وهذا ما تقوله القضايا التى تفجرت مؤخرا فى أمريكا عن شركتى كرايزلر وجنرال موتورز.

قلت للدكتور عبيد: المزعج ليس الفساد وحده ولكن غياب القيادات ذات الكفاءة النوعية ماذا فعلت طوال هذه النسوات حتى تتراجع أمامك فرص الاختيار على هذا النحو ولا تجد أمامك إلا مرشحين اثنين لإدارة واحدة من أهم الشركات السياحية.

■ ماهى نتائج أعمال مركز تدريب القادة.؟

أجاب: المركز متخصص فى تدريب القيادات الوسطى أما القيادات العليا فلها شروط خاصة ولها مؤهلات شخصية متميزة ولا أحد يكتسب مهارات الإدارة من الكتب التجربة العملية ضرورية وحاسمة.

وهذا ما دفعنى إلى طرح المسألة على اجندة أعمال المجلس الرئاسى للمشاركة المصرية الأمريكية قلت لهم أريد تدريب ٥٠ قيادة على كل فنون الإدارة الحديثة كل عام. وأن يتم التدريب فى مختلف مواقع العمل. خطوط الإنتاج خطوط التسويق. التفاوض الترويج التخطيط مراقبة الجودة الإدارة المالية.

رئيس ويستنجهاوس تحمس كثيرا للمشروع ونقل حماسه إلى بقية الأعضاء من الجانب الأمريكى لكن الحماس لم يترجم إلى واقع حتى الآن.

ولماذا التدريب فى أمريكا

■ وعندما سألته لماذا أمريكا بالذات لتدريب القيادات..؟

روى تجربة خاصة فى اليابان

عندما كنت فى زيارة للعاصمة طوكيو طلبت زيارة مبتكر نظم الجودة الشاملة وتمت الزيارة بالفعل التقيت هناك برجل يقترب عمره من الثالثة والثمانين.

قلت له أريد ان اعرف كيف وصلت اليابان إلى هذا المستوى الراقى من الانتاج والمصداقية العالية فى السوق.

■ سألنى الرجل: لماذا؟

قلت له نريد أن نكون مثلكم ونتعلم من تجربتكم.

قال لى: خلال الخمسينيات تمكنت اليابان من لملمة جراحها بعد الحرب الثانية وبدأنا رحلة الإنتاج والتصدير لكن سمعتنا كانت صفرا.

وكانت المنتجات اليابانية معروفة فى العالم الخارجى بأنها ضعيفة المستوى ورديئة فى هذه المرحلة نشرت دعوتى البسيطة إذا أردنا أن نجود إنتاجنا علينا أن نتعلم من الاخرين وخاصة أمريكا.

ورضيت واشنطن باقتراحى. وهو تدريب ثلاثة الاف يا بانى على مستويات الإدارة العليا فى كل المواقع ذات العلاقات بالانتاج والجودة والانضباط المالى والتكلفة والتسويق وإدارة الموارد.

هذه الواقعة علمتنى- يقول الدكتور عبيد- ضرورة التدريب فى سوق بالغ الحيوية والنشاط مثل الولايات المتحدة.

وسألته مرة اخرى لماذا لا تنتقل إلى الجانب الآخر من المحيط اقصد أوروبا؟

أجاب: السبب حاجز اللغة. إنه عقبة رئيسية تمنع الاستيعاب السليم للتجربة. نعم هناك إمكانية للتدريب فى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا والسويد والنرويج وغيرها لكن معظم المديرين لدينا لا يعرفون غير الانجليزية. ومن السهل الاستعانة بالمترجمين فى فصول التدريب ومن الصعب استخدام نفس الوسيلة اثناء الاحتكاك بعمليات التسويق والتفاوض وغيرها من الخبرات.

وقد حاولت مع الإنجليز. قلت لهم انكم تمولون جزئيا عملية الخصخصة. ونحن فى حاجة إلى تدريب عدد من القيادات حتى أطمئن إلى وجود رصيد من القيادات لمرحلة ما بعد الخصخصة. رصيد يتولى إدارة الشركات وتعظيم أصولها ومواردها.

لكن للأسف: الاستجابة كانت خافتة.

ولس أمامى غير خيار اخير. وهو الاستعانة بعدد من الخبراء الدوليين فى مجال التدريب للعمل فى مصر.

قلت له: لماذا لا يتم التدريب فى بعض المشروعات الناجحة للقطاع الخاص المصرى؟

أجاب: لا أحد يرضى باطلاع الاخرين على اسراره الخاصة. والإشكالية فى تقديرى كان يجب الالتفات إليها مبكرا. كان يجب ان نتعلم من تجربة طلعت حرب والمصانع الحربية.

وفى عرضه للتجربتين قال: كان طلعت حرب يشترط على الشركات الأجنبية التى تتولى إقامة وحداته الصناعية تدريب كل العاملين من المدير إلى الخفير.

وكذلك فعلت المصانع الحربية فهى تشترط على الموردين الأجانب تدريب صفوف الإدارة الوسطى والعليا على كل العمليات.

وأشار فى نهاية الحوار إلى نتائج أعمال عملية الخصخصة. قال إن ما تم بيعه حتى الان يصل إلى ٨٢ شركة تم بيع بعضها بنسبة عالية جدا تزيد على ٥٠٪ وبعضها أقل من ٥٠٪ بمتوسط عام ٥٠٪.

حصيلة المبيعات تصل إلى ٧,٦ مليار جنيه وما بقى تقدر قيمته السوقية بـ٨,١٠ مليار جنيه.

هذا يعنى ان عائد الخصخصة لهذه الشركات ١٨,٣ مليار جنيه مقابل ٧٥٠ مليون جنيه تمثل كل مدفوعات واستثمارات الحكومة فى هذه الشركات.

وهذا يعنى أيضا اننى عظمت استثمارات الحكومة أكثر من ٢٠ مرة.

هذا النجاح هو الرصيد الذى يساعدنى على مواجهة المشاكل المعقدة التى تواجهنى كل يوم.

ومن بينها طبعا المشاكل مع الصحافة وأجهزة الإعلام.

(العالم اليوم) - حسن عامر

تعقيب على حديث الوزير

ولنا تعليق على كلام الوزير،

لقد تعجبت من المقارنة التى أجراها الوزير بين فندق شبرد وفندق سميراميس ويقو الوزير أنه يطل على نفس الموقع الجغرافى المتميز، والثانى يربح أضعاف الأول .. إلخ.

ألا يعلم السيد الوزير أن كلا من الفندقين تحت إدارة شركة أجنبيه لإدارة الفنادق الأول تحت إدارة شركة هلنان والثانى تحت إدارة شركة انتر كنتينتال وكلاهما من شركات الإدارة الأجبنبية ومسئولة عن التسويق للفندق والنتائج التى يحققها ولادخل للشركات المالكة سواء كانت قطاع خاص أو قطاع أعمال بذلك وأن معظم بل جميع الفنادق المملوكة لشركات قطاع الأعمال العام تحت إدارة شركات أجنبيه والتى قال عنها الوزير أنها قادرة على المناقسة والتفوق وتجاوز خطوط الإنتاج؟ كلام كبير جدا!!!!!!!!!!

وإننا نتساءل ما دخل شركات قطاع الأعمال فى النتائج العملية والمالية الشحيحة أن صح ذلك وهل تحقق الوزير من هذا النتائج؟ ولماذا لم يوجه الوزير اللوم لشركات الإدارة الأجنبيه على هذه النتائج الشحيحة؟ أم أنه عقدة الخواجة.

يقول الوزير أن شركة مصر للسياحة فى المراحل الأخيرة تدهورت أوضاعها على نحو درامى .. إلخ، ولخطورة تصريح الوزير الذى نشر على عالم اليوم وناسه رأينا أن نسعى فى أرجاء مصر للسياحة وأنحائها المختلفة للتعرف على هذا التدهور فوجدنا الآتى:

تقول سجلات ودفاتر الشركة أن مصر للسياحة خلال السنوات الخمس ٩١/ ٩٢ إى ٩٥/ ٩٦ حققت النتائج التالية:

الأرقام بالمليون جنيه

	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
رقم الأعمال	٣٤٠	٣١٩	٢١٦	٢٣٥	٣٠٦
رقم الفائض	١٩,٢	٩,٤	(٢)	١,٦	١١,٤
المخصصات	٨٦	٧٨	٨٦	٩٣,٥	١٠١,٥
الاحتياطيات	٢١,٨	٢٦,٥	٢٨,٢	٢٩,٥	٣٥,٧
الأصول الثابتة	١٣٧,٦	١٥٦,٢	١٦٧,٢	٢٠٢,٩	٢٠٣,٦

وأرقام الفائض المشار إليها هى صافى أرباح الشركة بعد الأرباح المحتجزة فى صورة احتياطيات ومخصصات بكافة أنواعها، والمعروف أن عامى ٩٤،٩٣ شهدا قمة أحداث الأرهاب التى أثرت تأثيراً حادا على حركة السياحة إلى مصر وتأثرت جميع شركات السياحة بهذا الوضع رغم أنها ليس لديها من الأعمال التى لدى مصر للسياحة إذا ما أردنا أن نجرى المقارنة السليمة والعادلة خاصة وأن مصر للسياحة كانت تحمل ميزانيتها بأعباء الأقساط العالية والغير عملية لإهلاك السيارات الذى كان يحسب على ٦،٥ سنة فى حين أن العمر الأنتاجى للسيارة يصل إلى أكثر من ٢٠ سنة وقد تمكنت الإدارة السابقة للشركة من اقناع الجهاز المركزى للمحاسبات ـ قبل إزاحتها ـ من تعديل نسبة إهلاك السيارات لتصبح عل ١٠ سنوات بدلا من ٦,٥ وذلك اعتبارا من ١٩٩٦ وهو أمر استفادت منه الإدارة الجديدة (حظوظ)

وعما قاله الوزير أن الشركة انخرطت فى مشروعات فاشلة منها فندقين خمس نجوم فى مدينتى الأقصر وأسوان.

تقول الوقائع والمستندات أنه لم يكن للشركة أى مشروعات فندقية فى الأقصر وإنما كان لها فقط مشروع فندق فى أسوان تمت الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة للشركة قبل إجراءات الخصخصة وتمشيا مع أغراض الشركة التى وردت فى نظامها الأساسى التى منها تملك وإدارة الفنادق حسبما جاء بالبند ٤ من المادة ٣ من هذا النظام.

أن تملك مصر للسياحة للفنادق والفنادق العائمة والأتوبيسات السياحية وغيرها من الأصول التى تخدم أغراضها جاء تطبيقاً لسياسة غلق الدائرة وكانت الشركة رائدة فى تطبيق هذه السياسة التى تبعتها فيها شركات القطاع الخاص العاملة فى مصر سواء كانت هذه الشركات مصرية أو اجنبية.

أما عن أن الشركة توسعت بجنون فى شراء الأتوبيسات السياحية إلى حد منافسة النقل العام وأن الشركة لديها ٣٠٠٠ سائق فقد تعجب من هذا القول المخضرمين من العاملين الفنيين والسائقين فى النقل السياحى بالشركة وقالوا أن الشركة لم تنزلق إلى منافسة النقل العام حيث أنها متخصصة فى النقل السياحى فقط وإن اجمالى عدد السيارات التى تمتلكها الشركة حتى ١٩٩٦ من جميع أنواع الأتوبيسات السيارات لايزيد عددها عن ٤٥٠ وأن ثلث هذا العدد هو المرخص سياحة ويعمل على هذا العدد حوالى ٥٠٠ سائق بما فيهم السائقين الاحتياطى وليس ٣٠٠٠ سائق كما يقول الوزير لأن إجمالى عدد العاملين فى الشركة كلها بجميع قطاعاتها وإدارتها وأقسامها وقرية مجاويش والمطاعم وفندق كيميت ٣٢٠٠ عامل فكيف أتت معلومة ال٣٠٠٠ سائق إلى الوزير؟

كما قالوا أن تشغيل السيارات السياحية أيا كان نوعها يكون لفترة زمنية حددتها وزارة اليساحة وإدارات المرور المختصة بما لا يزيد عل عشرة سنوات بعدها يتم تحويل ترخيص السيارة إلى ترخيص رحلات وتعمل فى خدمة السياحة الداخلية أو دورات نقل لتلاميذ المدارس أو العاملين بالشركات ولذلك كان يتحتم احلال أى سيارة سياحية بأخرى جديدة قبل أنتهاء المدة المرخص لها بالعمل سياحة. ثم شراء الأتوبيسات التى قامت بها مصر للسياحة تحت عهد أى إدارة سابقة ثم للإحلال فقط عندما تنتهى صلاحية ترخيصها للعمل سياحة وذلك تنفيذا للوائح ، والقرارات الحكومية المعمول بها وفق خطط زمنية محددة.

هل سأل الوزير الإدارة الجديدة لماذا اشترت أتوبيسات جديدة شركة ليموزين بالكامل؟

* الجدير بالذكر أن أسطول شركة مصر للسياحة كان ولايزال وسوف يظل دائما الركيزة الوحيدة والدعامة الأساسية فى مصر لخدمة المؤتمرات الدولية الكبيرة التى تعقد فى مصر ومن أمثلة المؤتمرات التى كان أسطول مصر للسياحة عاملاً أساسياً فى نجاحها مؤتمر السكان (١٦٠٠٠ مشترك)، مؤتمر منع الجريمة (١٠٠٠٠مشترك) ومؤتمر الأستا(٧٠٠٠ مشترك) وغيرها من العديد من المؤتمرات الدولية والعالية التى عقدت فى مصر.

أما توصيات لجنة نسيم الخبير السياحى والتى شكلها الوزير فإنها لم تأت بجديد لأننا وجدنا أن الإدارة السابقة عرضت على الجمعية العامة فى اجتماعها يوم الخميس الموافق ٦/ ٧/ ١٩٩٥ الموضوعات الآتية:

- الاستثمارات الخاصة بمشروعات الشركة للسنة المالية ٩٥/ ١٩٩٦.
- الأراضى المملوكة للشركة وخطة مجلس الإدارة بشأنها.
- الموقف من تقييم الشركة.
- الاستثمارات فى الشركة وما تم فيها
- عرض أرباح الشركة خلال الخمس سنوات الأخيرة وموقف القروض والسيولة.
- عرض المشاكل التى عترض مسار الشركة.
- عرض موقف العمالة.

السؤال هنا: هل قامت لجنة نسيم بالإطلاع على تفاصيل ماعرضته الإدارة السابقة على الجميعة العامة وعلى محضر اجتماع هذه الجمعية والقرارات التى اتخذتها بالتخلص من الأنشطة والأصول الغيرمنتجة والتى تم تحديده بمعرفة الإدارة السابقة بعد دراسة عملية وعلمية ؟ هل فعل نسيم ذلك وهل اطلع على دراسات الشركة؟ سؤال يحتاج إلى جواب من محمد نسيم؟ الخبير السياحى!!

بالمناسبة لنا سؤال آخر ماهى خبرة محمد نسيم فى شركات السياحة؟ لقد حاولنا الوصول إلى سيرته الذاتية ولكن مع الأسف لم نستطع ذلك.. فهل يتكرم محمد نسيم بأن يرسل لنا سيرته الذاتية لنتعرف على مدى خبرته فى السياحة.

كلاكيت سياحة ثالث مرة

الفساد خلف جدران الخصخصة

صفقات خصخصة وهمية: القطاع العام يبيع أربع فنادق للقطاع العام

تقول الأوراق الرسمية: أن محمد أحمد حسين عين رئيساً لمجلس الإدارة براتب قدره ٢٥٠٠ جنيه شهريا أى ٣٠ ألف جنيه سنوياً لكنه حصل حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٧ على ١٣٠ ألف جنيه مرتبا وحوافز ومكافآت بواقع ٧٢٢ جنيهاً يومياً

منها ١٥ ألفاً تم صرفها بالشيك رقم ٦٤٨٦٧٨ فى ٤/٦/١٩٩٧ ومبرر الصرف كما تقول الاستمارة: «مكافأة ستة أشهر حافز خاص نظير جهود سيادته فى القضاء على المشاكل المؤثرة على اقتصاديات الشركة والحصول على إيرادات الشركة المتأخرة لدى الشريك الألمانى».

وفى ٢٤/١١/١٩٩٧ تم صرف ٧٦٩٥٠ جنيهاً لسيادته مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بالشيك رقم ٩٢١٠٨٩ .

وبلغ مجموع بدلات السفر التى حصل عليها خلال ستة أشهر نحو ٨٨٥٠ دولاراً أى نحو ٣٠ ألف جنيه.

كما أدى سيادته فريضة الحج برفقة زوجته للعام الهجرى ١٤١٧ ونزلا فى جناح خاص بفندق أجياد ولم يكتف بذلك بل أدى أيضاً عمرة رمضان للعام الهجرى ١٤١٨ ونزل بنفس الفندق وفى جناح خاص.

ويضاف إلى هذا وذاك سيارة مرسيدس بسائق وسيارة مرسيدس للعائلة بسائق.

والسائقان استعارهما من مركز تدريب القادة هما: حسن سعيد أحمد وكامل فتحى محمد رغم وجود ٥٠٠ سائق لدى الشركة.

وفى ٢٤/١١/١٩٩٧ تم صرف المبالغ التالية لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين:

١٣٩٨١ جنيهاً بالشيك رقم ٩٢١٠٩٠ باسم محمد ماجد أباظة ونفس المبلغ بالشيك رقم ٩٢١٠٩١ باسم سامى عبداللطيف و ١٣١٧ جنيهاً بالشيك رقم ٩٢١٠٩٢ باسم صبحى عبدالمنعم.

أما صديقه موريس واسيلى فقد أدى فريضة الحج فى مكان آخر وحصل على بدل سفر قدره ١٣٥٠ دولاراً كما حصل فى ٤/٦/١٩٩٧ على ٥٠٠٠ جنيه بالشيك رقم ٩٧١٦١٤ وتبرر استمارة الصرف ذلك القول «مكافأة نظير الجهد والأداء المتميز بموافقة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب».

وموريس هذا كان زميلا لرئيس الشركة فى معهد إعداد القادة لمدة ٨ سنوات متصلة.

وحصل صديق آخر هو أحمد يسرى أحمد زكى على ١١٧٠٠ دولار بدل سفر لمهام وهمية.

كما تم صرف ١٥ ألف جنيه للوزير الأسبق عبدالرحمن لبيب «نظير جهوده القيمة ومساعدته على إنهاء النزاع بين مصر للسياحة والمقاولون العرب بخصوص فندق أسوان بلازا برجاء التنبيه نحو استخراج الشيك اليوم».

ولا أحد يفهم ما وجه الاستعجال بالصرف اليوم.

والغريب أن قصة أسوان بلازا لم تنته بعد ولم يشارك عبدالرحمن لبيب فى أى من الأعمال التحضيرية لمواجهة النزاع أو مضاعفاته.. «الأوراق تحت يد «العالم اليوم».

وبالتالى تم صرف المبلغ دون وجه حق وعلى سبيل «البغددة والبقششة» على حساب الخواجة: شعب مصر العظيم..

والخصخصة

والحكاية الثالثة فى مسلسل مصر للسياحة تتعلق باجراءات الخصخصة.

حتى الآن ليس هناك قرار محدد حول خصخصة الشركة ولم تستقر وزارة قطاع الأعمال أو الشركة القابضة للإسكان والسينما والسياحة على الاختيار بين بديلين: أن تبيع الشركة كوحدة اقتصادية متكاملة أو تبيعها قطعة قطعة.

والمعروف أن الشركة تضم اربع وحدات: النقل «اسطول يضم ٥٠٠ اتوبيس و ٥٠٠ سيارة ليموزين» والفندقة النيلية «١٠ وحدات عائمة» والقرى السياحية «مجاويش» والتسويق السياحى «٢٨ مكتباً داخلياً و٨ مكاتب خارجية».

والاختيار بين البديلين بسيط للغاية خاصة بعد أن قام حازم حسن بتقييم أصول الشركة مرتين وقدم فى كل مرة اقتراحات محددة لعملية البيع لكن الإدارة المصرية لم يعجبها التقييم المصرى فاستعانت بالخبرات الأجنبية وتعاقدت مع شركة بيكتل الأمريكية «اغلى الشركات على الاطلاق» لاعادة التقييم وأعد الأمريكان ملفاً جديداً لا يختلف كثيراً عن ملف حازم حسن.

وامتدت البقششة إلى آرثر أندرسون وتعاقدت معه الشركة لإعداد التقييم الرابع وجاء التقرير على نفس المستوى وبنفس التفاصيل السابقة.

وعندما تولى محمد أحمد حسين رئاسة الشركة رفض التقييمات الأربعة وشكل لجاناً لتقييم الشركة مرة خامسة وجاءت اللجان انعكاساً لكل أشكال الفساد والمحاباة فهى ليست لجاناً ولكنها مجموعات عمل وهمية تجتمع شكلياً لتتسلم اتعاباً بغير حق فى نهاية كل شهر ومكافآت فى نهاية كل اجتماع وبدلات سفر من كل مهمة غير معروفة وتأكل وتشرب «مشروبات روحية أحياناً» على حساب الخواجة.

أمامنا رسالة فى ٤ أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى مدير عام الاستثمار بخصوص طلب بيان بالمبالغ المنصرفة للجان الخصخصة وتقييم أصول الشركة.

وبيانها كالتالى: لجنة التحقق من تقييم أصول الشركة رصيد المنصرف حتى ٣١/ ٨/ ٩٧= ٢٤٧٥٤٨ جنيهاً مضافاً إليها المنصرف حتى ١٨/ ٩/ ٩٧= ١٧٦٠٢ جنيه بقيمة إجمالية ٢٦٥١٥١ جنيهاً.

أى أن اللجنة الأولى انفقت وحدها ٢٦٥ ألف جنيه.

واللجنة الثانية التى شكلت تحت اسم متابعة تنفيذ برنامج الخصخصة بلغ مجموع نفقاتها ٤٨٢٥ جنيهاً.

وبلغت مصروفات دراسة وتقييم مبنى إدارى السويس ١٥٠٨٣ جنيهاً.

باختصار هناك ٣٠٠ ألف جنيه تم انفاقها على عملية تقييم أصول الشركة فى شكل مكافآت وبدلات حضور جلسات ومصاريف نثرية.

نوعية النفقات

ودعونا نتعرف على نوعية النفقات كما جاء في كشف حساب حتى ٣٠/٦/٩٧ صادر من فرع الفنادق العائمة.

٤٧ جنيهاً فاتورة مأكولات من فندق كيمت خاصة باللجنة العليا فى اجتماع ٣٠/ ٤/ ٩٧.

٣٠٠ جنيه قيمة انتقال اللجنة الفرعية عن جلسة ١٨/ ٥/ ٩٧.

١٥٧٥ جنيهاً قيمة انتقال اللجنة العليا جلسة ٢٠/ ٥/ ٩٧.

١٥٨ جنيهاً قيمة مصروفات نثرية للجنة العليا بالجلسة السابقة.

٣٩ ألف جنيه قيمة مكافآت اللجنة العليا عن تقييم أصول مجاويش والفندقين العائمين شهريار وشهرزاد.

٣٠٠ جنيه قيمة انتقال اللجنة الفرعية عن جلسة ٢٧/ ٥/ ٩٧.

١٠٧٦ جنيهاً قيمة تذاكر سفر ومأكولات لتقييم أصول الشركة.

٣٣٥ جنيهاً قيمة انتقال اللجنة العليا عن جلسة ١٥/ ٦/ ١٩٩٧.

١٤٠٠ جنيه قيمة انتقال اللجنة العليا بجلسة ١٢/ ٦/ ٩٧.

١٥٧٥ جنيهاً قيمة انتقال اللجنة العليا عن جلسة ١١/ ٦/ ٩٧.

١٥٠ جنيهاً قيمة نفقات نثرية للجنة العليا بجلسة ١١/ ٦/ ٩٧.

٣٠٠ جنيه قيمة انتقال اللجنة الفرعية عن جلسة ٢٢/ ٦/ ٩٧.

١٧٥ جنيهاً قيمة انتقال اللجنة العليا بجلسة ٢٥/ ٦/ ٩٧.

١٥١ جنيهاً قيمة نفقات نثرية للجنة العليا للجلسة السابقة.

١٠٩٤ جنيهاً قيمة عشاء المطاعم العائمة للجنة العليا جلسة ٢٩/ ٦/ ٩٧.

١٥٧٥ جنيهاً قيمة بدلات انتقال اللجنة العليا عن جلسة ٢٩/ ٦/ ٩٧.

١٥٠ جنيهاً قيمة نفقات نثرية للجنة العليا عن جلسة ٢٩/ ٦/ ٩٧.

«يلاحظ ان نفقات اللجنة العليا بهذه الجلسة تضمنت عشاء ونثريات وبدل انتقال».

وتتابع العرض..

٢٠ ألف جنيه مكافأة عن التقييم النهائى للمطاعم العائمة توباز وأونيكس.

٣٠ ألف جنيه لتقييم أوبال وتركواز والأقصر.

٣٥٣٦١ جنيهاً مكافأة عن تقييم الفندقين العائمين ايزيس وأوزوريس.

٧٥٤٤

جنيهاً مكافأة تقييم اللجنة العليا عن جراج مدينة نصر.

المستفيدون من كل هذه المكافآت هم نفس الشلة المدرعة التى جاء رئيس مجلس الإدارة بأغلب أعضائها من خارج الشركة.. وهم:

المستشار عبدالكريم محمود الزيات نائب رئيس مجلس الدولة، والمهندس عبدالفتاح المرعشلى المسمى خبيراً فندقياً، والمحاسب محمد عادل الحسينى وكيل أول وزارة المالية، ومراد قدوس أرمانيوس وكيل أول الجهاز المركزى

للمحاسبات، وآمال أحمد كامل محمد رئيس قطاع الشئون المالية، وعلى مصطفى يونس مراقب الحسابات، ونور الدين بكر ممثلاً للشركة القابضة، وفاروق حسن الدين رئيس قطاع الشئون القانونية، ومحمد على عوض مقرر اللجنة.. وهو من أهم مساعدى محمد أحمد حسين.

بالتفصيل

وأمامنا كشف تفصيلى بالمكافآت المنصرفة لكل منهم فى ٩٧/٦/٢٢ تم صرف المبالغ التالية مكافأة تقييم فندقى أونيكس وتوباز:

المستشار عبدالكريم محمود الزيات ٢٠٠٠ جنيه عن أونيكس و ٢٠٠٠ جنيه عن توباز.

عبدالفتاح المرعشلى ١٠٠٠ جنيه عن الفندق الأول و ١٠٠٠ جنيه عن الفندق الثانى وكذلك ٢٠٠٠ جنيه لكل عضو باللجنة بواقع ١٠٠٠ جنيه عن كل قطعة.

علماً بأن توباز وأونيكس فندقان توأمان يتفقان فى كل التفاصيل وما يقال عن الأول يقال عن الثانى كذلك الحال مع التوأمين شهر زاد وشهريار والتوأمان أوبال وتركواز وبالتالى لا يستحق عضو اللجنة مكافأة تقييم لكل فندق على حدة. بل فندق واحد فقط..

فى ٣/ ٧/ ١٩٩٧ تم صرف المبالغ التالية لكل مما يأتى.

المستشار عبدالكريم محمود الزيات ٢٠٠٠ جنيه عن تقييم الفندق العائم أوبال و٢٠٠٠ جنيه عن تقييم تركواز و ٢٠٠٠ جنيه عن تقييم أرض الأقصر.

عبدالفتاح المرعشلى ٣٠٠٠ جنيه بواقع ١٠٠٠ جنيه عن كل قطعة.

محمد عادل الحسينى ٣٠٠٠ جنيه بواقع ١٠٠٠ جنيه عن كل قطعة.

وهكذا بقية أعضاء اللجنة المحظوظة.

وفى ١٤/ ١٠/ ٩٧ تم صرف ٢٠٠٠ جنيه للمستشار عبدالكريم محمود الزيات و ١٠٠٠ جنيه لكل عضو بالقائمة المحظوظة مكافأة لتقييم جراج مدينة نصر.

وهناك لجنتان فرعيتان الأولى لدراسة الأصول الثابتة المملوكة للشركة والمستأجرة فى دائرة الفروع والمكاتب التالية: رفح والعريش وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والاقصر وأسوان ومدى الحاجة إليها واهميتها فى اضافة عائد من عدمه وترفع اللجنة تقريرها بنتيجة دراستها للعرض على رئيس مجلس الإدارة وتضم كمال عبدالفتاح درويش رئيس قطاع الفروع رئيساً وعضوية السيد محمد الطيب المسى مستشاراً سياحياً «جار محمد أحمد حسين» ومحمود محمد لطفى ديوان، محمد محمد عبدالله وحسين إبراهيم قنديل أعضاء.

اللجنة الثانية مهمتها تقييم أصول الشركة فى الفروع التالية: طلعت حرب، مكتب العاشر من رمضان، فرع جسر السويس، فرع السيوف الأسكندرية ، الشقق المفروشة، شاليهات العريش «ظلال النخيل»، مجمع السويس.

وتخضع هذه اللجنة من حيث المعاملة المالية كباقى لجان عمل التقييم المثيلة فى التقييم والخصخصة.

وتضم أبو بكر الصديق فراج المستشار بالشركة رئيساً ونور الدين بكر وآمال أحمد كامل ومحمد على عوض وأسامة زهران أعضاء.

فى ٢/ ٧/ ١٩٩٧ إصدر رئيس مجلس إدارة الشركة القرار ٢٢٨ بتشكيل لجنة للإشراف على عملية تنفيذ برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة للشركة ومتابعة إداء التنفيذ وفقاً للجدول الزمنى المحدد خلال عامى ٦٧/ ٩٨، ٩٨/ ٩٩ «استراتيجية الشركة» وبحث المشاكل والمعوقات ووضع الحلول المناسبة ورفع التقارير اللازمة للجهات

السياحية المعنية واخطارها بأى تعديل مع بيان الأسباب وتجتمع اللجنة كل ١٥ يوماً ويتم صرف بدل نقدى لكل عضو من السادة أعضاء اللجنة كما هو متبع باللجنة العليا لتقييم أصول الشركة.

اللجنة برئاسة محمد أحمد حسين نفسه وعضوية: موريس واسيلى، وحسين مهران، وأبو بكر الصديق فرج، ومحمد رضا محمد سعيد، وآمال محمد كامل، ومحمد على عوض.

كل هذه النفقات تستدعى سؤالاً وحيداً ويتيماً.. ما هو نتيجة جهود عصابة المستشارين فى عملية الخصخصة؟!

الاجابة: لا شيء بالمرة باستثناء صفقة وهمية تم بمقتضاها بيع الفنادق ايزيس واوزوريس وأوبال وتركواز إلى شركة الفنادق المصرية إيجوث وهى كما نعلم شركة قطاع عام.

أى أن القطاع العام باع القطاع العام وتسلم كل طرف عمولته السرية ومكافآته العلنية وكفى الله المؤمنين شر القتال.

وغداً تعيد إيجوث الفنادق الأربعة إلى مصر للسياحة ويتسلم كل طرف عمولته السرية ومكافآته العلنية والله يحب المحسنين!!

حسن عامر ـ العالم اليوم ٩/٢/٩٨

خداع العاملين بمصر للسياحة بعد توقيعهم على استمارات المعاش المبكر!

• العمال يؤكدون: خسائر الشركة وراء ضياع مستحقاتنا وخصم ٧ آلاف جنيه من كل عامل! على القماش:

مسلسل الفساد فى الشركة القابضة للسياحة لم يتوقف بعد! .. خداع العاملين للخروج على المعاش المبكر.. خصم سبعة آلاف جنيه من كل عامل بعد خداعه بالتوقيع على بياض!.. ضياع المنح والمكافآت فى الوقت الذى تنهال فيه «العطايا» على أهل الحظوة.. استمرار مهزلة الخصخصة بتبادل عمليات البيع والشراء مع شركات قطاع أعمال مماثلة .. إرجاء استبعاد قيمة الأصول الدفترية للفنادق لتحقيق أرباح وهمية بالميزانية.

عشرات المخالفات التى تحتاج إلى مجلدات فى عصر الكيمائى والشللية على حساب المال العام، وأسر العاملين المخدوعين..

نعرض لحلقة جديدة منها..

ويبدو أن الشركة كانت تعد العدّة للخروج من هذا المأزق تهيئة اللجنة لتنفيذ مخطط يطيح بحقوق العاملين وينكل بمن يفكر فى الاعتراض .. حيث تم وضع قواعد وشروط وحدود بينما جاء التطبيق مخالفا تؤكد لكل هذه القواعد والشروط ومتجاوزاً لكل الحدود، والنقابة تتفرج والمكافآت السخية للمشرفين على تنفيذ المشروع وذبح العاملين.

فتعليمات المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام تؤكد ان هذا النظام اختيارى للعاملين الراغبين فى ترك الخدمة قبل سن المعاش ويبدأ تطبيقه الشركات فى المتعثرة فقط، وأن تتحمل الشركة القابضة الفروق المالية المترتبة على الخلل الذى يحدث فى صناديق العاملين الخاصة ... إلخ.

ومعنى هذا أن تطبيقه فى مصر للسياحة هو اعتراف بأنها شركة متعثرة وقد ذكرنا ذلك وأرجعنا الأسباب للفساد فى القيادات والسياسات فماذا إذن يعنى تطبيق النظام على الشركات المتعثرة فقط؟!

أما عن أن النظام اختيارى فحقيقة ما حدث فى الشركة هو نظام إجبارى ويمكن الرجوع للعاملين، والذين يخشون البطش والتنكيل فقد يأتى نقلهم إلى الأقصر أو أسوان مما يضطرهم للعدول عن العودة.

أما عن تحمل الفروق المالية فقد كان يجب تحمل جميع الالتزامات المعلن عنها بينما فوجئ العاملون عن تسلم مستحقاتهم بتناقص المبلغ سبعة آلاف جنيه لكل فرد!

وتحت أيدينا تعليمات الشركة المذكورة والتى تذكر بالحرف الواحد: التقدم بالطلب على النموذج المعد بعد معرفة ملغ التعويض والمعاش المستحق من إدارة التأمينات، بينما تم خداع العاملين عد اطلاعهم على النموذج.. ثم وقيعهم على نموذج - على بياض - وبعدها اكتشفوا تناقص المبلغ المنصرف!!

نقابات الهرولة

أما النقابة العامة فهى مثل معظم النقابات فى عصر هرولة الخصخصة والمصمصة تحمل كل المحبة والسلام للإدارة، فشروط الخروج على المعاش المبكر، والقواعد والضوابط التى وقع عليها أعضاء النقابة كلها تؤكد حقوق العاملين من صرف رصيد الأجازات وعدم الإخلال فى صرف المكافآت وعدم اعتبار استقالة العامل مقبولة إلا بعد حصوله على جميع مستحقاته وإلا تقوم الشركة بتعيين عمالة جديدة بدلا من العمالة التى تترك الخدمة.. إلخ.

ولكن ماذا عن الأغلبية والاسئلة الحائرة مع صدور قرار ضد حقوق العاملين خاصة مع المخالفات العديدة بالشركة والتى كشفنا عنها فى تحققات عديدة - وماذا عن مناقشة ميزانية الشركة فى ١٩٩٧/٦/٣٠ ورأى النقابة فيما جرى؟! وماذا عن ضم آخر للجنة الخصخصة وتقييم الأصول والمعروف عنها صرف ١٧٥ جنيها بدلا عن كل جلسة.. وماذا عن ترقية أحدهم؟! .. وهلم جرا.. وإذا ارادوا إثبات العكس وأن المكافآت والسفر والتعيينات والترقيات لا علاقة لها بما يحدث فليعلنوا عن ذلك وليتصدوا لخداع الادارة وحصولها على سبعة آلاف جنيه من كل عامل أو موظف!

يجئ ذلك رغم أن جميع المستندات تؤكد حق العاملين فى مساهمة الصندوق، وكذب زعم الشركة فى أنها مساهمة للشركة لدعم مشروع المعاش المبكر.. ومنها خطاب رئيس قطاعات الشئون المالية والمشرف على شئون الشركات التابعة والموجه لرئيس الشركة.. وخطاب آخر إلحاقا للخطاب السابق بتاريخ ٩٨/٣/٨ بموافقة الصندوق وكعب التسلم الموجود مع جميع العاملين والموقع عليه من الشئون الإدارية فى الشركة وبالطبع توجد المميزات الأخرى وهى السبعة آلاف جنيه من صندوق التنمية.

فقد قام العاملون بالتوقيع على بياض استناداً إلى انهم يحتفظون ببيان موقع من الشركة بقيمة المبلغ المستحق، وأن هذا النموذج الجديد مجرد استكمال لإجراء شكلى طلبته الشركة القابضة حسبما أفاد العاملون بالشئون الادارية وكان آخر موعد لتقديم هذا النموذج يوم ٩٨/٣/٩ ومن يرفض التوقيع يسقط حقه فى المطالبة بالخروج للمعاش المبكر.

وبتاريخ ٩٨/٣/١٦ فوجئ العاملون بأن الشركة تراجعت عن تطبيق بند ميزات أخرى وهو مبلغ ٧٠٠٠ جنيه والذى يموله صندوق التنمية طبقاً لما هو مكتوب فى كعب الاستعلام المشار إليه عاليه.

وبعد أن تذمر العاملون وهددوا بإبلاغ الشرطة ومباحث أمن الدولة والنقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق والوزير ورئيس الوزراء.

خطأ موظف!!!

المهم تم عقد الاجتماع برئاسة نور الدين بكر والمعروف بقدرته على المراوغة وترك الموضوع الرئيسى والحديث فى جميع الموضوعات الشخصية حتى يخدر العاملين وبعدها يمر مرور الكرام على الموضوع الأساسى وهو

موضوع السبعة آلاف جنيه وهو دعم من الصندوق لشركة مصر للسياحة لتنفيذ مشروع المعاش المبكر، بينما أرجعه إلى سوء فهم من موظف الشركة!

كما اثار العاملون موضوع مستحقاتهم عن الفترة السابقة والمتمثلة فى فى الحوافز والتى لم تصرف عن الفترة من ١/ ١٠/ ١٩٩٧ وحتى تاريخ الخروج للمعاش المبكر، وهذه الحوافز تصرف كل ثلاثة أشهر، وكذلك منحة العيد التى يتم صرفها بواقع شهر كامل، وقد تعهد نور بكر بأن يتم صرف الحوافز والشهر لجميع العاملين لأن هذا حقهم، وعندما أبدى العاملون تخوفهم من رفض محمد حسين - رئيس الشركة - إعطائهم هذه المبالغ بحجة عدم وجود سيولة كافية فى الشركة. رد نور بكر مؤكداً أنه المسئول عن ذلك، لأن شركة مصر للسياحة ليس بها سيولة وأن الشركة القابضة هى التى تقوم بتمويل هذه المبالغ!

وقد اعترض العاملون على مبدأ التسويح الذى ظهر واضحاً من نور بكر وقرروا اللجوء للقضاء وعدم صرف أى مستحقات لحين الحصول على مستحقاتهم كاملة.

وفى الوقت الذى ضاع فيه حق العاملين وخداعهم استمرت التعيينات وصرف المحظوظين المنح والمكافآت..

وجاءت المفاجأة فى قواعد صرف الشهر الخاص بالعيد بأن يتم الصرف للعاملين المتواجدين بالشركة بتاريخ ٢/ ٤/ ٩٨، وبالتالى حرمان جميع العاملين المحالين للمعاش المبكر رغم التعهد بصرفها، علماً بأن آخر قرار إدارى صدر للمعاش المبكر بتاريخ ١/ ٤/ ٩٨ لعدد ٧٧ موظفا ، وهو ما يؤكد تعمد الكيمائى وأصحاب التيار فى إظلام حياة العاملين.. وبالطبع يتسع مجال المكافآت وتنهال الآلاف على اللجان والقطاعات والإدارات!

أين السمكة؟!

وإذا كان هذا حدث فى أموال المعاش المبكر، فإن الخداع ليس غريباً على الميزانية .. ورغم تأييدنا للمثل القائل: «السمكة تفسد من رأسها» وأن ما يجرى فى الشركة القابضة لابد ان يكون بشكل أسوأ فى الشركة القابضة، وبالتالى يتسع غربال الفساد فى الوزارة، وإذا لم يتخذ موقف فهو إعلان واضح عن فوز إمبراطورية الفساد... ورغم هذا فوجئنا بالمصادر تعلن عن وجود ذعر بالشركة وأنه يرجع لطلب د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال الموقف المالى للشركة حتى ٢٨/ ٢/ ١٩٩٨، مما اضطر الشركة إلى البحث عن مخرج للخروج من المأزق.. وخداع الوزير كما تم خداع العاملين!.. ويبدو ان الشركة وصلت الى حل جهنمى وهو إدراج قيمة بيع الفندقين العائمين إيزيس وأوزوريس اللذين اشترتهما شركة إيجوث وهى أيضاً شركة تابعة لقطاع الأعمال ، مما يؤكد أن «الخصخصة» ضحك ولعب!.

وبالطبع تبلغ القيمة نحو ٢١ مليون جنيه ويمكن أن تكون ضمن الأرباح الرأسمالية للشركة دون استبعاد قيمة الأصول الدفترية للفندقين، وهى ٤ ملايين جنيه وإرجاء الاستبعاد لمدة شهر حتى لا يظهر ذلك فى الموقف المالى.. وبهذا المخرج يتحول الموقف المالى من خسارة ٤ ملايين جنيه إلى ١٧ مليون جنيه أى إضافة عوائد البيع للأصول ضمن الإيرادات!.. وإزاء هذا نطالب بالتحقيق فيما أثاره العاملون.. ولعل من هذا الخداع والتلاعب تتضح الأسباب الحقيقية وراء الحصول على مساهمة الصندوق لصالح الشركة!

فالميزانية فى العهد الحالى والميمون تشير أرقام النصف الأول منها إلى وجود ٧,٥ مليون جنيه فائض العمليات الجارية وعجز فى الفائض ٤ ملايين جنيه.

أما بالنسبة لنفس الفترة فى الميزانة السابقة - قبل تولى الكيمائى للعمل - فقد بلغ فائض العمليات الجارية مبلغ ٨,٥٦١ مليون جنيه.. أى أن التغيير فى الفائض فى النصف الأول من السنة المالية ٩٧ - ٩٨ يساوى ١١,٥٦٦

مليون جنيه بالخسارة طبعاً!. أما الفائض فى الميزانيات السابقة فقد كان ٨,٩٨٦ مليون جنيه أى ان التغير فى الفائض بلغ ١٢,٩٨٦ مليون جنيه ليكون الإنجاز هو تحقيق خسارة بدل الفائض عن نفس الفترة!

ترى بالضبط: من يستحق إجباره على الإحالة للمعاش.. أو الإحالة للتحقيقات؟!

الشعب - ١٩٩٨/٤/٢٤

وزير قطاع الأعمال يشيد بالإدارة الفاشلة بمصر للسياحة رغم التلاعب بالخصخصة!
فضيحـــة تبادل بيـع وشـراء الفنـادق والمطـاعم
بين شركات قطاع الأعمال لإظهار نشاط الشركتين!

على القماش:

تحت عنوان يشبه تعليقات «الكاريكاتير».. «أدعوكم للوقوف على التطور الذى لحق بالشركة».. دافع رئيس شركة مصر للسياحة عن انجازاته .. وأعقبة دفاع لوزير قطاع الأعمال فى محاولة لتأكيد حسن اختياره لرؤساء الشركات!.. ولم يوقف دفاع الوزير عند هذا الحد بل وقف امام مجلس الشعب ليدافع عن نفس القيادات الفاشلة.

ولأن ما يحدث من تلك القيادات من إهدار للمال العام وتصرفات تدخل فى أبواب «التهريج» تحت ستار الخصخصة .. فنحن نعرض لإحدى هذه الصور التى دافع وزير قطاع الأعمال عنها لعل وعسى يجد من يحاسبه بعيداً عن الأغلبية المزيفة صاحبة نشيد الصباح موافقون.. موافقة.. والانتقال إلى جدول الأعمال!

فوزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد دافع عن اختياره لمحمد حسين رئيس شركة مصر للسياحة بالهجوم على الإدارة السابقة، والتى بعدت عن سياسة الشركة بالإنخراط فى ملكية الفنادق والمطاعم العائمة والاتوبيسات .. وأنه أمر بتشكيل لجنة لإنقاذ الشركة، حيث أوصت بالتخلص من الاصول غير المنتجة وأنه اختار محمد حسين رئيسا للشركة فهو يعرفه جيداً ولديه سابقة أعمال ناجحة وعالية الكفاءة، وإذا كان هذا هو مدح الوزير له فمن الأولى ان يمسك هو بالطبول والميكروفونات ويطيل فى مواويل المديح وما حققه من زيادة الايرادات وتخفيض الديون وتحجيم الخسائر ورفع قيمة بيع الشقق وإيقاف الفساد المتمثل فى حصول البعض على مبالغ كبيرة .. إضافة إلى خدماته لرعاية العاملين(!!)

أما عن عوائد بيع الأصول فقد حقق ٣٨,٦ مليون جنيه متمثلة فى الفندقين العائمين إيزيس وأزوريس والمطعمين العائمين أوبال وتركواز وشقق مفروشة (بنك المهندس» ومرسى الروضة ... بينما اشتمل جانب المنصرف على مبلغ ٣٦,٣ مليون جنيه تتضمن شراء الليموزين ودفعات الجراج ودفعات الجراج الجديد وبنك الاستثمار ليكون الفارق والممثل رصيد حصيلة البيع بالبنك مبلغ ٢,٣ مليون جنيه .. ويضاف إلى ذلك ملحوظة بوجود أصول تحت البيع أرض بالأقصر وجراج مدينةنصر وأصول يجرى تقييمها .. هذا وقد أشادت الجمعية العامة أوالمعممة بإنجازات بيع الفنادق والمطاعم العائمة وغيرها واعتبرتها من الإنجازات العظيمة..

بهدوء ووضوح تؤكد قواعد الخصخصة على بيع الأنشطة غير المنتجية وعدم البيع لشركات قطاع أعمال مماثلة.

ولكن ما الحال وقد تم بيع الفندقين العائمين إيزيس (١٢,٣ مليون جنيه) وأزوريس (١٠ ملايين جنيه) من شركة مصر للسياحة (قطاع أعمال عام) إلى شركة إيجوث(نفس القطاع والإقطاع)!..

وإذا كانت هذه الأنشطة غير منتجة فكيف لشركة قطاع أعمال عام (إيجوث) أن تقوم بشرائها؟!..

ألا يدل هذا على «تمثيلية» رديئة، وإذا كان ماحدث هو تحريك للماء الراكد وإظهار رؤساء الشركات فى صورة النشاط والخبرة النادرة جداً!.. فماذا عن تكرار الصورة فى بيع المطعمين العائمين أوبال (٤ ملايين جنيه) وتركواز

(٤,٣ مليون جنيه) . بين نفس الشركتين «قطاع الأعمال»!.. ولماذا لم يتم بيعهما بالمزاد العلنى للمستثمرين إذا كان رئيس الشركة جادا فى تحقيق أرباح أو لديه أى خبرة؟!..

وما الرأى وما العمل ياسعادة الوزير إذا كان من زاروا المعطمين بعد عملية البيع وجدوهما بنفس الإدارة والموظفين السابقين على نفس المرسى؟

نأتى إلى الإنجاز المزعوم بزيادة إيراد الشقق، فحقيقته أن محمد حسين جاء والصفقة مستمرة، وأنه حاول زيادة السعر إلا أنه لم ينجح فأضاف إلى مبلغ الستة ملايين - ثمن الشقق - الفوائد البنكية المستحقة عن وديعة هذه المبالغ - أى من العهد السابق - وبلغت ٤٢٥ ألف جنيه، ثم أضافة ٧٥ ألف جنيه قيمة مصروفات «مشكوك فيها» لينتهى المبلغ عند (٦,٥ مليون جنيه) !..

والطريف ما أشارت إليه إحدى بالشركة تمكنت من إخلاء وحدتين وطلبت تسليم إحدى الوحدات لأحد أقارب مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة وتم تجهيز الشقة بتوصية خاصة من محمد حسين رئيس مصر للسياحة لكن إحدى الصحف كشفت اللعبة فتوقفت الصفقة وإذا كان هذا ماحدث فى إنجازات البيع فماذا عن إنجازات الأموال المنصرفة ؟!..

من أين لك....ياهذا؟!

تتصدر تلك الفضائح شراء «الليموزين» وهى شركة معلومة للجميع بخسائرها.

ورغم هذه السمعة السيئة لشركة ليموزين أقدم رئيس مصر للسياحة صاحب الخبرة العالية على محاولة الإنفراد بشراء كل أسهمها .. ولا نعرف الميزة التى يراها وحده رغم أن ميزانيتها خاسرة ثمانى سنوات متتالية . ورغم أن كل أصولها عبارة عن عربات، بينما رئيس الشركة والوزير يتقدان كثرة عربات مصر للسياحة؟!!

ولأن أصحاب الشركة المساهمة فى ليموزين بلا خبرة مثل خبرة رئيس مصر للسياحة، فقد قاموا بالتنازل عن أسهمهم لشركته عدا شركة دهب للسياحة التى ترددت فى البداية فى البيع.. وسرعان ما أعاد أبو الحسن بشر - رئيس شركة دهب - تفكيره وقرر البيع، فلماذا الإبقاء على أسهم شركة فاسدة؟!

وهنا فقط أفاقت شركة مصر للسياحة من غفوتها واكتشفت الحفرة التى وضعت نفسها فيها، فقاموا بإرسال خطاب إلى شركة دهب بأنه يشرفها أن تظل شريكة، فالحقيقة أن السيارات مضى على شرائها ٨ سنوات.. وفى حالة التنازل أو بيع اسهم دهب لمصر للسياحة فإن الأخيرة تكون مالكة بنسبة ١٠٠٪ ويتعين عليها سداد الرسوم الجمركية لانتهاء الإعفاء بمجرد البيع!..

والمقلب الآخر .. أن السيارات بعد مرور عشر سنوا يقل إنتاجها وبالتالى لن تأخذ ترخيص سياحة وترخيصا للرحلات، أى مستوى أقل، وبالنسبة لسيارات ليموزين - على هذا المقياس - تتحول إلى تاكسيات!

فأين خبرة وعبقرية رئيس مصر للسياحة ومن اختاروه سواء رئيس الشركة القابضة أو الوزير من شراء شركة معروفة خسارتها للجميع ؟!!

مصر للسياحة العقارية.. تأجير.. شراء.. استبدال

أما عن مساعى تحقيق إيرادات نتيجة بيع جراج مدينة نصر وشراء بديل أرخص بمدينة العبور.. فبعيدا عن أن تحقيق مثل هذا الإيراد لايتعلق بنشاط الشركة الأساسى إضافة إلى أنه لافضل للإدارة الحالية فى أرض مدينة نصر المطلوب التربح منها.. فقد جاءت الرياح بمالاتشتهى السفن فقد أكدت المصادر أنه بعد شراء أرض العبور من شركة الإنتاج الداجنى جاءت مطالبة جديدة تقدر بنحو ٢٢٠ جنيهاً عن كل متر مقابل «المرافق»..

ولو أضيف إلى ذلك أن المنطقة الجديدة غير مجهزةلجراج، حيث يتضمن الموقع الأول محطة تموين بنزين وسولار وورش دهان وميكانيكا وأثاث وسروجية وهنا جر للسيارات .. كما أن الموقع الأول يمكنه من خدمة مناطق سياحة عديدة، بينما يزيد الموقع الثانى من أعباء استهلاك السيارات والبنزين وإهدار الجهود البشرية والوقت،وإجمالى هذا كله يؤكد خطأ شراء أرض العبور وفشل دراسة الجدوى الوهمية ..و هو نفس التخبط فى استغلال «مجاويش»!..

أما عن اعتبار أموال بنك الاستثمار ديونا والافتخار بتخفيضها فحقيقة هذه القروض أنه يقابلها أصول ممولة منها، وأصبحت ملكاً للشركة، وقد زادت قيمتها السوقية الحالية على قيمة القروض التى تم التمويل منها، ومن هذه الأصول ١٣ ألف متر مربع أرض فندق أسوان بلازا (وهو موضوع فى حاجة لحلقة خاصة).. ووحدات سكنية بأبى سمبل وأرض جراج الغردقة وسيارات وأتوبيسات سياحية..إلخ..فهل هذه الأصول تقل عن القروض؟!!

وبالمناسبة انتقاد الوزير لوجود اتوبيسات كثيرة بالشركة فى غير محله إذاما علمنا أن قرار إنشاء الشركة المنشور بالوقائع يؤكد أن الأتوبيسات من ركائز نشاط الشركة، كما يمكن مراجعة النشاط فى المؤتمرات المختلفة !..

أنجز..فأعجز

أما عن إعادة ١١ مليون جنيه ضائعة للشركة فإنها أسوأ استغلال للمصادفة التى أتت برئيس الشركة فى توقيت تسوية الحسابات، وهو يناير وفبراير ١٩٩٧ وبدلاً من أن تقوم الإدارة بالتحصيل كأمر روتينى اعتبرته إنجازاً ولانعرف كيف يسافر البعض إلى الخارج بأى حجة رغم وجود جميع الأوراق بالقاهرة!! ولا نعرف كيف يستحل مكافأة وصلت إلى ١٥ ألف جنيه بحجة إعادة الأموال الضائعة.

وإذا نظرنا إلى مزاعم تحقيق زيادة قدرها ٣٩ مليونا جنيه، فنجد أن من بينها ٣٠ مليون فى الفترة من ١/ ٧/ ٩٦ إلى نهاية العام فى ظل الإدارة السابقة أى أن ماحققته الإدارة الجديدة ٩ ملايين جنيه فقط، أى أقل من ثلث ماحققته الإدارة السابقة فى الفترة المما ثلة ثم يتحدثون عن النجاح!!

نفس الأمر فى تحقيق الفائض إذ كان من المفترض تحقيق الإدارة الجديدة على الأقل ما يعادل رقم النصف السنة للإدارة السابقة، بينما تحقيق هامش لايذكر إلابالتلاعب بالألفاظ وبعدها قبض مايقرب من «أرنب» عن خدمة تقل عن٦ أشهر!!

وإذا كان فارق إيرادات الشركة من حصيلة البيع وقدره ٣٨,٦ مليون جنيه والمنصرف بمبلغ ٣٦,٣ مليون جنيه أى بفارق ٢,٣ مليون جنيه فإن هذا الرقم لايوازى حتى أجور الموظفين والعاملين!.. أما عن المكافآت واللجان والمستشارين فهى أمور تحتاج إلى محاكمة سوف تعرض لأدلة الاتهامات بالمستندات!..

هكذا تكون الإنجازات .. التى تستحق الأناشيد!!!

الشعب- ٥/ ٦/ ١٩٩٨

رئيس مصر للسياحة يتحدى قرار رئيس الوزراء والمحكمة الإدارية بوضع ضوابط فى تعيين المستشارين!

- أكثر من ٤٠٠ قرار منتقد لرئيس الشركة وإجبار العاملين على المعاش المبكر!
- الإعلان عن ضغط النفقات وترشيد الإستهلاك والمستندات تؤكد صرف المكافآت ببذخ وإهدار المال العام! على القماش!

فى الوقت الذى تباع فيه شركات قطاع الأعمال «بتراب الفلوس» تحت مزاعم الفساد فى الشركات وأخطاء

وفشل الإدارات السابقة ونهب المال العام !.. نجد ما يجرى فى الشركات التابعة للقابضة للسياحة يؤكد تولى الإدارت الأكثر فشلاً ونهب المال العام على أوسع نطاق فى صورة مكافآت ونجد «خصخصة» على الكيف ببيع شركات قطاع الأعمال لبعضها البعض!

وإذا كنا قد عرضنا لأمثلة عديدة لهذا العبث والفساد خاصة فى الشركة القابضة، وفى الشركات التابعة وعلى رأسها إيجوث والأسواق الحرة والفنادق والإسكان وودكو وغيرها وغيرها.. فنحن نعرض لحلقة جديدة من هذا الفساد فى شركة مصر للسياحة .. عسى أن يحاسب أحد وزير قطاع الأعمال عن هذا الفساد المنظم والمقنن؟!.

بداية نشير إلى الخطاب الموقع من محمد أحمد حسين رئيس شركة مصر للسياحة والذى يتضمن أنه نظراً للظروف التى تمر بها السياحة فى مصر ، وحتى يمكن للشركة أن تجتاز الأزمة يجب عمل الآتى:

تقليل التكلفة إلى أقصى مايمكن بالقطاعات المختلفة .. وعدم التصريح بمأموريات وبدلات سفر إلا فى الحالات الضرورية وبمراجعة رئيس الشركة .. وتحديد حجم العمالة خصوصاً عمالة العقود والعمل على ترشيدها.

وعلى طريقة مصابى «الشيزوفرينيا» نجد إهدار المال العام فى عمليات ا لشركة.. ونجد رئيس الشركة نفسه وصاحب تعليمات الحد من المأموريات نجده مثل الطير الطائر ويفوق ابن بطوطة كل يوم فى دولة رغم وجود مكاتب هناك تستطيع إنجاز نفس الأعمال المزعومة!.. وإذاكان رئيس الشركة يطالب بترشيد العمالة فيبدو أنه يقصد ذبح وطرد البسطاء وإلا كيف يعين جيشا من المستشارين متحدياً جميع اللوائح أو الضوابط؟!

أيضاً نجد المنشور الإدارى رقم «١١» بتوقيع أحمد اللبان والذى يؤكد على ضرورة ترشيد الإستهلاك وضغط النفقات خاصة فى ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه والحد من الاتصالات التليفونية الخاصة وتقنين استخدام آلات التصوير والأدوات المكتبية بينماكشوف المكافآت على أباطرة الشركة تشبه السيول!

ونجد الخطاب الموجه بتوقيع فوزى الباجورى بالقابضة للسياحة إلى الكيمائى محمد حسين يطالبه بإيقاف التعيينات وإعداد دراسة عن الحجم الأمثل للعمالة والأجور بينما لايتم سوى تشكيل اللجان والحصول على البدلات!

مستشارون.. على الكيف!!

فقرار رئيس مجلس الوزراء المنشور بالوقائع الرسمية يحدد ضوابط للاستعانة بالخبراء والمستشارين فى الشركات ومن بينها أن يكون أصحاب الخبرة والكفاءة النادرة وأنه لايجوز أن يتولى الخبير أو المستشار القيام بأعمال وظيفة تنفيذية أو إدارية وتتحدد مكافأته بالفرق بين ماكان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت وبين المعاش وفى الوقت نفسه قضت المحكمة الإدارية العليا أصدرت حكماً بحظر إصدار قرارات إدارية أوممارسة سلطات تنفيذية على الخبراء المعينين بمكافآت وأشار الحكم إلى أن يكون التعاقد مع الخبرات النادرة التى لاتتوافر فى العاملين بالجهة.

يجىء ذلك بينما ظاهر أصحاب الخبرات بلاخبرات ولكن لاعجب إذا ما رأينا رئيس الشركة السياحية كيمائياً ويحتاج إلى ذى خبرة سياحية للحصول على الترخيص !.. وإذا كان هذا هو رب البيت الذى اختاره الوزير فطبيعياً أن نجد سن الـ ٦٥ مع رؤساء آخرين ومع عواجيز الفرح.. أما المكافآت وتحديدها بالفارق بين المراتب وقت عمله والمعاش فحدث ولاحرج فكشوف البدلات والمكافآت تحت أيدينا لمن يهوى الأعداد والحساد يمتنعون!

«سبوبة» الخصخصة!

تأتى أول مظاهر تحول عمليات الخصخصة الـ «سبوبة» لجان التقييم والتى تكاد تقتسم المبالغ فى صورة مكافآت

وتتعدد اللـجان والعمل واحد!.. فرغم سبق عمل دراسة لتقييم أصـول الشركة بأحد المكاتب الاستشارية.. ورغم وجود مكتب أرثر أندرسـون والقائم «بمقاولات» الخصخصة نجد لجانـاً تشكل لنفس الغرض وبالطبع اللجان تولد لجاناً منبثقة ليكون العضو فى لجنـة ويكرر نفس العمل فى لجنـة أخرى لتتكرر البدلات والإنتقـالات رغم أن اللجان المذكـورة فى نفس المبنى بـل وفى نفـس الدور! ومن الغـريب أن يوكـل العديـد من الأعمال لـشخص واحـد من عينة«عليه العوض» ولانعرف كيف لهذا الشخص أن ينجز كل هذه المسئوليات فى وقت واحد ويحضر كل اللجان فى نفس الـوقت رغم أنتهاء عصـر المعجزات وأهل الخطوة! وأتـاحت ا الفرصة لجمع البدلات قبل انتهـاء «كعكة» القطاع العام وإذا كان هذا لن يحدث مع بيع شركات قطاع الأعمال بعضها لبعض مثلما يحدث بين إيجوث ومصر للسياحة!.

من بين هذه القرارات والتى وصلت إلى أكثر من ٤١٠ قرارات نجـد قرار ١٤١ والخاص بلجنة السياحة الدينية رغم إمكانيـة إنجازها بالفاكس.. وعلى جانـب آخر نجد رئيس الشركة فى زيـاراته للسعودية.. كما نجد فـواتير فندق جياد للعـائلات ولانعرف هل هى على الحسـاب الخاص أم أن الشركة اصبحت تـشمل العائلات برعايتـها حتى فى مناسبات التوبة؟! ونجد القـرار رقم ١٤٩ وعشرات القرارات المشابهة تشتمل على عبارة ولـلجنة الاستعانة بمن تراه وهو ما يفتح أبواب راغبى الحصول على البدلات!!

ونجد القرار ١٥٣ وعـشرات القرارات المشابـهة لتصنيـف أعمال من الممكـن أن تكون سبق تصـنيفها وعمـلها.. فالقرار ١٦٣ ـ على سبيل المثال ـ يـشكل لجنة لبحث نظام الحوافز وكأنها لم تصرف من قبل وغـيره للهيكل الوظيفى وكأن الشركة جديدة.

علاقة المطاحن بالسياحة!

أماأطرف القرارات فهـو القرار رقم ١٦٧ والخاص بترشيحات شـغل الوظائف إذ تضم اللجنـة كلا من محمد حسين رئيس مصـر للسياحة وكمال غنيم رئيس المـطاحن وأحمد دراهم رئيس طنطا للزيـوت وأحمد صبرى مدير مركز القادة الصناعى وأحمد اللبان بالشركة ومع كل تقديرنا لرئيس المطاحن ورئيس شركة الزيوت، إلا

أننا لانعرف ماعلاقة الخبـرة فى الدقيق الزيرو وبمواصفات موظف الـسياحة ولاتـعرف علاقة الزيوت والصابون بالسـياحة إلاإذا كان المقصـود تغيير الزيـت أونظافة «اليـونيفورم» !.. والأغرب من ذلـك أن الشركات التى يـرأسها السيد غنيم مليئة بالفساد فإذا كان قد عجز عن اختيـار معاونيه فى المطاحن وعلى رأسها جنوب القاهرة فكيف له أن يرشح المسئـولين بشركة سياحية!.. والأكـثر طرافة أن الاستجواب المقدم مـن النائب محمود زينهم ضـد الفساد فى شركات قطاع الأعمال يشمل شـركات المطاحن والسياحة ومع وجود مكان لكمال غنيـم فى لجان السياحة بجانب المطاحن يكون له «سهمان» فى الاستجواب!

أما القـرار ١٧٣ والخاص بمساعـدة العاملـين فى الكـوارث فلاتعرف كيـف يستقيـم إذا كانت الـشركة نفـسها ارتكـبت كارثة فـى حق العـامليـن وخدعت معـظمهـم بمبلغ ٧ آلاف جـنيه فـى المعاش المبكر!.. أما الـقرار ١٨٧ والخاص بإعداد مـشروع لائحة لأموال البازارات فـهو يجىء رغم انتـقاد الإدارة السابقة فى أعـمال البازارات !!.. ونجد القرار ٢١٩ لاختـيار مبنى إدارى للشركة وهـومالم يحدث واختيار بديـل للجراج الحالى وقد كشفـنا عيوبه! والقرار ٢٢٨ للإشراف على عملية الخصخصة والتى «شبعت» تشكيل لجان وبدلات!

أما القرار ٢٤٤ فهـو خاص بتكليف محـمد على عوض بالإشراف ومتابـعة الأداء وتنفيذ الأعمال والـتخطيط والتشغيل لقرية مجاويش والمطاعم العائمة وعرض أعمال الجهتين!! ..ورغم عجز أى شخص عبقرى عن كل هذه

المهام نجد هـذا العرض ضمن العديـد من القرارات واللجان ومـنهاقرار اختيـار المبنى الإدارى واختيار الجـراج البديل وقرار الإشراف على تنفيذ برنامج الخـصخصة ومايتبعه من عشرات المهام ومقررا للجنة العلـيا لتقييم أصول الشركة ورئيساً للجـنة دراسة جميع اللوائح المالـية والإدارية لمجاويش ويختص بتقـييم«٧» مناطق بالشركة ثـم يوكل له ايضاً ضمـن لجنة دراسـة وتقنـين المعـاش المبكـر ويختـص بتسـليم الفـندقيـن والمعطـمين العـائمـين وأيضـاً ضمن لجـنة حصرمديونيات هيلتون العالمية وغيرها وغيرها، وبعيدا عن سيول البدلات والإنتقالات نريد إجابة من ضمير عاطف عبيد أو حتى الحباك كيف يتسنى لشخص واحد القيام بكل هذه المهام ؟!

ومايحـدث لمحمد عوض ومـشاركته فـى اللجان الـعديدة نجد أسـماء أخرى وعلـى رأسها عبـدالرحمن لـبيب وحسين مهران والخـطيب وأبو بكر الصديق ولانعرف هـل له مكتب خاص من عدمه؟!! وإذاكان فكـيف له العمل بالشركة ؟! أمـا القرار ٢٥٨والخاص بتفويض شفـيق الخطيب لشركة لـيموزين وإشارة القرار لشراء أسـهم الشركة المذكورة فالسؤال المقزز كيف يتم شراء شركة خاسرة لمدة ثمانى سنوات!!

ونجد الـقرار ٢٢٠ بأن يـكون أحمد يـسرى رئيـسا لقـطاع السـياحة ولا نعـرف كيف يـتفق ذلك وهـومستـشار بالشركة!

ثم نجد القـرار ٢٧٧ بنقل عدد من كـبار العاملين بـالشحن والتخـليص من الاسكندريـة للقاهرة. وكالـعادة يتم «لحس» القرارات وهو مانجده فى القرارر قـم ٣٥٨ والقرار ٢٩٠ باعتبار عبده عبدالعظيم مديرا فنـيا سياحيا مسئولا للمـركز الرئيـسى للشـركة وهوإنقـاذ لخبرة الكيـمائى والتـرخيص السـياحى للـشركة!!.. ثم لـقرار ٢٩٣ والخاص بالإشراف علـى خدمات المؤتمر البرلمانـى وبالطبع يتصـدر تلك الخدمات النقـل رغم انتقاد رئيس الشـركة لأسطول السيارات مـع ملحوظة أن نشاط الـشركة المنشور بـالوقائع الرسميـة يؤكد على السيـارات والنقل !! ثم نجد سـلسلة قرارات يتولـى فيها المستـشارون رئاسة اللجـان وقد أوضحنا المخالـفة .. ثم يصل الأمر بـسطوة مستشـارى الشركة بالتحقيق مع العاملين وهو مانجده فى القرار رقم ٣٤٠ وهو مـايؤكد الاستهتار بالشئون القانونية! وتجيء الطرافة فى القرار ٣٤٩ والذى يذكر الوظائف دون أسـماء أصحابها وهومايصور الأمر بالهروب من انتـقاد سطوة المستشارين بالشركة!..

ثم نجد القرار ٣٦٨ والذى يكشف فضيحة بيع قطاع أعمـال الشركة مما ثلة إذا جاء بالقرار ندب محاسب بمصر للسـياحة للعمـل بمخازن المطعـمين الخاصين بـشركة إيجوث لـيؤكد اتحاد «حسـين ـ إمبابى» ثم .. نجـد القرار ٤١٠ والخاص بنقـل سائق إلى وظيفة عـامل نظافة ولانعرف كـيف ينتقل سـائق (نشاط الشركة الـرئيسى) لغير تـخصصه ولاعجب فالكيمائى أصبح غير سياحى!.. ولكن الأهم والأدل على ذلك إرغام العاملين على المعاش المبكر؟!!

وتستمر انتـقادات البدلات فرغم أن المطعمين أونـكس وتوفاز وأيضاً أوبال وتركواز توءمـان نجد المكافآت عن كل على حده!..

ونحن نعـرض لبعض أرقام مبالـغ البدلات والتى تؤكد أن الخـصخصة تحولت إلـى «سبوبة» للتربـح وبعد ذلك يتحدثون عن حرمة المال العام!!

فالخطاب الموجه إلى مدير عام الاستثمار بخصوص بيان المبالغ المنصرفة للجان الخصخصة وتقييم أصول الشركة أشار إلى أن إجمالى المنصرف بلغ ٢٦٥١٥١,٠٨ جنيه عن لجنة التـحقق من تقييم الأصول ومبلغ ٤٨٢٥ جنيها عن لجنة متابعة تنفيذ برنامج الخصخصة ومبلغ ١٥٠٨٣,٥٢ جنيها مصروفات دراسة وتقييم مبنى إدارى السويس.

كما تـضمن كشف الحساب مبلـغ ٦٨٨,٨٢ جنيه مصـروفات لجنة تقـييم أصول الـشركة ويلاحظ أن قـيمة الانتقالات تحتاج إلى تفسير فمـثلاً نجد ٢٤٥٠ جنيها قـيمة مصروفات انتقـال اللجنة العلـيا عن جلسة لعدد ثـمانية

أعضاء ومبلغ ٢٣٥٠ قيمة انتقالات عشرة أعضاء..إلخ أى أن متوسط انتقال العضو فى الجلسة الواحدة يزيد على ٣٠٠ جنيه فهل تتم الجلسات فى حدود مصر أم أنها تتم فى نفس المبنى والمبلغ ثمن الإنتقال على «بساط الريح» وإذا قرأنا بعض الأسماء مثل آمال كامل ومحمد عوض وفاروق الديب وناجى السعيد وأحمد يوسف نجد سيلا من المبالغ.

كشف آخر للمكافآت جاء بناء على قرار سعادة وزير قطاع الأعمال بمناسبة تقييم أصول الشركة حيث تم صرف مبلغ ألفى جنيه إلى المستشار عبدالكريم الزيات والف جنيه لكل من عبدالفتاح المرعشلى وعادل حسين ومراد أرمانيوس وآمال كامل وعلى مصطفى يونس ونور الدين بكر ومحمد على عوض وفاروق الديب وهذا الكشف «مكرر» عدة مرات منهابتاريخ ٦/٢٦ وبتاريخ ٧/٣ وبتاريخ ١٠/١٤.

كشف مكافآت أخرى بمناسبة إنهاء عقد مقاولة فندق يشمل الكشف ألف حنيه لكل من على رضا وآمال كامل وأبو بكر الصديق ومبالغ أخرى لآخرين.

استمارة مكافآة أخرى إلى موريس واسيلى (مستشار بالشركة) وقدرها ٥آلاف جنيه .. تليها استمارة أخرى مكافآة إلى عبد الرحمن لبيب وقدرها ١٥ آلف جنيه ثم نجد استمارة بمكافآة مماثلة (١٥ ألف جنيه) إلى محمد أحمد حسين رئيس الشركة ..ثم نجد الأحاديث عن صرف بدل السفر بالدولار كما حصلنا على مستندات لمكافآت آخرى وبدلات ضيافة وتعيينات للمجاملات سوف ننشرها.

وإذاكنا نكتفى بهذا القدر فى هذه الحلقة فننهى حديثنا بكلمة محمد حسين - رئيس الشركة - والذى وجهها العاملين فى اجتماع الجمعية العمومية وجاء فيها :تسمحوا لى على غيرالمألوف فى الجميعات العمومية أن يتحدث رئيس الشركة عن العمال وما دفعنى لذلك إلا قول الحق فى يوم نحاسب فيه إمام الجمعية كل بقدر ما أعطى وقد اعطى عمال مصر للسياحة الكثير فإذاكان فى يوم الحساب شبهة قصور فليس منهم بشىء.

ترى بعد هذا من يحاسب رئيس الشركة بل ومن يحاسب الذى اختاره.. ومن يحاسب وزيرقطاع الأعمال؟!

الشعب ١٩٩٨/٦/٢٣

انحرافات جسيمة بمصر للسياحة وإيجوث والفنادق المصرية

على القماش:

كشفت مناقشات الجمعية العمومية غير العادية عن العديد من أوجه الفساد فى شركات مصر للسياحة وإيجوث والفنادق المصرية .فى الوقت نفسه انتقدت المصادر مايجرى داخل هذه الشركات لدرجة وصفها بالعزب والتكايا الخاصة.

انتقدت المصادر المكافآت الباهظة خاصةفى مصر للسياحة حيث تم مضاعفة مكافأة محمد حسين لتصبح ١٠٠ ألف جنيه عن فترةعمله خلال عام ٩٦/٩٥ وهى نحو ٦ أشهر مما أدى إلى تجاوز النسبة المقررة بمبلغ ٦٢٧٥٧ الف جنيه وبتحميل الزيادة المقررة عن المعتمد بحساب التوزيع ضمن استخدامات الشركة..وقد انتقل مسلسل المكافآت الباهظةالى المستشارين وصلت إلى درجة الحصول على مكافآت عن ودائع البنوك رغم لافضل لأحد فيها أو تنميتها! كما انتقدت المصادر مكافآت السهر والجح وفواتير الضيافة والكرم الحاتمى .. كما حصلنا على العديد من قرارات سفر محمد حسين والتى يبدو من تعدادها أنه يدير الشركة بالريموت من الخارج رغم وجودم مكاتب يتقاضى موظفوها بدلات كبيرة يمكنهم القيام بنفس المهام .. ومن المنتقد سفر بعض أعضاء جهاز رقابى للوحدات الخارجية!

وبخلاف انتقاد ابن بطوطة مصر للسياحة نهاية بما حدث بالغردقة مؤخرا!! فقد تم انتقاد قيام إيجوث بشراء فنادق ومطاعم خاسرة وتحويل أميز المواقع بالعاصمة الى جراجات!! كما انتقدت المصادر وثائق التأمين وتحت ايدينا صور منها مخالصة للسيد على إسماعيل الامابى بملغ ٣٣٧٥٠ جنيها استحقاق فى ١٩ / ٧/ ٩٨.. كما انتقدت المصادر تولى مواقع عديدة.. وفى الوقت الذى يجرى فيه المعاش المبكر بهذه الشركات تجرى التعيينات!!

على جانب آخر كشفت الجمعية العمومية غير العادية لشركة مصر للسياحة المنعقدة فى يوليو ٩٨ عن الإصرار على الاستمرار فى مهزلة تنفيذ برامج الخصخصة بنفس الأسلوب الذى تتم فيه عمليات البيع الوهمية، حيث إن البيع يتم من شركة قطاع أعمال عام مفلسة إلى شركة قطاع عام لديها سيولة.

الذى حدث أن شركة إيجوث توافرت لديها سيولة نقدية نتيجة بيع٣ فنادق خمسة نجوم كانت تمتلكها وهى ميريديان القاهرة وشيراتون القاهرة وشيراتون الغردقة وكانت هذه الفنادق تدر عائد أكبر بكثير من العائد الذى سوف تحصل عليه من شرائها لنصيب مصر للسياحة من مساهماتها فى الشركات المشتركة، وهى شركات كمايعلم الجميع معظمها خاسرة !!

هذا فضلا عن أنه قد سبق لشركةإيجوث إهدار المبالغ الناتجة عن عوائد بيع الثلاثة فنادق بشرائها الفندقين العائمين ايزيس وأوزريس ومطعمين عائمين هما أوبال وتركواز من شركة مصر للسياحة ايضا بقيمة تفوق بكثير جدا قيمتها الحقيقة والسوقية وأن الغرض من هذا هو إظهار أن الخصخصة تسير فى طريق التنفيذ فى حين أنهاخصخصة وهمية قصد بها قيام شركة إيجوث بتمويل شركة مصر للسياحة بالسيولة التى تفتقدها نتيجة لتراجع الموارد المحققة فى شركة مصر للسياحة بنسبة أكثر من ٧٠ ٪ عن الأعوام السابقة وهوما أطلق عليه تحريك الماء الراكد رغم أن المطعمين والفندقين يبركان فى سكينة وهدوء على المرسى بالروضة وبدون عمل منذ شرائها وجاهزة للفرجة لمن يرغب فى التأكد من صحة هذا الكلام، وأكبر دليل على وجود هذه المهزلة!

ورغم كل ذلك فإن الجمعية المصمة لم يعترض احد من أعضائها على هذه الإجراءات الوهمية سوى الدكتور شهيب الذى علق على الموضوع واصفا ما يحدث بين إيجوث ومصر للسياحة بأنه لايتعلق بالخصخصة كما أنه من المفروض وضع الربحية بالبيانات وقد قام د. مصطفى عيد بتعميم الجمعية عندما حاول طمأنة أعضاء الجميعة العمومية على ما يتم من إجراءات فقال: كلام دعاية غير واضح ماهو المقصود منه؟ وماهو الدليل على صحته؟ فمثلا:

حقوق الملكية هى عبارة عن رأس المال + الإحتياطيات + المخصصات.

وليس لها قيمة سوقية من أساسه فما هو المقصود؟ ما لم يكن هناك مؤشرات أخرى لم يفصح عنها

وقال د/ مصطفى عيد هذه الأرقام معتمدة من الجهاز وهوما أثار انتقادات المصادر وتساؤلاتهم هل أصبح مستأنسا؟ ونريد أن نعرف كافة الأبعاد فقد أصبح الجهاز يوافق على معظم ما تقرره مصر للسياحة والشركة القابضة وأن عمليات الاعتراضات المنطقية والفنية والمحاسبية أخفت كثير من تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.

وأن بيع أصول شركة مصر للسياحة جعلت الشركة بلا أدوات انتاج مثل مصنع النسيج بدون ماكينات.

وهذا البيع غير المدروس يضعف منها للدرجة العدم أمام شركات السياحة قطاع خاص التى نشأت وتملكت أصول مماثلة (الاتوبيسات ـ البواخر ....إلخ) بعد مصر للسياحة بسنين طويلة وبالنسبة للإبقاء على مصر للصرافة والليموزين:

أولاً : مصر للسياحة موجودة ومطالب بالابقاء عليهامن الجمعية العمومية لسنة ٩٢ والاسباب واضحة منذ هذه الجمعية ولم تأت الجمعية العمومية الحالية ١/ ٧/ ٩٨ بجديد أما عن شركة ليموزين مصر السياحية فهى شركة

خسرت ضعف رأسمالها وكان من الواجب تصفيتها لأن الاحتفاظ بها سيشكل عبئا كبيرا على مصر للسياحة خاصة أن اسطول سياراتها قد استهلك علاوة على ان الأسطول جاهز ومستعد لمن يرغب فى الفرجة عليه بجراج النقل السياحى لشركة مصر للسياحة مدينة نصر لأنه لا يعمل منذ شرائه.

وأخيراً فإن اجمالى حصيلة البيع للشركات المشتركة لا يتعدى مليونى جنيه. أما إجمالى حصيلة المكافآت ومرتبات المستشارين الجهابذه الذين وصلوا لهذه النتيجة فهى أرقام فلكية نذكر بعضها.

بالنسبة لشركة الفنادق المصرية (هذه أرقام معتمدة من الجهاز) كيف يكون رأسمال الشركة ١٧ مليونا وبعد التعديل يكون ٢٠٠ مليون؟

حقوق الملكية كانت ٣٩ مليونا وبعد التعديل يكون ٩٠٠ مليونا؟ علقت المصادر ان هذه الارقام تبشر بالخير لمن لا يعرف شيئا فيرى مستقبلاً ورديا أما من يعرف فهو متأكد انها ضحك على الذقون!

اجمالى الاصول الثابتة كان ١٣١ مليونا اصبحت ٩٠٠ مليون وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية وليست شطارة من أحد!

فوائد القروض ٥,٥ مليون وبعد التعديل صفر.

القروض ٢٦,٥ مليون وبعد التعديل صفر.

ستصبح صفرا لان الشركة القابضة وشركة إيجوث ستقومان بسدادها والمعروف ان القروض هى تسهيلات ائتمانية وبنكية يتم مع جميع الشركات الاستثمارية وغير الاستثمارية على الاطلاق وليس هناك أى شركة تعمل برأسمال فقط!

اللواء الدولية - ١٩٩٨/٨/١

اسئلة لم توجه فى المؤتمر الصحفى لشركة مصر للسياحة كيف يتم بيع فنادق ومطاعم فاشلة لشركة قطاع الأعمال مماثلة

• كيف تدار مصر للسياحة ورئيس الشركة على سفر دائم؟

• تشرف ادارة فاسدة فى إيجوث على أصول تبلغ ١٨ مليار جنيه؟

على القماش:

منذ أيام نشرت الصحف تحت عنوان ضخم وفخم «مصر للسياحة .. ومؤتمر صحفى على متن المطاعن العائمة».

وجاء بالخبر المدفوع الثمن! أنه فى لقاء «ودى» التقى محمد أحمد حسين رئيس شركة مصر للسياحة مع أعضاء جمعية الكتاب السياحيين والصحفيين ورجال الاعلام ، حيث تحدث خلال اللقاء عن انجازات الشركة من اعادة الهيكلة الفنية والإدارية ورفع الروح المعنوية للعاملين بها والاتصالات التى تمت مع وكالات السفر الدولية والمحلية بدعم العلاقات بها .. إلخ.

وبالطبع ما حدث فى مؤتمر مصر للسياحة على متن المطاعن العائمة حدث مثله فى إيجوث وشركة الفنادق وشركات الاسكان وودكو والأسواق الحرة، وغيرها من الشركات التابعة للقابضة للسياحة فمتن المطاعن العائمة لا نعرف كيف تظل عائمة على هذه الاكاذيب دون أن تغرق حتى الان، أو لعلها غارقة واصحابنا «يحلمون» فى سكرات وسكرات!

والأعجب والأغرب، وحتى فى حالة تسليمنا بأن ما نشر إعلان مدفوع الأجر إلا انه كيف مر على من اشار اليهم الخبر وهم اعضاء جمعية الكتاب السياحيين ورجال الصحافة والإعلام ان يوجهوا اية اسئلة «والفساد عينى عينك» قد يقول البعض ان الكتاب السياحيين يهتمون بالسياحة أكثر من تفاصيل قطاع الأعمال والشركات المشتركة ، وما ادراك ما الشركات المشتركة! والرد عليهم سهل فانهيارات تلك الشركات هو انهيار جزئى للسياحة ومحاولة انقاذ هذه الشركات من الفساد هو انقاذ للسياحة.. ما علينا.

ولأننا نعرف ان امثالنا لن تتم دعوته لمثل هذه المؤتمرات الودية على متن السفن النيلية لقضاء أوقات وردية أو على رأى إعلان المناديل كلها حنية فمن جانبنا سوف نوجه من بعيد اسئلة وحتى تعبر الامواج وتهز السفن والابراج ، لابد ان تكون اسئلة صاروخية.

تكية إيجوث!

فمن شركة إيجوث صاحبة الاصول التى تبلغ قيتها نحو ١٨ مليار جنيه تتمثل فى أكبر الفنادق بنواحى المحروسة، بالاضافة الى المواقع المتميزة، ومنها ٦,٣ مليون متر مربع -لاحظ الرقم- بالساحل الشمالى وغيرها وغيرها عن هذه الشركة توجه تلك الاسئلة الصاروخية.

إذ كان خروج العمال للمعاش المبكر هو تنفيذ لاتجاهات الخصخصة فهل من تعليمات الخصخصة أيضاً تعيين آخرين؟!

مناسبة التعيينات ما هو تفسير القرار رقم ٩٣٢ فى ٩٧/٦/٣٠ بتعيين مهندسة فماذا لو أن المذكورة تمت بقرابة لمسئول بجهاز رقابى؟ هل فى هذه الحالة ينتظر ان يراقب الشركة عندما يطلب منه فحص اعمالها أم ان الواجب فى هذه الحالة ان يكون مثل القاضى الذى يكتشف أنه قريب للجانى أو المتهم فيتنحى فوراً؟!

وبالمناسية هل لو تم تنحيته جاه التعيين؟!

وبالمناسبة أيضا هل يحصل المسئول الرقابى على مكافآت وبدلات تتجاوز ٢٥ ألف جنيه؟

وبخلاف المهندسة المذكورة حدد قرار رئيس الوزراء قواعد للمد لاصحاب سن المعاش أصحاب الخبرة النادرة ويكون التجديد لمدة اقصاها ستان، فهل تم ذلك أم ضربوا بقرارات رئيس الوزراء عرض الحائط؟!

فى ميدان التحرير وأمير المواقع نجد أرض «جراج» مكتوبا عليها بكل فخر إيجوث للسياحة، فهل تحول نشاط الشركة إلى الجراجات أم ماذا!؟ وهل للمسئول عن الشركة خبرة فى هذا المجال مع ملحوظة ان الخبرة تحتاج لفوطة صفراء وجردل ماء؟!

اشارت الصحف الى بيع ٢٧٠ ألف متر كاملة المرافق لمستثمرين من الخليج فهل تم اتباع اللوائح فى المزادات أم أن ٢٧٠ ألف متر مساحة هينة لا تستحق؟!

هناك علامات تعجب حول الشركات المشتركة يستمر هذا الوضع رغم تعليمات الخصخصة؟ وما الرأى فى وجود فتوى لمجلس الدولة عن المبالغ التى تصرف كمكافآت من الشركة المشتركة لممثلى المال العام، حيث أكدت الفتوى عدم زيادة المقابل عن ستة آلاف جنيه، كما ان هناك قرارا لرئيس الوزراء بتنظيم المبالغ التى تصرف فى الشركات وبنفس التحديد، وبعيدا عن ان المفترض اصلا بيع المساهمات فى الشركات المشتركة أى إلغاء المكافآت نهائيا، وليس تحديدها بستة آلاف جنيه، فما هى المبالغ التى تم صرفها نظير تمثيلهم فى شركة مشتركة مع مستثمر ليبى؟

وهل يصل المبلغ المنصرف لكل فرد إلى نحو ٢٥٠ أو ١٥٠ ألف جنيه بينما المفروض ألا يتجاوز ستة آلاف جنيه؟

أما عن مصر للسياحة فنحن نوجه تلك الاسئلة الى ركاب الباخرة العائمة الهائمة وأيضا النائمة فى العسل طبعاً!

تنص اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال على تخصيص مكافآت لاعضاء مجلس الادارة للشركات التابعة بما لا يتجاوز ٥٪، كما ينص النظام الاساسى للشركات على ما يمثل ذلك، بينما وافق رئيس القابضة على مضاعفة مكافأة رئيس مصر للسياحة عن ميزانية ٩٥ - ٩٦ لتصبح ١٠٠ ألف جنيه رغم ان فترة عمله كانت أقل من ستة أشهر ، وهو ما يعنى تجاوز النسبة المقررة بمبلغ ٦٢٧٥٧ ألف جنيه، وارسل نور بكر الخطابرقم ٣١٢٨ فى ١١/ ١١/ ٩٧ بتحميل الزيادة المقررة عن المعتمد بحساب التوزيع ضمن استخدامات الشركة، فما رأى رئيس الشركة ورئيس القطاعات فى هذه المعلومات، وهل من لا يملك يعطى لمن لا يستحق؟ وهل سيرد الفارق؟

فى مسلسل المكافآت هل يجوز الحصول على مكافآت من ودائع البنوك، رغم انه لا فضل لاحد فيها، أو تنميتها، كما ان عمليات الايداع من صميم عمل الادارة المالية وتتقاضى مرتبات؟!

ماذا عن مكافأة السهر والوجبات الفاخرة، ومكافآت تميز العاملين بالتسويق والإعلام ومكافأة تأجير فندق ومكافآت رحلات اختيارية، وماذا عن النعم التى يغرق فيها المستشارون بالشركة؟

ماذا عن سفر اعضاء جهاز رقابى بحجة مراجعة أعمال الشركة بالخارج ألا يمكن إحضار الأوراق الى مصر أم ان فى السفر سبع فوائد؟

ماذا عن سفريات محمد حسين ، والتى اصبحت اشبه بالمكوك أو انه يدير الشركة بالريموت كنترول والفاكس والمحمول؟ وماذا عن سفرياته بحجة مهمة تسويقية وحضوره بورصة رغم فى بعض تلك السفريات لم يكن اكتسب أى خبرة بعد سوى دعاء الوالدين ورضاء عاطف عبيد ومصطفى عيد؟

ولماذا السفر وهناك تعاقدات مستقبلية ومكاتب مخصصة يتقاضى اعضاؤها أكبر المرتبات، ولماذا تكرار السفر لنفس البلاد مرات ومرات؟ وماذا عن تحمل المصروفات وكيف تحّمل - مثلا - مركز دبى التجارى مصروفات السفر والاقامة وينص على صرف بدل سفر تتحمله الشركة؟

يقول رئيس الشركة انه تم تطوير الاداء للعاملين فهل من تطوير الاداء تحويل السائقين - من أهم انشطة الشركة - الى سعاة؟! وإذا كان القول بأنه لا ضغوط للمعاش المبكر فماذا تسمى ذلك؟ وكيف تتم تعيينات جديدة رغم المعاش المبكر؟ ولماذا خدعوا العاملين ونهبوا من كل واحد ٧ آلاف جنيه فى المعاش المبكر؟ واخيرا أيه حكاية «الروس» بالضبط أم ان الاجابة تحتاج للسفر للغردقة؟

اننا نعرف عجز رؤساء الشركات عن الاجابة فما رأى وزير قطاع الاعمال، بل ما رأى النائب العام، ورأى رئيس الوزراء؟!

اللواء الدولية.

غرائب الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة!

لعل من غرائب الأمور فى حكاية شركة مصر للسياحة ما حدث فى طريقة الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للشركة بشقيها العادى والغير عادى فى شهر مايو ١٩٩٨ مما دعى كل من السيدين على عثمان زيكو ووجيه إلى سياج إلى رفع الدعوى أما القضاء الإدارى ببطلان إجراءات انعقاد الجمعية العامة العادية والغير العادية لشركة مصر للسياحة التى عقدت بتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٩٨ مع بطلان كافة القرارات التى صدرت عن هذه الجمعية وما ترتب على ذلك من آثار.

وترجع وقائع الدعوى إلى بداية شهر مايو ١٩٩٨ عندما نشر فى جريدة الأخبار بعددها الصادر يوم ١٩٩٨/ ١/ ٥ دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة يوم السبت الموافق ١٦/ ٥/ ١٩٩٨ فى تمام الساعة الثانية عشر بقاعة نفرتيتى بفندق شبرد للنظر فى إقرار الموازنة التخطيطية لعام ٩٨/ ١٩٩٩ ولم تتضمن الدعوة النظر فى أى موضوعات أخرى إلا أنه يوم الثلاثاء الموافق ١٢/ ٥/ ١٩٩٨ نشر تنويه من شركة مصر للسياحة بأنه تقرر تأجيل عقد الجمعية للشركة للنظر فى إقرار الموازنة التخطيطية لعام ٩٨/ ١٩٩٩ ليكون الساعة الثانية بعد الظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩/ ١٩٩٩ ليكون الساعة الثانية بعد الظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٩/ ٥/ ١٩٩٨ وأيضاً لم ينضمن هذا التنوية النظر فى أية موضوعات أخرى.

وفى يوم الأحد الموافق ١٧/ ٥/ ١٩٩٨ (أى قبل انعقاد الجمعية العامة بمدة ٤٨ ساعة) أرسل إلى العضوين رافعى الدعوة خطاب رئيس الجمعية العامة والموقع منه شخصيا بالدعوة لحضور الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة يوم الثلاثاء الموافق ١٩/ ٥/ ١٩٩٨ مرفقا به فقط ملف الموازنة التخطيطة لشركة مصر للسياحة عن العام المالى ٩٨/ ١٩٩٩ وملف آخر بملخص هذه الموازنة.

وقد جاءت إجراءات الدعوة المشار إليها كلها مخالفة لنص المادة ٢٠٣ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتى تطبق نصوصه على شركات قطاع الأعمال، وتنص هذه المادة على:ـ

يجب نشر الأخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين فى صحيفتين يوميتين إحداهما على الأقل باللغة العربية على أن يتم النشر فى المرّة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول ويجب إرسال الإخطار بالدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بطريق البريد العادى ويجوز للشركة التى لم تطرح أسهمها للإكتتاب العام عدم نشر الدعوة والإكتفاء بإرسال الأخطار بالدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بطريق البريد المسجل كما يجوز أن تضع الشركة نظاما لتسليم الإخطارات باليد إلى المساهمين فى مقابل إيصال ويتم النشر أو الإخطار قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية بخمسة عشر يوما على الأقل وقبل موعد الاجتماع الثانى فى حالة متكاملة النصاب بسبعة أيام على الأقل.

البند الأول: تحت عنوان الجمعية العامة العادية:

وقد سرد تحت هذا العنوان جدول أعمال الجمعية العامة العادية فحواه ثلاثة موضوعات بالمخالفة لما جاء بالدعوة التى نشرت بجريدة الأخبار يوم ١/ ٥/ ١٩٩٨ ولا بالتنويه الذى نشر بنفس الجريدة يوم ١٢/ ٥/ ١٩٩٨.

البند الثانى: تحت عنوان الجمعية العامة الغير عادية:

وقد سرد تحت جدول أعمال هذه الجمعية موضوع واحد هو بيع مساهمة شركة مصر للسياحة فى شركة مصر سيناء للسياحة إلى شركة مصر للفنادق.

وبمراجعة نصوص القانون واللائحة التنفيذية يتبين بوضوح عدم اتباع الإجراءات القانونية فى الدعوة لعقد اجتماع هذه الجمعية العامة الغير عادية. وباستقراء نص المادة ٢٠٣ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة المشار إليه بعاليه نجد أن الغرض منه هو إتاحة الوقت الكافى لأعضاء الجمعية العامة لدراسة أبعاد المضوعات المعروضة عليهم وتوجيه أى استفسار لأى من أعضاء مجلس الإدارة فى الموعد المحدد المنصوص عليه فى المادة ٦٣ من النظام الأساسى لشركة مصر للسياحة.

كما جرى فى وقائع الدعوى أن عضوى الجمعية العامة رافعى الدعوى عند حضورهما اجتماع الجمعية يوم الثلاثاء الموافق ١٩/ ٥/ ١٩٩٨ اكتشفا اختلافا كبيرا فى المستندات الرسمية الخاصة بالموضوعات المعروضة على الجمعية المسلمة لهما عن تلك المسلمة لبعض أعمال الجمعية الآخرين.

من كل ما تقدم وجد العضوين على عثمان زيكو ووجيه إلى سياج أن الغرض من دعوتهما لحضور اجتماعات الجمعية العامة العادية والغير عادية لشركة مصر السياحية بهذا الشكل الغير قانونى والغير معتاد فى مثل هذه الأحوال إنما كان بغرض حصد الأصوات للموافقة على ما عرض من موضوعات على الجمعية دون الوقوف على فحواها ومناقشتها بالتفصيل.

ومن أغرب الوقائع التى حدثت فى هذه الاجتماعات أن السيد وجيه سياج عندما أراد مناقشة أحد الموضوعات التى عرضت على الجمعية تصدى له السيد مصطفى عيد رئيس الجمعية العامة عليه بأنه تم إغلاق باب المناقشة فى هذا الموضوع أمام باقى أعضاء الجمعية وكذلك أمام أى جهة من الجهات الرسمية الحاضرة لهذا الاجتماع، كما أنه لم يعلن القرار الذى اتخذ فى هذا الشأن وهو ما يخالف نص المادة ٢٣٠ من الائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة.

وأمام هذه الإجراءات الغريبة والغير مفهومة مارس السيدين على زيكو ووجيه سياج حقهما الذى كفله لهما القانون وقاما بالإعتراض على كل هذه المخلافات أثناء انعقاد الجمعية ثم قاما برفع دعواهما أمام القضاء الإدارى مطالبين ببطلان إجراءات دعوة الجمعية العامة العادية والغير عادية والتى تمت يوم الثلاثاء الموافق ١٩/ ٥/ ١٩٩٨ لما شاب هذه الإجراءات من بطلان وكذلك بطلان كافة القرارات التى صدرت نتيجة هذا الاجتماع وكافة الآثار المترتبة عليها مع اتخاذ الإجراءات القانونية السليمة لإعادة عقد اجتماع الجمعية العامة العادية والجمعية العامة الغير عادية بما يتفق وصحيح القانون وقد مارس عضوى الجمعية رافعى الدعوى حقهما القانونى طبقا لنص المادة ٣٨ من النظام الأساسى لشركة مصر للسياحة والتى تنص على الآتى:ـ

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة.

ويجوز طلب إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الأعضاء أو الإضرار بهم أو لجلب منفعة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة ولايجوز أن يطلب البطلان فى هذه الحالة إلا الأعضاء الذين اعترضوا على القرار فى محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب معقول.

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين وعلى مجلسى الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان فى إحدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات وتسقط دعوى البطلان طبقا للقانون بمضى سنة من تاريخ صدور القرارات.

والسؤال لرئيس مجلس إدارة شركة الإسكان والسياحة والسينما ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة. لماذا وافقت على عقد اجتماع الجمعية العامة العادية والغير العادية لشركة مصر للسياحة فى ظل كل هذه الإجراءات الباطلة والغير قانونية؟ وماذا كان الهدف وراء كل ما حدث ولصالح من؟ ... إلخ من أسئلة أخرى كثيرة تثير علامات استفهام وتعجب كبيرين عن السبب أو الأسباب وراء كل ما حدث.

يا ترى هل سيأتى يوم قريب نتلقى فيه ردا على كل ذلك.

اعتراض على إجراءات الدعوة للجمعية العامة لمصر للسياحة

بعث وجيه سياج عضو الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة ورئيس مجلس إدارة شركة سياج للإستثمارات السياحية وإدارة الفنادق بخطاب إلى رئيس مجلس إدارة شركة الإسكان والسياحة والسينما ورئيس الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة والسيد/ رئيس مجلس إدارة شركة مصر للسياحة.

* وصلنى مساء الأربعاء الموافق ١٦ سبتمبر ١٩٩٨ الساعة ١٩,٤٠ مساء خطاب الدعوة للجمعية العامة العادية والغير عادية بشركة مصر للسياحة يوم السبت الموافق ١٩ سبتمبر ١٩٩٨ الساعة الواحدة ظهرا بقاعة نفرتيتى بفندق شبرد للنظر فى جدول الأعمال الوارد بخطاب الدعوة المشار إليه الذى أرفق به الميزانية فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ ومذكرتى للعرض على الجمعية العامة الغير عادية.

أود مرة أخرى أن أسجل اعتراضى على إجراءت الدعوة لعدم الإلتزام بالمواعيد التى حددها القانون والنظام الأساسى لشركة مصر للسياحة فى هذا الشأن مما يبطل جميع الإجراءات والقرارات التى تصدر عن الجعية العامة بشركة مصر للسياحة فى اجتماعها المحدد له يوم السبت الموافق ١٩/ ٩/ ١٩٩٨ ومن ناحية أخرى فإنه من استعراضنا السريع لما جاء بالمرفقات التى وردت بالدعوة المشارة إليها نود أن نسجل ملاحظاتنا واستفسارتنا عن الموضوعات المعروضة على الجمعية وذلك من واقع تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات المرفق بملف الميزانية والمتمثلة فى الآتى:ـ

١ - ورد فى الملاحظة رقم ٥ أنه يتعين تحميل الاستخدامات مبلغ ٦ر٣ مليون جنيه فرق إهلاك إلا أن الشركة لم تأخذ بذلك فى ميزانيتها المعدلة.

٢ ـ ورد فى الملاحظة رقم ٨ أن الشركة قامت بتخفيض القيمة الإيجارية لقرية مجاويش بالإضافة إلى تحميل مجموعة مصر بقيمة خسائر القرية ١,٢ مليون جنيه. ومن ثم يتعين تحميل استخدامات الشركة مبلغ ٥,١ مليون جنيه عبارة عن الخسائر وقدرها ١,٢ مليون جنيه وقيمة تخفيض الإيجار التى هى فى تقديرنا ٣ مليون جنيه.

٣ ـ تضمنت الملاحظة رقم ١٠ مديونية قدرها ٦,٩ مليون جنيه تمثل مديونية لشركة هيلتون العالمية ونطلب موافاتنا عن تفصيل هذه المديونية وإلا أعتبر هذا الرقم وهميا ويجب خصمه من الإيرادات.

٤ـ الملاحظة رقم ١٥ أوضحت أنه تم تعلية ١,٣ مليون جنيه للإيرادات المتنوعة عن حق الإنتفاع لمرسى الروضة فى حين أن مجالها الأرباح الرأسمالية التى يجب تعليتها للإحتياطات ... إلخ لذا يتعين تنفيذ هذه الملاحظة حتى تعبر الميزانية بصدق عن المركز المالى الحقيقى للشركة.

٥ـ ورد فى صفحة ٤٧ من مجلد ملخص تقرير نتائج الأعمال عن الميزانية أنه تم الإنتهاء من تنفيذ مشروع المعاش المبكر لعدد ٧٥٣ عامل بتكلفة حوالى ٣٠ مليون جنيه فى حين ورد فى صفحة ٤ من التقرير السنوى بالميزانية أن قيمة الأجور هذا العام بلغت ٢٦,٢٦٦٠٠٠ مليون جنيه مما يعنى أن رقم الأجور الذى أدرج بالميزانية لم يتضمن قيمة التعويض المشار إليه أو على الأقل بجزء منه إذا ما تم استهلاك الـ ٣٠ مليون جنيه على عدة سنوات ومن ثم يتعين تحميل الإستخدامات بهذا التعويض أو بالجزء الذى يخص هذا العام إذا ماتم استهلاكه على عدة سنوات.

٦ـ لاحظنا أنه لم يتم تغذية المخصصات هذا العام بما لايعبر عن المركز المالى الحقيقى.

مما تقدم فإننا نرى أن الميزانية المعروضة على الجمعية العامة لاتعبر بصدق عن المركز المالى للشركة فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ مالم يتم أخذ الملاحظات السابقة والتى وردت فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وتعديل نتائج الميزانية على أساسها.

من ناحية أخرى فإن موضوع فرز وتجنيب قرية مجاويش السياحية والمملوكة لمجموعة مصر فإننا نرى ضرورة عرض تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع على الجمعية العامة من حيث ملكية الأرض وعرض عقد ملكيتها وكذلك عقد المشاركة بين كل من شركتى مصر للسياحة ومصر للفنادق حتى تطمئن الجمعية بصحة القرار الذى تتخذه الجمعية مع الأخذ فى الاعتبار أن مساهمة القطاع الخاص فى شركة مصر للفنادق يبلغ نسبة كبيرة وأن القرار يتعلق بملكية عامة يتعين التأكد تماما من سلامة التصرفات فيها إلى شركة يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة.

ما تقدم هو ما تراه لنا من ملاحظات التى إذا ما أخذت فى الإعتبار تكون النتيجة المعبرة عن المركز المالى الحقيقى للشركة هو خسارة حتمية وليس ربحا وإنه بالنظر لقصر الوقت الذى سلمت فيه لنا مستندات الموضوعات المعروضة على الجمعية فإننا نحتفظ بحقنا فى تسجيل ما يتكشف لنا فى المستقبل من ملاحظات عن مراجعة مستفيضة لهذه المستندات طبقا لما نصت عليه القوانين والنظام الأساسى لشركة مصر للسياحة.

وإننا نطلب تسجيل كل ما تقدم فى محضر الجمعية العامة لشركة مصر للسياحة العادية والغير عادية اليوم ١٩٩٨/٩/١٩

رئيس مصر للسياحة يتحدى د. الجنزورى!

الكيميائى محمد حسين- رئيس شركة مصر للسياحة- قرر أن يتحدى رئيس الحكومة ويضرب بقراراته عرض الحائط رئيس الشركة رفض الترقية لعدد كبير من العاملين غير المسنودين. رغم قيام شركات الدولة وقطاع الأعمال العام بحل مشاكل الرسوب الوظيفى بها.

«أخبار ممنوعة» اكتشفت أيضاً أن رئيس الشركة يناقض نفسه.. حيث يقوم بإحالة العاملين إلى المعاش المبكر، حيث بلغ عددهم حتى الآن أكثر من ٨٠٠ عامل، وفى نفس الوقت يقوم بالمد لبعض المقربين والمستشارين، وكذلك تعيين موظفين جدد ليست الشركة فى حاجة إليهم..

رئيس الشركة أيضاً أصدر منشوراً غريباً بعدم استخدام أجهزة الحاسبات فى إنهاء أعمال الشركة!

الشعب - ٩٩/٥/١٨

سوق المال.تساؤلات

استطاعت الحكومة الحالية برئاسة الدكتور كمال الجنزورى ان تضع أسلوبا جديدا فى التعامل مع أجهزة الدولة والشعب.. وقامت بمصالحه ولأول مرة تقوم الحكومة برد أموال حصلت عليها إلى المواطنين عن رضا وطيب خاطر..

ومن منطلق الحرص على المال العام الذى يضعه الدكتور كمال الجنزورى فى مقدمة الاولويات فهو يلتزم بتوجيهات الرئيس حسنى مبارك بملاحقة الفساد والمفسدين رغم أنها ليست ظاهرة فى مصر.. ولكن هذه السياسة الحازمة تصنع المزيد من الثقة فى كل قرارات الحكومة..

ولكن هناك فى بعض أجهزة الدولة وقائع فساد صغيرة تحتاج إلى ملاحقة حازمة حتى لا يعتقد البعض من هؤلاء الصغار انهم فوق المحاسبة..

ففى أحدى الجهات الاقتصادية الهامة عين رئيس لجنة الجهة منذ شهور قليلة وصدور القرار كان مفاجأة للجميع فهذا الرئيس صاحب سيرة ذاتية متواضعة فى هذا المجال ولكن المهم صدر القرار..

وبعد أيام قليلة سافر إلى الخارج لزيارة عدة دول بحجة أن هذا يدخل فى إطار العمل الجديد الذى يشغله وذلك على نفقة الجهة التى يمن عليها.. وتصادف ان التقى خلال الجولة السياحية التى كان يقوم بها وقال عنها مهمة عمل بمجموعة من الاصدقاء فطلب منهم أن ينضموا للعمل كمستشارين وخبراء لهذه الجهة وأرسل بالفاكسيملى من الخارج يطلب نفقات السفر وقرارات لهؤلاء من هذه الجهة..!!

وهذا الرئيس الذى يمن بالصدفة لموقع هام لم يتمكن حتى الان من اضافة جديد اليه ولن يستطيع لانه يفكر فى أرتباطاته الخاصة الذى لم يتخلص منها رغم انها وثيقة الصلة بعمله وبعد عودته فتح الباب لمجموعة جديدة من

المعارف والأصدقاء لدخول هذه الجهة الهامة التى كانت قبل هبوطه عليها تموج بالحيوية والنشاط والانتعاش وخلفها رصيد من الانجاز يمتد إلى سنوات طويلة.

ورئيس الصدفة هذا تفرغ لارتباطاته الخاصة وتلبية مطالب الأصدقاء والمعارف ويبدأ يفكر فى غلق الباب أمام كل نصيحة توجه إليه ورغم حساسية الموقع الذى يشغله فإنه لم يستجب.. ويعتقد أن قبعة الخواجة التى يضعها أحيانا عند الحوار مع المحيطين به ستجعل الكل يقدم لـه فروض الطاعة والولاء وقد ترتب على هذه المأساة ان المواقع الذى يشغله تحول إلى كافتيريا للأصدقاء والمعارف رغم خطورة ذلك على العمل وسرية المعاملات وضرورة السيطرة على المعلومات الداخلية فى هذه الجهة حتى لا يستثمرها البعض لجنى أرباح على حساب الآخرين وهم الغالبية العظمى.

ان الأمر يحتاج إلى وقفة، والتفاصيل والأسماء متاحة لدينا لمن يطلبها حرصا على المال العام وحماية لهذه الجهة الاقتصادية الهامة من هذا المأزق الخطير

عبدالله نصار . الجمهورية ١٦/١١/٩٧

من قصص ألف ليلة
حكاية مجاويش!

عقدت جمعية عامة غير عادية لشركة مصر للسياحة أقرت فيه ما سمى بفرز وتجنيب لقرية مجاويش تم بمقتضاه التنازل لشركة مصر للفنادق عن مساحة أرض قدرها ٧٥٠ ألف متر مربع أرض فضاء بقرية مجاويش البالغ مساحتها الكلية ١٥١٢٠٠٠ متر مربع تحت دعوى أن هذه الأرض مملوكة على الشيوع بين كل من شركتى مصر للسياحة ومصر للفنادق وهذا يخالف الواقع لأن:

١- الأرض البالغ مساحتها ١٥١٢٠٠٠ متر مربع المقام على جزء منها قرية مجاويش مملوكة بالكامل لشركة مصر للسياحة ومسجلة باسمها بعقد مشهر بالشهر العقارى.

٢- ان عقد المشاركة بين كل من الشركتين يقضى بأن الشركتين اتفقتا على اقامة مخيم (تحول بعد ذلك إلى قرية مجاويش) على مساحة ٤٢٠ ألف متر مربع (أربعمائة وعشرين ألف).

٣- نص البند الثالث من العقد على أن مدة هذا العقد ٢٠ (عشرين) سنة تتجدد ما لم يقم أحد الطرفين باخطار الطرف الآخر بعدم رغبته فى التجديد.

٤- نص البند الرابع من العقد على أن يكون رأس المال المستثمر للمشروع مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ (مليون وأربعمائة ألف) جنيه تدفع مناصفة بين الطرفين.

ولم يرد فى أى بند من بنود هذا العقد أن الأرض المملوكة لشركة مصر للسياحة جزء من هذا العقد وانما اقتصر التعاقد على المشاركة فى رأس المال المستثمر لاقامة المشروع على الأرض المملوكة لشركة مصر للسياحة بدليل أنه حدد لهذا المشروع مدة عشرين سنة.

وعلى فرض أن الأرض تدخل ضمن التعاقد فان الأرض فى هذه الحالة تحدد بالمساحة المقام عليها القرية فقط أى ٤٢٠ ألف متر مربع وليس بكامل مساحة الأرض وان صح اجراء الفرز والتنازل المشار إليه يكون من نصيب شركة مصر للفنادق ٢١٠ ألف متر مربع وليس ٧٥٠ ألف متر مربع.

ولما كانت القيمة السوقية لسعر المتر من أرض قرية مجاويش لا يقل عن ألف جنيه حسبما قدرته لجان الشركة والشركة القابضة فانه باقرار موضوع الفرز والتجنيب المشار إليه يكون قد تم تنازل شركة مصر للسياحة عن مساحة أرض من أملاكها وأصول قيمتها تزيد على ٧٥٠ مليون جنيه وهى ملكية عامة بالكامل إلى شركة مصر للفنادق التى

يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٤٩٪ ومن ثم فان هذا الاجراء يعنى التنازل عن ملكية عامة من أملاك القطاع العام بدون مقابل إلى القطاع الخاص.

انه من الممكن قبول مثل هذا التنازل فى حالة ما اذا كانت الملكية والمساهمة بالكامل فى شركة مصر للفنادق للدولة ممثلة فى الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما التى يحق لها اعادة توزيع الاصول المملوكة لها على الشركات التابعة لها وهو أمر لم يتوافر فى شركة مصر للفنادق التى يساهم فى ملكيتها نسبة كبيرة من القطاع الخاص.

من ناحية أخرى أقرت الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما عملية بيع وحدات عائمة (٢ فندق عائم + ٢ مطعم عائم) بالاضافة إلى مرسى على النيل بمنطقة الروضة وجميعها مملوكة لشركة مصر للسياحة وتم بيعها إلى شركة ايجوث وهى شركة قطاع أعمال عامة تابعة أيضا لنفس الشركة القابضة بدعوى تنفيذ برنامج الخصخة.

السؤال الذى يطرح نفسه هنا هل الخصخصة أن يتم تداول الأصول ونقل ملكيتها بين شركات قطاع الأعمال وبعضها والتابعة لنفس الشركة القابضة بحيث يظهر أن هناك تحريك للمحفظة أم هو نقل للملكية مقابل اعادة توزيع للسيولة النقدية بين الشركات وبعضها حيث توجد سيولة نقدية كبيرة لدى شركة ايجوث نتيجة البيع الذى تم لبعض الفنادق ولم تقم شركة ايجوث باستثمار هذه السيولة التى تراكمت لديها فى نفس الوقت نقصت السيولة لدى شركة مصر للسياحة فلجأت الشركة القابضة إلى هذا الاجراء حتى تظهر أنها تنفذ فعلا برنامج الخصخصة وفى نفس الوقت حل مشكلة السيولة لدى احدى الشركات التابعة وفى النهاية هو تحريك للمحفظة على الورق.

واذا كان المبرر لبيع هذه الوحدات أنها أصول غير منتجة فان عملية البيع التى تمت تعنى ببساطة نقل مشكلة هذه الأصول من شركة إلى أخرى تابعة لنفس الشركة القابضة وكيف تقبل شركة ايجوث القيام بشراء أصول غير منتجه واهدار السيولة المتوفرة لديها فى مثل هذه الأصول التى لن تغل لها أى عائد...

مصر للسياحة تشترى «ليموزين» بعد خسارة رأس المال
١٠ ملايين جنيه جملة الخسائر منذ عام ١٩٨٩

اعتمدت الحكومة بيع شركة مساهمة قطاع عام، لشركة قطاع عام للمرة الرابعة، خلال العام الحالى. وافقت الحكومة أمس على قيام الشركة القابضة للإسكان والسينما ببيع أصول شركة ليموزين مصر المساهمة قطاع عام إلى شركة مصر للسياحة، المملوكة للدولة، تساهم فى أصول ليموزين مصر، شركات مصر للسياحة، ومصر للطيران ومصر للتأمين، وشركة أيجوث للفنادق - حققت ليموزين مصر خسائر منذ إنشائها عام ١٩٨٩، بلغت أكثر من ١٠ ملايين جنيه بما يفوق رأس مالها المصدر. بلغت قيمة بيع أصول ليموزين مصر ٧ ملايين جنيه. كانت الجمعية العمومية لشركة مصر للسياحة قد طلبت بيع أسهمها فى ليموزين مصر عام ١٩٩٢ بعد تحقيق الشركة لخسائر سنوية،، واقتراضها من البنوك على المكشوف. خالفت الحكومة قرار رئيس الجمهورية الصادر فى «يناير» الماضى، بشأن بيع الشركات المشتركة المملوكة بالكامل للقطاع العام أو جزء منها الى القطاع الخاص، سواء كانت خاسرة أو رابحة. كما خالفت تعليمات الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء بضرورة التخلص من الشركات المساهمة والمشتركة خلال العام الحالى بالبيع بالقطاع الخاص من خلال بورصة الأوراق المالية أو كبار المستثمرين. كما أقرت الشركة القابضة للسياحة اجراءات بيع ٣١ شركة مساهمة ومشتركة مملوكة بالكامل وجزئيا للشركات التابعة لها، خلال الشهرين القادمين. يتم بيع ١١ شركة لشركات قطاع عام.

عادل صبرى - الوفد

طرح أسهم مصر للسياحة فى البورصة العام القادم (!!)

أعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال أنه تقرر استكمال تسوية المديونية وإعادة هيكلة العمال بشركة مصر للسياحة، وذلك تمهيداً لطرح أسهم الشركة للبيع للأفراد من خلال البورصة وقال الوزير عقب اجتماعه مع مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للسياحة والسينما والإسكان أن شركة مصر للسياحة حققت نتائج إيجابية كبيرة خلال العام المالى ٩٦/ ١٩٩٧ حيث زادت عائداها بنسبة ١٥٪ و ٢٠٪ بالمقارنة بالسنوات الماضية.

وأشار الوزير إلى أن الشركة احتلت المرتبة الأولى من بين الشركات التى حققت زيادة فى الربحية وتحسنا فى الأداء الاقتصادى، وأشاد الوزير بنجاح الشركة فى التحضير والتنظيم للمؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد أخيرا بالقاهرة.

وقد نشرت تصريحات الوزير المشار إليها بجريدة الأهرام بعددها الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٧ فى صفحة اقتصاد.. مال.. تجارة.

** ونحن نتساءل لماذا لم يتحقق كلام الوزير رغم مضى ما يقرب من سنتين على تصريحه هذا وحتى الآن؟ وهل حقيقة استمرت الشركة فى تحقيق زيادة فى الربحية وتحسنا فى الأداء الاقتصادى؟ نرجو إذا كانت هناك إجابة أن تكون مبنية على حقائق وأرقام.

سلوى غنيم

الحظ × مجاويش

مبروك انتهت قضية مجاويش لصالح القطاع الخاص وصدر قرار التحكيم على النحو التالى: أن تشترك مصر للسياحة ومصر للفنادق فى ملكية القرية مناصفة، وأن تؤول بقية المساحات المخصصة سلفا لمصر للسياحة إلى مصر للفنادق، المعروف أن الأخيرة مملوكة بنسبة ٤٩٪ لحملة الأسهم من القطاع الخاص وبذلك يفوزون بثروة من الهواء.

تفاصيل الحكاية مثيرة للنميمة وتقول: عام ١٩٧٧ حصلت مصر للسياحة على مساحة من شاطىء الغردقة بطول ١٩٨٠ مترا، وعمق ٩٠٠ متر بمساحة إجمالية ١٠,٥ مليون متر تقريبا، ولما كانت مصر للسياحة لاتملك التمويل الكافى، فقد لجأت إلى مشاركة مصر للفنادق فى إقامة المشروع وبالفعل أقام الشريكان القرية على مساحة ٤٦٥ ألف متر مربع، وظلت المساحة الباقية دون استغلال.

وعند تسوية الحساب النهائى اختلف الطرفان، واستمر الخلاف سنوات طويلة وأخيرا اتفقا على تشكيل لجنة تحكيم برئاسة محمد نسيم وصدر القرار بضم المليون متر الباقية لمصر للفنادق، وهى مساحة قيمتها السوقية ٦٠٠ مليون جنيه ونصيب حملة الأسهم من القطاع الخاص ٣٠٠ مليون لكن من هم حملة الأسهم والمستفيدون من الصفقة؟ سؤال برىء والله العظيم.

العالم اليوم

عجائب قطاع الأعمال:
دوبلير لرئيس مجلس إدارة!!

أطرف نكتة وعلى طريقة أفلام إسماعيل ياسين فجأة وجد موظف نفسه يعلو رئيس مجلس الإدارة ويتحمل جميع المسئوليات رغماً عنه!

والقصة الكوميدية ترجع إلى اشتراط القانون أن يكون رئيس أى شركة سياحية لديه خبرة فى هذا المجال أكثر من عشر سنوات حتى يحصل على «ترخيص» سياحى ويدير أمور الشركة..

ولأن اختيارات وزير قطاع الأعمال لا تراعى مثل هذه الشروط وليس مهماً الفارق بين العمل فى الكيمياء والعمل بالسياحة فكلها معادلات فاشلة والدليل مستندات الشركة.. فقد تم اختيار المسئول دون الخبرة المطلوبة للترخيص!

وعلى الفور تفتق ذهن رئيس الشركة باختيار أحد العاملين القدامى لاستخراج ترخيص السياحة باسمه، وبالتالى تحمل مسئوليات الشركة رغم أنه «دوبليره»... وبالطبع لابد من مكافأة «الدوبلير»، وبالفعل تم إعداد منصب يليق بالمهمة.

(الشعب) ٣/٦/١٩٩٨

مساكين.. لا يحصلون إلا على مئات الآلاف!!

فجأت خرج علينا بعض المسئولين بشركات السياحة بتصريحات بجريدة حكومية كبرى بأن بدلاتهم صغيرة جدا، حتى تصور القارىء أنهم مساكين وفى حاجة إلى دعم وأن باقى زملائهم يعانون نفس المعاناة!

«أخبار ممنوعة» قرأت محضر الجمعية العمومية الموقع من وزير قطاع الأعمال بالموافقة على صرف مكافأة تميز تزيد بنسبة ٢٥٪ عن العام الماضى وخالصة الضرائب، وهى ما يعادل ٢٠٨ آلاف جنيه لتحمل الشركة الضريبة، أما المصادر فقد أشارت إلى حصول بعضهم على آلاف الدولارات من اجتماعات بدل جلسات من بعض الشركات المالكة للفنادق.

وإذا كان وزير قطاع الأعمال يدافع عنهم رغم خسارتهم فمطلوب إيضاح من وزير المالية أو حتى من الضرائب، لنتعرف على حجم الدخل الرهيب رغم فضائح الشركات!.

(الشعب) ٣/٣/٩٨

شركة خدعت المحالين على المعاش المبكر

* شركة مصر للسياحة.. خدعت العمال المحالين على المعاش المبكر بعد قيامهم بالتوقيع على استمارات بحصولهم على كافة حقوقهم المادية!. وكان مجلس الإدارة قد وعد بمنح العمال الذين امضوا أكثر من ٢٠ سنة مكافأة نهاية خدمة بحد أدنى ٣٢ ألف جنيه. كما شمل الوعد تقديم ٧ آلاف جنيه من الصندوق الاجتماعى الذى يمول العمال المحالين على المعاش المبكر!. حصلت الشركة على توقيعات أكثر من ٣٠٠ موظف وعامل باستلامهم كافة حقوقهم قبل انهاء اجراءات الخروج. فوجىء المحالون على المعاش بانخفاض القيمة بمبلغ ٧ آلاف جنيه، وتبين قيام إدارة الشركة بضم مبلغ الصندوق الاجتماعى ضمن مكافأة نهاية ورفضوا الخروج المبكر، واضطر بعضهم إلى قبول الامر الواقع لسداد ديونه!!.

(الوفد) ٢٦/٣/٩٨

استغاثة إلى وزير القوى العاملة

مقدمة لسيادتكم جميع العاملين بالفنادق العائمة ايزيس وازوريس بصدد عدم صرف مرتباتنا عن شهر سبتمبر سنة ١٩٩٨ حتى اليوم الاربعاء الموافق ١٤/ ١٠/٩٨ حتى ان شركة مصر للسياحة لم تصدر أمر الصرف حتى اليوم لصرف مرتباتنا عن شهر سبتمبر سنة ١٩٩٨ والمسؤول فيها الاستاذ محمد على عوض مدير عام الاستثمار بشركة مصر للسياحة نيابة عن رئيس مجلس الإدارة الاستاذ/ محمد أحمد حسين نرجو من سيادتكم التدخل السريع حيث اننا لا نملك قوت يومنا وانقذونا واسرتنا وجميع العاملين من التشرد؟

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

مدير مقيم الفنادق العائمة ابزيس وازدريس ـ عطية عطية بطرس النوبى أحمد حسن ابراهيم ـ صفوت عبدالظاهر خان الله ـ وتوقيعات عديدة

رئيس الشركة الحالى فصل سائق الرئيس السابق!!

رئيس أكبر شركة للسياحة انتقم من سائق الرئيس السابق بفصله ووقفه عن العمل دون إبداء الأسباب.. ورغم صدور حكم من المحكمة منذ حوالى سنة بوقف قرار الفصل وصرف جميع مستحقات السائق الذى لا يعرف حتى الآن سبب فصله. إلا أن الرئيس الحالى يرفض تنفيذ حكم القضاء.. ويتحايل على المحضر الذى يأتى لتنفيذ الحكم. رئيس النقابة العمالية بدلا من الوقوف مع السائق نصحه بالتنازل بدعوى أن رئيس الشركة كان يعمل بجهاز هام. أحد المخبرين قال للسائق: إنه يحصل فى كل مرة يذهب فيها لتنفيذ الحكم على ثلاثين جنيها حتى لا يحجز على أموال الشركة بما يماثل قيمة المرتب المتأخر للسائق!!.

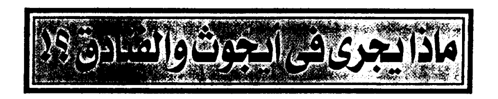
(الشعب) ١٠/ ٢/ ١٩٩٨

توابع مصر للسياحة
سائق الرئيس السابق لمصر للسياحة: أريد تنفيذ أحكام القضاء

السيد الاستاذ الدكتور/ عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام أرجو منكم التدخل انقاذا لأسرتى، بالتدخل لدى رئيس مجلس إدارة شركة مصر للسياحة بتنفيذ أحكام القضاء المتعلقة بعودتى إلى العمل كسائق بالشركة فى القطاع السياحى حيث إننى أعمل فى «الشركة منذ عام ١٩٩١ بعقد عمل محدد المدة كسائق ثم عملت بعد ذلك سائقا خاصا لرئيس مجلس الإدارة السابق الاستاذ سمير حلاوة وقد تم يوم ١/ ١٢/ ١٩٩٦ صدور قرار تعيينى بالشركة وبعد ذلك ترك الاستاذ سمير حلاوة الشركة وترتب على ذلك ان صدر قرار بفصلى من العمل بحجة عدم الصلاحية يوم ٣/ ٤/ ١٩٩٧ والسبب الحقيقى هو اننى كنت سائقاً للرئيس السابق للشركة وقد حصلت على حكم قضائى بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧ بالغاء قرار الفصل وعودتى إلى وظيفتى وهذا ما يرفض تنفيذه رئيس مجلس الإدارة الحالى.

مقدمة لسيادتكم المواطن/ رمضان ابراهيم عبدالرازق

«العالم اليوم»



آخر عجائب الآثار فى عهد الخصخة
ضم فندقى ميناهاوس وماريوت للآثار وترك
سان ستيفانو للهدم رغم تشابه المقومات الأثرية!

• تجاهد تنفيذ قرار رئيس الوزراء بتسليم قصر المينل.. والشاليهات الخشبية تهدد بحريق مدمر!

على القماش:

يبدو أن «الوغاريتمات» وعجائب وزارة الثقافة لن تتوقف بعد! فقد قررت الوزراة الأسبوع الماضى ضم فندقى ميناهاوس والماريوت وتسجليهما ضمن الآثار الإسلامية!

وإذاكان لايختلف أحد على تسجيل أى مبنى أوموقع أثرى».. لكن الغريب أن ضم الفندقين يجىء بينما تم ترك أعمال الهدم فى فندق سان ستيفانو رغم أنه يحمل نفس المعانى والأسباب والحجج التى من أجلها تم ضم الفندقين المذكورين!

والأغرب من ذلك أن قصر المنيل والذى أعلن ر ئيس الوزراء نفسه منذ عام كامل عن حل مشكلته وقرر إزالة الأكشاك الخشبية ا لخاصة بشركة «إيجوث» لم يتم حل المشكلة أوإزالة الأكشاك ومذكرات مجلس الآثار تؤكد أنها تهدد بحريق مدمر!!

ولم تتوقف مهازل هذا الموضوع عند هذا الحد، بل إن الحرب المتبادلة بين الآثار والشركة كشفت عن سبق تخريب ممشى الأمير ومفردات الأثر!

أما الأكثر غرابة هو أن الآثار المسجلة بالفعل والتى تقع تحت سيطرة الآثار تحرق وتهدم أ و تخرج تباعاً من تعداد الآثار ولا أحد ينسى آثر الصالحية أو كنيسة مارجرجس أو سلسلة المساجد التى خرجت نتيجة النزاع بين الآثار والأوقاف!

ولأن وزارة الثقافة قد تحولت إلى المشروعات التجارية وآخرها مشروع الوزير بإقامة فندق وبوتيكات بباب العزب وهو ما يؤكد غرام الوزير بضم الفنادق .. فربما يجىء الضم ليس من أجل القيمة الأثرية.. بل من أجل أن يكون لهم كلمة عند قرارات الخصخصة ؟!

فماذا عن أخر غرائب وعجائب وزارة فاروق حسنى للثقافة ؟!

أحداث للذكرى

بداية ومن باب «التذكرة» نشير إلى ما قاله د . عاطف عبيد ـ وزير قطاع الأعمال فى جريدة الأهرام ـ وبالحرف الواحد عن مشكلة قصر المنيل وبعد أن أمر الرئيس مبارك بحلها وتدخل د. كمال الجنزورى ـ رئيس الوزراء ـ بنفسه وبالطبع هذا نتيجة ضياع دور فاروق حسنى ـ وزير الثقافة.

قال د. عاطف عبيد : إن الأكشاك الخشبية المتناثرة بين اشجار حديقة القصر سوف تزال ، وإن الحديقة النادرة سوف تستريح من الغوغاء الخشبية ولن يحل محلها شىء آخر..

وإن صيانة الحديقة بأشجارها النادرة عالية التكاليف ولكنها ستوفر لها الصيانة العلمية مما وقفها الأمير محمد على توفيق عليها ومن الوزارة.

وعقب الاستاذ فاروق جويدة قائلا: وأنا أضيف أن شركة «إيجوث» ليست لها ولاية على القصر وأن الخطأ الذى وقع سنة ١٩٦٢ لايبرر استمراره، بل إن تصحيحه بات أمرا محتوما.. إن شركة «إيجوث» كانت طرفا فى مشروع هضبة الأهرام بكل مآسيه وقد آن الأوان لأن ترفع يدها عن قيمنا الحضارية.

كان هذا الحديث وتدخل رئيس الوزراء منذ عام بالتمام والكمال، فماذا يجرى الآن ؟! وما مصير قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٨ لسنة ١٩٩٧ والخاص بتسليم شركة «إيجوث» قصر المنيل والحديقة الملحقة إلى مجلس الآثار ونص القرار فى مادته الأولى باعتبار القصر المذكور أثراً، وفى المادة الثانية بإزالة الشاليهات الخشبية التابعة للشركة والمقامة على أرض حديقة القصر وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة؟!

نعود إلى مسلسل الاجتماعات والمكاتبات لنكشف بالمستندات مصير قرار رئيس الوزراء ودور وزير قطاع الأعمال ووزير الثقافة فى تنفيذ المهام .. وتهديد الأثر والحديقة والنخيل النادر بحريق مدمر!!

ليس لديه معلومات!

* عقب قرار رئيس الوزراء .. وبالتحديد فى ٢٩/ ١١/ ٩٧ صدر قرار الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار رقم ٢٩٨٥ بتشكيل لجنة لتنفيذ القرار المشار إليه.

* فى ٦/ ١٢/ ٩٧ اجتمعت لجنة المجلس الأعلى للآثار بمتحف قصر الأمير محمد على بالمنيل

اطلعت اللجنة على الطبيعة على إخلاء شركة«إيجوث» للشاليهات، والمبانى الإدارية، وملحقات الشركة من الأثاث والمنقولات ورفع الأبواب والشبابيك، والأدوات الصحية، والكهربائية بمعرفة شركة «إيجوث».

* قابلت اللجنة السيدة المسئولة عن الشركة والتى قررت أنه ليس لديها أى معلومات أومكاتبات رسمية عن عملية التسليم!

* اتصل السيد اللواء عماد مقلد ـ رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالآثار ـ بالعضو المفوض عن الشركة د. على إسماعيل الامبابى. فأفاد بأنه ليس لديه أى معلومات أو مكاتبات عن التسليم، وأن ذلك يتم بالتنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة قطاع الأعمال العام بتشكيل لجنة عليا مشتركة من الجانبين للإشراف على تنفيذ قراررئيس مجلس الوزراء. وقد انتهت اللجنة إلى ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من المجلس الأعلى للآثار وشركة «إيجوث».

* فى ١١/ ١٢/ ١٩٩٧ صدر خطاب الأمين العام للآثار موجه إلى رئيس قطاع الثقافة بطلب عرض الأمر على وزير الثقافة لمخاطبة وزير قطاع الأعمال العام لتشكيل لجنة من جانب شركة إيجوث للانضمام إلى لجنة المجلس الأعلى«كلجنة عليا» لتنفيذ قرار رئيس الوزراء.

* فى ٥/ ٢/ ١٩٩٨ صدر قرار الأمين العام للآثار رقم ٢٥١ متضمنا إعادة تشكيل اللجنة.

* فى ٨/ ٢/ ١٩٩٨ اجتمعت اللجنة وانتهت إلى ضم المستشار القانونى وضرورة إشراف المجلس الأعلى للآثار على عملية إزالة المبانى والشاليهات الموجودة، وذلك للحفاظ على قيمة الأثر.. مع ضرورة توجيه خطاب إلى شركة «إيجوث» بموعد الجلسة القادمة.

قرار رئيس الوزراء

* فى ١١/ ٢/ ١٩٩٨ اجتمعت اللجنة المشتركة، حيث تم استعراض قرار رئيس الوزراء خاصة نص المادتين الثانية والثالثة.

* تزال الشاليهات الخشبية التابعة لشركة «إيجوث» المقامة على أرض حديقة القصر وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة وتعاد الحديقة إلى ماكانت عليه قبل إقامة الشاليهات.

* ونظراً لأن هاتين المادتين لم يتبين منهما على أى من الطرفين تقع مسئولية العبء المالى لإزالة المبانى وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه، تم التأجيل .

فى ١٩٩٨/٢/٢٢ اجتمعت اللجنة المشتركة بمتحف المنيل وحضر الاجتماع د. على إسماعيل الإمبابى - المفوض العام عن الشركة - حيث أوضح أنه يهمه من الدرجة الأولى سرعة تنفيذ قرار السيد رئيس مجلس الوزراء وتخطى جميع العقبات، وإسهاما من الشركة لتذليل جميع العقبات المالية فسوف تقوم بتمويل عملية إزالة المبانى والشاليهات المقامة فى الحديقة بصفة مؤقتة لحين العرض على وزير قطاع الأعمال ووزير الثقافة.

وقد وافقت اللجنة على الاقتراح وتحدد تسليم الموقع فى ١٩٩٨/٣/١ وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لوضع الشروط والمواصفات الخاصة بالإزالة .. واتفق على:

* ضرورة أن يتضمن العقد قيام الآثار بالإشراف الفنى على عملية الإزالة والإعادة.

* تؤول استمرارية العمل بالعقود المبرمة بين «إيجوث» وكل من الاستشاريين وشركات النظافة والصيانة وبنفس الشروط المتعاقد عليها إلى المجلس الأعلى للآثار إلى نهاية مدة التعاقد.

واجتمعت اللجنة المشتركة بحضور عضو هيئة الرقابة الإدارية محمد شريف أباظة، حيث تم:

* تسليم الحديقة بكامل مشتملاتها بحالة سليمة .. وتسليم كشوف حصر وبيان بالمقتنيات الأثرية بالصور وخريطة تفصيلية للموقع، وتم اتخاذ خطوات لنظافة الحديقة.

توقع الآثار لحريق!

وخشية اندلاع حرائق ، طلب مدير الأمن من رئيس قطاع المتاحف فى ٩٨/٩/١٥ توفير ١٢ خرطوماً بطول ٣٠ مترا وقطر ٢,٥ بوصة بالبشبورى، كما قامت إدارة الأمن بمخاطبة متحف المنيل بسرعة مخاطبة مرفق مياه القاهرة لزيادة ضغط المياه لتغطية التزامات مقاومة الحريق الخاص بالحديقة واتخاذ اللازم نحو سرعة تسلم أجهزة ثانى أكسيد الكربون وأجهزة بودرة جافة ووضعها بجوار الشاليهات الخشبية بصفة مؤقتة لحين إزالتها.

كما استعانت اللجنة بالإدارة العامة للأملاك بحصر الإشغالات المزمع إزالتها وهى:

مطبخ، مطعم، استقبال، مكاتب، حمامات ومبانى مختلفة بمساحة ٢٦٨٦م٢.

* حمام السباحة وملحقاته بمساحة ٢٠٥٠م٢

* ملعب تنس بمساحة ٥٠٠م٢

* شاليهات خشبية بمساحة ٤٧٥٧م٢

وبذلك يبلغ إجمالى الإشغالات ٩٩٩٣ مترا مربعا بخلاف مساحة ٢٥٪ طرق أرصفة ليكون الإجمالى ١٢٤٩١م٢.

وتم وضع كراسة شروط أكدت ضرورة تأمين البوابات التذكارية والنخيل والشجر وتوفير الحماية أثناء الإزالة ووضع ستائر حول الشاليهات لوقاية مشتملات الحديقة والالتزام بالطرق اليدوية للحفاظ على الآثار، وأيضا الالتزام بموعد زمنى.

ويبدو أن المسئولين بالآثار خشيوا من وقوع حريق فاتهموا شركة «إيجوث» بالمماطلة والتقاعس فى تنفيذ قرار رئيس الوزراء، خاصة نص المادة الثانية:

«تزال الشاليهات الخشبية التابعة لشركة «ايجوث» المقامة على أرض حديقة القصر وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة»، بل وأعلنت المصادر الأثرية تخوفها وأنه فى ظل التحديات الأمنية التى تتعرض لهامصر داخليا وخارجيا فإنه ولإجبار شركة «إيجوث» على تنفيذ قرار رئيس الوزراء فإن الأمر يحتاج بالضرورة إلى قرار سياسى بالتنفيذ !!

والسبب هو أن مسطح المنشآت المطلوب إزالتهاواسع (٤٩١ , ١٢م٢) عبارة عن مجموعة من الخرائب بعد إزالة الشبابيك والأبواب ووسائل الإطفاء وهذه المساحة ٤٩١ , ١٢م٢ تتخلل مساحة الحديقة كثيفة الأشجار ومساحتها واسعة ١٩ فدانا = ٧٩,٨٠٠ متر٢ ، ويمكن فى هذه الظروف .ومهما كانت الأحتياطات الأمنية، وفى ظروف فتح مجموعة سرايات متحف الأمير محمد على للزيارة، ووجود رواد للمتحف مصريين، وأجانب ، وعرب، يمكن مع هذه الظروف وفى وجود الشاليهات الخشبية التى تحولت إلى خرائب، أن نتوقع حريقا لاقدر الله. كما أشار رجال الآثار إلى ما يتردد من أن شركة «إيجوث» تماطل فى تنفيذ القرار بنية الترتيب لطلب تعويض!! وهنا سوف تقوم اللجنة بتقدير مانجم عن استخدامات شركة «إيجوث» من أضرار للأثر ! خصوصا مانال ممشى الأمير من تدمير وتشويه وتخريب لمفرادات الأثر.وغيره كثير .. وفى هذه الحالة سوف تضطر اللجنة آسفة إلى طلب التعويض الذى يتوقع أن يكون باهظا وذلك من شركة «إيجوث» .

وأخيرا أكد رجال الآثار تحميل شركة «إيجوث» مسئولية عدم تنفيذها القرار كمسئولية أمنية من الدرجة الأولى.

نسيان سان ستيفانو!

وإذا كان هذا الصراع قد حدث فى فندق تدخل رئيس الوزراء فى حل مشكلته ولم تحل .. فماسر تحمس وزارة الثقافة لضم فندقى ميناهاوس والماريوت؟

نعم إن الفندقين تم بنائهما فى عصر الخديو إسماعيل عام ١٨٦٩، ولكن أليس من المفارقات المبكية أن آثار الخديو إسماعيل تتعرض للدمار حاليا، حيث احترقت المسافر خانة والتى ولد فيها الخديو إسماعيل .. كما احترق قصر إسماعيل باشا المفتش والذى يعود إليه أيضا!.. وأليس من المفارقات أنه منذ اسابيع تم هدم فندق سان ستيفانو وهو يحمل نفس المقومات الأثرية والتاريخية ولم يتحرك أحد من رجال الآثار، لقد حاولنا من جانبنا «الشعب» أثناء توجهنا إلى قصر المنيل وأثناء مراحل التحقيق الصحفى أن نعرف رد شركة إيجوث أو الشركات التابعة عن سر التقاعس فى تكملة تسليم القصر بإزالة الشاليهات المهددة بالحريق، إلا أننا لم نحظ بالرد .. وكم كنا نأمل أن نعرف ايضا موضوع سان ستيفانو خاص عما قيل عن أن مساحة الفندق بالعقد الموقع من المقاول (عضو مجلس الشعب) ٣٠ الفا و ٣٠٠ متر بيعت بمبلغ ٢٧٠ مليون جنيه، بينما الذى عرض على لجنة الخصخصة وقدر على أساسها هذه القيمة (٢٧٠ مليون جنيه) مساحة ١٧ الف متر ولم تذكر المساحةالمحيطة بالفندق وهومايعنى إهدار قيمة ١٣ الف متر ..وهذا الأمر يحتاج إلى رد وإيضاح، وهو أمر مشابه لما تردد عن الخلاف فى ارتفاع فندق النيل وملحقاته ما بين ٣٠و١٧ دورا؟!.

نعود إلى وزارة الثقافة ومجلس الآثار ونتساءل : إذاكان ماتحت يد الآثار من أبنية وقصور لاتستطيع حمايتها ويتم حرقها، فما هى الخطة التى تضمن حماية مبان غير تابعة لها وحدث تغيير شامل لشخصيتها الأثرية؟! وإذا كان الإلهام قد هبط على مسألة ضم الفنادق ـ بعد هدم «سان ستيفانو» فلماذا تركتم وزارة الأوقاف تعبث بآثارمحمد على فى اليونان ومنها معهد الضباط« الأميريت» والقصر حيث تم تأجيرهما ليتحولا إلى مخزن للخمور وفندق متواضع يحتاج إلى تغيير معالم الأثر، وقد كشفت التلاعب فى العملية صحيفة «اللوموند» الفرنسية ولماذا تتركون المعالم الأثرية لانهيار وآخرها منزل سعد زغلول فى إيبانه وهوما اشارت إليه المصادر الأثرية..

إن المسئولية الوزارية تعنى تضامن الوزراء لحل أى مشكلة، بينما مايحدث أمامنا هو تضامن من نوع آخر.. فوزراء الثقافة وقطاع الأعمال والأوقاف يتضامنون على تخريب الآثار تحت ستار الخصخصة .. ووزراء التعليم والمالية وغيرها يتضامنون فى تأجير المبانى الأثرية وعدم إخلائها رغم صدور قرار من رئيس الوزراء منذ أسابيع الذى يؤكد على قيام الجهات الحكومية إخلاء المبانى الأثرية!

فما رأى د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء ـ وصاحب القرارات الخاصة بالآثار فى تضامن الوزراء ضد قراراته وضد الآثار.؟

الشعب ـ ٩٨/١٢/١

اغتيال فندق تاريخى!

• تقويم «الماريوت» بـ٧٥٠ مليون جنيه شاملا الأرض والتحف والأبراج!

• اقتراحات بتطبيق حق الانتفاع على الأرض لفترة زمنية قبل البيع

• تقويم أرض الفندق بـ٤٠ مليون جنيه وسعرها الحقيقى ٤ مليارات جنيه!

لا أحد الآن ضد الخصخصة، ولكننا ضد التسرع فى البيع أو الموافقة على بعض عمليات التقويم لمشروعات عملاقة معروضة بأبخس الأسعار، خاصة فى الفنادق الكبرى المعروضة للاكتتاب بنسبة ٤٠٪، ومن بين هذه الفنادق «فندق ماريوت» أفخم فندق فى المنطقة إن لم يكن فى العالم هذا الفندق الذى انشىء بالتزامن مع افتتاح قناة السويس على مساحة ١٤ فدانا أى حوالى ٥٩ ألف متر مربع فى الزمالك.. أرقى مناطق القاهرة، يضم ١٠٨٤ غرفة و٩٢ جناحا و١٨ جناح ملكية و١٣ جناح شهر عسر وقائمة طويلة من التحف واللوحات العالمية.. وكانت المفاجأة ما قام به مكتب هندسى استشارى بتقويم كل هذا التراث بـ٧٥٠ مليون جنيه، فى حين أن سعر الأرض فقط لا يقل عن ٤ مليارات جنيه.

وحتى لا تتكرر الوقائع التى حدثت فى عمليات بيع فنادق شيراتون الغردقة والقاهرة والميريديان. فإن الدكتور حسنى حافظ الخبير الاقتصادى المسئول عن دراسات الجدوى والتقويم لوحدات قطاع الأعمال والوكيل الأول لبنك الاستثمار القومى يدق أجراس الخطر بقوله ينبغى أن تتم عمليات البيع أو الاكتتاب بالقيمة الحقيقية لكل منشأة من المنشآت، ثم ينبغى أن تظل الأرض المقام عليها تلك المنشآت ملكا للدولة، ويطبق نظام حق الانتفاع فقط لفترة زمنية محددة، ولا يحق للمشترى أن يغير نشاطه لأى سبب وقد طبق هذا بالفعل فى بعض الشركات التى طرحت والمعدة للبيع مثل شركة الأهرام للمشروبات، وشركة مصر - شبين الكوم للغزل والنسيج.

أخطاء مبدأ الربحية!

ورغم أنه فى مثل هذه الحالات يتم تشكيل لجان للنظر فى عمليات التقويم هذه من الشركة المالكة، يشترك فيها الجهاز المركزى للمحاسبات، إلا أن مثل هذه الامور تحتاج إلى خبرة معينة ودراية كافية بعملية التقويم إذ ليس من العدل ان ترتبط قيمة البيع بصافى الأرباح إذ أن الإدارة لها اثر فعال فى تحويل مسار شركة خاسرة الى شركة رابحة، والحكم النهائى فى مثل هذه الأمور يرجع الى القيمة الحقيقية لاصول هذه الشركات، وإلا فإننا نقيم شركات مثل المحلة الكبرى وغيرها بمبالغ متدنية، لأن ربحيتها متدنية، ولا يجوز أخذ مبدأ التقويم على صافى الربحية، لأن معنى ذلك أن نبيع مشروعات تساوى مليارات بملايين قليلة.

وفيما يخص فندق ماريوت فإن هناك فرقا كبيرا بين تقويم مصنع وتقويم فندق فالمصنع مهما كان موقعه، تقيم الأرض المقام عليها بنفس مثيليتها فى الاراضى بالمدن الجديدة شاملة المرافق ويتم تقدير القيمة ويوافق عليه وزير

قطاع الأعمال ويتم تعميمه على جميع الشركات بمبلغ ١٥٠ جنيها للمتر المربع لأرض أى مصنع .. أما الفنادق حتى لو كانت قائمة، فتقدر الأرض المقام عليها الفندق بنفس الأسعار السائدة فى المناطق المجاورة لأرض يستخدم عليها بناء فندق ٥ نجوم، ومن الجدير بالذكر أنه طبقا لأسعار السوقية لا يقل سعر متر الأرض فى شارع جامعة الدول العربية عن ٢٥ ألف جنيه .. من هذا يتضح بجلاء أن سعر المتر فى منطقة الأرض المقام عليها ماريوت ذو الطابع التراثى الفريد على نيل القاهرة لا يقل عن ٣٠ ألف جنيه.

الأرض بـ١٠٪ فقط!

وقد اسند تقويم الفندق لأحد المكاتب الاستشارية المصرية الكبيرة، التى انتهت الى تقييم الفندق بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه شاملة الفندق وملحقاته والأرض المقام عليها، واستند المكتب فى تقويمه على ما أفاد به أحد المكاتب الأجنبية الشهيرة، بأن يتم تقويم الأرض المقام عليها الفندق بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥٪ من القيمة الإجمالية للفندق بشرط استغلال الأرض بالكامل كنشاط فندقى.

معنى هذا أن قيمة الأرض لا تتعدى ٤٠ مليون جنيه وكنا نعلم دائما ان مساحة فندق ماريوت تبلغ ١٤ فدانا أى حوالى ٥٩ ألف متر مربع ، ولكن المكتب الهندسى المصرى ذكر أنه قد تم إنشاء الفندق على مساحة من الأرض مقدارها ٤٩,٣ ألف متر مربع تقع بالجهة الغربية من نهر النيل وتطل مباشرة عليه، ولو أخذنا بصحة ما توصل المكتب الهندسى إليه لوجدنا أن قيمة الأرض الحقيقية لا تقل عن مليار ونصف المليار جنيه أى أن قيمة الأرض وحدها تزيد على قيمة الفندق ومشتملاته والأرض المقام عليها طبقا لتقويم المكتب الهندسى.

آثار للبيع!

وقد حدد المكتب الهندسى أن المكونات الرئيسية للفندق تنحصر فيما يلى:

مبنى القصر ويوجد به المتاحف العامة وهو عبارة عن مبنى أثرى تم انشاؤه خلال القرن الماضى أثناء فترة افتتاح قناة السويس ويتميز على حد قول المكتب نفسه بالديكورات والزخارف الأثرية، كما يوجد به الكثير من التحف واللوحات الفنية المرسومة والتماثيل الرخام وكل ذلك يحمل الطابع الاثرى منذ فترة إنشاء القصر فى عهد الخديوى اسماعيل.

مبانى برج الجزيرة وبرج الزمالك والشاليهات وتوجد بها غرف للنزلاء بعدد١٠٨٤ غرفة و٩٢ جناحا و٨ اجنحة ملكية وأجنحة شهر العسل بخلاف مبنى النادى الصحى وحمامات السباحة والمسطحات الخضراء والكافتيريا المفتوحة.

ولخص المكتب الهندسى المصرى القيمة الاستبدالية لمبانى الفندق وملحقاته على النحو التالى:

- الأعمال المدنية والتشطيبات بحوالى ٣٠٣,٣ مليون جنيه.
- الأعمال الميكانيكية بحوالى ١٤٢,٥ مليون جنيه.
- الأعمال الكهربائية بحوالى ٦٢,٦ مليون جنيه.
- أعمال الأثاث والمفروشات ١٣١ مليون جنيه.

معنى هذا أن القيمة الاستبدالية لمبانى الفندق وملحقاته بلغت جملتها ٦٣٩,٤ مليون جنيه، وقيم المكتب القيمة التقديرية الحالية لمبانى الفندق وملحقاته بمبلغ ٥٣٠,٧ مليون جنيه.

الجناح بغرفة ونصف!

وحصر المكتب الغرف على أساس أن جملة عدد الغرف بعد تحويل الأجنحة العادية والملكية وشهر العسل إليها

بعدد ١٢٦٠ غرفة على أساس أن الجناح العادى غرفة ونصف والجناح الملكى ٤ غرف وجناح شهر العسل يعادل غرفتين، وأن سعر تكلفة الغرفة هو نصف مليون جنيه معنى هذا أن القيمة الاستبدالية تبلغ ٦٣٠ مليون جنيه وهذا ببساطة ماسلكه المكتب الهندسى فى تقويم فندق ماريوت الذى لايوجد مثيل له فى الشرق الأوسط، بل على مستوى العالم كله.

وحدد المكتب الهندسى أن أحد مشتملات الفندق هو القصر الأثرى، فكيف يقوم أى مكتب هندسى مصرى أو أجنبى مبنى أثريا مثل هذا القصر بهذه المبالغ المتدنية، معنى هذا أنه يمكن تقويم قلعة محمد على أو الأهرامات على أنها مبان عادية، ونطرحها للاكتتاب ليتملكها مصريون وعرب وأجانب!

من ناحية أخرى حدد المكتب الهندسى أنه لاتوجد لوحات أثرية وتماثيل من الرخام النادر، فكيف تم تقدير هذه التحف مع أننا نعلم جيداً أن لوحة واحدة من مشاهير الفنانين تباع بأكثر من ١٠ ملاين دولار، وللأسف الشديد أن هناك تقويما للأثاث والتحق والمنقولات بفندق عمر الخيام سابقا (ماريوت)، تم تقويمها بتاريخ مارس ٨٣ بمبلغ ٣,٤ مليون جنيه، ولو اطلع أى إنسان عادى وليس متخصصا على قوائم التحف الموجودة بالفندق لإصابه الذهول، حيث تتضمن قوائم التحف أنواعا من النجف والابيكات والمرايات والفوتيل من أخشاب ذهب مطرزة محفورة بطراز فيكتوريا، وغير ذلك من الشمعدانات والقونصلات والدواليب والترابيزات والفاترينات والتماثيل والفوانيس والدرسوارات والاباجورات والتسريحات.

التحف غير المصانع!

أن تقويم مثل هذه التحف ـ حتى لوعلى سبيل الاقتناء وليس البيع لابد أن تقومها مجموعة متخصصة من رجال الآثار المشهود لها وأصحاب المحلات المتخصصين فى هذه التحف وخبراء المتخصصين فى هذه التحف وخبراء أجانب يعلمون القيمة الحقيقة النفسية لمثل هذه الآثار الفريدة ولا تترك لمكتب مصرى أو أجنبى قدرته لاتزيد على تقويم مصنع من المصانع الصغيرة.

وفى جميع الأحول فإن قيمة ماريوت الحقيقية بمشتملاته لاتقل بأى حال من الأحوال بما فيها الأرض المقام عليها عن ٤ مليارات جنيه ـ وهذا يقل عن ١,٢ ملياردولار.

والرأى أن فندق ماريوت إذا أردنا أن نطرح منه ٤٠٪ للاكتتاب ـ كما هومحدد ـ فإنها تطرح على هذا الأساسى ـ ويشرط ـ ألا يباع هذا الفندق بأى حال من الأحوال لتاريخه ولأن يعتبر ثروة قومية لايمكن التفريط فيها ـ وكل ماهو مطلوب هو تعظيم إيراداته وصافى أرباحه.

حتى لاننسى!

ولو عدنا للواقع الفعلى ـ لوجدنا أن فندق شيراتون الغردقة ـ كان معروضا بحوالى ١٥,٥مليون جنيه منذ أكثر من ٥ سنوات وعندما تم الاعتراض، وتم بيعه بعد ٤ شهور فقط من العرض الأول بمبلغ ٥٥ مليون جنيه ـ كما أن شيراتون القاهرة كان مقوما فى حدود ١٠٣ ملايين جنيه، وعند الاعتراض أيضاً تم تقويمه بمبلغ ١٣٥ مليون دولار اسم الشهرة بمبلغ ١٥مليون دولار، أى بإجمالى١٥٠مليون دولار، وبالفعل تم بيع الفندق بمبلغ ١٤٧ مليون دولار، أى مايعادل حوالى ٥٠٠ مليون جنيه أى ٥ أضعاف التقويم الأول، وإذا كان شيراتون بيع بهذا المبلغ وهو مقام على أقل من ستة آلاف متر مربع فكيف يتسنى لنا أن نوافق على تقويم ماريوت العملاق الأثرى بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه شاملا الأرض.

ثم كان فندق الميريديان الذى عرض بمبلغ ٧٥ مليون دولار وعلى أن يدفع المشترى ١٠٪ فقط، ويضع ما يكمل الـ ٥٠٪ فى أحد البنوك،ويحق له أن يحصل على نصف الإيراد ونصف الأرباح ـ حتى يتم تسجيل الأرض المقام

عليها الفندق والبالغ مساحتها مايزيد على ٢١ الف متر مربع لايقل سعر المتر بها فى ذلك الوقت عن ٣٠ الف جنيه إذا أن موقعهايعتبر من المواقع الفريدة على مستوى العالم، وكان المشترى يعلم جيدا أن أرض الفندق ملك لمحافظة القاهرة ولكى يتم التسجيل يحتاج لسنوات - حتى تتم التسوية بين الشركة صاحبة الفندق ومحافظة القاهرة مالكة الأرض وعندما تم الاعتراض على هذا الوضع الخطير إذ أن الأرض وحدها تزيد على ٦٣٠ مليون جنيه أى اكثرمن ١٨٥ مليون دولار على أساس سعر الدولار ٣٤٠ قرشا، وفى النهاية كان اقتراحنا على الجمعية كما يقول الدكتور حسنى حافظ أن يتدخل وزير السياحة فى ذلك الوقت مع محافظ القاهرة لتسوية الأوضاع وأن يقوم المشترى بسداد المبلغ كاملا وفورا، بالإضافة إلى تعهد المشترى بتكملة الفندق ليصبح ألف غرفة بدلا من ٢٥٠ غرفة على الأرض المجاورة - وبهذا - يمكن انقاذ ما اتفق عليه من سعر - حيث تصبح مسئولية المشترى فى عملية جلب سائحين - والترويج المكثف وبطريقة غير مباشرة يدخل لمصر إيرادات تعطى القيمة الحقيقة للفندق والتى كان ينبغى أن يباع بها فى مده لاتزيد على ٥ سنوات.

ويتساءل الدكتورحسنى حافظ لماذ لم ينفذ المشترى بنود ونصوص العقد المبرم بينه وبين الشركة المالكة حتى الآن!

سيد على - الأهرام -١٥/ ٢/ ١٩٩٧

خلاف بين «القابضة» و«أوراسكوم» على قصر المنيل

• مصطفى عيد: أوراسكوم تحاول تشويه سمعة القابضة

نفى الدكتور مصطفى عيد مصطفى رئيس الشركة القابضة للسينما والسياحة مايتردد فى بعض الصحف . وفى دوائر رجال الأعمال عن صفقة سيئة السمعة يجرى تدبيرها للتعاقد مع شركة «روزوود» الأمريكية للفنادق لإدارة فندق قصر المنيل.

وقال إن شركة أوراسكوم ساويرس وراء ما يجرى من شائعات ووقائع غير صحيحة.

وقال : إننا تلقينا ١٣ عرضا من شركات دولية مختلفة الجنسيات وبفحص العروض اخترنا ستة منها استنادا إلى معيار الجدية وحسن السمعة العائد للاقتصاد القومى.

وهى : أكور الفرنسية أوبروى الهندى شيراتون وروزوود الأمريكيتان وهلنان المصرية وايبروتيل السويسرية.

وكانت أبرز العروض فى تقدير اللجنة الفنية التى قامت بالفحص والدراسة هو عرض «روزوود» لانها تدير فنادق خمس نجوم وتتمتع بمستوى تقييم جيد طبقا لشهادة المجلات السياحية العالمية المتخصصة وأنها مصنفة بالأولى فى أغلب الإحصائيات الأمريكية من حيث مستوى الخدمة وأسعار الاقامة.

وبالمناسبة هذا القرار ليس نهائيا لأن الأمر يستوجب العرض على لجنة الخصخصة بمجلس الوزراء .. كما ينبغى التنسيق مع وزارة الثقافة لأن الفندق يعتبر أثراً تاريخا على مستوى الحديقة والمبنى ذاته.. وفجأة ظهرت أوراسكوم ساويرس التى قدمت بعرض متأخر بشهور فى٢٤/ ٩/ ١٩٩٧ لإعادة تأهيل الفندق واستغلاله بمشاركة شركة البحر المتوسط الفرنسية.

وللعلم هذه الشركة كانت سببا فى خراب الفندق ولهذا اضطرت الشركة القابضة إلى فسخ العقد معها.

ومن المنطقى فى مثل هذه الظروف ألا نلتفت إلى عرض أوراسكوم ساويرس لأنه جاء متأخرا ولأنه يرشح شركة غير جديرة بالتعامل.

وعندما علمت أوراسكوم بموقف الشركةالقابضة شنت حملة الشائعات التى تكاد تشوه كل رجل شريف وكل عمل شريف فى الشركةالقابضة.

وأضاف مصطفى عيد: أما فيما يتعلق بالحديقة فإنها لن تمس ولن يستقطع منها سنتيمتر واحد بل إنها تحت الرعاية الكاملة وللتأكيد على ذلك تعاقدنا مع شركة «هبة النيل لصيانة النباتات» لصيانة الحديقة نظير ١٥,٣ ألف جنيه مصرى شهريا علما بأن هذه الشركة هى القائمة أيضاً بصيانة حدائق قصور رئاسة الجمهورية.

وتم حصر جميع الأشجار والنباتات وإعداد سجل لها كما تعاقدنا مع الدكتور أبو ذهب محمد أبو ذهب رئيس قسم النباتات بجامعة القاهرة والدكتور عرفة عبدالجليل هلال أستاذ أمراض النباتات بمعهد البحوث الزراعية وتريزة لبيب يوسف أخصائى إكثار النباتات بحديقة الأورمان للقيام بأعمال الإشراف الفنى على الحديقة والشركة القائمة بالصيانة.

فى تطور جديد حول مستقبل الفندق أعلن جان مارك اسباليو رئيس شركة أكور الفرنسية فى مؤتمر صحفى عقده بالقاهرة «الثلاثاء» : إن شركته قدمت ثلاثة عروض للشركة القابضة للإسكان والسينما والسياحة.

الأول لإعادة تأهيل الفندق وإدارته والثانى لإدارته لحساب شركة ايجوث المالكة له والثالث لامتلاكه بحق انتفاع على ان تلتزم بشروط وزارة الثقافة فى كل ما يتعلق بالمحافظة على الآثار.

حسن عامر - العالم اليوم

ساويرسك لماذا التحدى لقرار رئيس الجمهورية؟!

أوضحت مصادر فى اوراسكوم أنها ترفض أن يعين أحد نفسه وصيا على القطاع العام وأن هذا القطاع ليس تركة على حد قول هذه المصادر تركت للشركات القابضة تتصرف فيها كما تشاء.

وقد أكد سميح ساويرس نائب رئيس اوراسكوم لـ «العالم اليوم» أن شركته على خلاف مبدئى مع الشركةالقابضة ونادى بوقف استثمارات القطاع العام فى القطاع الفندقى تنفيذاً لسياسة الدولة القائمة على خصخصة هذا القطاع الحيوى وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكى يأخذ فرصته بالكامل.

وقد لخص سميح وجهة نظر أوراسكوم فى النقاط التالية

- أوراسكوم للمشروعات السياحية لم تدع كمستثمر التقدم بعرض وذلك نظراً لقيام إيجوث بدور المستثمر.

- أوراسكوم المشروعات السياحية تقدمت باقتراح مؤداه أن يقوم القطاع الخاص بالاستثمار تحت إشراف الحكومة الولى الطبيعى لمثل هذه الأمور ومقابل نسبة لريجوث.

- الفندق ترك بمعرفة القطاع العام عدة سنوات مغلقا والمفاوضات الحالية تجرى منذ أكثر من ١٨ شهراً.

- المعروض على شركات الإدارة مشاركة إيجوث فى استثمارات أرض الفندق على أن يتم التمويل بمعرفة شركة الإدارة وتسترض المبالغ المنصرفة من واقع إيرادات تشغيل الفندق وكأنما إيجوث قاربت على الإفلاس ولذلك تلجأ لشركة إدارة لإقراضها المبلغ وحقيقة الأمر أن هذا الأسلوب الفريد من نوعه والذى لايلجأ إليه حتى المتعثرين من المستثمرون من القطاع الخاص ماهو إلا أسلوب ذكى للتحايل عى قرار رئيس الجمهورية شخصيا بعدم استمرار القطاع العام فى هذا القطاع كمستثمر بدليل إصداره لهذه الشركة بالذات قراراً بوقف العمل فى مشروع فندق بأسوان أثناء التنفيذ ليكون عبرة لمن تسول له نفسه الاستمرار فى هذا الاتجاه.

- وللأسف فإن المناقشة الدائرة الآن منحصرة فى مدى جودة شركة الإدارة المنتقاة من عدمه وهل تدمرإيجوث الحديقة أم لا و هى مواضيع لم يخطر ببالنا لحظة الدخول فيها فليس لدينا وقت لهذه المهاترات ونأمل بشدة استدراجنا فيها.

- السؤال مازال قائماً:

لماذا يستثمر القطاع العام وليس القطاع الخاص ولماذا ندعو شركات الإدارة (وهى ليست إلا وكيلا عن المالك عن ٩٩٪ فى الأحوال) ونترك مئات المستثمرين الجادين الذين يشرفهم تمويل مثل هذا المشروع بالذات مما يعظم العائد للحكومة أيضا بديهياً أن إشراف الحكومة على القطاع الخاص فى أثناء التنفيذ أفضل بكثير من الوضع عندما تشرف الحكومة على الحكومة أم هل نسينا مساكن القطامية المنهارة ومأساة فندق سان استفانو وفندق النيل وفندق الأقصر.

عمرو أديب ـ العالم اليوم

من يوقف العدوان على حديقة قصر محمد على؟

اختلفت وجهات النظر والمواقف حول قضية قصر محمد على بالمنيل .. الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال يرى أن شركة إيجوث ستقوم بإنشاء شاليهات جديدة فى حديقة القصر فى أماكن الشاليهات الحالية نفسها وعددها ٢٢٠ شاليها.. وقد تلقت عدداً من العروض الدولية من شركات الفنادق الكبرى فى العالم وهى تبحثها الآن.

ومن جانب آخر د. جاب الله على جاب الله أمين عام المجلس الأعلى للآثار يؤكد فيه رفض هيئة الآثار القاطع إقامة أى منشآت فى حديقة القصر لأن ذلك مخالف لقانون الآثار ولن تقبل هيئة الآثار إقامة أى مشروعات استثمارية أو سياحية بالقصر.

هل يحسم رئيس الحكومة هذا الخلاف؟

يتفق معنا د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال على الأهمية التاريخية والحضارية لقصر محمد على بالمنيل. .
ومن هذا المنطلق الذى أكده الوزير فى رده المنشور على هذه الصفحة نريد من د. عبيد أن يقف معنا فى خندق واحد دفاعا عن هذا القصر العريق وحديقته النادرة وأن يؤكد موقفه قراراً وسلوكاً.

مازال الخلاف قائما بيننا وبين د. عبيد حول استثمارحديقة القصر لاننا نرفض ذلك بأى صورة من الصور..أن شركة «إيجوث» تلقت عروضا دولية لإقامة شاليهات جديدة عددها ٢٢٠ شاليها وربما أكثر فى حديقة القصر. ود. عبيد يرى أن هذا من حق الشركة وأنها لن تضر الحديقة فى شىء حيث ستقام هذه الشاليهات فى الأماكن نفسها التى خربتها الشركة الفرنسية قبل ذلك.. أو بمعنى آخر إن هناك مشروعا جديدا لإقامة فندق يحل محل الشركة الفرنسية التى انتهى تعاقدها.

ولعل د. عاطف عبيد يتفق معنا حول نقطتين اساسيتين فى هذه القضية.

النقطةالأولى : أن التعامل مع التاريخ والحضارة له مقاييس خاص ينبغى ألا تخضع أبدا لمنطق الاستثمار والسوق وقواعد الربحية الاقتصادية من هنا يجب أن نتعامل مع قصر محمد على على اساسى أنه قيمة تاريخية وحضارية ليست مجموعة أكشاك خشبية قبيحة سيتم استبدالها بأكشاك أخرى أكثر قبحا.. أن لغة الاقتصاد تصلح للتعامل مع الحاضر .. أما التاريخ فله أصول وقواعد ينبغى أن نحرص عليها.

إن قضية قصر محمد علىليس مشروعا نناقش جدواه الاقتصادية أو معدلات الربح والخسارة فيه .. فالحديقة العريقة ليست خرابة.. أو قطعة أرض خالية لكى نبحث لها عن مستثمر.. والمتحف ليس مبنى آيلا للسقوط حتى نصدر قراراً بإزالته.. والقاعة الذهبية لاتسكنها الأشباح حتى نصدر قراراً بإحراقها.

والنقطة الثانية: إن مابقى لدى مصر من المتاحف والقصور قليل جداً إذا قارناه بماكان لدينا فى منتصف هذا

القرن.. ومعنى ذلك أننا خسرنا أجمل ما عندنا .. فنحن نشبه الوارث.. الذى لم يدرك قيمة ماورث وبدد كل شيء .. وأسرف هنا وباع هناك.. وعليه أن يحافظ على ما بقى بين يديه قطاع الأعمال..

أولا: إن تقسيم القصر الى ثلاث مناطق تقسيم خاطيء ينبغى ألا نعترف به. كيف نفصل القصر . عن حديقته ... عن قاعته الذهبية ولماذا نترك أكثرمن جهة إدارية تتصارع على كيان واحد وتلقى المسئوليات على بعضها البعض.. من الذى قام بهذا التقسيم.. ولهذا يجب أن يعود القصر كما أوصى صاحبه وكما سجله فى أوراق رسمية ملكا للشعب المصرى..

ثانيا: أن قرار السيد على صبرى رئيس وزراء مصر فى عام ١٩٦٤ بإنشاء ٢٢٠ شاليهاً فى حديقة القصر قرارباطل لأنه يتعارض تماما مع وصيةصاحب القصر المسجلة فى عام ١٩٤٥ بتحويل القصر إلى متحف إسلامى والدليل على ذلك صدور قرار آخر من رئيس وزراء مصر السابق د. فؤاد محيى الدين فى يناير ١٩٨٤ باعتبار قصر محمد على بالكامل مناطق أثرية تخضع لقانون الآثار رقم ١١٧ الصادر فى عام ١٩٨٣..

ثالثا: إن الشركة الفرنسية استأجرت حديقة القصر وخربتها وكسرت أجمل التماثيل فيها وقطعت أشجارها العتيقة ثم تركت خلفها مجموعة من الشاليهات الخشبية القبيحة التى تسكنها الفئران التى تهدد الأشجار والآثار و التاريخ . فهل نعالج الخطأ بخطأ آخر.. هل نتخلص من هذه الصناديق أم نقيم فى أماكنها صناديق أخرى .. إن المنطق يا دكتور عبيد أن نتخلص من الصناديق القديمة لتعود الحديقة كما كانت من هنا أرى..

* أن قرار شركة إيجوث بدعوة الشركات العالمية للفنادق للتقدم بعروضها لاستئجار حديقة القصر وإقامة شاليهات جديدة بدلا من القديمة قرار خاطئ لانه قام على مستند باطل وهو قرار رئيس وزراء مصر فى ذلك وقد ألغى القراربعد ذلك بقرار أخر.

أن الشركة الفرنسية رحلت وانتهى عقد تأجيرها للحديقة وقد عانينها كثيرا وكانت هناك قضايا قانونية ومخالفات مالية وتجاوزات اخلاقية .. ولاداعى لتكرار أخطاء مضت..

وإذا فتحنا هذا الباب فربما وجدنا عروضا أخرى لإنشاء شاليهات فندقية فى حديقة قصر المنتزه .. أو رأس التين أوهذه التحف المعمارية التى لن تتكرر .. لماذا لم تحاول الشركة الفرنسية التى أقامت أكشاكا خشبية فى أعرق حدائقنا وقصورنا أن تقيم مثلها فى حديقة قصر فرساى فى باريس.. هل نترك المغامرين يستبيحون تاريخنا وهم لايستطيعون قطع شجرة واحدة فى بلادهم؟!

أما النقطة الأخيرة التى أريد أن أؤكد عليها فهى قول د. عاطف عبيد إن كل شيء سوف يعرض على وزارة الثقافة بعد الانتهاء من اختيار العرض المناسب بإقامة الشاليهات فى حديقة القصر . وقبل أن تناقش العروض وتفتح المظاريف ونختار هذا أو ذاك فإن الرد المنشور اليوم على هذه الصفحةمن د. جاب الله على جاب الله أمين عام المجلس الأعلى للآثار فيه حسم كامل للقضية . أن هيئة الآثار ترفض إقامة أى منشآت فى حديقة القصر وتصر على أن يظل القصر بناء موحداً وأثراً تاريخيا له قدسيته.

وهذا الاختلاف فى الرأى بين وزارة قطاع الأعمال ممثلة فى شركة إيجوث صاحبة المشروع ووزارة الثقافة ممثلة فى هيئة الآثار يتطلب موقفاً حاسماً من رئيس الحكومة د. كمال الجنزورى الذى يتحمل مسئولية فض هذا الاشتباك بين الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارة .. وأعتقد أن د. الجنزورى سوف يحسم الأمر لمصلحة القيمة والتاريخ وليس لمصلحة الأرباح والخسائر.

فاروق جويده - الأهرام - ١٩٩٧/٩/١٦

الصفقة الغامضة

• صراع بين ٦ شركات عالمية للفوز ببناء شاليهات قصر محمد على!

• رئيس إيجوث يرفض الإجابة لماذا التركيز على شركة واحدة فقط؟

• المستشار طلعت حماد: لن يستطيع أحد المساس بحديقة القصر.

• ملف منيل بالاس على مكتب رئيس الوزراء.

منذ أيام قلائل تم إعداد ملف شامل عن قصر محمد على بالمنيل .. الملف حاليا على مكتب الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء والملف يتضمن كافة العروض التى تلقتها شركة «إيجوث» لتطوير منيل بالاس. والقرار النهائى فى اختيار الشركة التى تتولى التنفيذ سوف يكون للجنة الوزاريةالعليا للخصخصة برئاسة الدكتور الجنزورى الاختيار سيتم على أساس أفضل العروض التى تتضمن الحفاظ على قصر محمد على باعتباره قصرا تاريخيا وكذا الحديقة الخالدة بداخل هذا المكان التاريخى والتى تنتشر فى ربوعها أشجار نادرة وقد تابع المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء كل الخطوات التى تمت وتفاصيل العروض التى قدمتها شركات الفنادق الدولية تمهيدا لاختيار أفضلها على أسس اقتصادية سليمة وبعد «تدقيق» ومناقشة شاملة للعروض المطروحة.

غموض غريب وضباب كثيف يحيطان بصفقة قصر محمد على ..ولاأحد يعرف من وراءها!

صراع رهيب يدور بين ٦ شركات فنادق للفوز ببناء شاليهات وسط حديقة منيل بالاس!

هذا الغموض وذلك الضباب كان باستطاعة رئيس شركة «إيجوث» التى تدير القصر أن يزيلهما يكشف الحقيقة لكنه رفض وبشدة الحديث حول هذا الموضوع رغم أنه وافق على تحديد موعد لمقابلته فى مكتبه بجاردين ستى!

رئيس الشركة الدكتور على الإمبابى لم يرد على أى من التساؤلات المثارة حول الصفقة.

* لماذا التركيز على شركة واحدة فقط من بين ٦ شركات عالمية قدمت عروضها لبناء شاليهات منيل بالاس؟!

* ولماذا لم يتم حتى الآن البت بشكل نهائى فى العروض رغم مرور نحو ١٨ شهرا على تقديم العروض ؟!

الطريف أن كل الشركات التى تقدمت بالعروض طرحت رأيها بشأن هذه الصفقة ماعدا الشركة إياها والتى قال عنها رئيس «إيجوث» أن عرضها هو «أبرز» العروض.. تلك الشركة قال وكليها بالقاهرة فى اتصال عن طريق التليفون المحمول «الوقت غير مناسب للحديث»!

و«أخبار اليوم» فى هذا التحقيق تحاول أن تزيل الضباب وتكشف الغموض الذى احاط بهذه الصفقة؟!

تفاصيل الحكاية بدأت صباح السبت قبل الماضى فى الصفحة الأخيرة بأخبار اليوم فى عمود «هذا رأيى» الذى يكتبه الكاتب الصحفى أنور وجدى.. يومها أعرب الكاتب عن دهشته وغيرته على الحديقة النادرة التى يضمها قصرمحمد على بالمنيل وأن هناك شركة مشبوهة ينوى الأخ الإمبابى رئيس شركة إيجوث التعاقد معها لبناء شاليهات منيل بالاس !

ومن ساعتها قامت القيامة:

المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء من منطلق حرصه على تنفيذ القانون بدأ تحركا سريعاً وقال إن تعليمات مجلس الوزراء حاسمة وتقضى بعدم الاعتداء على المسطحات الخضراء وعدم البناء فوقها فمابالك بحديقة خالدة مثل حديقة قصر محمد على والتى تضم أشجاراً نادرة وقال أنه تم إخطار شركة إيجوث بعدم اتخاذ أية خطوات من شأنها المساس بالحديقة أوبناء أى فندق فوق اى مساحة خضراء.

وعلى الفور قام ٤ من المسئولين بجهاز المتابعة بمجلس الوزراء بزيارة إلى قصر محمد على لتنفيذ هذه التعليمات وإعداد تقرير عن الوضع فى القصر.

كما قام عدد من المسئولين بمجلس الوزراء أيضاً بزيارة لمقر إيجوث وإعداد تقرير يتعلق بالعروض التى قدمتها ا لشركات الدولية لبناء شاليهات قصر محمد على .. وباختصار شديد فإن المستشار طلعت حماد قال أنه لن يستطيع أحد المساس بالحديقة.. باعتبارها حديقة «مقدسة».

ابرز العروض!

قصة تطوير فندق قصر محمد على بدأت بقيام شركة إيجوث بدعوة الشركات العالمية حيث تقدمت ١٣ شركة .. لكن شركة إيجوث رأت أن هناك ٦ عروض لها صفة الجدية وهى شركات أكور وهلتان وأوبروى وروز وود الأمريكية وشيراتون وإيبروتيل .. كما تقدمت شركة أوراسكوم ولكن بعد الموعد بعدة أشهر.

المهم ـ وهذا هو بيت القصيد ـ أن رئيس إيجوث قال عن هذه العروض إن أبرزها هوالعرض المقدم من شركة روز وود الأمريكية ..و هو ماطرح أكثرمن علامة استفهام.

فى البداية اتصلنا بوكيل الشركة بالقاهرة إياها لنتعرف على حقيقة عرضها البارز .. وعن طريق التليفون المحمول رد إبراهيم موسى قائلا: أنا خارج القاهرة والوقت غير مناسب للحديث! فاتجهنا إلى شبكة الأنترنت لنتعرف على تاريخها وكانت الإجابة أنها شركة أمريكية تكونت من ٢٠ سنة وعدد الفنادق التى تديرها ١٠ فنادق فقط فى ٥ دول

ومن ثم تثور التساؤلات : كيف يمكن مقارنة هذه الشركة غير الواردة فى تصنيف شركات الفنادق والبالغ عددهاع ٣٢٥ شركة بشركات أخرى قدمت عروضا لإ يجوث لبناء شاليهات منيل بالاس فشركة روز وود تدير ١٠ فنادق فقط بينما شركة مثل اكور تدير ٢٤٠٠ فندق وشيراتون تدير أكثر من ٤٠ فندق اضف إلى ذلك أن روز وود لها فنادق فى ٥ دول بينما أكور لها فنادق فى ٦٨ دولة وشيراتون فى ٦٠ دولة وهيلتون فى ٤٩ دولة ونادى البحر المتوسط فى ٤٢ دولة. وهل روز وود مسجلة فى إحدى البورصات العالمية.. فالمعلومات المتاحة لاتدل على ذلك مما يلقى ظلالا من الشك على قدراتها وما هو تاريخها وكيف يسند إليها إدارة أعرق الفنادق المصرية ولاتدير أى فندق مماثل فى العالم خاصة فيما يتعلق بالحدائق .. و لدينا مجلتان دوليتان إحداهما أمريكية وهى "HOTELS" والثانية فرنسية"HTR" لم يرد بهما اسم الشركة البارزة ضمن اشهر ٣٢٥ شركة تدير الفنادق على مستوى العالم! فلماذا تم التركيز عليها واستبعاد شركات لها خبرات طويلة وعالمية فى إدارة فنادق القصور والتى تضم حدائق تاريخية مثل الأوبروى والتى تدير فندق ميناهاوس أو شركة أكور والتى تدير فندق ونتر بالاس بما يضم من حدائق تاريخية بل أن شركة مثل اكور يديرها أكبرخبراء الحدائق فى العالم العربى ولديهم حدائق بمصر تضاهى حدائق قصر المنيل.

أطرف من هذا وذاك فإن بعض المصادر أفادت أن شركة إيجوث رفضت ضم العديد من المعلومات عن الشركة المحظوظة فى الملف الخاص بالعروض فكل ماتديره من غرف داخل أمريكا هو نحو ٤٠٠غرفة وهورقم يقل عما يديره أصغر فندق بالقاهرة ! وإن كل ما تديره من غرف على مستوى العالم هو ١٠١٦ غرفة على مستوى العالم.

وتقول المصادر أيضاً انه تم الاستعلام عن أحد الفنادق التى تديرها الشركة المحظوظة فى لندن واتضح أنه يخسر. ولكن شركة إيجوث رفضت هذه الحقيقة ورفضت أيضا الاعتراضات التى أبداها بعض أعضاء لجنة فحص العروض بشأن تلك الشركة.

١٨ شهرا بدون رد!

* وماذا عن العروض الأخرى التى قدمتها شركات شيراتون وأوبروى وأكور وهلتان؟

* يتحدث سامى الزغبى المدير الأقليمى لفنادق شيراتون بالشرق الأوسط فيقول: لقد تقدمنا بعرضنا منذ نحو ١٨ شهرا ومن يومها«لاحس ولاخبر» لم يطلبنا أحد من إيجوث للتفاوض أو الحديث معنا عن أى شىء ! أن مشروعا ضخمامثل فندق منيل بالاس يحتاج إلى شركة معروفة تستطيع جذب السياح الى هذا الفندق التاريخى ..و لقد تضمن عرضنا إنشاء كازينو عالمى على غرار مايحدث فى لاس فيجاس بأمريكا..وأعتقد أن اختيار الغروض لايجب أن يحسمه إلا شركة كبيرة تستطيع جذب اكبر عدد من السياح .. وأى شىء آخر لايهم.

* ويقول فتحى نور مدير عام شركة أكور أن الشركة قدمت عرضا موضوعيا وعلى أسس اقتصادية فى مقدمتها الحفاظ على الحديقة الخالدة بالقصر باعتبارها تراثا تاريخيا .. وقد تضمن العرض أن يكون البناء فى نفس مكان الفندق القديم وبطابع يتناسب مع القصر خاصة أن شركة أكور لها تجربة سابقة فى أكثر من فندق آخرها فندق ونتر بالاس بالأقصر وقد راعينا كل شىء فى التصميمات والتى تمت بفرنسا إضافة الى أننا عرضنا الدخول باستثمارات تصل إلى ٢٥ مليون جنيه للحفاظ الحديقة ومستوى الفندق.

* محمد أبو النجا المدير الإقليمى لشركة هلتان قال إن العرض الذى قدمناه يتضمن النباء فى نفس مكان الفندق والاحتفاظ بالاساسات الخاصة بالشاليهات وتدعيمها ورفع الحوائط وبناء حوائط جديدة فى نفس المكان ..وقد كان ذلك مجرد «تصور» فقط ولكن لم ندخل فى مرحلة التفاوض ولم تتبلور لنا الصورة الخاصة بالتعاقد!

* عبدالحميد قنصوه المدير الاقليمى لأوبروى أكد نفس المعانى السابقة فيما يتعلق بالبناء دون المساس بالحديقة وأضاف أن أوبروى لهاخبرات سابقة فى مجال البناء وسط الحدائق باستخدام التكنولوجيا المتطورة .. مشيرا إلى فندق مينا هاوس.

تنسيق مع وزارة الثقافة

* وتحدث د. مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للسياحة والإسكان مشير إلى عملية إعادة بناء شاليهات قصر محمد على وقال إننا لن نبت فى أى عرض من العروض إلا بعد التنسيق الكامل مع وزارة الثقافة وبعد موافقة الوزير فاروق حسنى شخصيا. وقال إن كل العروض التى قدمت يتم بحثها فنيا وماليا وبعدها ستعرض على اللجنة الوزارية للخصخصة برئاسة الدكتور كما ا لجنزروى رئيس الوزراء لاختيار أفضلها . وأضاف رئيس الشركة القابضة للسياحة قائلا إن الاختيار سيكون لأفضل عرض وأن يكون متناسبا مع طبيعة المكان والقصر ولن يتم تنفيذ المشروع على أحدث النظم وأعلى مستوى سياحى.

٢٠ ألف جنيه شهريا

* ومن جانبه أرسل الدكتور على الامبابى المفوض العام على شركة إيجوث رداً على ما أثاره الكاتب الصحفى انور وجدى قال فيه : إن التوجيهات تقضى بالمحافظة على حديقة قصر محمد على وصيانتها ومن هذا المنطلق قمت بالتعاقد فى مارس ١٩٩٧ مع شركة هبة النيل لصيانة النباتات لتولى مهمة الصيانة والخدمة الزراعية بالكامل مقابل ١٥ الفا و٣٠٠ جنيه وقال إنه الإضافة إلى الأشراف الدائم من المهندس الزراعى لشركة إيجوث فقد تم التعاقد بصفة دائمة مع ٣ خبراء زراعيين للمتابعة والإشراف الفنى لنباتات الحديقة النادرة. وبالنسبة لتطهير الحديقة من المخلفات فقد تم التعاقد فى أكتوبر ١٩٩٦ مع شركة خدمات لتطهير الحديقة من ناتج تقليم الأشجار والمزروعات أولا بأول وبذلك تبلغ تكلفة صيانة ومتابعة وتطهير الحديقة حوالى ٢٠ الف جنيه شهرياً. وقال إنه لاتوجد نية حاليا أو مستقبلا لهدم تلك الحديق للبناء فوقها ..

***

** ولأن الدكتور الامبابى فى رده انه كان من السهل حضور مندوب من جريدتكم للإطلاع على مالدينا من «مستندات» للتعرف على الحقيقة..و قال إن هذا العرض مازال قائماً ..من هذا المنطلق ذهبنا أولا إلى الحديقة يقال إن هناك اهتماما ظاهريا ملحوظا حيث وجدنا كل طرقات الحديقة «مرشوشة» بالمياه والجميع فى استقبالنا حسب الموعد الذى حدده الامبابى واكد لناكل المهندسين والمسئولين عن الحديقة التابعين لشركة إيجوث الى ان التعاقد مع شركةالصيانة كان ضروريا

للحفاظ على هذه النباتات النادرة ولم يكن بالإمكان تحقيق ذلك بالإمكانيات الزراعية المتاحة لدى إيجوث . وقالوا إن الوضع الآن أصبح مختلفا عن ذى قبل ومنع تدهور الحديقة بشكل حاد.

وتوجهنا بعد ذلك الى الدكتور على الامبابى فى مكتبه بجاردن سيتى حسب الموعد الذى حدده معنا للاطلاع على المستندات والتعرف على الحقيقة بشأن العروض التى قدمتها الشركات العالمية .. ولماذا قال إن أبرز العروض هو عرض شركة روز وود الأمريكية ولماذا تأخر البت فى العروض لمدة تصل الى ١٨ شهرا .

ولمدة نصف ساعة تقريبا استقبلنا د. الامبابى بابتسامة عريضة مؤكدا عتابه على الكاتب أنور وجدى .. لكننا طلبنا الدخول فى موضوع التساؤلات المثارة.. لكن الإجابة كانت لارد ولاكلام ولا حديث عن الصفقة الغامضة !! لكن اغلب الحديث دار عن امجاد د. الامبابى التى عددها واحدة تلوالأخرى دون أن يجيب على أى سؤال مطروح؟!

قال أحمد المغربى رئيس مجموعة أكور للفنادق بمصر إن موضوع منيل بالاس لايمثل إعادة بناء فندق فقط بل أن الأمر يتعلق بالحفاظ على حديقة خالدة هى بحق ثروة قومية بالاضافة إلى متحف محمد على وكلها بلاشك أثار تاريخية من الضرورى عدم المساس بها.

وقال : إننى اعتقد أن الاعتبارات «المالية» فى العروض التى قدمتها الشركات العالمية للفنادق لبناء فندق منيل بالاس يجب أن تكون اعتبارات ثانوية فالمهم هو الشركة التى تستطيع إقامة المبانى دون المساس بالحديقة وكذا إدارة الفندق بشكل يحفظ تلك الأثار التاريخية ويجذب أكبر عدد من السياح.

و من جانبه أعرب جان مارك اسباليو رئيس مجلس إدارة مجموعة أكور العالمية عن ثقته الكبيرة فى المناخ الاستثمارى بمصر وقال إن مصر لايمكن أن تنافسها دولة أخرى فيما تقدمه من منتج سياحى متنوع سواء الآثار أو السياحة الترفيهية فى شتى ربوع مصر . أكد أن شركة أكور العالمية تعمل على زيادة استثماراتها بمصر فى ظل المناخ الاستثمارى والاستقرار الذى تتمتع به مصرحاليا.

محمود سالم - محمد عمر - أخبار اليوم- ١٩٩٨/١١/١

فساد فى التقييم وبيع ٧ فنادق تاريخية!

شهدت سوق الأوراق المالية أكبر عملية مضاربة على اسهم شركة الجيزة العامة للمقاولات والتى يتم بيعها اوائل الشهر الحالى بسعر ٤٥ جنيا السهم وأدت المضاربة لارتفاع سعر السهم إلى ٧٦ جنيها فى أقل من ٢٠يوما بزيادة قدرها ١٦٠٪ حيث ظل سعر السهم يرتفع يوميا بمعدل ٥٪ وهو الحد الاقصى المسموح به فى سوق الأوراق المالية، ليعيد مرة أخرى تجربة شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وشركة كابو للملابس الجاهزة- وتشير البيانات الى وجود عمليات تلاعب فى أسهم الشركة وازدياد عمليات الرواج على أسهم الشركة فى سوق الأوراق المالية. وكشفت المضاربات عن انخفاض تقييمات الشركة قبل عمليات البيع مما يمثل إهدار للمال العام، فالشركة تمتلك نحو ١٠٥ ألف متر مربع بالشروق و ٩٠ ألف متر مربع بمدينة ٦ اكتوبر و٣٠ ألف متر مربع بالقطامية و٤ آلاف متر مربع بالقاهرة ولدى الشركة وحدات سكنية معدة للبيع تبلغ قيمتها ١٨ مليون جنيه، لتبلغ قيمة الواحدات والأراضى

المملوكة للشركة ـ وفقا لتقييمها نحو ١٢٢ مليون جنيه، بينما يقدر خبراء الاقتصاد هذه الأصول بنحو ٢٠٠ مليون جنيه، ويصل حجم أعمال الشركة السنوى الى نحو ٢٢٥ مليون جنيه وحجم التعاقدات ٣٩٣ جنيه حتى أغسطس الماضى .

ومن ناحية أخرى أعلنت الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما عن بيع ٢٠٪ من الفنادق التاريخية فى يناير القادم وتشمل فنادق ماريوت القاهرة وكتراكت أسوان وميناهوس ومنيل بالاس بالقاهرة وفلسطين وجليم بالاس بالإسكندرية وونتر بالاس بالأقصر.

يذكر أن هناك خلافاً لم يحسم بعد حول تحديد قيمة الأصول قبل عملية البيع خاصة بعد تجربة بيع شركة الأهرام للمشروبات وفندق شيراتون القاهرة. ووسط تقديرات لارض فندق ماريوت فقط بنحو٢ مليار جنيه.

وعلمت «الأهالى» أن مؤسسة مودى تجرى إعادة تقييم مرة أخرى لشركة الأهرام للمشروبات والتى تم بيعها لأحمد الزيات لوجود خلافات حول تسليم أرض الشركة والمقرر أن يتم بعد ٤ سنوات كما باعت الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما فى سرية تامة نحو ٢٧٠ الف متر مربع فى شرم الشيخ لمستثمر عربى وهى أرض مجهزة بالبنية الأساسية وللاستثمار السياحى وقسمت الأرض إلى قطعتين مساحة الأولى ١٢ الف متر مربع بسعر ١٨٠ جنيها للمتر فقط والأخرى بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع بسعر ١٦٥ جنيها للمتر.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن سعر المتر المزود بالخدمات الأساسية فى هذه المنطقة السياحية والتى سيقام عليها فندق ، يتراوح مابين ٣٥٠ إلى ٤٥٠ جنيها.

حسين البطراوى - الأهالى - ٢٢/١٠/٩٧

فساد يا مصر

• ٥ مليارات جنيه ثمن قطاع السياحة بالكامل معروض للبيع على الأنترنيت والخبراء يقيمون أرض فندق الماريوت فقط بـ٢ مليار جنيه عام ٩٤!!

• بعد رفض تقييمات أرثر اندرسون عام ٩١ أرثر اندرسون يقيم الأصول عام ١٩٩٧

فى صراع السلطة ، فشل . د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء فى فرض سيطرته على وزارة قطاع الأعمال والشركات التابعة لها، واعتبر د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال اللجنة الوزارية للخصخصة مجرد تحصيل حاصل، ووضح ذلك فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقدته الوزارة مع الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما برئاسة. د. مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة وبحضور د. فؤاد عبدالوهاب مدير المكتب الفنى لوزارة قطاع الأعمال بعد اعتذار د. عاطف عبيد عن حضوره اجتماع مجلس الوزراء.

ويفجر د. مصطفى عيد مفاجأة بإعلانه عن استراتيجية شاملة لبيع أصول قطاع السياحة تحت شعار كل شىء مطروح للبيع فى مصر ، والمفاجأة لاتكمن فى عملية البيع ولكن فى إعلان استراتيجية وتقييمات دون العرض على اللجنة الوزارية وإقرارها معتبراً رأيها النهائى لا قيمة له فمصطفى عيد يعلن أن أصول قطاع السياحة تتراوح ما بين ٥ إلى ٦ مليارات جنيه وفقاً لتقييمات الشركة القابضة وتقييمات المكاتب الاستشارية الأجنبية التى استعانت بها هيئة المعونة الأمريكية فى إطار مشروع الخصخصة التى وقعته مصر عام ٩٥/ ١٩٩٦ بمنحة ٣٠ مليون دولار.

الأصول

وبالنظر الى أصول قطاع السياحة والذى يضم ٤ شركات للسياحة و الفنادق، هى شركة مصر للسياحة والتى تمتلك أسطولاً من السيارات السياحية والفنادق العائمة، وشركة مصر للفنادق المالكة لفنادق هيلتون، وشركة الفنادق المصرية وشركة إيجوث، ويبلغ عدد الفنادق والمطاعم العائمة نحو ٣٤ فندقاً فضلا عن قطع أرض بمساحات

شاسعة فى قرية مجاويش بالبحر الأحمر، وأرض العروبة بصلاح سالم بالقاهرة، وأرض شاسعة بسيدى عبدالرحمن بالإسكندرية.

ولكن يعود . د. مصطفى عيد ليعلن أن التقييمات ستعرض على اللجنة الوزارية للخصخصة لإقرارها واقرار استراتيجية البيع التى أعلنها د. مصطفى عيد بالبدء فى بيع شركة مصر للفنادق المالكة لفنادق هيلتون، والانتهاء فى منتصف عام ١٩٩٩ من بيع شركة مصر للسياحة، أما شركتا الفنادق المصرية وإيجوث فهناك اتجاهان الأول دمج الشركتين فى شركة واحدة ، والآخر بيع اصول هاتين الشركتين بشكل منفصل نظراً لضخامة أصولهما.

جدل لم يحسم

اما بالنسبة للفنادق التاريخية فما زال الجدل سائداً حولها حتى الآن ولم يحسم، رغم صدور قرار مجلس الوزراء لتجديد تاريخية الأصل، كما لم تحسم طريقة البيع أيضًا وإن كانت ستباع، إما لمشتر واحد وهو الاتجاه الأقوى او إنشاء شركة مساهمة تضم الفنادق التاريخية وبيع ٤٠٪ من الأسهم عن طريق الاكتتاب العام.

وأعدت الشركة القابضة قائمة بمعلومات تفصيلية عن هذه الأصول المطروحة للبيع على شبكة الانترنت تمهيداً لبيعها وترويجاً لعملية البيع قبل موافقة مجلس الوزراء أوحسم طريقة البيع.

فشل وإصرار

بعد تاريخ طويل من الفشل فى عملية بيع الفنادق فى مصر منذ عام ١٩٩١ مع بدايات عملية الخصخصة نتيجة الاختلاف حول تقييمات هذه الفنادق، تعود الشركة القابضة لطرح ٣٤ فندقاً للبيع مرة أخرى.

وتدعى الشركة نجاحها فى بيع فندق المريديان، وهو الذى تم بيعه فى أواخر السبعينيات بمبلغ ٧٥ مليون دولار وثارت حوله الشبهات نظراً لبيع حديقة المريديان ضمن اصول الفندق، وهى التى تحولت إلى برج سكنى فاخر تتراوح ثمن الوحدة فيه مابين ٢ إلى ٥ ملايين دولار.

شيراتون والمعونة

أما فندق شيراتون ـ والذى بيع بنحو ١٥٠ مليون دولار فقط، فتم تسليمه للملاك الجدد بعد أن حاولت المعونة الأمريكية رفض صفقة الليبيين والضغط على الحكومة المصرية لعدم بيعه لهم. وتم بيع الفندق بسعر يقل عن ربع سعره الأصلى إذا أخذنا فى الاعتبار قيمة الأرض التى وصل سعر المتر المربع بهذه المنطقة إلى ٣٠ ألف دولار للمتر المربع، فضلا عن تحقيق الفندق لأرباح ضخمة.

وماحدث عام ١٩٩١ بشأن تقييمات أصول الفنادق يتكرر الآن، فنسبة الأرض فى هذه التقييمات تتراوح مابين ١٠ إلى ١٥٪ من قيمة الفندق وهوما أعلن عنه.د مصطفى فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الأربعاء الماضى، مع ملاحظة أن المكتب الاستشارى ارثر اندرس هو أحد لجان التقييم عام ٩٦/ ٩٧ وهو أيضاً الذى قيم الفنادق عام ١٩٩١، معتمداً على حركة السياحة أيام حرب الخليج وهوماأدى إلى رفض التقييمات وإسنادها إلى شركة يكتيل العالمية التى وضعت نسبة الأرض تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥٪ من قيمة الأصول..

ورغم إعلان د. مصطفى عيد أن تكاليف عملية التقييم لاتذكر نظراً لاعتمادها على المعونة الأمريكية إلا أن هناك ـ من المفترض ـ ٧ جهات للتقييم مختلفة، فكم تكلفت ..وهل تعد الملايين أموالاً لا تذكر نظراً لتقييم هذه الأصول اكثر من ٣ مرات خلال ٥ أعوام.

انخفاض التقييمات

الأمر الآخر متعلق بقيمة الأصول التى أعلن عنها وأن تتراوح ما بين ٥ إلى ٦ مليارات جنيه فقط مما يؤكد

انخفاض التقييمات، فالشركة القابضة تمتلك نحو ٥٠٪ من أرض قرية مجاويش، وأرض العروبة بصلاح سالم ومساحات شاسعة بالإسكندرية، ورغم محاولات د. مصطفى عيد التأكيد أن هذه الأراضى لا تدخل فى التقييمات إلا أننا نؤكد أنها ضمن التقييم.

نقطة أخرى أن خبراء الاقتصاد قدروا أرض فندق ماريوت بالزمالك فقط بنحو ٢ مليار جنيه عام ٩٤/ ٩٥، وارتفعت الأسعار منذ ذلك التاريخ فى سوق العقارات وأراضى البناء بنحو ٥٠٪، فكم يبلغ سعر الماريوت الآن.

ويؤكد الخبراء أن بعض الفنادق إذا تم بيعها سوف تهدم ومنها فندق النيل هيلتون والذى يمثل أسوأ استغلال للأرض، ويؤكدون أن سعر الأرض فقط فى هذه المنطقة يتراوح مابين ٣٠ إلى ٤٠ الف دولار للمتر المربع، الأمر الذى يغرى المشترين على الهدم وتغيير النشاط.

مشكلة أخرى تواجه عملية البيع ولم تحسم بعد، وهى عقود الإدارة الأجنبية لفنادق والتى تمتد فى بعض الفنادق إلى عشرين عاما وتمنع عمليات البيع إلا بموافقة شركات الإدارة حيث إن العقود تنص على عدم تغيير المالك، وتحصل هذه الشركات على نحو ٢٠٪ من إجمالى إيرادات الفندق مقابل الإدارة والتطوير ، وقد انفقت هذه الشركات الملايين فى تجديد الفنادق.

وهو الأمر الذى يخفض من التقييم إذ ان الفنادق تباع على أساس ٨٠٪ فقط من أرباحها، وتقف شركات الإدارة عقبة أمام عمليات البيع ولابد من موافقة هذه الشركات على المشترين أو ترضيتهم مالياً وهو ما يتكلف الملايين من الجنيهات.

الإسرائيليون قادمون

وكعادة الحكومة فإنها لا تضع شروطاً للمشترين أو تمنع بعض الجنسيات من الشراء وخاصة الإسرائيليين لتأتى الفرصة لهم لشراء الفنادق المصرية خاصة فى طابا والبحر الأحمر ليستمر المسلسل الإسرائيلى فى الهيمنة ونشر نمطها الثقافى.

وإذا كانت فضيحة بيع شركة الأهرام للمشروبات لم تهدأ بعد، فإن الأمر يثار مرة أخرى فى بيع الفنادق المصرية وهو ما يتطلب وضع ضوابط صارمة فى عمليات البيع وإعلان خطوات البيع والتفاوض مع المستثمرين خاصة أن د. مصطفى عيد ألمح إلى أن أسلوب البيع فى إحدى جولاته سيكون بالتفاوض المباشر مع المستثمرين للوصول فيما اسماه بالقيمة العادلة للأصول.

حسين البطراوى - الأهالى ١٠/٩/٩٧

القابضة للسياحة و«إيجوث» والفنادق المصرية يؤسسون شركة عامة شركة قابضة تخالف القرارات الوزارية

فى الوقت الذى تقوم الحكومة ومن خلال برنامج الخصخصة الذى تتبعه ببيع الشركات العامة، وحصص المال العام فى الشركات المشتركة وتزامن ذلك مع صدور قرار جمهورى بالحظر على الشركات العامة بأن تؤسس أى شركة جديدة أو الدخول كمساهمة فى شركات أخرى. فإن هذا الاتجاه يكاد لا يكون مطبقاً فى معظم الأحوال.

وعلى سبيل المثال قامت الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بتأسيس شركة جديدة تحمل اسم «هوليداى دريمز» بغرض استغلال مساحة ١٥٠٠ فدان على الساحل الشمالى فى مشروعات سياحية وترفيهية وفندقية.

والقصة تبدأ مع صدور القرار الجمهورى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ بتخصيص قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ فدان على الساحل الشمالى الغربى فى منطقة سيدى عبد الرحمن للاستغلال السياحى على أن تتولى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق فى ذلك الوقت تعمير واستغلال تلك المنطقة.

وفى ١٧/ ٨/ ٧٦صدر قرار وزير الاقتصاد والدولة للتعاون الدولى رقم ٢٠٥ بالترخيص بتأسيس شركة «هوليداى دريمز» للاستثمارات والتنمية السياحية برأسمال ٥,٧٧٥ مليون جنيه وتبلغ مشاركة الجانب المصرى ٥٠٪ من اجمالى رأس المال بالجنيه المصرى ونسبة مشاركة الجانب الأجنبى ٥٠٪ من إجمالى رأس المال تؤدى بالدولار الأمريكى المقوم بالسعر الرسمى طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

وبتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٧٦ حرر عقد ابتدائى لتأسيس شركة «هوليداى دريمز للاستثمارات والتنمية» بين كل من الشركة المصرية العامة للفنادق «ايجوث» - طرف أول - وشركة التمويل والاستثمارات «شركة قابضة» - طرف ثانى عربى - ويكون غرض هذه الشركة هو القيام بجميع المشروعات السياحية الداخلة ضمن خطة الطرف الأول ومن بينها إنشاء وتأثيث وتجهيز وإدارة الموتيلات والفنادق والمحال العامة للسياحة كالمطاعم والملاهى والكازينوهات والاشتراك فى المشروعات السياحية الاخرى.

وخلال الفترة من ٧٦ وحتى ١٩٧٧ صدرت عدة قرارات وزارية بتعديل النظام الاساس للشركة وهى:

- قرار رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تعديلات بتعديل مدة الشركة واجازة انشاء فروع وتوكيلات بمصر والخارج.

- قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديلات تعيين رئيس مجلس الادارة من ٤ أعضاء على الأقل وثمانية أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة والرئيس يمثل «ايجوث».

حل الشركة تصفيتها

وتمضى الأوراق المتعلقة بالشركة لتشير الى انها واجهت منذ تأسيسها فى عام ١٩٧٦ وحتى نهاية ١٩٩٥ العديد من الصعاب التى لم تمكنها من مباشرة أعمالها وتحقيق أهدافها التى انشئت من أجلها.

وبتاريخ ١١/ ٢/ ٩٦ قامت الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «ايجوث» بتوقيع عقد مع شركة التمويل والاستثمارات «شركة قابضة» بموجبه تم حسم الخلافات مع الشريك العربى والموافقة على تخارجه.

وبتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ قررت الشركة المصرية للسياحة والفنادق حل الشركة وتصفيتها وحل مجلس الإدارة وتجميد حساباتها بالبنوك وانتهاء اعمال التصفية فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦ مع تقديم مركز مالى للشركة فى ١٢/ ٢/ ١٩٩٦ وتقديم تقرير شهرى عما تم من اجراءات التصفية - وتعيين المستشار برهان سعيد مصفياً على الشركة.

وبتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٩٦ تعاقدت الشركة مع شركة «كيرسرفيس» لحراسة الأرض من التعديات ولا تزال الشركة تباشر عملها حتى تاريخه.

وبتاريخ ١/ ٧/ ١٩٩٦ انعقدت الجمعية العامة «لايجوث» وقررت استمرار عمل الشركة تم تعديل المساهمة فى رأسمال الشركة دخول الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وشركة الفنادق المصرية بالمساهمة فى رأسمالها الذى اصبح كالآتى:

- الشركة المصرية للسياحة والفنادق ٥,٧١٢,٥ مليون جنيه بعدد ١١٤٢٥٠ سهماً.

- الشركة القابضة للإسكان والسياحة ٦٠ ألف جنيه بعدد ١٢٠٠ سهم.

- شركة الفنادقالمصرية ٢٥٠٠ جنيه بعدد ٥٠ سهما.

وفى مذكرة تم عرضها على الجمعية العامة غير العادية لشركة «ايجوث» واعداد بمعرفة الشركة القابضة للاسكان والسياحة وتحمل رقم ٢٨١ وافق مجلس إدارة الشركة القابضة فى جلسة الجمعية فى ٢٨/ ٦/ ١٩٩٨ على.

١- تخارج الشركة القابضة من شركة «هوليداى دريمز» ببيع مساهمتها إلى شركة «ايجوث» الثمن الذى تم به شراء حصتها البالغة ١٢٠٠ سهم والتى تشكل نسبة ٠٤٨ ,١٪ من رأس المال وبقيمة ٤ ,٢٦٧ ألف جنيه مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

٢- إلغاء قرارى مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٩٦ ومجلس إدارة شركة الفنادق المصرية بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٩٦ بمساهمة شركة الفنادق المصرية بعدد ٥٠ سهما تمثل نسبة ٠٤ ,٠٪ من رأس الما فى اسهم شركة «هوليداى دريمز»

٣- اتخاذالاجراءات القانونية اللازمة لانهاء كيان شركة «هوليداى دريمز» وأيلولة أصولها وخصومها إلى شركة «ايجوث» للقيام باستثمارها فى مشروع مناسب ومن خلال القطاع الخاص.

وتمضى المذكرة فى القول إن شركة «ايجوث» قامت بالتنسيق مع مدير المشروع باعداد تصور مبدئى للمشروع السياحى العالمى المزمع أقامته على الأرض المملوكة لشركة «هوليداى دريمز» بالساحل الشمالى حيث تبين ان حجم الاستثمارات الضخم المطلوب لتنفيذ هذا المشروع يتعين ان يتم تنفيذه من خلال شركة مشتركة للاستفادة بما تتيحه القوانين المنظمة للشركات المشتركة من إعفاءات تخص الاستثمار وتم العرض على مجلس إدارة الشركة القابضة فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٩٨ والذى وافق على بقاء شركة «هوليداى دريمز» وإلغاء قرار المجلس الصادر فى ٢٨/ ٦/ ٩٨ وقرار الجمعية العامة غير العادية لشركة «ايجوث» فى ١/ ٧/ ١٩٩٨ حل شركة «هوليداى دريمز» وما ترتب على هذه القرارات من إجراءات.

تسهيل عملية الخصخصة

ويعرض ملف الشركة على الدكتور على امبابى المفوض العام لشركة «ايجوث» قال إن الاجابة عن التساؤلات المتعلقة «بهوليداى دريمز» ترتبط بما هو مطلوب لتنفيذ برنامج الخصخصة، وأن تأسيس هذه الشركة لتملك بعض أصول «ايجوث» الغرض منه تسهيل عملية الخصخصة.

ويضيف الدكتور على امبابى أن الاستراتيجية السابقة لخصخصة «ايجوث» كانت تركز على طرحها للاكتتاب العام وبعد الدراسات التى تمت للسوق بواسطة مكاتب خبرة عالمية وشركات سمسرة تم الاتفاق على تجزئة الشركة وبيعها كأصول منفردة وهو ما حدث مع «هوليداى دريمز».

ويؤكد الدكتور على امبابى ان المشروع المزمع أقامته على مساحة ١٥٠٠ فدان الساحل الشمالى هو مشروع سياحى يعمل على مدار العام وليس جزءاً منه.. وبالتالى فإن الدراسات التى تمت له تبحث فى إمكانية جذب السائح الى المنطقة طوال العام وذلك حتى يمكن تفادى الاخطاء التى حدثت بالساحل الشمالى وجعلت من المنشآت السياحية به كتلاً خرسانية لا تعمل إلا لاسابيع قليلة فى العام.

ويشير المفوض العام على شركة «ايجوث» إلى أن المشروع تصل تكلفته الى مليارات وبناء عليه تم الإعلان عن مسابقة عالمية رصدت لها جوائز لجذب المكاتب العالمية لتصميم وتخطيط وعمل دراسات الجدوى للمشروع وتقدم من خلالها ٧ مكاتب فاز ٣ منها.. وتم التحكيم فى هذه المسابقة من خلال لجان تضم فى عضويتها ٤ خبراء أجانب

و٣ من أساتذة الجامعات المصريين وفى المرحلة الأخيرة حضر مع لجنة التحكيم الدكتور عاطف عبيد ورئيس الشركة القابضة واللجنة المشرفة على تنفيذ المشروع للوقوف على جدية العمل وسير عمل المكاتب.

ويقول الدكتور على امبابى إن المشروع تم تقسيمه إلى ١٨ قطاعاً لكل قطاع نشاط معين بحيث لا تتعارض الأنشطة مع بعضها بل لابد من حدوث عملية تكامل فيما بينها، وسوف تعرض هذه القطاعات على المستثمرين سواء المصريين أو الاجانب ليبعها لهم مع الالتزام بتنفيذ المشروع الوارد فى القطاع.

عن تنفيذ البنية الأساسية للمشروع يشير الدكتور على امبابى إلى أنها ستطرح فى مناقصة عامة على الشركات المصرية لتنفيذها وذلك قبل طرح القطاعات على المستثمرين.

عبد الناصر محمد - الأهالى ١١/١/٩٨

كيف تشرف إدارة فاسدة على أصول شركة تبلغ ١٨ مليار جنيه؟!

• إيجوث، تقوم بشراء فنادق ومطاعم خاسرة.. وتحول أميز المواقع إلى جراجات!

• تساؤلات حول بيع ٢٧٠ ألف متر بشرم الشيخ وتجديد قصر عزيزة فهمى وجزيرة الفنتين؟!

• مخالفة كل قواعد الخصخصة والتلاعب بالمعاش المبكر ووثائق التأمين والتعيينات على القماش

عندما بدأنا حملتنا ضد رموز الفساد فى قطاع الأعمال العام وفى مقدمة الشركة القابضة للسياحة فقد كان إختيارنا مؤسساً على أن هذه الشركة تتحكم فيما لا يقل عن ربع قيمة الأصول المملوكة لقطاع الأعمال العام بأكملة ونعطى للقارىء دليلاً على صدق ما نقول بقيمة أحد الفنادق التابعة وكائن بمنطقة الزمالك قد تجاوز المليارين من الجنيهات بخلاف قيمة الأرض المقام عليها وهو ما يوازى قيمة ٤ أو ٥ شركات قابضة أخرى مسلسنا اليوم يبدأ بأكبر شركة فنادق فى مصر بل ربما فى الشرق الأوسط بأكمله سواء كانت هذه الشركات فى حوزة القطاع العام أو الخاص شركتنا هى شركة إيجوث الشهيرة والتى تبلغ قيمة أصولها حوالى ١٨ مليار جنيه يتمثل فى أكبر وأفخم فنادق الجمهورية مثل ماريوت- مينا هاوس أوبروى- وفنادق شيراتون فضلاً عن شركات مشتركة تمتلك فنادق كبرى عريقة مثل سميراميس- شيراتون هليوبوليس وشيراتون الأقصر موفنبيك الهرم وغيرها إلى جانب مساحات شاسعة فى الأراضى فى كافة أنحاء الجمهورية وفى أماكن شديدة التميز والخصوصية من حيث الموقع والمساحة والإمداد بالمرافق منها على سبيل المثال ٦,٣ مليون متر مربع بالساحل الشمالى بمنطقة العلمين التاريخية والشهيرة يبلغ سعر المتر بها حوالى ٥٠٠ جنيه «بإجمالى حوالى ٣ مليار جنيه» أرض الجولف بالهرم وجميع الأراضى خلف فندق مينا هاوس وأرض العروبة وأرض عزيزة، فهى بالأسكندرية على البحر مباشرة وأرض توماس كوك وأرض ميدان التحرير وصاحب ضجة أخبار اليوم والمستثمر اللبنانى على الجمال وغيره من الأصول التى لا يتسع المجال لسردها.

وعندما تفوح رائحة الفساد فى هذه الشركة فإن المصيبة تكون مضاعفة عدة مرات ويلزم لمن أدركت أنوفهم الرائحة الكريهة أن يبادروا بالتصرف سواء كان هذا التصرف بمعالجة الظاهرة ويترأ طرافها أو أن يتركوا الأمر دون تدخل للجهات الرقابية أو القضائية وإلا يصادروا على رأى نواب الشعب عندما يطرح موضوع الفساد تحت قبة البرلمان فى استجواب يؤخذ الموضوع مأخذ الجد ونقلع عن حكاية الانتقال لجدول الأعمال. وحتى ندخل فى الموضوع نذكر الأهداف الأساسية التى انتهجزتها الدولة لإعادة الهيكلة الإقتصادية وتوسيع قاعدة الملكية، وهى نقل

الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص بوصفة الأقدر على إدارة المال وتطوير نظم العمل ونقل التكنولوجيا والخروج بالمنتجات إلى دائرة المنافسة العالمية ورفع كفاءة دولاب العمل على وجه الخصوص تنمية الموارد البشرية وتدريبها وجعلها مواكبة للتقدم التكنولوجي الحديث، وإذا طبقنا هذه المعايير على شركة إيجوث التى بين أيدينا فاللأسف لن نجد شيئاً من هذا قد تحقق أو يمكن أن يتحقق فى المستقبل.

مسلسل المصائب!

قامت الشركة بإصدار نظام للمعاش المبكر حاولت فيه ترغيب العاملين فيها وقد بلغ عددهم حوالى ٩٤٠ عامل وموظف فى الخروج المبكر على المعاش وبالفعل أبدى حوالى ٣٧٠ منهم حتى الآن رغبتهم فى الخروج وخرجوا بالفعل بالقرارات الإدارية وآخرها القرار رقم ٧٣ الصادر فى ١١/ ٣/ ١٩٩٨ وتكلف خروجهم على المعاش حوالى ٢١ مليون جنيه.

إلى هنا وهذا الأمر يدخل فى إطار التوجهات العامة لوزارة قطاع الأعمال ولكن ما حدث أن الشركة قامت بتعيين حوالى ٦٠٠ عامل بعضهم تعيين دائم بالقرارات أرقام (٣٩١م، ٩٧، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٤ لسنة ٩٨... إلخ) ألا يعد هذا إهدار للمال العام والمعينين بعقود محدودة المدة حوالى ٣٥٠، وللعلم فإن العقود محددة المدة سرعان ما تتحول إلى عقود دائمة.

لقدخرج أصحاب الخبرة وجاء أصحاب الخطوة والأتباع

أما المصية الثانية: فترجع إلى تفسير المصادر للقرار رقم ٣٩٢ فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧. بتعيين مهندسة تردد أنها حرم مسئول بجهاز رقابى بعد إنهاء عملها فى الشركة العامة للأعمال الهندسية وهذا التاريخ هام حتى تحصل على علاوة يوليو وللعلم تم ترقيتها مدير عام عن ١/ ٩ , ٩٨ واذا كان هذا صحيحاً وكيف ستكون قوة إبصار المسئول الرقابى عندما تعرض عليه نتائج أعمال الشركة لفحصها؟؟؟.. وبالمناسبة هل يحصل هذا المسئول على مكافآت وبدل حضور جلسات ومسميات أخرى قد تتجاوز آلاف الجنيهات؟!

أما المصيبة الثالثة: فهى المخالفة الصريحة لقرارات رئيس مجلس الوزراء التى تتحدث عن ترشيد العمالة فى شركات قطاع الأعمال العام وأهمية تهيئة المناخ لخلق كوادر وقيادات شابه والاهتمام بالصف الثانى وعدم مد خدمة العاملين من الشركات بعد سن المعاش إلا لأصحاب الخبرة النادرة ولمدة عام قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان عند الضرورة القصوى وبقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء شخصياً.

فقد قامت شركة إيجوث مثل باقى الشركات القابضة للسياحة بإعادة تعيين بعض القيادات التى بلغت سن التقاعد.

ضاربة بذلك عرض الحائط بقرارات رئيس الوزراء الدكتور الجنزورى، رغم أن كل هذه الحالات لا يمكن وصفها بالخبرة النادرة أو حتى بالخبرة العادية.

جراج إيجوث!!

وأما المصيبة الرابعة: وهى فى كلمات بسيطة تحويل عدد من أفضل قطع الأراضى المميزة بميدان التحرير وكورنيش النيل إلى أماكن انتظار سيارات بما يعد سابقة غير مسبوقة فى الاستغلال الأمثل لأصول الشركة وخروج صريح على مجالات عمل الشركة التى نص عليها فى النظام الأساسى لها.

المصيبة الخامسة: هى أرض شركة القاهرة بميدان التحرير والتى تم عليها جراج!! هل يتذكر القارىء الحملة الصحفية لجريدة أخبار اليوم والتى تناولت موضوع قيام الشركة بدفع حوالى ٤٤ مليون جنيه للمستثمر اللبنانى على الجمال لترك الأراضى وحتى تتمكن شركة إيجوث من بيعها للمستثمر الجاهز والتى صرحت الشركة وقتها أنها ستباع

بمبلغ حوالى ١٢٠ مليون جنيه. ماذا تم بخصوصها وقد أصبحت جراج سيارات!! هل هذا هو الاستثمار الأمثل؟؟

أما المصيبة السادسة: فهى ما أشارت إليه إحدى الصحف عن تحدى اللجنة العليا للخصخصة برئاسة الجنزورى:-

قضية بيع ٢٧٠,٠٠٠ متر مربع كاملة المرافق وضمن التخطيط العام الذى أعدته وزارة السياحة لمنطقة جنوب سيناء عبارة عن قطعتين متميزتين نشرت احدى الجرائد إنها بيعتا لمستثمرين من الخليج؟؟

بيعاً مباشراً دون أى إجراءات من التى نصت عليها القوانين واللوائح ودون أن نسمع أن إعلان بيع لها وتحدى بذلك اللجنة الوزارية العليا للخصخصة وتردد عن أن هذه الأرض بيعت بأبخس الأثمان.

المصيبة السابعة: جاء فى انتقاد الخبراء لما جرى فى موضوع قصر عزيزة فهمى بالإسكندرية وهو أشبه بشراء الفندقين العائمين ايزيس وازوريس والمطعمين القائمين أو بال وتركواز من مصر للسياحة وكأن المسئولون عن شركة ايجوث لم يقتنعوا بسياسة الدولة فى التخلص من الوحدات غير المنتجة بقطاع الأعمال العام حيث يقوم حالياً بتجديد قصر عزيزة فهمى الآيل للسقوط وكأنهم ورثه هذا القصر الموجود على البحر مباشرة وتبلغ مساحته ما يزيد عن ٢٠ ألف متر مربع يبلغ سعر المترفيه مالا يقل عن ٢٠ ألف جنيه أى بقيمة إجمالية ٤٠٠ مليون جنيه. ويتساءل الرأى العام ويوجه سؤاله إلى مسئولى الجهاز المركزى ورئيس القابضة للسياحة من هم اللذين يقومون بأعمال الصيانة والتجديد والإستشارات الخارجية بهذه العملية وما علاقتهم بالمسئولين عن إيجوث.

المصيبة الثامنة: تتعلق بفندق العملين الشهير بمنطقة سيدى عبدالرحمن (بتكلفة نحو ١٢ مليون جنيه!) صاحب حملة الإعلانات الرهية حيث يتم صرف الملايين بهدف تجديد الفيلات الموجوده بالفندق وقد سبق أن أوضحنا. بالتفصيل لمشاركة مشبوهة لشركة دريمز والفنادق وايجوث ومخالفة كل قواعد الخصخصة. على الرغم من أن وزير قطاع الأعمال قد أعلن عن وجود دراسة عالمية لوضع تخطيط شامل للمنطقة بهدف الاستفادة سياحياً من الساحل الشمالى والتى قد تتضمن الفندق المذكور عند إعادة التخطيط.

المصيبة التاسعة: وتتعلق بمشروع جزيرة الفنتين بأسوان:-

فقد اكدت المصادر المتخصصة انه فى بداية عام ١٩٩٦ تم إيقاف، العمل فى مشروع انشاء فندق جزيرة الفنتين بأسوان وسط النيل الذى تكلف فى هذا الوقف حوالى ٦٠ مليون جنيه، وكان التوقف بتعليمات من وزير قطاع الأعمال العام كلية عن الإستثمار فى المجال السياحى والفندقى الأمر الذى ترتب عليه قيام شركة إيجوث بدفع تعويض للشركة الكورية حوالى ٢٦,٥ مليون جنيه وبعد مرور عامين من توقف المشروع امتثالاً لتعليمات الوزير، يتردد عن استكمال المشروع ضارباً عرض الحائط بسياسة الخصخصة وسياسة الدولة قد يكلف الشركة حوالى ٦٠ مليون جنيه جديدة فى مشروع أجمع كل الخبراء السياحيين على فشله من الناحية الاقتصادية، ثم والأدهى من ذلك أن الشركة التى ستكمل المشروع قد تأخذه بأسعار ٩٨!! فمن يتحمل هذه الخسارة بالإضافة إلى التعويض الذى دفع عن التوقف للمقاول الكورى.

المصيبة العاشرة: تتعلق بمشاركة شركة ايجوث فى شركات أخرى على الرغم من صدور العديد من القرارات بضرورة قيام الشركة المذكورة بالتخلص من بيع مساهماتها فى تلك الشركات التى تحقق غالبيتها خسائر ولا طائل من ورائها.

ويتم تعيين المحاسيب والمحظوظين بما يحقق دخلاً إضافياً يقرب من الـ ١٠٠ ألف جنيه تتمثل فى مصروفات انتقال وبدل جلسات ومكافآت خالصة الضريبة ومسميات أخرى ونسأل الجهاز فى ايجوث عن سر الصمت الرهيب عن السبب الذى دعى الجمعيات العامة لهذه الشركات المشتركة إلى مضاعفة البدلات دون سبب سوى زيادة خسائر هذه الشركات.

المصية الحادية عشرة: تعيين السيد الدكتور عاصم إسماعيل الامبابى بموجب القرار ٤٤ لسنة ٩٨ من القابضة للسياحة فى بيع أراض ومبانى سانستيفانو وكذا بموجب القرار لسنة ٩٨ من رئيس القابضة فى بيع فندق النيل. وقد انتقدت المصادر الثمن الذى بيع به فندق سان استيفانون وطالبت بإعادة التقيم وتوضيح ما تم من بيع بسعر الحديقة المحيطة أم لا..

هـو والبطالة!

المصية الثالثة عشر: التلاعب بنقل الأصول بين شركة إيجوث والفنادق المصرية والبيع المتبادل بهدف التلاعب فى الميزانيات وتربيح الشركات الخاسرة علماً بأن رئيس مصر للسياحة وقد سبق أن جاء تبرير بيع الفنادق والمطاعم العامة بأنها غير منتجة.. فكيف ولماذا قامت شركة إيجوث بشرائها سواء من ناحية عدم انتاجيتها خاصة أن مبرر الشركة البائعة- مصر للسياحة- أنه للتخلص منهما.. فهل بعد ذلك يتحدثون عن قواعد الخصخصة!! وهل يحق لرتب إيجوث ومصر السياحى البقاء فى موقعيهما وهو ليس من العاملين بالشركة).

سبق أن برر بيع الفنادق والمطاعم العائمة بأنها غير منتجة فكيف ولماذا قامت شركة إيجوث بشرائها سواء من ناحية عدم إنتاجيتها إضافة إلى مخالفة ذلك لقواعد الخصخصة:..؟!

وهل بعد ذلك يحق لرئيسا شركتى إيجوث ومصر للسياحة بالبقاء فى موقعها!

إن بطل هذه الاحداث المفوض بالإدارة لمدة ثلاث شهور فى ١/ ١٠/ ٩٦ ولا نعرف لماذا لم تنته مدة تفويضه حتى الآن علماً بأن المادة ٢٩ من قانون قطاع الأعمال تنص على أنه فى حالة تنحية أو عزل مجلس الإدارة يعين مفوض أو أكثر لتسيير شئون العمل لمدة ثلاثة أشهر لبحن تشكيل مجلس إدارة جديدة بينما تم التجديد لمدة عامين ولا ندرى ما دور رئيس القابضة فى إصدار هذه القرارات؟

ولماذا يكون رجلاً واحداً صاحب القرار الأول والأخير فى شركة بالحجم الذى سبق ونوهنا عنه تبلغ أصولها ١٨ مليار جنيه يتولى إدراتها بإرادته المنفردة.. وهل يطمئن أحد لقرارات شخص منفرد فى شركة بهذا الحجم وطوال هذه المدة؟ هل هى مجرد مخالفة للقانون أم أنها مقصودة والرجل تجاوز عمره ٦٦- ربيعاً علماً بأن خبرته فى مجالات أخرى آخرها ٢٢ عاماً قضاها فى الخليج العربى.

يبنى قصرا ويهدم مصرا:
مشروع سياحى واحد يتكلف ٢٠ ضعفا من تكلفة بناء السد العالى

وائل مفتاح

«موت ألف من عليه القوم، خير من ارتفاع واحد من السفلة».

لعل عمرو بن العاص - رضى الله عنه- قد أشار بذلك لفداحة الداء وجسامة الدواء، ولكنه لم يشرح سبب العلة أو سبيل العلاج، فإن هذا الحل الدرامى الدامى لا يكفى ولن يشفى، خاصة إذا استحال الفساد إلى ما يشبه الظاهرة، تظفو على سطح المجتمع، وتعلوا على قمته ، فليس لنا إذن إلا أن نراجع فى الاصطفاء ذاتها، قيم الارتقاء والانتقاء، وبلا دخول فى جدل بيزنطى، فبتأملك للواقع ومن الذى يسود تستطيع أن تعلم إذا كانت قيم الاصطفاء سليمة صحيحة، أم سقيمة معكوسة.

تقول الأهرام فى ١٨/ ٦/ ٩٩ صـ٦ العنوان «إيداع٤٠ مليارات بالخزانة العامة من شركات قطاع الأعمال وإنشاء مشروع سياحى عالمى بتكلفة ٨ مليارات جنيه» وتحته قالت: أعلن الدكتور عاطف عبيد إنه تقرر تنفيذ مشروع

سياحى عالمى فى منطقة العلمين باستثمارات إجمالية تصل إلى ٨ مليارات جنيه.. ويتضمن المشروع إنشاء ٦٤ فندقاً تحتوى على ١٣ ألف غرفة بتمويل من القطاع الخاص وشركات الفنادق العالمية».

هكذا يجئ الحديث مقتضباً عن استثمارات قدرها ٨ مليارات جنيه فى كلمتين وبس.. ونحن بدورنا نستطيع ان نرد فى كلمتين أيضاً: إفراط وتفريط، وإغراق تفليس، وتكلفة عالية، هل هى فى محلها وما جدواها، والتمويل كيف وما هى آلياته؟ بكل المعايير فإن مبلغ ٨ مليارات جنيه ضخمٌ فمنطقة العين السخنة طبقاً لحديث د. عادل راضى - رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية - بجريدة الأهرام ٦/١٧ «بها ٨٢ مشروعاً سياحياً بتكلفة ٣ مليارات جنيه. مع ملاحظة إنه فى منطقة ينشأ بها ميناء صناعى ومنطقة صناعية واحدة، علاوة على السياحة الخارجية والداخلية ومشروع العلمين المشار إليه تبلغ اعتماداته المالية أكثر من ٢,٦ ضعفاً لما هو قائم بالعين السخنة فعلا. فهل عدد الأسرة بالعلمين أكثر من ضعف ما هو بالسخنة؟.

مثال آخر: فندق س بمدينة نصر بيع بنظام الخصخصة بمبلغ ٩ ملايين جنيه، وطبقا لهذا السعر فإن ٨ مليارات جنيه تنشىء ٨٨٩ فندقاً فأين الخلل؟ هل فى سعر البيع؟! أو تكلفة مشروع العلمين؟ أم فى الخصخصة بشكلها الحالى؟ أم كل ذلك؟

إن تكلفة بناء السد العالى تعدت مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه بقليل، وبافتراض أن الأسعار زادت بمقدار ٤٠ ضعفاً، فإن تكلفة السد بالأسعار الحالية حوالى ١٦ مليار جنيه. أى أن مشروع العلمين السياحى يبلغ نصف تكلفة السد العالى!!

فهل فائدته تتناسب مع تكلفته؟ وهل يعوق تنفيذ مشروع منخفض القطارةالذى يعد مشروع القرن الحادى والعشرين وبامتياز كما يقول د. جمال حمدان؟ إفراط وتفريط.

إن ١٣ ألف سرير للعرض الحالى والتى يعانيها عدم تشغيل عال يعد شكلا من أشكال الإغراق وسيؤدى إلى زيادة المعروض لخدمة الطلب عليها مرن جداً يتأثر بالأحوال السياسية الداخلية والخارجية والأمنية، وكلنا يذكر تداعيات الأعمال الإرهابية النادرة على السياحة بمصر كلها، رغم ان هذا العمل الإجرامى المشين لا يتعدى لعب الأطفال بالولايات المتحدة التى تبادر بدورها بنصح رعاياها بعدم زيارة مصر وتتبعها الكثير من دول العالم خاصة أوروبا.

إن زيادة المعروض من المشروعات السياحية يهدر المشروعات القائمة فعلا، فهو إفراط أدى إلى التفريط وهو أمر لا يسعدنا أن نرى مشروعات قائمة وناجحة تفشل لأسباب خارجة عن إرادتها فمن المستفيد من ذلك؟

إن قطاع السياحة قبل كل شىء هو أحد موارد الدولة، ومجال من مجالات استثمارات الرأسمالية الوطنية التى تتحالف معها، ونريدها معنا. وتعريضها لمخاطر الخسارة لتبتلعها الرأسمالية العالمية أمر يأباه كل وطنى وإذا كان قطاع السياحة مدللا، فإن هذا لا يعنى ذبحه ورميه بأرخص الأسعار نتيجة للكساد المفتعل، وما معنى زيادة استثمارات السياحة عن الحد المعقول؟ فهل نسعى لاستبدال القطن قديما كمحصول رئيسى للتصدير بخدمة واحدة كمصدر رئيسى للعملة الأجنبية؟ هل نسعى لأن تكون سياحة كاسحة لاقتصاد كسيح؟ وهل فى ظل زيادة المعروض لن يؤدى إلى تنازلات فى الأسعار علاوة على غض البصر عن الأخطار الثقافية والزمنية بل والدينية؟

لقد كان أولى بالدكتور عاطف عبيد أن يقدم بيانات أولية واضحة أو دراسة جدوى مبسطة لمثل هذا المشروع ليطرح مناقشة، فكل ما نستطيع استخلاصه من حديثه هو أن تكلفة السرير تبلغ ٦١٥ ألف جنيه، ولكنه لم يحدد لنا فئة الفنادق، ولا الشرائح المنتظر قدومها هل هى سياحة أثرياء مثلا؟

وما فترة التشغيل على مدى العام؟ وما نسبة الاشغال المتوقعة؟ وما دور الشركات الأجنبية؟ وكم تبلغ قيمة استخدام الاسم التجارى لها؟ وما آليات التمويل؟ هل هو تمويل خاص حقيقى؟

مشاكل السياحة كثيرة، والأخطار عليها ومنها جمة، ولكننا نود أن نذكر أن التناقضات الاجتماعية والاختلالات الاقتصادية تمثل عامل طرد للسياحة، وضعف الشخصية والثقافة القومية والوطنية يجعل خسائر السياحة أعظم بكثير من فوائدها العشرة المبشرين بشراء قطاع الأعمال.

ما دام قد جاء ذكر الدكتور عاطف عبيد فإنه يتوارد للأذهان على الفور قطاع الأعمال العام والإصلاح الاقتصادي والخصخصة.

وكم نتمنى من سيادته ألا يعتبر القطاع العام إثما علينا وإرثا للعشرة المبشرين بالشراء ولتكن صفقات بيع الشركات المعدة للخصخصة أكثر شفافية وأدق ثمنا، فها هو أحد عملائك المستديمين، كما تقول الاستاذة تهانى إبراهيم بجريدة «أخبار اليوم» ٣/ ٧ العنوان «حصانة البيزنس» وتحتها تقول: «... رجل أعمال معروف جداً «م. ف. خ» احتمى بطربوش الحصانة وحصل على تخصيص بـ٤٥ فداناً فى مشروع تطوير القطامية التى خصصت له المحافظة ١٢٠٠ فدانا.. المحافظة باعت متر الأرض ١٠٠ جنيه، يدفع المشترى منها ١٠٪ والباقى مقسط على عشر سنوات.. رجل الأعمال أصر على دفع ثمن الأرض كله حوالى ٢٠ مليون جنيه .. ثم ذهب إلى بنك من أكبر بنوك القطاع العام.. فإذا بهذا البنك قدر سعر المتر بـ٥٠٠ جنيه.. وبالتالى رفع قيمة الأرض من ٢٠ مليوناً إلى أكثر من ٩٠ مليون جنيه.. حصل بعدها النائب على قرض ضخم يعادل ٦٠٪ من قيمة الأرض بعد التثمين الجديد المبالغ فيه...! النائب الفذ وضع ملايين القرض فى جيبه ثم أدخل البنك شريكا معه بنسبة القرض وهى ٦٠٪ من الأرض..!

كسب المحظوظ فى هذه الصفقة ما يقرب من ٤٥ مليون جنيه.. وأصبح أيضاً شريكاً للبنك فى مشروعه بنسبة ٤٠٪ مجاناً!!..

فكم نود من سيادتكم أن تتفضل مشكوراً بإعطائنا بيانات عن صفقات العميل المستديم وباقى العشرة المبشرين بالشراء.

أما عن سياسة الخصخصة فنحن نتفق مع الدكتورة منى قاسم كما تقول فى كتابها «الإصلاح الاقتصادى فى مصر» طبعة مشروع مكتبة الأسرة «لم تلق سياسة اقتصادية على مدار التاريخ المصري كما لقيت سياسة الخصخصة صـ٩٧.. إن الطرح الذى تم تناول عملية الخصخصة فى مصر كان طرحاً مغلوطاً، فقد تحول من عملية إصلاح مسار إلى عملية تصفية حسابات سياسية وتاريخية..» صـ٩٤. إن سيادتكم المسئول الأول والأكبر عن سياسة الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، فماذا أعدت للحاضر المقيم والمستقبل القريب؟.

أم أنها عملية البيع لبيع فقط؟ إننا نواجه تحديات جسام، فنحن نواجه نظاماً اقتصاديا عالميا تتشكل ملامحه فهناك ١٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات ويحدد جدولأعمال تلك الشركات ١٢ مؤسسة منبثقة منها، وتنتج تلك الشركات نصف الإنتاج العالمى وتقيم سوقاً ونظاماً بنكيا وإعلاميا عالميا، علاوة على الدول الصناعية الكبرى والتكتلات الاقتصادية واتفاقية الجات ورؤوس الأموال الساخنة وإعادة نشر الزراعة شمالا ونشر الصناعة جنوبا «الصناعات الملوثة للبيئة والمستهلكة للطاقة و....

فماذا فعلت وماذا فعلنا لذلك كله، سيأتى يوم الحساب الأصغر والأكبر.

الشعب ٧/ ١٩٩٩

«حواديت» فى الخصخصة

- توقف بيع فندق النيل
- هل يطالب طلعت مصطفى بتعويض ٣ ملايين من القابضة للإسكان
- تحصيل ٦٠٪ فقط من صفقة سان ستيفانو
- سهم مصر لفنادق بـ٩٠ جنيها فى البورصة وقيمته الحقيقية تتجاوز ٣٠٠ جنيه
- ١٣٧٥ فدانا تنتقل من القابضة للسياحة إلى التنمية الزراعية

لا تخلو عملية البيع المطبقة حاليا لشركات قطاع الأعمال العام العديد من المواقف السلبية التى تعكس فى مجملها عدم التنسيق بين الجهات ذات الصلة بقضية الخصخصة، والشفافية والوضوح التى يجب أن تتصف بها حتى يقف كل مواطن وكل مراقب على حقيقة ما يحدث، وأيضاً لجذب المصداقية لدى الأفراد والمؤسسات المتقدمة للشراء.

وإذا كنا اتفقنا جميعا على أهمية الإصلاح الاقتصادى كضرورة لرفع مستوى معيشة المواطن وأداء الاقتصاد الوطنى، فإن التنبيه لبعض السلبيات التى تعترض هذا الطريق، تعد واجبا رئيسيا للصحافة المصرية عامة والصحافة الاقتصادية خاصة.

وفى هذا الملف نتعرض لبعض هذه الحالات التى يجب حسم الأمر بشأنها سريعا حتى لا يتعرض برنامج الخصخصة إلى عدم الثقة سواء من المراقبين أو المهتمين به والمحصلة النهائية عدم الوصول بالأداء الاقتصادى إلى المستوى المطلوب.

فندق النيل

بعد توقف صفقة بيع فندق النيل إلى مجموعة الوليد بن طلال ومعه طلعت مصطفى بدأ يتردد فى أوساط المهتمين بخصخصة هذا الفندق عن مدى احتمال تقدم محمد فريد خميس مرة أخرى لشرائه خاصة وأنه صاحب أعلى العروض التى تقدمت فى المراحل الأولى لعملية البيع حيث بلغت قيمة العرض المقدم منه ٨٤ مليون جنيه هذا الاحتمال لم يؤكده أو ينفيه خميس حتى الآن.

وقصة فندق النيل تعد مثالا صارخا للتضارب فى القرارات وأيضاً عدم الشفافية والوضوح فعندما اتخذت اللجنة الوزارية للخصخصة قرار البيع كان الاشتراط أن الفندق على حالته ليقومْ المستثمر بأعمال التطوير والارتقاء بمستواه إلى الفنادق ذات النجوم الأربعة، وبعد أن التقيمم بمعرفة أحد المكاتب الاستشارية أرسل هذا التقييم الى اللجنة الوزارية لمراجعته وتم الإعلان عن طرح الفندق للبيع لتطويره على حالته ، وبعد أن تقدم المستثمرون بعروضهم للشراء وكان أقربها العرض المقدم من مجموعة النساجون الشرقيون تم إلغاء عملية التفاوض على البيع والإعلان عنه مرة أخرى بعد أن وافقت اللجنة على وضع بديل جديد وهو هدم الفندق الحالى، وإقامة آخر جديد مستوى ٥ نجوم وذلك لتلافى عيوب المبنى الحالى: عدم وجود حمام سباحة ، وساحة انتظار للسيارات.. مساحة الفندق ٢٠٠٠ متر – وتم الطرح على هذا الأساس وتم تلقى العروض وكان أبرزها أيضا العرض المقدم من «خميس» ولكن الشركة القابضة فى هذه المرة ولأسباب مجهولة أعلنت بديلا جديدا لم يكن مطروحا فى كراسة الشروط، وهو عدم التقيد بقيود الارتفاعات المنظمة للبناء فى المنطقة المحيطة بالفندق وأعطت وعودا للمستثمرين بإمكان الحصول على الترخيص لارتفاع ١٠٠ متر.. مما يعنى إقامة برج مكون من ٣٣ طابقاً، بدلاً من الحالى ٩ أدوار فقط.

وطبقا لهذه الوعود رفعت مجموعة الوليد بن طلال ومعها طلعت مصطفى قيمة العرض المقدم منها للشراء إلى

٩٣,٥ مليون جنيه بعد أن كان فى حدود ٧٠ مليون جنيه ، وتم التوقيع بالاحرف الأولى على عقد البيع.. وبالعرض على اللجنة الوزارية للخصخصة ولأسباب مجهولة رفضت اللجنة التخلى عن قيود الارتفاعات فى هذه المنطقة «مرة ونصف عرض الشارع».. وهو ما جعل الشركة القابضة تعرض على اللجنة الوزارية استثناء الفندق من قيودالارتفاعات خاصة أن الفنادق المجاورة له وبعض العمارات تتجاوز هذا القيد بكثير، هذا الطلب تم تقديمه منذ ثلاثة أسابيع إلا أن اللجنة الوزارية لم توافق للمرة الثانية، ولأسباب مجهولة أيضاً.

اما الموقف الحالى وطبقا لتأكيدات مصدر قريب من اللجنة الوزارية للخصخصة فإن العرض المقدم من مجموعة الوليد وطلعت مصطفى غير قائم، وبالتالى صارت عملية البيع هى الأخرى غير قائمة، لكن من حق المجموعة اللجوء للقضاء حيث أنه تعرض لنوع من التدليس، وتحمل فى ذلك العديد من المصروفات المتمثلة فى دراسات الجدوى، وشراء كراسة الشروط، فضلا عن عدم المصداقية التى تعرض لها طلعت مصطفى أمام شركائه وتقدر هذه المصاريف بحوالى ٣ ملايين جنيه، أحد المقربين للمجموعة أكد ان السير فى رفع القضية وطلب التعويض أمر قائم! وبذلك يكون ملف فندق النيل قد أغلق.

سان ستيفانو

ويقع الفندق على مساحة ٣٠٣٠٠ متر، وكان من المفترض هدمه منذ ١٠ سنوات، لكن بسبب بعض المناورات السياسية لم تفلح المحاولات لإنشاء مشروع سياحى مكانه أيام فؤاد سلطان بحجة أنه مبنى تاريخى، وهو عبارة عن مبنى من خشب «ابراطيم» والقصرون، والخشب البغدادى وهو شبيه بفندق الكونتننتال بوسط القاهرة ومبنى دار الأوبرا القديمة، وأنه صار غير آمن للاستعمال منذ أكثر من ١٠ سنوات.

هذا الفندق تم طرحه على برنامج اللجنة الوزارية المخصصة عام ١٩٩٨ للبيع كقطعة أرض وتم تقييم المساحة بحوالى ٤٥٤ مليون جنيه وتم اعتماد هذا التقييم من وزير قطاع الأعمال العام، وصارت نهائية ولا يجوز النزول عنها إلا بتعديل القانون ٢٠٣ وتم الطرح حيث تقدمت للشراء مجموعتان أولاهما يقودها البنك الأهلى المصرى، وثانيهما مجموعة طلعت مصطفى ومعه الوليد بن طلال ، وبعد دراسة العروض من الناحية المالية والفنية تم استبعاد عرض البنك الأهلى لأنه غير مناسب تم التفاوض مع المجموعة الثانية.

والحدوته تكمن هنا حيث تقدمت مجموعة الوليد وطلعت مصطفى بعرض قيمته ٢٤٠ مليون جنيه فى البداية تم رفعه بعد العديد من الضغوط الى ٢٧٠ مليون جنيه ولكن الشركة القابضة واجهت مشكلة عدم إمكانية البيع بأقل من سعر التقييم الذى تم اعتماده من الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ، لكن ولأسباب مجهولة تفتق ذهن أحد الخبراء أعضاء لجنة البيع بأن المشترى سوف يبنى فقط على مساحة ٦٠٪ من أرض الفندق، ٤٠٪ يتم استغلالها كمساحات خضراء وطرق داخل المشروع المقدم من المستثمر بالتالى فإن ما يجب تحصيله فقط هو قيمة الـ٦٠٪ فقط وتم الاتفاق على ذلك ، والتنازل عن حوالى ٢٠٠ مليون جنيه من ثمن الصفقة، وتم كتابة عقد البيع بمساحة ٣٠٣٠٠ متر فى حين ما تم تحصيله من قيمة الصفقة يوازى ٦٠٪ فقط من هذه المساحة أى ١٧ ألف متر .. وتم عرضه على اللجنة الوزارية التى وافقت عليه ولم يلتفت أحد إلى المساحة الكلية لأرض الفندق!

جناكليس

وتعد قصة بيع شركة جناكليس هى الأخرى الأكثر جاذبية وتشوقاً فى الشركات التى تم طرحها للبيع، فالشركة الواقعة فى مدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة تم تقييمها على أساس الربحية المتوقعة وهو الاساس الذى لا يتفق مع أسلوب البيع إلى مستثمر استراتيجى وإن كان هو الأسلوب المتبع عند البيع للأفراد من خلال بورصة الأوراق المالية والشركة تم تقييمها بسعر اجمالى ٨٢,٢ مليون جنيه بواقع مساحة الأرض التى تمتلكها الشركة وقدرها ٢٠٠٠

فدان، الأشجار، والسلك، وشبكة التنقيط بواقع ٤٩ مليون جنيه، ١٨,٢ للمصنع بما يحويه من الأرض المقام عليها والمبانى والآلات الأثاث والعدد والادوات وحوالى ١٦٠ ألف جنيه لمحطات الرى، ٦ ملايين جنيه للآلات الزراعية، ٣٧٢ ألفا للمعدات الكهربائية، ٣١٩ للسيارات ، ١٣,٩ مليون للإنتاج التام وغير التام.

وبعد ذلك تم الإعلان عن بيع الشركة والأرض التابعة لها وتقدم بعض المستثمرين للشراء كان فى مقدمتهم رجل الأعمال أحمد الزيات وكانت المفاجأة فالزيات يريد فقط ٥٠٠ فدان، والشركة القابضة تريد بيع المساحة مكتملة، وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على تغيير كراسة الشروط ودعوة من تقدموا من قبل بعروض التقدم للشراء مرة أخرى لأسباب غير معلومة أيضاً، وبلغ العرض المقدم من أحمد الزيات حوالى ٣٠ مليون جنيه لشراء المصنع ومعه وبعد الضغوط ٦٢٥ فدانا على أن تنتقل المساحة المتبقية وقدرها ١٣٧٥ فدانا للشركة القابضة للتنمية الزراعية.

وبدأت بالفعل عملية التفاوض مع «الزيات» والمحصلة ونتيجة لقرارات غير مدروسة نجد أن الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما قد خسرت أكثر من ٢٢ مليون جنيه قيمة الأرض التى انتزعت منها لصالح القابضة لتنمية الزراعية.

وما يتردد هو ان المشترى الجديد يرغب فى استيرادالعنب من الخارج بدلا من زراعته فى مصر.

مصر للفنادق

أما حدوتة مصر للفنادق فمن المتوقع ان تنفجر خلال الأيام القادمة والقصة ببساطة أن هذه الشركة مالكة لفندق النيل هيلتون وفندق دهب بالإضافة الى بعض المساهمات الأخرى ومساحة أرض فى مجاويش، وقد تم تقييم الشركة بأكثر من مليار جنيه موزعة على ٣ ملايين سهم ، وبالتالى فإن قيمة السهم حوالى ٣٠٠ جنيه، فى حين أن سعر السهم فى البورصة لا يتجاوز ٩٠ جنيها فى الوقت الحالى ولم تستجب الشركة القابضة للطلبات العديدة بدخولها مشترية لجزء من أسهم الشركة التابعة لها فى حدود ٥٪ حتى تتمكن من معالجة السعر قبل أن يتم بيع الشركة.

والشائعات تشير إلى وجود مخطط يقوده أحد رجال الأعمال المصريين ويحمل جنسية أجنبية من أجل الهبوط بسعر الشركة لأدنى مستوياته حتى يتمكن فى المستقبل من شراء الشركة بسعر معقول من وجهة نظره دون الالتفات إلى القيمة الحقيقية لها.

والتساؤلات تقول أيضاً لماذا تعلن الشركة القابضة عن ملكية شركةمصر للفنادق لأرض مجاويش والإفصاح عن قيمتها الحقيقية وقدرها ٦٠٠ مليون جنيه طالما أن هناك نية للبيع أو على الأصح اتخذ قرار البيع بالفعل.

الماريــوت

تعتبر حكاية فندق الماريوت من أغرب وأخطر حكايات الخصخصة.. فقد تم تقييم الفندق فى مارس من العام الماضى بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه شاملا المبانى والأرض التحف!

وقام بالتقييم مكتب استشارى مصرى وعرض أحد رجال الأعمال شراءه بهذا المبلغ تقريبا، وأثيرت ضجة داخل الأوساط المختصة وبين المسئولين واضطرت الشركة القابضة للسياحة إلى وقف التفاوض حول البيع.

وبعد شهور تلقت الشركة عرضا آخر قدمه رجل الأعمال محمد نصير بشراء الفندق - بدون الأرض - بمبلغ مليار وربع المليارجنيه أى بفارق ٥٠٠ مليون جنيه واستمر الجدل عدة أسابيع واضطر نصير لسحب عرضه بسبب عدم جدية البيع، وبعدها صدرت تعليمات بعدم بيع الماريوت باعتباره اثراً تاريخياً!!

سبيكو

شركة الخرسانة المسلحة «سبيكو» كانت تحقق نحو ٢٠ مليون جنيه خسائر منذ سنوات وتحولت للربح - هذا العام - وفى العام الماضى تلقت وزارة قطاع الأعمال عرضا لبيع الشركة قدمته مجموعة أسبانية وظل العرض عدة أشهر ما بين تفاوض واجتماع ومناقشات.. المهم تم إلغاء عرض الشراء واستبدلته المجموعة الأسبانية التى يمثلها د. هانى سرور رئيس جمعية مستثمرى ٦ أكتوبر بعرض للتأجير قدمته المجموعة رسميا فى يوليو الماضى ومن وقتها وحتى الآن فالمفاوضات مستمرة تارة تتأجل وتارة أخرى تستأنف ثم أوشكت على أن تتجمد أخيراً!

الخشب

وما حدث فى شركة الخشب الحبيبى شىء غريب ليس الإختلاف فى السعر فقط بين ما حددته لجنة التقييم وبين ما يردده مسئولو الشركة ولكن أيضاً لتصرفات صغيرة ونفسية.. فقد أعلن عن بيع الشركة التى حققت خسائر كبيرة خال السنوات الماضية وذلك أوائل العام الحالى .. تم تشكيل لجنة لتقييم التقييم المهم انتهت اللجنةإلى تحديد رقم معين وأعلنت وزارة قطاع الأعمال عن البيع ولم يتقدم سوى مشتر واحد بعرض جدى للشراء وذهب الرجل لمعاينة الشركة وهاله هذه الكميات الضخمة من القمامة والمهملات التى كانت مبعثرة فى كل مكان وكأنها وضعت خصيصا حتى تفسد نفسيته وبمجرد أن بدأ الحديث مع المسئولين قالوا له إن الشركة ثمنها يفوق التقييم بكثير.. ولم يستكمل الرجل مناقشته وزيارته للشركة وسحب عرضه على الفور!!

التجارة الخارجية

أعلن منذ فترة عن طرح ثلاث شركات للتجارة الخارجية للبيع من ضمنها شركة النصر للتصدير والاستيراد بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه على الرغم من أن شركة النصر بمفردها تم تقييمها بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه وعلى الفور قام المفوض العام على الشركة بمطالبة العاملين فى الشركة بالمقر الرئيسى بشارع طلعت حرب وعددهم ٦٥٠ عاملاً بضرورة إخلاء المبنى خلال أسبوع والانتقال لأحد المانى بحى عابدين ولأن المقر الجديد لا يستوعب سوى ١٥٠ عاملا فقط، فقد تقرر فتح الباب أمام الاجازات الطويلة والمعاش المبكر رغم أن وزارة قطاع الأعمال أعلنت منذ فترة عن توقف قبول طلبات المعاش المبكر.

عبد الناصر محمد - جمال شوقى - العالم اليوم ٧/١٢/٩٨

النهب بلا رقيب

رئيس شركة الفنادق المصرية عجز تماما عن استرداد أموال الشركة فى فندق.. الاقصر.. أتضح من الأخبار ممنوعة.. أن شركة «وينا» الانجليزية استولت على إيجار الفندق لمدة خمس سنوات. كما رفضت دفع تكاليف عمليات الإحلال والتجديد والتطوير التى تحملتها الشركة المالكة، وكان من المفروض طبقاً لعقد الإدارة أن تدفعها شركة «وين»

طبقاً لقرار التحكيم الأخير.

رئيس شركة الفنادق المصرية فضل تجاهل الموضوع والتفرغ لبيع فندق كوزموبولثيان الذى يرجع بالمشاكل بسبب الدائرة العمارة الملحقة به والتى يقطنها عدد من السكان.

الشعب ٢٢/٦/١٩٩٩

تعليمات حكومية بوقف مشروعين سياحيين

اصدرت وزارة قطاع الاعمال والشركة القابضة للسياحة والاسكان والسينما، تعليمات إلى الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «ايجوث» بوقف العمل فى مشروعات هضبة «ام سيد» السياحية بشرم الشيخ، كان الجهاز المركزى للمحاسبات قد انتقد تقاعس شركة ايجوث وعدم اتخاذها لخطوات تنفيذية لاقامة قريتين سياحيتين وفندقا، تبلغ تكلفتها ١٢ مليونا و ٦٥ ألف جنيه، تبين عدم قيام الشركة باستخراج التراخيص خلال المدة القانونية تسبب التقاعس فى تحمل الشركة لمليونين و ٢٠٠ ألف جنيه، كتعويضات إلى شركة المتزه . (الوفد)

فضيحة: محام بالإسكندرية يتواطأ مع اليهود بتوكيلات مزورة لتسليمهم فندق «سيسل»!

كشف مصدر مسئول بالشركة القابضة للإسكان والسياحة عن فضيحة- فى الإسكندرية تجرى وقائعها حاليا. كشف المصدر عن قيام محام بالإسكندرية بالتواطؤ مع عائلة يهودية من «زنجبار» لاستصدار حكم قضائى بتسليمهم فندق «سيسل» الذى تملكه الشركة العامة للسياحة والفنادق «إيجوث» مقابل عدة ملايين.

تمكن المحامى من الحصول على حكم قضائى بتسليم الفندق إلى اليهود عن طريق تزوير توكيلات رسمية، ورفضت الشركة المصرية المالكة تنفيذ الحكم وقدمت بلاغا إلى النائب العام بوقف تنفيذ الحكم، وحصلت الشركة المالكة على مستندات تؤكد قيام المحامى بتزوير توكيلات عن اليهود واثبتت الشركة المصرية من مصلحة الجوازات عدم دخول هؤلاء اليهود مصر حتى يقوموا بعمل توكيلات..

أصدر النائب العام قراراً بوقف التسليم وطعنت الحكومة فى الحكم القضائى وأثبتت عدم امتلاك اليهود لمستندات تؤكد ملكيتهم للفندق الذى يقع فى منطقة متميزة على البحر مباشرة، ويقدر ثمنة حاليا بأكثر من ١٣٠ مليون جنيه.

عادل البهنساوى - الشعب ٢/ ٧/ ٩٩

تشريد عشرات العمال بشركة مصر للفنادق

شركة مصر للفنادق احدى الشركات التابعة لشركة الإسكان والسياحة والسينما التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام.. يعمل بها أكثر من ١٧١ موظفا.. بعد تطبيق قانون المعاش المبكر وصل عدد العمال إلى ٩٥ موظفا فقط.. بعضهم معين والبعض الآخر يعمل بعقود محددة المدة تجدد كل فترة..

فوجىء العمال بالشركة ترفض تجديد العقود لأكثر من ٢٨ موظفا بالشركة والسبب مجهول رغم ان بعضهم يعمل منذ أكثر من سبع سنوات دون انقطاع وذلك بادارات الشركة المختلفة ويعتمد العمل عليهم اعتمادا كليا بدليل التجديد المستمر لهذه العقود طوال الفترة السابقة وعدم الاستغناء عن أى عامل كل فى موقعه.. بالاضافة إلى ان معظم العمال كان يعمل قبل تحرير العقد باليومية أو التدريب قرابة الخمس السنوات.. فيصبح اجمالى فترة العمل بالشركة قرابة العشر سنوات على أمل التعيين وهو سر استمرار العمال فى هذه المواقع من العمل طوال الفترة السابقة.. كانت طريقة تحرير العقود المتبعة من قبل إدارة الشركة هى تحرير عقد محدد المدة مع العامل لمدة تتراح بين ستة شهور وسنة وعلى العامل قبل نهاية عقده ان يتقدم بطلب لتجديد المدة وتتم الموافقة على الطلب مع تحديد فاصل بين العقدين يصل إلى يومين فقط اعتقادا من الإدارة ان هذا كاف للفصل بين مدد العقود وبعضها.. وعندما شعر العمال بانهم عنصر مؤثر فى العملية الانتاجية ولا يمكن الاستغناء عنهم بدليل تجديد العقود طوال الفترة السابقة تقدموا بالتماسات للمسئولين بالشركة لتعيينهم.. لكن افاد المسئولون بوجود قرارات تمنع التعيين وعليهم الانتظار.. لم

يجد العمال أمامهم سوى الانتظار وبعد عدة أيام فوجىء العمال بشركة «إيجوث» وهى احدى الشركات التابعة أيضا لشركة الإسكان والسياحة والسينما وتخضع لنفس الشروط والقواعد المنظمة لسير العمل قامت بتعيين قرابة الخمسين عاملا .. تقدم العمال بطلب للمسئولين بالشركة لمساواتهم بعمال الشركة الشقيقة لكن وصل كتاب من شركة الإسكان والسياحة والسينما يفيد بوقف التعيين لمدة ثلاثة شهور ابتداءً من شهر أكتوبر من عام ٩٧ وعليه فقد تم وقف بحث شكوى العمال وبتاريخ ٤/١/٩٨ قامت شركة إيجوث بتعيين عدد اخر من العاملين لديها بعقود عمل محددة المدة ومعظم هؤلاء المعينون من ذوى المؤهلات الحديثة مقارنة بعمال شركة مصر للفنادق ورغم ذلك لم تظهر أى بادرة أمل لتعيين العمال اسوة بزملائهم فى الشركات الشقيقة وحيث ان جميع العمال اجتازوا فترة الاختبار التى تسبق التعين بالاضافة إلى أن الشركة قامت بالتأمين على العمال فكل عامل له رقمه وملفه التأمينى منذ بداية أول عقد ويخضع العمال لجميع الزيادات فى العلاوات سنويا اسوة بالعاملين الدائمين وحيث أن معظم العمال لا تقل سنوات عملهم بالشركة عن ثلاث سنوات وفى حاجة شديدة للعمل للانفاق على أسرهم فإنهم يلتمسون من الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال التدخل لا نصافهم وتعيينهم اسوة بزملائهم فى الشركات الاخرى حيث ان كل الأبواب غلقت أمامهم خاصة أن عقودهم أنتهت فى ٢٨/٢/٩٨ ولم يتم تجديدها حتى الان.

الاحرار ١٧/٣/٩٨

رئيس النقابة: المسئولون يمنحون رجال الاعمال امتيازات ولا ضوابط لاحترام القوانين!

اعلن محمد هلال الشرقاوى- رئيس النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق- ان عدد العمال الذين احيلوا إلى المعاش المبكر بشركات السياحة والفنادق حتى سبتمبر ٩٨ بلغ نحو ٢٠٥٢ عاملاً

واشار الشرقاوى خلال أعمال الجمعية العمومية للنقابة العامة إلى ان ٣٧٦ أعيدو إلى العمل بعد أن كانت إدارة فندق بشراتون هليوبوليس قد قامت بفصلهم.

وهى القضية التى اثارتها «الشعب» أكثر من مرة..

وقال: ان هناك جهود تبذل لتثبيت اعداد أخرى من العمال من بينهم ٢٨ عاملاً بشركة مصر للفنادق كما دعا الشرقاوى إلى سرعة اصدار قانون العمل الموحد وقال ان المسئولين يعطون رجال الأعمال المزيد من الأعفاءات الضريبية وكثيراً من التسهيلات الاخرى دون ان يربطوا ذلك بمدى التزام رجال الأعمال باحترام القوانين وحقوق العاملين مؤكدا ان بعض رجال الاعمال يتعسفون ضد التنظيمات النقابية ويخالفون قوانين العمل ويتهربون من الالتزامات التأمينية

(الشعب)



شركة سياحية تخدع رئيس الوزراء وتقوم «بتسقيع» ١٢ مليون متر مربع بجنوب سيناء!

• رئيس الوزراء أصدر قرارا بإيقاف التخصيص..

• والشركة تعلن عن بيع الأراضى للمستثمرين!

على القماش

صدق أو لاتصدق ...شركة سياحية تقوم «بتسقيع» أرض مساحتها ١٢ مليون مترمربع فى جنوب سيناء !.. الأرض المذكورة تقع فى أخطر مواقع التحدى وصراع التنمية، حيث تمتد من مدينة دهب إلى نويبع باتجاه طابا وعلى خليج العقبة وهى منطقة تحتاج إلى تنمية خاصة لمواجهة المشروعات والأطماع والمنافسة الإسرائيلية.

رئيس الوزراء اجتمع باللجنة الوزارية للسياحة وأصدرقرار فى ١٥/ ١٢/ ١٩٩٦ بإعادة النظر فى تخصيص الأرض (٨ ملايين متر مربع فى مشروع الريفيرا) و(٤ ملايين متر مربع فى دهب) .و بعد أن هدأت الأمور ..وظن رئيس الشركة أن كل شىء فى مصر ينسى بعد حين وأنه لاتوجد متابعة جادة للقرارات حتى ولو كانت من رئيس الوزراء.. إذ برئيس الشركة أبو الحسن بشر يعلن فى ١٧/ ٧/ ١٩٩٧ عن طرح شركته الأراضى للمستثمرين.

«الشعب» حصلت على العقود والمخالفات وتقارير جهاز المحاسبات ونحن نعرضها لعل الأجهزة الرقابية أو وزير السياحة أو رئيس الوزراء .. أوأى أحد يتحرك؟!

ففى ١٥/ ١١/ ١٩٩٥ قامت وزارة السياحة الممثلة فى هيئة التنمية السياحية إلى شركة دهب، بتخصيص مساحة ٤ ملايين متر بمنطقة دهب إضافة إلى ٨ ملايين متر بمنطقة الريفيرا . وقد اشترط العقد ـ لإثبات جدية الالتزام ـ زيادة رأس مال الشركة إلى ٤٠مليون جنيه وقيامها بعمل مشروع رائد وبالطبع لاتقل تكلفته عن ١٠ ملايين جنيه أخرى.

ومر عام بالكمال والتمام ورأس مال الشركة لم يزد على ٥ ملايين جنيه، ورغم محاولات زيادة رأس المال إلا أن رأس المال الأصلى يبدو أنه لم يستكمل !

وربما لم يتم سداد القديم والجديد.. وقد وضع ذلك الحكومة فى موقف صعب وكشف أكاذيب ودعايات التنمية فى سيناء

وبالفعل اجتمعت اللجنة الوزارية للتنمية السياحية برئاسة د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء وأصدرت قرارات بوضع ضوابط محددة للتنمية السياحية وتخصيص الأراضى فى المناطق السياحية والساحلية ومن بينها قرار يقضى بإيقاف العمل بالتخصيص للأرض المخصصة لمشروع مركز «الريفيرا» المتاخم لنويبع والتى تصل مساحتها إلى ٨ ملايين متر مربع، وفى الأراضى المخصصة بمنطقة دهب والمخصصة لها ٤ ملايين متر مربع لإعادة تقسيمها إلى أكثرمن منطقة واستثمارها فى أكثر من مشروع سياحى وهو مايعنى بوضوح أن اللجنة الوزارية وعلى رأسها رئيس الوزراء، رأت أن التخطيط الجارى غير سليم وأن التخصيص لايفى بالغرض المطلوب.

تحدى رئيس الوزراء!

ورغم أن قرار رئيس الوزراء صدر تحت مسمى الصالح العام إلا أن أبو الحسن بشر كان له رأى آخر فى هذا الصالح.

ففى اليوم التالى لصدور القرار ونشره فى «مانشيتات» الجرائد تغير حال الشركة الرائدة وانتفضت فى محاولة لإثبات واقع جديد تستفيد منه لتضع اللجنة الوزارية أمام الأمر الواقع وتصورها كأنها أخذت القرار دون أن تدرى بمايدور فى أرض الواقع من تنمية تجرى على قدم وساق!!

فمن السعودية ـ حيث كان المسئول عن الشركة فى زيارة هنا ـ أصدر أوامره بإجراء «حركات» سريعة ومنها قيام شركة المقاولات بالتظاهر بأعمال الطرق والرصف وإذا لزم الأمر ـ لحبك الدور ـ يمكن عمل محضر بإثبات وجود المعدات.

وهكذا تم على الفور إرسال معدات ثقيلة إلى الموقع بغرض وضع اليد وجعل اللجنة الوزارية أمام الأمر الواقع، وتم تسليم صورة الخطابات إلى هيئة التنمية السياحية بذات التاريخ حتى يمكن الأدعاء فيما بعد أن الهيئة وافقت على ذلك !

ويبدو أن الشركة كانت تعد نفسها جيدا لمواجهة مثل هذا القرار . فتحت أيدينا ـ عقدان بنفس الرقم والتاريخ وبنود الاتفاق، وجاء بأحدهما :«تلتزم الشركة بعدم التصرف أو التنازل للغير عن كل أو جزء من الأرض الصادر بهاهذا التخصيص» .وفى العقد الآخر أضيفت فقرة جاء بها :«إلا فى ضوء تنفيذ مرافق البنية الأساسية وفى ضوء القواعد المعمول بها فى الهيئة» !!.. وبالطبع أى إضافة فى العقد تعنى سوء النية»وتمييع الأمر» فالمطلوب وضع استثناءات وثغرات.

ومن جانبنا نسأل الأجهزة الرقابية: إن لم يكن هذا تزويرا فما التزوير بالضبط؟!! وحتى لوتغاضينا عن ذلك فأين زيادة رأس المال إلى ٤٠ مليون وأين المشروع الرائد؟!

جهاز المحاسبات يضبط

ولأن مخالفات الشركة وعلى رأسها أبو الحسن بشر تمثل راية سوداء كان لابد من أن تقف الأجهزة الرقابية والصحافة لها بالمرصاد.

فتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الشركة جاءبه : لوحظ أن العضو المنتدب للشركة يعمل فى ذات الوقت مديرا عاما بشركة المنتزه بالمخالفة للمادة «٧٩»من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والتى تشترط أن يكون العضو المنتدب متفرغا للإدارة..ويقتضى الأمر سرعة تصحيح الوضع بما يتفق وأحكام القانون.

كما جاء بالتقرير عدد من الملحوظات تدلل على الإهمال والاستهتار المالى والإدارى ومنها: لوحظ أن الشركة حتى تاريخ الفحص لم تقم بسداد الالتزامات المالية المستحقة للهيئة العامة للتنمية السياحية عن أرض دهب ويتعين سرعة سدادها منها من التعرض لإلغاء الموافقة المبدئية بتخصيص الأرض.

كما جاء بتقرير جهاز المحاسبات وجود بنود فى السجل غيرموقعة من رئيس المجلس وأمين السر بالمخالفة للمادة ٨١ من القانون ١٥٩ ويوصى التقرير بمراعاة الدقة وتنفيذ القانون، كما لوحظ عدم وجود سجل للمساهمين فى الشركة!!

ثم نجد التقرير يدين الشركة ويطالبها بسرعة البدء فى المشروعات التى وعد بها رئيس مجلس الإدارة فى ا لجمعية العامة ومنها : مشروعات تنمية الحديقة الدولية بالإسكندرية، شواطىء ميامى، واستانلى، وغيرها..

ولم يتوقف الأمر عند الأجهزة الرقابية.. فقد أخذت الصحافة تنتقد ما يقوم به المسئول المذكور ومن ذلك: تعليق على اتصال د. محمود أمين عبدالحافظ رئيس شركةالمنتزة مؤكداً أنه سيبحث عن الحقيقة فى جمعية «أبو الحسن ـ عطية» للمنتفعين!

لكن كما توقع رواد المتنزة مسبقا جاء الرد لايحمل جديدا .. فأسلوب المناقصات والمزايدات معروف تماما وبالتالى لايحتاج إلى شرح تفصيلى !.. فما يجرى داخل «المتنزة» وفى قرية «الفردوس» لاتدرى عنه شيئا والحديث موجه إلى رئيس شركة المتنزه .. لقد عهدت إلى أبو الحسن لكى يحقق مع أبو الحسن.. وبالطبع لتأتى النتيجة لصالح أبو الحسن!!

جانب آخرننقله من اجتماعات شركة المتنزة مع محافظ الدقهلية فى ١٢/٨/١٩٩٦ حيث تم عرض مشروع التنمية السياحية الشاملة وفوق ضوابط محددة، حيث أصدر رئيس المجلس قرارا باتخاذ الترتيبات اللازمة والموافقة على التصور الابتدائى لمشروع التنمية السياحية الشاملة للساحل الشمالى بالمحافظ .. فماذا تم من ضوابط والتزام؟!

فقد سبق للشركة أن تقدمت بطلب تخصيص بمنطقة شمال(نبق)ما بين شرم الشيخ ودهب، لتنميتها سياحيا بناء على بروتوكول بين هيئة المجتمعات العمرانية والشركة المذكورة «دهب» وشركة المتنزه.. فأين التنمية التى تمت ؟!

وهل رأس مال الشركة كان يناسب التنمية الجادة لإدارة وتنمية الحديقة الدولية وبعض الشواطىء المتميزة بالإسكندرية وتنمية المنطقة المواجهة لها والتى تبلغ مساحتها ما بين ٣٠٠و٤٠٠ فدان؟!

إن مما يؤسف له أن ضمن مؤسسى هذه الشركة كلامن وزراة السياحة ومحافظة جنوب سيناء ولا نعرف كيف لم يتداركا ضعف إمكانيات الشركة وتخطيط القائمين عليها بالطمع فى مشروعات فى جميع أنحاء مصر.

امبراطورية أبو الحسن!

إزاء هذا كله خاصة مع ملحوظات تقرير جهاز المحاسبات والوضع الغريب فى تولى أبو الحسن بشر العديد من المواقع القيادية كمدير عام لشركة المتنزه ورئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لكل من شركة دهب وشركة المتنزه لتحلية المياه، كان لابد من وضع حد و«تحجيم» هذا المد، وبالفعل قامت الشركة القابضة بإيقاف المذكور فى شركة المتنزه وشركة المياه وإن كانوا للأسف تركوا له «الملعب» فى شركة دهب. إذ يبدو أن ذكاء رئيس الشركتا المذكورة قاده إلى تنفيذ القول المأثور فى مصر.. «كل شىء ينسى بعد حين...» أو ينتظر حتى يهدأ قراررئيس الوزراء واللجنة الوزارية بطريقة «دعه يمر .. دعه يفوت» !! ففى ١٧/ ٧/ ١٩٩٧ أى بعدقرار رئيس الوزراء بإيقاف تخصيص شركة دهب بأراضى دهب والريفيرا، أعلن أبو الحسن بشر رئيس شركة دهب - وفى جراءة عجيبة - أن الدراسات الخاصة بالتنمية السياحية لمنطقة دهب الواقعة على خليج العقبة قد انتهت، وأن الشركة بدأت فى طرح الأراضى وتقسيمها على المستثمرين!!

وبالتالى أصبح الأمر تحديا واضحا لقرار رئيس الوزراء واللجنة الوزارية لتنمية السياحة، وكان الهدف هو «تسقيع» الأرض رغم توجيهات الرئيس من أن أرض خليج العقبة للقرى السياحية والفنادق والعمل على جذب العمالة.. يضاف إلى ذلك أن المشروعات لايتم بيعها للمستثمرين إلا بعد البنية الأساسية!

ترى أين إمكانيات الشركة؟ وهل أكملت رأس المال المطلوب (٤٠ مليون جنيه)؟ وأين المشروع الرائد؟أمالهدف إعادة ماسبق فى أرض شرم الشيخ مع شركة المتنزه؟!

إننا لانعرف لماذا تركه للمحافظ السابق وتغاضى عن هذا التحدى وإن كنا نعرف أنه تم نقل المحافظ السابق.

والسؤال: ماذا سيفعل رئيس الوزراء الذى أصدر قرار ا بإيقاف تخصيص ١٢ مليون متر للشركة بدهب والريفيرا، بينما يعلن رئيس الشركة عن طرح الأراضى للمستثمرين ؟! وما رأى الأجهزة الرقابية فى عقد واحد به عبارات إضافية فى صورة أخرى للعقد.. وما رأى وزير السياحة الذى سبق أن تحدث عن أبعاد تنمية خليج العقبة ومنطقة «الريفيرا» والتحديات التى تواجهها الدولة؟! وما رأى محافظ جنوب سيناء الجديد فيما يجرى من «تسقيع» للأراضى هناك.. وبالمناسبة نرجوه أن يراجع ما يحصل فى المحافظة وبالأدق ما استولى عليه موظفو

للمحافظة والمعارف وأصحاب المجاملات من أراض بملايين الجنيهات خاصة فى شرم الشيخ! وبحث إمكانية إعادته بعد الثراء المفاجىء لهؤلاء، وكل هذا معروف لدى أصغر مواطن فى المحافظة.

الشعب ٨/ ٨/ ١٩٩٧

الفساد فى شركة المعمورة للإسكان والتعمير: رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ونجله حصلا على شاليهين دون وجه حق!!!

• الشركة تفرض فوائد على قيمة الأرض من المنتفعين!!

• وتضرب بتقرير جهاز المحاسبات عرض الحائط!!

* فور الإعلان بالصحف الحزبية عن الفساد الإدارى والمالى بشركة المعمورة للإسكان والتعمير وبيان الوقائع غير المسبوقة للأخطاء التى شابت عملية توزيع الشاليهات على الكبار بمنطقة زهراء المعمورة؟!

انبرى أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات الحاليين للدفاع عن موقف الشركة بحجج واهية، فمثلا المحاسب محب لبيب الذى يباشر أعمال الرقابة على تلك الشركة وذلك من خلال نشرة «مايو» لسان حال الحزب الحاك؟! إذ تضمنت الكشوف اسمه ضمن أسماء الكبار ولعل الدافع الأكبر للرد بهذا الحماس - غير المسبوق - هو ورود اسم المحاسب فخرى عباس رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ضمن الكشوف ذاتها، وذلك بالمخالفة - للمادة ٢٥ من القانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الجهاز المركزى للمحاسبات والتى تنص على عدم جواز القيام بأى عمل مالى أو عمل آخر يتعارض ومقتضيات وظائف رئيس الجهاز ونوابه ووكلائه لأنه يمس الاستقلال الوظيفى الواجب توافره؟ كما نصت المادة ذاتها على عدم جواز حصول أى منهم على ميزة خاصة فى التعامل مع القطاع العام أو أى جهة أخرى تخضع لرقابتهم، وهذا العمل الذى قام به الجهاز لا يُعد خروجا على طبيعة عمله فحسب وإنما هى محاولة غير مسبوقة للدفاع عن جريمة إهدار المال العام والمفترض فى طبيعة أداء هذا الجهاز الجليل كشفها وإنما قدم على لسان المحاسب محب لبيب عزيز تبريراً ساذجاً وهو أن الذين حصلوا على تلك الشاليهات قدموا خدمات جليلة للوطن!!!

الشاليهات والكبار!!!

ونأتى إلى نقطة ثانية وهو تغافل الجهاز فى تقاريره لأشياء عديدة لم ترد ضمن تقريره أن أكثر من عشرة من قادة الجهاز قد حصلوا على شاليهات فى منطقة الهانوفيل، وكذلك بقرية شهرزاد والتابعة لنفس الشركة وبرغم أن لائحة الشركة تمنع أى متمتع بشاليه فى منطقة تابعة للشركة أن يأخذ أو يخصص له شاليه آخر فى منطقة أخرى، إلا أننا وجدنا المحاسب فخرى عباس رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات قد حصل على شاليه فى زهراء المعمورة مع تمتعه بشاليه آخر منذ عام ١٩٩٠م هو وابنه المهندس الزراعى الذى يعمل بالجهاز!! وعليه وهذه الشاليهات لها قصة!!

إذ قامت الشركة بالمخالفة لقواعد المطاءات والمناقصات ومن وراء القانون بتخصيص شاليه للمحاسب فخرى عباس فى الوقت الذى قامت بنشر إعلان بجريدة الأهرام يوم الجمعة الموافق ٩/ ٢/ ١٩٩٠م تعلن فيه عن عرض ١٢ شاليها بالقرعة العلنية بنفس القرية وفى نفس المجموعة (F) التى تم التخصيص فيها للوزير فخرى عباس على حد تعبير إيصال الدفع كما سيأتى، وأعلنت الشركة من خلال إعلانها الواضح بالجريدة المذكورة أن الأولوية لمقدم الثمن الأعلى بحد أدنى ٤٠٪ من ثمن الشاليه وذلك فى ٩/ ٢/ ١٩٩٠ والباقى يتم تقسيطه على ١٠ سنوات على أن تجرى القرعة العلنية فى حالة تساوى المقدم.

إلا أن العضو المنتدب الحالى للشركة المحاسب محمد رفعت صديق رئيس الشركة آنذاك أمر بتحصيل مبلغ خمسة آلاف جنيه بناءً على إذن قبول الحسابات بالشركة رقم (٥١٢) فى ٢٠/ ١/ ١٩٩٠م بإيصال استلام من السيد الوزير/ فخرى عباس (كما جاء بالإيصال) تحت رقم ٦٧٠ تم تحريره فى ٢٩/ ١/ ١٩٩٠ أى قبل الإعلان عن المزايدة فى الصحف!!

ولما رأى رئيس الشركة آنذاك رفعت صديق والعضو المنتدب الحالى أن هذا يُعد مخالفاً لصريح القانون فأوعز إلى المحاسب فخرى عباس بضرورة كتابة طلب لأخذ موافقة الوزير ولو بتاريخ قديم وبالفعل قام رئيس الجهاز بكتابة طلب قام بتاريخه فى ٢٩/ ١١/ ١٩٨٩م لوزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة فى هذا الوقت وهو الوزير المسئول- قبل صدور قانون قطاع الأعمال العام- المهندس حسب الله الكفراوى ليوافق المهندس حسب الله فى ٣٠/ ١١/ ١٩٨٩م!!! وذلك بالتخصيص للشاليه رقم (١) فى البلوك أبو النموذج (F) بقرية شهرزاد بالعجمى هانوفيل!!!

وهى مخصصة للمحاسب فخرى عباس للأسف الشديد!!!

ولم يكتف المحاسب فخرى عباس بهذا الشاليه بل قام ابنه المهندس الزراعى عباس فخرى عباس الملحق بالعمل بالمكتب الفنى بالجهاز فى ١/ ٢/ ١٩٩٠م بتقديم طلب للوزير حسب الله الكفراوى برجاء التفضل بالموافقة على تخصيص الشاليه رقم ٢٠٢ بالبلوك (F) بقرية شهرزاد بالعجمى هانوفيل واستكثر الوزير الكفراوى بعد موافقته لوالده المحاسب فخرى عباس، فأحال الوزير الكفراوى بتوقيع منه لرئيس الشركة الأخ الأستاذ رفعت صديق أرجو الموافقة وشكراً، وذلك بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٩٠م إلا أنه بالاتصال بالسيد/ رفعت صديق العضو المنتدب الحالى لشركة المعمورة ورئيسها السابق آنذاك أوضح أن الوحدة الباقية حالياً هى الوحدة ١٠١ وليست الوحدة ٢٠٢ وذلك بعد بيع باقى الشاليهات فى المزايدة العلنية ورجا نائب الوزير آنذاك الوزير الكفراوى بضرورة التكرم بالموافقة على تخصيص الوحدة رقم ١٠١ لنجل فخرى عباس فى ١/ ٤/ ١٩٩٠م ووافق الوزير الكفراوى بالفعل وتم التأشير من قبل نائب الوزير لرئيس الهيئة آنذاك أحمد طاهر فى/ ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠م راجياً التكرم بإخطار السيد المحاسب رفعت صديق بالتنفيذ مع خالص تحياته وشكره حسبما جاء بتأشيرة سيادته!! وهكذا حصل رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالمخالفة لأحكام القانون على شاليهين لنفسه ولنجله دون وجه حق!!!

أخطاء حسابية بالجملة!!

وفى العام ١٩٩١ وبالتحديد فى ١٢ مارس من هذا العام بعث المحاسب جميل عزيز إبراهيم وكيل أول الوزارة ومدير إدارة مراقبة حسابات الإسكان والتعمير خطاباً سرياً إلى المهندس وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق بشأن تسعير شاليهات قرية شهرزاد التابعة للشركة حيث تبين من الفحص وقوع بعض الأخطاء الحسابية فى قوائم تقدير القيمة البيعية للشاليهات بالقرية وقد تلاحظ للجهاز أن الشركة أخطأت فى حساب التخفيض المراد خصمه لصالح المنتفعين بالشاليهات إذ استبعدت ٣٠٠ ألف جنيه قيمة تكلفة إنشاء البلوك ٢١ من قيمة سطح الأرض المستنزلة لصالح الملاك وقدرها ٣,٠٥٣,٧١٠ مليون جنيه رغم انتفاء العلاقة بينهما فضلاً عن أنه سبق أن ضمنت الشركة تكاليف البلوك ٢١ لتكاليف إنشاءات القرية وبذلك تكون الشركة قد قامت بتحصيل تكلفة هذا البلوك مرتين؟ الأولى عندما تم خصمها من مستحقات المنتفعين والأخرى عند تحصيلها من أصحاب الشاليهات بالبلوك المذكور الأمر الذى أدى إلى الانتقاص من حقوق ملاك الشاليهات بمبلغ وقدره ٦ جنيهات عن كل متر مربع، فضلاً عن إقامة حسابات القيمة البيعية المعدلة للشاليهات من قبل الشركة على أساس إجمالى القرية (مساحتها) هو ٤١٥٠٨,٣٥ متر مربع بقيمة قدرها ٨,٣٠١,٦٧٠ مليون جنيه بينما المسافة الحقيقية للقرية الواجب حساب

القيمة البيعية عليها هى ٤٠٠٢,٣٥ متر مربع وفقاً لكشوف تحديد إدارة المساحة بالإسكندرية بناء على الطلب رقم ٨٢/ ١٩٩٠ فى يونيو ١٩٩٠ أى بقيمة قدرها ٨,٠٠٨,٤٧٠ مليون جنيه وبفرق قدره ٢٩٣٢٠٠ جنيه الأمر الذى يرتب تخفيضاً إضافيا قدره ٥,٨ جنيه لكل متر مسطح مبانى علماً بأن هيئة الإصلاح الزراعى ·المالكة لأرض القرية)- بعد تدخل الإدارة- اعتمدت هذه المساحة وقدرها ٤٠٠٤٢,٣٥ متر كمساحة مباعة للشركة.

الاستراحات الخاصة!

وإذا كان تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الذى وقعه المحاسب محب لبيب عزيز نائب مدير الإدارة فى ذلك الوقت والذى حصل على شاليه مؤخراً فى زهراء المعمورة (شاليهات الكبار) وهذا التقرير خاص وقد تضمن ملاحظات الجهاز على الشركة من أن الأخيرة قد احتسبت إجمالى مسطحات المبانى من واقع العقود المبرمة مع ملاك الشاليهات بأزيد من المسطحات التى اتخذت أساساً لحساب القيمة البيعية لهذه الشاليهات، فقد أعدت الشركة قائمة تقدير القيمة البيعية للشاليهات على أساس أن إجمالى المسطحات لمبانى القرية تبلغ ٥٠٠٧٧,٢٠ متر مربع فى حين أن إجمالى مسطحات المبانى وفقا لما تم حصره بمعرفة الإدارة العامة لمراقبة الحسابات من واقع كشوف البيع التى أعدتها الشركة (تحت أيدينا) على مستوى كل شاليه تبلغ فى مجموعها ٥٠٢٠٨,٤ متراً مربعاً بفارق قدره ١٣١,٢ متر مربع كان يتعين إجراء تخفيض إضافى بناء عليه قدره ٥ جنيهات لكل متر مربع.

هذا وقد تضمن تكاليف الإنشاءات (مبانى + مرافق) بالقرية بقيمة استراحتين خاصتين إحداهما للشركة والثانية للمحافظة!! فى البلوكين ١٩، ٢٠ بمسطح مبانى ٩٥، ١٠٩ و ١٢٥ متراً مربعاً على الترتيب يحيط كل منهما حديقة خاصة!!!، كان يتعين حساب تكلفة بيعهما وقيدهما ضمن أصول الشركة مقابل إضافة نفس القيمة لإيرادات ومشغولات داخلية بالتكلفة مع أعمال أثر ذلك بتخصيص التكلفة الكلية للقرية بها وتوزيع الباقى على صافى مسطحات القرية.

الشركة وفوائد البنوك!!!

وإذا كان المحاسب محب لبيب نائب مدير الإدارة بالجهاز المركزى للمحاسبات قد ضمن تقريره على أن الشركة قد قامت بحساب فوائد تمويل بنكية قدرها ١٥٪ على الأرباح المقدرة بنسبة ٢٥٪ من تكاليف الإنشاءات وكان يتعين حساب الفوائد على تكلفة المبانى فعلية ممولة من البنوك فى حين أن الأرباح لا تُعد ضمن التكاليف المطلوب تدبير مصادر تمويل لها إلا أن المحاسب محب لبيب قد تغاضى فى تقريره أن الشركة قد احتسبت ذات النسبة (١٥٪) فوائد على أرباح الأرض (وهو الفرق بين تكلفتها وسعر بيعها) حيث لا يجوز احتساب هذه النسبة لانعدام تمويلها من البنوك كما ذكرنا فى عدد سابق!!!

إلا أن الشركة قامت بإضافة مبلغ ١,٠٢٤ مليون جنيه قيمة البنية الأساسية من إنشاءات حدائق وطرق خارجية ومصروفات رصف وصرف أمطار.. إلى أخره إلى تكلفة الإنشاءات والمبانى فى حين أن هذه التكاليف تدخل ضمن عناصر قيمة الأرض السابق تقديرها على أساس ٢٠٠ جنيه للمتر باعتبارها أرضا كاملة المرافق ومن ثم فإن الجهاز قد طالب- دون جدوى- بضرورة استبعاد هذا المبلغ مع ما يخصه من فوائد تمويل ومقابل ربح من إجمالى تكلفة القرية مع ذلك من أثار الحسابات.

مع أن الجهاز قد طالب بضرورة تصويب تلك الأخطاء سالفة الذكر التى شابت التطبيق إلا أن الشركة ضربت بتلك الملاحظات عرض الحائط ولم تنفذ منها إلا القشور مع أن رئيسها للأسف فى هذا الوقت كان محاسباً وهو

المحاسب رفعت صديق العضو المنتدب الحالى للشركة والذى حصل على شاليه دون وجه حق فى شاليهات الكبار!!!.

عامر عيد - النهضة أبريل ١٩٩٥ (*)

فى شركة المعمورة للاسكان قرارات خاطئة ومخالفات صارخة!

- سر حكاية: الشاليه ٢٠٦؟
- لماذا الاسراف فى تعيين الخبراء والمستشارين؟
- امتيازات لكبار العاملين بالشركة القابضة.

يبدو ان العرف الذى أصبح سائداً فى معظم شركاتنا ومؤسساتنا الحكومية أن المسئول الأول بها يحول «كرسى المنصب» الذى يجلس عليه إلى «امبراطورية» خاصة يديرها على هواه وليس تنفيذاً لقوانين تحكم القرارات التى يتم اتخاذها، وكثيراً ما تاتى هذه القرارات وفقاً للأهواء الشخصية! وشيئاً فشيئاً يصدق المسئول نفسه ويتحول المكان إلى «عزبة» خاصة يتم إداراتها بمعرفة من يملك ناصيتها وناصية العاملين فيها بيده. والنتيجة مخالفات مالية وإدارية وإهدار للمال العام.

وهذه الصورة التى نقدمها من قريب لشركة المعمورة للإسكان والتعمير - التابعة للشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما - ولبعض ما يحدث فيها وما يتم اتخاذه من قرارات تعد أحد النماذج التى لابد أن نقف أمامها ونتساءل: كيف؟ ولماذا؟ وعلينا انتظار الإجابة.

لماذا التنازل عن الحق:

إذا كان من حق أى إنسان أن يتنازل عن ماله أو يتسامح فى حق له تجاه الغير، فليس من حق هذا الإنسان أن يتنازل عن مال عام يقع تحت مسئوليته فيهدره ويتسامح فيه، فهو مال البلد والمواطنين، وليس لأحد أن يأمر بالتصرف فيه أو التنازل عنه، وإذا حدث فلابد من وقفه ولابد من المحاسبة.

فهذه الصورة المدعمة بالمستندات تعد نموذجاً صارخاً لإهدار المال العام، فقد حدث أن قامت شركة المعمورة بتوجيه إنذارات لشاغلى محلات مشروع سينما المعمورة للتعامل معها مباشرة بدلاً من المستأجر السابق الذى انتهى عقده، فأقام أحد المستأجرين دعوى ضد الشركة عام ٨٩، طالب فيها بإلزام الشركة بتحرير عقد إيجار شهرية ٢ جنيه و ١٢٠ مليماً طبقاً للحكم الصادر لصالحه ضد المستأجر السابق، ولم تكن الشركة طرفاً فى الخصومة، فقامت الشركة بدورها بتوجيه دعوى فرعية تطلب الحكم بتمكينها من المحل.

وصدر الحكم النهائى لصالح الشركة، وأيضاً تم الفصل فى الإشكالات لصالح الشركة، وتحدد يوم ٩/ ٦/ ٩٧ للتنفيذ، وهنا تقدمت ابنة شاغل المحل - بعد وفاته - وكان قد خسر دعواه بطلب إلى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب برقم ٣٥٧٦ بتاريخ ١٥/ ٦/ ٩٧ تطلب فيه التصالح وتنازل الشركة عن تنفيذ الحكم.

وانتهى رأى القطاع القانونى إلى عدم ملاءمة التصالح والتنازل عن تنفيذ الحكم لما يمثله من أضرار بمصالح الشركة، ولكن الاتفاق تم رغم رفض رئيس القطاع القانونى التوقيع عليه، وتم التنازل عن تنفيذ الحكم، بل توفير محل بديل لمقدمة الطلب عند إقامة مشروع الإحلال والتعاقد معها على قيمة إيجارية مساوية للقيمة الإيجارية للمحل المجاور، والذى تعامل مع الشركة مباشرة وقام بتنفيذ شروطها!

(*) كتب الاستاذ عامر عيد حملة صحفية واسعة كشف فيها عن الفساد فى شركة المعمورة بصورة تحتاج الى كتاب وقد عقب الوطنى الكبير وأستاذ الاجيال ا.د. محمد حلمى مراد مطالباً بمحاكمة المفسدين، وقد اخترنا هذا التحقيق.

والغريب أنه فى ظل رئاسة الشركة السابقة كان هناك محل آخر تم تنفيذ الحكم تجاهه واستلامه، وقامت الشركة بتجزئته إلى محلين ١٩ أ، ١٩ ب، حيث تم طرحهما للمزاد العلنى، وتم تأجير الأول بمبلغ ٢٠ ألف جنيه سنوياً، ولمدة ثلاث سنوات، والثانى بمبلغ ٢٥ ألف جنيه سنوياً لمدة ثلاث سنوات أيضاً تنتهى فى ٩٨/٤/٣٠ مع تسليم المحلين للشركة فى نهاية مدة الترخيص دون الالتزام بتوفير المحل البديل.

والسؤال هنا: ما هو المبرر لهذا التنازل الغريب الذى أصاب الشركة بأضرار مالية كبيرة؟! وهل يعقل أن يتم الاتفاق على ألا تتجاوز القيمة الإيجابية له ألفى جنيه سنوياً، بينما المحل الأخر الذى تم تقسيمه تبلغ قيمته الإيجارية السنوية ٤٥ ألف جنيه!

فلمصلحة من التنازل عن ثلاثة وأربعين ألف جنيه هى حق الشركة مالكة هذه المحلات وخاصة أن هذه الخسارة مستمرة طالما استمر هذا الفارق مادام المحل قائما على أرض الواقع وخاصة أن مساحة هذين المحلين تتساوى مع هذا المحل المدلل!!

ولم يكف القائمون على الشركة ما فعلوه بهذا التنازل، بل تعهدوا بتوفير محل بديل إذا تم تنفيذ مشروع سينما المعمورة فى نفس موقع المحلات أو فى موقع آخر مما يمثل مخالفة لقرار مجلس الإدارة وكأنهم يشجعون شاغلى هذه المحلات على مقاضاة الشركة وعدم التعاقد معها إلا بعد أن يخسروا دعاواهم.

وبحسبة بسيطة إذا أضفنا مبلغ التعويض الذى كان مقدراً للشركة عن شغل المحل من ١/ ٥/ ٨٤ وحتى عام ٩٧ - وهو التاريخ الذى كان مقرراً لتنفيذ الحكم - وهذا المبلغ يزيد على ١٣٠ ألف جنيه على أقل تقدير نقول: إذا أضفناه إلى ٤٣ ألف جنيه وهو القيمة الإيجارية يرتفع الرقم إلى ١٧٣ ألف جنيه، فإذا طرحنا منه مبلغ الـ ٢٧ ألف جنيه التى حصلت عليها الشركة بتنازلها يصبح الرقم ١٤٦ ألفاً فى عام واحد بالإضافة إلى فرق القيمة الإيجارية الذى كان يتعين على الشركة الحصول عليه سنويا بعد ذلك!! مرة أخرى لماذا؟!!

بلاغ للنائب العام حكاية الشاليه رقم ٢٠٦:

حكاية الشاليه رقم (٢٠٦) بمجموعة اللوتس بمنطقة المعمورة حكاية لها العجب، فإنها تثير الغيظ، وتجعل الإنسان يدق رأسه فى أقرب حائط، فليس كافياً أن يضرب كفاً بكف، بل عليه أن يصرخ: آه يا بلد!!

وحتى نفهم الحكاية جيداً علينا بالبداية حيث تقول قصة هذا الشاليه: إنه كان مؤجراً لسفارة إحدى الدول العربية، وكان يقيم فيه أحد دبلوماسييها، وحدث أن نشأ نزاع بينه وبين السفارة، ووصل النزاع إلى النيابة والقضاء، وأمر النائب العام بتعيين حراسة على الشاليه حتى يفصل القضاء ويقول كلمته، وقامت السفارة من جانبها بالتنازل عنه للشركة التى طلبت بدورها من النائب العام تسليمه لها فأصدر قراره فى ٢٥/ ١٠/ ٩٧، وتسلمته الشركة فى ١/ ١١/ ٩٧، ولكن بصفة مؤقتة مع تعهدها بتنفيذ ما قد يصدر من أحكام نهائية وباتة لصالح الطرف الثالث فى النزاع أى تم وضعه تحت يد الشركة بصفة أمانة.

ولكن ماذا حدث فى الواقع، ورغم قرار النائب العام قام اللواء شرطة متقاعد على حسنى رئيس مجلس إدارة شركة المعمورة والعضو المنتدب بتخصيص الشاليه للسيدة (.....) حرم قيادة كبيرة فى الشركة التى تتبعها شركة المعمورة أى تقع تحت رئاسته!!

وقبل أن تأخذ الدهشة أحداً فيتساءل: كيف يحدث ذلك؟! وأين الأجهزة الرقابية التى تراقب وترصد وتحاسب المسئولين - نجيب عليه: اترك دهشتك جانباً فما زال فى الجعبة الكثير، فلم يقتصر الأمر على مخالفة قرار النائب العام فقط، ولم يتم التخصيص لزوجة رجل له منصبه الحساس ذو العلاقة المباشرة والرئاسية للشركة مالكة الشاليه، فليس

هذا فقط هو كل ما تم ولكن ما سوف يأتى ونعرفه من السطور القادمة يصرخ بالمخالفات بل بالفساد الذى استشرى وبات ينخر كالسوس فى بعض أجهزتنا ومؤسساتنا الحكومية.. واقرأوا معى التفاصيل الآتية:

- تم تأجير الشاليه بذات القيمة الإيجارية التى تم تحديدها فى الشاليهات من سنوات طويلة تتعدى العشرين عاماً!!

إذ تقرر تخصيصه فى شهر نوفمبر ٩٧ عن الستة أشهر الباقية من السنة التأجيرية التى تبدأ حسب نظام الشركة من ١/ ٥ من كل عام وتنتهى فى ٣٠/ ٤ من العام التالى، أى عن المدة من ٣/ ١١/ ٩٧ وحتى ٣٠/ ٤/ ٩٨، وذلك بمقابل- وأرجو أن تصدقوا- ١٥٠ جنيهاً فقط بمعنى أن القيمة الإيجارية خلال السنة ٣٠٠ جنيه، أى يقدر إيجار الشهر بـ ٢٥ جنيهاً، وكأنه كشك من الصفيح!! يحدث هذا، بينما تقوم الشركة بتأجير الشمسية الواحدة على الشاطىء الرملى بسبعة جنيهات فى اليوم!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

- تأجير شاليه مساحته ٥٧ متراً مربعاً على شاطىء المعمورة فى ظل أسعار عام ٩٧/ ٩٨ بمبلغ ٣٠٠ جنيه فقط فى العام!! كيف؟!

- إذا كانت الشركة قد أرادت استعمال حقها فى الانتفاع بالشاليه الذى أصبح فى حيازتها وتحت تصرفها فلماذا لم يتم مراعاة قواعد التنازل التى قررتها الشركة، وهى سداد مبلغ ٤٠٠ جنيه عن كل متر مسطح من مساحة الشاليه مع رفع القيمة الإيجارية بنسبة ١٢٥٪ أو أن يتم تأجير الشاليه على حسب الأسعار الإيجارية السائدة حالياً، وهو ما طبقته الشركة فى ظل رئاسة سابقة على أحد الشاليهات بنفس المنطقة، ويكفى هنا أن نعرف أنه على أقل تقدير فإن القيمة الإيجارية الحالية لا تقل بحال من الأحوال عن ستة آلاف جنيه سنوياً لمثل هذه الشاليه الذى يقع على البحر مباشرة، وتم تأجيره على اعتبار ٣٠٠ جنيه فقط فى العام!! أم أن الشركة كانت فى حاجة ملحة إلى الـ ١٥٠ جنيهاً التى تم دفعها عن المدة المتبقية من الترخيص والمكملة لترخيص السفارة، بحيث إنها لم تستطع الانتظار تنفيذاً لتأشيرة النائب العام بضرورة صدور أحكام نهائية، وباتة فى النزاع المثار بشأن هذا الشاليه.

- وبعد.. ورغم كل ما سبق لم تكتف الشركة به بل قامت باجراء إصلاحات وتجهيزات بالشاليه وصلت تكلفتها إلى ما يقرب من ١١ ألف جنيه من دهانات للشاليه بالكامل وتغيير الصحى وتركيب بلاط السيراميك للأرضيات بالكامل وحوائط الحمام والمطبخ وتركيب ألوميتال فيميه للشرفة، وكله على حساب صاحب «المحل»!

مخالفات حمامات السباحة!

عندما أرادت الشركة تطوير حديقة النصر بمنطقة شاطىء المعمورة لإنشاء حمامين للسباحة بمساحة ١٢٠٠ متر مربع، وبعض الأنشطة الأخرى، قامت بالإعلان عن مزايدة علنية بمظاريف مغلقة، وقبل أن نستعرض ما حدث من مخالفات صاحبت هذا المشروع نعرف أن ما قامت به الشركة منذ البداية يخالف قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ٩٦، والذى يحظر فى مادته الأولى على وزارات الحكومة ومصالحها وأجهزتها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام إنشاء مبان أو إقامة أعمال فى الأراضى الزراعية والحدائق والبساتين وسائر المساحات الخضراء المملوكة أو المخصصة لها.. ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إصدار أى تراخيص بشىء مما جاء بالقرار، ورغم ذلك فقد حدثت المخالفات المالية الآتية:

- رست المزايدة فى ١٨/ ١٢/ ٩٧ على (.......) بمبلغ أربعة ملايين وخمسة وعشرين ألف جنيه عن مدة الإنتفاع وقدرها خمسة عشر عاما باعتباره أعلى سعر وصلت إليه المزايدة.

- قامت الشركة بإلغاء المزايدة لعدم التزام الراسى عليه المزاد بالشروط الواردة بكراسة شروط المزايدة، وأرستها بقرار من مجلس إدارتها على (.....) بمبلغ ثلاثة ملايين وثمانمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه على أساس أنه السعر الأساسى الذى كان محددا لرسو المزاد، وقامت برد مبلغ التأمين الأول.

- من المستقر عليه قانونا أنه بالنسبة للمزايدات العلنية أنه فى حالة مخالفة الراسى عليه المزاد عن الوفاء بالإلتزامات المالية فى مواعيدها أو مخالفة للشروط فإنه من حق الشركة إلغاء المزايدة وإعادتها من جديد مع مصادرة مبلغ التأمين الذى دفعه الراسى عليه المزاد والرجوع عليه بأية فروق مالية إذا ما تم إرساء المزايدة الثانية بمبلغ أقل من القيمة التى رست بها المزايدة الأولى، وهذا ما لم يحدث إذ تم رد مبلغ التأمين إليه ولم يتم محاسبته على فروق الترسية الثانية، وبذلك تكون الشركة قد أضرت بالمال العام المتمثل فى ضياع قيمة التأمين وفرق الترسية الذى يبلغ أربعمائة ألف جنيه.

معاملة قيادات الشركة

أبسط قواعد العمل تنص على عدم حصول القيادات وكبار العاملين بالوحدات الإدارية فى الدولة على امتيازات معينة دون باقى العاملين، وذلك للبعد عن مناطق الشبهات وتوحيد المعاملة بين الجميع كحق دستورى للجميع، ولكن ما يحدث فى شركة المعمورة شىء آخر، فهو على عكس ذلك تماما، إذ قامت رئاسة الشركة ومجلس إدارتها بمنح ميزات لقيادات الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما- التى تتبعها شركة المعمورة- وذلك بامتداد التيسيرات الخاصة بتخصيص الوحدات السكنية للعاملين الدائمين بالشركة على قيادات الشركة القابضة اعتبارا من ٢٧/ ١٢/ ٩٧، والتى تتمثل فى السماح بسداد ٢٥٪ فقط من ثمن الوحدة كمقدم ثمن، وامتد التقسيط على ٢٠ عاما بدلا من عشر سنوات بفائدة ٣٪ فقط، فهل يدخل ذلك تحت عامل الصالح العام؟ أم أنه مجرد إرضاء لهذه القيادات؟

تعيين الخبراء..لماذا؟

امتدادا للمخالفات المالية والإدارية التى تقع بشركة المعمورة للإسكان يطفو على السطح موضوع تعيين الخبراء والمستشارين الذى يتم بصورة يعجز المرء عن تقبلها، حيث يظهر كرم الشركة الزائد على الحد فى تعيين الكثير دون احتياج فعلى لحاجة العمل.

فإذا كانت المادة رقم ١٧ من لائحة نظام العاملين بالشركة قد أعطت لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب حتى التعاقد مع الخبراء المصريين والأجانب، فإنها قد قصرت ذلك على الأعمال المؤقتة التى تتطلب خبرات وتخصصات نادرة غير متوافرة بالشركة، ولكن الشركة خالفت هذه المادة إذا قامت بتعيين مستشارين وخبراء فى العلاقات العامة والشئون العقارية، والشئون الإدارية، ومستشار قانونى من مجلس الدولة، بخلاف المستشار القانونى الموجود بالشركة منذ عام ٧٨، والذى يتم تجديد عقده كل عام.

وبنظرة واحدة إلى هذه التخصصات السابقة نعرف أنها ليست نادرة على الإطلاق، ويبقى هنا أن تعرف أن مكافآت البعض فى هذه التعاقدات قد تصل إلى حوالى ٢٠٠٠ جنيه شهريا!!

السوق التجارية.. حكاية أخرى

إذا كانت شركة المعمورة قد نجحت منذ سنوات طويلة من المحاولات الجادة فى تقنين العلاقة بينها وبين شاغلى محلات سينما المعمورة، إلى أن تم لها بسط نفوذها الفعلى على المشروع، فهنا لابد من تأييدها فى نجاحها باستعادة

حق الدولة، واستثمار المشروع بما يعود بالفائدة على البلد، ولكن حينما نحيد عن هذا الطريق فلابد هنا من وقفة وتساؤل، فالذى حدث أن قامت الشركة بالتصرف فى أرض المشروع وما عليه من محلات بالبيع بالأمر المباشر لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة.

فإذا كانت الميزانية الخاصة بالصندوق لا تتجاوز سيولتها الوفاء بمقدم الثمن لهذا المشروع فمن أين يتم التمويل؟!

الإجابة تقول: إنه لابد من إيجاد ممول لهذا المشروع، الأمر الذى سيترتب عليه بالضرورة إيجاد تنظيمات غير رسمية وغير منظورة، ولو افترضنا حسن النية فمن هو؟ وكيف؟ فهل يمكن للبنوك أن تقرض الصندوق القيمة بالكامل علما بأنه من المعروف أن البنوك تشترط سداد مقدم الثمن على الأقل- وهذا ما لم يحدث- كما أن هذا الإقراض يكون بفوائد مرتفعة.

– لما كانت الأهلية القانونية لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة يتحدد بالغرض الذى انشىء من أجله، وهذا الغرض اجتماعى بحت قواعد منح مزايا مالية وتعويضات للعاملين وأسرهم فى حالة انتهاء خدمة العامل، فإنه لا يجوز له القيام بأعمال تجارية زيا كانت صفتها لأن ذلك يمثل مخالفة للغرض من إنشائه، وهو ما قررته فتوى الجمعية العمومية الصادرة من مجلس الدولة فى ١٢/٦/ ٨٥.

إذن قيام الشركة بإعطاء صندوق العاملين حق امتياز القيام بهذا المشروع الضخم والاتجار فيه يعد مخالفة صريحة لهذه الفتوى تتبعها مخالفات مالية وإدارية قد تحدث وتمثل تجاوزاً للأهلية القانونية للصندوق مما يجعل هذا البيع باطلا بطلانا مطلقا.

– ومن هذه المخالفات التى نتجت عن هذه التصرفات الغريبة قيام شركة المعمورة ببيع المتر المسطح بمبلغ ٨ آلاف و٦٠٠ جنيه بالأمر المباشر بالمخالفة للنظام الخاص ببيع ممتلكات الدولة، مما يعد اهدارا للمال العام، إذ كان يجب بيعها بالمزاد العلنى لأعلى سعر، ويكفى أن نعرف أن سعر المتر المسطح لا يقل فى هذه المنطقة عن عشرين ألف جنيه بالقياس لسعر المتر فى السوق التجارية القديمة الذى قدرته اللجنة الوزارية عام ١٩٩٥ بحوالى ٢٢ ألف جنيه «الدور الأرضى بعشرة الاف، والدور الأول العلوى بخمسة آلاف، والثانى علوى بأربعة آلاف، وغرف السطح بثلاثة آلاف».

– البيع تم بالمخالفة لنص المادة رقم ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام، إذ كان يجب عرض أمر هذا البيع على الجمعية العمومية غير العادية للشركة.

– ويمثل أيضا مخالفة للمادة رقم ٥٧ من اللائحة التنفيذية من القانون السابق التى تنص على أنه لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأى عضو من الأعضاء الاشتراك فى أى عمل من شأنه منافة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره فى أحد فروع النشاط الذى تزاوله.

ونظرا لأن رئيس مجلس إدارة الصندوق هو فى ذات الوقت عضو بمجلس إدارة الشركة، فإن تمثيله للصندوق وعضويته لمجلس إدارة الشركة يمثل مخالفة قانونية مما يعد اخلالا بالواجبات الوظيفية لكل من اشترك أو ساهم فى هذا الأمر!

وبعد هذه الصورة القاتمة من المخالفات المالية والإدارية وإهدار المال العام فى شركة تتبع قطاع الأعمال هل لنا ان نتساءل: ماذا ننتظر؟! وهل يرد علينا أحد؟ أم أننا نؤذن فى مالطة.. وليس علينا إلا أن نسمع صدى صوتنا؟!!

«درية الملطاوى. صباح الخير ٩/٨/١٩٩٩»

درية الملطاوى تعقب على رد شركة المعمورة
المستندات تؤكد ماكتبناه

«نشرت «صباح الخير» تحقيقاً بعنوان قرارات خاطئة ومخالفات صارخة فى شركة المعمورة» ونشرنا أيضاً رداً من رئيس شركة المعمورة.

- بداية نرفض كلمة: «الادعاءات» التى أشرتم إليها فى ردكم على ما سبق نشره، حيث إن كل ما نشرناه هو حقائق ووقائع مدعمة بالمستندات الدامغة التى لا تقبل الشك، كما نسجل دهشتنا لتكرار كلمة «ما جاء بالشكوى» التى تكررت مرارا ردكم فأى شكوى تقصدون؟ إن ما كتبناه هو تحقيق صحفى.

جاء بردكم أنه «انتهى الفحص إلى ما يلى: ونحن بدورنا نتساءل من هو الذى قام بالفحص؟ هل هو شركة المعمورة؟ وفى نفس الوقت جاء بردكم أيضاً بأن الأجهزة الرقابية تقوم حاليا بفحص مدى سلامة الإجراءات المالية والإدارية والتى اتخذتها الشركة، أى أن الأمر مازال فى مجال الفحص.

- جاء بردكم أن اثنين من العاملين بالشركة اتخذت ضدهما الإجراءات القانونية المناسبة طبقا للقانون ولائحة الشركة بفصلهما من العمل هما وراء هذه الشكاوى! ومرة أخرى نقول أن ما كتبناه ليس شكاوى، وإنما هو تحقيق صحفى مدعم بالمستندات، والغريب أنه لم يجىء ذكر هذين الموظفين فى التحقيق على الاطلاق، فقط جاء ذكر أحدهما فى باب «بالفاكس» بتاريخ ٦/٢٥ حيث خاطبنا د. عاطف عبيد بأن فصل المهندسة فاتن البهى جاء بدون سبب، وبدون العرض على اللجنة الثلاثية بل وبدون إنذار أو تحقيق يبرر هذا الفصل، وحقيقة الأمر أنها رفضت التوقيع على أحد المستخلصات والذى تضمن أعمالا لا وجود لها فى الحقيقة، ورغم أن د. عاطف عبيد لم يرد علينا بعد لكننا واثقون أنه لن يرضيه هذا الفصل التعسفى، والذى يكسر جميع القوانين، فحتى إذا كانت الشركة «قطاع خاص» أو ملكا لرئيسها فهناك قوانين تحكم العمل بها فما بالنا وهى شركة تتبع قطاع الأعمال فهنا ومن باب أولى يجب احترام القانون وتنفيذه.

أما الموظف الثانى فنرجو منكم إفادتنا عنه حيث لا نعلم عنه شيئا، اللهم إذا كان قد تم فصله بنفس الطريقة التى اتبعت مع المهندسة!

- فيما يختص بواقعة الشالية ٢٠٦ فقد سبق للشركة فى حالة مماثلة أن طبقت قاعدة التنازلات، فلماذا لم تطبق ذات القاعدة فى هذه المرة؟! لماذا لم يتم الكشف عن الشخصية التى تم تخصيص الشاليه لها؟ خاصة وردكم يذكر أن مثل هذه الشاليهات تخصص لشخصيات عامة.. فهل هذه السيدة شخصية عامة؟! ومن تكون؟ ومن الذى قام بتخصيص الشاليه؟ أسئلة لم ترد إجابات عنها، أما فيما يختص بالأحكام التى صدرت لصالح الشركة فهى ابتدائية، ولا تعطى الحق للشركة بالتصرف فى الشاليه إلى جانب أن تاريخ التخصيص سابق على صدور الأحكام التى حدد ردكم تاريخها، ولماذا لم يجىء بالرد ما حدث للشاليه بعد نشر التحقيق؟! أن الـ ٣٠٠ جنيه مقابل الإيجار السنوى للشاليه يستحق ألف علامة استفهام دون افتراء كما ذكرتم، وذلك لأن الإيجار فى الستينيات لا يمكن سريانه على المناطق السياحية فى نهاية التسعينيات، وكيف تقولون أن هذه الشاليهات سياحية وليست وحدات مدعمة، ثم تقيمون إيجارها كوحدات أقل من الإسكان الشعبى، وبعد كل ذلك تقولون أن هذا «الكابين» لم يعامل أى معاملة خاصة.. وعجبى!

- المزايدة الخاصة بحمامات السباحة بمنطقة المعمورة مقامة أصلا على حديقة عامة تقع فى نطاق المنفعة العامة، وليست ملكا للشركة، وكل ما كتبناه حولها هو وقائع وحقائق، وقد جاءنا بعد نشر التحقيق فاكس طويل من سكان المعمورة يتضمن صورة من شكوى لهم إلى المهندس رئيس حى المنتزه ببعض المخالفات الخاصة بمدينة المعمورة،

ومخالفة قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ٩٦، وعليه تأشيرة من محافظ الإسكندرية بوقف أى أعمال فورا، وقد ذكر الفاكس أنه تم تسليم الشكوى إلى المهندس عثمان القاضى يوم ٩/٩ تحت رقم ١٦٢١، ولم تتوقف الشركة عن العمل حتى تاريخه رغم تأشيرة المحافظ!! ولا تعليق.

- بالنسبة لمخالفة التنازل عن الحكم الصادر لصالح الشركة بإخلاء للمحل رقم ١٢ بمشروع السينما من شاغليه وتمكين الشركة منه.. المستندات الموجودة لدينا تؤكد صحة كل ما ذكرناه حول هذا الموضوع، وعلى استعداد لتقديمها لمن يريد.

درية الملطاوى - صباح الخير ٢٤/٩/٩٨

أصولها تزيد على مليارى
الحكومة تبيع «المقطم» بـ ٣٠٠ مليون جنيه

تواصل الحكومة سياستها الرامية إلى بيع «ثروة مصر» برخص التراب، ويجرى حاليا فى إطار الخصخصة الاستعداد لبيع الشركة المالكة لأراضى هضبة المقطم مثلما حدث مع شركة مدينة نصر ليظل السكان تحت رحمة المشترين الجدد، وبالنسبة للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحى وغيرها من الخدمات.

ووصل إهدار ثروة مصر إلى حد تقليل قيمة الشركة المالكة بما يزيد على ٧٠٠ مليون جنيه لتباع بأبخس الأسعار، على الرغم من تصريحات المسئولين بمراعاة الدقة فى عمليات تقويم هذه الشركات، وتتم المؤامرة الجديدة بسرية تامة فى شركة النصر للإسكان والمرافق بينما تتحدث الأوساط العمالية فى الشركة عن وجود أطراف ضمن قيادات الشركة تقوم بدور مهم فى عملية البيع.

وكما تؤكد المعلومات فإن الخطة تسير فى اتجاهين متوازيين، الأول إبخاس قيمة أصول الشركة، والثانى زيادة المصاريف والاستخدامات الجارية، وهذا ما أشارت إليه أوراق أخر جمعية عمومية للشركة.

فقد رفضت الجمعية العمومية الأخيرة بيع محطة التنقية المملوكة للشركة والمنشأة بمعرفة شركة إيطالية متخصصة بعد أن ذكرت الشركة فى أوراق ميزانيتها العامة أن تقويم المحطة «صفر» رغم أنها مقامة على مساحة تزيد على فدان من الأرض، وتحتوى على مولدات كهربائية حديثة التركيب.

وفى هذا الإطار أيضا طالبت الجمعية العمومية بإعادة تقويم الشركة بعد أن كان الجهاز المركزى للمحاسبات قد قوم الشركة بمليار جنيه. إلا أن الإدارة لم يعجبها التقويم واستعانت بأحد المكاتب الاستشارية الذى انتهى إلى تقويم الشركة بنحو ٣٠٠ مليون جنيه فقط، فى حين أن الشركة تمتلك جميع أراضى المقطع بهضابه الثلاث. بالإضافة إلى أراض وعقارات على طريق القاهرة الجديدة وفى بعض المدن الجديدة تقدر بأكثر من مليارى جنيه.

كما لاحظت الجمعية العمومية اتجاه قيادات الشركة إلى زيادة المصاريف والاستخدامات الجارية بنسبة ٦٥٪ على الواقع أو المتطلبات الفعلية، مما تسبب فى اختلال فى فائض الربحية الصافى بنحو ٥ ملايين جنيه.

وعلى الجانب الآخر تسود حالة من التوتر وسط صفوف العمال بسبب الأنباء التى تتردد عن قرب بيع الشركة وما كشفته الجمعية العمومية من مخالفات وزادت حدة التوتر بعد أن ألغت قيادة الشركة تخصيص ٦٪ من المساكن التى تبنيها للعمال. وهو ما يخالف صراحة قرار رئيس مجلس الوزراء، على الرغم من أن الشركة كانت قد انتهت من بناء ٥٥٢ وحدة منخفضة التكاليف وكانت مخصصة للعاملين.

على حادى :الاهالى



«مهزلة» فى اجتماع الجمعية العمومية القابضة للإسكان والسياحة وزير قطاع الأعمال أشاد برئيس الشركة رغم ضياع ١٠٠ مليون جنية فى شركة المشروبات!

• تحقيقات سرية حول الصفقة.. ومطلوب إقالة الوزير وحاشيته إنقاذاً لسمعة مصر.

• عاطف عبيد طلب تحريات عن مستثمر أراد إبعاده ولم يطلبها عن مستثمر «لهف» ١٠٠ مليون جنيه! على القماش

على الرغم من التحقيقات «السرية» حول الشبهات والعمولات فى صفقة شركة الأهرام للمشروبات ضياع أكثر من مائة مليون جنيه!

وفضيحة ضياع نصف المليون جنيه التى كشفت عنهاملحوظة جهاز المحاسبات والمطالبة بمعرفة مصير المبلغ!

وعلى الرغم من الشبهات حول علاقة «فارس» الصفقة «وفرسان» قطاع الأعمال والشركة القابضة للسياحة!

وتداعيات الصفقة من تولى أمور إدارتها شخص يهودى «دان موشيه بيرور» وتصفية العاملين بالشركة وعدم تطوير الآلات، وهو مايعنى الإخلال بشروط العقد بخلاف فضيحة و«كواليس» عملية الشراء، وعلى الرغم من «طوفان» الفساد فى الشركات التابعة الأخرى.

على الرغم من كل هذا، فإن وزير قطاع الأعمال وحاشيته«باركوا» لمصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للسياحة على جهوده. .وهنأوه فى اجتماع الجمعية العامة على نشاطه الكبير!!.. ومع ملحوظة أن الجمعية المزعومة لم يحضرها سوى الصفوة المختارة بمعرفة الوزير وأعوانه!

ونحن نعرض لورقة من صور الفساد التى كانت تكفى لانقلاب حفل الجميعة العامة على رأس الوزير ورأس الجمعيةالعامة على رأس الوزير ورأس رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وحاشيته.

وعلى الرغم من أن خيوط الصفقةمعروفة للأجهزة الرقابية فإن فى الإعادة - كما يقولون - وعلى الرغم من إفادة!

فعرض الشركة وطرح أسهمها للاكتتاب العام لم يكن يلقى قبولا مع طبيعة المجتمع المصرى الذى يرفض المشاركة فى شركة للبيرة .. وبالطبع فإن صندوق الاستثمار أحجم هو الآخر، ليس لأنه ضد المنكرات بقدر الخوف من أن يؤثر الموقف عليه.

وهنا جاء مستثمر مصرى أمريكى ليعرض نفسه، إلاأنه لم يلق قبولا إبان رئاسة د. حامد فهمى للشركة القابضة.

ودفعت الظروف مصطفى عيد إلى كرسى الشركة القابضة ..و جاء للصفقة أحمد الزيات من أمريكا ليعرض الشراء، ويبدو أنه كان يخطط جيداً - ودون يأس أو كلل - لالتهام الصفقة .. فقام بتأسيس مجموعة الأقصر جروب قبيل الصفقة!.

المهم عرض الزيات الشراء بسعر ٦٨,٥ جنيه للسهم وتقرير بيع ٣ ملايين سهم بهذا السعر ...وبينما كانت

المفاوضات النهائية توشك على الانتهاء ورئيس الشركة القابضة والوزير سعيدين بالإنجاز فجأة ظهر على الشاشة مستثمر دنماركى يدعى موجن هيس، ويعلن استعداده للشراء بسعر ٧٥ جنيها للسهم أى بفارق ٦,٥ جنيه للسهم مضروباً فى ٣,٢ مليون سهم . وبالفعل أرسل المستثمر فاكساً بذلك وتلاحقت الأحداث ليجيء بنفسه ويجتمع باللجنة،وبينما كان يظن الاستقبال بالأحضان للفارق الكبير الذى يجمل ملايين الجنيهات بينه وبين آخر سعر حدده المشترى المنافس. . وجد المستثر الجو ملبدا بالغيوم.. وشعر بأنه يخوض حرباً حتى شعر بأن المنافس موجود معه على «ترابيزة» المفاوضات!

وبدأت الشروط المشددة تعلن التحدى للمستثمرصاحب السعر الأعلى !

تأشيرة الوزير!

ومن جانبنا فى «الشعب» اطلعنا على المذكرة المعروضة على وزير قطاع الأعمال بشأن التفاوض مع المستثمرين لشراء شركة الأهرام للمشروبات، وقد انتهت بتأشيرة الوزير د. عاطف عبيد كالتالى : تطلب استعلامات كاملة عن المستثمر الدنماركى.

أولاً: من المستشار التجارى فى الدنمارك.

ثانياً : الأمن القومى .

ثالثا : أحد المراسلين فى الدنمارك للبنك الأهلى المصرى.

ومن جانبنا أيضاً بحثنا عن تأشيرة للدكتور عاطف عبيد تطلب أى تحريات عن المستثمر المنافس فلم نجد له أى تأشيرة، أو حتى مسودة أو خيال تأشيرة مع ملحوظة أن المستثمر الذى لم يحظ بتأشيرة التحريات السعيدة هو الفائز بالصفقة !

وإذا كنا لانعرف كيف تجرى التحريات عن شخص يراد إبعداه وتترك التحريات عن القائم بالشراء فليس غريبا ماحدث من فصول المراحل التالية والتى انتهت بمخالفته لكل شروط العقد بعد أن «لهف» نحو ١٠٠ مليون جنيه!!

نعود إلى تفاصيل «الصفقة ـ المؤامرة» فقد انتهت العراقيل بمذكرة تقترح على الوزير عدم الالتفات لعرض المستثمر الدنماركى لعدم جديته !! ليفوز الزيات بالصفقة من قبل سداد ثمنها وتعاقد بها فى سوق لندن من خلال شهادات الإيداع الدولية ليبيعها بمتوسط سعر السهم ١٠٥ جنيهات، أى بربح إضافى ٢٨ جنيها للسهم مضروباً فى أكثر من ٣ ملايين سهم ليتربح مائة مليون جنيه دون أن يسدد ثمن الصفقة للشركة القابضة.

والفترة ما بين دفع الفلوس وقبضها حوالى شهر يمكن لمؤسسة مالية القيام بسدادها، أى أنه لم يدفع مليماً واحداً فى العملية وكسب أكثرمن ١٠٠ مليون جنيه!

ولم تتوقف الفضائح بعد .. فالشركة المتقدمة من خلال الأقصر جروب شركة سمسرة وهمية تحيطها الصفقة الشبهات خاصة مع تأسيسها قبيل الصفقة لم يعرف الوزير ـ صاحب تأشيرة التحريات ـ أى شيء عن شركة السمسرة التى خدعته رغم أن مدة المفاوضات استمرت عاماً كاملاً؟!

الإدارة لليهودى

نعود لتداعيات «الصفقة ـ المؤامرة» فبعد تربح أكثر من ١٠٠ مليون ظهر فى الإدارة شخص يهودى الجنسية يدعى دانموشيه. وكما حدث فى أكثر من موقع فى الشركات التى يديرها اليهود كان طبيعياً أن يحدث فى شركة المشروبات .. فتشريد العاملين بل والقيادات على قدم وساق .. تجديد الآلات مجرد أوهام. . الالتزام بشروط العقد لايساوى ثمن الحبر المكتوب به الشروط!

ويبدو أن الفساد فى صفقة «البيرة» وصل حتى «الثمالة» ويبدو أن«أصحاب الكروش» ظنوا أنه مادامت الشركة

قد بيعت فإن ولاية جهاز المحاسبات قد انتهت .. جاءت المفاجأة فى غياب نصف مليون جنيه بالتمام والكمال، ونسوا أن المبلغ لابد أن يظهر أو على الأقل يظهر الموقع الذى صرف فيه، وأن ترحل المبالغ إلى الشركة القابضة وهى مازالت تخضع لإشراف جهاز المحاسبات .. وصارت الأقاويل «والهمهمات» البعض قال تم نقله على طريقة على بابا أى نقدا أو فى «بلاص» والبعض قال تم صرفه مكافآت على نجاح الصفقة .. والصفقة بالفعل نجحت ونص!! وإلا بماذا نصف ما حدث؟! ورغم ذلك مطلوب أى ورقة تثبت توزيع المبلغ!

وإزاء ملحوظة جهاز المحاسبات صدر قرار رئيس الشركة رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٧ يضم عضوين من مجلس الإدارة وبعض كبار العاملين بالشركة والمستشارين القانونيين، لعلهم يجدون رداً !

ضياع ٤٠٠ مليون!

وانتظرنا وانتظر الجميع على أحر من الجمر أن يعرف الرد ولو فى اجتماع الجمعية العمومية للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما والتى عقدت بمبنى وزارة قطاع الأعمال، وانتظرنا وانتظر الجميع أى إجابة عن أسرار «الصفقة ـ المؤامرة» وعن ضياع ١٠٠ مليون جنيه، وقد أفادت المصادر بارتفاع سعر السهم إلى ٢٠٨ جنيهات وهومايعنى ضياع أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه على البلد، لأنها لاتعرف سوق لندن والزيات يعرفه جيداً، ويبدو أن المسئولون لدينا لايعرفون سوى سوق «الكانتو»!

إن الفضيحة لم تتوقف عند ضياع الملايين أو الشبهات التى أحاطت بالعملية .. بل إنها أثرت تأثيراً سلبيا على مناخ سوق المال فى مصر .. يبدو أن المسئولين لدينا لم يعرفوا إدارة جريدةمثل «الفاينتشيال تايمز» ليعرضوا عليها «إعلاناتهم» حتى لاتنتشر الفضائح، والذى نشرته الجريدة الأجنبية لن يضاهيه ألف إعلان وإعلان لايقرؤها أحد.

فحملة المباخر جاهزون للإشادة بتكريم وحفاوة وزير قطاع الأعمال لرئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما على طريقة «نص أنا .. نص أنت».

ولكن إذا كان ماحدث فى الصفقة لم يطح بالوزير ورئيس الشركة المذكور.. فسوف نعرض لفضيحة أخرى فى تحقيق آخر، فيبدو أن المسئولين لدينا لايرحلون إلا بعد «خراب البلد»!

الشعب ـ ١٩٩٨/١/٢٠

الحكومة تبيع مصر بتراب الفلوس

بعد نهب مصر الأول فى عهد الخديو إسماعيل والثانى فى عصر الانفتاح سداح مداح على يدى السادات بدأت عملية بيع مصر بتراب الفلوس وتحت ستار ما يسمى الخصخصة.

وبعد صفقات مريبة فاحت منها رائحة الفساد فى مدينة نصر. والمعمورة . فندق سونستا وشركة ؟؟ البخارى وشركة كابو بدأت وزارة قطاع الأعمال ؟؟ وزارة الخصخصة ما تسميه البيع لمستثمر رئيسى وتمثل هذا فى صفقة بيع التفاصيل.

أجهزة رقابية أجرت عملية تحريات واسعة حول صفقة بيع شركة الأهرام للمشروبات. بعد أن كشفت التطورات عن انخفاض سعر السهم الذى حددته الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بحوالى ٦٧ جنيها عن السعر الذى باع به المشترى الجديد فى البورصات العالمية مما حقق له أرباحا صافية بلغت نحو ١٠٠ مليون جنيه.

وكانت ملابسات قد أحاطت بصفقة البيع للشركة وأثيرت فى شأنها أقاويل عديدة بعد أن قررت اللجنة حتى تم البيع لشركة سمسرة أمريكية يمثلها مصرى يعيش فى أمريكا بسعر٦٨ جنيها للسهم بدلاً من عرض قيمة مستثمر دانماركى اقترح فيه دفع ٧٠ جنيها للسهم بالإضافة إلى شراء أرض المصنع.

واعترف رئيس مجموعة الأقصر أحمد الزيات التى فازت بالصفقة فى حديث صحفى نشرته جريدة العالم اليوم منذ تسعة أيام أنه قام بتعديل الصفقة بالاتفاق مع الشركة القابضة برئاسة مصطفى عيد عن طريق طرح شهادات ابداع دولية مناظرة ؟؟.

قبل الموعد المحدد. وتحقيق أرباح بلغت نحو ١٠٠ مليون جنيه وكان توقيع عقد البيع للمشترى قد تم فى ١٣ نوفمبر من العام الماضى وتحدد موعد ٢٨ فبراير من العام الحالى حداً أقصى لسداد باقى قيمة الصفقة (أى خلال ثلاثة أشهر. وقال مصدر اقتصادى تعليقاً على ذلك إن بيع السهم فى السوق العالمية باسعار تزيد عن نظيرتها التى حددتها الشركة القابضة يثير الشكوك والمخاوف فى شأن عملية التقييم التى تمت فى مصر لتحديد سعر السهم، خاصة وأن الفترة الزمنية بين عملية الشراء وإعادة البيع) ثلاثة أشهر لا تكفى لتحقيق هذه القفزة الكبيرة فى سعر السهم!!

ويضيف المصدر تساؤلا مهماً عن الأسباب التى دفعت بالشركة القابضة إلى نقل ملكية الأسهم للمشترى ومنحه حق البيع والتصرف فى الأسواق العالمية قبل سداد كامل ثمن الصفقة!! وهو ما يمثل تسهيلات ضخمة حصل عليها المشترى اتاحت له تحقيق أرباح ضخمة وأضاعت على خزانة الدولة ١٠٠ مليون جنيه. وكانت الشركة القابضة قد باعت ٧٥٪ من أسهم الأهرام للمشروبات وقام المشترى الجديد بالاحتفاظ بـ ١٠٪ من الأسهم لصالحه وطرح ٩٠٪ منها فى الأسواق العالمية عبر عملية مقاصة جرت مع بنك فى انجلترا، وتحولت أسهم الشركة إلى شهادات إيداع دولية جرى بيعها فى أسواق المال وتاهت معالم جنسية المشترى لأسهم الشركة المصرية.

وانتقلت أصداء الصفقة إلى الصحافة العالمية ونشرت صحيفة فاينينشيال تايمز الأمريكية مقالين لمندوبها فى القاهرة مارك هوياند تناول فيهما تطورات عملية بيع الشركة وتطرق إلى سؤال رئيسى استمع إليه من مستثمرين مصريين كبار «لماذا قررت الحكومة بيع الشركة لمستثمر واحد بدلاً من بيعها كأسهم؟» وفى المقال الثانى طرح تساؤلاً آخر لماذا باعت الحكومة الشركة عبر وسيط ولم تبعها مباشرة إلى المستثمرين وأشار إلى أن مجموعة (الأقصر جروب) أثارت الارتباك والحيرة فى السوق المصرى وبين المستثمرين الوطنيين الذين تساءلوا عن هويتها التى لم يسمعوا بها من قبل.

يذكر أن الأقصر جروب تم تأسيسها فى عام ١٩٩٥ وهو العام نفسه الذى بدأت فيه المفاوضات لشراء شركة الأهرام والتى كانت مطروحة للبيع قبل ذلك منذ عام ١٩٩٤!!

الطريف أن الشركة الأمريكية التى فازت بالصفقة اختارت أحمد الزيات رئيساً لمجلس إدارة شركة الاهرام للمشروبات، وقامت فى الوقت نفسه بتعيين مواطن أمريكى يدعى ستيفين كيفر مديراً لمكتبه ومتحدثاً باسم الشركة!!

حازم منير - الاهالى ٢٠/٧/٩٧

خفايا صفقة بيع شركة البيرة!!

- **بيع الأسهم لسمسار أضاع على مصر ٢١,٤٥ مليون جنيه**
- **٢٠ مليون دولار كسبها السمسار فوق البيع والشراء فى سوق لندن**
- **الجهاز المركزى للمحاسبات يسأل عن مصير نصف مليون جنيه أتعاب لجنة البيع**

٤ شهور بالتمام والكمال انقضت على تمرير صفقة ببيع أسهم شركة الأهرام للمشروبات «البيرة» والتى كانت تابعة لقطاع الأعمال العام، وتم بيعها وفقا لسياسة الخصخصة لمستثمر رئيسى الذى حصل على ٧٥٪ من أسهم الشركة أى ٢,٢ مليون سهم.

الصفقة تمت وسط تعتيم وحصار إعلامى وعلى مراحل، ووقفت وراءه الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما والتى تتبعها شركة الأهرام.

ورغم مرور الشهور الأربعة إلا أن أمام د. كمال الجنزورى ملف البيع بالكامل بعد أن استطاع «موجن هيس» وهو رجل أعمال دانمركى يساعده فى ذلك عدد من رجال الأعمال المصريين أن يصل بصوته وبخطابه إلى مكتب رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى متسائلا عن الأسباب الحقيقية التى دعت الحكومة المصرية إلى رفض عرضه السخى لشراء أسهم شركة البيرة وهو الذى تقدم بعرض شراء السهم الواحد للشركة بمبلغ ٧٥ جنيها أى بفارق ٦,٥ جنيه للسهم زيادة عن العرض الذى تمت الموافقة عليه لشركة مجموعة الأقصر الأمريكية والتى اشترت السهم بـ ٦٨,٥ جنيه فقط.

«موجن هيس» لا يرغب فى الشراء فقد «طارت البيعة» ولكنه يؤكد فى رسالته أنه يحاول أن يفهم فقط!

وأرفق هيس» تقريرا لمراسل صحيفة «الفاينتشيال تايمز» فى القاهرة «مارك هوين» الذى كشف سر صفقة البيرة وتساءل فى نهاية تقريره عن غموض وسرية سياسية الخصخصة على الطريقة المصرية والتى جعلت الحكومة المصرية تلف حول نفسها على طريقه «ودنك منين يا جحا» وبيعها لأسهم أهم شركاتها الناجحة إلى «سمسار مالى» يحمل اسم «مجموعة الأقصر» والذى قام فور كتابة العقد النهائى للصفقة بطرح الأسهم فى شكل شهادات إيداع دولية فى بورصة لندن المالية!!

وتساءل مراسل «الفاينتشيال تايمز» فى تقريره الذى يفهم منه أنه كتبه وهو فى حالة غيظ ويشد فى شعره رغم أنه ليس مصريا.. لماذا لجأت الحكومة المصرية إلى البيع لسمسار ولم تلجأ إلى طرح أسهم الشركة مباشرة فى البورصة دون وسيط»..

ولأن الراجل الانجليزى بيرطن ولا يتكلم عربى ويمكن اتهامه بأنه وأنه يتدخل فيما لا يعنيه وأنه مغرض وله مصلح بصفته سائحا أجنبيا يحب شرب البيرة فى جو القاهرة الحار.. لهذه الأسباب كلها.. وأسباب أخرى هى الأهم.. فلم يهتم أحد بما قاله الخواجة الصحفى ولم يحاول مسئول واحد فى اللجنة الوزارية للخصخصة الإجابة على أسئلته البايخة..؟!أوراق «موجن هيس» رجل الأعمال الدانمركى المتخصص فى صناعة المشروبات تثبت خط سير أوراق التفاوض المتبادلة بينه وبين الشركة القابضة وتؤكد أنه عرض ٧٥ جنيها للسهم الواحد إلا أن المذكرة التى خرجت من مكتب الشركة القابضة للعرض على السيد وزير قطاع الأعمال العام د. عاطف عبيد تقول و«تقترح» على السيد الوزير «عدم الالتفات لعرض المستثمر الدانمركى لعدم ثبوت جديته»، حسبما جاء فى المذكرة تماما.. وبس خلاص.. وتوقفت المفاوضات مع الرجل الدانمركى بناء على تلك التأشيرة ووافق عليها وزير قطاع الأعمال. وتساءل الرجل ما هى معايير الجدية التى طبقت على العرض الخاص بى وفشل السادة فى الشركة القابضة فى إثباتها..؟

بالطبع لم يجب أحد على هذا التساؤل أيضا أما «الإجابة الواقعية» فجاءت بفوز مجموعة الأقصر الأمريكية بالصفقة، والأقصر حروب، كما يطلق عليها بالإنجليزى يملكها «أحمد الزيات» المصرى الأصل الأمريكى الجنسية الذى قدم عرضه على لجان التفاوض وكان ٦٨,٥ جنيه للسهم.. وفاز بالصفقة!!

مصادر رسمية فى مكتب وزير قطاع الأعمال أوضحت أن هذه مجموعة مالية وغير متخصصة فى صناعة المشروبات والبيرة وتعجبت المصادر من عدم قدرة الشركة القابضة التى «باعت» الشركة معرفة أن «الأقصر جروب» هى مجرد سمسار مالى رغم طول مدة التفاوض التى استمرت عاماً كاملا ورغم أن مكتب أرثر أندرسون الاستشارى وهو مكتب يتعامل مع وزارة قطاع الأعمال مهمته تقييم المشروعات المعروضة للبيع ومعرفة حجم

ونشاط الأفراد والشركات التى تتقدم للشراء أرسل أحد خبرائه فى الخصخصة ويدعى «لارى» إلى الولايات المتحدة وسأل عن مجموعة الأقصر من خلال عنوانهم المثبوت فى أوراق التفاوض وتبين للسيد «لارى» أن عنوان الشركة ما هو إلا شقة سكنية وأنها أى مجموعة الأقصر ما هى إلا مجموعة مالية وعاد «لارى» للقاهرة وأبلغ مسئولى الشركة القابضة بهذا الوضع.

ومع ذلك تمت الصفقة مع مجموعة الأقصر، وتم إزاحة عرض الرجل الدانمركى ولكن تداعيات الموقف كشفت كثيرا من الاسرار فعقب موافقة اللجنة الوزارية للخصخصة على البيع ومن ثم توقيع العقد النهائى لها فى أواخر فبراير الماضى وبعدها بأيام قليلة قامت مجموعة الأقصر بطرح أسهم شركتها فى شكل شهادات إيداع فى بورصة لندن المالية واحتفظت بنحو ١٠ بالمائة من جملة الأسهم التى تملكها وتصل إلى ٢,٣ مليون سهم.

ويا بخت مجموعة الأقصر السهم الذى اشترته بـ ٦٨,٥ جنيه بسعر آخر يتراوح ما بين ٩١ جنيها و ١٠٥ جنيهات للسهم وحصلت فى هذه الصفقة التى تمت على أيام على حوالى ٢٠ مليون دولار كأرباح جاءت من فرق البيع والشراء وضاعت على حكومتنا الرشيدة فرصتان الأولى بيع أسهم الشركة للمستثمر الذى عرض سعرا أعلى للسهم أما الثانية فهى عدم قيامها ببيع الأسهم بنفسها فى البورصة سواء أكانت المصرية أو الكندية.. ويبدو أن لجنة الخصخصة كانت كسلانة ومش فارقة معاها الكام مليون إللى ضاعت على مصر حماها الله!!

لقد ضاعت الملايين وتم بيع الشركة لمجموعة الأقصر التى قامت هى بدورها بطرحها فى سوق لندن ولا نعرف من اشتراها أو كيف تم إيداعها بأى شكل ولكن الأمر لم ينته إلى هذا الحد فقد ظهرت مشكلة جديدة أمام مسئولى الشركة القابضة ويحاول هؤلاء إيجاد حل لها وترتيب أوضاعهم فأثناء «ولاية» الجهاز المركزى للمحاسبات على الشركة باعتبارها شركة قطاع عام كتب رجال الجهاز المركزى للمحاسبات ملحوظة بسيطة أثناء مراجعة ميزانية الشركة حيث لاحظ رجال الجهاز اختفاء نصف مليون جنيه» من فوق الأوراق.. وهى تمثل مكافآت لأعضاء لجنة التفاوض فى صفقة بيع شركة البيرة. قامت شركة البيرة بإرسالها إلى الشركة القابضة لتوزيعها بمعرفتها مقابل جهودها الجبارة فى التفاوض!!

وقد أثبت تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات أن النصف مليون جنيه لم تدخل خزينة الشركة القابضة وتم توزيعها بطريقة «البساط الأحمدى» والكل لازم ينبسط!!

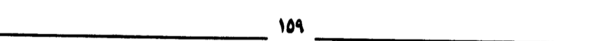
وقد عجز مجلس إدارة الشركة القابضة عن الرد على ملحوظة الجهاز..

ويحاول مسئولو الشركة إغلاق ملف بيع الشركة والتعتيم على سؤال الجهاز المركزى للمحاسبات وملحوظته أين أوراق النصف مليون جنيه؟!

ويستند مسئولو الشركة القابضة على نقطة جديدة وقانونية فى الظاهر وهى أن لا ولاية ولا رقابة للسيد الجهاز المركزى للمحاسبات على شركة تمت خصخصتها منذ ٤ شهور أما الشركة القابضة فستعقد جمعيتها العمومية خلال أيام وناشدت أعضاء الجمعية إغلاق ملف بيع شركة البيرة وعدم إثارتها فى اجتماعات الجمعية العمومية عملا بمبدأ أن ربنا أمر بالستر وبلاش فضايح واذكروا محاسن شركاتكم المتخصخصة..

هذه كانت قصة الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما «وعواد» اللى باع شركة الأهرام للمشروبات ولم يعرف بعد مصير القابضة.. ولا عزاء لأحد فى الخصخصة!!

أشرف منعم - الدستور ٩/ ٧/ ٩٧



مشترى شركة البيره باع الاسهم فى بورصة لندن وكسب ٢٠ مليون دولار

مازالت تداعيات صفقة شراء أسهم شركة الأهرام للمشروبات «البيرة» تتوالى رغم مرور ٤ شهور على إتمام الصفقة التى وافقت عليها اللجنة الوزارية للخصخصة. وتم بموجبها انتقال ملكية ٣,٣ مليون سهم تمثل ٧٥٪ من أسهم الشركة إلى مستثمر رئيسى هو مجموعة الأقصر جروب الأمريكية فى أواخر فبرايل الماضى..

فهناك العديد من التساؤلات بين رجال الأعمال عن الطريقة التى تم بها تحرير الصفقة لمجموعة «الأقصر جروب» والتى تبين بعد ذلك أنها غير متخصصة فى صناعة المشروبات وليس لها علاقة من بعيد أو قريب بتلك الصناعة ولكنها مجرد سمسار مالى يضارب فى بورصات العالم الكبرى..!

ولجان التفاوض هى الشركة القابضة للإسكان والسياحة. والسينما التابع لها شركة الأهرام للبيرة تجاهلت بعض العروض الأخرى مثل مجموعة «انكر اندرسون» الدنمركية وصاحبها رجل الأعمال «موجن هيس» الذى تقدم بسعر ٧٥ جنيها. للسهم الواحد بزيادة ٦,٥ جنيه الذى قدمته للمجموعة التى رسا عليها العطاء واوضح مسئولو القابضة فى مذكراتهم لوزير قطاع الأعمال عدم الالتفات إلى عرضه لعدم جديته...

وعقب توقيع العقد النهائى فى فبراير الماضى قام أحمد الزيات الأمريكى المصرى الأصل بطرح الأسهم التى اشتراها فى شكل شهادات إيداع فى بورصة لندن توطئة لبيعها فى باقى بورصات العالم..، وارتفع بذلك سعر السهم إلى أثمان تتراوح ما بين ٩١ جنيها ١٠٥ جنيهات وكسب بذلك ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار فى خبطة واحدة، واحتفظ بنسبة من الأسهم ليتمكن من إدارة الشركة التى خرجت من عباءة قطاع الأعمال العام..!

– ومن ثم ازدادت سخونة الموقف ويتساءل الجميع ومنهم مراسل الفيننشيال تايمز بالقاهرة فى تقريره الذى نشر فى حينه لماذا لجأت الحكومة إلى هذا السمسار لطرح أسهم «البيرة» فى البورصة..! ألم يكن من الأجدى بدلاً من ضياع أكثر من عام ونصف العام فى التفاوض معه أن تقوم الحكومة مباشرة بطرح الأسهم فى البورصيات العالمية.. أو بالمزاد العلنى لتقديم أحسن سعر وأفضل شروط..؟؟!

أما بالنسبة للضوابط والاشتراطات التى تضمنها عقد اتمام الصفقة فلم يتم الالتزام بها فمازال المشترى حتى اليوم رغم انقضاء ٤ شهور على الصفقة أن يقوم باحلال وتجديد لمعدات مصنع الإسكندرية.. التى تقادمت رغم أن هناك معدات أخرى جديدة تكلفت ٦ ملايين جنيه مشونة فى المخازن وسلمت إليه أيضا قام المشترى بفصل قيادات الشركة بدءا من رئيس قطاع ومدير عام دون ابداء أسباب.. ولجأ الكثير منهم إلى المحكمة العمالية وقام كذلك باستقدام «ألمانى يهودى» ليشرف على الشركة.. ويعلق نموذجا مجسما لمدينة القدس كتب عليه، القدس عاصمة أبدية لإسرائيل..!!

أما الجهاز المركزى للمحاسبات فقد لاحظ اختفاء نصف مليون جنيه لم تظهر فى ميزانية الشركة القابضة، وهى عبارة عن مكافآت للجان التفاوض أرسلتها الأهرام «للبيرة» لتوزيعها على أعضاء تلك اللجان.

أشرف الجداوى- المصور ١١/ ٧/ ١٩٩٧م

«زوبعة» الأهرام للمشروبات تواصل مفاجآتها تحقيقات سرية لكشف غموض «الصفقة اللغز»

تجرى حاليا فى سرية وتكتم شديدين تحقيقات موسعة حول ملابسات صفقة بيع ٧٥٪ من أسهم شركة الأهرام

للمشروبات لمستثمر أمريكي من أصل مصري. وكانت الصفقة التي تمت في مطلع العام الجاري قد أثارت جدل واسع منذ عدة أسابيع حمل في طياته اتهامات. غير موثقة. لأطراف الصفقة سواء في الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما- ممثلة الحكومة في مفاوضات البيع- أو مجموعة الأقصر جروب الاستثمارية وهي الجهة المشترية والتي يمثلها رجل الأعمال المصري «الأمريكي» أحمد الزيات.

تستهدف التحقيقات التوصل إلى تفاصيل عملية البيع والأسس العلمية والاقتصادية التي تم على أساسها تقييم سعر السهم ومسار عملية التفاوض التي انتهت بإبرام الصفقة مع المستثمر الأجنبي.

وكشفت مصادر اقتصادية قريبة من دوائر الصفقة المجهولة «أن مجموعة الأقصر جروب تأسست عام ١٩٩٥ فقط أي قبل دخولها في مفاوضات مع الشركة القابضة لشراء الأهرام للمشروبات بعام واحد فقط مما يلقي بظلال على مدى توافر شروط البيع لمستثمر رئيسي وأهمها شرط الخبرة الفنية والقدرة الاقتصادية على تطوير الشركة ودفعها خطوات للأمام.

كما كشفت الدوائر عن أن أحمد الزيات قام بطرح ٦٢,٥٪ من أسهم الشركة- أي من أصل ٧٥٪ من أسهم الشركة التي قام بشرائها- في بورصة لندن على شكل شهادات إيداع دولية بسعر ١٠٥ جنيهات للسهم برغم شرائه قبل أيام بسعر ٦٨,٥ جنيه من الشركة القابضة مما يعني تحقيقه لربح يصل إلى ٢٠ مليون دولار في ضربة مفاجئة.

وأوضحت المصادر أن الزيات عند طرحه للأسهم في بورصة لندن- لم يكن قد سدد كامل ثمن الصفقة للشركة القابضة أي أنه باع أسهما لم يسدد ثمنها كاملا.

وكانت صفقة الأهرام للمشروبات قد أثارت «زوبعة» على ساحة البيزنس في مصر منذ أن تكشفت عملية اعادة طرح أسهم الشركة في بورصة لندن وتحقيق رجل الأعمال الأمريكي ربحا خرافيا في أيام معدودة..

ومن المنتظر أن تشهد الأيام المقبلة نتائج التحقيقات التي تجريها جهات رقابية رفيعة المستوى حول ملابسات الصفقة.

وكانت مصادر بالشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما قد أكدت- في تصريحات صحفية قبل أسبوعين- أن الشركة رفضت عرضا من إحدى الشركات الدانمركية لشراء الأهرام للمشروبات «لعدم جدية العرض».. وأن السعر الحقيقي الذي تم بيع أسهم الشركة به هو ٨٢,٥ جنيه للسهم بعد حصول الشركة القابضة على أرباح الأهرام للمشروبات عن العام المالي ٩٥/١٩٩٦ بالاضافة إلى الارباح الموزعة وفوائدها عن الفترة من أول يوليو ١٩٩٦ وحتى ٢٨ فبراير ١٩٩٧ وهو تاريخ إتمام الصفقة ونقل الملكية للمستثمر.

كما أكد أحمد الزيات- في نفس التصريحات- أنهم- يقصد مجموعة المشترين- ملتزمون بشروط البيع وأن لديهم خطة لتطوير الشركة وإدخال تكنولجيا حديثة لها.

عمر عبدالعظيم- الاهرام الاقتصادي ٤/٨/١٩٩٧

ماذا يفعل «دان موشيه» في شركة الأهرام للبيرة؟!

للمرة الألف.. نؤكد أننا لسنا ضد الخصخصة فنحن لا نريد أن تتحول الدولة إلى بقال أو إلى بائع أيس كريم ونحن مع إطلاق طاقات القطاع الخاص.. ولكن دون المساس بمصالح العاملين في الشركات التي تم بيعها أو خصخصتها.. ويبدو أن البعض لا يسير على منهج كتاب الخصخصة الرشيدة، فعقب إتمام صفقة بيع شركة الأهرام «للبيرة» للمستثمر الأمريكي الجنسية المصري الأصل «أحمد الزيات» بدأ المالك الجديد في التحلل من كافة شروط عقد البيع بعد أن أصبحت الشركة في جيبه. فقد كشف الزيات عن نواياه ومعه صاحب السلطان والكلمة النافذة

على صناع صانع الشركة عضو مجلس الإدارة الألمانى الجنسية اليهودى الديانة الإسرائيلى الهوى «دان موشيه بيرور». بدأ الثنائى «الزيات وموشيه» فى تشريد العاملين بالشركة وهو الأمر الذى يخالف شروط البيع التى تنص على الحفاظ على العمالة وعدم انتقاص حقوقهم الواردة تفصيلاً بعقد البيع الذى زينه توقيع رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بجوار توقيع أحمد الزيات.

وخلال ٣ شهور هى عمر الإدارة الجديدة للشركة وعلى طريقة اضرب المربوط يخاف السايب وباتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة بدأت مذبحة تصفية العاملين، حيث تم ذلك مع ٨ موظفين يشغل ٤ منهم مراكز قيادية منذ زمن طويل أمام الاربعة الآخرين منهم ٣ سائقين وملاحظ عمال. وفى ٢٥ مايو الماضى صدر قرار مجلس الأدارة الجديد بوقف رئيس القطاع التجارى ورئيس قطاع الاستيراد والتصدير ومدير عام الجراج ومدير إدارته ايضاً ومنع الأربعة من دخول الشركة ومكاتبها وقد تم الإجراء دون تحقيق أو أسباب قانونية. الطريف أن الشركة بعد أن أصدرت قرار الوقف تقدمت بطلب إلى مكتب العمل لتشكيل لجنة ثلاثية لإصدار قرار بفصلهم وقام العاملون بالدفاع عن أنفسهم أمام اللجنة وأثبتوا أن قرار الوقف عن العمل صدر دون تحقيقات أو توجيه اتهام معين وأن جميع أعمالهم تمت مراجعتها من جانب الإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات واعتمادها وبالتالى استلم المشترى الجديد الشركة وبناء على ذلك أصدرت اللجنة الثلاثية فى الثالث من شهر يونيو الماضى قرارها بعودة العاملين الأربعة وإلغاء قرار الوقف وجاء فى القرار أن ما رأته الشركة لا يتفق مع أحكام القانون لعدم انطباق حكم المادة ٦٧ من القانون ١٣٧ لسنة ٨١م.

ولم تستجب الشركة وإدارتها الجديدة لقرار اللجنة ومنعت العاملين من العودة لعملهم.

وفشلت كل المحاولات السلمية للعمال فى العودة وصرف مرتباتهم ومستحقاتهم وقدموا العديد من الشكاوى إلى وزارة الداخلية ووزارة القوى العاملة وحاولوا مقابلة رئيس الشركة القابضة للإسكان الذى رفض الاستماع لشكواهم ومقابلتهم أصلا.

الغريب أن ملف العاملين طوال مدة خدمتهم لا تشوبه شائبة وكانوا مثالاً للالتزام والصدق فى عملهم فما هى الأسباب الحقيقية وراء قرارات الشركة..؟

بعد بيع الشركة لمجموعة الأقصر قرر أحمد الزيات صاحب المجموعة ودان موشيه ساعده الايمن- أو المحرك الرئيسى لأمور الشركة- تشكيل لجنة لبحث نظام الأجور والحوافز للعاملين لإعادة النظر فيها وكان من بين أعضاء اللجنة رئيس القطاع التجارى الذى رفض اقتراح المالك الجديد وعضو مجلس إدارته بتخفيض حوافز العاملين وأصر رئيس القطاع التجارى على الحفاظ على حقوق العمال والموظفين وعدم المساس بأجورهم واصطدم موقفه بموقف أصحاب الشركة الجدد الذين كانوا يخططون لصرف نصف الحوافز.

عقب هذا الاجتماع ووضوح موقف رئيس القطاع التجارى فيه وتمسكه بحقوق زملائه صدر قرار الإيقاف أما بالنسبة لرئيس قطاع الاستيراد والتصدير الذى يعمل منذ ٣٦ عاماً فى الشركة فقد اتهم زوراً بالتربح وصدر قرار ايقافه بعد أن تحدث عن دور «دان موشيه» فى الشركة وسفرياته الأسبوعية إلى إسرائيل ورغم صدور قرار اللجنة الثلاثية بإلغاء قرار الوقف وإصرار الشركة على فصلهم فلم يفكر الزيات حتى فى صرف بقية مستحقاتهم مادام مصراً على فصلهم. الغريب فى القصة كلها أن مطاريد الشركة لا يعرفون إلى من يذهبون ومن يعيد إليهم حقوقهم بعد أن أغلقت فى وجوههم كل الابواب!!

أشرف منعم الدستور/ ٢٠/٨/٩٧

وزير قطاع الأعمال يبحث المشكلة..

مالك «الأهرام للمشروبات» الجديد يأكل حقوق العمال

يدرس د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام شكوى عمال شركة الأهرام للمشروبات ضد مالك الشركة الجديد الذى امتنع عن صرف حقوق ٣٠٠ عامل بالشركة وتمت احالتهم للمعاش المبكر فى سبتمبر الماضى.

وأكد العاملون فى الشركة فى شكواهم أن أحمد الزيات الملك الجديد للشركة قد ضرب عرض الحائط بمشروع المعاش المبكر الذى أعدته الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما والذى يقضى بصرف مالا يقل عن ٣٥ ألف جنيه للعامل الذى يحال للمعاش المبكر.

واشار العمال إلى أن الشركة حققت فى العام الماضى ارباحاً بلغت ١٤٩ مليون جنيه، وعلى الرغم من ذلك لم يتم صرف مكافآت للعاملين بالشركة.

وقال عمال الشركة: إن المالك الجديد قد أصدر منشورا فى مارس من العام الماضى- عقب شرائه للشركة يؤكد التزامه بكافة اللوائح والمميزات التى يتمتع بها العاملون من حيث المكافآت والإبقاء على العمالة الدائمة والمؤقتة بالشركة.

وكان أحمد الزيات المالك الجديد للشركة قد اشتراها فى العام الماضى وطرح أسهم الشركة فى بورصة لندن وعرض السهم ؟؟؟ جنيهات وحقق نحو ١٠٠ مليون جنيه أرباحاً من طرح اسهمها فى بورصة لندن.

ياسر بركات(الاسبوع)

جريدة الفيننشال تايمز الانجليزية

egypt brewer
issuses GDRS
to fund revamp

By Mark Hub and in cairo

Egypte's privatised brewer Al- Ahram Bevarages is to use global depositary receipts instead of a share issue to fund the restructuring of its production facilities over the next five years.

The brewer is issuing 75 per cent of its shares in the form of GDRS- paper traded in lieu of underlying shares- through Luxor Group, a New York- based company. Luxor is buying the 3.37m shares in Al- Ahram from the Egyptian government.

The GDR issue is expected in the next few days, although the share purchase is not expected to be completed until February 24.

Luxor paid EPC 8.50 ($20/10) per share and will sell them to international investors for between EP91.8 and EP105.4 per share- a profit of at least $20m. The group has made a commitment to reinvest the profits- less tax and expenses- by buying back GDRS at the issue price.

The GDR issue, lead managed by HSBC James Capel, is believed to have attracted significant intestor interest. But it has raised questions in Cairo, where brokers are wondering why the government did not sell its entire stock directly on to the market last year, instead

of going through Luxor Group.

"we had nof heard anything about Luxor Group before the original privatisation deal came along," one Cairo broker said yesterday. "In fact nobody knows anything about them. The question is why isn't the government doing it directly? perhaps it has something to do with the fact that Al Ahram produce alcohol which is sensitive in a Moslim country".

an informal monopoly in the drinks sector, though a licence was recently issued to Low-enbrau.

The company's privatisation was dogged by worries that the sale of an alcohol producer in Egypt, where Islamic codes are observed with in creasing strictness, would cause an out-cry from religious groups. This strengthened the attraction of the Luzor Group in the eyes of the government holding company, which carried cut the sale.

Fears of a political controversy lay bohind the decision to sell only 5 per cent of shares on the local stock market. Ten per cent of shares are in the hands of employees, while Misr Insurance and the Bank of Alexandria each hold 5per cent.

Luxor will lead the man agement of Al Ahram, whose potential restructuring losses stem from an obligation to clear and vacate by 2002 two of the three sites leased from the govermment holding company- upon which it now produces 375,000 heetolitres of its total 665.000hl of alcoholic and non-alcoholic drinks.

On completion of its share purchase Luxor, as the purchaser, will deposit a letter of credit for EP20m (US$5.8m) as a guarantee that it will execute the restructuring plan agreed to when the terms of the privatisation were reached last November.

At yesterday,s close, the company's shares were at EP94.93 ($28).

compared with EP74.49 ($21.97) a week ago.

ترجمة ما نشرته: الـ فيتشال. جريدة تايمز الانجليزية
شركة البيرة المصرية تستخدم إيصالات
الإيداع العالمية لتحويل تجديد الإنتاج

تُقدِم شركة الأهرام المصرية للمشروبات الروحية فى الأيام القادمة على استخدام نظام إيصالات الإيداع العالمية بدلاً من إصدار أسهم جديدة، وذلك لتحويل إعادة بناء إنتاجها خلال الخمس سنوات القادمة.

هذا، وتعرض الشركة- الخاضعة لنظام الخصخصة- ٧٥٪ من أسهمها فى شكل إيصالات الإيداع العالمية (GDRS)- ورقة يتم المتاجرة بها عوضاً عن الأسهم المركزية (الأصلية)- وذلك من خلال «مجموعة الأقصر [لوكسر جروب]»، وهى شركة مقرها نيويورك، وسوف تشترى شركة «الأقصر» ٣,٣٧ مليون سهم فى «الأهرام» من الحكومة المصرية.

ومن المنتظر أن تتم هذه العملية خلال الأيام القليلة القادمة إلا أنه من غير المتوقع أن تكتمل عملية شراء الأسهم نفسها حتى الرابع والعشرين من فبراير. وقد دفعت شركة «الأقصر» ٦٨,٥٠ جنيه مصرى (ما يعادل ٢٠,١٠ دولار أمريكى) لكل سهم، وسوف تقوم بعد ذلك ببيع هذه الأسهم إلى مستثمرين دوليين مقابل ٩١,٨ إلى ١٠٥,٤ جنيه مصرى لكل سهم.

ويقدر الربح من وراء تلك العملية بـ ٢٠ مليون دولار على الأقل. هذا وقد الزمت المجموعة نفسها بإعادة إستثمار هذه الأرباح- ضريبة ونفقات مخفضة- عن طريق إعادة شراء إيصالات الإيداع العالمية (GDR) بسعر الإصدار. وعملية إصدار إيصالات الإيداع العالمية، والتى يتولى مسئوليتها «جيمس كابل»، من المتوقع لها أن تجذب فوائد استثمارية محددة.

ولكنها أثارت العديد من الأسئلة فى القاهرة، إذ تساءل سماسرة الأسهم عن السبب وراء عدم بيع الحكومة أسهمها مباشرة فى السوق خلال العام الماضى، بدلاً من إتمام العملية من خلال «مجموعة الأقصر»

وتعقيباً على ذلك، قال أحد سماسرة البورصة بالأمس: «نحن لم نسمع شيئاً على الإطلاق عن مجموعة الأقصر هذه قبل أن يتم الاتفاق الأصلى على عملية خصخصة الشركة». ثم استطرد قائلاً: «فى الحقيقة، لا أحد يعلم أى شىء عنهم والسؤال هو: لماذا تفعل الحكومة ما فعلته بصورة مباشرة؟

ربما كان لذلك علاقة بمسألة انتاج شركة «الأهرام» للكحول، والذى يعد إنتاجه فى بلد إسلامى مسألة حساسة».

هذا، وقد بدت شركة «الأهرام» كمحتكر «غير رسمى» فى قطاع المشروبات الغازية وغيرها، ذلك بالرغم من أن الرخصة قد تم إصدارها مؤخراً إلى «الونيروه».

وقد أعقب عملية تخصيص الشركة قلق من أن يتسبب بيع الشركة المنتجة للكحول فى مصر، والتى تراعى فيها التعاليم الإسلامية بشدة،- يتسبب- فى استثارة غضب للجموعات الدينية. وهذا ما دعم موقف «مجموعة الأقصر» وجعلها حل جذاب فى أعين الحكومة وشركتها القابضة، التى نفذت البيع.

من ناحية أخرى، هناك مخاوف من حدوثا تناقض سياسى بعد قرار بيع ٥٪ فقط من الأسهم فى السوق المحلية. و ١٠٪ من الأسهم يقع فى قبضة العاملين، بينما تسيطر كل من مصر للتأمين وبنك الإسكندرية على ٥٪ من الأسهم.

هذا، وسوف تتولى «الأقصر» إدارة «الأهرام»، والتى يحتمل أن تكون حسائرها البنيوية قد نجمت عن إلزامها بإفراغ اثنتين من ثلاثة معامل للبيرة كانت الشركة الحكومية القابضة قد قامت بتأجيرها لها، وذلك بحلول عام ٢٠٠٢.

وعلى أثر ذلك تنتج الشركة حالياً ٣٧٥,٠٠٠ هيكتولتر من إجمالى إنتاجها والذى يصل إلى ٦٦٥,٠٠٠ هيكتولتر من المشروبات الحكولية وغير الكحولية.

وإتماماً لعملية شراء الأسهم، سوف تقوم «الأقصر»، بإعتبارها المشترى، بإيداع خطاب ائتمان بـ ٢٠ مليون جنيه مصرى (حوالى ٥,٨ مليون دولار أمريكى) وذلك كضمان على أنها سوف تنفذ خطة إعادة هيكلة الشركة والتى تمت الموافقة عليها عندما خصخصت فى نوفمبر الماضى.

وبأسعار إغلاق الأمس، وصلت أسهم الشركة إلى ٩٤,٩٣ جنيه مصرى (ما يعادل ٢٨ دولار أمريكى) مقارنة بـ ٧٤,٤٩ جنيه مصرى (ما يعادل ٢١,٩٧ دولار امريكى) فى الأسبوع الماضى.

جريدة الفيتشال تايمز الانجليزية

Egypt 'happy' after sale of its largest brewe

The New York-based Luxor Group yesterday finalised the first direct sale of an Egyptian state company to the private sector through the issue of global depository receipts.

An Egyptian government official confirmed last night that it had now disposed of its 75 per cent stake in Egypt's largest brewing con- cern.

The deal, the first Egyptant advance in Egypt,s extensive sell- off programme.

Payment for 3.3m shares in Al-Ahram Beverages was made to the Egyptin gov-ernment after the company had been sold throygh the issue, which was 7.5 times oversubscrlbed and priced at $ 15.50 a GDR. Luxor Group had earned the government $78m, including dividends, from the sale, the official sald.

The deal has been closely scrutinised by Cairo and London financiers since the previously umknown Luxor Group clinched the brewery purchase in Novcmber 1996. Questions were asked why the government had deeided to sell to a single investor rather than pursue a share issue.

"Everybody in Egypt is happy. It's good for Egypt,because the GDRs mean that Egypt's market is becoming international," said Mr Omar saad Eddin, an adtiser to the government holding company which sold the brewery.

"It's the first time that a company has been sold like this to the private sector. For more than two years wa didn't find any body to take even one- third of the com-pany-But the Luxor Group is bringing in new management and new expertise, "be said.

The identity of the Luxor Group, which was incorpo rated in the Us last year as a limited liablility company speeifically to serve as a vehicle for invasting in Egyptian stocks, has left many investors baffled. Several finance houses turned down requests to lead-man-age the deal betore it was taken up by HSBC James Capel.

Al-Ahram has five years to be modernised by the new owner. By 2002 it must vacate two of its three brew-eries, when the sites revert to the government.

it must now invest around $50m in a new brewery, for which Danbrew, the consul tancy arm ot Danish brewer Carisberg, is said to be pro-viding technical advice.

Carlsberg has confirmed it will provide advice on brewing processes to the new management. It is also believed to be negotiating the production of Carlsberg brands under licence to Al-Ahram.

Mark Huband

مانشرته ترجمة فى جريدة الـ فيتشال تايمز الإنجليزية

مصر سعيدة، بعد بيع أكبر شركات البيرة بها

انتهت «مجموعة الأقصر» بالامس من اتمام الإجراءات النهائية لأول عملية بيع مباشر لشركة مصرية تابعة للدولة إلى القطاع الخاص وذلك عن طريق إصدار إيصالات الإيداع العالمية (GDRS).

وقد أكد مسئول مصرى حكومى ليلة أمس على أن الحكومة قد تخلصت الآن بالفعل من أسهمها المرهونة والتى تصل إلى ٧٥٪ وذلك فى أكبر شركة مصرية لإنتاج البيرة.

والاتفاق، وهو أول علمية خصخصة مصرية عن طريق استخدام إيصالات الإيداع العالمية، يعد خطوة مهمة فى طريق البرنامج المصرى واسع المدى. ٠

وهذا وقد تم دفع ثمن ٣,٣ مليون سهم بشركة الأهرام للمشروبات للحكومة المصرية، بعد ما تم بيع الشركة

عن طريق إستخدام إيصالات الإيداع، والتى تزيد قيمتها عن الطرق التقليدية بحوالى سبع مرات ونصف أى ما يعادل ١٥,٥٠ دولار لكل إيصال إيداع عالمى.

وقال المسئول الحكومى إن «مجموعة الأقصر»، قد أعطت الحكومة ٧٨ مليون دولار، متضمنين عوائد البيع (نصيب الأسهم المالية من البيع).

هذا، وقد تم فحص الاتفاق بدقة شديدة عن طريق ممثلى القاهرة ولندن، وذلك منذ اقتنصت «مجموعة الأقصر» المجهولة هذه فرصة بيع شركة البيرة فى نوفمبر ١٩٩٦.

وقد تساءل الكثيرون عن السبب وراء قرار الحكومة بالبيع لمستثمر وحيد بدلاً من متابعة إصدار أسهم جديدة.

ولكن السيد «عمر سعد الدين»، وهو مستشار فى الشركة الحكومية القابضة التى باعت شركة البيرة، يقول: «كل من فى مصر سعداء. فما تم هو فى صالح مصر لأن استخدام إيصالات الإيداع العالمية يعنى أن السوق المصرية أصبحت عالمية» (!!!!) ويضيف قائلاً: «أنها المرة الأولى التى يتم فيها بيع شركة بهذه الطريقة إلى القطاع الخاص فعلى مدار أكثر من عامين لم نجد أحداً على الإطلاق ليأخذ حتى ثلث واحد من الشركة. ولكن «مجموعة الأقصر» سوف تُدخل إدارة وخبرة جديدتين».

هذا، وقد تشكلت «مجموعة الأقصر» فى الولايات المتحدة العام الماضى كشركة محدودة تكون بمثابة أداة يتم من خلالها الاستثمار فى الأسهم المصرية، ولكن تجديد هوية هذه المجموعة قد جعل العديد من المستثمرين فى حالة حيرة شديدة. وقد رفضت العديد من بيوت التمويل تقديم عروضها بتولى مسئولية الإدارة قبل أن يتولاها Hsbc «جيمس كابل».

و«الأهرام» أمامها خمس سنوات ليتم تجديدها على يد المالك الجديد. وبحلول عام ٢٠٠٢ يجب أن تخلى اثنين من معامل البيرة الثلاثة الموجودة فى الشركة، وذلك عندما تؤول المواقع مرة أخرى إلى الحكومة.

وعلى الشركة الآن أن تستثمر حوالى ٥٠ مليون دولار فى معمل بيرة جديد، والذى من أجله سوف تقوم «واتبروه كارلسبرج»، فعمل البيرة الدنماركية، بتقديم النصيحة التقنية للمساعدة».

وقد أكدت «كارلسبرج» على أنها سوف تقدم النصائح المطلوبة- أثناء عمليات التخمير- للإدارة الجديدة.

هذا، ومن المقترح مناقشة إحتمالية إنتاج العلامة التجارية «كارلسبرج» فى الأهرام بإعطاء ترخيص منها للأهرام بذلك.

اطماع رئيس الأهرام للمشروبات بعد الخصخصة
لم تتوقف عند التهام أكثر من ١٠٠ مليون جنيه!

- اللجنة النقابية: نخشى أن تكون اليد المالكة للشركة لا تتوفى أهداف الدولة!
- اتباع سياسة الاستفزاز والإرهاب لاجبار العاملين على ترك الخدمة!
- النقابة تسعى للاستقالة ومستشار الشركة يفخر بخضوعها للقانون الأمريكى! على القماش

حدث ما حذر منه كافة الخبراء والوطنيين فى الأهرام للمشروبات.. لقد ضربوا بها مثالاً لما يحدث من الاطماع التى لاحد لها واستغلال موجة الخصخصة.

فالامبراطور الزيات لم يكتف بالتهام الصفقة الغامضة والتى اثارتها كافة الصحف عن الشكوك حول التهام أكثر من ١٠٠ مليون جنيه.. بل واصل سعيه لالتهام العمال وما تنص عليه العقود المبرمة مع الشركة القابضة للسياحة.: وماذا تفعل اذ لم ينفذ العقد.. هل يبدها الغائه إن المصيبة أكبر وربما تكشف عن غموض الصفقة!.. والحل هو

«الفُرجة».. أما وزير قطاع الأعمال فهو سعيد بحضوره احتفال الشركة حتى الصباح.. ذلك الاحتفال الأسطورى والذى بالطبع تكلف الملايين بالاضافة إلى الحملة الإعلانية الكبيرة بالمبالغ الطائلة.. بينما أنعم فى نفس المناسبة بصرف ٧٥ جنيه (خمسة وسبعون جنيه فقط لا غير) لكل عامل!.. فماذا سيفعل الوزير.. هل سيأتى بجانب العامل المسكين.. الظواهر تؤكد بالطبع وقوفه بجانب رئيس الشركة وليسأل نفسه هل لودُعى من شركة أخرى وللسهر حتى الصباح سوف يحضر!

تقول المذكرة المقدمة من اللجنة النقابية للعاملين بشركة الأهرام للمشروبات للعرض

على السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر:

نحن أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بشركة الأهرام للمشروبات والتى تم تخصيصها فى ١٨/ ٢/ ١٩٩٧ وفقا لسياسة الدولة فى تحرير الاقتصاد القومى والتى نشجعها نحن عمال مصر فنحن سواعد بنائها لما فى ذلك من مصلحة تعود على الأمة بأكملها.

نحن نخشى أن تكون اليد المالكة لهذه الشركة لا تتوخى أهداف الدولة بل وتضرب بغدر عمالها وأبنائها اللذين قامت على أكتافهم وبسواعدهم تلك النهضة المصرية التى يتحدث عنها العالم أجمع.

نود أن نعرض على سيادتكم بأنه نتيجة رفع التماس النقابة للسيد/ وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد عمال نقابات مصر للنظر فيما تجرى بالشركة من انتقاص لحقوق العاملين والتى نص عليها العقد المبرم بين الحكومة وأصحاب الشركة الجدد والتى تتمثل فى:

١- الغاء الحوافز من بعض العاملين بالشركة.

٢- منع منح العلاوات النقدية والتشجيعية.

٣- منع والغاء المكافآت الربع سنوية والمنصوص عليها بالعقد.

٤- منع المكافآت الخاصة بتحقيق الخطة.

٥- اتباع سياسة الشدة والاستفزاز والارهاب التى تهدف إلى اجبار العاملين على ترك عملهم وسبب رزقهم وضياع مستقبلهم وتشريد أسرهم.

ومن أجل ذلك نسوق لحضرتكم هذه الواقعة.. إنه فى يوم الاربعاء الموافق ٦/ ٥/ ١٩٩٨ فى تمام الساعة الثالث فوجئنا بالسيد المسئول عن الأمن من قبل أصحاب الشركة وهو/ طارق محمد عز الدين عبدالمنعم، وهو يصطحب لفيف من أفراد الأمن متجهين إلى مقر النقابة بالشركة وأعملوا بها الهدم والتكسير مع التهديد الواضح والمتمثل فى تلك الطبنجة الذى يحملها السيد المذكور لتهديد من يجرؤ ويدافع عن المقر الشرعى للعاملين ألا وهو مقر نقابتهم التى انتخبوها بحر إرادتهم وقام السيد المذكور بنقل أثاث النقابة وما به من مستندات وأوراق تخص النقابة وألقوا بها إهمالا بالأرشيف مدعين بأنه ليس هناك ما يسمى بالنقابة- تلك النقابة التى تم إنتخابها طبقا للقوانين واللوائح التى أعدتها الدولة لصالح أبنائها من العاملين.

فنحن نهيب بكم ألا تتركونا نصارع تلك الأمواج العاتية بمفردنا فنحن أبنائكم وفلذات ابنائكم ونحن أصحاب أسر نتحايل على الحياة كى نعيش بها آمنين مطمئنين ونكون دعاة بناء لا دعاة هدم.

إننا نرجو من سيادتكم بل نستغيث بكم بأن تدركونا وتنقذونا من هذا الهلاك الذى كاد أن يحيط بنا.. نرجو إرسال لجنة للتحقيق فى هذا الأمر حتى تتبين لكم صدق ما نقول وحتى لا نكون فاسقين جئنا بنبأ كاذب

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا يها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»

صدق الله العظيم

توقيع:

أمين عام اللجنة النقابية	رئيس اللجنة النقابية
يحيى محمد فهمى عزوز	حلمى محمد دسوقى

وتوضح مذكرات اللجنة النقابية الجهود المبذولة لإلزام إدارة الشركة بزيادة المرتبات كما ينص عقد البيع فتقول مذكرة اللجنة الموجهة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة بناءً على محضر اجتماع اللجنة النقابية بشأن دراسة القرار الصادر بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٩٧م بخصوص زيادة المرتبات بنسبة ٢٠٪ من المرتب الأساسى اعتباراً من مرتب شهر ديسمبر ١٩٩٧م.

واجتمعت اللجنة على الآتى:

١- أن هذا القرار لا يفى بطموحات العاملين وآمالهم التى كانت معقودة عليكم فى تحسين أحوالهم المادية خاصاً أن وعد سيادتكم للعاملين بالأ يقل دخولهم عن عام ١٩٩٦م شاملاً جميع المميزات والمكافآت.

٢- لذا ترى اللجنة النقابية تجميع كل ما يتقاضاه العامل من إجمالى الدخل السنوى والمكافآت والمميزات عن العام الماضى ١٩٩٦م ما عدا الأرباح وتقسيمها على عدد شهور السنة فينتج عنها إجمالى الدخل الشهرى وهو كما ينص عليه عقد البيع.

٣- ترجوا اللجنة التفضل بإرجاء تنفيذ هذا القرار ودراسة إقتراحاته ومطالب العاملين بأقصى جهد وسرعة وذلك لتحسين أحوال العاملين وإعانتهم على أعباء الحياة.

وتكشف مذكرة اللجنة النقابية عن قيام رئيس الشركة بتمزيق طلب اللجنة النقابية بصرف منحة عيد العمال كما كانت تصرف من قبل! ولم يكتف بتمزيق المذكرة بل أحال المسئول النقابى للتحقيق!!

تقول مذكرة اجتماع اللجنة النقابية الموجهة إلى رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية.

أنه فى يوم الأثنين الموافق ٤/ ٥/ ١٩٩٨م تقدمت اللجنة النقابية إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس الإدارة بمذكرة لصرف منحة عيد العمال وأرسلت هذه المذكرة مع السيد/ نائب رئيس اللجنة النقابية/ بدران مصطفى بدران وما كان من رئيس الشركة إلاقام بتمزيق المذكرة ورفض صرف المنحة.

وفى يوم الثلاثاء ٥/ ٥/ ٩٨ فوجئنا بأستدعاء من الشئون القانونية بالشركة للسيد/ نائب رئيس اللجنة/ بدران مصطفى وذلك للتحقيق معه يوم ١٠/ ٥/ ٩٨م فى التهم الآتية وهى.

محاولة إثارة العمال ضد إدارة الشركة وبسوء نية.

(لذا نرجوا التكرم من سيادتكم التدخل السريع لإحباط مخطط تشتيت اللجنة النقابية والضغط عليها لإجبارها على التنازل عن شكواها المقدمة للجهات المختصة لصرف حقوق العمال.

مرفق طيه صورة من قرار الاستدعاء

لذلك نرجو من سيادتكم بالاهتمام بهذا الموضوع والبت السريع

وبالفعل تم إحالة المسئول النقابى للتحقيق مع ذكر الإنذار الموجه لاستدعائه انه فى حالة امتناعه يحق للقسم التصرف فى التحقيق وعدم الحضور بعد اقراراً بما هو منسوب إليه من إثارة العمال ضد إدارة الشركة بسوء نية.

تهديد بالاعتصام

ولعل هذا وراء المذكرة الشديدة اللهجة الموقعة من أعضاء اللجان النقابية بالشركة بالجيزة والشرقية والإسكندرية والموقعة من عشرات الأعضاء من بينهم (من الجيزة) على أحمد على- عبدالجليل السيد- حلمى محمد- سيد نصر- يحى عشور- عبدحرصه- بدران مصطفى- خيرى خليفة-

ومن فرع الشرقية

أكرم عبدالرحمن العزازى- ساهر مصباح- عبدالسلام عياد- إبراهيم سعيد- سمير شلبى- جمال عبدالمجيد- ماهر عطية- جمال رمضان- شعبان إسماعيل- إسماعيل ابراهيم- نجاح أحمد.

ومن اللجنة النقابية بالإسكندرية سيد أحمد ندا- على البسطاوى- على عبداللطيف.

وجاء بها:

إقرار من اللجان النقابية الثلاثة بشركة الأهرام للمشروبات

نقر نحن أعضاء اللجان النقابية الثلاثة بالجيزة والإسكندرية والشرقية العاملين بشركة الأهرام للمشروبات بناء على الاجتماع اليوم بمقر النقابة العامة للصناعات الغذائية أنه إذا لم يسفر الاجتماع اليوم ١٦/ ٤/ ١٩٩٨ عن حل مشاكل العاملين التى حضرنا من أجلها وفى مقدمتها صرف حوافز العاملين الذين حرموا منها فإننا سوف نعتصم داخل النقابة العامة لحين حل مشاكل العاملين والظلم الذى وقع عليهم من إدارة الشركة.

وهذا إقرار من جميع السادة أعضاء اللجان النقابية الثلاث الذين حضروا الاجتماع.

فى الوقت نفسه ردت الشركة بالأكاذيب إعلانية نفاها العمال خاصة عن مزاعم الموارد البشرية بعد الخصخصة والذى اشتمل على صرف مكافآت بالملايين للعمال بينما تساءل العمال أين هى هذه المكافآت فالتطوير والنهوض المزعوم من رعاية وزيادة مرتبات وتدريب حديث وغيرها من سبل الرعاية لا يمس العمال القدامى المطحونين ولعل هذا وراء.

السيد/ الاستاذ رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية

السادة/ أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة للصناعات الغذائية

تحية طيبة وبعد

تتشرف اللجان النقابية بالشركة بعرض الاتى:

أولاً: موقف نقابات الشركة فى غاية الحرج لدرجة أننا أصبحنا نفضل الاستقالة تقديراً إلى موقفنا المحرج لأننا لا نستطيع تلبية الحقوق المشروعة للعاملين من جهة ولا الاتفاق مع المستثمر من جهة أخرى ويتلخص الموقف بعد ما يزيد عن عام كامل مع المستثمر الجديد الذى كنا نتوقع أن تتحسن أحوالنا وزيادة فى دخلنا طبقاً لما يعلن عنه السادة المسئولين بالدولة وذلك بصفة مستمرة ونلخص شكوانا هذه فى النقاط التالية:

١- نقص فى دخل العاملين (مرتب - حافز - مكافآت).

أ- بالنسبة للمرتب تم تعينات جديدة وبمرتبات خيالية لا تقارن بمرتبات العاملين نهائياً وحيث أننا شركة ليس لها منافس فى الصناعة فالموجودين من العاملين من أبناء الشركة هم الأكثر دراية وعلماً بصناعة منتجاتنا بغض النظر عن أى ان كان هو المنتج وذلك مما يثير الإحباط وخفض الروح المعنوية والضغط النفسى عند العاملين حيث أصدر السيد الاستاذ رئيس مجلس الإدارة الجديد ثلاث قرارت بخصوص زيادة الأجور ولم يتم تنفيذ أى منهم إلا القرار

الأخير الذى تمخض عن زيادة ٢٠٪ من الأجر الأساسى لجزء من العاملين ذوى المرتبات المنخفضة التى تتراوح الزيادة فيها من ١٥ إلى ٢٥ جنيه.

ب- الحافز المادى: تم وضع خطة تكاد تكون معُجزة وصعب تحقيقها مما سيترتب عليه عدم صرف تسوية حوافز كاملة للعاملين كما كان من ذى قبل بل وأكثر من هذا أنه بدأ يذكر فى قرار صرف المناسبات الموجودة بجدول ٧ من عقد البيع باسم منحة وليس تحت حساب الحوافز وذلك لتحقيق الآتى:

أ- تمهيداً لرفعها نهائياً.

ب- حرمان العاملين الذين يتركون العمل بسبب إستقالتهم أو فصلهم ويكون لهم الحق فى صرف باقى حساب حوافزهم بنسبة المدة التى قضوها بالعمل والتى تم حساب باقى الحوافز عليها كما تنص اللائحة مما سيترتب على ذلك حرمان العاملين من التسويات لباقى مستحقاتهم التى كانت تتم فى نهاية العام المالى ويصرف بموجبها للعاملين فى حدود من ثمانى إلى عشرة شهور كما كان يتم الصرف خلال السنوات السابقة وطبقاً للائحة الحوافز والمنصوص عليها بجدول ٧ من عقد البيع المبرم بين المستثمر والحكومة والممثلة فى الشركة القابضة للسياحة والإسكان والسينما وحيث أن الشركة حققت أرباح فى الأعوام السابقة بعد خصم الضرائب وخصم جميع المخصصات كالآتى:

العام المالى ٩٥/ ٩٦.. ٤٦ مليون جنيه

العام المالى ٩٦/٩٧.. ٥٣ مليون جنيه

ومتوقع للعام الحالى ٩٧/٩٨ أن يصل إجمالى الأرباح بعد خصم الضرائب وجميع المخصصات إلى ٧٣ مليون جنيه. فإذا كانت هذه هى معدلات إرتفاع أرباح الشركة فمن الأولى أن تعود هذه الزيادة بشىء ولو قليل لرفع دخل العاملين فى صورة زيادة فى راتبهم أو فى مجموع دخلهم السنوى وليس انتقاص فى إجمالى الدخل السنوى العام.

أكثر من ذلك عند احتساب الحوافز تم تغير الحساب فرفع نقطة التعادل بدون أسس ولكن بصفة تقديرية إدارية من وجه نظره الخاصة مما أضاع على العاملين أكثر من ثلاث شهور عن العام المالى فى ٣٠/٦/٩٧

ج- الحافز الادبى:

وهو ما ينص عليه فى جدول ٧ والذى وافق عليه المستثمر جملة وتفصيلاً وهو:

١- صندوق مشروب من منتجات الشركة فى المناسبات التالية (العيدين- شهر رمضان- رأس السنة الميلادية- شم النسيم) وقد تم إلغاء هذا البند.

٢- المصايف- الرحلات- الحج- حافز الانتماء- العلاوت التشجيعية ولم يتم تنفيذ هذا البند أيضاً.

د- المكافآت الربع سنوية:

وهذه المكافآت كان يتم صرفها كل ثلاثة أشهر للعاملين وقد اقترح سيادته أن تنظم هذه المكافآت على أن تكون نصف سنوية وصدر بها قرار بتاريخ ١/١٢/١٩٩٧ على أن يتم الصرف اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ بناءاً على تنفيذ النظام الجديد لتقييم الأداء وذلك عن الستة شهور السابقة يولية- ديسمبر ١٩٩٧ وسيتوالى تطبيق نفس هذا النظام كل ستة أشهر.

ولم يتم تنفيذ شىء من هذا القرار حتى يومنا هذا ومرفق صورة من القرار..

الإرهاب والشباب!

٢ - الاضطهاد الذى يتعرض له العاملون:

أولاً: الشركة لها فروع عديدة بالجيزة والشرقية والإسكندرية وغيرهم فيتم النقل التعسفى للعاملين من فرع إلى آخر دون الحاجة إلى مجهود أو خبرة المنقول بل هو إجبار المنقول على تقديم استقالته فمن غير المعقول أن تنقل

أنسة من مصنع الجيزة إلى مصنع بالشرقية بزعم دعم وتطبيق الأنظمة الحديثة للشركة وإعادة تخطيط القوى العاملة فيها.

هذا أحد الأمثلة من كثير من الذين تم نقلهم بهذه الحجة الواهية ومرفق طيه بعض صور من قرارات النقل الجماعي والفردى للعاملين. وقد تم استقالة بعض هؤلاء العاملين الذين صدر لهم قرار نقل نظراً لصعوبة السفر والانتقال الذى يتم بدون بدل سفر أو توفير وسيلة انتقال أو توفير مسكن لهم بمكان نقلهم.

ثانياً: العقود المؤقته

فى صفحة ١٦ من عقد البيع تنص الفقرة (ب) على: لا يجوز إنهاء خدمة أى من العاملين الدائمين أو المؤقتين بالشركة. ولكن ما حدث أنه لم يقوم بتجديد العقود المؤقتة.

ثالثاً: التعويضات والمعاش المبكر:

إذا كان المستثمر يريد تقليل العمالة أو من منظورة إنها عمالة زائدة فلماذا لا يفتح باب التعويضات والمعاش المبكر لمن يرغب أو يجبر على ترك العمل. علماً بأنه مدرج فى ميزانية ٩٧/ ٩٨ إثنين مليون جنيه للتعويضات أو الخروج على المعاش المبكر وحتى الآن تم استقاله وترك العمل على مستوى الشركة ما يقرب من ٣٠٠ عامل بدون صرف أى تعويضات أو ميزة.

رابعاً: المستقبل المظلم الذى ينتظر العاملين بمصنعى الجيزة والإسكندرية حيث أنه فى نص العقد تم التخصيص من قبل الحكومة قطعتى أرض لنقل مصنع الجيزة إلى مدينة العبور ومصنع الإسكندرية إلى مدينة برج العرب خلال خمسة سنوات واليوم مر أكثر من عام ولم يقوم المستثمر بإجراء أى تجهيز لإقامة المصنعين مما سيترتب عليه مرور الخمس سنوات دون إقامة المصانع وتشريد ١٦٠٠ عامل من المصنعين أيضاً كان من المفروض أن يضخ المستثمر ١٧٠ مليون جنيه إستثمارات فإنه لم يضخ أى مبالغ للاستثمار بل ما تم عمله حتى الآن هو تخفيض نصيب السهم من الربحية عن العام المالى من حوالى ١١ جنيه إلى ٦ جنيهات والفرق تم استغلاله لإقامة مصنع جديد بالشرقية حيث أنه سيستفيد من العشر سنوات الإعفاء الضريبى وأن هذه الشركة للتعبئة فقط وليس للتصنيع بل سوف يتم التصنيع بمصانع القديمة بالشرقية مما سوف يشكل عبئا على المصانع القديمة بالشرقية وتقليل ربحيتها.

هذه شكوى بل استغاثة من جميع العاملين بالشركة نحملها إليكم وما فى صدورهم أكثر من هذا بكثير نرفعها إليكم لرفع الجور عن العاملين بشركة الأهرام للمشروبات ومحاربتهم فى أرزاقهم وحتى لا يكون هناك المزيد من التشرد للعاملين.

أخيراً- تحت أيدينا- بيان الأراضى الخاصة بالشركة وبيان الالات والمعدات وهى تقدر بالملايين العديدة.

إن كتاب المستشار القانونى للشركة- بعد الخصخصة والموجه إلى الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما إن الشركة المشتراه قائمة وتباشر نشاطها بوجه صحيح وفقاً لأحكام القانون الأمريكى!.. ولا تتوقف الطرائف عند هذا الحد المضحك فلائحة الخبراءات تنص على توقيع الجزاءات إذا تم إدخال مشروبات كحولية للشركة وكأن تخصص الشركة سجاجيد الصلاة!

ومولد يا خصخصة!

اللواء الدولية

خلاف بين وزيرى قطاع الأعمال والداخلية حول جناكليس.. والمشترى يتباطأ!

نشبت مشادة كلامية داخل مجلس الوزراء بين كل من الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام واللواء حبيب العادلى وزير الداخلية بسبب ما حدث أخيراً فى شركة جانكليس التابعة للشركة القابضة للسياحة والإسكان،

والمقرر بيعها، حينما احتجز عدد من عمال الشركة ممثل المشترين أحمد الزيات عندما ذهب لتفقد الشركة على الطبيعة فى صحبة وفد من بين أعضائه اثنان من الأجانب وذلك لالزامة بتلبية عدد من مطالبهم ومنها الموافقة على حصول من يرغب على معاش مبكر مقابل مساحة من الأرض الزراعية للشركة.

فقد انتقد عاطف عبيد الشرطة لأنها لم تأخذ احتياطياتها حتى لا يقع مثل هذا الحادث، خاصة أن ثمة تقارير كانت تشير إلى أن العمال متحفزون بسبب ما وصلهم من أنباء عن متاعب يعانى منها بعض العاملين فى شركة الأهرام للمشروبات التى سبق وأن اشترتها مجموعة مالية تضم شركات وبنوكا يمثلها أحمد الزيات.

ورد اللواء حبيب العادلى بأن الأمن قام بواجبه وأنه تم انهاء احتجاز بعض العمال لممثل المشترين والقاء القبض على من تورط فى ذلك كما قال يجب عدم القاء البعض لمشاكله على الأمن فالشرطة ليست مسئولة أساساً عن وجود هذه المشاكل.

ولقد أنهى المجلس هذا النقاش الحاد بالاتفاق على ضرورة الأسراع بالأنتهاء باجراءات بيع شركة جانكليس، خاصة أنه لم يتبق من هذا الاجراء سوى القليل، بعد أن تمت الممارسة. فاز فيها أحمد الزيات وخرج نجيب ساويروس، حينما تقدم الأول بسعراً على «٨٨» مليون جنيه، وقدم خطاب ضمان للشركة بقيمة ٥٪ من الثمن.

لكن مجلس إدارة الشركة القابضة برئاسة الدكتور مصطفى عبيد فوجىء بعد ذلك بأن ممثل المشترين أحمد الزيات يتراجع عن اتمام كل الصفقة غير عابىء بأنه سوف يخسر قيمة خطاب الضمان الذى سبق أن قدمه للشركة القابضة، وقدم اقتراحا يقضى بتجزئة الصفقة ليشترى فقط المصنع بدون الأرض (٢٠٠٠ فدان مزروعة) وفسر البعض ذلك بأنها محاولة منه لاستثمار رغبة اللجنة الوزارية للخصخصة للاسراع فى البيع للحصول على نسبة خصم فى الثمن الذى قدمه فى الممارسة وتم الاتفاق عليه مع الشركة القابضة، خاصة أن ادارتها تعول على بيع الأرض مع المصنع لأن نصيب الأرض فى تقييم ثمن شركة جانكليس مرتفع فضلا عن أنها تحتاج إلى ضخ استثمارات ليست قليلة لرفع معدلات انتاجيتها.

وعلمت المصور أن مجلس إدارة الشركة القابضة عقد مساء أمس (الثلاثاء) اجتماعاً لمناقشة أفكار للإسراع باتمام صفقة بيع شركة جانكليس فى أعقاب اتصالات تمت فيها مع ممثل المشترين لاقناعه بعدم تجزئة الصفقة واتمامها كلها دفعة واحدة كما هو متفق عليه.

من الجدير بالذكر ان هذه ليست أول مرة فى تاريخ الخصخصة فى مصر يحاول فيها المشترى الحصول على مزايا جديدة بعد التوصل إلى الاتفاق المبدئى. فقد سبق أن حاول ذلك محمد نصير ممثل المشترين فى الشبكة الثانية للمحمول الذى حاول تخفيض سعر الصفقة عن سعر الشبكة الأولى، ولم ينجح.

(مجلة المصور)

لماذا حضر وزير قطاع الأعمال حفل شركة البيرة؟!

أقامت شركة الأهرام للمشروبات «البيرة» حفلاً فخماً فى ساحة الهرم من خلال تسليط أشعة الليزر على الأهرامات واستمر الحفل حتى الصباح!!

ولأن الحفل يتعلق بشركة «للبيرة» فقد أثار أكثر من ألف علامة استفهام وتعجب.

فالحفل الكريم أقامه المستثمر الذى اشترى اشركة رغم وجود شبهات فى صفقة الشراء تشير إلى ضياع نحو ١٠٠ مليون جنيه على الدولة، وهو موضوع استجواب لوزير قطاع الأعمال بمجلس الشعب.. وبدلاً من أن ينأى الوزير المذكور ويبتعد مؤقتاً عن هذا المستثمر إذا به يحضر دون بقية الوزراء.

الأمر الثانى وهو الاحتفال أمام الهرم وتسليط الليزر على الأهرامات، بينما أكد عدد من خبراء الآثار خطورة مثل

هذه الحفلات على الآثار، فمن الذى سمح له بذلك؟ وهل لدى لجان الآثار علم أم أن المستثمر المذكور أصبح فوق القانون؟!

(الشعب) ٢٦/٥/١٩٩٨

الحكومة تتعهد بتدعيم الخمور لخمس سنوات قادمة!

تمكن صاحب شركة الأهرام للمشروبات من الفوز بصفقة شراء شركة جانكليس، وبذلك يكون قد تمكن من احتكار صناعة الخمور من المنبع إلى المصب ومن العنب حتى المساطيل!

وبعيداً عن اننا ضد الخمور على الخط المستقيم إلا أننا مع مراجعة الصفقات.

أما الأغرب فهو نص العقد على تعهد الحكومة بتوريد إنتاج ٢٠٠٠ فدان من العنب لمدة خمس سنوات خاصة بعد شراء المصنع دون الأرض.

فهل تحولت الحكومة إلى متعهد أنفار وجمع محصول؟!

(الشعب) ١٥/١/١٩٩٩

احتكار الخمور

دعم فضيحة بيع شركة الأهرام للمشروبات وضياع أكثر من مائة مليون جنيه على الدولة لصالح أحد المستثمرين تجىء المفاجأة فى مساعى نفس المستثمر للفوز بصفقة بيع شركتى جناكليس والكروم وهى تختص بنفس المنتجات الكحولية، وفى هذه الحالة يكون المستثمر كسب جميع الشركات المختصة بإنتاج الخمور وتوابعها وبالتالى يتحكم فى المنتج.

من جانبنا بالطبع لا نقصد حماية جيوب «المخمورين» الذين يتناولون فى الحانات وغيرها ولكننا نقصد حماية شركات قطاع الأعمال التى تباع بتراب الفلوس، وما حدث فى البورصة عند بيع الأهرام للمشروبات يستوجب تدخل أجهزة حماية المال العام.

(الشعب) ٢١/٤/١٩٩٨

فى أول سابقة من نوعها ببرنامج الخصخصة
شركة قابضة تزرع لصالح رجل أعمال

فى سابقة تعد الأولى من نوعها فى برنامج الخصخصة المصرى تقرر أن تقوم الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما بأعمال زراعة وتوريد الأعناب لصالح رجل الأعمال أحمد الزيات بعد فوزه بصفقة شركة جناكليس، مستغلة فى ذلك أرض الشركة بمحافظة البحيرة بعد رفض المشترى شراء الأرض.

وأكد مصدر بالشركة القابضة للإسكان والسياحة أنه تم صدور القرار رقم ١٢٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٨ بمعرفة الدكتور مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة بتشكيل اللجنة التى ستحدد الصيغة النهائية للعقد ومدة التوريد والأسعار، تضم فى عضويتها ممثلين عن شركة جناكليس والأهرام للمشروبات والجهاز المركزى للمحاسبات والشركة القابضة على أن تعرض اللجنة توصياتها على لجنة أخرى مكونة من ٣ خبراء متخصصين فى الاقتصاد والقانون محددين بالاسم هم الدكتور مدحت حسانين أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية، والمستشار أحمد حسان نائب رئيس مجلس الدولة، والمستشار يسرى زين العابدين.

وعلمت «العالم اليوم» أن العقد سيكون بمثابة عقد احتكار لأعناب الشركة القابضة بواسطة شركة الأهرام للمشروبات وهو ما يترتب عليه هدم السماح للشركة القابضة بتوريد الأعناب لأى جهة أخرى.

(العالم اليوم)



كشف انحرافات خطيرة فى بيع فندق سوفستا

• ثمنه يتجاوز ٦٠ مليون جنيه ومسئولو الشركة باعوه بـ ٩ ملايين

تم الكشف عن الجريمة بمعلومات تلقاها اللواء فاروق عباس مساعد الوزير لمباحث الأموال العامة واكدتها التحريات باشراف اللواء طلعت منصور نائب المدير العام.. واضافت تحريات العقيد يوسف المغازى مدير مباحث الاختلاس والمقدم محمد رأفت أن الشركة كانت قد أجرت المبنى المقام على قطعة أرض مساحتها ٨ آلاف متر مربع إلى رجل الاعمال منير غبور صاحب شركة سقاره للسياحة لاستغلاله كفندق خمس نجوم لمدة ١٢ سنة على ان يؤول الفندق بعد ذلك بكامل تجهيزاته وديكوراته إلى الشركة.. ورغم اعتراض ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة السابق وأعضاء اللجنة النقابية للعاملين على بيع الفندق بسعر ٩ ملايين جنيه الا أن عملية البيع قد تمت.. كما تبين ان المشترى حصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من احد البنوك الوطنية قيمتها ٥٥ مليون جنيه بضمان الفندق بعد ان تم تقييمه بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه.. تمكن النقيب عبدالرحمن مأمون من ضبط جميع المستندات المتعلقة بالواقعة وتولت النيابة التحقيق.

(الاخبار)٩/ ٧/ ٩٧

فرصة تعرضها تكية الخسائر:
أراضى ببلاش كده!

فرصة عظيمة للصوص الأراضى.. أراض منهوبة بعقود رسمية.. سعر المتر فى المقطم سبعة جنيهات فقط وأعلى سعر ١٧ جنيها.. الأراضى متوافرة وتصل إلى ١٠ ملايين متر!!

هذه الفرصة النادرة وفرتها الشركة القابضة للإسكان والسياحة رغم أن سعر المتر فى المقطم وصل إلى عشرة أمثال هذا الرقم المذكور.. وبالطبع الفرصة ليست لمحدودى الدخل.. ولكن لأمثال من اشتروا شركة المشروبات بأسعار «حاجة ببلاش كده» وشركة مدينة نصر على طريقة «الحيتان».

(الشعب) ٢/ ١٢/ ١٩٩٧

مليون جنيه فقط ربح هيلتون!!

هبوط سهم هيلتون حير الكثيرين رغم أنه ظل لسنين طويلة محل اهتمام المستثمرين.

أرجع البعض ذلك إلى التراجع الكبير فى أرباح الشركة.. إذ لم تزد أرباح هيلتون فى الستة شهور الاخيرة على مليون جنيه.. فى حين كانت الميزانية التقديرية تقول أن أرباح هذه الفترة ستصل لثلاثين مليونا!!

(الجمهورية)

خصخصة ولا مسمار جحا؟!

الجمعية العمومية لشركة للاسواق الحرة بعد ان انتقلت ملكية اسهمها للقطاع الخاص لازال القطاع العام يحاول الابقاء على فقط ارتكاز داخلها متمثل فى مسئول الاسواق والسكرتيرة الشهيرة فقد احتفظت الشركة القابضة بـ ١٠٠ الف سهم لمحاولة الاحتفاظ بمسار جحا داخل الشركة وبدلا من تغيير مجلس الإدارة كما كان متوقعاً جاءت المفاجأة لأعضاء الجمعية الذين يملكون معظم اسهم الشركة بأن المطلوب فقط هو زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة

من ٧: ١١ عضواً وتم اعتراض بعض أصحاب رأس المال للوضع الغريب لوجود الشركة القابضة فى مجلس الإدارة بعد أتمام الخصخصة.

مصلحة الشركات تلغى قرارات إدارة الأسواق الحرة

قررت مصلحة الشركات إلغاء اجراءات زيادة أعضاء مجلس إدارة شركة مصر للأسواق الحرة بعد احتجاج أصحاب رأس المال على تدخل المسئولين لفرض أشخاص بعينهم ضمن مجلس الإدارة!

وكانت الشركة القابضة للسياحة والإسكان والسينما قد احتفظت بما يقرب من ١٠٠ ألف سهم ضمن أسهم شركة الأسواق الحرة لضمان موقع لبعض التابعين لها، رغم الإعلان عن خصخصة الشركة.. كذلك طلبت زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من ٧ أعضاء إلى ١١ عضواً بدلاً من تغيير مجلس الإدارة، وهو ما أدى إلى احتجاج المساهمين خاصة مع عدم قانونية ما يجرى. وأشارت المصادر إلى أنه من المنتظر أن تقوم مصلحة الشركات ـ بوصفها الجهة الإدارية ـ بتوجيه دعوة لاجتماع الجمعية لمسئولى الشركة القابضة الموفدين للأسواق الحرة عن مواقع متميزة بشركات السياحة خاصة بعد سلسلة تولى غير المتخصصين لرئاستها.

(الشعب) ٩٨/٣/١٧

متألم جداً ومنغاظ جداً

أنا «متألم» جدا و«مغتاظ» للغاية مما يحدث فى بورصتنا المصرية، حتى أصبحت أردد فى كل وقت «حسبنا الله ونعم الوكيل».. فبينما استثمرت ألف جنيه استرلينى فى بورصة لندن منذ أربع سنوات صارت اليوم خمسة آلاف بخلاف الارباح التى تصلنى بشيكات، فقد استثمرت ما يعادل عشرة الاف جنيه استرلينى - بالنقد المصرى - فى »راء اربعمائة سهم فى شركة مصر للأسواق الحرة منذ عدة سنوات، وكانت وزارة التجارة تشجعنا - نحن المصريين داخل الوطن وخارجه - على شراء أسهم هذه الشركة، حتى فوجئنا منذ أيام بنفس الوزارة تعلن ان نفس الشركة تخالف القوانين بتعاملها فى مجال السلع المعمرة بينما يجب ان يقتصر نشاطها على بيع الهدايا، ومع العلم بأن المسافر العائد لمصر يشترى هذه الهدايا من البلد الذى يعمل به، فانا مثلا اشترى الهدايا من لندن قبيل عودتى إلى مصر، ولا انتظر لآخر لحظة لكى اشتريها من شركة الاسواق الحرة.. أليس لى الحق فى التألم والغيظ من هذا الاسلوب فى التعامل مع الاستثمار؟

فاروق بندق- لندن جريدة الاهرام ٩٩/٦/١٩

على طريقة وكالة البلح وسوق الجمعة

• شركة تباع على الرصيف

تعليمات مسئول للمفوض العام على شركة للاخشاب:

كل شىء يباع وبسرعة وبأى ثمن وصدق المفوض العام كلام المسئول والذى تكون دائما أوامره شفوية.. ونسأل الراجل المفوض على الشركة مكونات مصانعه ووضعها على الرصيف وجعل ينادى عليها كأجدع بياع بطاطا:-

مخرطة ماشى

مقشطة ماشى

منشار برضه ماشى

ادفع اللى معاك والباقى بعد سنة مفيش مشاكل الجهاز الرقابى اعترض على اسلوب البيع والمفوض محتار يسمع كلام مين.. كلام الجهاز الرقابى أم كلام المسئول الذى لا يعلمه المفوض أنه عندما يأتى يوم الحساب لن ينفعه أحد إلا عمله الصالح.

تحدى قرارات رئيس الجمهورية للمرة الثانية!

للمرة الثانية يتحدى المسئولون بالقابضة للسياحة قرارات رئيس الجمهورية ويلتفون حولها.. بمخالفة القرارين الجمهوريين اللذين يجعلا لكل من وزير السياحة ووزير التجارة والتموين الكلمة العليا فى تقرير وتحديد الشركات المشتركة التى تعرض للبيع، إلا أن الشركة القابضة قامت بسرية وتكتم شديدين ببيع حصة شركاتها التابعة فى شركتى دهب وليموزين مصر، بينما الجهاز المختص بهذا البيع تحت رئاسة دكتور جويلى لا يدرى عن الموضوع شيئا.. علامات استفهام تظهر حول تصرفات رئيس القابضة للسياحة ومواصلة التحدى لقرارات رئيس الجمهورية.

(الشعب) ١٧/ ٣/ ٩٨

واستمرار مخالفات الشركة القابضة للسياحة وتستر وزارة قطاع الأعمال!

أكدت مصادر متخصصة استمرار مخالفات الشركة القابضة للسياحة، ومنها تحد قرارات رئيس الجمهورية- للمرة الثانية- بالالتفاف حول القرارات الجمهورية والتى تقضى بأن لكل من وزير السياحة، ووزير التموين الكلمة العليا فى تقدير وتحديد الشركات المشتركة التى تعرض للبيع، حيث أشارت المصادر إلى محاولات بيع شركتى دهب وليموزين عن طريق الشركة القابضة.

فى الوقت نفسه اعترفت المستندات الرسمية بتقييم شركة الكروم لنفسها بمعرفتها، وهو ما يعد مخالفة صريحة لقواعد الخصخصة.

وأضافت المصادر أن هناك شبهات عديدة فى التستر على خسائر شركة «وودكو» والتلاعب فى الميزانية، كما أكد تقرير جهاز المحاسبات وجود مخالفات عديدة فى الشركة المذكورة.

(الشعب) ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨

سر التشريف فى الأجهزة الرقابية!

أجهزة رقابية استدعت الأسبوع الماضى مسئولاً كبيراً بشركات السياحة ومعه رئيس شركة سياحية.

علمت «أخبار ممنوعة» أن سر الاستدعاء العاجل يرجع إلى قراءة مسئول قيادى لبعض ما نشر عن مخالفات المذكورين!

الطريف أن رئيس شركة سياحية حاول السفر للخارج بحجة التسويق السياحى، فكان الرد عليه بالضبط تسويق بالقاف ولا بالهمزة!

(الشعب) ٣/ ٢/ ١٩٩٨

الفساد.. يتحدى فتوى مجلس الدولة

توجد فتوى بمجلس الدولة بناء على استفسار من وزارة الإسكان عن المبالغ التى تصرف كمكافآت من الشركات المشتركة لممثلى المال العام، حيث أكدت الفتوى عدم زيادة المقابل عن ستة آلاف جنيه، كما أن هناك قرارا من رئيس الوزراء رقم ١٥٨٥/ ٨٥ بتنظيم المبالغ التى تصرف فى الشركات بنفس المبلغ، وأكدت الفتوى أن القرار يسرى على قطاع الأعمال العام.

ورغم أن المفترض أصلاً بيع المساهمات فى الشركات المشتركة.. أى إلغاء المكافآت نهائيا وليس تحديدها بستة

آلاف جنيه، فإن المفاجأة جاءت فى صرف مبالغ لرئيس شركة قابضة شملت مبلغ ربع مليون جنيه ومثلها لرئيس شركة تابعة، و١٥٠ ألف جنيه لرئيس قطاعات مالية وإدارية نظير تمثيلهم فى شركة مشتركة مع مستثمر عربى.. فما رأى الأجهزة الرقابية فى كل من صرف أكثر من الحد الأقصى بما يزيد على ٤٠ ضعفاً؟!!

(الشعب) ١٩٩٨/٩/٢٢

تغيرات متوقعة فى رؤساء الشركات القابضة والتابعة

تبحث جهات سيادية تقارير مهمة حول أداء رؤساء العديد من الشركات القابضة والتابعة خلال المرحلة الماضية وخاصة تلك التى شابت عمليات البيع فيها شكوك واسعة حول تقييم اسعار أسهمها. وأشارت مصادر وثيقة الصلة بقيادات الجهاز التنفيذى إلى استيائها من انتشار الفساد فى شركات عديدة بعد أن أكدت تقارير أمنية وجود مصالح خاصة وراء بعض عمليات التقييم والبيع التى تمت أخيراً ومن المنتظر أن تشهد الفترة القادمة تغييرات واسعة فى قيادات عدد من الشركات القابضة والتابعة التى استشرى فيها الفساد بصورة فجة فى قطاعات عديدة وقالت مصادر إن معلومات مؤكدة توافرت للمسئولين فى شأن صفقة بيع إحدى الشركات تمت أخيراً كانت وراء الاتجاه الجديد، بعد أن تبين قيام شقيق أحد رؤساء الشركات القابضة والمقيم فى أمريكا بدور وساطة لبيع شركة تابعة إلى صديقه المصرى «الأمريكى» الجنسية، وأكدت التقارير استضافة شقيق رئيس للشركة أحد المسئولين أثناء زيارة قام بها إلى أمريكا، وترتب على ذلك تحقيق المشترى أرباحاً ضخمة ضاعت على الخزانه المصرية بسبب انخفاض قيمة سعر السهم الذى حددته الشركة..

(الاهالى)

بتاع كله ومولد الخصخصة!

لأن الخصخصة لدينا أشبه بالمولد فقد تم اختيار رئيس شركة خاصة مشتركة ليكون هو نفسه رئيس الشركة القابضة وتوابعها!

ولأن الشركات القابضة وتوابعها فى طريق التصفية وبيع ممتلكاتها فقد أصبح رئيس الشركتين فى موقع البائع والمشترى وربما السمسار أيضا!

وبعيدا عن كيف سمح وزير قطاع الأعمال بهذا الوضع الغريب وكأن مصر عقمت ليشغل شخص واحد قطاعاً عاما وقطاعاً مشتركاً، فلماذا لم تتم تصفية القطاع المشترك خاصة أن معظم رأسماله يخص دولة عربية يجرى رفع الحصار عنها.

من يعرف الإجابة يرسلها إلى ركن وزير قطاع الأعمال بالفندق القريب من المكتب!

٩٩/٤/٢٧

هل تمر فيه العيش والملح؟!

فى سرية وتكتم شديدين نشرت الجرائد خبرا عن بيع ٢٧٠ ألف متر مربع بجنوب سيناء لمستثمر عربى من الخليج، وهى أرض كاملة التجهيز من حيث التخطيط العام وتوافر عوامل البنية الأساسية، وقد تم البيع بالمخالفة لجميع الإجراءات والقواعد والتعليمات.

وكذلك لم يعتمد الوزير المتخص وهو وزير قطاع الأعمال القيمة البيعية.

«أخبار ممنوعة» وصلتها أخبار عن وجود صلة بين المشترى ورئيس الشركة المالكة للأراضى، حيث عمل الأخير مستشاراً بدولة المشترى الخليجية لمدة عشرين عاماً متصلة.

(الشعب) ١٩٩٨/٥/٥

مطلوب جهاز يراقب على الجهاز؟!

أصدرت شركة «إيجوث» التابعة للشركة القابضة للإسكان والسينما قرارا بتعيين مهندسة بالشركة كانت تعمل بشركة أخرى.

أكدت المصادر أن المهندسة المذكورة زوجة لمسئول بجهاز رقابى ضمن فريق الإشراف على شركات السياحة.. وإذا صح ذلك فإن النقل أو التعيين بهذه الطريقة يثير الشبهات.. فالقول بأن النقل بنفس المرتب لا ينفى الشبهات لأنه من المعروف أن امتيازات شركات السياحة تأتى على البدلات والمكافآت وليس على المرتب الاساسى.. كما أن المنطق يقول لو لم تكن هناك امتيازات فلماذا يفكر موظف فى النقل من أساسه؟

(الشعب)

كلاكيت.. «هبر» نصف مليون جنيه

جهود مكثفة على قدم وساق تبذل لاحتواء أزمة ضياع مبلغ نصف مليون جنيه قبل اجتماع الجمعية العمومية للشركة القابضة للسياحة والمحدد لها الأسبوع الأول من يناير أى بعد عدة أيام.

وكان قد تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٧ للرد على ملحوظات جهاز المحاسبات ومنها غياب نصف المليون جنيه من ميزانية شركة الأهرام للمشروبات، حيث برر المسئولون غياب المبلغ بترحيله إلى الشركة القابضة والآن اقترب حساب الشركة القابضة.

و«أخبار ممنوعة» تحذر من المشاورات التحتية لخداع جهاز المحاسبات والمعروف برفضه للفساد.. ومازال الأمل باقيا على هذا الرفض.

(الشعب) ١٩٩٧/١٢/٣٠

مفاجأت فى اختفاء نصف المليون جنيه!

رغم تحذير «أخبار ممنوعة» من عدم مناقشة اختفاء نصف مليون جنيه فى الميزانية الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما ضمن مناقشات الجمعية العمومية، مع أن المبلغ جاء ضمن ملحوظات جهاز المحاسبات.

إلا أن وزير قطاع الأعمال ورئيس الشركة القابضة لم يتعرضا لمناقشتها.

«أخبار ممنوعة» تقدم مفاجأة فى موضوع اختفاء نصف المليون جنيه، وهى قيام جهة رقابية أخرى بعمل تحقيقات سرية حول نفس الموضوع.

(الشعب) ٩٨/١/١٣

أوكازيون سيارات الشركة القابضة!

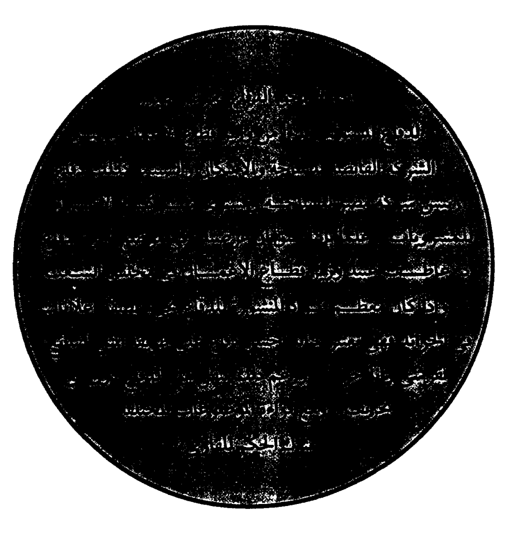
قرار غريب اصدره رئيس الشركة القابضة للسياحة بالتخلص من ٢١ سيارة بحجة عدم صلاحيتها وتعذر استخدامها اقتصادياً.. ولأن المسئول مطاع الكلمة فقد مرت المذكرة على مجلس الإدراة ثم الجمعية العمومية الشركة..

المصادر المتخصصة أكدت وجود شبهات فى تحديد الصلاحية وحكاية الاستفادة الاقتصادية، فعدد كبير من السيارات موديل ٩٠ كما أن الماركات الاستفادة الاقتصادية، فعدد كبير من السيارات موديل ٩٠ كما أن الماركات معروفة.. مما يعنى أن السيارة التى تساوى ٥٠ ألفا تباع بـ ١٢ ألفا.. وزيادة فى الكرم ساهمت الشركة بمبلغ ٢٥ ألف جنيه لشراء المحظوظين بها لتلك السيارات، وهو مبلغ يعادل سيارتين من الأوكازيون الكبير.

(الشعب)



الدفاع... والحكم للقارئ



د. عاطف عبيد يرد على تلاعب في عمليات الخصخصة

أرسل الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام رداً تعقيبا على ما نشر ن وجود تلاعب فى إجراءات عمليات الخصخصة للشركات قال فيه: إن برنامج الخصخصة نجح فى تعبئة المدخرات المحلية والعالمية، حيث لاقت أسهم الشركات المطروحة فى البورصة إقبالا شديدا من المستثمرين من أفراد ومؤسسات، وكانت استجابة السوق قوية بسبب صدق البرنامج وأمانته، واستطاع البرنامج أن يحصل على ثقة المدخرين، وإذا كانت قد حدثت بعض التجاوزات فلم نكن نحن صناعها ولاشركاء لها وأن هذه التجاوزات كانت محدودة وطبيعية وإذا قورنت بما يحدث فى الأسواق الأخرى ولاتدعو إلى الإنزعاج مطلقا وأكد الوزير فى رده أن الشركات التى تم خصخصتها حققت المزيد من الربح وقال أن الحكومة الآن ليست مسئولة قانونا وعملا عن أداء هذه الشركات ولكن أشراكنا فى تحقيق الاصلاح الاقتصادى يجعلنا حريصين على متابعة أدائها وأكد الوزير: أن ديون شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك أقل من ديون القطاع الخاص، وأن شركات قطاع الأعمال قادرة على سداد ديونها للبنوك.

وقال الدكتور عاطف عبيد أن السوق المصرية تشهد ٤ ظواهر إيجابية جديدة تؤكد زيادة ثقة المستثمرين من المصريين والأجانب فى الإستثمار فى مصر وأولى هذه الظواهر تتمثل فى بدء تحول عدد من الشركات الخاصة المغلقة إلى الشركات المفتوحة لكى تحل محل أفراد العائلة الواحدة وشهدت السوق المصرية بنجاح تغطية مما طرح من الشركات المغلقة من مساهمات متابعة. والظاهرة الثانية تكوين شركات خاصة كبيرة من حيث رأس ا المال المصدر والمكتتب فيها يتجاوز رأس المال ما يقدر فيها المليار جنيه ولجوء المؤسسين فى هذه الشركات إلى سوق المال للإكتتاب فى جزء من رأس المال وكان استقبال السوق اسمهما جديدة لشركات جديدة يفوق التوقعات ويؤكد اعتماد المستثمرين لأول مرة على سوق المال فى تعبئة المدخرات وتدفق المال المطلوب للاستثمارات الخاصة والظاهرة الثالثة بدء تكوين الشركات القابضة للإستثمار العربى المشترك والتى تقود تكوينها مجموعات من المستثمرين الذين تأكد نجاحهم فى المنطقة العربية وحرفتهم إقامة الشركات الوليدة والظاهرة الرابعة تختص بتدفق أعداد كبيرة من المستثمرين الجادين الراغبين فى البحث فن فرص الإستثمار فى مصر بعد أن كان المستثمر يأتى منذ عدة سنوات للأستفسار والزيارة فقط، وأن هذا دليل واضح على أن الاقتصاد المصرى أصبح يمتلك جميع المقومات الجاذبة لأستثمار، وقال أن برنامج الخصخصة يستهدف أن يصل عدد شركات قطاع الأعمال العام المطروحة فى البورصة حتى نهاية ٩٧ إلى ١٠٥ شركات تمثل ثلث إجمالى عدد شركات قطاع الأعمال العام وقال أن البرنامج يتضمن عدد الشركات التى سيتم طرحها فى مارس ٩٨ ويأتى هذا التخطيط المبكر تأكيدا لأداء الحكومة الحالية السريع والقوى والإيجابى، وأن التخيط يمتد ليشمل عام ٩٨ بالكامل حيث من المستهدف بيع ٥٥ شركة جديدة خلال عام ٩٨.

أخبار البرلمان

دكتور عاطف عبيد يرد: ديون القطاع العام لدى البنوك أقل من ديون القطاع الخاص

أرسل الدكتور عاطف جبيد وزير قطاع الأعمال العام رداً تعقيبا على ما نشر عن وجود تلاعب فى اجراءات عمليات الخصخصة للشركات قال فيه: إن برنامج الخصخصة نجح فى تعبئة المدخرات المحلية والعالمية، حيث لاقت

اسهم الشركات المطروحة فى البورصة إقبالاً شديدا من المستثمرين من أفراد ومؤسسات، وكانت استجابة السوق قوية بسبب صدق البرنامج وأمانته، واستطاع البرنامج ان يحصل على ثقة المدخرين، واذا كانت قد حدثت بعض التجاوزات فلم نكن نحن صناعها ولا شركاء لها وان هذه التجاوزات كانت محدودة وطبيعية وإذا قورنت بما يحدث فى الأسواق الأخرى ولا تدعو إلى الانزعاج مطلقا وأكد الوزير فى رده أن الشركات التى تم خصخصتها حققت المزيد من الانتاجية وفرص العمل ومزيد من الربح وقال إن الحكومة الآن ليست مسئولة قانونا وعملا عن أداء هذه الشركات ولكن اشراكنا فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى يجعلنا حريصين على متابعة أدائها وأكد الوزير: إن ديون شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك أقل من ديون القطاع الخاص، وان شركات قطاع الأعمال قادرة على سداد ديونها للبنوك.

وقال الدكتور عاطف عبيد إن السوق المصرية تشهد ٤ ظواهر ايجابية جديدة تؤكد زيادة ثقة المستثمرين من المصريين والاجانب فى الاستثمار فى مصر وأولى هذه الظواهر تتمثل فى بدء تحول عدد من الشركات الخاصة المغلقة إلى الشركات المفتوحة لكى تحل محل أفراد العائلة الواحدة وشهدت السوق المصرية بنجاح تغطية مما طرح من الشركات المغلقة من مساهمات متتابعة. والظاهرة الثانية تكوين شركات خاصة كبيرة من حيث رأس المال المصدر والمكتتب فيها يتجاوز رأس المال ما يقدر فيها المليار جنيه ولجوء المؤسسين فى هذه الشركات إلى سوق المال للاكتتاب فى جزء من رأس المال وكان استقبال السوق اسهما جديدة لشركات جديدة يفوق التوقعات ويؤكد اعتماد المستثمرين لأول مرة على سوق المال فى تعبئة للمدخرات وتدفق المال المطلوب للاستثمارات الخاصة والظاهرة الثالثة بدء تكون الشركات القابضة للاستثمار العربى المشترك والتى تقود تكوينها مجموعات من المستثمرين الذين تأكد نجاحهم فى المنطقة العربية وحرفتهم إقامة الشركات الوليدة والظاهرة الرابعة تختص بتدفق أعداد كبيرة من المستثمرين الجادين الراغبين فى بحث فرص الاستثمار فى مصر بعد أن كان المستثمر يأتى منذ عدة سنوات للاستفسار والزيارة فقط، وان هذا دليل واضح على ان الاقتصاد المصرى أصبح يمتلك جميع المقومات الجاذبة للاستثمار، وقال إن برنامج الخصخصة يستهدف ان يصل عدد شركات قطاع الأعمال العام المطروحة فى البورصة حتى نهاية ٩٧ إلى ١٠٥ شركات تمثل ثلث إجمالى عدد شركات قطاع الأعمال العام وقال إن البرنامج يتضمن عدد الشركات التى سيتم طرحها فى مارس ٩٨ ويأتى هذا التخطيط المبكر تاكيداً لأداء الحكومة الحالية السريع والقوى والإيجابى، وان التخطيط يمتد ليشمل عام ٩٨ بالكامل حيث من المستهدف بيع ٥٥ شركة جديدة خلال عام ٩٨

(اخبار) البرلمان ٩/ ٨/ ٩٧

د. مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما
إيجابية الإدارة تقود إلى الطريق الصحيح

- الخطة الاستراتيجية تضمنت
- إيجاد قاعدة صحيحة للبيانات
- إدارات واعية للشركات
- الاتفاق مع البنوك لجدولة الديون
- جميع الشركات تحولت من الخسارة إلى الربح

القابضة للإسكان والسياحة والسينما واحدة من الشركات غير النوعية تمتلك أنشطة فى غاية الحساسية ومع هذا

كانت سرعة الأداء فى الفترة الأخيرة تأكيداً لوعى الإدارة لمتطلبات المرحلة الحالية وأمنيات المرحلة القادمة. خطة تنفذ وتحركات لا تتوقف وأرقام تحكى مسيرة رغم قصر عمرها إلا أن وجودها ضمن عجلة الاقتصاد الوطنى قوية.. حول كثير من القضايا طرحت العديد من التساؤلات على قائد هذه المسيرة د. مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما فى الحوار التالى..

• بداية كيف يتم التقييم لأصول شركات

الشركة القابضة للرسكان والسياحة والسينما؟

يتم التقييم بواسطة مكاتب خبرة متخصصة فى هذا المجال ثم تعرض نتائج التقييم على لجان مشكلة طبقا للمادة ١٩ من القانون ٢٠٣ برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية مندوبين عن وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات وأعضاء فنيين وماليين وقانونيين واقتصاديين من الخارج ومن الشركات التباعة والقابضة تتولى هذه اللجان التحقق من هذا التقييم ومدى مطابقته للواقع.. ثم يتم اعتماد التقييم، وقبل التصرف بالبيع فى أى أصل أو شركة تتم هذه العملية بالعرض على كافة المستويات. بداية من مجلس إدارة الشركة التابعة مروراً بمجلس الشركة القابضة والجمعية العامة للشركة التابعة ثم الجميعة العامة للشركة القابضة ثم على اللجنة الوزارية للخصخصة إذا اقتضى الأمر ذلك.

وبالتالى لا مجال إطلاقا لأى فرد أو جهة معينة فى قيمة الأصل أو الشركة.

• بعد هذه السنوات من تطبيق سياسة الخصخصة.. كيف ترونها فى ضوء القيمة التى اضافتها إلى الاقتصاد الوطنى؟

لا شك أن عملية الخصخصة اضافت الكثير لعملية الإصلاح الاقتصادى وخاصة فى الفترة الأخيرة، حيث وضحت معالم هذا النجاح بدخول العديد من شركاتنا فى البورصات العالمية مثلا شركة الأهرام للمشروبات. وهذا يعنى أن هناك قناعة كاملة بقوة الاقتصاد الوطنى.. وهذه التحركات فى زيادة لدرجة القول بأن سياسة الخصخصة هى المخرج من كثير من الأزمات فى شركاتنا.

• يقودنا ذلك لتوضيح ما أثير فى بعض الصحف حول صفقة شركة الأهرام للمشروبات من بيع الشركة لمستثمر رئيسى مع إغفال العروض المنافسة له مما أدى لتحقيق أرباح له.

تم طرح شركة الأهرام للمشروبات للبيع لمستثمر رئيسى مرتين الأولى فى عام ١٩٩٤ والثانية فى عام ١٩٩٥ وتم رفض العروض التى تقدمت للشراء لتدنيها عن القيمة المعتمدة- فقمنا بطرح نسبة ٣٠٪ (قابلة للزيادة) من إجمالى أسهم الشركة من خلال بورصة الأوراق المالية فى عام ١٩٩٦ ولم يتم تغطية سوى نسبة ١٥٪ فقط من إجمالى الأسهم نظرا لعدم إقبال المستثمرين على مثل هذا النوع من الأسهم. تقدمت مجموعة الأقصر المحدودة كمستثمر رئيسى بعرض لشراء النسبة المتبقية من الأسهم ووافقت الجمعية العامة للشركة القابضة واللجنة الوزارية على بدء التفاوض مع المستثمر الرئيسى وتم الاستعلام من كافة الجهات الرقابية والأمنية والتمثيل التجارى عن هوية المستثمر الرئيسى وأفادت بوثائق كتابية بأهليته للدخول فى تعاقد لشراء الشركة تم التفاوض مع المستثمر على مدى (١٨) جلسة مفاوضات مطولة استمرت أكثر من ستة شهور وأسفرت عن الآتى:

- حق الشركة القابضة فى الحصول على الأرباح الموزعة عن العام المالى ٩٥/ ٩٦ بالإضافة إلى الأرباح الموزعة وفوائدها عن الفترة من ١/ ٧/ ٩٦ وحتى ١٨/ ٢/ ٩٧ تاريخ نقل المليج وقيمتها ٥٣,٣٦٢ مليون جنيه تضاف على سعر السهم التى تم التوصل إليه مع المستثمر أنذاك والذى تبلغ قيمته ٦٨,٥ جنيها بحيث أصبح سعر السهم الحقيقى الذى تم به البيع ٨٢,٧٣ جنيها بجانب التزام المشترى بخطة للإحلال والتجديد تصل تكلفتها إلى ٢٤٠ مليون جنيه والتزام المشترى بالاحتفاظ بالعاملين بالكامل والبالغ عددهم ٣٢٠٠ عامل والحفاظ على كافة حقوقهم

والتزماتهم وفقا لقوانين العمل المصرية وكذا التزام المشترى بتسليم أراضى ومبانى مصنعى الجيزة والإسكندرية والمقد ر قيمتها الحالية بمبلغ ٢٣٦ مليون جنيه فى نهاية المدة المنصوص عليها فى العقد المبرم لحق الانتفاع بعد خمس سنوات من تاريخ نقل الملكية أما بخصوص رفض عرض المستثمر الدانمركى، فقد ثبت بالدليل القاطع للجنة التفاوض مع المستثمر الدانمركى ومستشاريه القانونيين والماليين عدم جديته، وتم الاستعلام عن مقدم العرض أثناء المفاوضات عن طريق الجهات الأمنية ومكاتب التمثيل التجارى والبنوك المصرية وأهمها البنك الأهلى المصرى والتى أفادت جميعها بعدم تناسب رأس مال الركة المتقدمة مع حجم الصفقة المطروحة.

لنقول أولاً إن الشركات القابضة ورثت تركة مثقلة.. وفى ظل الاستراتيجية العامة للدولة للتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، كان لابد من قطع شوط كبير لتصحيح تراكمات سنوات سابقة. ومفهوم الشركة القابضة يعتمد بالأساس على تنوع الأنشطة للقضاء على مخاطر العمل فى نشاط واحد. وكان هذا واضحاً فى الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما ولكن كان التخوف من البداية الشركة التركة خاصة فى ظل غياب الإدارة العلمية وغياب عوامل النجاح.

هذه التركة فى البداية تطلبت منكم التعامل معها لإيجاد خطة عمل سريعة لإجراء عملية التحول.. كيف كانت هذه الخطة؟

فى البداية كان لابد من تعظيم عوامل النجاح والقضاء على كل عوامل الفشل فى كل الشركات سواء كانت رابحة أو خاسرة وأؤكد هنا أنه ليس من الضرورى أن تكون الشركة رابحة أو أن تكون ناجحة أو أن تكون خاسرة أو تكون فاشلة.. ولكن الإدارة الواعية العلمية هى التى تقودها للطريق الصحيح.

• هذا يعنى أن هناك مشاكل قابلتكم فى البداية ويتطلب التعامل معها حكمة خاصة؟

أهم العيوب التى وجدتها كانت غياب قواعد البيانات.. وكانت خطتنا تهدف منذ البداية لإيجاد هذه القاعدة، وهذا ما حدث بالفعل.. وساعدنا هذا على التعرف على الشركات التى يجب تغيير مسارها تماماً..

• إذا كانت استراتيجية البيع التى طبقتموها قد نجحت بالأمس؟ فماذا عن الغد؟ وخاصة فى قطاع السياحة والفنادق؟

يتم حالياً تطبيق هذا المنهج ألا وهو إعادة تقييم أصول شركات الفندقية والسياحة للوصول إلى القيمة العادلة لكل أصل- ويتم اعتماد هذا التقييم بواطة لجان مراجعة هذه التقييمات تشكل بواسطة وزير قطاع الأعمال العام.. وبعد الانتهاء من هذه الإجراءات يتم إعداد دراسة لتكوين مجموعات متقاربة ومتعادلة وفقاً لمعايير محددة تضم هذه المجموعات عدداً من الأصول المطروحة للبيع. ثم يتم طرح هذه الشركات فى شكل شركات من خلال الاكتتاب العام.

• ولكن ماذا عن عملية بيع فندق شيراتون القاهرة والسعر الذى بيع به؟

تعثرت عملية بيع فندق شيراتون على مدى ثلاث سنوات سابقة وعندما توليت إدارة الشركة. اعدت تقييم الفندق، وتم اعتماد هذا التقييم من الجهاز المركزى للمحاسبات ومجلس ادارة الشركة القابضة والجمعية الوزارية للخصخصة على بيع الفندق بهذه القيمة التى تبلغ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه.. وهى قيمة عادلة جداً.

• ومن الأشياء المهمة التى تتطلب خبرة شديدة فى عملية الديون والتعامل مع البنوك المفرضة. كشوية ديون الشركات.. كيف تعاملتم مع هذا الأمر؟

تحتاج عملية تسوية الديون لمجهود متصل من الشركة القابضة.. وبالفعل تم الاتصال بالبنوك التجارية.. وتم

بالفعل الموافقة على ايقاف احتساب الفوائد على أصول هذه الديون.. وتم الاتفاق على اسقاط جزء من الديون لعدد من الشركات المتعثرة وجارى حالياً الاتفاق مع بنك مصر.. وقد أدى هذا إلى تحويل جميع الشركات الخاسرة رابحة فقط هذا الأمر يحتاج لجهد وبالفعل تم التوصل إلى اتفاقات لتسوية ديون الشركات حيث افترضنا تخفيض ٤٠٪ من حجم الديون والفوائد فى لقاءات مع رؤساء مجالس إدارات هذه الشركات وقمنا بعمل ايقاف الفائدة من ٣٠/٦/٩٦ وبدأنا نعيد ترتيب حساباتنا على هذه الأسس ولهذا تم تسوية جميع ديون الشركات مع جميع البنوك ماعدا بنك واحد.

● هذا ما يؤكد أن التعامل مع الشركات الخاسرة يحتاج لخطوات جادة.. فكيف تدار هذه الأمور فى مثل هذه الحالات؟

بالفعل فمشاكل الشركات المتعثرة كثيرة جزء منها هو الديون للبنوك التجارية والجهات السيادية.. وباقى المشاكل تنحصر فى حجم الخسائر المتراكمة منذ عدة سنوات بالإضافة إلى حجم العمليات الخاسرة وأيضاً حجم العمالة المتضخم فى هذه الشركات.. وتم بالفعل دراسة كل جانب مع الجوانب واحدث المعالجة المحاسبية الدقيقة والتى من خلالها يمكن لهذه الشركات أن تخرج من تعثرها وتحقق نتائج إيجابية.

● وماذا عن شركات المقاولات وإمكانيات تحويلها من شركات متعثرة إلى شركات رابحة؟

كما سبق واوضحنا أسباب تعثر شركات المقاولات.. وما تم إنجازه بالنسبة لهذه الشركات من معالجة كافة مشاكلها بالإضافة إلى تغيير الإدارة هذا أدى بالفعل إلى تحقيق نتائج إيجابية لهذه الشركات ظهرت فى الأرقام القريبة لميزانية هذه الشركات فى ٣٠/٦/١٩٩٧.

● ولكن لماذا خسرت هذه الشركات وجودها فى الأسواق الخارجية خاصة العربية منها؟

كثير من هذه الشركات فقدت مكانتها فى الأسواق الخارجية وحلت محلها شركات أجنبية حتى شركات البنية الأساسية فقدت أماكنها وأرى أنه لكى تنجح الشركات خارجيا لابد من نجاحها داخليا ولهذا بدأنا فى إجراء عمليات تدريب تخصصية ولهذا أعتقد أنه خلال السنوات القادمة سوف تقتحم شركاتنا هذه الأسواق وكانت النتيجة السريعة لما قمنا به أن إحدى شركاتنا فى ظل إدارة جديدة لها نجحت فى الحصول على مشروعات بـ ٢١,٥ مليون جنيه خلال شهر ونصف وهى شركة الجمهورية ومع استمرار نفس السياسة ستكون لدينا شركات ناجحة.

● وماذا عن الموقف الحالى لشركات السياحة والفنادق وهل هناك خطة مستقبلية لهذه الشركات؟

تمتلك الشركة القابضة ٤ شركات سياحية بعد دمج شركة فنادق مصر الكبرى فى شركة إيجوث وبالنسبة للخطة المستقبلية لهذه الشركات سيستمر طرح النسبة المتبقية من أسهم شركات مصر للفنادق وتملكها الشركة القابضة ومقدرها ٥٠٪ من خلال البورصة أوائل شهر أكتوبر ٩٧ وسيتم إعادة هيكلة شركة مصر للسياحة ليتم طرحها فى البورصة أيضا فى نهاية ٩٧/٩٨ أما أصول الشركتين الأخيرتين وهما إيجوث والفنادق المصرية.. فكما سبق وأوضحنا يتم تقييم أصول هذه الشركات.. وتكوين مجموعات يتم طرحها فى شكل شركات كما سيتم تكوين مجموعة تضم الفنادق التاريخية ولن يتم طرح سوى نسبة ٤٠٪ من أسهم هذه الشركة الأخيرة.

● ننتقل إلى قطاع السينما.. وسؤالنا عن أوضاعها فى الفترة الحالية بعد الحالة التى وصلت إليها؟

كانت مصر منذ فترة قريبة رائدة فى العمل السينمائى فى منطقة الشرق الزوسط وكانت صناعة السينما هى الصناعة الثانية فى مصر بعد القطن.. ولم يظهر التليفزيون أو المحطات الفضائية كمنافس شديد للسينما ومما لاشك فيه أن صناعة السينما تمر فى جميع أنحاء العالم لمثل هذه المنافسة ولابد من ردخال التقنيات الحديثة التى من شأنها أن تجذب المشاهد لدار العرض السينمائى.

• ولكن ماذا ينقصنا لاستعادة مكانة السينما المصرية والفيلم المصرى من خلال رويتكم الخبيرة؟

أولا على الرغم مما يقال عن أزمة صناعة السينما مازال الفيلم المصرى والنجوم المصريون لهم الريادة فى الوطن العربى وإنقاذ هذه الصناعة يتطلب تضافر جهود شتى سواء من جانب الدولة أو القطاع الخاص. فمن جانب الدولة ولتشجيع القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال لابد من تخفيض ضريبة الملاهى أو إلغائها بالكامل فلا يمكن اعتبار دار العرض السينمائى التى تقدم أعمالا تؤثر فى وجدان الشعوب دور لهم.. بالإضافة إلى إعادة النظر فى أسعار الكهرباء والمياه وحماية الفيلم المصرى من قراصنة التوزيع الأجنبى.. بالإضافة إلى تشجيع بناء دور عرض السينما فى الأقاليم والمحافظات لزيادة رقعة التوزيع الداخلى للفيلم بإعفاء هذه الدور من الضرائب لمدة لا تقل عن خمس سنوات وتقوم الشركة القابضة حاليا بالاستعانة بالمكاتب المتخصصة لتحديد السعر العادل الذى يمكن طرح دور العرض والاستوديوهات لحق الاستغلال للقطاع الخاص وفقا لعدد من السنوات وبشروط محددة تكفل الحفاظ على الفليم العربى وتحديد أسابيع يشترط على صاحب كل دار عرض الالتزام بها كل هذا من شأنه أن يساعد فى إنقاذ هذه الصناعة الموثرة فى ثقافة الإنسان المصرى بالإضافة إلى مجهودات وزارة الثقافة فى تشجيع الأفلام الجادة من خلال الجوائز التى تمنح لها.

ثانيا: عمل ميثاق شرف مع الفنانين حول الضرائب المستحقة عليهم.. والعمل على تحقيقها حتى لا تحدث عمليات تهرب.. وأن تضع الدولة وفقا لقدراتها دراسة جادة لإزالة الثغرات وأن تزداد مدة الإعفاء لدور العرض إلى ١٠ سنوات فى الدورة الجديدة فى هذه الدراسة.. هذا سيؤدى بالتأكيد إلى انتعاش السينما.. إضافة لضرورة إعطاء حق الانتفاع لدور العرض مع شروط الإحلال والتجديد.

• بخبرتكم كيف لنا أن تعمل أكثر من ذلك على جذب الاستثمارات والترويج لمشروعاتنا فى الخارج؟

طالما أحس رأس المال بالأمان والاستقرار ينتقل مباشرة ونحن أصحاب مزايا كثيرة خاصة رخص الأيدى العاملة وبالتالى فرص الاستثمار فى مصر خلال السنوات القادمة ستكون كبيرة أما بالنسبة للسياحة فى رأيى مسئولية كل مواطن فى هذه البلد وليست مسئولية جهة محددة بعينها فالسائح عندما ينزل أرض مصر لابد أن يقابل بكل مودة وترحاب ولن يتم هذا إلا بالتلقين الواعى عن طريق أجهزة الإعلام.

(الاهالى) ٢٤ سبتمبر ١٩٩٧

د. مصطفى عيد: عملية الخصخصة لقطاع الأعمال السياحى ستنتهى فى نهاية عام ٩٩

– أعلن د. مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما أن عملية الخصخصة لقطاع الأعمال للسياحة كله مقدر لها أن تتم فى خلال فترة ستين أو ثلاث سنوات على الأكثر بحيث ينتهى البيع فى يوليو ١٩٩٩ أواخر ١٩٩٩ على الأثكر.. على قدر ما يتطلبه البيع من وقت.. وبقدر ما يستوعبه السوق.

• بماذا يبدأ البيع؟

– شبه د. مصطفى عيد البيع بأنه قاطرة ستبدأ فى اخر العام الحالى أو أوائل العام القادم على الأثكر.. وأول القاطرة سيكون «مصر للفنادق» التى تمتلك ٢٠٪ من النيل هيلتون وتمتلك شرم الشيخ ريذانس ومشروع رهب. وفنادق ملوى والمنيا.. أما أخر القطرة فسيكون طرح مصر للسياحة للاكتتاب العام ابتداء من النصف الأول من عام ١٩٩ وحتى ٣٠/ ٩/ ١٩٩٩.. وبين الشركتين تمتد عربات قاطرة للبيع: ما بين مجموعات تباع مجتمعة أو وحدات مفردة.. أو بيع الأصول كل على حدة.

• ماذا عن المجموعات.. أو تقسيم الأصول إلى مجموعات؟

- أعلن د. مصطفى عيد أن الذى سيحدد ذلك ما ستلقاه من ردود أفعال المستثمرين من الأن وحتى منتصف ديسمبر على ضوء ما سيسفر عنه مؤتمر اليوروموني وما سيحصل من شبكة الانترنيت ومن الاتصالات بالمستثمرين.. وكذلك جهود المستثمرين فى الاكتتاب العام.. سيكون هناك نتيجة لهذا نوع من المزج بين أفكار الجميع لتحديد الحجم والشكل المناسب.

• هل هناك جنسيات ممنوعة من الشراء؟

-لا.. البيع والشراء للجميع؟!

• وهل هناك حدا معينا للشراء؟

- شبه د. مصطفى عيد

• بماذا يبدأ البيع؟

- ليس هناك شكل معين للشراء.. ولكن الاحتكار مرفوض.

• كم تكلف تقييم الشركات ؟؟؟

- تقريبا لم يتكلف شيئاً.. لأن هناك منحة منخفضة لهذا الغرض من الحكومة الأمريكية.

• والشركات الخاسرة هل ستطرح للبيع؟

- الشركات التى سيعاد هيكلتها لن تطرح للاكتتاب بل يتم نشر ميزانيته؟؟ لها.. ولذلك سننتظر حتى ٣٠/٦/٩٨.

• والأصول غير المنتجة؟

- سيتم طرحها للبيع على النوازى.. وقد بدأنا بالطرح مع فندق سيدى عبدالرحمن والأرض العاملة به، التى سيتم استغلالها فى مشروع مشترك.. هناك أيضاً أرض العروبة فى شارع صلاح سالم.. أما أرض مجاويش فلن تباع. وانما ستشترك للسياحة ومصر للفنادق. مالكنا الأرض فى مشروع عالمى مشترك لتنمية هذه الأرض مع مستثمرين عالميين.. هناك أيضا أرض ميدان التحرير وأرض شارع رمسيس.

• هل معنى هذا ان قطاع الأعمال السياحى يمكن أن يقوم باستثمارات؟

- نعم فى حدود الاستثمارات ؟؟.. على ان يكون الهدف النهائى بعد ذلك أن يبيع هذه الاستثمارات مرة خرى اضاف هما د. فؤاد عبدالوهاب.

- الحكومة لن تدخل مباشرة فى بناء ؟؟؟

• قال د. مصطفى عيد الحقيقة اننا نفكر فيها ولم نستلر بعد.. فهناك تفكير فى ان تباع هذه كأسهم لا تزيد على ٤٠٪ منها.. أو تطرح للبيع بالكامل مع قيود معينة.

- اضاف لى فؤاد عبدالوهاب مستشار وزير قطاع الأعمال فى لقاء بعد المؤتمر حول هذه النقطة.. أنه لم يتم الاستقرار بالتالى على كيفية معالجة موضوع الفنادق التاريخية.. فالأراء متعارضة والذين يطالبون بيعه حجتهم أن الفندق سيبقى فى مصر ولن ينقل منها كما يحدث مع باقى النفادق.. بينما البعض الأخر يرى أن تكون ملكية هذه اللقاء فى ذات الطباع الخاص للدول كثيرات لا يحب أن يكون فى خزرة مبيعا.. وأتاحة مدى أن إضافة القطاع الخاص إليها بنسبة لا تتعدى ٤٠٪ الخصخصة.

- وأضاف لى أيضاً نور الدين بكر رئيس القطاعات المالية عن شئون الشركات التابعة فى الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسنما أن هذه الفنادق هى تتراكت بمواعد فى أسوان وتتر بالاس فى الاقصر. وماريوت ومنيل بالاس وماريوت فى القاهرة وفلسطين بالاسكندرية وقد أضيف إليها اخيرا قصر ؟؟؟

● أسال د. مصطفى عيد عن الشركات المشتركة التى تشارك فيها قطاع الأعمال السياحى.. كيف ستباع؟

- قال ستباع مساهمات شركات قطاع الأعمال للسياحى فى هذه الشركات فى إطار عملية بيع الرشكات الأم نفسها.

● معنى هذا ان كل قطاع الأعمال السياحى ومساهماته للبيع؟

- كل ما لدينا فى الشركة القابضة معروض للبيع لدينا ٤ شركات.

صلاح عطيه - (الجمهورية)

الأهرام للمشروبات

الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس شركة الأهرام للمشروبات وعام على خصخصتها:

إنشاء جهاز فنى متخصص لتنمية الموارد البشرية. ـ خط متكامل لإنتاج المشروبات «فيروز» و«بيريل» يصنع بتصريح خاص من شركة هيوملن السويسرية. ـ المستقبل القريب يشهد طرح عبوات ونكهات جديدة من منتج فيروز الجديد فى صفائح معدنية وزجاجات خاصة. ـ الاحتفال بمرور ١٠٠ عام على تأسيس شركة الأهرام للمشروبات ومضى عام على خصخصتها:

تطور مهم فى قيمة سهم الشركة من سبعة وستين جنيها عند خصخصتها إلى ٣٢٧ جنيها بعد طرح أسهمها فى بورصة لندن.

التجربة والدلالات

عن الأبعاد التى تتجرمها تجربة خصخصة شركة الأهرام للمشروبات والمعانى الى تؤكد حيثيات ميلاد هذا النجاح يؤكد أحمد الزيات على عدة عناصر مهمة أولها أن هذا النجاح كان أول عناصره وجود صفوة من الخبراء المصريين المحترفين فى الإدارة إلى جانب الخبراء العالميين والإدارة بهدف الإبداع وإثبات الذات وخلق معايير جديدة فى الإدارة الاقتصادية وقف وراءها نماذج مصرية تحتل موقع الصدارة ووراءها رصيد من الخبرة والمؤهلات العلمية التى اكتسبتها وحصلت عليها من أولى الجامعات العالمية وأحسن الجامعات فى العالم أمثال الدكتور علاء عون رئيس إحدى الشركات الكبرى سابقاً مما يجعل الأمل الاقتصادى لمصر طيبا فى نجاح سياسة الخصخصة وخاصة بعد تداول شركتنا فى بورصة لندن ودخول إحدى الشركات الأجنبية معنا ولتصبح شركة الأهرام للمشروبات الشركة الوحيدة التى تم خصخصتها وتطويرها إلى هذه الأبعاد دون الاعتماد على التمويل من البنوك ولتكون بحق هى الشركة الوحيدة التى ديونها صفرا ولتعطى تلك المؤشرات مصداقية لصالح اقتصاد مصر وسياسة الخصخصة فى سائر مواقعها وهو ماكان مثار تقدير إحدى الدوائر الأمريكية لترشيح أحمد الزيات كأحسن رئيس شركة على مستوى العالم من خلال هذا الأداء المهم الذى تحقق فى شركة الأهرام للمشروبات فى أقل من سنة راعت خلالها إدارة الشركة كل جوانب وأهداف سياسة التحرر الاقتصادى بداية من التطوير والتحديث والتكنولوجيا الجديدة وطرح منتجات جديدة وضخ مئات الملايين من الاستثمار ات وإضافة استثمارات جديدة فى إنشاء المصانع وتعيين وخلق فرص عمل جديدة قوامها ٥٠٠ فرصة عمل جديدة فى الشركة وذلك على عكس ما يشاع من أن الخصخصة تعنى المزيد من تقليص العمالة والإستغناء عنها.

النتائج المحققة

عن دور السياسات الاقتصادية التى تنفذها الحكومة المصرية وعلاقتها بهذه النتائج التى تم تحقيقها والذى شهدته شركة الأهرام للمشروبات أكد شريف الزيات نائب رئيس مجلس الإدارة أن عناصر المناخ الاقتصادى الملائم الذى تعيشه مصر والنظر إلى المستقبل بنظرة متفائلة كانت تمثل لنا إحدى دعائم هذا النجاح والذى كانت أولى خطوات ارساء الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وإنشاء جهاز مستقل لتدريب عمال الشركة بالإضافة إلى إنشاء جهاز خاص لتدريب الفنيين والمتخصصين فى الإنتاج والمبيعات وباعتبار ذلك الهدف يمثل أحد المحاور فى التطور والذى سبقه إعداد خطط وبرامج لمحو أمية أكثر من ٢٢٥ عاملاً إضافه لكافة صور الاهتمام بتطوير العنصر البشرى من التدريب على اللغات والكمبيوتر وغيرها.. وأيضاً الاستعانة بخبراء عالميين والذى صاحبه إنشاء جهاز تسويقى مدرب ومتكامل وأيضاً توسيع وزيادة قاعدة عملاء الشركة.

وثيقة الاتهام

الاستجوابات

محاكمة الفساد في قطاع الأعمال .. وسابقة مناقشة ثلاثة استجوابات فى جلسة واحدة من أجل إنقاذ الوزير

رغم أن مضمون كل الاستجوابات المقدمة عن قطاع الأعمال وحجم الفساد تحتاج إلى عدة جلسات بل ويفترض أن يمتد تأثيره إلى الإطاحة بالوزير ومحاكمته.. ورغم ان الاستجوابات من أعلى درجات المسائلة السياسية إلا أن د/ فتحى سرور رئيس مجلس الشعب «استخف» بالاستجوابات ووصفها بانها لاتعدو أن تكون مجرد طلبات إحاطة او اسئلة وإنها تحصيل حاصل لعدم إمكانية المعارضة طرح سحب الثقة من الوزير حيث ان الغالبية تتبع الحكومة (!) وإجابة د/ سرور تطرح أكثر من سؤال لنعرف حجم الأغلبية التى أدت إلى نزول الاستجواب أعلى درجات مساءلة الوزير إلى مجرد سؤال وتحصيل حاصل كم حجم الأعضاء الذين قضت المحكمة بانتفاء عضويتهم بالمجلس بسبب تزوير الإنتخابات أو الأمية؟! وإذا دافع المجلس بأنه سيد قراره فهناك سؤال آخر. كم عدد الأعضاء الذين تم رفع الحصانة عنهم لاتهامهم فى قضايا من عينة النائب الصايع ونائب النقوط والنصب والبلطجة التى امتدت للأبناء؟! فماذا تقول الاستجوابات التى وصفها رئيس المجلس بأنها مجرد أسئلة أو تحصيل حاصل.. مع الانتقال إلى جدول الأعمال وتوجيه الشكر والتحية للوزير؟!!

بسم الله الرحمن الرحيم



الفصل التشريعي السابع

—

دور الانعقاد العادي الرابع

مضبطة الجلسة التاسعة عشرة

المعقودة ظهر يوم السبت ١٤ من رمضان سنة ١٤١٩هـ الموافق ٢ من يناير سنة ١٩٩٩ م

—

طبعة مؤقتة - أما المعتمدة فتنشر بالجريدة الرسمية - قسم مجلس الشعب

رئيس المجلس:

السادة الأعضاء بجدول أعمال جلسة اليوم ثلاثة استجوابات لتحديد موعد مناقشتها، ونظراً لأن الاستجوابات: المقدمة من: السيد العضو محمد مرزوق والسيد العضو رجب هلال حميدة، والسيد العضو محمود زينهم، عن موضوع واحد بشأن سوء إدارة شركات قطاع الأعمال العام التى أدت إلى أهدار المال العام والأسلوب الذى تباع به هذه الشركات على حد قول مقدميها، فستكون مناقشتها معا للارتباط.

والاستجوابان: المقدمان من السيدين العضوين رأفت سيف وعبدالمنعم العليمى، عن موضوع واحد فى شأن تردى أوضاع الإسكان والتعمير وإصدار العديد من القرارات المتتالية فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء لذلك ستكون مناقشتهما معا ، عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة (٢٠١) من اللائحة الداخلية للمجلس، فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة)

رئيس المجلس:

والآن، لننتل الاستجوابات المقدمة من السادة الأعضاء: محمد مرزوق ورجب هلال حميلة ومحمود زينهم وهى الأول والرابع والثامن بجدول الأعمال.

ثلاثة استجوابات موجهة إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء:

١-من السيد العضو محمد محمد مرزوق.

ونصه:

طبقا لما نص عليه الدستور واللائحة من حق العضو فى توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء فيما يدخل فى اختصاصهم وحيث أن المادة ٩ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ قد نصت على أن تتكون الجمعية العامة للشركة من الوزير المختص رئيسا وأعضاء يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء فيكون من اختصاص وزير قطاع الأعمال رئاسة الجمعية العمومية، ويكون من اختصاص مجلس الوزراء اختيار أعضاء الجمعية العمومية.

وحيث أنه طبقا للمادة ٣ من القانون المذكور: (تتولى الجمعية العامة للشركة القابضة اختيار مجلس إدارة الشركة فإن اساءة اختيار أعضاء مجلس الإدارة يكون بسبب سوء اختيار رئيس الوزراء لأعضاء الجمعية العامة بالإضافة إلى سوء ترشيح وزير قطاع الأعمال لهؤلاء الأعضاء، كما أن كون الأخير رئيسا للجمعية العمومية ساهم فى إصدار القرار باختيارهم كأعضاء غير صالحين لمجالس إدارة الشركات القابضة وما ترتب على ذلك من سوء اختيار أعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة.

كما أن الأسلوب الذى تباع به الشركات قد أدى إلى إهدار المال العام وتخريب الشركات».

(لتحديد موعد المناقشة)(١)

٢- من السيد العضو رجب هلال حميدة

ونصه: «هناك مخالفات مالية وإدارية بشركتى النصر للتصدير والاستيراد وشركة مصر للتجارة الخارجية وتضمنت هذه المخالفات إهدار المال العام بما يزيد على ٥٠٠ مليون جنيه مصرى».

(لتحديد موعد المناقشة)

٣- من السيد العضو محمود زينهم

ونصه:

«مع مساحة الحرية التي تعيشها بلدنا فى هذه الاونة خرجت علينا صحف كثيرة- منها ما يطلق عليه الصحف القومية واخرى تمثل اتجاهات أخرى حزبية وغير حزبية- تحمل كلها تقريبا هجوما عنيفا على ما يحدث داخل قطاع الأعمال العام من سوء إدارة واهمال واغلبها انحراف واهدار للمال العام.. ويشعر المرء احيانا وهو يطالعها بأن هناك تآمراً على هذا القطاع يستهدف اصابته بالخسارة التى قد تصل إلى حد تدميره. ثم يستتبع ذلك بيعه بأبخس الاثمان وهو ما يطلق عليه عملية الخصخصة.

ووصل الامر إلى حد ان بعض الصحف قد اشارت إلى ان الحكومة تبيع البلد وقد يكون المشترى فى بعض الحالات إسرائيليا. فعملية البيع تتم احيانا عن طريق شركات للسمسرة ولا تتم عن طريق مشتر رئيسى يشترى للتطوير والتحديث محافظا على العمالة الموجودة داخل الشركات المباعة».

(لتحديد موعد المناقشة)

رئيس المجلس:

ماهو الموعد الذى تراه الحكومة مناسبا لمناقشة هذه الاستجابات؟

السيد/ كمال الشاذلى، وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى:

سيادة الرئيس، الاخوات والاخوة النواب:

الحكومة يا سيادة الرئيس جاهزة للرد الآن على هذه الاستجوابات المرتبطة بعضها البعض، وشكرا

رئيس المجلس:

الآن، نحن نشكر الحكومة على الاستعداد الدائم.

أولا: يجب على السيد العضو مقدم الاستجواب أن يكون جاهزا، وليتفضل السيد العضو رجب حميدة بابداء رأيه فى الموعد الذى حددته الحكومة لمناقشة استجوابه.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

سيادة الرئيس، نحن أيضاً جاهزون، لأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، فالسنة الماضية حدث هذا وكان فى شهر رمضان أيضاً، وأيضا نحن جاهزون، لكن المسألة كلها يا سيادة الرئيس، أنه لا يمكن أن يقبل أن يكون هناك ملف بهذه الصورة يتحدث عن إهدار المال العام فى شركات متعددة ثم يتقدم زميل آخر باستجواب أيضاً يتحدث فيه عن سوء تعيين واختيار القيادات لبعض الشركات، ويأتى زميل آخر ويتكلم عن عمليات البيع.

فهناك فارق، حيث سأتكلم عن إهدار المال العام، سواء إدارة، خلل، أمور كثيرة جدا أدت إلى هذا. الزميل الثانى يتحدث عن عملية البيع، الزميل الثالث يتحدث عن التعيين، فكيف تقول أن هناك ارتباطا بين هذا، خاصة لو أننا نظرنا فى اللائحة يا سيادة الرئيس، سنجد اللائحة تنص على موضوعات مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، فعندما تقول لى يناقش ثلاثة استجوابات فى جلسة واحدة فالهدف من وراء ذلك اماتة هذه الاستجوابات والقضاء عليها.

إننى جاهز ياسيادة الرئيس ويناقش استجواب استجواب واننى مستعد فى أى وقت.

رئيس المجلس:

شكرا وليتفضل السيد العضو محمد مرزوق بابداء رأيه فى الموعد الذى حددته الحكومة لمناقشة استجوابه.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا سيادة الرئيس، إذا كانت الأمور ستيسير على أساس شكلى فلاداعى اطلاقا لمناقشة استجوابات، نحن نناقش قضية خراب الذمم فى بلدنا.

رئيس المجلس:

أرجو السيد العضو أن يدخل فى موضوع الاستجواب، فالحكومة مستعدة لمناقشة الاستجواب اليوم، فهل سيادتك جاهز الآن؟

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

نعم إننى جاهز، لكن هناك أمر، فعملية ارتباط الاستجوابات ببعضها يضيع قيمة الاستجواب فعلا، فأولا أى استجواب من هذه الاستجوابات تستغرق مناقشته أكثر من ثلاث ساعات، فكيف نجمع ثلاثة استجوابات وناقشها مرة واحدة؟!

رئيس المجلس:

لو احتاج الأمر لجلسة أخرى فلدينا جلسات قادمة، فلماذا تتنبأ بأننا سنصادر على حقك فى الحديث.

السيد العضو محمد محمد احمد مرزوق:

إذن، نفصل الموضوعات عن بعضها.

رئيس المجلس:

والآن، ليتفضل السيد العضو محمود زينهم بابداء رأيه فى الموعد الذى حددته الحكومة لمناقشة استجوابه.

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

سيادة الرئيس، نحن كلنا مستعدون كما هو واضح فكما أن الحكومة مستعدة فالأعضاء مستعدون أيضاً للمناقشة، ولكن ان تناقش ثلاثة استجوابات مرة واحدة فأعتقد أن هذا ظلم كبير جدا على المستجوبين.

سيادتك تذكر أننا فى الدورة الماضية كنا نناقش استجوابا واحدا فى جلسة كاملة ولم تكن تكفى لم نذكر كل ما لدينا من موضوعات، وكنا نحاول أن نختصر فى الموضوع وهذا كان على حساب الموضوعات المطروحة.

فكوننا نناقش ثلاثة استجوابات مرة واحدة معنى هذا إننا سنذكر رءوس موضوعات، ومعنى هذا أن هذه الاستجوابات الثلاثة ستموت فعلا، لن يكون لها أى معنى، فحتى يمارس المجلس حقه فى الرقابة، فلابد أن يأخذ الاستجواب حقه فى الوقت من المناقشة وأرجو فصل الاستجوابات الثلاثة على أن يناقش كل الاستجواب فى جلسة مستقلة، وشكرا.

رئيس المجلس:

السادة الأعضاء: بداية من حيث الموعد فالإستجوابات الثلاثة مقدموها جاهزون الآن، والمجلس يناقش ارتباطها معا فلاستجواب الأول والمقدم من السيد العضو محمد مرزوق ينصب على سوء تعيين الإدارات مما أدى إلى سوء الإدارة بالإضافة أيضاً إلى الأسلوب الذى تباع به الشركات، وهذا هو الاستجواب الأول، سوء إدارة أدى إلى خسائر الشركات».

الاستجواب الثانى: والمقدم من السيد العضو رجب حميدة، يركز على شركتين بالذات: شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة مصر للتجارة الخارجية عن إهدار المال العام فيهما.

الاستجواب الثالث: المقدم من السيد العضو محمود زينهم يتحدث عن اخطاء فى كل شركات قطاع الأعمال وأيضا البيع يتم بأقل من تكلفة أصولها، وبالتالى هذا الاستجواب الثالث يشترك مع الاستجواب الأول فى واقعة البيع بأقل من الأصول ويشترك فى عمومه فى سوء إدارة الشركات، ومن ثم فوجه الارتباط أن الاستجوابات الثلاثة

تتحدث عن سوء إدارة شركات قطاع الأعمال العام، نعم، هناك استجواب خاص بشركتين سأجعله أخر الاستجوابات لأن الأول والثالث عامان عن كل الشركات أما الاستجواب الثاني عن شركتين فقط فينظر في النهاية وهي مشتركة في بيع الأسهم بأقل من الأصول.

فهل يوافق المجلس على نظر الاستجوابات الثلاثة معا في جلسة اليوم للارتباط؟

(موافقة)

رئيس المجلس:

إذن، سنناقش الاستجوابات الثلاثة في جلسة اليوم.

والآن لنتل الاستجوابات التالية في جدول الأعمال وهي: الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع لتحديد موعد مناقشتها مع ملاحظة انكم سبق أن وافقتم على مناقشة الاستجوابين الموجهين للسيد الدكتور مهندس وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية، والمقدمين من السيدين العضوين رأفت سيف، وعبد المنعم العليمي، معا لوحدة الموضوع.

(لتحديد موعد المناقشة)

- استجواب موجه إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد العضو عبدالمنعم العليمي

ونصه: السياسة الاقتصادية للدولة تعتمد حاليا اعتمادا مباشرا على توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص وتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي في إقامة المشروعات المتجهة للتصدير للمشاركة في الأسواق التجارية العالمية لتقوية الاقتصاد القومي.

وفي الوقت التي تعمل فيه الحكومة وفقا لإمكانيتها المتاحة لدعم الاستقرار والطمأنينة وتهيئة المناخ المناسب من جميع جوانبه لتشجيع الاستثمار.

نجد نتيجة للتربح وضعف بعض الضمائر غير الأمينة في عملها أو لأهمالها نتج عن تصرفاتها أفعال أضرت بصحة المواطنين وحياتهم، وأضرت بالمجتمع والاقتصاد القومي منها:

أولا: عدم الالتزام ببعض التشريعات القائمة بشأن التوحيد القياسي ومراقبة الأغذية وبقمع التدليس والغش والقرارات المنفذة لها، وفي ضعف الدور الرقابي، وعدم التنسيق الكامل بين الوزارات والأجهزة المعنية، في مجال انتاج الأغذية بالمصانع واستيرادها وتحضيرها وطرحها وعرضها للبيع وتخزينها ونقلها، والخلل الظاهر في إجراءات التعاقد عليها، أدى إلى ظهور أغذية فاسدة وتالفة ومغشوشة غير مطابقة للمواصفات وغير صالحة للاستخدام الآدمي كشف عنها حالات التسمم الظاهري الجماعي لآلاف من طلبة المدارس لعدد كثير من المحافظات، واهدار المال العام.

ثانيا: كشف حادث القطار المروع بكفر الدوار بمحافظة البحيرة أنه لا توجد خطة قومية للكوارث بقطاع وزارة الصحة وضعف الاستعدادات وتدني الخدمة الطبية وعجز الأدوية والمستلزمات العلاجية باقسام الطوارىء بالمستشفيات مما أدى إلى عدم اسعاف بعض المصابين ومضاعفة اعداد الموتى.

ثالثا: قيام وزارة الصحة بالتعاقد المركزي على توريد الأجهزة والمعدات الطبية وبعض التجهيزات للاقسام المختلفة لبعض المستشفيات العامة والمركزية والتعاقد المركزي على بعض إنشاءات الوحدات الصحية بالمحافظات في غياب الدور الرقابي من كافة جوانبه نتج عنه، عدم مطابقة عمليات التوريد والإنشاءات لشروط التعاقد، وعدم استخدام وتعطيل بعض هذه الأجهزة والمعدات الطبية، وعدم استخدام الإنشاءات وما ترتب على ذلك من أمور أخرى، وضياع ملايين الجنيهات على الخزانة العامة»

(لتحديد موعد المناقشة)

استجواب موجه إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد العضو البدري فرغلي

ونصه: «فشلت الحكومة في تحقيق الإصلاح المالي حيث تراكمت الديون الداخلية حتى وصلت إلى أكثر من مائتين وأربعين مليار جنيه وتصل فوائد واقساط هذه الديون إلى أكثر من أربعة وعشرين مليار جنيه سنويا وهذا يجعل فوائد الديون فقط تصل إلى أكثر من إيرادات البترول وقناة السويس والجمارك رغم الأعباء الجسيمة التي تكبدها المواطن المصري خلال الفترة الماضية من ضرائب ورسوم ورفع الدعم عن سلع عديدة لتحقيق الإصلاح المالي وما تم الحصول عليه من إيرادات بيع أصول ممتلكات الدولة حتى البنية الأساسية التي أقيمت كانت لصالح فئة وكذلك المشروعات الكبرى من أراض وغيرها وزعت على هذه الفئة دون باقي الشعب مما زاد من حجم البطالة وما ترتب عليها من ظواهر اجرامية داخل المجتمع.

وبذلك تكون الحكومة قد خالفت مواد الدستور رقم: ٤- ٨- ٢٥- ١٢١

(لتحديد موعد المناقشة)

رئيس المجلس:

ما الموعد الذي تراه الحكومة مناسبا لمناقشة هذه الاستجوابات؟

السيد/ كمال الشاذلي، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى:

سيادة الرئيس، بالنسبة لهذه الاستجوابات فأرجو أن تطبق القاعدة التي جرى عليها المجلس قبل ذلك، هذا استجواب واحد والمقدم من السيد العضو عبدالمنعم العلمي والخاص بتداول اغذية فاسدة وغير صالحة للاستخدام وهو الاستجواب رقم ٦ في جدول الأعمال فأعلن يا سيادة الرئيس أن الحكومة- أيضا على استعداد لمناقشة هذا الاستجواب أيضاً في نفس اليوم، وشكرا.

رئيس المجلس:

والآن، ليتفضل السيد العضو عبدالمنعم العليمي بابداء رأيه في الموعد الذي حددته الحكومة لمناقشة استجوابه.

السيد العضو عبدالمنعم العليمي:

شكرا سيادة الرئيس.

أولا: بدأت الدورة البرلمانية في ١١/ ١١/ ١٩٩٨

ومضى شهران، واليوم نحدد موعدا لمناقشة الاستجوابات، واتنى كنت اتمنى- وأرجو أن تتفق معنا الحكومة طالما انها مستعدة- أن يبدأ الدور الرقابي لهذا المجلس في مناقشة الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات اعتبارا من الاسبوع الأول، لأنه من المفروض أن بيان الحكومة والذي يعتبر حاجزا لعدم مناقشة الاستجوابات أو الأسئلة وطلبات الاحاطة، والحكومة طالما أنها جاهزة، يجب أن تكون جاهزة في بداية دور الانعقاد ولكن ان نحدد موعد الاستجوابات بعد شهرين فهذا غير متصور، انني يا سيادة الرئيس جاهز لمناقشة هذا الاستجواب ولقد حرزته، استجواب رقم واحد وهذا الاستجواب رقم ٢ ولكن لابد أن يكون هناك وقت.

(وهنا اشار السيد العضو عبدالمنعم العليمي إلى مظروفين بهما أوراق).

رئيس المجلس:

هل السيد العضو جاهز لمناقشة استجوابه اليوم أم لا؟

رئيس السيد العضو عبدالمنعم العليمي:

لو كان هناك موعد محدد يتم فيه شرح الاستجواب، لأن هناك ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: حول الأغذية الفاسدة.

النقطة الثانية: حول عدم الاستعداد للكوارث في مصر.

النقطة الثالثة: هي حول توريد أجهزة طبية بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات وبالمخالفة للمواصفات واهدار المال العام.

إذن، شرح هذا الاستجواب يحتاج فسحة من الوقت، فإذا كانت الحكومة ستوافق على مناقشته اليوم فلن تقل المناقشة عن ساعة، والا يا سيادة الرئيس تؤجله إلى جلسة صباح الغد مع الأسئلة وطلبات الاحاطة المعروضة في جدول أعمال جلسة صباح الغد حتى يكون لدينا وقت.

رئيس المجلس:

إذا سمح الوقت، سيناقش الاستجواب.

السيد العضو عبدالمنعم العليمي:

إذا كنا اليوم سنناقش ثلاثة استجوابات والاستجواب المقدم مني فيه ثلاث نقاط، فكيف سنناقش ستة استجوابات في جلسة واحدة؟ ومع ذلك فإنني أقول إنني جاهز، ولكن لابد أن يكون هناك وقت.

رئيس المجلس:

قولك بأنك جاهز، هذا ما أريده، أما إدارة الجلسة ونظر الاستجوابات فمتروك لرئيس المجلس.

إذن، ما رأى المجلس في نظر الاستجواب الموجه إلى السيد الدكتور وزير الصحة في جلسة اليوم أيضاً إذا كان في الوقت فسحة، هل يوافق المجلس على ذلك؟

(موافقة)

رئيس المجلس:

إذن، يقرر المجلس- إذا لم يكن في الوقت فسحة- نظر هذا الاستجواب في أول جلسة تالية.

مسألة أخرى عن مواعيد الاستجوابات الأخرى فقد طلبت الحكومة تطبيق القواعد التي اتبعت من قبل، ومؤدى هذه القواعد أنه بعد فراغ المجلس من مناقشة بيان الحكومة تنظر الاستجوابات تباعا، فينظر أول الاستجوابات وهو الاستجواب المقدم من السيد العضو رأفت سيف، بمعدل استجواب واحد على الأقل كل شهر ومعنى ذلك إننا إذا ناقشنا الاستجوابات الأربعة هذا الأسبوع فإن مناقشة الباقي ستكون متاحة.

السيد العضو رأفت سيف:

لو سمحت لي ياريس، هذا الاستجواب قد تقدمت به في يناير سنة ١٩٩٧، ولم يدرج في دور الانعقاد العادي الثاني، ثم جددته في العام الماضي وأدرج في آخر شهر طبقا للقواعد ثم لم أتمكن أيضاً من مناقشته فقد منعني السيد الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس من مناقشة هذا الاستجواب في يونية الماضي، رغم أنه كان- طبقا للقواعد مدرجا بنفس الطريقة.

وفيما يتعلق بأننا الآن نكيل بمكيالين بأن بعض الاستجوابات الحكومية جاهزة لمناقشة هذه الاستجوابات الآن فتناقش، أما إذا لم تكن جاهزة فترتب لها قواعد خاصة، وأنا أقول هنا ياريس إن اللائحة هي الحكم بيننا، فاللائحة تقول بعد القاء بيان الحكومة وليس بعد مناقشة

بيان الحكومة، اليوم عندما تأتى الحكومة وتطلب أن تكون مناقشة الاستجوابات بعد المناقشة، طبقا لما كان متبعا وطبقا للقواعد، فتكون هنا بالفعل تكيل بمكيالين، مرة بعد الالقاء، ومرة أخرى ترى ضرورة أن تؤجل إلى ما بعد المناقشة فلو ظللنا فى مسألة بعد المناقشة ثم أيضاً معها وكل شهر استجواب فيكون عمليا فى العام استجوابان اثنان، اللائحة يا سيادة الرئيس تقول بعد القاء بيان الحكومة، ولم نذكر شيئا عن كل شهر فهذه مقولة نحن اللذين نقولها هنا، انما من الممكن طبقا للائحة أن يناقش استجواب كل أسبوع أو كل اجتماع مثلما حدث اليوم ولو أننا من الممكن أن نختلف حوله إننا نفاجىء الناس بهذا الشكل، لكن أنا متفق مع اللائحة، فلرجو فى هذه الحالة الا ننتظر إلى ما بعد مناقشة بيان الحكومة، بل نبدأ فورا فى الأسبوع القادم أو الجلسات القادمة مباشرة استمرار مناقشة الاستجوابات، وشكرا سيادة الرئيس.

* رد من الأستاذ الدكتور رئيس للجلس بأنه لم يمنع عرض استجواب السيد العضو رأفت سيف لكن استجوابه لم يعرض لفض الدورة قبل تحديد موعد الاستجواب. كما أوضح أن مواعيد الاستجوابات ليست محددة فى اللائحة ولكنها قرارات تنظيمية للمجلس.

رئيس المجلس:

أولا، فقد أثار السيد العضو نقطتين، النقطة الأولى: أننى منعتك من عرض استجوابك فى الدورة الماضية، وهذا قول غير صحيح، لأن القرار الجمهورى بفض الدورة صدر قبل أن يحدد موعد استجوابك فى شهر يونية وكان قرار المجلس بتحديد موعد مناقشة استجواب كل شهر، ففى خلال الشهر صدر قرار فض الدورة، ومن ثم فلا يوجد منع لا من رئيس المجلس، ولا من مكتب المجلس لك فى مناقشة الاستجواب.

النقطة الثانية: مواعيد الاستجواب ليست محددة فى اللائحة، ويمكن نظر الاستجواب فى أى موعد. ولكن هذه قرارات المجلس التنظيمية فقط هى التى ترى مناقشة الاستجواب بعد أن تقدم الحكومة بيانها، وللمجلس أن يرجىء نظرا المناقشة إلى ما بعد مناقشة البيان لعل مقدم الاستجواب بعد مناقشة البيان يرى من الايضاحات ما يحمله إلى العدول عن الاستجواب، وبالتالى، فهذه قرارات المجلس التنظيمية.

وأود أن أستفسر من الحكومة عن تحديدها لشهر معين يكون موعدا محددا لمناقشة أول استجواب بعد هذه الاستجوابات خاصة وأن الحكومة تريد أن ترجىء مناقشة الاستجوابات إلى ما بعد مناقشة بيانها.

السيد/ كمال الشاذلى، وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى:

باذن الله، شهر مارس القادم.

رئيس المجلس:

وبناء على ذلك، فالاقتراح هو أن يناقش الاستجوابات الأخرى اعتبارا من شهر مارس.

(صوت من السيدين العضوين أحمد ناصر والدكتور أيمن نور: لا يارئيس)

رئيس المجلس:

إننى اشرح الاقتراح بمعدل استجواب واحد كل شهر على الأقل، ما لم يقرر المكتب غير ذلك، وليتفضل السيد العضو أحمد ناصر.

السيد العضو أحمد ناصر:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس السادة الافاضل الأعضاء،

فى الواقع- ياسيادة الرئيس- ان كنا سنسير على نهج السنة الماضية ونبدأ فى مناقشة الاستجوابات من شهر مارس فلا يتبقى من دور الإنعقاد سوى شهور مارس وأبريل ومايو ويونيه أى أربعة استجوابات وأنا أقول لسيادتك ان مهمتنا الاساسية هى الرقابة، والرقابة تكون من خلال الاستجوابات فانتى اطلب من المجلس الموقر ان مناقشة استجواب كل شهر عملية بالغة الخطورة، وليس هذا ممكنا، فلا يصح ان نناقش استجوابا كل شهر، ففى هذه الحالة مخالفة السوابق التاريخية لمجلس الشعب.

رئيس المجلس:

القرار يقضى بمناقشة استجواب كل شهر على الأقل.

السيد العضو أحمد ناصر:

معذرة معذرة، فالدورة الماضية- ياسيادة الرئيس- انتهت فى شهر يونيه ولم نتمكن من مناقشة سوى ثلاثة استجوابات والمهمة الأساسية لهذا المجلس هو الرقابة على أعمال الحكومة فنحن نستأذن السيد الدكتور رئيس المجلس أن عملية مناقشة استجواب واحد كل شهر فيه قضاء على هذا المجلس، وشكرا.

السيد/ كمال الشاذلى، وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى:

يا سيادة الرئيس، مع احترامى لكلام السيد العضو أحمد ناصر إلا أن الواقع عندما نترجمه نتساءل كم استجواب قدم حتى الآن؟ فإننا نجدها ثمانية استجوابات، منها ثلاثة ستناقش الآن، وإذا كان لدينا من الوقت فستناقش الرابع بإذن الله.

إذن، فى خلال يوم أو اقصاها يوم ونصف اليوم

سوف تناقش أربع استجوابات وهو ما يعني أن الاستجوابات الباقية سوف تغطيها الدورة بإذن الله.

فلماذا يغضب كل من السيدين العضوين: أحمد ناصر والدكتور أيمن نور؟: أولا أن السيدين العضوين لم يتقدم أى منهما بأى استجاب حتى يتكلم بهذا الشكل، أما إذ كان الكلام متعلقا بالمبدأ، فإن جميع الاستجوابات التى قدمت حتى الآن سوف تجد طريقها للمناقشة بإذن الله قبل نهاية الدورة وفقا للمقترح الذى اقترحناه، وشكرا.

السيد العضو الدكتور أيمن نور:

شكرا سيادة الرئيس، ومع احترامنا وتقديرنا للكلام الذى قاله السيد الوزير، ففى الحقيقة اننا نواجه ظاهرة خطيرة جدا أولا: أنا مندهش اننا سنناقش أربعة استجوابات أو ثلاثة فى جلسة واحدة، كيف هذا؟

رئيس المجلس:

اذا سمح الوقت.

السيد العضو الدكتور أيمن نور:

أعتقد ياسيدى الرئيس، فى السوابق البرلمانية كانت هناك استجوابات تستمر ليوم واثنين وثلاثة، يناقش خلالها استجواب واحد.

رئيس المجلس:

من الممكن ان نستمر يومين أو ثلاثة فى مناقشة الاستجواب.

السيد العضو الدكتور أيمن نور:

الحقيقة يا سيادة الرئيس اننى أريد أن أقول شيئا، فإننى اقدم بيانا واضحا جدا ويكشف خطورة ما نتكلم عنه ففى الفصل التشريعى الأول فى هذا المجلس الموقر كانت نسبة الاستجوابات التى نوقشت إلى الاستجوابات التى قدمت ١٠٠٪.

وفى الفصل الثانى صارت ٥٠٪
وفى الفصل الثالث صارت ٨٤٪
وفى الفصل الرابع صارت ٥٨٪
وفى الفصل الخامس صارت ٤٠٪
وفى الفصل السادس صارت ٤٣٪

أى أننا ننخفض فى مستوى مناقشة الاستجوابات المقدمة بالمقارنة بالاستجوابات التى تناقش بالفعل إلى أكثر من النصف أى اننا نفقد نصف قيمتنا الرقابية، وهذه مسألة خطيرة ياريس.

وأقول ياسيادة الرئيس ان اللائحة لاتنص على هذا الكلام، والمادة ١٩٩ احالت للمادة ١٨٥ واعطت لرئيس المجلس وللمجلس الحق فى ان ينظر للأمور العاجلة وأنا لا اتصور ان أى زميل من الزملاء الذين تقدموا باستجواب أعتقد ان لديهم اسبابا تؤدى إلى سرعة مناقشته وتؤدى إلى مناقشة كافة الاستجوابات ولقد كانت التجربة فى الدورة الماضية سيئة فقد كان لنا استجوابات كثيرة لم تنظر والسيد الوزير يقول قدموا اننا قد قدمنا الدورة الماضية وتأجلت استجواباتنا وسنقدم فى هذه الدورة وستؤجل اذا ناقشنا بمعدل استجواب كل شهر على الأقل، فالواجب ان نناقش استجوابا على الأقل كل اسبوع أو أسبوعين، وهذا أقل حق لحفظ ماء وجه هذا المجلس الذى فقد جزءا كبيرا جدا من دوره التشريعى من خلال هذا البيان الذى ارسل صورة لسيادتك منه.

وشكرا.

السيد العضو البدرى فرغلى:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس، ان ما يحدث الآن هو سابقة برلمانية لم تحدث من قبل عبر تاريخ الحياة البرلمانية فى مصر وان حدث عكسها فقد استمر استجواب واحد عدة جلسات فى الاربعينات، والآن نناقش استجوابات عديدة فى جلسة واحدة الحكومة تخلط بذلك بين الاستجواب وطلب الاحاطة، فهى اربعة استجوابات أى اربعة نواب سيقومون باستجواب الحكومة والحكومة سترد اربع مرات وللنواب أربع تعقيبات هل يمكن ان يتم هنا فى وقت المجلس.

اننى أقول لسيادتك انه حتى لو تم هذا فى استجوابين فهذا فوق طاقة المجلس، وهذا على حساب الاستجواب.

رئيس المجلس:

أرجو عدم التعليق على قرار اصدره المجلس، لأننا نناقش مواعيد الاستجوابات، وليس ما سينظر فى هذه الجلسة.

السيد العضو البدرى فرغلى:

ان الحكومة تهمش الاستجواب، فالاستجواب يفقد مفعوله عبر الزمن وأن القضايا الموجودة فى الاستجواب تهدر؛ وأنا أطالب بمناقشة كل الاستجوابات فى هذه الجلسة ما دام الأمر كذلك.

السيد العضو سامح عاشور:

اننى ملتزم بهذه المواعيد، ولكننى اختلف مع الحكومة فى تصغير وتهميش الدور الرقابى لمجلس الشعب، المقولة أو المقالة التى تستند إلى اننا سوف نبدأ باستجواب شهرى يبدأ من أول مارس فى أربعة استجوابات باقية من الاستجوابات الثمانية معناه انه اذا ما قدم استجواب غدا أو بعد غدا أو فى الشهر القادم سوف يكون له دور لاحق على رابع استجواب مقدم فى التاريخ والا معنى ذلك ان الحكومة ستسير الاستجوابات كما تريد واليوم وافقت الحكومة على مناقشة أربعة استجوابات فى هذه الجلسة

وقالت انها على استعداد لمناقشة أربعة استجوابات فما هو المانع ان الاستجوابات الأخرى الباقية تحدد لها مواعيد غير ملتزمة بالمواعيد الشهرية، كل أسبوعين مثلا يتم مناقشة استجواب، كل أسبوع يناقش استجواب فما المشكلة؟ غدا أو بعد غد من الممكن أن تكون هناك استجوابات أخرى مضافة للاربعة الحالية المتبقية أو للثمانية الحالية لأن معنى هذا مصادرة على حق المجلس وعلى حق أعضائه كما حدث مع الأستاذ رأفت سيف عندما قدم استجوابه فى دور الانعقاد السابق تم ترحيله لهذا الدور لانه سقط بصدور قرار رئيس الجمهورية بفض دور الانعقاد العادى الثالث.

إذن، ما هى الجدوى أو ماهى القيمة من اننا نحافظ على عدم تصغير دورنا كبرلمان فى محاسبة الحكومة اذا ما كان لهذه المحاسبة أساس فى الدستور وفى النظام الداخلى للمجلس، اننى أرى أن هذه المواعيد مواعيد تنتقص من سيادة المجلس وتهين المجلس وتهمش دوره السياسى والبرلمانى والرقابى وهى مرفوضة وشكرا سيادة الرئيس.

رئيس المجلس:

لا أعتقد أن الحكومة تريد تهميش الدور الرقابى للمجلس.

السيد العضو سامح عاشور:

بل هى تريد ذلك.

رئيس المجلس:

ولو ارادت ذلك لما قبلت أن يناقش أربعة استجوابات اليوم، ولم كانت الحكومة تريد أن تهرب من الاستجوابات لتركتها للقواعد العامة، ولا نوقشت نصف الاستجوابات.

السيد/ كما الشاذلى، وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى:

سيادة الرئيس، مع احترامى للاخ سامح عشاور حيث تحدث عن تهميش دور المجلس فأقول له لا أحد يا أخى يستطيع تهميش دور المجلس سواء الحكومة أو غير الحكومة، لماذا؟

المجلس هو الذى يقرر ويحدد مواعيد مناقشة الاستجوابات بعد ان يستمع لرأى الحكومة ونحن لو كنا لانريد المناقشة كما قال سيادة الرئيس كنا اقترحنا مناقشة الاستجواب كل شهر بدءا من شهر مارس طبقا للقواعد ما كان العدد سيصل إلى ثلاثة أو أربعة استجوابات، انما اليوم الحكومة تقول انها مستعدة للاجابة على أربعة استجوابات (!!!)، فأين التهرب واين المماطلة وأين التهميش؟! فهل انتم على استعداد أم لا؟

ثم بعد ذلك يقول الأخ سامح انه يصادر على حق المجلس، ولنفترض انك تريد تقديم استجواب آخر، فأين كنت والدورة البرلمانية قد بدأت منذ شهرين فهل ستظل الحكومة تقول من يريد أن يتقدم باستجوابه فليقدمه، لقد كان الباب مفتوحا أمامك وأمام ز ملائك فما الذى منعك إذا كنت تريد أن تقدم؟ فالحكومة جاهزة- سيادة الرئيس- كما قلت والمواعيد التى اقترحها على الاخوة أعضاء المجلس وشكرا.

* ايضاح الأستاذ الدكتور رئيس المجلس حول السلطة الرقابية بأنه سيناقش أسبوعيا طلبات احاطة واسئلة وبيانات عاجلة كما أوضح سيادته بأنه من الناحية الدستورية لاقيمة للاستجواب ان لم يكن للمعارض نصاب يسمح لها بسحب الثقة «!!!»

رئيس المجلس:

حول السلطة الرقابية للمجلس فإن المجلس سيناقش أسبوعيا اسئلة وطلبات احاطة، فضلا عن البيانات العاجلة وهناك مبالغة فى تصوير الاستجوابات اذا كنتم تريدون الحديث من الناحية الدستورية، فالاستجواب لاقيمة له اذا لم يكن للمعارضة نصاب يسمح لها بتقديم طلب سحب الثقة اما غير ذلك فالاستجواب ليس الا طلب احاطة عادى ما دامت المعارضة ليست بالقوة التى تمكنها من تقديم طلب سحب الثقة، واننى اتحدث من الناحية الدستورية.

(تصفيق) «!!!»

(صوت من السيد العضو الدكتور أيمن نور: لا، لا ياريس) (ضجة ومقاطعة من صفوف المعارضة)

رئيس المجلس:

وحتى اتحدث مع السيد العضو الدكتور أيمن نور من الناحية الدستورية أقول ان هناك- الآن طلبا بأن تتم مناقشة الاستجوابات وفقا للقواعد التى قررها المجلس فى الدورة الماضية، فهل يوافق المجلس على ذلك؟

(موافقة) «!!!»

* مناقشة الاستجوابات الثلاثة الموجهة من السادة الأعضاء: محمد مرزوق ومحمود زينهم ورجب حميدة للسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء عن سوء إدارة شركات قطاع الأعمال العام والأسلوب الذى تباع به هذه الشركات.

رئيس المجلس:

إذن، لنناقش الاستجوابات الثالثة اليوم المتعلقة بقطاع الأعمال.

(مقاطعة من السيد العضو رجب هلال حميدة)

رئيس المجلس:

لن يعطلنى أحد وليتقدم الاعضاء باستجوياتهم (!!!)

أحمد مرزوق المستجوب الأول بتقديم استجوابه.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

سيادة الرئيس، أننى أنبه لنقطة مهمة الساعة الآن الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة أرجو الا تحددنى بمساحة من الوقت حتى اعرض استجوابى تماما.

رئيس المجلس:

السادة الأعضاء، القواعد المطروحة عليكم الاتى:

نظرا لأن الاستجوابات الثلاثة مرتبطة وكل من المستجوبين كموعد مبدئى يعرض استجوابه خلال نصف الساعة ثم يرد السيد الوزير وبعد ذلك يعلق المستجوب.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة)

(مقاطعة واعتراض من السيد العضو رجب هلال حميدة)

رئيس المجلس:

لقد قلت أنه موعد مبدئى ولو احتاج الأمر إلى مدة اضافية سأمنحها للمستجوب.

وقد سبق أن تليت نصوص الاستجوابات الثلاثة فى بداية الجلسة وسوف يرد السيد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام نيابة عن السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وليتفضل السيد العضو محمد محمد مرزوق بشرح استجوابه.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم

أريد أن اطمئن الاخوة الزملاء مقدمى الاستجوابات أن السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس وافق أن اتحدث ساعة أو أكثر.

رئيس المجلس:

لم أوافق على ذلك، قلت لك أن الموعد مبدئى بمعنى أنك إذا كنت تعرض استجوابك دون تكرار واحتاج الأمر إلى أكثر من نصف الساعة فلا استطيع أن اقاطعك أما إذا كنت تكرر وتتكلم خارج الموضوع فالقرار للمجلس.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

سيادة الرئيس،

اننى لا أتحدث خارج الموضوع. وأرجو ألا تقول لى أن القرار للمجلس لأننا نعرض قضايا فساد والمجلس هناك أغلبية......

رئيس المجلس:

تفضل بالحديث لانك تضيع وقتك واننى لا أستطيع مقاطعتك وأنت تعرض موضوعات ولا تسبق الأحداث.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم

.يقول الله تعالى فى كتابه الكريم

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم» ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون».

(صدق الله العظيم)

ان الإيمان نور يشع فى القلب يدفع إلى الخير والتقوى قوته فى الضمير تعصم من الشر ولو توفر الإيمان والتقوى ما كان هذا الفساد ولا الخراب فى قطاع الأعمال، فإذا لم تتوفر التقوى والإيمان ظهر الفساد فى البر والبحر بما عملت ايدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون ونحن حينما نناقش هذه القضية انما نناقش قضية فساد كبرى فى القطاع الحيوى فى مصر كله قطاع الأعمال، هذا القطاع الذى يتجه اتاجيا فى جميع المجالات، فى الحقيقة لابد من ان اذكر ان مفكرينا ومخططينا والمديرين لنا فى امورنا فى السنوات السالفات كانوا حريصين تماما على ابعاد القطاع الاقتصادى عن الفساد الحكومى، فانشئت المؤسسات التى تحمى هذا القطاع بعيدا عن العبث الحكومى فانشئت المؤسسة الاقتصادية واسست مؤسسة مصر، وكانت كلها تعمل بعيدا تماما عن القطاع الحكومى وهذه المؤسسات كان من نتائجها ان ضخ الاقتصاد المصرى فى خزانة الأمة ما مكنها من إقامة مشروعات جديدة وما مكنها من دفع العدوان الغاشم على بلادنا فى مراحله المختلفة.

هذه القضية- أيها الأخوة- بهذه الصورة ماذا وصلت الينا أمورها؟ لقد كان الخطأ القاتل- أيها الاخوة- صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى ان وصلنا الآن لتقول لنا الحكومة بالاسراع فى بيعه، بيع القطاع العام لانه أصبح بشكل عبئا ثقيلا عليها.

ان القانون رقم ٢٠٣ كان حريصا على ان ينص ألا تتدخل الجهات الرقابية لمراقبة قطاع الانتاج فى مصر الا باذن من الوزير المختص أو من رئيس الشركة القابضة وبالطبع لا يأذن الوزير ولا يأذن رئيس الشركة القابضة، فكانت الشركات هنا تعمل وليس هناك رقابة الا من الجهاز المركزى للمحاسبات.

ان القطاع العام قبل هذه المرحلة قال فيه البنك الدولى سنة ١٩٨١ ان المساس بالقطاع العام المصرى يضر بالمجتمع المصرى والاقتصاد المصرى هذه شهادة البنك الدولى الذى مازلنا نفخر بشهادته بمناسبة وبغير مناسبة وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان فساد القطاع العام بمختلف قطاعاته يرجع اساسا لا دارته بمعرفة الحكومة ومن هنا يجب ابعاد الحكومة عن إدارة هذا القطاع والعودة إلى ما

كانت عليه من إدارة وطنية مسئولة مسئولية مباشرة أمام السلطة السياسية والسلطة النيابية.

لقد انتهينا بالقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى حقيقة لا يمارى فيها أحد، إلا كل مكابر، وهى أن الذى يدير هذا القطاع الضخم والصرح الاقتصادى العظيم رجل واحد هو وزير قطاع الأعمال، وقد أطلقت يد الرجل فيه ترشيحا وتعيينا لقيادات فاسدة، كون منهم جمعيات عمومية لشركات قابضة وأعضاء مجالس إدارات لهذه الشركات، وأيضا للشركات التابعة، هذه حقيقة الفعل بغض النظر عن الإجراءات الشكلية التى تفصل بين الترشيح والتعيين، وبين القابضة والتابعة، والرجل بدوره حول هذا القطاع إلى دولة داخل الدولة، تخصه يفعل فيها وبها ما يشاء، يعاونه فى ذلك أعضاء مكتبه الفنى، وهم- أيضا- صنائعه، فما يأمر به يفعلونه حتى ولو كان فيه ضياع كل شىء، وتعالوا بنا إلى حقائق تتضح بالفساد:

أولا: الشركات القابضة: كيان لالزوم له إطلاقا، وهو لا يعدو أن يكون تراكما إداريا يستنزف المسئولون فيه أموالا باهظة من مكافآت وبدلات وخلافه، ولا عمل لهم ولا نتيجة، بل وإصرارا على هذا التراكم تقسم بعض الشركات القابضة- التى تعمل فى مجال واحد- إلى شركتين، مثلما حدث فى قطاع الغزل والنسيج، حيث قسمت الشركة الواحدة إلى شركتين: الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة، والشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس، يتم ترشيح قياداتهم وتعيينهم بالهوى والغرض والمحسوبية، ولنأخذ مثلا الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات وضع على رأسها رجل كان يرأس شركة بانا للاحلبة، وليقل لنا سيادة الوزير ما علاقة صناعة الأحذية بصناعة المنسوجات؟ وعندما أفسد هذا الرجل وزكمت رائحة فساده الأنوف أقيل وأحيل إلى النيابة العامة، ثم جاء الوزير بمن يخلفه وهو رجل يرأس شركة المطاحن..

رئيس المجلس:

فى أى عام تم تعيينه؟

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

الوزير أدرى.

رئيس المجلس:

لا، سيادتك تقدمت باستجواب، وذلك لكى تكون عناصر الاستجواب واضحة.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

إننى أتكلم، والوزير أدرى ويرد على، وأنا أعف عن ذكر الأسماء حتى لا أجرح أحدا، وإذا كنت تريدنى أن أقول الأسماء، سأقولها.

ونتساءل مرة أخرى: ما علاقة صناعة المنسوجات بطحن الدقيق؟ كيف جعلتم من صانع الأحذية وطاحن الدقيق صانعا للمنسوجات؟ هل أصاب العقم قطاع الغزل والنسيج فلم يعد ينجب الكفاءات والخبرات؟

وتعالوا بنا لنرى بعض أسباب تدهور صناعة الغزل والنسيج، رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج والتجارة مشغول بمناصبه العديدة، فهو- أولا- رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج، وعضو مجلس إدارة شركة فستيا، ورئيس مجلس القمح المصرى بوزارة التجارة والتموين، وعضو مجلس إدارة شركة مصر/ ايران للغزل والنسيج، ومستشار لمجلس إدارة شركة العامرية للغزل والنسيج، ومستشار لوزير الزراعة لشئون إنتاج الخيوط، تصوروا أيها الإخوة كيف يوزع قيادة- على هذا المستوى الضخم- وقته بين كل هذه المناصب؟ الأمر لا يعدو إلا أن يكون جمعا للمكافآت والبدلات والمرتبات، إننا نرى فى الريف أطفال القرى وهم يجتمعون على البر حينما يلعبون لنقاوة الدودة أو لأى عمل من أعمال الزراعة، وهؤلاء يجتمعون على الشر فى جمع بدلات ومكافآت تستنزف من دم الشعب المصرى.

ثانيا: أمثلة للقيادات الفاسدة المسئول عنها السيد وزير قطاع الأعمال العام، رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة (فيليبس) افسدها الرجل، فرقاه الوزير ليكون رئيسا للشركة القابضة للصناعات الهندسية، ليفسد ويخرب على نطاق أوسع، وفعل الرجل ذلك ثم أحيل إلى النيابة العامة، ويقبع الآن فى السجن بعد خراب شركاته، ولم يكتشف إلا بالصدفة.

رئيس مجلس إدارة شركات ستيا وفستيا والعامرية عزل ومنع من السفر وجار التحقيق معه أو ينتظره، ومن بعض فعله إعطاء تسهيلات ائتمانية لعميل واحد بمبلغ (١٤) مليون جنيه بدون ضمانات.

رئيس مجلس إدارة شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار خرب وأفسد وعزل وينتظر التحقيق، وتسبب فى قتل أربعة أشخاص فى إضراب لاذنب للعمال فيه.

رئيس مجلس إدارة شركة صباغى البيضا خرب وأفسد وعزل.

علما بأن هؤلاء جدد لهم السيد الوزير مدة خدمتهم- بعد بلوغ سن المعاش- رغم فسادهم، بل قام الوزير- أيضا- بتعيين قيادات ارتكبت العديد من جرائم المال العام- وثبت انحرافهم- فى مواقع أخرى، مثلما حدث لجمال الدين محمد مناع الذى عين فى شركة بعد اتهامه بالرشوة وبالفساد.

هولاء الناس- أيضا- يشغل كل منهم إلى جانب موقعه الرئيسى عدة مواقع فى شركات أخرى، فكانت

التيجة أن المسألة ليس هناك عمل- إطلاقا• يتم لصالح هذا القطاع الإنتاجى.

حينما اسرد ذلك سريعا، آخذ من كلام السيد الوزير نفسه الاعتراف بسوء الإدارة، والاعتراف بقوله: وقد أعيد تشكيل مجالس الإدارة لشركات قطاع الأعمال العام التابعة للدورة الثانية ٩٦/ ٩٩ على ضوء النتائج الفعلية لهذه الشركات، حيث تم تغيير مجالس الإدارة بنسب تتراوح بين (٣٨٪) إلى (٨٠٪) تصوروا، السيد الوزير نفسه يعترف أن القيادات التى كانت موجودة غير منها بنسبة وصلت إلى (٨٠٪)، معترفا بأنها كانت سيئة، وكانت فاسدة، وكان سوء الإدارة سبب كل هذه الجرائم وهذا الفساد.

ويعترف- أيضا- أن من أسباب ضياع هذه الشركات تراكم المديونيات والسحب على المكشوف من البنوك» ثم يقول لنا السيد الوزير:»

وقد روعى فى اختيار أعضاء المجالس الجديدة الاعتماد على معايير موضوعية تتضمن المؤهلات العلمية، والخبرات العملية السابقة، والقدرة على تحقيق النجاح فى إدارة هذه الشركات» من أدرانا بهذا؟ ألم يكن السابقون بمثل هذه المواصفات التى تتلى علينا إنشائيا ثم اتضح فسادهم وسوء إدارتهم وتسيبهم ونهبهم للمال العام؟ لقد حدث ذلك بالفعل.

حينما اضرب مثلا على تصرفات بعض هؤلاء الرجال فلأمسك برئيس مجلس إدارة شركة مصر للغزل، هذا الرجل استلم شركة غزل كفر الدوار وكانت رابحة (١٦) مليون جنيه، ماذا كانت النتيجة؟ فى أول سنة خسرت (٤٢) مليون جنيه- من واقع الميزانيات- فى السنة الثانية خسرت (٥٠) مليون جنيه، فى السنة الثالثة خسرت (٥٠) مليون جنيه، فى السنة الرابعة خسرت (١٧٨) مليون جنيه، وصلت جملة الخسائر (٣٤٣) مليون جنيه، بنسبة (٤٧٢٪) من رأس المال الذى يشكل (٧٢) مليون جنيه.

هذا الرجل كان مهندسا فاشلا فى شركة غزل كفر الدوار، ولفشله أقصته قيادته- التى ترأس الشركة- وأبعدته عنها، ثم يأتى به الوزير بعد سنوات، وبعد أن تعدى سن المعاش، ليجلسه على رأس هذه الشركة، فيتسبب فى خرابها، شركة غزل كفر الدوار التى كانت مصر كلها، بل رؤساء مصر كلهم كانوا يدأبون على دعوة الوفود الأجنبية لترى النجاح، والمنتجات المصرية رأيناها ونحن نجوب العالم، رأيناها وهى تمثل أعز المتجات التى يتهافت عليها المستهلكون فى دول أوربا وفى دول أمريكا، هذه الشركة- الآن- بعد هذا الذى حدث، أصبحت النتيجة هذا الذى أقوله.

هذا الرجل كان أسلوبه فى التعامل مع العمال- أيام كان مهندسا صغيرا- الركل بقدمه، يأتى إلى الشركة ويستخدم كرباج السخرة، ماذا كانت النتيجة؟ أولا: استبدل كل القيادات الناجحة بقيادات بالهوى والغرض والمحسوبية والصلة الشخصية.

الأمر الثانى: أنه تدخل فى عملية تغيير الآلات بحيث إنها لم تنتج بالتصميم الذى قومت عليه، فأصبح كل الناتج معيبا، وصل المخزون السلعى إلى أكثر من (٤٠٠) مليون، به (٨٤) مليون راكد لا يباع، وصل السحب على المكشوف- فى عهده- إلى (٨٨٢) مليون سحب على المكشوف، ومن تصرفاته- ايضا- أنه الغى الإدارة التجارية بالشركة، وأصبح هو البائع الوحيد، يعطى عميلا خصما (٣٠٪) أو (٤٠٪) أو (٥٠٪) ويحرم باقى العملاء دون سبب واضح، إلا أنه مستفيد من وراء هذا التعامل، كيف يلغى رئيس مجلس إدارة شركة إدارة تجارية بها خبراء وبها شباب يعى دوره وبها قيادات قادرة على العمل، وكانت ناجحة فى عهد القيادات السابقة، كيف يلغيها ويأتى ليكون هوالبائع الوحيد الا الغرض فى نفسه؟ فكانت كل هذه الخسائر الموجودة، وانظروا، فقد وصل الأمر بهذا الرجل- أيها الإخوة- إلى أنه قضى على كل الحوافز التى كان يحصل عليها العاملون فلما توقف العاملون أو اضربوا ولم يوقفوا ماكيناتهم، لقد قام العمال العمل الدائب حينما اعلنوا عن تظلمهم من هذا الرجل، قاموا بالحفاظ على آلاتهم، قاموا بالعمل ليلا ونهارا من خلال وردياتهم المختلفة، ولم يتخلف منهم واحد، ماذا فعل الرجل؟ لقد أغلق المصانع، وأمر بتوقف الالات، واستدعى الشرطة التى لم تكن موافقة إطلاقا على هذا العمل، ثم وصل الأمر إلى الضرب بالنار فى المليان حتى قتل أربعة، واحد منهم طفل يبلغ التاسعة، وهو قادم من المدرسة ويمسك بيده والده، تناوشته الرصاصات الطائشة.

عامل آخر مسجى على فراشه يرتاح من وردية الليل دخلت عليه الطلقات فقتلته، هذا كله واضح بمحضر التحقيق.. محضر التحقيق الموجود تحت يدى

الآن من ضمن هذه المستندات، واثنان آخران فبلغ مجموع القتلى أربعة، ماذا فعل السيد وزير قطاع الأعمال؟ هل أقال الرجل، هل أبعده عن منصبه؟

السيد وزير قطاع الأعمال جاء برجل آخر، المهندس محمد منير فدير وأوهم العمال أنه رئيس الشركة الجديد، ودخل العمال إلى مواقعهم وبدأوا يعملون، فوجئوا بعدها بعودة هذا الرجل الذى كان موجودا فى تحد صارخ لمشاعرهم ولإرادتهم وبعد كل هذا الفساد، وقال السيد الوزير فى هذا الوقت.. أنه لا أحد يلوى ذراع الحكومة، نعم.. لا أحد يلوى ذراع الحكومة، ولكن هل هذا الذى تم كان من القانون أو حتى من العرف المتعارف عليه من مراعاة مشاعر الناس؟! أو حتى من نوع من الرقابة بعدما اظهرت المستندات أن هذا الرجل فاسد ولا يصلح للعمل.. جاء الرجل، وحينما جاء الرجل مرة ثانية انظروا أيها الإخوة.. حينما جاء الرجل مرة ثانية دخل الشركة وهو كالفار المذعور فقد دخل على أربعة قتلى ودخل على عمال كان يسومهم الهوان والعذاب، دخل خائفا كرئيس مجلس إدارة مرة ثانية ماذا يفعل؟ لقد أطلق يده فى الحوافز والبدلات والمكافآت بدون وجه حق. بدون وجه حق، زاد فى ذلك حتى يسترضى العمال الثائرين فى هذه الشركة، هذه تصرفات رجل أتى به السيد الوزير ولما أمسكنا بكل قيادة كانت فى ذلك الوقت لوجدنا ذلك، أكثر من هذا لجأ الرجل إلى تزوير الميزانيات.. تزوير الميزانيات، وأنا تحت يدى ميزانيتان عن مدة واحدة مدة ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣، وللأسف الشديد ورط فيها الجهاز المركزى للمحاسبات، ميزانية تقول.. إن الشركة بها خسارة ٤٢ مليونا عن نفس المدة وميزانية تقول.. إن الخسارة ٦٤ مليونا عن نفس المدة، ورجال الجهاز المركزى للمحاسبات موقعون على هذا ومختوم بختم الجهاز المركزى للمحاسبات، إذن أين الأمان فى هذا القطاع؟! وقولوا لنا كيف يتمكن رجل واحد من إدارة هذا القطاع كله، هذا الرجل الذى أدار هذا القطاع بهذه الصورة هو نفسه يعترف أن الخسائر أصبحت من الدوافع لبيع هذا القطاع، كيف نبيع هذا القطاع؟ ونمكن الراسمالية المستغلة أن تفترسه، وعمليات البيع التى تمت ليس أمام المجلس إطلاقا بيانات شافية تقول إن هذا البيع تم باسلوب محاسبى دقيق وباسلوب شريف، ليس لدينا هذا إطلاقا، نحن نواب هذه الأمة لا نعلم كيف بيعت هذه الشركات، كيف نكون نوابا لهذه الأمة وهذا المال الذى أخذ من دم العاملين ومن دم الشعب كله، لأن هذه الشركات كونت فعلاً بدمائنا، حينما قامت ثورة يوليو أممت بعض الشركات ومصرت بعض الشركات، ولكنها ايضا أنشأت شركات أخرى من دم هذا الشعب الكادح، كيف تباع ونحن لا ندرى بما بيعت هذه الشركات.

حينما أستعرض على وجه السرعة بعض ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وأنا اتكلم من خلاله، يقول الجهاز المركزى للمحاسبات عن عدم وجود شهادات بأرصدة بضائع الأمانة طرف الشركات الاستهلاكية، بمعنى أنه يضع فى الميزانية مبالغ ويقول إنها بضاعة امانة لدى شركة كذا وشركة كذا، وليس تحت يده مستند يقول إن هذه الارقام أرقام صحيحة، أيضاً مدينين.. هنا مدينون للشركة بمبالغ طائلة وصلت إليهم البضائع بملايين الجنيهات ثم بدىء للبحث عنهم فى السداد لم يجدوا الأسم صحيحا ولا محل العمل، واتضح أنها أسماء وهمية، كل هذا داخل هذه المستندات.

الملحوظة الثانية عن مخزون الإنتاج الذى بلغ نحو ٩ ,١٨٨ فى السنة، به ٨٤ مليونا بضائع راكدة.. رصدة العملاء.. عميل رصيده ٢٣ ,٣ مليون جنيه خصته الشركة- انظروا ايها الاخوة هذه أموالنا جميعا وهذه مصرنا وانتماؤنا اساسا لوطننا- عميل مبلغه المدين ٠٠٠ ,٢٣٠ ,٣ جنيه خصته الشركة بخصم قدره ١٠٠ ألف جنيه وسبعمائة.. دون سائر العملاء بالمخالفة للقرارات المحددة لأسعار بيع الغزول بالإضافة إلى تنازلها عن (٤٨٠) الف قيمة فوائد تأخير الشيكات المحوله المقدمة منه، ومنحه بعد كل ذلك ائتمانا اضافيا ليصل الائتمان الممنوح له ٤ ملايين جنيه رغم تأخره فى السداد والجهاز المركزى يقول..

ويتعين بحث اسباب ذلك وتحديد المسئولية بشأنه.

الحقيقة أن ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات ملاحظات تحتاج إلى ساعات للسرد، ولكنى لضيق الوقت أقدم بعض ما قام به أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون رأوا فى تصرفات هذا الرجل خرابا لهذه الشركة فأرسلوا إلى السيد وزير قطاع الأعمال ينبهونه إلى خطورة الوضع ويرجونه أن يتدخل للحفاظ على المال العام.. ماذا كانت النتيجة؟! كانت النتيجة وبغير قانون اقصاء الرجلين عن موقعيهما كعضوين منتخبين بمخالفة قانونية، الاثنان عضوا مجلس الردارة اللذان نبها لخطورة ما يتم كانت نتيجة ذلك اقصاءهما عن مجلس الردارة سريعا سيادة الرئيس، السادة الاخوة الأعضاء أرجو.. أرجو أن تسمعونى لأن هذه مسئوليتنا جميعاً؟ كتب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون- السيد المهندس- كتبوا لرئيس مجلس الإدارة نفسه الموجود- السيد المهندس رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب.

السادة الاساتذة أعضاء مجلس الإدارة..

بعد التحية

حدث فى الشهور الأخيرة سياسة أدت إلى تدهور الشركة ومسيرتها من سيىء إلى اسوأ، وفيما يلى بعض الامثلة وهى على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر نوجزها فى الآتى:

مخالفات تختص بتطبيق القانون.

رئيس المجلس:

أولا: أن السيد العضو يعلم أنه ممنوع التلاوة، إلا إذا استعنت بالوثائق..

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

.. يعنى قل لى سيادتك انا أحفظ جوابا أرسله أعضاء مجلس الإدارة لرئيس مجلس الإدارة!!.

رئيس المجلس:

يمكن للسيد العضو أن يلخصه.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

احفظه!!

رئيس المجلس:

هل لدى السيد العضو وقائع أخرى يسردها.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

عندى، عندى وقائع كثيرة.

رئيس المجلس:

إذن، أرجو السيد العضو التركيز لأنه من غير المعقول أن يضيع ٢٩ دقيقة من الوقت المحدد فى القراءة.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

أنا لا أقرأ.

رئيس المجلس:

أريد من السيد العضو أن يستعرض استجوابه بعيدا عن التلاوة.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

لا، أنا لم أكن اقرأ- سيادة الرئيس- وسيادتك تراتى، إنما القراءة كانت لبعض الأرقام الموجودة، وأرجو سيادتك أن تتيح لى الفرصة كى أعرض هذا الاستجواب، هذا الاستجواب للأسف الشديد- سيادة الرئيس- حتى الآن... حينما سوفت الحكومة مرة ومرتين كنا نعتقد أنها تأخذ لنفسها فرصة للإصلاح، فلم نجد إصلاحا بالمرة.

رئيس المجلس:

فلتكمل حديثك، مع المحافظة على وقت المجلس.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

أنا مع الوقت لكن أرجو سيادتك ألا تقاطعنى حتى استطيع أن أركز، عمال فى شركة كفر الدوار يتكلمون عن الفساد الموجود وحريصون على تغيره، هذه شكواهم وهذه توقيعاتهم، سيادتك أمامى ميزانيتان بتاريخ ٣٠/٦/١٩٩٣، يختلف الرقم الناتج عنه عن الآخر..

رئيس المجلس:

أرجو السيد العضو أن يشرح ذلك على السادة الأعضاء.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

ميزانيتان بتاريخ ٣٠/٦/١٩٩٣، يقول فيهما الجهاز المركزى للمحاسبات أن العجز الموجود ٤٢ مليونا، وفى الميزانية نفسها يقول ٦٤ ميونا بفارق ٢٢ مليونا، والميزانيتان معتمدتان من الجهاز المركزى للمحاسبات، ويعنى هذا انها ليست واحدة مسودة للأخرى إنما كل واحدة منهمامنفصلة عن الأخرى، لكنها وقعت فى ايدينا هذه الميزانية، لأنناحريصون على المال العام.

رئيس المجلس:

كيف يتأتى هذا وما تعليلك على هذا التناقض فى هاتين الميزانيتين؟

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

ليس هناك تعليل، انا محاسب..

رئيس المجلس:

ما تعليلك؟

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

لا يوجد، لا، لعب فى الميزانيات..

رئيس المجلس:

لعب فى الميزانيات!!

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

نعم، يوجد لعب فى الميزانيات، لا يوجد تعليل إطلاقا، لقد ولنا فى قطاع الأعمال- أيها الإخوة- إلى استباحة الحقيقة، بمعنى أننى لم أصلم اطمئن إطلاقا إلى أى رقم فى أى ميزانية، فليس هذا ممكنا، والأدلة أمامى، يعنى فيه بعد الجهاز المركزى للمحاسبات، ثم هل من المعقول أيها الأخوة أن يأتى قانون يقول ممنوع أن تدخل الأجهزة الرقابية وتتابع فى شركات قطاع الأعمال إلا باذن من السيد الوزير أو من رئيس الشركة القابضة، كيف هذا؟!

تعالوا بنا إلى رئيس شركة قابضة، رئيس شركة قابضة يخصص لسكرتيرة دبلوم تجارة مكافآت وبدلات شهرية تتعدى ستة آلاف وسبعة آلاف جنيه منها أو بالإضافة إليها خمسون جنيها يومياً قيمة وجبة غذاء، والمستند هنا خمسون جنيها فى اليوم للسكرتيرة وجبة غذاء، وتفصيلها فراخ وغير ذلك، من الكلام الفاضى ده، من ضمن هذه التصرفات، هل شفت سيادتك الميزانيتين.

رئيس المجلس:

نعم اطلعت عليهما وسأبعث بهما للسيد الوزير الدكتور عاطف عبيد.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

الشركة القابضة للغزل والنسيج شركة كفر الدوار يا سيادة الرئيس علشان نعرف الفرق بين ما كان يحدث وماحدث بعد ذلك فى ميزانية ٣٠/ ٦/ ١٩٩١، والشركة تكسب، وعايز أقول إن المسألة ليست مسألة قطاع عام، لأن القطاع العام ضخ فى خزينة الدولة اموالا طائلة، وفى ٣٠/ ٦/ ١٩٩١ شركة الغزل التى اتكلم عنها أعطت ٣٧٨٤١٢ تدعيما لشركتى القاهرة للملبوسات والتريكو والشوربجى وصرفت فى كفر الدوار ٢٥٠ ألف جنيه تدعيما لمجلس المدينة هذه الشركات كانت تخدم فعلاً القطاعات التى تعمل فيها، والمناطق التى كانت تعمل فيها.

نرجع إلى الجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظات هذا الجهاز.

(صوت من السيد العضو عمر أبو ستيت هوده بس).

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

لا، كله «بايظ» وليس هذا فقط، قامت الشركة، بإصدار شكيات قيمتها ٢٥٩ ألف جنيه لبعض شركات الأقطان، وتم رفضها من البنوك لعدم كفاية الرصيد، وقامت الشركة بتحرير شيكات أخرى بنفس القيمة لنفس الشركات دون سحب الشيكات الاصلية مما ترتب عليه قيام بعض الشركات مثل الشركة المساهمة بصرف شيكين من الشيكات الاصلية المرفوضة، وجايب أرقامها بمبلغ ٢ مليون جنيه.

هذه الملاحظة يا سيادة الرئيس واضحة تقول إن الشركة قدمت شكيات للبنوك الشيكات فى البنوك يجدوا لها رصيدا. لم يسحبوها من العلماء وإنما حرروا شيكات جديدة أخرى ودعموا الرصيد الموجود، فجاء العملاء وصرفوا الشيكات مرتين، هذه معنى الملاحظة الموجودة.

يعنى مرتين، يعنى مال سايب وليس عليه رقابة ولا توجد دفاتر. بلغ رصيد السحب على المكشوف والقروض فى تاريخ الميزانية نحو ٨٨٣ مليون جنيه مقابل ٧٨٧ مليون جنيه فى العام السابق، تكبدت الشركة ١١٩ مليون جنيه عبارة عن فوائد لهذا المبلغ، الرصيد الموجود هذا وصل ٨٨٣ مليونا مقابل ٧٨٧ مليون جنيه فى العام الماضى يعنى قفز بزيادة قدرها ٩٦ مليون جنيه، تكبدت الشركة فوائد مدينة للبنوك بلغت حوالى ١١٩ مليون جنيه مقابل ٩٩ مليون جنيه فى العام الماضى، يعنى الشركة تدفع فى عام ٩٩ مليون جنيه فوائد وفى العام الذى يليه تدفع ١١٩ مليون جنيه، وبلغت نسبة الفوائد المدينة فقط ٦٦,٨٪ اجمالى العجز العام، تحملت الشركة مبلغ ٦٧٥ ألف جنيه خلال العام كضريبة إضافية نتيجة عدم سدادها ضريبة المبيعات المستحقه عليها فى المواعيد المحددة، بلغ العجز بما فيه المرحل ٢,٣٤٣ مليون جنيه.

سيادة الرئيس، إننى آخذ من اقوال السيد الوزير وهو يرد على طلب إحاطة لأحد الزملاء، يقول الآتى: إن السادة أعضاء الجمعيات العامة للشركات القابضة هنا ليست تلاوة وإنما أقول أقواله، هم من صفوة ابناء المجتمع المصرى، حيث تضم الجمعيات العامة ستة وزراء سابقين واثنى عشر عضوا من السادة أعضاء مجلس الشعب الحاليين، وعضوين من مجلس الشورى، واربعة عشر مستشارا وظل يصنف هؤلاء الناس، نحن نحترم كل هذه المواقع، ولكن نحن نناقش ما حدث فعلاً، هل حدث فعلاً اختيار لقيادات فاسدة ام لا؟ إننى حينما تكلمت عن بعض الشركات وركز بعض الأمر على كفر الدوار إنما ليس هذا هو كل ما فى الأمر، هناك شركة الحرير التى كنا نفخر بإنتاجها، أفسدها رئيس مجلس إدارتها ومع ذلك جدد له السيد الوزير مدته مرتين بعد سن الستين، كيف يحدث هذا؟! السيد الوزير يعلل خسائر القطاع العام بنظام التسعير على أنه نظام اجتماعى، وأنا أقول لا، هذه ليست حقيقة، الشركات التى تعمل فى هذا المجال تبيع اصنافا باسعار مرتفعة، وهذه الأصناف بها كفاية للربح وتعويض لما يسمونه بالسعر الاجتماعى، ونظام التكلفة- سيادة الرئس- فى الإدارات التجارية وفى إدارات المشتريات، لا بد وان يكون تحت رقابة شديدة، بحيث أن التكلفة تكون حقيقية فهناك مبالغة فى التكلفة بتعليمات من رؤساء مجالس الإدارات، ثم يتلو هذه المبالغة تكلفة السعر يضا، ومن هنا يحدث ركود السلع، وتكون الخسائر بالنسبة لهذه الشركات.

أيضاً يعترف السيد الوزير فى رده بتراكم المديونيات والسحب على المكشوف من البنوك أقول إن هذه الشركات فى الماضى كان عندها وفرة فى السيولة النقدية بحيث إنها كانت تنشىء شركات أخرى وتستحدث مصانع جديدة، انعكس الوضع الآن فالمديونيات تتراكم والسحب على المكشوف يصل إلى مليار جنيه لشركة من الشركات، ثم يقول السيد رئيس مجلس إدارة «وقد تم معالجة هذه الأسباب بطرق مختلفة»، تنحية مجالس الإدارة التى تسببت فى الخسائر المحققة، اولا فى هذه التنحية- زيها الاخوة الأعضاء الزملاء- اعتراف تماما بنص هذا الاستجواب، لأن هذا الاستجواب يقول إن اختيارهم كان على اساس فاسد، واظهر قيادات فاسدة، ويعترف اليوم السيد وزير قطاع الأعمال ويقول إنه نحى هولاء، بل يحدد نسبة الفسدين منهم على حد تقديره لتصل إلى ٨٠٪.

لو سمحت لى يا ريس،

إعادة هيكلة العمالة وتطبيق نظام المعاش المبكر الاختيارى، والسيد الوزير يعتبر لن هذه حسنة من حسناته، أقول إن هذه من أصعب الأمور التى مرت بنا الآن لأنها زادت من طوابير البطالة. فالرجل الذى كان يعمل لسن الستين، أصبح الآن بعد سن خمسين يعود إلى بيته ويقتطع مرتبه الذى كان يحصل عليه الا بقدر من المعاش الذى يستنزف فى أسعار حاصياته.

ثانيا: يضاف إلى طابور البطالة الذى يغص بمجموع شباب هذه الأمة، هذه الشركات كانت دائما تعين ولكن ليست تعيينات زيادة عن حاجتها، وإنما حاجتها لأنها كانت تحتاج إلى أيد عاملة، هذه لشركات الآن نصفى منها العمالة ونقول إن هذا علاج، ليس هذا علاجا، هذا يفاقم كارثة البطالة فى مصر، المهم فى هذه الأقوال أننا لا نجد ردا شافيا على كل ما اثير من بعض النوعيات التى تحدثنا عنها، وإذا كان يسمح لى سيادة الرئيس بأن نقول بعض ما أعلنته بعض الصحف فإننى أقول ولكن اخشى أن تقاطعنى فى ذلك، فما رايك؟

رئيس المجلس:

لا نقرأ الصحف.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

وهو كذلك أنا أعلم أنك سوف تقول لى ذلك.

رئيس المجلس:

كما أنه امامك خمس دقائق فهل تضيعها فى قراءة الصحف؟

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

لا، لن نضيع أى شىء.

سيادة الرئيس، حينما قدمت هذا الاستجواب، فقد قدمته باعتبارى مصريا وطنيا حريصا على المال العام ونائبا يمثل الشعب سواء كان هذا الشعب عمالا أو فلاحين أو فئات أخرى، فنحن هنا تحت هذه القبة نعمل لحساب هذا الشعب العظيم، فشعب مصر شعب عظيم حقيقة لأننا فى النهاية نجد موقف العامل فى ساعة المحنة حينما تم الرضراب، وهنا اركز- سيادة الرئيس- على أن الإضراب لم يوقف الماكينات وإنما ظل يعمل إلى أن أصدرت الإدارة امرا بايقافها، وإظلام المصانع وتناوشت الرصاصات كثيراً من الناس، هذا موقف العاملين وهذا موقف الإدارة، وأنا أقول إنه يستحيل ويستحيل أن يقوم رجل واحد بإدارة قطاع الأعمال مع ملاحظة أن هذا الرجل رغم قدراته ورغم كفاءته وتقديرنا له، هذا الرجل جمعت إليه وزارتان، وزارة التنمية الإدارية ووزارة البيئة، فكان وزيرا لقطاع الأعمال وظل على هذا وكان وزيرا للتنمية الإدارية وكان وزيرا للبيئة، بأى مفهوم وبأى منطق أيها الإخوة يمكن لوزير مهما بلغت قدراته أن يدير هذه الوزارات كلها، وكانت النتيجة فى النهاية اختيار هؤلاء القيادات، اركز مرة أخرى على عملية الجمعيات...

رئيس المجلس:

انبه السيد العضو إلى انتهاء الوقت.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

ما اقوله جديد يا سيادة الرئيس

رئيس المجلس:

ليس هناك جديد، أمامك دقيقة واحدة لتنتهى من حديثك.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

يا سيادة الرئيس، الجمعيات العمومية التى يتحدث عنها السيد الوزير والقانون رقم ٢٠٣، الذى صنع بشكل غريب، هذه الجمعيات مجرد اختيارات للسيد الوزير نفسه، فالجمعيات العمومية الحقيقة معناها الاف من أصحاب الأسهم للشركات يشتركون فى إدارة عملهم ويراقبونهم من خلال جمعيات عمومية، إنما يأتى قلة من الناس سبعة أو تسعة أو احد عشر، ونسمى ذلك جمعية عمومية، هذا كلام لا يستقيم.

فى النهاية سيادة الرئيس أناشد سيادتك كما أناشد السادة الأعضاء، أولا بدماء أربعة قتلى فى حادث واحد لاذنب لهم، وأناشد بالفساد الى بلغ المليارات الذى لو توفرت هذه المبالغ لخزينة الدولة لقمنا بكل مشروع ضخم نتمناه على أرض مصر، كما اناشد المجلس والسادة الزملاء الأعضاء، وارجو الا يكون الانتماء الحزبى هو الفيصل فى قراراتنا، فنحن أبناء مصر، ونحن نعيش على ارضها، لذلك اناشد المجلس بجميع أعضائه الموقرين طرح الثقة فى السيد وزير قطاع الأعمال، وشكراً.

رئيس المجلس:

شكرا، ولكن الاستجواب موجه للسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وليس وزير قطاع الأعمال.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

إذا اردت أن اطرح الثقة فى الحكومة كلها، فليكن.

رئيس المجلس:

إننى فقط أصحح ان الاستجواب الموجه منك ليس موجها للسيد وزير قطاع الأعمال.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

هل السيد الوزير سيرد الآن أم أنه سيعلق فى نهاية المناقشة؟

رئيس المجلس:

نعم سوف يرد السيد الوزير بعد شرح السادة

المستجوبين لاستجواباتهم. ثم تعلق سيادتك على كلام السيد الوزير مرة أخرى ولكن من مكانك.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

كم استغرقت من الوقت فى عرض استجوابى؟

رئيس المجلس:

لقد استغرقت خمسين دقيقة.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

إذن، لم أكمل الساعة.

رئيس المجلس:

إن هذا ليس معناه أن بقية المستجوبين سوف يتكلمون خمسين دقيقة.

والآن، ليتفضل السيد العضو محمود زينهم بشرح استجوابه.

نص الاستجواب

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة مع اتفاقى مع سيادة الرئيس بأن الاستجوابات فى هذا المجلس لا تعدو أن تكون طلبات إحاطة لعدم إمكانية المعارضة طرح الثقة على وزير أو على وزارة، ولكنها تحصيل حاصل وأده واجب، ولابد علينا أن نؤدى واجبنا مهما كانت الظروف المحيطة، ومهما كانت العقبات.

والحقيقة إننى منذ فترة طويلة لم أتقدم استجوبات وفى هذه المرة أتقدم استجوابا فى ظروف صعبة لم تمر علينا قبل ذلك، حيث المفروض أن اطرح استجوابى فى نصف ساعة أو أقل كثيرا، وهذا سيجعلنى- برغم أننى كنت مختصرا وملخصا للموضوعات التى ساطرحها- الخص التلخيص أكثر بقدر الإمكان فوجدت نفسى مضطرا أن آخذ اجمالا مذكرة تقول موضوع، والموضوع يجمل كل الحديث الذى تكلم فيه، وكل الاستجوابات المطروحة اليوم فى شأن قطاع الأعمال العام.

هذه المذكرة صادرة عن شركة الاسكان والسياحة والسينما- الشركة القابضة- للعرض على الجمعية العامة العادية لشركة مصر للسياحة.

إن المذكرة المعروضة على الجمعية العمومية تقول إن هناك مخالفات تشكل جريمة ولابد من إحالة هذا الموضوع للنيابة العامة، وبعد ذلك نتكلم عن المساءلة التأديبية لبقية الأعضاء، فالسؤال فى الحقيقة يطرح نفسه، وقائع كثيرة جداً تم عرضها سواء كان فى الصحف أو تم تداولها بين بعض الأعضاء من خلال تقارير رسمية وغير رسمية ومنها تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والتى تحكى عن وقائع كثيرة جداً تتم عن انحرافات جسيمة جداً بحيث يكون مطلوبًا إحالتها إلى النيابة العامة للتحقيق فيها، أنا أوجه لسيادة الوزير من خلال هذا الاستجواب سؤالاً يقول: كم عضو مجلس إدارة؟ وكم رئيس مجلس إدارة؟ وكم عضو منتدب أحيل للنيابة بناء على بعض هذه الاتهامات فى الشركات المختلفة؟ وماذا تم مع كل الذين أحيلوا إلى النيابة العامة؟

وأيضاً من مختصر المختصر أخذ موضوع فالمذكرة لدينا تتكلم عن مجلس إدارة سابق وربما ناس آخرون من مجلس الإدارة السابق تتكلم عن مجلس الإدارة الحالى، ويكون هناك كلام آخر على مجلس الإدارة الحالى.

ومعى مذكرة تتكلم عن موضوع يحتاج إلى أن تنظر إليه قليلاً، خاصة بشركة مصر للسياحة وشركة مصر للفنادق ، وإدارة قرية مجاويش، شركة مصر للسياحة مع شركة مصر للفنادق» تأسست ، وأقامت شركة اسمها شركة مصر أو مجموعة مصر، وكان من ضمن نشاط هذه الشركة أنها تدير قرية مجاويش، ثم الآن قرية مجاويش - لو سمحتم أن أوضحها على خريطة معى.

(وهنا أشار السيد العضو محمود زينهم على خريطة فى يده) هذه هى قرية مجاويش المجزء المظلل و A, B, C).

كلها أراض فضاء موجودة حول قرية مجاويش، صدر قرار من جمعية عمومية غير عادية بتجنيب هذه الأرض التى تملكها شركة مصر للسياحة، تجنيب هذه الأرض لشركة الفنادق أو لقرية مجاويش، وتجنيب هذه الأرض حتى تستفيد بها شركة مصر للفنادق التى بها ٤٩٪ من أسهمها مملوكة للقطاع الخاص معنى هذا أننا نتنازل عن أرض ملك الدولة مساحتها أكثر من مليون ونصف متر لشركة قطاع عام نظير ماذا لا أعرف !!

نفس المذكرة الموجودة معى والحديث المطروح أيضًا على مجلس الإدارة الحالى - أن هناك بيعًا تم لفندقين عائمين ومطعمين عائمين، وهما فندقا إيزيس، وأوزوريس ، ومطعما أوبال، وتركواز، هذه المطاعم والفنادق بيعت من شركة «إيجوث» إلى شركة إجوث معنى هذا أن القطاع العام يبيع للقطاع العام، فهل الخصخصة وقانون الخصخصة الذى وافق عليه المجلس يقول إن المفروض أن القطاع العام يبيع للقطاع العام، أم أن المفروض القطاع العام يبيع للقطاع الخاص؟ أم أن المسألة أصلاً تسوية تتم فى محفظة شركة ونقل من ورق شركة إلى محفظة شركة أخرى لتصحيح وضع الشركة الأخرى تحت ظل اسم الخصخصة.

اسمحوا لى من خلال تقرير الجهاز المركزى

للمحاسبات لشركة مصر للسياحة أقول منه فى عجالة بعض ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات.

"يجدر الإشارة إلى أن مراقبة حسابات السياحة والفنادق أشارت إلى أن الشركة قامت بتعلية مبلغ ١,٣ مليون جنيه للإيرادات المتنوعة قيمة أرباح ناتجة عن تنازل الشركة عن حق الانتفاع لمرسى الروضة فى حين أن مجالها الأرباح الرأسمالية، ويعنى ذلك أن الأرباح الرأس مالية تبلغ نحو ٢٤ مليونا، و٤١٠ آلاف جنيه يجب استبعادها من التوزيع، وتكوين احتياطى بصافى قيمتها بعد خصم الضرائب وتكون قيمة الإيرادات المتنوعة نحو ٨٦٤ ألف جنيه فقط "أى أن الشركات تحقق خسارة ولكن لديها أرباح رأسمالية ناتجة عن فوائد أوراق رأسمالية، أو بيع رأسمالية ناتجة عن فوائد أوراق رأسمالية، أو بيع بعض الأصول، تضيف هذه الأرباح على الأرباح العامة القابلة للتوزيع بينما هى فى الحقيقة تحقق خسارة والخسارة تكون واضحة لو حذفنا الأرباح الرأسمالية من مجمل الأرباح.

إن اعتماد الشركة على إيرادات الأوراق المالية بدرجة كبيرة يشوبه احتمال عدم استمرار هذا المصدر للإيرادات خاصة وأن معظم هذه الإيرادات ترد من مصدر واحد هو عائد ملكية قرية مجاويش الذى يمثل نحو ٨٦٪ من هذه الإيرادات عام ٩٧/ ١٩٩٨ و٩٣٪عام ٩٦/ ١٩٩٧، أى أن الوارد لرباح رأسمالية تضاف على الأرباح كما طرحت على حضراتكم.

هناك تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لشركة مصر للسياحة فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ - جديد- بلغت قيمة المساهمات فى الشركات التى لم تحقق أية إيرادات ١٢,٣ مليون تمثل مساهمات فى كل من شركة كذا وكذا وقد تم نقل ملكية تلك الاستثمارات للشركات الشقيقة اعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٩٨ أى دون دراسة ودون وعى، هذه الشركات تشترى بعض الأصول وبعض الشركات الأخرى ثم يتبين لهم خسارتها فيحاولون نقلها على شركة أخرى ويحولونها إلى مكان آخر.

وقد بلغ مجموع خسائر تلك الشركة فى ٣٠/ ٤/ ١٩٩٨ نحو (٢١,٥) مليون جنيه يتجاوز قدره (١٤,٥) مليون جنيه عن رأس مالها، فقد تجاوزت رأس مالها بمبلغ ١٤,٥ مليون جنيه خسائر، الخسائر غطت رأس المال وتجاوزت بـ١٤,٥ مليون جنيه.

الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما، الموضوع موضوع شركة "هوليداى دريمز" للاستثمارات والتنمية السياحية" تاريخ تأسيس شركة هوليداى دريمز ١٧/ ٨/ ١٩٧٦ وتقرير مراقب الحسابات فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ الشركة تأسست عام ١٩٧٦، لكن تقرير مراقب الحسابات عام ١٩٩٦م يقول لا زالت الشركة فى دور الإنشاء، لذلك لم يعد لها حساب أرباح وخسائر وأدرجت الإيرادات والمصروفات تحت حساب صافى إيرادت سابقة على بدء التشغيل فى الميزانية، بعد عشرين عامًا لا زالت الشركة تحت التأسيس، ولا زالت أرباحها تحال على حساب صافى إيردات سابقة على بدء التشغيل أى أن الشركة لم تعمل حتى الآن!!

بلغ إجمالى ميزانية الشركة نحو ١٣ مليونًا و٤٩٦ مقابل ١٢ مليونًا و٩٩٦ فى العام السابق، ولا زالت الشركة لا تعد حسابى التشغيل والأرباح والخسائر حتى الآن لعدم بدء نشاطها الاستثمارى ومن تاريخ تأسيسها مرة ثانية فى ١٧/ ٨/ ١٩٧٦، هذه الشركة (شركة هوليداى دريمز) لها صلة وثيقة بموضوع على الجمال وحضراتكم تتذكرونه جيدًا، بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٩٦ تم توقيع عقد بين كل من شركة التمويل والاستثمارات (الشريك الأجنبى) والشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (الشريك المصرى) تم بمقتضاه تخارج الشريك على الجمال (الشريك الأجنبى) من شركة هوليداى دريمز وأصبحت شركة إيجوث هذ المالك الوحيد للشركة...

رئيس المجلس:

ما اسمه؟

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

اسمه على الجمال.

بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ أصدر مجلس إدارة إيجوث بصفته المساهم الوحيد والجمعية العمومية للشركة ما يلى:

اعتبار شركة هوليداى دريمز منحلة بصفة قاطعة، حل مجلس إدارتها، تعيين رئيس مجلس إدارتها المنحل مصفيًا للشركة بنفس مخصصاته السابقة، بعد ذلك صدر القرار رقم ٨٨ بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٩٦ من شركة إيجوث متضمنًا قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة إيجوث بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٩٦، بالإبقاء على شركة هوليداى تصحيح وضعها ويتولى رئيس مجلس إدارتها تسيير أعمالها لحين استكمال نصاب الشركاء، وتشكيل مجلس الإدارة، وما زال رئيس مجلس الإدارة هو الذى يتولى أعمال مجلس الإدارة بالكامل وليس لهذه الشركة حتى الآن مجلس إدارة، وما زال هناك شخص منفرد بإدارة شركة رأس مالها مليارات الجنيهات، وأنشأوا شركة لتصحيح هذه الأوضاع وأصبح المساهمون لشركة هوليداى (الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما) وأخذت ١٢٠٠ سهم بـ ٦٠ ألف جنيه مساهمة فقط شركة الفنادق المصرية - حتى يكون هناك شكل قانون للشركة (شكل أى كلام) - ساهمت بـ ٥٠ سهمًا فقط بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه فى رأس

مال قدره ٥ ملايين و٧٧٥ ألف جنيه، وتم تشكيل هذه الشركة من شركات قطاع الأعمال، ولم تبع هذه الشركة ولم تخصص كما هو واضح فى برنامج التخصيص، بخروج على الجمال من الشركة (الشريك الأجنبى) عادت أرض الساحل الشمالى إلى هذه الشركة ومساحة هذه الأرض ١٥٠٠ فدان أى ٦,٣ مليون متر مربع عادت هذه الأرض تضاف إلى رأس مال الشركة حتى (تسقع) رأس مالها، ويرتفع سعر السهم الخاص بها حتى لو بيعت تباع بسعر جيد، لكن هذه الأرض دخلت فى دوامات أخرى وبدأوا يتكلمون فى عملية استثمار لهذه الأرض، وبدأوا فى وضع خطة على أساس أنهم يقيمون هناك بعض العمارات وبعض الشاليهات أى غابة خرسانية على الساحل الشمالى تضيع هذه الأرض والتى بلغت قيمتها مليارات الجنيهات حيث أن مساحتها ٦,٣ مليون متر مربع فى الساحل الشمالى الذى لا يقل سعر المتر عن خمسمائة جنيه.

لو نظرنا هنا على أساس أن الشركة تحاول أن تستغل هذا المكان وتستثمره سياحيًا نجد أن هناك قرارًا للسيد رئيس الجمهورية بأن شركات السياحة لا تستثمر أموالها للمشروعات السياحية ويترك هذا للقطاع الخاص بالكامل، فهل هذا القرار باستثمار أرض الساحل الشمالى هو تفويت على قرار السيد رئيس الجمهورية؟ هل هو دوران حول قرار السيد رئيس الجمهورية الذى يمنع استثمار أموال شركات السياحة فهى مجالات السياحة وترك هذا للقطاع الخاص فقط؟

فى نفس الشركة - وصرح فى بعض الصحف طبعًا - ولكن معى مستندات لأننى لا أعتمد على ما ينشر فى الصحف إننى أتكلم من خلال مستندات، ما يسمى فى بعض الصحف (مهزلة بيع شركة الأهرام للمشروبات) ملخص هذه الواقعة أن هناك مستثمرًا دانماركيًا - أجنبيًا- يسمى «موجن» هيث» أعلن استعداده بأن يشترى السهم فى هذه الشركة بـ ٧٥ جنيهًا للسهم بينما المعروض كان ٣ ملايين و٣٧٥ ألف سهم، تقدم مستثمر آخر يدعى «أحمد الزيات» ويشاع أنه صديق لرئيس مجلس إدارة الشركة القابضة جاء من أمريكا بعد أن تم التفاهم بينه وبين البعض هناك على أساس أن يأتى هنا ويشترى هذه الشركة، وبالتالى تم استبعاد المستثمر الدانماركى وهو مستثمر رئيسى - تم استبعاده تمامًا- وهناك بعض الإجراءات التى تمت حتى يتضجر هذا المستثمر حتى يبعد ومن هذه الإجراءات للأسف أن هناك تأشيرة للسيد الوزير على مذكرة للعرض على السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة فى ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦ بخصوص هذا الموضوع وسيادته أشر فى النهاية قائلاً: تطلب استعلامات كاملة عن المستثمر الدانماركى ولم تتحدث التأشيرة عن استعلامات عن المستثمر الآخر (أحمد الزيات) وإنما استعلامات فقط عن المستثمر الدانماركى، وبعد ذلك حدد جهات الاستعلام حيث قال من المستشار التجارى فى الدانمارك ثم قال: من الأمن القومى ثم قال من أحد المراسلين فى الدانمارك هذه هى تأشيرة سيادة الوزير فى نفس الموضوع، طبعًا أحمد الزيات الآتى لكى يشترى لم يشتر بـ ٧٥ جنيهًا ولكن اشترى بـ ٦٨,٥ جنيه أى بأقل من السعر الذى تقدم به «موجين هيث» وللآن غير واضح لماذا رفض عرض «موجن هيث» وهو أعلى سعر من أحمد الزيات ؟ وأيضًا كان فى نفس اليوم بالبورصة وفى آخر اليوم كان سعر السهم فى البورصة ١٢٩ جنيهًا وهو سعر السهم فى شركة الأهرام للمشروبات وبالرغم من هذا بيعت الأسهم بسعر ٦٨,٥ جنيه فقط.

الاتفاق أيضًا تم بين المستثمر أحمد الزيات والشركة القابضة على أنه يبيع هذه الأسهم فى بورصة لندن وباع الأسهم فعلاً فى بورصة لندن قبل ما يسدد ثمن شرائه، ثم شراء الأسهم التى اشتراها من الشركة وباع السهم الذى اشتراه بـ ٦٨,٥، باعه فى بورصة لندن بما يوازى من ١٢٠ إلى ١٤٥ جنيهًا فلماذا لم نبع نحن فى بورصة لندن بهذا السعر؟ ولماذا تم البيع بأقل من السعر وهو ٦٨,٥ جنيه، بينما فى بورصة لندن بيع بـ ١٢٠ إلى ١٤٥؟ وطبعًا هو حصل على الفارق دون أن يدفع مليمًا واحدًا، اشترى بـ ٦٨,٥ جنيه دون أن يدفع إطلاقًا وباع بـ ١٢٠ حتى ١٤٥ جنيهًا وسدد من الفلوس الزيادة وحصل على ملايين الجنيهات، لأنه كان معه ٣ ملايين و٣٧٥ ألف سهم.. ثروة حقيقية طبعًا.

فنقول: يتبين من هذه الواقع أنه ضاع على الدولة مئات الملايين من الجنيهات لعدم طرح الأسهم فى البورصة لماذا لم نطرح الأسهم فى البورصة؟! وأيضًا البيع فى بورصة لندن أضاع هوية المشترى، من الذى اشترى فى بورصة لندن؟ الله أعلم. ويمكن أن يكون أن الذى اشترى، إسرائيليًا أو غير إسرائيلى، ونعود مرة أخرى ثانية ونقول أن إسرائيل بدأت تشترى الأسهم وتحاول أن تسيطر على الاقتصاد المصرى من بعض المداخل ، وأيضًا لم يتم تنفيذ قرار اللجنة العليا للخصخصة بالبيع لمستثمر رئيسى، تولى إدارة الشركة بعد ذلك بعد ما اشترى أحمد الزيات .. وكنا نقول الخوف من أن إسرائيليون يأتون، أن من يدير الشركة بعد ما اشترى «أحمد الزيات» «دان موشيه» ودان موشيه هذا يهودى فعلاً وسرح عدد ضخمًا جدًا من عمال هذه

الشركة بعد ما تولى إدارتها، اسم المدير دان موشيه يهودي الجنسية.

رئيس المجلس:

واقعة ديانته لا أهمية لها في الاستجواب.. يهودي مسلم، مسيحي هذه مسائل لا علاقة لها بالاستجواب.

السيد العضو محمود علي حسن زينهم:

.. نحن نتخوف - يا ريس- من دخول إسرائيل متسللة من خلال بعض المشترين حتى تسيطر على اقتصادنا القومي، وهذه بعض الوقائع التي تدلل على هذا، ما كنا خائفين منه يتحقق فعلاً وأيضًا سأضطر لأن أوجز من أجل الوقت لأن هذا ملف، لم أقرأ منه غير ورقتين فقط .

رئيس المجلس:

وبناء عليه.

السيد العضو محمود علي حسن زينهم:

ما زال أمامي وقت طويل.

رئيس المجلس:

لا ، أنت طلبت أن تتكلم في ثلث الساعة فقط والآن مرت ٢٦ دقيقة.

السيد العضو محمود علي حسن زينهم:

.. أنا أقول وقائع وحضرتك اتفقت على أن من يقول وقائع، وأرقامًا تعطى له الوقت حتى ينتهي وأنا لم أنته وأمامي وقائع ومستندات وأرقام. وأنا مقدم استجوابي على ثلاث شركات تكلمت عن وحدة منها وهذه هي الثانية ويتبقى الثالثة أيضًا.

الشركة الشرقية للدخان الحقيقة بالرغم من أن هذا الاستجواب كان مقدمًا في الدورة السابقة، وكان طبعًا معي تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات القريبة من الدورة السابقة.. ورد إليّ تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٥ وتقرير آخر في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦ فسوف أتكلم باختصار، فقد أشرت على الأهم والمهم، فعندي من تقرير سنة ١٩٩٥ الآتي: «لم يتم تحديد الموقف أنا أقول مختصراً لأني لن أستطيع أن أشرح - الحقيقة- الشرح سيستغرق وقتًا- بعد تحديد الموقف بالنسبة لتنفيذ مشروعي مركزية تحضير الدخان والدخان المنفوش والصادر بشأنهما قرار الجمعية العمومية العادية، والغير عادية في ١٧/ ١٢/ ١٩٩٠ و٢٩/ ٩/ ١٩٩٣، ونكرر التوصية بسرعة البت خاصة وأن دراسة الجدوى أفادت بأنهما سيحققان وفورات قدرها ٩٣ مليون جنيه سنويًا وأن التمويل اللازم أصبح متاحًا بعد بيع جزء من أسهم الشركة والتأخير سيزيد التكلفة التي بلغت ٢٣٣ مليون جنيه.

التقرير يقول الحقوا خلصوا هذه الخطوط لأنها ستوفر على الدولة ٩٣ مليون جنيه سنويًا والتأخير في عملية الشراء سيزيد من قيمة الآلات والمصنع الذي ستشتريه الحقوا اشتروا قبل أن يزيد السعر، قرارات جمعية عمومية تستعجل، قرارات وتوصيات الجهاز المركزي للمحاسبات تستعجل والشركة نائمة تمامًا.

بلغت تكلفة الآلات العاطلة منذ سنوات نحو ٦ ملايين جنيه يرجع بعضها إلى سنة ١٩٨٧، آلات معطلة مشتراة من سنة ١٩٨٧، وما زالت الشركة تشتري آلات جديدة، وتركتها بجانب الآلات المعطلة، لم يتم الجرد الفعلي وهذه واقعة خطيرة جداً لإنتاج تام تكلفته نحو ٢,٤٤ مليون جنيه، وخامات تعبئة تكلفتها نحو ١,٠٥ مليون جنيه، واقعة الجرد هنا وهذه واقعة خطيرة جداً رأيتها في هذا التقرير أن الشركة وهي تضيف على التكاليف الإنتاجية الخاصة بها تضيف الفرق بين الفواتير الواردة والرصيد الموجود ولا تستخدم حسابات تكلفة صحيحة، فمعنى هذا الكلام أنه ليس هناك إهمالاً فقط في الحسابات بل هناك انحراف في الحسابات والانحراف في الحسابات- في الحسابات بالتحديد، وأنا محاسب - يقول إن الإهمال في الحسابات يعطي فوراً مؤشراً أن هناك انحرافًا يغطي ونريد أن نتجنب أن نتهم بعضنا ونقول أن هناك شبهة انحراف نريد أن نقول هنا انحراف أو ليس هناك انحراف والمفروض أن يكون هناك نظام محاسبي جيد تتعامل به هذه الشركات حتى نتجنب أن نتهم بعضنا بمجرد الشبهات.

وهذا التقرير يقول: لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين أرصدة الجرد الفعلي للأصناف من واقع الجرد المستمر خلال العام والأرصدة الدفترية لها، بلغ المخزون الراكد والأصناف غير الصالحة من الخامات وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف في ٣٠/ ٦/ ١٩٩٥، ٩,٠٣٧ مليون.

واقعة غريبة جداً أيضًا ضمن حساب الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ٢,٢٣٥ مليون جنيه قيمة الأسهم التي قامت الشركة بسدادها، الشركة تبيع أسهمها وتسدد نيابة عن من؟ نيابة عن عملائها العملاء الذين يتعاملون معها في الخارج، الشركة تسدد لهم، سددت لهم ٢,٣٢٣٥ ملوين جنيه سددتهم لعملائها ببنك اسكندرية فرع القاهرة في ٢١/ ٦/ ١٩٩٥ نظير احتفاظ الشركة بالأسهم والشهادات تحت يدها ضمانًا لاستمرار العلاقات مع عملائها ومنعًا لتدهور رءوس أموالهم المستخدمة في نشاط التوزيع، تحافظ الشركة وتشتري أسهمها لحساب الآخرين حتى تحافظ على رءوس أموالهم هم وليس أموال الشركة وليس أموال المصريين المستثمرة في هذه الشركات، ونرى أن ذلك يمثل تمويلاً مستتراً لنشاط العملاء ينعكس

أثره على زيادة السحب على المكشوف وعبء الفوائد المدينة.

رصيد البنوك والنقدية فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٥ مدين بنحو ٨٤ مليورن جنيه والتزامات الشركة المستحقة السداد ٣٦٢ مليون جنيه، وهذا بسبب عجز فى السيولة طبعًا ، الوضع المالى بهذا الشكل سيسبب عجزًا فى السيولة بالرغم من أن الرصيد النقدى المرتفع الموجود فى البنوك وفى الصندوق الخاص بهذه الشركة ... تضمنت مصروفات الصيانة مبلغ ٢,٤ مليون جنيه قيمة صيانة آلات ومعدات خاصة بإعادة تأهيل خط تصنيع السجائر بانجلترا والمهلك دفتريًا وأصبح رصيدها الدفترى صفرًا وبالرغم من هذا نخصص لها ٢,٤ مليون جنيه للصيانة.. لصيانة آلات تم استهلاكها فعلاً.. طبعًا النتيجة انخفاض فى الإنتاج واضح من سنة إلى أخرى وهكذا.

فى تقرير سنة ١٩٩٦ تم تنفيذ إضافات رأسمالية هذا العام بنحو ٢٢٨ مليون جنيه رغم عدم وجود حاجة ملحة لمعظمها.. إضافات رأسمالية.. معدات وماكينات بـ٢٢٨ مليون جنيه الشركة غير محتاجة لها لأنها تنتج إنتاجًا وفيرًا وتغطى فى مصر وتغطى حتى السجائر الأجنبية التى تصدرها خارج مصر، «.. مما ساهم فى التجاء الشركة إلى السحب المكشوف من البنوك بنحو ١٤٥ مليون جنيه تتحمل عنه فوائد، يعنى هى لا تريد ماكينات فتذهب لتشترى ماكينات وحتى تشترى ماكينات تسحبَ على المكشوف وحتى تسحب على المكشوف تتحمل فوائد بالرغم من أن الإنتاج غير محتاج لهذه الماكينات المطلوبة.

فى نفس الوقت طبعًا يبقى الشراء «للفخفخة » ١,٤ مليون جنيه لشراء سيارات ركوب.. سيارات ركوب بـ١,٤ مليون جنيه فى شركة خسرانة ودفعة مقدمة تحت حساب شراء عمارتين سكنيتين وثلاث فيلات بمدينة الشروق فى الأسكندرية والشركة خسرانة تشترى سيارات بمليون ونصف المليون وتشترى عمارات وفيلات بـ٢ مليون .. والله أنا أقول ما علىّ وسيادة الوزير إن كان معى أو ليس معى .. ربنا معى.

شراء آلات بنحو ١٧٦ مليون جنيه وذلك بالرغم من عدم وجود تحديد دقيق للطاقة المتاحة، على الرغم من قيام الشركة بالوفاء باحتياجات الأسواق من منتجاتها خلال السنوات السابقة .. أيضًا ما زالت الشركة تشترى أدوات ومعدات بالرغم من أنها غير محتاجة لها.

عدم الاستفادة من آلات بالتكوين السلعى قيمتها ١٠٤ ملايين جنيه، ما زالت آلات المركز الرئيسى يتضمن خط تصنيع الدخان المتجانس الأمريكى تكلفته نحو ٢,٥ مليون جنيه لا يعمل منذ سنة ١٩٨٣ حتى الآن، منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن لا يعمل هذا الخط الذى تكلف ٢,٥ مليون جنيه، وصرف عليه - أيضًا- ٢٢٥ ألف جنيه دفعة مقدمة من سنة ١٩٩٤ لتطويره وإصلاحه، أى اشتريناه بـ٢,٥ مليون، ولم يعمل، وتطوره بـ٢٢٥ ألفًا ولم يتم تشغيله حتى الآن، فضلاً عن وجود آلات معطلة منذ سنوات وهكذا.

جزئية غريبة جدًا تتعلق بعدم اقتصادية إعادة تأهيل عدد أربع آلات (ساسيب -٦٠٠٠) تكلفتها نحو ٨,٥ مليون جنيه ، ارتفاع هذه التكلفة ١٤,٧٦١ مليون جنيه عن مثيلاتها الجديدة، أربع آلات قديمة الشركة صرفت عليها ٨,٥ مليون جنيه لإعادة تشغيلها وتعيدها إلى حالتها ، وارتفعت تكلفتها بعد هذه المبالغ - بعد الـ ٨,٥٤ مليون - ارتفع ثمن تكلفة هذه الماكينات بمبلغ ١,٨ مليون عن الماكينات الجديدة فضلاً عن أن العمر الإنتاجى لهذه الماكينات التى يتم إصلاحها يبلغ ٧٠٪ فقط من الماكينات الجديدة، يعنى لو كانت الشركة اشترت ماكينات جديدة كان أفضل كثيرًا جدًا من عملية البيع.

وأيضًا هناك - وأنا كمحاسب أيضًا وحضراتكم أغلبكم محاسبون- وكاتب أمام الملحوظة (نكتة) هذه النكتة تقول الآتى: هذه الملحوظة ماذا تقول؟ ضمن مخزون الخامات دخان خام بنحو ٥٩,٢٥ مليون جنيه، وضع أمام هذا الرقم فى الميزانية «بضاعة بالطريق » فى ميزانية ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦ «بضاعة بالطريق » لو رجعنا إلى ميزانية سنة ١٩٩٥ سنجد نفس الرقم ووضع أيضًا أمامه «بضاعة بالطريق» نفس المبلغ الموجود فى سنة ١٩٩٥ ، ويقال أنها بضاعة قادمة فى الطريق، يقال فى سنة ١٩٩٦ أيضًا أنها بضاعة قادمة فى الطريق، بمعنى أننا انتظرنا سنة كاملة ولم تصل البضاعة، ومعنى هذا أن هناك أموالاً دفعت فى بضاعة وهذه البضاعة لم تصل إطلاقًا إلى مقر الشركة، والواضح من هذا الكلام أن فى عمليات الجرد هناك بعض الأخطاء التى تقع وهناك بعض صناديق « الآلات» التى وردت إلى هذه الشركة ما زالت مغلقة وموجودة فى المخازن ويتم جردها على أساس أنها آلات ولا يعرف أحد ما بداخلها، احتمال الذى بداخلها «طوب» أو تكون الصناديق خالية» ولكنها تجرد على أساس أنها آلات، كيف تجرد صناديق مغلقة وتحدد مواصفاتها فى الجرد الرسمى لهذه الشركة؟

وقائع تشير إلى تهريب أموال للخارج ، ١٢ مليون جنيه معدات وآلات مستوردة لم يتم جردها بميزانية يونية ١٩٩٥، ١٢٤ مليون جنيه تم استيراد الآلات ومعدات فى ميزانية شهر يونية ١٩٩٥، ولم تفتح .. ولم تجرد، وأدرجت ضمن الأصول الثابتة، ١٢٤ مليون جنيه، ١٢

مليونًا فى الأول، لم يتم جردها نهائيًا فى الميزانية عام ١٩٩٥، ١٢٤ مليون جنيه ، مرة ثانية تفتح ولا أدرجت، ولم تدرج أبدًا، وموجودة ضمن الأصول ولا نعرف كيف تقبل هذه محاسبيًا ؟ لا أقدر أن أفهمها، ٢,٥ مليون جنيه فى موضوع تكلمنا فيه من قبل، وهو نفس الموضوع، ولكنه يقول أن الوقائع تشير إلى تهريب أموال، قيمة خط دخان متجانس لم يستخدم حتى الآن منذ عام ١٩٨٣، وصرف عليه - أيضًا - لتطويره وإصلاحه ٢٢٥ ألف جنيه، أيضًا لم يتم إصلاحه ولم يتم تشغيله، ٢,٥ مليون جنيه ثم ٢٢٥ ألف جنيه ولم يتم إصلاحه ولم يتم تشغيله، تحميل الاستخدامات بمبلغ ٥ ملايين جنيه الفرق بين قيمة جرد مواد التعبئة والتغليف وبين قيمتها الدفترية، معنى ذلك أنها لم تسلم إطلاقًا إلا على الورق، ٥ ملايين جنيه لم تسلم إلا على الورق تمامًا، أى محاسب أو أى أحد لديه مبادئ المحاسبة يقول هذا الكلام، صرف ٢,٤ مليون جنيه قيمة صيانة، وآلات ومعدات بإنجلترا سبق إهلاكها، أيضًا أرسلت أموال إلى انجلترا، إذن الأموال خرجت وذهبت إلى إنجلترا ولم تعد مرة ثانية على معدات وماكينات تم استهلاكها فعلاً.

تنفيذ إضافات رأسمالية قيمتها ٢٢٨ مليون جنيه الشركة ليست فى حاجة لها، تشترى بـ ٢٨٨ مليون جنيه معدات وأجهزة وآلات، الشركة لا تحتاجها إطلاقًا، الأموال أرسلت وصدرت إلى الخارج والآلات جاءت ودخلت المخازن، ومنها ما هو موجد بداخل الصناديق، والذى لم يتم جرده موجود، وكل هذا يضاف على أصول الشركة دون أصل محاسبى لمعالجة هذه المسائل.

أيضًا - فى نفس البذخ- تم تغيير البلاط برخام بحوالى مليون جنيه، نحن نحقق خسائر ونركب رخامًا ولا مشكلة فى هذا.

الجزئية التى تشبه النكتة - فهناك نكات كثيرة - تم شراء عدد ٢ وحدة تحلية مياه لمصنع الطالبية بملايين الجنيهات، مصنع الطالبية الموجودة بالجيزة وبه مياه حلوة وتصله مياه نقية تم شراء ٢ وحدة تحلية مياه لماذا ؟ لماذا أحلى المياه وأنا لدى مياه حلوة أم سنحلى المياه الحلوة ؟!! لا أعرف فى الأصل المصنع يدخله المياه بالحنفيات وهى حلوة وجميلة تمامًا، لماذا نشترى للتحلية مرة أخرى؟.

تم شراء ماكينات توستر من الخارج لترطيب الدخان بعدة ملايين واستقدام خبراء أجانب لتركيبها ثم فكت وأعيدت إلى صناديقها حتى الآن ، ماكينات التوستر التى ترطب الدخان وصرف عليها ملايين الجنيهات وجاءت وتم تركيبها ثم فكت ووضعت فى الصناديق، وضعت فى المخازن فعلى أى أساس اشتريناها؟

رئيس المجلس:

أرجو السيد العضو أن يوجز لأن الوقت ضيق.

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

سأدع الكلام عن شركة أخرى من أجل الوقت يا ريس.

قصاصات الفلتر ومخلفات الإنتاج، سعر الطن فى قصاصات الفلتر ٣٦٠ جنيهًا، رئيس مجلس الإدارة يصدر أمره بإحراق هذه المخلفات، لماذا؟ تباع فى السوق بـ ٣٦٠ جنيهًا للطن، وتخرج من الشركة آلاف الأطنان لماذا تحرق؟ يقال - طبعًا- الكلام الذى يقال فى السكة أنه يوضع فى وسط هذه القصاصات دخان بما قيمته تقريبًا ٢ مليون جنيهًا سنويًا يهرب مع القصاصات ويباع فى الطريق، وأيضًا القصاصات تباع ولكن لا يدخل ثمن البيع هذا للشركة ولا لرأس مال الشركة.

أيضًا مخلفات الشبة والخيش أيضًا يأمر بحرقها بالرغم من أنها تباع بـ ١٢٥ جنيهًا للطن.

مخلفات الكرتبون يبيعها بـ ١٧٥ جنيهًا ويبيع آلاف الأطنان وسعرها فى السوق ٥٠٠ جنيه.

الأمر الغريب جدًا أن رئيس الشركة يأخذ كل يوم من الشركة، خمس كرتين سجاير محلى وأجنبى تساوى حوالى ٢٥٠ كراتين ، ١٥٠ خرطوشة لنفسه، ثم يأخذ بعد ذلك ٣ إداريين ٣ كراتين ، ١٥٠ خرطوشة، جملة هذه الكميات المنتجة ٣,٦٥ مليون جنيه تدخل مكاتب السادة رئيس الشركة والإداريين من أجل أن يدخنوا ١٥ خرطوشة فى اليوم.

طبعًا، أيضًا لكى أدخل وأضع إجمالاً ، الشركة بعد كل هذه المهازل يقل سعر السهم فيها، كان ١٠٠ وصل ٨٦، السنة الماضية وأعتقد هذه السنة وصل إلى أقل من هذه القيمة وكل هذه الموضوعات التى طرحناها تؤثر على شكل الشركة والخسائر الموجودة فيها تؤثر على سعر السهم وبالتالى فى الآخر تباع هذه الشركات بتراب الفلوس ، وكان معى فى الحقيقة ملف آخر للمطاحن والمخابز وفيه أكثر من ذلك وكثير وبزمان، لكن أيضًا ونزولاً على رغبة سيادة الرئيس اكتفى بهذا ولكن أقول فى الآخر أن أموال الشعب المصرى تضيع.. تضيع وأموال الشعب المصرى عرضة للسرقة والإهمال الجسيم والانحراف الجسيم أيضًا، ولابد أن يكون هناك وقفة، ولن تكون هذه الوقفة إلا من خلال مجلس الشعب ، الجهة الرقابية والقادرة على محاسبة الحكومة، والقادرة على سحب الثقة من الحكومة، ولو كنت قادرًا - كما قال سيادة الرئيس - وإننى فى صفوف المعارضة على سحب الثقة لطالبت بسحب الثقة من الحكومة، وشكرًا.

رئيس المجلس:

والآن ليتفضل السيد العضو رجب هلال حميدة بشرح استجوابه.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر، تحية احترام وتقدير وبعد.

حقيقة- سيادة الرئيس- ان الاستجواب الذى أتقدم به اليوم، كنت قد تقدمت به فى العام الماضى ولكن لم يقدر له أن ينظر نظرا لانتهاء الدورة البرلمانية وها أنا أعيد السعى مرة أخرى، لست باحثا لأحد عن جريمة ولست مشككا فى أحد، فعندما تقدمت بالاستجواب، تقدمت به للسيد رئيس الوزراء، ولم أتقدم به فى مواجهة الدكتور عاطف عبيد، وقد أناب السيد رئيس الوزراء الأستاذ الدكتور عاطف عبيد للرد على هذا الاستجواب ونحن فى رمضان كالعام الماضى تماما نعود مرة أخرى لنطرح هذا الاستجواب الذى يتضمن أربع عشرة واقعة محددة ومدلل عليها بالادلة والبراهين، جميعها متتابعة يحدثها حادث واحد وهو المهندس محمد على زين، والذى مازال حتى الآن يرقى ويرقى ومستمرا فى عمله حتى اليوم، ونحن نتعامل مع أوراق ومستندات، نريد من السيد الوزير المختص أن يرد على هذه الأمور لعلنا أيضا نجد للمهندس محمد على زين ومن معه مخرجا من هذا كله لاننا مع مستندات وقرائن وأدلة وبراهين هذا الرجل الذى تسبب اجمالا فى هذه الأعمال المجملة أن يحقق أو أن يستقطع من مال هذا الشعب ما يزيد أو ما يربو على خمسمائة مليون جنيه مصرى فى الوقت الذى تعانى ويعانى الشباب فى مصر من عامل البطالة.

ونبدأ بالوقائع- أيها الإخوة والأخوات- أول واقعة- تمثل اهدار ٥١ مليون جنيه فى عملية بيع فندق سنوستا، نريد أن نحدد المسئوليات من البداية، لأن الاهدار متتابع ويبدأ مع الرجل منذ أن كان مسئولا عن بيع فندق سنوستا.

سيادة الرئيس، بالنسبة لفندق سنوستا، ثم بيعه بتسعة ملايين جنيه مصرى، ٩ ملايين جنيه، فى حين قدرت قيمته الفعلية بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مصرى، هل هذا الكلام من عندى أم من وقائع محددة وتقوم بها وأثبتتها أجهزة رقابية وأجهزة أمنية؟، تم الاستعانة فى البداية بالخبير الاستشارى ويسمى المهندس فايز واصف كى يقيم المبنى مبنى سنوستا، عبارة عن ارض ومبان وتم تقييم المبلغ، وأبلغت شركة النيل للنقل بتقرير التقييم، والذى انتهى لتحديد القيمة لمكونات المبنى وهو كما يلى...

(صوت من السيد العضو حسين مجاور: أى سنة)

السيد العضو رجب هلال حميدة:

.... زميل يسأل فى أى سنة؟ إننى أعلم أن التاريخ متواصل...

(صوت من السيد العضو حسين مجاور: كان مبنى ادرايا)

السيد العضو رجب هلال حميدة:

.. هو اسمه فندق سنوستا واننى أرجعك وأقول لك هو- فعلا- قبل أن يتحول لفندق كان مقرا.

رئيس المجلس:

أوجه نظر السيد العضو رجب هلال حميدة ألا يناقش السادة الأعضاء ولا يرد عليهم.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

وهو كذلك ياريس، كان مبنى اداريا تمتلكه شركة النيل للنقل النهرى..

(صوت من أحد السادة الأعضاء: أنت متأكد؟)

السيد العضو رجب هلال حميدة:

إننى لدى وقاهم ماذا أقول، بعد ذلك اشتراه منير غبور بتسعة ملايين وحوله الفندق أخذ به قروضا من البنوك ووضع هذا الفندق فى أحد البنوك بقيمة ٦٠ مليون جنيه، إذن كان مبنى اداريا، والمهندس محمد على زين كان موجودا ولكن جاء بعد ذلك المهندس فايز واصف المستشار الخاص بهم وحدد قيمة المبانى بمبلغ وقيمة الارض لغاية ما وصلها ٩ ملايين و ٢٨٥ ألف جنيه و ٩٧٠ جنيها.

مساحة الارض ٧٧٩٧ مترا وأين؟ معروف- طبعا- للجميع بشارع الطيران بعرض ٥٠ مترا وعلى بعد خطوات من طريق صلاح سالم، حددوا المتر بـ ٧٠٠ جنيه ففى المقابل عندما أعرض الاستجواب سترى المهندس محمد على زين ذاته اشترى ارضا واشترى مكاتبا، اشترى المتر بـ عشرين ألف جنيه وسنصل إليها أثناء مناقشة الاستجواب ولكن فى جلسة من الجلسات، عرض السيد نبيل فهمى اسكندر- وهو مدير عام الشئون القانونية بشركة النيل- على مجلس الإدارة مذكرة رقمها ٢٦ يحيط المجلس الخاص بالشركة برأى الخبير الاستشارى لأنه حصل خلاف على السعر أيضا، حصل خلاف على السعر وفعلا استجابوا، فجاء المهندس منير غبور وقال لهم لا: فهذا السعر كثير، كثير ٧٠٠ جنيه؟!! قالوا له طبعا موافقين، وعرضوا المسألة على أن هناك خبيرا من الشركة ثم خفضوا له المبلغ مليون جنيه أخرى فأصبح الاجمالى ٨ ملايين و ٩٢٠ ألف جنيه و ٦٢٦ جنيها، ومع ذلك هناك ثلاثة من أعضاء المجلس اعترضوا على عملية البيع وتم تحرير عقد البيع الابتدائى وكان السيد نبيل فهمى اسكندر مدير عام

الشئون القانونية لشركة النيل هو فى نفس الوقت وكيل شركة سقارة للفنادق التى هى ملك منير فبور، هو ممثل قانونى بيع الارض وفى نفس الوقت يعمل عند السيد منير فبور، ولك أن تعرف مدى الارتباط ومدى العلاقة؟ وكيف تم الاتفاق واهدار ٥١ مليون جنيه من أموال هذا الشعب..

تنويه السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس إلى الرد الوارد من السيد وزير قطاع الأعمال بأن واقعة بيع أرض سنوستا محل تحقيق النيابة العامة ولا يجوز أن ينظرها الاستجواب عملا بالتقاليد البرلمانية.

رئيس المجلس:

أوجه نظر السيد العضو رجب هلال حميدة أنه ورد إلىّ من السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال الآن رد مفاده أن هذا الموضوع يتم التحقيق بشأنه فى النيابة العامة، ولا يجوز أن ينظر الاستجواب بشأنه وفقا لتقاليد وسوابق المجلس.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

ستتخطى هذه الجزئية، والحمد لله أنه ذهب للنيابة، إذن هذا الكلام سليم والسيد الوزير يقول صح.

رئيس المجلس:

إذن لك ان تتحدث فى موضوع آخر ليس محلا للتحقيق فى النيابة العامة.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

الحمد لله لقد ذهب للنيابة، وسأنتقل إلى الموضوع التالى، إننى أعطى وقائع فقط وأدلة وقرائن لكى أسأل السيد الوزير فى النهاية وإننى أثق فيه تماما لماذا يتم الابقاء على هذا الرجل حتى الآن، رئيسا لمجلس إدارة الشركة القابضة ومنها شركة النصر للتصدير والاستيراد؟.

(صوت من السيد العضو محمد أحمدحسين: ما دام فيه ثقة كان يكفى سؤال وليس استجوابا)

السيد العضو رجب هلال حميدة:

ثقة فى أن يتخذ قرارا عادلا، فإن لم يتخذ القرار العادل سيكون هناك كلام آخر، ندخل فى موضوع آخر.

نقطة ثانية- سيادة الرئيس- نفس المسألة، تم بيع قطعة ارض على كورنيش النيل أيضا محمد على زين، أخذها ما شى هكذا فى السكة، لغاية ما نوصل معه لشركة النصر للتصدير والاستيراد وماذا يفعل فى صفقات البن؟ وفى بدلات السفر؟ ويهدر كل سنة ما لا يقل عن ٢ مليون جنيه مصرى لحسابه الخاص بدايته لنهايته، نفس العملية كانت شركة النيل للنقل النهرى تمتلك عشرة آلاف وخمسمائة متر مربع فى رملة بولاق على كورنيش النيل، تم بيعها- يا سيادة الرئيس- أيها الإخوة الأعضاء نواب الشعب المحترمين الموقرين، باعوا هذا المكان الـ ١٠٥٠٠ متر فقالوا نبيعها بسعر أغلى نسبيا فقد بعنا بـ ٧٠٠ فى مكان نزود بـ ٨٠٠ فى هذا المكان باعوا المتر بـ ٨٠٠ جنيه فوصل الاجمالى ٨ ملايين جنيه مصرى، ٨ ملايين ثم دخل بها المشترى ومن الذى اشترى؟ سنقول، المشترى نفسه، مثلما دخل منير فبور فى سنوستا بـ ٦٠ مليون، نفس المشترى اللى اشترى الارض الموجودة على كورنيش النيل التى تملكها شركة النيل للنقل النهرى باعوها بثمانية هو أخذها بعدها بشهرين مباشرة، والجهاز المركزى كاتب هذا الكلام وقد أثبته، دخل فيها وأخذ ٦٠ مليون جنيه أيضا بضمان هذه العمارة.

إذن اللى يقيم هذا المكان رجال الائتمان فى البنوك ناس نثق فيهم والا عندما نقول لا فهذا الكلام غلط إذن سنرجع لعملية ثانية على البنوك ونشكك فى ردارات الائتمان.

إدارات الائتمان قيمت هذا الكلام بـ ٦٠ مليونا، وأخذوا هذه الارض مقابل ان يعطوا له فلوس... الارض من أخذها؟ تم البيع لمؤسسة اخبار اليوم بالاتفاق المباشر، حتى اذا ما حان وقت البيع يتم عمل اعلان، ومناقصة، جاءوا.. وقالوا لقد عملنا اعلانا ولم يتقدم أحد للشراء، قامت الشركة القابضة للنقل بعد ذلك، بعدما تم البيع بمبلغ ٨ ملايين.

الشركة القابضة للنقل هى الوسيط فى عملية البيع لصالح شركة النيل للنقل النهرى طالبت شركة النيل للنقل النهرى وقالت لهم لا. لا تأخذوا الـ ٨ ملايين جنيه كلهم إذن ماذا تريدون؟ قالوا لا نحن لنا ١٥٪ عمولة من قيمة بيع الارض على شركة النيل للنقل النهرى نظير الجهود التى بذلتها الشركة القابضة لبيع الارض بهذا السعر.

انه لأمر عجاب!! أرض قيمتها ٦٠ مليون جنيه تباع بـ ٨ ملايين جنيه ويصل الأمر بالوسيط أن يقول له اعطنى ١٥٪ أيضا!!! استقطعهم من الـ ٨ ملايين جنيه، كأنها عزبة تقسم بين هذا وذاك واتفاق وجريمة تتم مع سبق الاصرار والترصد والترتيب العام بين هؤلاء جميعاً.

الجهاز المركزى للمحاسبات نفسه اعترض عند مراجعة حسابات شركة النيل للنقل النهرى واعترض على عملية البيع قال لأنها تمت بالاتفاق المباشر مع مؤسسة أخبار اليوم، ولأن الجهاز لم يتبين أى أساس لتقييم السعر المذكور، كأنه مثلا لا يوجد أى أساس..، فأين لجان التقييم والمكاتب الاستشارية والخبراء؟! أليست شركة كهذه فيها كل هؤلاء المسئولين وهذه المؤسسات حتى يقيموا التقييم السليم، هناك قيمة دفترية وقيمة سوقية، ورأى خبراء، ورأى استشاريين لم يؤخذ بكل هذا وتم اهدار ٥٢ مليون جنيه من بيع هذه

الارض الموجودة على كورنيش النيل وليراعى فى الاعتبار- يا سيادة الوزير الذى احترمك...

نعم فاذا كان البنك يمنح ٦٠ فإننى قلت يساوى ١٠٠، ولو نظرت سيادتك والسادة الأعضاء بعد ماحصل تغيير فى ٥/٢٣ تم عمل اجتماع للجمعية العمومية برئاسة من؟ إن شركة النيل للنقل النهرى انتقلت تبعيتها... صدرت قرارات وزارية، فانتقلت الشركة إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية، بعد أن كانت تابعة للشركة القابضة للنقل، انتقلت للشركة القابضة للصناعات المعدنية، من الذى يرأس الشركة القابضة للصناعات المعدنية؟ هناك شرفاء فى كل مكان- المهندس عادل الدنف.. جاء المهندس عادل الدنف عندما رأس هذه الشركة وأصبحت تابعة له بدلا من المهندس محمد على زين فماذا فعل؟ عمل اجتماع جمعية عمومية وقال لهم هذه الارض بيعت بـ ٨٠٠ جنيه للمتر، وهذا السعر ليس طبيعيا، ظلوا يطرحون الأمر على مؤسسة أخبار اليوم، هل تعلمون أن السعر تحول خلال شهر من ٨٠٠ جنيه إلى كم؟ إلى ١٦٥٠ جنيها، من ٨٠٠ جنيه إلى ١٦٥٠ جنيها، وهذا معناه، يدلل على جرم الخطأ الذى ارتكب عندما بيعت أو حدد سعر المتر فى هذه الارض بـ ٨٠٠ جنيه.

قالوا أيضا، لولا أن هناك عقدا ابتدائيا قد حرر بين مؤسسة أخبار اليوم وبين الشركة لاستطعنا أن نزيد ثمن المتر إلى أكثر وأكثر وأكثر، لأنه قيم فى الحقيقة على غير سعره الأساسى.

ندخل، سيادة الرئيس، نقلب فورا على الموضوع الثالث، من أجل ضيق الوقت.

رئيس المجلس:

كم موضوعا لكى أتابع معك؟

السيد العضو رجب هلال حميدة:

سيادة الرئيس إننى أسير بالتسلسل كما قلت سيادتك، وليس هناك تكرارا، فهم أربعة عشر موضوعا.

الاهدار الثالث، لقد ذكرنا ٥١ مليونا فى بيع ارض «سونستا» والنيابة تحقق فى ذلك، وثقتنا فى رجال القضاء فى مصر ثقة لا تتجزأ لأن الذى كشف كل هذه الأمور النيابة ومباحث الأموال العامة، هم الذين يعملون وجهات رقابية تساندنا ونحن نساندها.

هنا بعد أن ضيعوا أكثر من ... هنا الاهدار الثالث يمثل ماذا يا سيادة الرئيس؟

ضياع أكثر من خمسين مليون جنيه مصرى من المال العام نتيجة اتفاق تسوية تم بين شركة مصر حلوان للاستيراد والتصدير، وهى قطاع خاص، وشركة مصر للتجارة الخارجية التابعة للشركة القابضة للنقل.

كيف حدث هذا، سيادة الرئيس؟

هذا الكلام حدث، أن شركة مصر حلوان للاستيراد والتصدير مدينة بمبلغ ٨٠ مليونا من الجنيهات المصرية، إلا أن المهندس محمد على زين، أصدر قرارا بتشكيل لجنة من خمسة أشخاص من الشركة القابضة وشركة مصر للتجارة الخارجية لاجراء المفاوضات الخاصة بمعالجة مديونية شركة مصر حلوان، كم تبلغ المديونية ٨٠ مليون تم توقيع عقد صلح بين الشركتين مكون من عشر صفحات، وهذا مرفق هنا وأترك هذا للمجلس، ووقع عن شركة مصر للتجارة الخارجية السيد حسنى الشافعى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وهو الذى شارك فى مفاوضات الصلح ووقع عن شركة مصر حلوان وهى شركة ذات مسئولية محدودة رأسمالها أقل من ٢٠٠ ألف جنيه، أقل رأس مال حسب العقود الموجودة أقل من ٢٠٠ ألف جنيه، علاقات هذه الشركة، بشركة مصر للتجارة الخارجية فى معاملات بـ ٨٠ مليون جنيه، كم سددوا من مبلغ الـ ٨٠ مليون جنيه ستقول؟

عقدوا اجتماعا واتفاقا ووافق مجلس ادارة شركة مصر للتجارة الخارجية، على عقد الصلح بجلسة رقم ٤٢٦، وأكد ذلك مرة أخرى بجلسة رقم ٤٢٨، وهناك استعجال للأمر جلسة ٤٢٦، ألحقت بجلسة رقم ٤٢٨، ماذا قالوا؟

قالوا ان مبلغ الـ ٨٠ مليون جنيه، تلتزم شركة مصر حلوان بسداد ٢٥ مليون جنيه، أى أكثر من الثلث يدفعون ثلث المبلغ.

أى تقوم شركة مصر حلوان بسداد ٢٥ مليون جنيه لشركة مصر للتجارة الخارجية مقابل قيام شركة مصر للتجارة الخارجية بتسليمها أجهزة تليفزيون وراديو.

أى إن شركة مصر حلوان مدينة بـ ٨٠ مليونا، ويقول لك إننى أعطيك ٢٥ مليونا، فى مقابل أن تعطينى مقابل هذا المبلغ أيضا أجهزة تليفزيونات وراديوهات من أجل اننى أتعامل معك فى التجارة، وبالتالى آخذ هذه الأشياء أشغلها وأوظفها وأبيعها وأكسب، وبذلك أسدد الـ ٢٥ مليون جنيه، وهكذا تظل العملية مستمرة، أى أنه لا يدفع فقط الـ ٢٥ مليونا، إنما يأخذ أو يلتزم أو يلزم شركة مصر للتجارة الخارجية أن يسلمه مقابل هذا المبلغ أجهزة لكى يشتغل فيها.

إذن عقد الصلح المبرم بين الشركة والعميل، الذى جاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الميزانية المعدلة لشركة مصر للتجارة الخارجية بالصفحة الرابعة ماذا قال تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات؟ «قال أسفر عقد الصلح المبرم بين الشركة والعميل، شركة مصر حلوان

للاستيراد والتصدير عن تحقيق خسائر للشركة بلغت ٥٩,٤ مليون، وهو ما يعادل ٦٤٪ من قيمة المديونية المستحقة عليه.

إذن. أسقطت له... أهدرت مالاً عاماص يقدر بـ ٦٤٪ من قيمة المبلغ.

وهذا تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وهو جهاز رقابى مساند لمجلس الشعب وهو جزء رقابى له كل التقدير والاحترام ولا يشك فى تقاريره.

هنا جئنا أيضا بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، لا يشكك فيه لأنه أثبت أن هناك اهدار للمال العام يقدر بـ ٦٤٪، وهو اسقاط حجم من المديونية يزيد على ٥٥ مليون جنيه.

تقرير لجنة خارجية محايدة، شكلت على أعلى مستوى، وكلفت من إحدى الجهات الرسمية، ولن أذكر هذه الجهة المسئولة عن اعداد تقرير عن عقد الصلح،- جهة مسئولة- لأن الجهات المسئولة فى الوطن كثيرة، والشرفاء كثيرون والحمد لله كلفت.. قالت نريد أن نعد تقريراً، انتهى هذا التقرير إلى أن التسوية التى تمت بين الشركتين غير حقيقية وتركت فى ذمة شركة مصر حلوان مبلغ ثمانية وأربعين مليونا وسبعمائة وتسعة عشر ألفا ومائة واثنين وأربعين جنيها.

مما يعد اهدارا للمال العام والاستيلاء عليه بدون وجه حق، والسؤال هل من حق السيد المحاسب محمد على زين رئيس الشركة القابضة للنقل، رئيس الجمعية العامة لشركة مصر للتجارة الخارجية على تسوية وعقد صلح يتتج عنهما التنازل عن أكثر من خمسين مليون جنيه لشركة قطاع خاص رأسمالها أقل من الربع مليون جنيه؟

اننى أضع هذه الملايين من علامات الاستفهام والتعجب!!؟؟

ماذا ينقص بعد ذلك؟، ماذا بقى ليتم بيعه أو اهداره بعد ذلك؟ ما لم يبقى إلا الاهرامات وأبو الهول وبرج القاهرة.

ان المبلغ الذى تم اهداره نتيجة لعقد الصلح يفوق قيمة عمارة، وسأدخل عليها فوراً- مطلة على «كازينو الميريلاند» ١٣ (أ) شارع المعهد الاشتراكى التى اشترتها الشركة القابضة نفسها التى تبيع بسعر ٧٠٠ جنيه للمتر وتبيع بـ ٨٠٠ جنيه للمتر، وتنزل ما بين ٥٠، ٥٥ مليون جنيه لحساب أحد المدينين، تنزل له؟ تذهب وتشترى عمارة هى عمارة تطل على «كازينو الميريلاند»، عنوانها ١٣ (أ) شارع المعهد الاشتراكى، اشترتها الشركة القابضة للنقل لشركة مصر للتجارة الخارجية صاحبة هذا الاهدار بمبلغ ٤٣ مليون جنيه، ٤٣ مليون لأنهم بكم حددوا سعر المتر سيادة الرئيس؟

وبعد ذلك فالموضوع متداخل فى بعضه لماذا؟

هذه العمارة لمن؟- لتروا هذا اللعب الكبير-... «لعب على كبير»، شركة مصر حلوان تعمل فى التليفزيونات والغسالات فجاءوا بشخص رسمه عتريس» شركة عتريس، وهو صاحب شركة» أيا جروب»، هذا «العتريس» هو صاحب هذه العمارة، صاحب هذه العمارة، أو صاحب هذا المبنى، فقال فلنأتى «بعتريس» وهو صاحب شركة «أيا جروب» يدخل مكان شركة مصر حلوان ندخله فى هذه اللعبة، وقال لك كويس، يأخذ هو التليفزيونات والملزمة بتسلميها شركة مصر للتجارة الخارجية لمصر حلوان، ندخل «عتريس» يستلم لأن لديه كفاءة فى البيع، لكن المسألة لم تكن هكذا، فأصبح «عتريس» مديناً بالمبلغ، وبذلك خرجت شركة مصر حلوان براءة وتم عقد صلح وتم التنازل عن القضايا وعن كل شىء وعملوا اجتماعات، وجاءوا «بعتريس» على أن يسدد خمسين، ستين مليون صاحب شركة «أيا جروب»، وجاءت شركة مصر للتجارة الخارجية، قالت كويس أنت مدين؟ نحن نريد أن نشترى العمارة الخاصة بك، وهو المبنى الادارى فى شارع المعهد الاشتراكى، نحدده بكم يا عم عتريس، حددوه بالمبلغ الذى قلت لحضراتكم عليه الآن وهو مبلغ ٤٣ مليون جنيه، بكم سعر المتر؟ ٢٠ ألف جنيه، كيف؟ كيف تبيع مبنى بـ ٨٠٠ جنيه وتعمل لى مبنى تشتريه بعشرين ألف جنيه، كيف تدخل شخص مكان شخص لكى يسدد الديون، تم تقوم بعملية شراء من عمارة عنده تقيم بهذا التقدير لأنه حتى فى النهاية يتم اسقاط كافة الديون، هذا الذى حدث وأيضا الذى قام بها السيد المهندس محمد على زين، اننى لا أعرفه شخصياً.

هنا، الجهاز المركزى للمحاسبات أيضا انه ملاحظات كثيرة، قال منها على عملية لشراء هذا المبنى أهمها واخطرها تحفظ الجهاز على قرار الجمعية العمومية الغير عادية لشركة مصر للتجارة الخارجية برئاسة المهندس محمد على زين.

رئيس المجلس:

الأستاذ رجب، هذا التقرير فى أى سنة تم تقديمه؟

السيد العضو رجب هلال حميدة:

أى تقرير.....

رئيس المجلس:

تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات...

السيد العضو رجب هلال حميدة:

فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦.

رئيس المجلس:

كم سنة بالضبط؟

السيد العضو رجب هلال حميدة:

١٩٩٥/ ١٩٩٦، فى ١١/ ٦/ ١٩٩٦ وهذا هو، «صمم الجهاز المركزى للمحاسبات على وجهة نظره وأعاد تأكيدها بخطابه المؤرخ فى ١١/ ٦/ ١٩٩٦ للسيد المستشار القانونى لشركة مصر للتجارة الخارجية»، لقد خاطبه..، وقال له» كما أن السيد مدير المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال، أرسل خطابه المؤرخ- يشكر الرجل- بعث قال لهم حرام عليكم ماذا تفعلوا؟ قال لهم، وأرسل لهم خطابا مؤرخا فى ١١/ ٦/ ١٩٩٦، لمحمد على زين رئيس الشركة القابضة للنقل، يؤكد فيها اتفاق المكتب الفنى مع وجهة نظر الجهاز المركزى للمحاسبات.

أى أن المكتب الفنى لمكتب السيد وزير قطاع الأعمال، أتفق مع الجهاز المركزى، ومع ذلك لم تحل القضية وكأن محمد على زين أقوى من السيد وزير قطاع الأعمال العام، وأقوى من الجهاز المركزى للمحاسبات، ونحن على ثقة فى أن وزير قطاع الأعمال العام أقوى من هذا، لأن هؤلاء يعملون من خلاله.

رئيس المجلس:

أين محمد على زين الآن؟.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

اننى لا أعرفه....

رئيس المجلس:

فلتدخل فى الواقعة الأخرى التى بعدها

السيد العضو رجب هلال حميدة:

الوقعة الأخرى، وهو الموضوع الخامس يا سيادة الرئيس.

ندخل على شركة النصر للتصدير والاستيراد، وهو أن للسيد محمد على زين شركة موجودة إلى الآن وهو، محمد على زين الذى يمسك هذه الشركات كلها التابعة لها الشركة القابضة.

أولا: اجمالى.... فى ١٤/ ٧/ ١٩٩٦ صدر قرار تعيين السيد محمد على زين رئيسا لشركة النصر للتصدير والاستيراد رغم أنه بلغ سن المعاش فى ٢١/ ٣/ ١٩٩٦ كما تم انهاء عمله كرئيس للشركة القابضة للنقل فى ١٨/ ٦/ ١٩٩٦، فى ٣٠/ ٧/ ١٩٩٦ صدر القرار رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ عن السيد رئيس الجمعية العامة لشركة النصر للتصدير والاستيراد بتشكيل مجلس إدارة الشركة من السادة: محمد على زين رئيسا، حسنى الشافعى عضوا، ثروت عبدالله عضوا، (وخلى بالك من حسنى الشافعى).

وهو الذى ينهى كل العمل، أتى به معه فى شركة النصر، كما سبق وذكرنا أن السيد حسنى الشافعى كان رئيسا لشركة مصر للتجارة الخارجية، وهى شركة منافسة لشركة النصر للتصدير والاستيراد، ونتائج سنوات عمله رئيسا لشركة مصر للتجارة الخارجية، ماذا أسفرت؟ أسفرت عن خسائر بلغت حوالى ٥٠ مليون جنيه خلال ثلاثة أعوام، فى ثلاثة سنوات فقط، حسنى الشافعى أهدر أو تسبب فى خسارة قدرها خمسون مليون جنيه ثم بعد ذلك يكافأ بأن يعين عضوا لمجلس إدارة بشركة النصر للتصدير والاستيراد، كما أن المستشار ثروت عبدالله كان أيضا عضوا بمجلس إدارة الشركة القابضة للنقل، الذين باعوا الأرض بمبلغ ٨ ملايين بينما ثمنها ٦٠ مليونا.

كله يكافأ... فتجمع هؤلاء جميعا وأصبحوا مسئولين عن إدارة أكبر شركة وهى شركة النصر للتصدير والاستيراد.

بعد ذلك- سيادة الرئيس- لم يكتفوا بهذا، يريدون أن يمسكوا كل الأمور فى أيديهم، صدر قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ عن السيد رئيس الجمعية أيضا بتفويض السيد محمد على زين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى اختصاصات مجلس إدارة الشركة لحين استكمال مجلس إدارة الشركة بالأعضاد المنتخبين وهؤلاء تم تحديدهم بمعرفة وزارة القوى العاملة والهجرة، بخطاب رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٦ فى ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٦ ومع ذلك أيضا، كما لم يهتم محمد على زين بقرار الجهاز المركزى للمحاسبات وكلام مدير المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام، أيضا ألقى بخطاب وزير القوى العاملة عرض الحائط..، لأن هناك قانونا يقول: كيف يعين مجلس الإدارة، وشروط ذلك ألقى بهذا عرض الحائط وقال:

«لا أحد.... ورغم أن الخطاب أبلغ للشركة القابضة فى ١٨/ ١١/ ١٩٩٦، وفى ١٧/ ١٢/ ١٩٩٦- سيادة الرئيس- الاخوة الأعضاء، بدل من أن يحترم هذا الخطاب، ويستكمل تشكيل مجلس إدارة الشركة، صدر قرار الجمعية العامة الغير عادية بتعيين سيادته مفوضا عاما- حتى يكون كل شىء فى يديه على الشركة ولربما حدث ذلك للسيد حسنى الشافعى.. لما ذا؟ البعض قال ربما حدث انه عزل من منصبه كرئيس مجلس إدارة وعضو منتدب لشركة مصر للتجارة الخارجية التابعة للشركة القابضة للنقل وأنه الآن رهن التحقيق فى كثير من المخالفات الجسيمة التى لا يستطيع أحد أن ينكرها لأنه مازال هناك والكل يعرف أين هو الآن.

المعروف أن المفوض العام عندما نقوم بتعيينه- قانونا- يعين المفوض لمدة مؤقتة إلى إن يتم تشكيل مجلس إدارة جديد خلال ثلاثة أشهر وفقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

مادة (٢٩)، أين القانون؟! لماذا لم يطبقوا القانون؟! لماذا لم يطبقوا القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بفقرته ومادته ٢٩؟، ضربوا بالقانون عرض الحائط، ضربوا بخاطبات وزير القوى العاملة عرض الحائط ثم أتوا بكل الذين تسببوا فى اهدار المال العام فى مراحل سابقة ليصبح هذا الرجل مهيمناً ومسيطراً على كل مقدرات هذه الشركات التابعة له، ولا يوجد أحد، لما واحد يعمل هذا الكلام، السؤال من الذى يقف من ورائه؟ أو ما هى الآليات والمرتكزات التى يرتكز عليها مثل هذا الرجل ليفعل كل هذه الأفاعيل وينحو كل هذه المناحى فى وجود وزير قطاع الأعمال وفى وجود رئيس مجلس الوزراء الذى بح صوته وهو يتكلم كثيراً عن مقاومة الفساد واهدار المال العام وانقاص عمليات الفسح والترفيه، فبدلا من أن تقيد على الناس، تعال لترى الملايين التى تهدر فى مؤسسة واحدة وصلت إلى نصف مليار، نص مليار جنيه إجمالى كل هذا الاهدار ويتكلمون بعد ذلك عن كذا.. وعن كذا.. وعن كذا.

سيادة الرئيس، لم يكتف بذلك فقط، لقد سعى المهندس محمد على زين ونجح فى الانفراد بالسلطة وتجميد عمل مجلس إدارة الشركة بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين، كما استطاع تجميد واحتواء بعض أفراد اللجنة النقابية للشركة، كل ذلك لكى يصل إلى توليفة من العاملين بالشركة لا يتجاوز عددهم أربعة أو خمسة أشخاص تكون محل ثقته دون غيره وأغدق عليهم العطايا والأمور الكثيرة.

المهم أن سيادته قد حقق كل ما خطط له وأهم ما تحقق وأعلم أن سيادة الوزير يواجه هذه الأمور وهى أمور فى غالبيتها حدثت فى غير عصره، لكن هذا الراجل ماذا فعل؟! خطط وحقق ما خطط له، تم تعيينه مفوضا عاما على الشركة، تكوين أكبر قدر من المخصصات لتصبح خميرة للأرباح غير التجارية- يا معالى الوزير- وهو يقصد ذلك والتى ستحتسب خلال السنوات التالية.

الاساءة إلى قيادات الشركة السابقة ولكل المسئولين وأوقف أناسا وشمع مكاتبها وكل واحد يقاومه من مدير إدارى، مدير مالى، مستشار قانونى طرد حوالى ١٢ فرداً من غير قانون ولم يمكنوا من أداء وظائفهم وتم استبدالهم بآخرين مقربين من سيادته.

- مهاجمة الفروع الخارجية والمسئولين عنها الخارج والداخل كمقدمة للسفريات العديدة، يبدأ يهاجم لو بحثت- وأنا أريد فقط أن يقول لى سيادة الوزير كشف حساب هذا الراجل ويقول لى كم مرة يسافر فى السنة؟، وكم مرة ذهب فيها إلى دمشق؟

كم مرة ذهب فيها إلى فرنسا ولندن؟ وكم المبالغ التى يصرفها فى بدل اقامة وبدل مبيت؟! ستجد فى العام الواحد راجل يأخذ من ٢ إلى ٤ ملايين جنيه بدل سفر، ومبيت فرد واحد فقط حرام، أخذ يعمل ويهاجم الفروع الخارجية والمسئولين عنها بالخارج والداخل كمقدمة للسفريات، هل تعرف كم يبلغ بدل السفر لسيادته فى الليلة الواحدة؟ ثلاثمائة دولار أمريكى فى الليلة الواحدة وأن السفر يشمل باريس ولندن وألمانيا وباقى الدول العربية والأفريقية التى بها فروع بالاضافة للتخلص من رئيس قطاع الفروع، تخلص من رئيس قطاع الفروع الذى تتلخص مهمته فى أنه يقوم بعمليات السفر والمتابعة والمراقبة واتخاذ القرارات التى تؤدى إلى هذا النشاط فى الوقت الذى ترى فيه وزارات أخرى مثل وزارة التموين تعمل معارض فى الخارج فى جنوب أفريقيا ومعارض فى شرق آسيا بهدف تنشيط الصادرات، وتعدل ميزاننا التجارى مع بعض الدول التى بها خلل نجد السيد محمد على الزين يشكك فى كل فروع شركة النصر للتصدير والاستيراد فى الخارج حتى يظهرها بصورة مشوشة، بصورة خاطئة، إذن قوموا بالغاء المعارض يا وزير التموين التى تقام بالخارج، واحد يعمل فى ناحية، وواحد بيهدم فى ناحية ثانية فى الوقت الذى نريد فيه تنشيط الصادرات هو يقول: لا اقفل هذه الفروع فى جنوب أفريقيا، اقفل هذه الفروع فى اليمن، اقفل هذه الفروع فى كذا، وبعد ذلك الذى يذهب يرى فرع شركة النصر للتصدير والاستيراد فى باريس فى شارع «الشانزليزيه» ماذا يرى؟، شقة بها جماعة تسأل الواحد منهم والى تصدره لفرنسا؟! يقول لك ان كل شيء لا ينفع، لا الفاكهة تنفع ولا الخضار ينفع، إذن لماذا أنت موجود هناك؟!

وماذا تفعل؟ انك ان لم تقم بعملية التصدير لخلق قيمة اضافية للاقتصاد القومى ممثلة فى العملة الصعبه فعلى الأقل دل المستثمرين ودل رجال الأعمال لأن هذه الشركة

لو أخذ فى الاعتبار أنها شركة كان لها نشاط يتعلق بالأمن القومى المصرى ولها فى نفوس كل المصريين مكانة عظيمة- ألا وهى شركة النصر للتصدير والاستيراد.

سيادة الرئيس، انظر سيادتك لشركة النصر- سريعا- للتصدير والاستيراد التقرير التفصيلى لمراقب حسابات التجارة الخارجية ماذا ذكر.

١- حققت الشركة فى عهد المهندس محمد على زين وهذا ليس تقريرا خاصا بى وإنما تقرير مراقب الحسابات الموجود عنده قال «حققت الشركة خسائر نحو ١,٣٤٥,٠٠٠ من تصريف جانب من المخزون المكون من السكر، والتونة، والعدس، والنسيج نتيجة البيع بأقل من التكلفة، لماذا تبيع بأقل من التكلفة؟ هل تعمل عملية اغراق للسوق المحلية أم ماذا؟! هل تعمل اغراقا أم أن البضاعة قد فسدت أم أن لديك عجزاً فى السيولة فتسحب على المكشوف وتبيع بأقل الأسعار حتى تحقق سيولة نقدية تحاول أن تواجه بها ما يواجه الشركة من عثرات مالية، نريد اجابة واضحة، اجابة مقنعة، ما سبب نتيجة البيع بأقل من التكلفة؟!

٢- بلغت المديونيات المتوقفة للعملاء والموردين- هذا بخلاف عتريس ومصر حلوان- شركة النصر وأنا أسرد بالتسلسل للتجارة الخارجية خلص مع العملاء، على النصر للتصدير والاستيراد أدخل على العملاء أيضا فبلغت المديونيات المتوقفة للعملاء والموردين والأرصدة المدينة الأخرى فى تاريخ الميزانية ١٤٤ مليون جنيه ولم يتبين وجود أى مطابقات بشأن تلك الأرصدة خاصة مع وجود- لترى أيضا الأخطر كيف يكون لك أموال ولا تنشط جهات التحصيل ومع ذلك تسحب على المكشوف- خاصة مع وجود سحب على المكشوف بلغ ٢٩٠ مليون جنيه مصرى تحملت شركة النصر للتصدير والاستيراد عنه أعباء بلغت ٣١,٦ مليون جنيه وهو أعباء الدين، أعباء الدين ولا يستطيع أن يسدد يسحب على المكشوف ويوجد أعباء دين تراكمت إلى أن وصلت إلى ٣١,٦ مليون جنيه.

٣- سيادة الرئيس، الأخوة الأعضاء- بلغت مديونية العميل، أحد العملاء شركة الحياة، سعد علوان، تاجر اللحوم وعلاء توكل فأتوا وأمسكوا فى هذا الرجل وأمسكوا فى منى الشافعى ويمسكون فى الناس أربعين مليونا وبعد ذلك يقفون ثم يقول لك خذ يا عم أنا عندى ما يكفى، خذ أرضى، خذ مزارعى- خذ كل هذا ويقول لك لا.

وبعد ذلك فى آخر جلسة وددت أن أرى وأتابع المسألة وكيفية سيرها، فذهبت إلى محكمة جنوب القاهرة، القاضى يقول لهم أين ممثل شركة النصر للتصدير والاستيراد- والله العظيم وأنا صائم- محامى الشركة يجلس فى الجلسة ولا يريد أن يتقدم لماذا؟! لانه يريد للقضية أن تستمر وتستمر حتى يقضى الله أمراً كان مفعولا، يريد أن تطول المسألة لأنه لو تقدم وبحثت الأوراق سيعرف الجانى من المجنى عليه، سيعرف الظالم من المظلوم، دائما نمسك فى المظلومين ونترك الظالمين يعيثون فى الأرض فساداً.

مازالت مديونية شركات الغزل بنحو ٢,٤٧٢,٠٠٠ جنيه عن عمليات تمويل استيراد أقمشة ومستلزمات انتاج لتصنيعها واعادة تصديرها للعميل الخارجى (ليوتريد)- حتى يسجل سيادة الوزير ويقول لنا مار حكاية «اليوتريد» هذه؟! مازالت بدون تسوية حتى الآن، ثلاثة ملايين اشتروا منه غزولا، واعطوا له الفلوس، وقالوا له نصنع ونصدر لك، ونكسب معاً لم تسو هذه المديونية حتى الآن مازالت بدون تسوية حيث يتبين وجود خلافات بين شركة النصر وشركات الغزل والعميل الخارجى فى أسس احتساب التكلفة، فضلا عن عدم وجود الضمانات الكافية لسداد مستحقات الشركة.

٦- تم اقفال حساب المورد- شركة السكر والصناعات التكاملية- دون اجراء المطابقات اللازمة مع المورد والمستندات المؤيدة لها، حيث تظهر دفاتر شركة النصر مديونية شركة السكر بمبلغ ٢٥٨٧٣٠٠ جنيه وقامت شركة النصر بتسوية هذه المديونية بدفاترها تخفيضا من مخصصات العمليات التجارية، حتى يظهر نفسه بطلا، بطلا على من؟ إذا كنت بطلا على الدفاتر، فالوطن به من الشرفاء، الوطن به رئيس يقاوم الفساد والافساد بكل ما أوتى من قوة، وقف رئيس الدولة هنا يقول- ومازلت أذكر مقولته- يجب أن يكون للعدالة سيف تنحنى له كل الرقاب وتذل له كل الهامات، متى

سنطبق مقولات الرئيس؟ متى سنطبقها؟ متى سنطبق مراقبة ورقابة هذا الشعب وأنتم ممثلون لهذا الشعب المصرى العظيم؟ بحث أصواتكم هنا- أيها الزملاء الأعضاء- حكومة، أغلبية، ومعارضين ومستقلين، وكان للصحافة الشريفة دور بارز، فجريدة الأهرام، وجريدة الأخبار، والجمهورية والأحرار، وجريدة الأسبوع، وآفاق عربية، وجريدة الوفد، كل هذه الجرائد كتبت عن هذا الفساد، وهذا الموضوع بل تحولت روز اليوسف إلى مجلس تصدر اعدادا متتابعة لتحاول أن توصل هذا الفساد إلى المسئولين، وليس هناك من مستجيب...

سيادة الرئيس تضمنت مبيعات العام نحو ١٣٤٥٠٠٠ جنيه تمثل المخصصات المرتدة لمقابلة خسائر تصريف جانب من المخزون- وهو السكر والعدس والتونة والنسيج- وذلك بالمخالفة لأحكام النظام المحاسبى الموحد، النظام المحاسبى الموحد له أسس، تركوا الأسس وبدأوا يهدرون ويعلون الدين، فيؤثر ذلك على نشاط التجارة الداخلية لأن لديه مخزونا، ما السبب فى هذا التراكم فى المخزون السلعى عنده؟ لا أعرف، فالسبب فى أنه لا يعرف أن يحل مشاكله مع الشركات؟ لا أعرف ما السبب فى أنه يبيع البضاعة بأقل من ثمنها فى السوق؟ لا أعرف وكأنه أداة أجنبية، يريد أن يساعد على عملية الاغراق واهدار لهذا الوطن، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد وحركة التجارة الداخلية والخارجية، مما يضعف مراكزنا التجارية فى معاملاتنا مع دول تقوم بعمليات التصدير لنا أصلا.

سيادة الرئيس، تضمنت الأرصدة الدائنة، الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ١٣٠٧٣٠٠٠ جنيه قيمة فوائد دائنة محملة على الحسابات الشخصية لبعض العملاء، اعمل كذلك وخلص- وهذه آخرنكتة يا سيادة الرئيس- يقول لك أنت غير قادر على الشركات العب فى داخل الحسابات، حمل عميلا بمليون جنيه، حمل عميلا بثلاثة ملايين ويظلم الناس، ويظلمون....

رئيس المجلس:

أود أن أنبه السيد العضو إلى أنه لم يتبق سوى ست دقائق، حتى يكون قد تكلم ساعة، وأقول له وبناء عليه، لانه قد تجاوز الوقت المحدد والمخصص حتى لاستجواب واحد، فأرجو أن تبلور طلباتك الآن.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

نعم يا سيادة الرئيس، ما حدث أيضا أن ميزانية المركز الرئيسى لشركة النصر للتصدير والاستيراد بها كثير من ملاحظات الخلل والاخلال ولم يقف ذلك أمام المركز الرئيسى فحسب بل وصل إلى الفروع التابعة للشركة فى البلدان العربية كلها، يحضرنى هنا سؤال وهو هل تسلم المهندس محمد على زين الشركة وهى جثة هامدة ماتت وتعفنت وتحللت وتحولت إلى تراب؟ وفقا لما قاله فى اجتماع عام ضم كل موظفى الشركة فى قاعة الاجتماعات بالمركز الرئيسى.

أنا أحذر أن يكون كلامه هذا مقدمة لعرض شركة النصر للتصدير والاستيراد للبيع وللخصخصة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية والسوقية التى نأخذ مؤشرها من البورصة حتى يقول ان قيمتها الدفترية يضعف الميزانية يعملها مدينة يعمل ركوداً يضعف الفروع يضعف المركز الرئيسى فتصبح الشركة جثة هامدة يأتى المشترى كى يشترى يقول لك: لا أشترى ماذا؟ فأنت عليك ديون وعندك رواكد وعندك خلل مالى وادارى وعندك مشاكل مع الدائنين والمدينين، وعندك نقص فى الميزان التجارى اشترى ماذا اشترى جثة هامدة هل عمد هذا الرجل إلى أن تتحول الشركة بهذه الصورة حتى تصبح شركة هامدة فتباع بأبخس الأثمان فى زمن الخصخصة وبيع القطاع العام؟

وإذا كان سيادته منذ تعيينه بالشركة ولمدة خمسة أشهر كاملة- وهو تاريخ انعقاد الجمعية العامة- ظل يخطط لتظهر ميزانية الشركة بعجز قدره- كم العجز الذى أظهره فى الميزانية يا سيادة الوزير، والاخوة الأعضاء؟- ١٣٥ مليون جنيه عن سنة ٩٥-٩٦ فقط معتقدا أن ذلك يعطيه الحق فى التجنى على الشركة وقيادتها والعاملين بها ليقول سيادته عبارته السابقة عن أن الشركة تعفنت وتحللت وأصبحت ترابا، أحيانا التراب له قيمة، التراب يصبح قيمة مضافة لو أحسن استغلاله وأدخلت عليه عناصر بشرية ايجابية، ومال يوظف توظيفا حقيقيا وتكنولوجياً متطور يتحول التراب بسواعد هؤلاء إلى ذهب يضاف إلى قيمة اقتصادية وطنية ينعم بها الشعب ويحل بها قدرا يسيرا من مشكلاته.

ان عصور المعجزات قد انتهت وأن الله وحده جلت قدرته هو الذى يحيى العظام وهى رميم وشركة النصر

للتصدير والاستيراد لم تكن فى يوم من الأيام جثة هامدة ولن تكون كذلك أبدا رغم ما حدث وما زال يحدث لها ولعملائها ولفروعها ولابنائها، والله يمهل ولا يهمل، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والسلام عليكم ورحمة الله.

رئيس المجلس:

والآن ليتفضل الدكتور عاطف عبيد بصفته وزير قطاع الأعمال العام بالرد على هذه الاستجوابات وبصفته ممثلاً للسيد رئيس الوزراء الذي وجهت إليه الاستجوابات.

رد السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس، الاخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر:

كل عام وحضراتكم جميعا بخير، كل عام ومصر رئيسا وحكومة وشعبا بألف خير وألف سلامة، خير يعم على أرض مصر ليقتل ويوئد ما حاوله المستجوبون من اساءة إلى صورة ما يتحقق على أرض مصر، معتمدين ومستندين - الاخوة الثالثة - على معلومات خاطئة تماما وعارية تماما من الصحة.

أول هذه الأخطاء كان فى المسمى الوظيفى واللقب المهنى الذى ورد على لسان المستجوب الأخير، أعطاه لقب مهندس وهو لم يدخل كلية الهندسة على الاطلاق، بل تخرج من كلية التجارة، استند كل منهم كل منهم إلى معلومات، أخشى أن تكون قد دفعت لهم دفعا من فئة تعارض وتقاوم الاصلاح.

الحالات التى قدمت لحضراتكم، سأبدأ بالحالة الأخيرة، شركة النصر للاستيراد والتصدير وشركة مصر للتجارة الخارجية كلف من أشير إليه بتصحيح أخطاء وأوضاع تراكمت على مدار ما يفوق عشرين عاما، وكان لابد أن يكون للاصلاح ضحايا، وكان لابد أن يقاوم الاصلاح من خلال دس معلومات إلى الزملاء المستجوبين، معلومات غير صحيحة بالشكل والموضوع.

الحالة الأخرى والتى أؤكد عليها أن شركة النصر للاستيراد والتصدير تراكمت الخسائر عليها منذ أن توقف التعامل مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا وكان نشاطها مقصورا على التصدير لهذه الدول، ولم تمارس صفقة واحدة إلى العالم الذى تجرى على ساحته المنافسة والمنافسة على أساس الكفاءة والجودة، وتراكمت خسائر فاقت الـ ١٢٠ مليون جنيه وعلى يد المصلح تحولت هذه الخسائر العام إلى أرباح تقدر بـ ٢٦ مليون جنيه ضرب بيد من حديد على كل يد قاومت هذا الاصلاح، فبادروا وبعنف إلى تقديم معلومات خاطئة للمستجوب الأخير.

المستجوب تعرض إلى الشركة الشرقية للدخان وهى أكبر صرح ناجح على أرض الوطن، الشركة الشرقية للدخان، لقد حضرت جمعيتها العمومية تكريما لأنها الشركة الرائدة فى قطاع الأعمال العام لعام ١٩٩٨ والذى سمعته من القيادات العمالية، سمعت من القيادات العمالية ما يثلج صدر كل مواطن على أرض مصر أنهم يفخرون بأنهم يعملون فى شركات تسعى لشركات العالمية إلى أن تنتج انتاجها فى مواقع الانتاج فى هذه الشركة، الشركة الشرقية للدخان ايراداتها الاجمالية فى عام ١٩٩٢ قبل أن تصبح شركة قطاع أعمال عام ٢٧٣٠ مليونا القيادة التى هوجمت من قبل للمستجوب الثانى هى التى رفعت هذا الايراد فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ إلى ٤٠٩٤ مليونا بزيداة ١٣٣٦٤ مليون جنيه.. ١٣٦٤ مليون جنيه أكثر من مليار و ٣, ٠ مليار جنيه.

القيادة التى هاجمها المستجوب رفعت ما دفع للدولة، ما دفع للخزانة فى هذه الشركة من ٢٢١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ إلى ٢٩١٦ بزيادة ٧٠٠ مليون جنيه الشركة دفعت هذا العام فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ إلى خزانة الدولة بمجهود الإدلرة بزيادة ٧٠٠ مليون جنيه، بزيادة ٧٠٠ مليون جنيه أى ما يقرب من ٣ مليارات جنيه دفعتها هذه الشركة لخزانة الدولة هذا العام.

والشركة التى هاجمها المستجوب شركة تتعامل مع سبع شركات عالمية بدأت بانتاج يستخدم الطاقات الموجود، أجر تشغيل للطاقات الموجودة ١٠ ملايين جنيه وصل فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ إلى ٩٠ مليون جنيه، استخدام لطاقات زائدة وفائضة فى هذه الشركة، يتتجون غلة مقابل استخدام الآلات والعمالة الموجودة تحصل على أجور اضافية تصل إلى ٩٠ مليون جنيه.

الشركة التى هاجمها المستجوب كان متوسط أجر العمال فيها فى سنة ١٩٩٣ قبل أن تصبح شركة قطاع أعمال عام ٦,٨٤٤ مليون جنيها بمتوسط شهرى حوالى

٥٥٠ جنيها والشركة فى عام ١٩٩٨ ارتفع متوسط أجر العامل إلى ١٠٨٧٩ جنيها أى بمتوسط أجر شهرى حوالى ٩٠٠ جنيه، الشركة التى هاجمها المستجوب الثانى تقدم أفضل الخدمات ليس فقط للعاملين ولكن لمحافظة الجيزة، الشركة التى هاجمها المستجوب الثانى تعد بالتعاون الكامل مع محافظة الجيزة والمحافظة على البيئة أن تنتقل من المنطقة المزدحمة بالسكان فى الجهزة إلى ٦ أكتوبر باجمالى: استثمارات ١١٠٠ مليون جنيه ستمول تمويلا ذاتيا من الممتلكات والفوائض التى تحققت فى عهد الإدارة.

الشركة التي هاجمها المستجوب الأول كفر الدوار، شكرة كفر الدوار، هي إحدى قلاع صناعة الغزل والنسيج ولكن تعرضت لهزات وضربات متلاحقة على مدار ٢٥ عامًا، وتعرضت لضربات ثلاثة، الضربة الأولى أنه حمل على هذه الشركة مصنعات من وقت التأميمات، لم يضف لهم ماكينة واحدة مصنع المحمودية ومصنع كوم حمادة بعمالة إجمالية ٤٤٠٠ عامل، المصنعان عندما حملا على الشركة بخسران الشركة سنويًا ٢٣ مليون جنيه هل نطرد العمال ٤٤٠٠ عامل حتى يسرحوا في كوم حمادة والمحمودية أم نصحح الوضع حتى تظل الأرزاق متاحة والبيوت مفتوحة؟! وموجود معنا الأخ سيد وعاصرني في هذا الوضع والأخ فتحي نعمة الله موجود ويرى ماذا نفعل هذه الشركة، التي أشار إليها المستجوب الأول شركة كفر الدوار محملة بليون نتيجة توسعات تمت على أمل التصدير لدول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية ٤٥٠ مليون جنيه ثم توقف التصدير إلى هذه الدول وتركت الإدارة مع هذا الحجم الضخم من الديون غير قادرة على السداد ونحن ندبر اليوم المال حتى نحافظ على أرزاق العمال حتى نسدد ونسوى هذه الديون الشركة التي أشار إليها المستجوب الأول شركة بها ٢٣ ألف عامل وكل الدراسات ٧ مؤسسات درست معي هذه الشركة تشير إلى أن الحجم الأمثل للعمالة هو ٧٠٠٠ عامل، ٢٣ ألف عامل يتقاضون ٢٢٠ مليون جنيه أجوراً، هذا هو الحمل الموجود على الشرفاء.

الزملاء المستجوبون الثلاثة ارتكبوا أربعة أخطاء،:

الخطأ الأول انهم حاولوا باستخدام حالات فردية أن يصلوا إلى تعميم يصم الصورة المشرقة الموجودة على الساحة وأربأ بهم أن يكونوا كذلك، والذى تعلمناه فى المدارس منذ الصغر ألا تعمم أبدا باستخدام حالات فردية والمجلس الموقر يعانى من هذا، يعانى من التعميم من سلوك الافراد يراد لهذا المجتمع أن يستخدم فيه القلة من المخطئين لكى يدينوا هذا المجتمع الذى يتقدم ويتقدم بسرعة منطلقا فى القرن الحادى والعشرين إلى مصاف الدول متوسطة الدخل.

الاخوة المستجوبون أود أن أؤكد لهم بأن عدد حالات الخطايا منذ بدء قطاع الأعمال العام أى منذ ما يقرب من ست سنوات لم يزد عن ١٨ حالة حولت جميعا إلى النيابة ثلاث حالات سنويا فى ٣١٤ شركة أى بمعدل لا يزيد عن ١٪ فهل تحكمون على المجتمع بأنه مجتمع رزيلة بنسبة ١٪ من الخطائين؟!.

١٪ فقط وحولت جميع الحالات إلى النيابة العامة ونحن لا نتستر على أحد ولا نحمى أحداً.

الخطأ الثانى الذى ارتكبه الاخوة انهم تجاهلوا عن عمد ما قدمته القيادات الطاهرة الأمينة التى تصل إلى ٩٩,٥٪ ماذا قدم قيادات قطاع الأعمال العام التى عملت، حجمت الديون وسوف أذكر التفاصيل فيما بعد، منعت الانهيارات وأبقت على الكيانات التى هى ملك الشعب، حافظت على العمال وعلى أرزاقهم عظمت الأرباح، زادت من الصادرات، أرباح القطاع العام قبل أن يكون قطاع أعمال عام الصافية والجهاز المركزى للمحاسبات موجود ٩٢/ ١٩٩٣ الصافية ٤٢ مليون جنيه فالقيادات التى تسيئون إليها هى التى حققت فى ٣٠/ ٩/ ١٩٩٨، ٢٣٨٨ مليون جنيه أكثر من ٦٠ ضعفا حققوا أرباحا صافية لشركات قطاع الأعمال العام ٢٣٨٨ مليون جنيه من ٤٢ مليون جنيه، استشهد البعض من هذه القيادات فى مواقع العمل، والبعض الآخر يعمل فى صمت داعين المولى عز وجل أن يحفظ هذا البلد وأن يحميها من شر أبنائها مدركين تماما ما ردده العقلاء من قبل «لا يكرم نبى فى داره».

الخطأ الثالث الى وقع فيه الاخوة أنهم لا يعملون، قدموا نصف الحقيقة وحجبوا عن حضراتكم- عن غير قصد بالطبع- النصف الآخر، لا يعلمون اننى لم أشارك فى اختيار قيادة واحدة من القيادات التى ذكرت فى بياناتهم جميع هذه القيادات اختيرت كقيادات فى قطاع الأعمال منذ ١٩٨١ إلى ما بعدها ونصبت وأقرت سجلاتها أنها تصلح للقيادة، فماذا فعلت أنا فى حالات الانحراف أنا الذى كشفت وحققت وحاسبت وحولت إلى النيابة بعد أن تأكدت أن الأمور لم تتضمن خطأ بل تضمنت خطايا، نحن نسمح بالخطأ، وليس من العيب أن نخطىء ولكن من العيب أن يستمر الخطأ، ليس من العيب أن نخطى ولكن من الجرم أن نرتكب الخطايا لم تترك خطيئة واحدة لم تحل إلى جهات التحقيق وإلى النيابة العامة، أنا الذى كشفت وحاسبت وحسمت وأيضا صححت.

الخطأ الرابع: أن الزملاء أساءوا وعن غير قصد إلى

برنامج الاصلاح الذى يتم على الساحة الوطنية، برنامج الاصلاح الذى يشهد العالم أجمع بأنه نموذج يحتذى به لا يمر أسبوع إلا وينشر فى وثيقة عالمية أن البرنامج المصرى للاصلاح وفى مقدمته برنامج اصلاح شركات القطاع العام نموذج يجب أن يحتذى به ماذا تتضمن هذه التقارير، التى لم يقرأوها التقرير المشترك الذى صدر ما ين البنك الدولى والصندوق يقول ان البرنامج المصرى للخصخصة هو الرابع فى العالم من حيث النجاح يسبقه ماليزيا، المجر، وجمهورية التشيك من ٤٩ دولة مؤسسة الابكا للتقييم- المؤسسة العالمية- تقول أن البرنامج المصرى يتسم بالالتزام الصارم بالبعد الاجتماعى، ماذا تقول مؤسسة مودى الشهر الماضى؟ تقول انه لم يسمع فى التاريخ المعاصر للخصخصة عن برنامج لم يقل عنه أنه خدم مصلحة شخصية إلا البرنامج المصرى، كذلك ماذا يقول مركز الدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط عن البرنامج؟ يقول ان البرنامج مرجع نوصى بالرجوع إليه عند صياغة برامج مماثلة فى الدول التى تفكر فى بدء الاصلاح، هذه المعلومة الصحيحة وليس ما قدم لحالات فردية، برنامج الاصلاح المصرى لماذا وصف من قبل المفكرين والمجربين بهذه الصفات التى نفخر جميعا بأنها منحت لنا عن جهد وعن عرق برنامج أعد للعمل على ثلاثة محاور المحور الأول هو نقل الملكية- هنا للاخوة الذين يقولون أنها بيعت بأسعار- نقل الملكية نقلا هادئا إلى القطاع الخاص. باستثناء- كما وجهتهم وأمرتم- قطاع الدواء وقطاع المطاحن.

نقل الملكية الخاصة ما الذى تم؟ عدد شركات قطاع الأعمال ٩٢/ ١٩٩٣ كان ٣١٤ شركة الذى قدم للبيع فى ٩٠٪ من الحالات خلال سوق الأوراق المالية و ١٠٪ مباشر حتى الآن ١٠٩ شركات.

عدد الشركات التى تم نقل الأغلبية فيها ٩٩ شركة، عدد الركات التى نقلت ملكيتها لعمل مصر، ٢٧ شركة من بين هذه الشركات ١١ شركة تعمل فى مجال استصلاح الأراضى وهى التى تنفذ أكبر المشروعات على أرض توشكى (١١) نقلت للعمال، فى هذه الـ (١١) شركة التى نقلت للعمال بالكامل كان متوسط العائد على المال المستثمر فيها، بين ٤ ,٦٪ نتيجة لتنفيذ البرنامج برعاية كاملة من وزارة قطاع الأعمال وقوة وايمان بقدرة العمال على أن يتحولوا إلى ملاك ناجحين بقدر ما كانوا عمال ناجحين رفعوا هذا العائد ما بين ١٦ و ٢٤٪ سنويا، قيم هذه الشركات زادت خمسة أضعاف فى السوق فى أقل من أربع سنوات، اجمالى قيمة ما قدم للسوق وهو ٣١٪ من المحفظة، ١٩٠، ٢٢ مليار، القيمة السوقية، الذين يقولون أن القيم منخفضة، القيمة الدفترية ٣٩١٢ أى أن الشركات قيمت بما يزيد على ستة أضعاف بعنا من هذه الشركات ما يقرب من ثلث القيمة بحصيلة اجمالية ٢٠٠ ,٩ مليون جنيه حصل منها لأن ما حصل كان من العمال على ثماني سنوات حصل منها ٢٠٠ ,٧ مليون جنيه الثلث كما قال السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء استخدم فى سداد الديون والثلث لتمويل المعاش المبكر والثلث ورد للخزانة العامة للدولة.

الشركات التى تم خصخصتها أجريت عليها دراسة من ثلاث مؤسسات بحثية نشرت منذ أسبوعين ماذا تقول الدراسة؟ تقول أنه فى جميع الشركات التى تم نقل ملكيتها، ٩٧٪ منها زادت الايرادات الاجمالية.

فى ٩٦٪ منها زادت القيمة المضافة وهى التى تعبر عن الانتاجية، فى ٩٥٪ منها زادت الأرباح فى ٩٩٪ منها، زاد متوسط أجر العامل، وهذا هو المحور الأول ونحن ماضون على الطريق، على طريق الاصلاح والابقاء على هذه الشركات على أساس أننا نعمر ولا نهدم نضيف ولن نخصم أبدا.

المحور الثانى والذى عملنا من أجله هو ايقاف نزيف الخسائر. عودة إلى الوراء قليلا لاذكر حضراتكم ببداية التعامل مع القطاع العام فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٢ كيف كان شكل الصورة؟ قيمة الممتلكات الموجودة فى القطاع العام القيمة كانت ٨٠ مليارا، القطاع العام محمل بديون ٦٠ مليارا ٣٠ مليارا منها للبنوك ١٢ منها محملة للشركات المتعثرة أى أنها غير قابلة للسداد، ما هو الموقف اليوم؟ لا يوجد دين اسمه غير قابل للسداد تم تصفية ٦ مليارات من مبلغ الـ ١٢ مليارا سددت تم تسوية الديون فى ٦ مليارات ولن يبقى دين دون سداد من خلال برنامج الاصلاح.

عدد الشركات الخاسرة فى القطاع العام سنة ١٩٩٢ كان ١٢٦ شركة العدد هذا العام هو ٥٢ شركة أى تم اصلاح ٧٤ شركة فى أقل من أربع سنوات، القيمة المضافة الاجمالية لشركات القطاع العام كانت (١١) مليارا، وفى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ وصلت إلى ١٨ مليارا.

القطاع العام موجود فى ٣١٤ موقعا لم نسمح على الاطلاق بتصفية أى كيان الا بعد أن تم تدبير مواقع للعمل للعمالة الموجودة فيه، الصادرات زادت من ١٥٠٠ مليون رغم الحرمان من الصادرات إلى الكتلة الشرقية- إلى ٢٥٠٠ مليون.

الزيادة فى الايرادات، الزيادة فى الانتاجية والقيمة المضافة، الزيادة فى الأرباح، تخفيض فى عدد الشركات الخاسرة، التزام كامل بالديون، لأن ديون البنوك عبارة عن ودائع المواطنين.

المحور الثالث الذى عملنا فيه، هو الاصلاح الشامل لجميع الشركات، وهو اصلاح تم على تسع مراحل:

بدأنا بتغيير قيادات الشركات، ليس من الضرورى لارتكابها خطايا، ولكن دفعا بقيادات شابة حتى تستطيع أن تؤدى مهمة الاصلاح.

المهمة الثانية التى نفذناها، تسجيل الاصول، فالقطاع العام كان يمتلك ١٦٨٢ عقارا ومبنى، المسجل منه- وهناك وثائق- ١٢٦ بحثنا عن الوثائق، وبعضها يرجع تاريخه إلى خمسين سنة مضت، حتى نحافظ على أموال الشعب، الذى تم تسجيله حتى أول أمس ١٤٨٠، بمعنى انه لم يبق لنا الا فى حدود ١٤٪، ١٥٪.

وضعنا برنامجا للسيطرة على المخزون والحسابات المدينة، والمخزون من روكد ٢٥ عاما.

شكلنا لجانا بعضوية لرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات لتقييم المخزون والحسابات المدينة حتى نحسم قضية المخزون الراكد والديون الغير قابلة للسداد، ديون منذ خمسة وعشرين عاما ويصل الينا على الحاسب، عن طريق الخط التليفونى، فى يوم ٤ من كل شهر، موقف المخزون والحسابات المدينة فى كل شركة.

المهمة الرابعة، هى التطوير للنظام المحاسبى والنظام الرقابى، الحسابات الختامية كانت تصدر فى شركات القطاع العام بعد نهاية السنة بأربعة أو خمسة أشهر.

المراكز المالية لشركات القطاع العام الآن تعد شهريا، وتناقش شهريا، أعمالنا لامر كزية- لأن عدد الشركات ٣١٤ وعدد المواقع كان ٧٤٠ موقعا وجعلنا كل موقع مسئول عن النتائج التى يتم تحقيقها، دفعنا بقيادات جديدة من خلال انشاء أفضل مراكز الشرق الأوسط فى التدريب على الإدارة.

وادعو حضراتكم لتشريفه حتى تشاهدوا ما يتم فيه، دربنا حتى الآن خلال الاربع السنوات- تمهيدا لدفع هؤلاء ٢٣٠٠ شخص والاخوة أعضاء المجلس الموقر الموجودون

فى الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة، يعرفون ويعملون معنا... الأخ امين مبارك رئيس لجنة الصناعة، فى الشركة القابضة الهندسية، الأخ الدكتور محمد عبداللاه فى الشركة القابضة للقطن، والاخ فتحى نعمة الله فى الشركة القابضة للملبوسات، والاخ عبدالله طايل فى الشركة القابضة للقطن... ويحضرون ويشاركون معنا، صححنا المسار لـ ٦٢ شركة تفصيلا، بدءا من تسويات الديون إلى اعادة هيكلة العمالة، إلى تصحيح الامكانات المادية، إلى تعديل أنظمة الإدارة. ونعد الآن للخطوة الاخيرة وهى المتابعة الميدانية الأسبوعية لبرامج الاصلاح.

أكتفى- سيدى الرئيس- بهذا القدر (تصفيق) وأود التأكيد لحضراتكم، انه لم يترك فاشل أو مقصر فى موقع قيادى، لم يعين فى موقع قيادى شخص واحد مستندا إلى قرابة أو نفوذ، لم يعين شخص واحد فى منصب قيادى فى القطاع العام أو فى أى مجال، مستندا إلى قرابة أو نفوذ، لم يترك فاسد أو مفسد دون احالة إلى النيابة العامة، لم نجامل، ولن نجامل أحدا، فالكل يخضع للحساب، تحركنا وبسرعة... والا لما تحققت هذه الأرباح، قدمنا الحماية من الانهيار إلى ١٢٦ شركة، سددنا نيابة عنها ٦ مليارات. ادخلنا كل جديد فى انظمة الإدارة الحديثة، ننفذ برنامجا لتكثيف الاصلاح.

أحسب أن الزملاء لم يقصدوا المساءلة بل كان قصدهم البيان، والبيان قدمته لحضراتكم- وهو ناصع- يسجل انجازات بل معجزات، حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، ويؤكد أن مصر عامرة بأهلها الشرفاء، وقيادتها الأمنية الوفية، لا أريد جزاء أو شكور، يكفينى شرفا وفخرا أن أعطيت الفرصة لخدمة هذا البلد العزيز الأمين.

والله الموفق.

(تصفيق)

رئيس المجلس:

شكراً للأستاذ الدكتور عاطف عبيد على تعقيبه على الاستجوابات الثلاثة.

وطبقًا للمادة (٢٠٢) فقرة (٢) من اللائحة الداخلية للمجلس، للمستجوب الرد على إجابة من يوجه إليه الاستجواب.

والآن، فليتفضل السيد العضو محمد محمد مرزوق، بالرد على إجابة السيد الوزير على استجوابه.

وأرجو أن يكون الرد خلال خمس دقائق لكل مستجوب ، مراعاة للوقت.

تعقيب السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أن السيد الوزير استخدم إسلوباً لإرهابنا عندما قال: إننا ما قصدنا إلا إلى إساءة العمل الذي يتم على أرض مصر.

رئيس المجلس:

لا ، لقد قال بحسن نية.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

لا ، لم يقل بحسن نية .

رئيس المجلس:

لا ، لا ، قال بحسن نية.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

يا سيدي ، لم يقل بحسن نية، ونحن نقول : إننا نقول الحق.

رئيس المجلس:

قال بغير قصد.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

ولا نخشى في الله لومة لائم، وسنصر على مطاردة الفساد ما دامت لنا قوة قادرة على ذلك.

الأمر الثاني: أن السيد الوزير يقول إن الحالات التي ذكرت فردية، وأنا آخذه من كلامه، كلام السيد الوزير وهو يقول: وقد بلغ عدد الشركات الخاسرة في يونية عام ١٩٩٣، عدد ١٠٨ شركات، أصبح الآن بفضل الإجراءات التي تمت ٨٠ شركة في يونية ١٩٩٧، وجاري العمل على إصلاح الهياكل التمويلية وهيكلة العمالة وهكذا.

هنا، يقر أن هناك- حسب كلامه هو، والعدد أكبر من هذا - ١٠٨ شركات خاسرة وأنه لم يبق منها إلا ٨٠ شركة.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

٥٢ شركة، الآن.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

إنني أتكلم عن الكلام الذي كتبه سيادتك.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

هذا في عام ١٩٩٧، وإنني أتكلم عن عام ١٩٩٨.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

أي أنها ليست حالات فردية .

المسألة الثانية، أن الفساد الموجود ليس فسادًا في حالات فردية أيضًا، لأن السيد الوزير يقول: «وعلى ضوء النتائج الفعلية لهذه الشركات... وقد أعيد تشكيل مجالس الإدارة لشركات قطاع الأعمال العام التابعة للدورة الثانية ٩٦ / ١٩٩٩ على ضوء النتائج الفعلية لهذه الشركات حيث تم تغيير مجالس الإدارة بنسبة تراوحت بين ٣٨٪ إلى ٨٠٪ يعني أنه يعترف أن هناك شركات وصل عددها إلى ما بين ٣٨٪ إلى ٨٠٪ شركات فاسدة.

الأمر الثالث، يقول سيادة الوزير أنه لم يشارك في تعيين أو ترشيح أحد وأنا أقول له : من الذي أصدر قرار المهندس فتحي أحمد علي رئيسًا لشركة كفر الدوار ؟! هذا الرجل الذي أظهرنا كل مفاسده ومن الذي، بعد أن جاء بمهندس آخر لشهور، أعاده عنوة رئيسًا لمجلس الإدارة ؟! حتى وصلت المسألة من ١٦ مليون جنيه ربحًا في مجلس الإدارة السابق إلى ٣٤٣ مليونًا خسارة على يد هذا الرجل؟! هو نفسه الذي أصدر قرار ترشيحه وقرار تعيينه.

رئيس المجلس:

قرار تعيينه من الجمعيه العموميه، وا علاقة . للسيد الوزير به.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

يا سيادة الرئيس، كل هذه شكليات إنما الحقيقة .. وهو الذي أصدر قرار تعيين أعضاء الجمعيات العمومية.. فنحن لن ندور في الشكليات وهذا الكلام.

وسيادة الوزير، كم سنة له في الوزارة؟! وكم سنة مسئول عن وزارة قطاع الاعمال؟! حتى نعرف من كان يصدر القرارات خلال هذه المدد كلها؟!

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

سيادة الرئيس، تصحيحا لهذه الواقعة لقد احضرت الاسماء التى اشير إليها هنا وتاريخ تعيينهم.

رئيس المجلس:

يريد إرسال البيان الخاص بتاريخ تعيينهم وشكرا جزيلا.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

أريد اجابة عما قلته، فتحى أحمد على، من الذى أصدر قرارا بتعيينه؟!

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

فتحى أحمد على عين فى بداية الوظائف القيادية وكان رئيسا لمجلس إدارة الشركة الشرقية للكتان.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

لا علاقة لى بهذا.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

ثم بعد ذلك، عين رئيسا لشركة إسكندرية للغزل والنسيج، ثم بعد ذلك عين فى المرة الاولى مفوضا لشركة كفر الدوار، ثم بعد ذلك جددت له الجمعية العمومية، ثم بعد ذلك انا الذى نحيته.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

يعنى سيادتك لم تصدر قرارا..

رئيس المجلس:

أولا، وفقا للبيان الذى أمامى، عين فى ٢٩/ ٥/ ١٩٩٣ رئيس مجلس إدارة وعضو منتدبا لشركة مصر للغزل والنسيج كفر الدوار، التى تحدثت عنها.

عين فى مايو ١٩٩٣ حتى ١/ ٨/ ١٩٩٦ أى أن تعيينه فى عهد الوزارة السابقة واستمر بعد الوزارة خالية بسبعة اشهر.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

قرار تعيينه- يا سيادة الرئيس- صادر من الدكتور عاطف عبيد.

(صوت من السيد العضو السيد رشد: يا سيدى. الدكتور عاطف عبيد ويكن هو الوزير فى ذلك الوقت).

رئيس المجلس:

الدكتور عاطف عبيد لم يكن وزير لقطاع الأعمال سنة ١٩٩٣.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

يا سيادة الريس، الاوراق عندنا تقول غير ذلك.

رئيس المجلس:

هذه بيانات موجودة عندنا، فمجلس الشعب لابد أن يحاط بالقرارات الجمهورية، الدكتور عاطف عبيد لم يعين وزيرا لقطاع الأعمال سنة ١٩٩٣، وكان الدكتور عاطف صدقى رئيسا لمجلس الوزراء وهو وزير قطاع الأعمال فى ذلك الوقت.

السيد العضو محمد محمد أحمد مرزوق:

انا يكفينى انه يتنصل من تعيينه.

الأمر الآخر، يا سيادة الرئيس، أن السيد الوزير قال: اننا دفعت الينا معلومات خاطئة، حينما تكلمت فى الاستجواب، تكلمت من واقع الميزانيات، ومن واقع قرارات الجهاز المركزى للمحاسبات، ليست معلومات دفعت الينا، ولكنها معلومات رسمية، والميزانيات موجودة عند سيادتك، وبقية الميزانيات موجودة هنا، فكل ما قلناه، حقائق لم يرد عليها السيد الوزير اطلاقا، وكل رده علينا مجرد انشاء.

ولذلك، فاننى أصر على طرح الثقة رغم هذه الاصوات.

رئيس المجلس:

شكراً جزيلاً، والكلمة الآن للسيد العضو محمود زينهم للرد على إجابة السيد الوزير على استجوابه فليتفضل.

تعقيب السيد العضو محمود على حسن زينهم:

الحقيقة، كنت متصورا أن سيادة الوزير سينهى بيانه بطرح الثقة على المستجوبين، لأن الحقيقة، أن هذه الاستجوابات تحولت من استجوابات من أعضاء المجلس إلى الوزير المختص، إلى استجواب الوزير للأعضاء المستجوبين ووجدنا أنفسنا.... تجاهلوا عن عمد ماذا يفعلون!! وقدموا نصف الحقيقة وحجبوا النصف الآخر، ولا اعرف عن ماذا؟ ويتعمدون أن يسيئوا إلى سياسة الإصلاح الاقتصادى الموجودة، وكأن بعض الأعضاء الموجودين داخل هذا المجلس، وربما أكون منهم، لأننى تجرأت وتقدمت باستجواب، فاصبحت مواطنا غير صالح، لأننى دخلت هذا المجلس.

وللاسف الشديد، فإن الوضع الحالى هو الذى أوصلنا إلى ما نحن فيه، إلى أن نتحول من مستجوبين إلى مستجوبين، وهذه هي الخطورة التي تتم في هذا المجلس.

وعندما نتقدم باستجواب في هذا المجلس، نتقدم ببيانات ومعلومات صحيحة، كما قال زميلي الأستاذ محمد مرزوق، ونعتمد على تقارير رسمية من الجهات الرسمية ومن الجهاز المركزي للمحاسبات، الذي كان تابعًا لهذا المجلس، وأصبحت تبعيته الآن لرئاسة الجمهورية، شرفًا أكبر، فيكون المفروض - اعتمد على تقارير هذا الجهاز ألا يشكك فيما أقدمه من معلومات والمفروض أن يرد على هذه المعلومات.

وأقول - وقد يكون السيد الوزير طرح في النهاية على أساس أننا لم نقدم استجوابًا ولكن قدمنا بيانًا- أن سيادتك قدمت للمجلس بيانًا، ولم ترد على الاستجوابات، لأن الاستجوابات كانت وقائع محددة وبأرقام محددة موجودة في تقارير رسمية ومحددة، لم نسمع أي رد عليها ، ولا على أي واقعة طرحتها، أكثر من أنك قلت إنني لا أعرف .. الشركة العملاقة التي أهاجمها - الشركة العملاقة ، أهاجم رئيس مجلس إدارتها ، أهاجمها في وقائع محددة، وهذه الوقائع المحددة المفروض الرد عليها؟

لقد قلت سيادتك، أن كل التقارير وكل البيانات التي قدمناها خاطئة، فأين الأرقام الصحيحة؟ فمن الممكن أيضًا أن أرد على سيادتك وأقول: أن كل الأرقام التي طرحتها غير صحيحة، بنفس الطريقة.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

سأرسل لسيادتك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن المركز المالي في ١٩٩٨/٦/٣٠.

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

أنا عندى التقرير، وقرأت منه ، ويمكن أن أودع التقرير أمانة المجلس.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

تقرير ١٩٩٨/٦/٣٠ غير موجود عند سيادتك.

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

لا ، موجود عندي تقرير ١٩٩٥/ ١٩٩٦.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

سأرسل لك تقرير سنة ١٩٩٨.

السيد العضو محمود على حسن زينهم:

أن أول ما طرحته في هذا المجلس هو تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في ١٩٩٨/٦/٣٠ عن شركة مصر للسياحة، وهو أحدث تقرير وصل.

أيضًا- سيادتك- اتهمتنا أننا نستخدم حالات فردية، وأنا لم أطرح اسم إنسانًا في هذا الاستجواب، ويمكن قلت لسيادة الريس - عندما سألني عن الذين سأقدم

الاستجواب ضدهم - إنني لن أتحدث عن إفراد ولكنني أتحدث عن وقائع، وطرحت وقائع ولم أتكلم عن أفراد، ولم أقل حالات فردية وأتيت بثلاث شركات أساسية موجودة، تنازلت عن طرح شركة كاملة، وهي شركة المطاحن والمخابز، ولم أتحدث عنها لأن السيد الرئيس قال لي بأن الوقت قد انتهى وتكلمت عن شركة واحدة أو شركتين، الشركة الأولى تشمل الإسكان والسياحة والسينما، فهل هذه حالات فردية؟! ثلاثة قطاعات الإسكان والسياحة والسينما هل هذه حالات فردية؟!

ليست حالات فردية، ثم تكلمت عن الشركة الشرقية للدخان كشركة اخرى ولو كان لدى مزيد من الوقت لتحدثت عن شركة المطاحن والمخابز.

فمعنى هذا اننا لم نأت بحالات فردية، نحن أتينا ببعض الوقائع التى تؤيد ما نقوله، ونقول أن هناك انحرافات موجودة داخل قطاع الأعمال العام، وضربنا بعض الامثلة، شركة، اثنين، ثلاث اربعة خمسة، فهذه ليست حالات فردية.

فأرجو شاكرا، وهذه مسئولية المجلس أن يحافظ على النواب المستجوبين، لانهم بالدرجة الأولى، زملاء وأعضاء فى هذا المجلس الذى نتشرف بعضويتنا فيه، وارجو أن تحافظوا على زملائكم المستجوبين، حتى يؤدى المجلس رسالته فى الرقابة على الحكومة وشكرا..

رئيس المجلس:

شكرا للسيد العضو محمود زينهم والكملة للسيد العضو رجب هلال حميدة للرد على اجابة السيد الوزير عن استجوابه، فليتفضل.

تعقيب السيد العضو رجب هلال حميدة:

شكرا سيادة الرئيس.

الحقيقة، ان السيد الدكتور وزير قطاع الاعمال لم يتعرض للوقائع التى ذكرتها فى استجوابى ولم يقدم ردا على اى نقطة من النقاط التى أثيرت، والمضبطة موجودة هل اقدم الاستجواب. حتى اذا كان السيد الوزير رد على المستجوب الأول والثانى بقوله انهما ذكرا نصف الحقيقة وحجبا النصف الأخر، فأقول لسيادتك انك قد حجبت الحقيقة كاملة عندما لم تتعرض للرد على الاستجواب اما نفيا أو ايجابا اما أن تتكلم سيادتك وتقول ان هذا الاستجواب صحيح واما أنه لا حقيقة فيه أو فيه نصف الحقيقة. وقد تعرضت سيادتك لنقطة واحدة فى الاستجواب وبدأت بها وقلت ان الرجل الذى تولى شركة النصر للتصدير والاستيراد (نقطة واحدة) حقق مكاسب قدرها ٢٨ مليون جنيه، وسوف أقول لسيادتك من أين أتى بملغ الـ٢٨ مليونا جنيه فهذا هو تقرير المراقب العام، مراقب عام الحسابات فى الصفحة رقم (٥) قام بتفصيل مبلغ الـ٢٨ مليونا وكيف تحقق هذا المبلغ؟ فهم قد قاموا بلعبة حتى يظهر على الورق أنهم قد حققوا أرباحا، فكيف وضعوها كأرقام؟ قال أظهر حساب العمليات الجارية المعد بمعرفة الشركة أن الفائض القابل للتوزيع عام ٩٦/ ١٩٩٧ بلغ ٦ ,٢٧ مليون نتيجة لقيد المبالغ الآتية ضمن ايرادات الشركة، تحايل... تحايلوا بأن قاموا بوضع أرقام غير حقيقية وقاموا باضافتها إلى الايرادات وبيانها كالآتى: احتساب مبلغ ٦ ,٥ مليون جنيه قيمة الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم التى تمتلكها شركة النصر فى شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية.

احتساب فوائد دائنة بمبلغ ٣ ,٣٨ مليون جنيه تمثل ٨ ,٨ ,١٣ من قيمة الفائض القابل للتوزيع الى أظهرته حسابات الشركة.

كما أشار التقرير إلى طلب السيد مراقب الحسابات بالجهاز تدعيم المخصصات بمبلغ ٧ ,٣٦ مليون جنيه لكفاية للمخصصات المقابلة، سيادتك قلت فى حديثك ليس من الخطأ أن نخطىء ولكن الخطأ أن نتستر على ذلك، كلام سليم وأتفق مع سيادتك فى ذلك تماما. ماذا تقول عن الرجل الذى ذكرته بالنسبة لشركة النصر الذى يخطىء طوال حياته وحقق ٥٠ مليونا، ثم ٦٠ مليونا، ثم ٨٠ مليونا أى فى حدود ١٩٠ مليونا لماذا عندما يحال إلى المعاش لا يستبدل بغيره سيادة الرئيس؟ ويصر على أنه ليس متخصصا فى الأعمال التجارية فطوال حياته سيادتك يعمل فى النيل العامة للنقل النهرى، أتوبيس شرق الدلتا، النيل العامة لأعمال النقل، النقل الثقيل، ثم رئيسا للشركة القابضة لنقل حتى ١٨/ ٦/ ١٩٩٦ حتى أحيل إلى المعاش، فليس له علاقة بالتجارة، وليس له علاقة بالتصدير، فهو رجل يعمل فى النقل بل أضف إلى ذلك سيادة الوزير أن هذا الرجل عندما تولى هذه الشركات حقق خسائر لهذه الشركة القابضة بلغت ٦ ,٥٣ مليون جنيه، رجل هذا تاريخه هل أقوم بتمينه رغم أنه قد تمت احالته إلى المعاش؟ وبعد ذلك نقول اننا لا نتستر على الخطأ، نحن نربأ بسيادتك أن تتستر على الخطأ، نحن نربأ بسيادتك ألا تواجه هؤلاء. سيادتك قلت أيضا وذكرت ثلاثة هنا، ثلاثة رؤساء لجان خطرين جدا، فالعملية متداخلة مع بعضها. لجنة الصناعة، لجنة العلاقات الخارجية واللجنة الاقتصادية، فقد ذكرت سيادتك أن هؤلاء الثلاثة الأعضاء فى مجالس دارات الشركات، وفعلا أنا فى تقريرى تعرضت...

رئيس المجلس:

هل السيد الوزير قال مجالس الإدارات أم الجمعية العمومية؟

السيد العضو رجب هلال حميدة:

السؤال- سيادة الرئيس- وأريد اجابة من سيادتك، وإننى لا أعترض على أنهم موجودون ولكن أعترض على أن سيادة الوزير قال هذا الكلام، هل وافق المجلس على تفرغ هولاء الزملاء ليصبحوا أعضاء مجالس ادارات فى هذا المكان؟ نحن نريد أن نفهم فقط.

(صوت من السيد العضو السيد راشد: هؤلاء كانوا موجودين قبل الدكتور عاطف...)

رئيس المجلس:

أريد أن أعرف هل هم أعضاء فى مجلس إدارة أم فى جمعية عمومية؟

السيد العضو رجب هلال حميدة:

سيادة الرئيس، أريد أن أتكلم فى نقطة أخيرة وأريد من السيد الوزير أن يقدم لى اجابة واضحة ويقدم للمجلس الرقابى هنا، أريد أن تقدم سيادتك لهذا المجلس الموقر المحترم حجم المخصصات التى حصل عليها رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجالس الإدارات، أرجو اعطائى بيانا بحجم الأموال التى خصصت لهم نظير توليهم لهذه الأمور وبدل الجلسات، وأريد أيضا أن تقدم لى وأنت رجل اقتصاد ورجل عظيم ونعتبرك من العلماء الاطهار فى هذا الوطن وتقول لى مدى تناسق ذلك مع الكادر العام للعاملين بالدولة وعلى أسوأ الفروض لكى أفتح لسيادتك باب بالنسبة للكادرات الخاصة، لنرى أى شركة خاصة خارج قطاع الأعمال العام أعلى كادر فيها يحصل على كم ثم قم بعمل عملية مقاصة أو مواءمة بينه وبين الناس، واعطنى بيانا هنا حتى أستطيع أن أقول أن هولاء الناس يعملون لحساب الوطن كما قلت سيادتك أم انهم يعملون لحساب مصالحهم حتى يحصلوا على ملايين الجنيهات فى بدل السفريات، وبدل الجلسات، وبدل اقامات وبرما سمسرة وعمليات... وكل ذلك سيادة الرئيس لقد كنت أتمنى أن يتقدم السيد الوزير عاطف عبيد الذى احترمه فعلا وهو يعلم ذلك لأنه من علماء هذا الوطن ويجب أن يأخذ كل انسان قدره وحقه، أحترمه كعالم من علماء هذا الوطن، وقد أعطى لهذا الوطن لكن يجب أن يقدم لى اجابات واضحة ويرد على الأرقام التى ذكرتها، فلماذا سكت وحجبت الحقيقة كاملة يا سيادة الوزير عن الاستجواب المقدم؟ هل ستتخذ قرارات شديدة رادعة فى المستقبل سنسمع بها حتى نقول انك فعلا- ونحن على ثقة بذلك- لا تتستر على الفساد ولا المفسدين، شكرا سيادة الرئيس، وشكرا للسادة الأعضاء.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال:

سوف نريحك... شركة النصر سوف يتم تخصيصها من أجل هذا الموضوع.

السيد العضو رجب هلال حميدة:

يجب أن نخصخصها بفلوس حقيقة ولا يقال انها تخسر ويقيموها بـ ٣٠٠ مليون جنيه وهى تساوى مليار جنيه.

★ تعقيب السيد الدكتور رئيس المجلس بأنه لا يجوز لعضو المجلس أن يكون عضوا فى احد مجالس ادارات الشركات وإحالة جميع الأسماء التى ذكرها السيد وزير قطاع الأعمال العام إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لبحث مدى قانونية هذه العضوية.

رئيس المجلس

أولا، طبقا للائحة المجلس لا يجوز لعضو مجلس الشعب أن يكون عضوا فى مجلس ردارة شركة من شركات قطاع الأعمال، والبيان الذى أمامى خاص بالجمعيات العمومية، وهناك أحد السادة الأعضاء بصفته أستاذا يريد أن يدلى ببيان وهو الدكتور محمد عبداللاه فليتفضل، وهو عضو فى مجس إدارة شركة القطن والتجارة.

السيد العضو الدكتور محمد عبده اللاه:

الحقيقة السيد الوزير تفضل بذكر أسماء بعض أعضاء مجالس الإدارة من أهل الخبرة على سبيل المثال وليس الحصر لأن الحصر فيه كثير من أعضاء مجلسى الشعب والشورى، ولكن المعيار أننى فى هذه الشركة قبل الدكتور عاطف عبيد منذ عشرين عاما، من عشرين سنة عضو مجلس إدارة من أهل الخبرة من أيام وجود البنك القومى للاستيراد والتصدير، فهذه مسألة قديمة لها أكثر من عشرين عاما.

رئيس المجلس:

الدكتور محمد، لو كنت عضوا فى المجلس قبل انتخابك فلا خطأ.

السيد العضو الدكتور محمد عبده اللاه:

نعم.

رئيس المجلس:

تحال جميع أسماء أعضاء مجلس الشعب الأعضاء فى مجالس إدارات الشركات إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لبيان مدى صحة هذه العضوية.

(تصفيق)

السيد العضو الكتتور محمد عبده اللاه:

سيادة الرئيس، أريد أن أكمل كلامى.

رئيس المجلس:

هذا الموضوع طالما أثير فى المجلس، فالمجلس يسير على الطريق الصحيح، جميع أسماء السادة أعضاء مجلس الشعب الأعضاء فى مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال تحال إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لبيان مدى قانونية هذه العضوية.

(تصفيق)

السيد العضو الدكتور محمد عبده اللاه:

أقول- لك يا سيادة الرئيس- أن ذلك منذ عشرين عاما وقبل دخولى المجلس.

رئيس المجلس:

يا دكتور محمد، هذا الموضوع قد حسمته. الأسماء تذهب إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لبحث مدى قانونية عضوية الأعضاء.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

جميع هذه القوائم موجودة وأودعتها لدى السيد الدكتور رئيس المجلس، ولا يوجد من ين أعضاء مجلس الشعب من يعين رئيسا أو عضوا فى مجلس الإدارة فى ظل عضويته للمجلس، والبيانات موجودة عند سيادتك.

رئيس المجلس:

يجب أن يكون عضوا قبل انتخابه

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

نعم.

رئيس المجلس:

هذا الموضوع طالما أثير فمن مصلحة العضو أن تبحث المسألة، ولا تترك هكذا ويكون حولها ضباب.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

البيانات الكاملة موجودة لدى سيادتك.

رئيس المجلس:

يجب أن يكون عضواً قبل انتخابه.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

نعم.

رئيس المجلس:

هذا الموضوع طالما أثير فمن مصلحة العضو أن تبحث هذه المسألة، ولا تترك هكذا ويكون حولها ضباب.

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

البيانات الكاملة موجودة لدى سيادتك.

رئيس المجلس:

هل يريد سيادة الوزير أن يبدي تعليقًا أخير؟

السيد الدكتور وزير قطاع الأعمال العام:

لا إنني مكتف بهذا يا سيادة الرئيس.

رئيس المجلس:

لدى طلب مقدم من خمسة وأربعين عضواً بإقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال، فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة)

رئيس المجلس:

إذن، أعلن الانتقال إلى جدول الأعمال، أما الاستجواب الذي ووفق على نظره بجلسة اليوم والموجه إلى الأستاذ الدكتور وزير الصحة فينظر صباح الغد مع طلبات الإحاطة والأسئلة المتعلقة به.

فهل توافقون حضراتكم على ذلك؟

(موافقة)

رئيس المجلس:

هل توافقون حضراتكم على الاكتفاء بهذا القدر من جدول الأعمال؟

(موافقة)

رئيس المجلس:

إذن، ترفع الجلسة وتعقد الجلسة القادمة - بإذن الله، الساعة الثانية عشرة من صباح غد الأحد الموافق ١٥ من رمضان سنة ١٤١٩هـ الموافق ٣ من يناير سنة ١٩٩٩م.

(رفعت الجلسة الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء).

مئات المستندات قدمناها للاستجواب
عن الفساد فى قطاع الاعمال العام

قدم الاستاذ الصحفي على القماش مئات المستندات التي تتعلق بالفساد فى الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال وعلى رأسها الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما وشركات المطاحن وشركة الدخان والسجائر، وذلك ضمن الاستجواب المقدم من محمود زينهم - عضو مجلس الشعب - ضد عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام.

يأتى على رأس القضايا التي يناقشها الاستجواب وجود انحرافات وشبهات كبيرة فى عملية بيع شركة الأهرام للمشروبات، حيث تقدم لشرائها مستثمر أمريكى من أصل مصري، وتمكن من الفوز رغم تقدم مستثمر بلجيكى بعرض يزيد على العرض الآخر، وهو ما أضاع أكثر من ١٠٠ مليون جنيه كما يتناول الاستجواب وقائع انحرافات أخرى بالساحل الشمالى وفى شركات المقاولات وفى مجال بيع الأراضى. في الوقت نفسه يتناول الاستجواب العديد من التحقيقات الصحفية عن الفساد فى شركات المطاحن برئاسة كمال غنيم وهو ما يكذب كل إدعاءاته عن توقف الحملة الصحفية خاصة مع تراجع عمليات الإنتاج والتسويق عن العالم الماضى بمقدار تسعة ملايين جنيه فى أربعة أشهر فقط وقفز المديونيات وتهرب المدينين من السداد وإنتشار ظاهرة «حريق الدقيق» يذكر أن الشعب كانت قد قدمت مئات المستندات المتعلقة بالفساد فى مجال الآثار ضمن الاستجواب الذى تقدم به البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب.

وتطالب الاستجوابات بالإطاحة بكل من عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وفاروق حسنى وزير الثقافة ومصطفى عيد وكمال غنيم ومحمد صادق رجب ورؤساء الشركات المليئة بالإنحرافات.

الشعب ٦/٢/٩٨

توابع الاستجواب!!

إذا كان مجلس الشعب انتقل إلى
جدول الأعمال مع التصفيق وتوجيه الشكر
للوزير ... فإن الصحافة لم تنتقل أو تصفق أو
توجه كلمة شكر للوزير! .. وهو ما يؤكد عدم
الرد على وقائع الفساد.. وأن إجابات الوزير
كانت غير مقنعة .. وأن الحكومة أنقذته وأنه
لايستحق الشكر!..



فضيحة برلمانية جديدة
تحالف الحكومة والمنصة يناقش ٥٠٪
من استجوابات الدورة فى جلسة واحدة

استهل مجلس الشعب العام الجديد بفضيحة برلمانية من العيار الثقيل.. وحقق سابقة برلمانية هى الأولى من نوعها.. حيث ناقش المجلس ٥٠٪ من الاستجوابات المدرجة ضد الحكومة فى هذه الدورة فى جلسة واحدة صباح السبت الماضى. نجحت الحكومة فى تنفيذ مخططها بفضل التنسيق المشبوه الذى تم بين ممثلها وزير شئون مجلسى الشعب والشورى ومنصة البرلمان.. أعلنت الحكومة إرجاء مناقشة الاستجوابات المقدمة إليها من النواب إلى مارس القادم لمناقشتها بواقع استجواب واحد شهريا، فى الوقت الذى فاجأت فيه النواب باستعدادها لمناقشة ٤ استجوابات أخرى فى ذات الجلسة التى كانت مقررة أصلا لتحديد موعد لاحق لمناقشتها وفق جدول الأعمال الموزع على الأعضاء. وجه د. سرور إهانة بالغة للبرلمان الذى يترأسه عندما سلب النواب حقهم فى سحب الثقة من الحكومة بزعم أن الأقلية المعارضة لا تملك النصاب الذى يمكنها من ذلك. قال سرور «إن الاستجوابات لا قيمة لها ما دامت المعارضة ليست بالقوة التى تمكنها من تقديم طلب سحب الثقة من الحكومة لأنها لا تملك عدداً من المقاعد داخل المجلس يسمح لها بذلك».

ومن ثم اقترح سرور تحويل الاستجوابات إلى أسئلة وطلبات إحاطة، وقد لاقى هذا الاقتراح الغريب استحسان نواب الأغلبية حيث ضجت القاعة بالتصفيق الحاد.

واضطر نواب المعارضة والمستقلون للقبول فى ظل تحالف المنصة مع الأغلبية وقبل النواب عرض استجواباتهم.. حيث أعلن محمود زينهم- أحد مقدمى الاستجوابات- أنه يفضل عرض استجوابه مبتوراً على أن يرفض مناقشته الآن ليلفه النسيان كما حدث لاستجوابه الذى لم يدرج للمناقشة فى الدورة الماضية، كما عرض كل من النائبين رجب هلال حميدة ومحمد مرزوق استجوابيهما بصورة باهتة وغير منظمة برغم ما يحملانه من وقائع فساد

خطيرة تشوب عملية الخصخصة وإدارة شركات قطاع الأعمال، الأمر الذى أدى إلى إهدار ثروة مصر التى تقدر بالمليارات.. وقد بلغت الصورة المأساوية ذروتها بانشغال النواب بالحصول على توقيعات وتأشيرات الوزراء. اتهم النواب المستقلون والمعارضة كلاً من الحكومة والمنصة بتعمد قتل الاستجوابات وتهميش دور المجلس الرقابى بعدما تم سلب دوره التشريعى. وهدد النواب بالانسحاب من الجلسة عندما أعلن د. سرور أن الوقت المخصص لكل مستجوب لا يتجاوز نصف ساعة. إلا أنه تراجع أمام ثورتهم ومنحهم مزيداً من الوقت. وقد انتهت جلسة مناقشة الاستجواب الأربعة- كالعادة- بالانتقال إلى جدول الأعمال.

أشرف خليل - (الشعب) ٥/١/٩٩

حكومة الحباكين فى قفص الاتهام

إهدار المليارات فى صفقات بيع الشركات

«اتهام وزير قطاع الأعمال بتعيين قيادات للشركات تتسبب فى «تخسيرها» وتجاهل التقارير الرقابية عن عمليات «البيع»

تستند الحكومة فى تبريرها سياسة بيع قطاع الأعمال العام إلى الخسائر المادية الضخمة التى تتحمل أعباءها الموازنة العامة للدولة بما يؤثر على الخدمات التى تقدمها، غير أن معارضى هذه السياسات يعتبرون الحكومة تتحمل المسئولية الكاملة عن الخسائر التى تتجاوز مليارات الجنيهات بسبب الفساد وسوء اختيار الوزراء للمسئولين عن الشركات ورفضهم التجاوب مع التقارير الرقابية التى تكشف عن المخالفات القانونية الصارخة، وفى هذا السياق قدم النائبان المستقلان محمد مرزوق ومحمود زينهم عن الجماليةاستجوابين إلى رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى عن اتباع الحكومة سياسة «التخسير» المتعمد لشركات العامة تمهيدا لبيعها.

ويحيط باستجواب مرزوق قصة طريفة تكشف عن معان خفية عديدة إذ سبق ان تقدم به العام الماضى غير ان رئيس المجلس فتحى سرور وهيئة المكتب تعللوا بنواحى شكلية فى الاستجواب حول مسئولية وزير قطاع الأعمال العام من الناحية الشكلية فى اختيار قيادات الشركات القابضة استناداً إلى أن القرار الرسمى يصدر بتوقيع رئيس الوزراء بعد ترشيح وزير قطاع الأعمال وهو ما اعتبره سرور دليلاً عن مسئولية رئيس الحكومة وليس الوزير، وذلك على الرغم من خطورة الاستجواب الذى يتضمن مستندات ووثائق حول إهدار المليارات من الجنيهات من المال العام وإصرار الحكومة على استمرار قيادات الشركات المتسببة فى هذه الخسائر الرهيبة التى ساهمت فى إلحاق الضرر البالغ بالاقتصاد الوطنى.

ويقول مرزوق إن جوهر استجوابه هو مسئولية الحكومة وعلى الأخص رئيسها ووزير قطاع الأعمال عن اختيارات قيادات فاشلة لشركات قطاع أعمال تسببت فى حدوث الخسائر التى حولتها إلى هيئات مديونة مما استخدم لتبرير سياسة البيع.

ويعتبر مرزوق ان الاستجواب يضع يده على الدواء الحقيقى لجوهر المشكلة التى نعانيها وأسبابها الفعلية بعيدا عن التنظير والتقعير وكلام البولوتيكا الذى تستخدمه الحكومة لتبرير سياستها.

الأمثلة كثيرة وعديدة على تأكيد هذه المعانى وربما أبرزها قصة الحباك الشهيرة والذى كان رئيسا لشركة فيليبس وتمت ترقيته رئيساً للشركة القابضة المسئولة عن كل المؤسسات الاقتصادية الهندسية فى مصر، وتكشفت حقائق ووقائع الفساد التى أدين بسببها فى القضية التى اشتهرت بـ«أكبر قضايا الفساد» من خلال الصدفة وحدها.

ولم تقتصر وقائع إهدار المال العام واختلاسها على نموذج واحد، ويدلل مرزوق على ذلك بانتشار ظاهرة اختيار

القيادات فى كل القطاعات ومن بينها قطاع الغزل والنسيج، سواء فى كفر الدوار أو على مستوى القطاع المنتشر فى كل انحاء البلاد. إذ يقوم وزير قطاع الأعمال بترشيح أعضاء الجمعية العمومية للشركات القابضة ويعتمد القوائم من رئيس الوزراء الذى يصدر قراراً بتعيينهم ويقومون هم بدورهم فى اختيار جمعيات الشركة التابعة ورؤسائها.

ويستخلص مرزوق من ذلك أن وزير قطاع الأعمال هو المسئول عن اختيار قيادات الشركات وهو ما يعنى مسئوليته المباشرة عن أى خسائر أو فساد تعرض له هذه المؤسسات وينفى فى الوقت ذاته ما يتردد عن استقلالية الهيئات الاقتصادية فى اختيار قياداتها ومسئولياتها عن النتائج التى تحققها.

ويضيف مرزوق ان الحكومة فى سبيل استكمال خططها للقضاء المعتمد على الشركات العامة التى تأسست تمت بأموال الشعب، اشترطت فى قانون ٢٠٣ على ان نشاط الجهات الرقابية فى فحص هذه الشركات وأوضاعها مرتبط بموافقة رئيس الشركة القابضة أو الوزير ويقول «هما لا يوافقان على ذلك» مما يفتح الباب للفساد والتلاعب واختلاس أموال الدولة.

واستمرارا لسياسات الفساد المتعمد الهادف إلى تخسير الشركات العامة لتبرير بيعها يقول مرزوق إن اختيار القيادات تشوبه مظاهر تثير الدهشة إذ أن أغلب المسئولين عن الشركات تجاوزوا الستين عاما، وأغلبهم من «المحاسيب والأقارب والأصدقاء والمستشارين الفنيين.

ولا تتصل أسباب اختيارهم فى أغلب الحالات بالكفاءةبل فى قاعدة الاستمرار الأساسية فى المنصب ترتبط فيما يبدو بالقدرة على تحقيق الخسائر والحصول على أعلى الرواتب والمكافآت فى الوقت ذاته للمساهمة فى استنزاف أموال الشركات، حتى إن بعض رؤساء الشركات القابضة تتجاوز دخولهم من رواتب ومكافآت وبدلات حضور جلسات مبلغ خمسين ألف جنيه فى الشهر الواحد رغم ما تحققه شركاتهم من خسائر.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يورده مرزوق من أوضاع إحدى شركات الغزل والنسيج وهى شركة .... التى تم تعيين رئيسها .... فى عام ١٩٩٤ وكانت رابحة ١٦ مليون جنيه واستطاع بمجهود خارق فى عامين ان يُحيلها إلى شركة مدينة بما يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه وبدأت الشركة فى السحب على المكشوف حتى تجاوز الرقم ٨٠٠ مليون جنيه غير المخزون السلعى فى المخازن من الإنتاج والذى يقارب نفس المبلغ.

ومن بين المستندات ميزانية شركة .... التى تظهر خسائرها فى نهاية العام ١٩٩٥ بمبلغ ٤٢ مليون جنيه ومعتمدة من الجهاز المركزى لمحاسبات فى الوقت الذى ظهرت فيه ميزانية أخرى لنفس الشركة عن نفس العام تشير إلى أن خسائرها بلغت ٦٤ مليون جنيه ، ويتساءل مرزوق «كيف تمتلك شركة ميزانيتين عن عام واحد بأرقام مختلفة وهو ما يعده تزويرا متعمدا فى أوراق يؤكد التلاعب ومسئولية الحكومة عنه.

وفى الاتجاه ذاته يسير استجواب النائب محمود زينهم صاحب الاستجواب الشهير ضد وزير الإسكان والتعمير السابق حسب الله الكفراوى الذى أقام الدنيا وقتها ولم يقعدها لأشهر طويلة.

ويقول زينهم إن استجوابه إلى رئيس الوزراء عبارة عن قائمة اتهام طويلة وواضحة حول تسبب الحكومة فى إهدار المال العام ومسئوليتها عن الاختيار الفاشل لقيادات الشركة العامة وقصور الرقابة على المخالفات الخطيرة، بالإضافة الى رفضها التجاوب مع إشارات الأجهزة الرقابية الصحافة عن وقائع الفساد والقصور الذى يشوب هذه الشركات، فضلا عن تصفية الحكومة للمسئولين الناجحين الذين يحاربون الفساد مما يؤدى إلى تعرضهم للنقل والتشريد بسبب مواقفهم.

ويتناول زينهم فى استجوابه ثلاثة قطاعات على سبيل الاستدلال وهى الشركة القابضة للإسكان والسينما والسياحة، وشركة المطاحن المخابز، الشركة الشرقية للدخان استناداً الى تقارير رسمية صادرة عن هيئات حكومية

رقابية لم تلتفت إليها الحكومة أو تتخذ أية اجراءات فى شأن المسئولين المتسببين فى تخسير الشركة ويقول زينهم إن مؤشرات خطيرة تظهرها هذه المستندات حول إنتاج تقدر قيمته بالملايين راكد فى المخازن، وقطع غيار وماكينات يتم استيرادها وتخزينها رغم عدم الحاجة لها، مما يؤكد الشكوك فى حدوث فساد فعلى واختلاس لأموال الشعب.

ويعرض زينهم إحدى هذه المستندات فى شركة «الدخان» يظهر فى ميزانية ١٩٩٦ بند حول معدات مستوردة إلى مخازن الشركة مازالت فى الطريق وتبلغ قيمتها عدة ملايين من الجنيهات، ويتكرر البند ذاته بنفس التسميات فى ميزانية العام التالى، مما يعنى انه لم يتم شراء هذه الأدوات فعليا إذ لا يتصور أن تستغرق عملية الشحن والنقل عاماً كاملاً.

ويؤكد النائب المستقل امتلاكه عشرات الوثائق فى هذا المعنى، وهى أوراق رسمية من الشركات التى يرأس جمعيتها العمومية وزير قطاع الأعمال العام ومسئول فى الوقت ذاته عن أدائها واختيار قياداتها التى تسببت فى خسارة الدولة لمليارات من الجنيهات فى بيع ممتلكاتها بتراب الفلوس.

وينوى زينهم تقديم أدلة عديدة على سيناريوهات بيع الشركات والتى تبدأ باختيار الأقارب والمعارف والمحسوبيات لرئاسة الشركات القابضة، مثل اتباع سياسة التخسير، وإجراء مناورات متعمدة فى طرح أسهم الشركة للبيع حتى يتم ترسيتها على المستثمر المتفق عليه وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق وتحقق أرباحاً طائلة وبالملايين للمشترى الجديد والذى فى بعض الحالات يتضح أنه ذو صلة بهذا المسئول أو ذاك وما يترتب على ذلك من إهدار المال العام وتحقيق البعض ثروات غير مشروعة تقدر بالملايين ويستمرون فى مناصبهم ولا تلتفت الحكومة المسئولة عن تعيينهم إلى الأدلة الدامغة التى تصل اليها فى التقارير أو ما تنشره الصحف سواء المصرية أو الأجنبية فى هذا الشأن.

ويقول زينهم إن هذه الظواهر متكررة فى أغلب الشركات التى تم بيعها أو خصخصة نسبة من رأسمالها، فضلا عن تكرار وقائع الفساد فى أغلب الشركات والتى وردت فى تقارير أجهزة رقابية سأتولى عرضها على المجلس مصحوبة بردود الشركات وتعليق الأجهزة الرقابية عليها.

ويضيف أن المؤسف فعليا هو ورود كل هذه التقارير إلى رئيس الحكومة والوزير المختص ولم يحرك أحد ساكنا ولم نسمع سوى عن الحباك بالصدفة؛ فى الوقت الذى يتشر فيه الحباكون فى شركات قطاع الأعمال التى تشهد لجان تحقيق وهمية فى الشكاوى الواردة للمسئولين وتنتهى غالبا بفصل اصحابها وتجاهل ما يرد فيها من وقائع ليستمر مسلسل التخسير المتعمد وبيع الشركات.

حازم منير - الاهالى

الوزير يبتسم

الوزير عاطف عبيد كان يبتسم طوال الجلسة أمس ومن حق الوزير أن يبتسم مادام بنجاح سياساته وصلابة خطواته وحسن اختياره لمعاونيه ومن حقه أن يبتسم طالما يشعر بالارتياح لنتائج قراراته وحصاد أعماله.

بدأت جلسة أمس بتحديد موعد لثلاثة استجوابات قدمها نواب المعارضة حول إهدار المال العام بشركات قطاع الاعمال سوء الإدارة والحكومة أعلنت على لسان الوزير الشاذلى أنها جاهزة لمناقشة الاستجوابات الثلاثة فوراً ويعقب سرور قائلا: أن النائب مقدم الاستجواب لابد أن يكون أيضا جاهزا للمناقشة الفورية ويرفض مقدمو الاستجوابات متسائلين كيف تناقش ثلاثة استجوابات مهمة للغاية وتتصل جميعها بالمال العام كيف تناقش فى جلسة واحدة وكيف يكون نصيب الاستجواب من المناقشة نصف ساعة فقط لا غير.

بينما كان الاستجواب وفقا للسوابق البرلمانية يستغرق جلسة كاملة وربما أكثر.

وتتعالى أصوات المعارضة.. أنه تهميش لدور المجلس الرقابى أنه اعدام للاستجواب.. ثم يطلق الدكتور سرور عبارة تزلزل صفوف المعارضة قائلا: إن الاستجواب بصفة عامة أصبح مثل طلب الاحاطة والسؤال والمعارضة ليست بالقوة والصلابة التى تجعلها تسحب الثقة من الحكومة.. وما ان انتهى رئيس مجلس الشعب من عبارته حتى تقوم الدنيا ولا تقعد ويناشد النائب الشاب أيمن نور زملاءه أن ينسحبوا ويهم رجب حميدة بمغادرة القاعة بالفعل ويرفض الجميع تحديد موعد الاستجواب بنصف ساعة.

ويعود الهدوء إلى القاعة من جديد ويبدأ أول مقدمى الاستجواب فى عرض استجوابه والوزير عبيد مازال مبتسما ويقول النائب أن الوزير عاطف عبيد اعترف أنه قام بتغيير ٨٠٪ من قيادات قطاع الأعمال وهذا معناه أنها كانت قيادات فاشلة وفاسدة ومهدرة للمال العام إلا ما كان قد جرى تغييرها فأين هؤلاء اليوم ولماذا لم يحاكموا مادامت أدانتهم ثبتت وكيف نكون نحن مخطئين ومبالغين إذا قلنا إن هناك اهدار وإنحرافات ووقائع فساد أليس التغيير بهذه النسبة يعنى سوء الاختيار.

ويسترسل النائب هناك رئيس احدى الشركات كان مهندسا فاشلا فى شركة اخرى وتم اقصاؤه ثم جاء به الوزير ليتولى قيادة الشركة وتوالت الخسائر بالخمسين مليونا سنويا حتى بلغت ٣٤٣ مليون جنيه أى بما يعادل ٤٧٢٪ من رأس المال فماذا نحكم به على رئيس هذه الشركة الذى أتى به الوزير بعد أن تخطى سن المعاش.. وشركة أخرى تعد ميزانيتين تقدم احداهما وتخفى الأخرى ونسمع عن سكرتيرة معها دبلوم تجارة يأتى بها رئيس الشركة وتتقاضى مكافآت سبعة آلاف جنيه شهريا.

ويدب الصمت فى القاعة ولانجد احدا يقاطع النائب ويتابعه زميلاه ويعدون عدتهم لعرض الاستجوابين وسرد وقائع الادانة لقطاع الأعمال والوزير عبيد يقوم بتدوين ملاحظاته ويواصل ابتسامته وهى ابتسامة قد يكون فيها رد بليغ وأراد عن طريقها أن يعلن باعلى صوته ان قطاع الأعمال برئ ولم يهدر احد من قياداته المال العام وأن اسهمه صلبة وبيع أصوله تمت بضوابط ومعايير دقيقة.

يبدو أن الوزير عبيد أراد ان يخاطب مقدمى الاستجوابات الثلاثة بل وأعضاء المجلس جميعهم عن طريق ابتسامته ليقول ان قطاعنا صلب قيادتنا منضبطة وان كل استجواب اراد ان ينال من هذا القطاع المنضبط هو استجواب كأنه لم يكن ويبقى أن يوجه الوزير عبيد شكرا وتقديرا خاصا وعرفانا بالجميل للدكتور سرور فى هذه الايام الفضيلة المباركة!

شريف العبد - الاهرام ٣/١/٩٩

هل يشطب الاستجواب من القاموس النيابى؟

إنها عبارات عجيبة تلك التى وردت على لسان الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فى جلسة الاستجوابات الثلاثة التى قدمها نواب المعارضة حول اهدار المال العام فى شركات قطاع الأعمال.

يبدو أن الدكتور سرور رأى أن النواب الثلاثة مقدمى الاستجوابات مبالغون ومغالطون وارتكزت استجواباتهم على التهويل، فاراد أن يغلق الطريق أمام الاستجواب ويجهز عليه نهائيا وخاصة حينما سمع عبارات تنطلق من صفوف المعارضة بأن الدور الرقابى للمجلس أصبح مهمشا وأن تحديد وقت الاستجواب بنصف ساعة مرفوضا.

الدكتور سرور أطلق عباراته المفاجئة قائلا: إن الاستجواب مثل السؤال وطلب الاحاطة، وفاعلية الدور الرقابى للمجلس ليست فى الاستجواب وحده، ثم قال إن المعارضة ليست بالقوة التى تمكنها من سحب الثقة من الحكومة.

وقال إنني أتحدث الآن دستوريا.. وما ان انتهى رئيس المجلس من سرد عباراته إلا وكانت حالة الغليان بين صفوف المعارضة، ويدعو نائب إلى انسحابها، وكأنه اراد أن يقول لزملائه فلن نسحب حفاظا على كرامتنا مادمنا ضعفاء وليس لنا وزن أو دور وغير جديرين بتقديم الاستجوابات.

هل نقول إن الدكتور سرور جانبه الصواب وخانه التعبير الدقيق حينما قال: إن المعارضة ليست قوية وهل يقصد بعبارته أنها ضعيفة بالفعل، وهل يمكن أن نفسر عبارته بمعنى آخر.

يبدو أن الدكتور سرور بالفعل اراد أن يقول لنواب المعارضة انكم مهما فعلتم فلن تستطيعوا طرح الثقة، فما قيمة الاستجواب طالما له سيناريو متكرر ومصير حتميا واحد وهو الانتقال لجدول الأعمال.. ومن يعلم ربما يكون الدكتور سرور قد أراد أن ينصح نواب المعارضة بأن يوفروا جهدهم ويحافظوا على وقت المجلس ايضا، وبالتالى فان استجوابا واحدا شهريا ليس قليلا بل كثير على نواب المعارضة الذين هم فى رأيه لا يستحقون حتى هذا الاستجواب الشهرى ويبدو أن الدكتور سرور حينما كان فى زيارة قريبة للمملكة المغربية استمع إلى رئيس مجلس الاستشاريين وتبين له أن النواب المعارضين من حقهم طرح الثقة فى الحكومة لانهم معارضون أقوياء، لكن المعارضة عندنا ضعيفة أو ليست قوية، كما ورد على لسانه، وبالتالى فإن نوابها عاجزون عن تحقيق ما يستطيع غيرهم تحقيقه.

وقد رأينا نائبا يرفض بشدة فى سرد استجوابه عن انحرافات قطاع الأعمال يرفض أن يحدد وقت الاستجواب بنصف ساعة فقط لاغير، ويبدو أن النائب اراد أن يحرج رئيس المجلس وينتزع منه موافقة على مساحة زمنية أوسع، وقال النائب إننى أشكر الدكتور سرور لأنه سمح لى بفترة زمنية تصل إلى ساعة كاملة أعرض فيها استجوابى ويرد عليه الدكتور سرور على الفور أنا لم اسمح بذلك على الاطلاق، وكأنه أراد ان يقول للنائب ان استجوابك لا يستحق مساحة زمنية أكثر من نصف ساعة، وحينما استشهد النائب بسوابق برلمانية فى مجالس سابقة كان الاستجواب فيها يستغرق جلسة كاملة كانت نظرات رئيس المجلس ناطقة ولسان حالة يقول: إنه كان استجواب زمان يقدمه نواب معارضون يستحقون أن تستحوذ استجواباتهم على جلسة كاملة لانهم اقوياء.

أما استجواب الحاضر فله شأن مختلف، وبالتالى لابد ان نضعه فى حجمه الحقيقى..

هذا مالم يقله الدكتور سرور لكن يبدو أنه المعنى الذى يمكن داخله.

الأمر المؤكد والذى كشفت عنه جلسة الاستجوابات الثلاثة ان الدكتور سرور ليس راضيا عن مستوى الاستجواب وليس على اقتناع بأن الرقابة البرلمانية ممثلة فى الاستجواب وحده وليس على اقتناع ايضا بأن نواب المعارضة مؤهلون لتقديم استجوابات قوية تقلب الموازين وتعيد امجاد الماضى تحت قبة مجلس الشعب، وبناء عليه يصبح الاستجواب الشهرى لا معنى منه، ومرغم أخاك لا بطل، والأفضل أن يقدم الاستجواب، ولا يكون له وجود.

وقد كنا فى المجالس السابقة نجد الحكومة تعد عدتها للاستجواب ويضع الوزير المستجوب يده على قلبه وكنا نجد علوى حافظ ومحمود القاضى وممتاز نصار لهم استجواباتهم النارية التى تستغرق ساعات ممتدة إلى ما بعد منتصف الليل ولم نجد الحكومة اطلاقا تعلن انها جاهزة للرد فى نفس الجلسة لكن الحكومة كانت جاهزة فى جلسة الاستجوابات الثلاثة جاهزة للرد عليها جميعا فى جلسة واحدة، وهو أمر لابد ان يكون له دلالاته القاطعة.

علينا ان نسأل انفسنا هل أصبح الاستجواب بالفعل هزيلا للدرجة التى تجعل نصيبه لا يتجاوز الدقائق الثلاثين ليس ولا بالدرجة التى جعلت الحكومة جاهزة للرد الفورى عليه دائما مهما حوى من انحرافات وتجاوزات ووقائع فساد محددة.. هل نقول ان الاستجوابات الثلاثة الاخيرة كان مقدموها مبالغين وضلوا طريقهم وحوت احاديثهم مغالطات لا نهاية لها.. هل نقول ان المال العام مصان وأن القيادات فى مواقعها ملتزمة ومنضبطة وساهرة

دائما على أموال الشعب، وبالتالى فما يجب طعنها فى نزاهتها ظلما وافتراء.

هل يشطب الاستجواب نهائيا من القاموس النيابى؟!

شريف العبد - الاهرام ١٩٩٩/١/٦

١/٢ كلمة

الاستجواب فى حياتنا النيابية له تقاليد خاصة غير الدنيا كلها، فما من استجواب نظر إلا وتم معه توجيه الشكر إلى الوزير المستجوب- بفتح الواو- ثم يعلن رئيس الجلسة الانتقال إلى جدول الأعمال.

ويسمى عدد من النواب ان يكون من تقاليد الاستجواب صرف بدل انتقال إلى جدول الأعمال

أحمد رجب - الأخبار -٩٩/٥/٤





فى اللجنة الاقتصادية لم يحضر الوزير!

فى اللجنة الاقتصادية .. حضر النواب للاستماع إلى بيان د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال حول سياسة وزارته والذى كان محدداً أن يبدأ فى العاشرة والنصف صباحا يوم الإثنين الماضى.. لكن الوزير لم يحضر وبعد ساعة أبلغ مكتبه أنه فوض ثلاثة من مساعديه لحضور الاجتماع بدلا منه لكنهم لم يصلوا إلا فى الثانية عشرة والنصف.. وسألوا الأعضاء ماذا تريدون؟؟.. وانفعل الأعضاء محتجين على موقف الوزير!.

(اخبار البرلمان) ٩/١/٩٩

قانون قطاع الأعمال مخالف لخمسة مواد دستورية!

أكدت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية التمييز فى المكافأة السنوية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المعينين والمنتخبين.. تبين مخالفة مواد القانون لخمسة مواد دستورية!.. صدر الحكم برئاسة المستشار عوض المر..

هذا وقد طالب أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين على ضرورة تطبيق القانون دون مماطلة مثل ما حدث فى الحكم الخاص بالأجور المتغيرة والذى تم تطبيقه بعد صدور الحكم بعامين!!

اللجنة التشريعية بمجلس الشعب تطالب النواب بالتخلى عن مجال إدارة الشركات

دعت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب نواب المجلس الأعضاء فى مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام إلى التخلى عن عضويتهم فى هذه الشركات.

وحذرت اللجنة النواب من أن بقاءهم فى مجالس إدارات هذه الشركات يتناقض مع أحكام لائحة المجلس.. التى لا تجيز الجمع بين هذا المنصب وعضوية المجلس.. وكان الدكتور فتحى سرور- رئيس مجلس الشعب- قد طلب خلال مناقشات المجلس للاستجوابات التى وجهت للدكتور عاطف عبيد- وزير قطاع الأعمال- حول شركات قطاع الأعمال الكشف عن أسماء النواب الذين يشغلون هذه المناصب.. وأحال سرور هذا الموضوع برمته فى ضوء الاستجوابات إلى اللجنة التشريعية لدراسته بعد أن تبين أن من بين أعضاء مجلس الشعب من هم أعضاء فى مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام والجمعيات العمومية، ومنهم من انضم قبل دخوله المجلس ومنهم من انضم بعد خوله المجلس ومنهم د. محمد عبداللاه- رئيس لجنة العلاقات الخارجية- وعبدالله طايل- رئيس اللجنة الاقتصادية- وفيصل الشرقاوى- وكيل لجنة الصناعة- وأبو بكر الباسل- رئيس لجنة الزراعة- وسعد الخوالقة- رئيس لجنة النقل- ومدحت عبدالهادى وكيل لجنة الصحة.

(الشعب) ٥/١/١٩٩٩

مجلس الشعب يدرس أوضاع النواب أعضاء مجالس إدارات الشركات

قرر الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب إحالة النواب المختارين فى عضوية مجال شركات قطاع الأعمال العام إلى اللجنة التشريعية لبيان مدى قانونية شغلهم لتلك المواقع الحساسة خلال عملهم النيابى.

وكان نائب الأحرار رجب هلال حميدة قد أثار فى تعقيبه على الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال وجود العديد من أعضاء مجلس الشعب ضمن مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام.

مخالفة نواب مجلس الشعب وصلت للشورى

عقب استجوابات فضائح قطاع الأعمال العام قرر د. فتحى سرور بحث حالات شغل أعضاء المجلس لوظائف مجلس إدارة بالشركات بالمخالفة للقانون.

«أخبار ممنوعة» فوجئت بأن الحال الماثل أيضاً فى مجلس الشورى، ولكن المشكلة إذا كان الاستجواب أمام مجلس الشعب فجر هذه الفضيحة فإن مجلس الشورى لا يقدم به استجوابات!.

من ضمن الحالات شغل أحد الكتاب- وهو عضو مجلس الشورى معين- لموقع عضو بإحدى شركات الفنادق.. فما رأى د. مصطفى كمال حلمى- رئيس المجلس- والذى سبق أن تصدى بشجاعة لنائب النقوط والذى تقرر إيقافه.. وما رأى رئيس الشركة الذى وافق على هذا الموقع وهل له علاقة بعدم هجوم الكاتب ضد الشركة وما رأى الكاتب نفسه فى هذه الواقعة؟!.

(الشعب)

وعقبال أعضاء جهاز المحاسبات!

فى إطار مطالبتنا بابتعاد أعضاء مجلسى الشعب والشورى والصحفيين عن عضوية مجالس الإدارة بالتعيين بالشركات والمطالبة بتفرغ عضو المجلس الذى يعمل موظفا، حتى لا يتعارض ذلك مع دوره فى انتقاد الوزير أو المسئول الذى قد يكون رئيسه فى العمل! أيضا تطالب «أخبار ممنوعة» بعدم إشراك أعضاء جهاز المحاسبات فى لجان التقييم وإبداء الرأى الفنى المحايد فى القوائم المالية بالشركات. فالمفروض أن نتائج أعمال لجان التقييم تعرض على جهاز المحاسبات، فكيف يكون مسئول الجهاز عضوا فى لجنة التقييم ومراجعا ومراقبا لأعمال اللجنة، وبذلك يكون خصما وحكما فى وقت واحد.. وإذا كان يحصل على مكافآت وبدلات من الشركة نتيجة عضويته فى لجنة التقييم، فكيف ينتقد ما قام به والمثل يقول «إطعم الفم تستحى العين»! أمثلة مجاملات أعضاء الجهاز كثيرة منها شبهات السفر الصورى لمراجعة أعمال فى مكتب سياحى بأوروبا يمكن مراجعته دون سفر.. إضافة إلى المصايف والرحلات ووصل الأمر إلى تعيين زوجة وكيل أول بالجهاز بموقع مدير عام بشركة سياحية يراقب عليها.. ترى ما النتيجة المنتظرة؟!..

الإجابة فى فضائح الشركة!

(الشعب) ١٦/١/١٩٩٩

ومطلوب موقف من الصحفيين!

«أخبار ممنوعة» قد نشرت عن كاتب صحفى تم تعيينه عضو مجلس إدارة بشركة للفنادق وهو ما يخالف الدستور، وأيضا يثير الشبهات حول تعيين الصحفى تجنبا لانتقاداته وكسبا لمدحه كدعاية مجانية مستترة تكلف الشركة المكافآت والبدلات فقط!

«أخبار ممنوعة» تطالب بإبعاد الصحفيين من العمل كأعضاء مجالس إدارات «بالتعيين» فى الشركات ابتعاداً عن شبهات شراء الأقلام، أسوة بما حدث لأعضاء مجلسى الشعب والشورى، كما تطالب بأن يحدث هذا أيضا فى ابتعاد أعضاء جهاز المحاسبات عن لجان التقييم وهو موضوع يحتاج إلى تفصيل خاص.

(الشعب) ٩/٢/١٩٩٩

بروتوكول مشبوه تحت القبة؟

بشرى لأصحاب البيزنس «إياه»، فقد حضرت «أخبار ممنوعة» فى الأسبوع الماضى حفل توقيع بروتوكول مشبوه تحت قبة «سيد قراره» بين ترزية القوانين ولوبى رجال الأعمال.. حيث تقدم أحد النواب من أهل البيزنس بمذكرة يطلب فيها السماح له بعقد صفقات تجارية مع الحكومة ومؤسساتها مستنداً إلى نص المادة (٣٧١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، إلا أن فقهاء القانون أكدوا مخالفة طلب النائب للدستور وفق نص المادة (٩٥).. والمفروض أن الدستور «أبو القوانين» ومن ثم فمواده تلغى أى قانون أو لائحة.. ورغم وضوح القضية، إلا أن المستشار محمد موسى- رئيس اللجنة التشريعية بالمجلس قرر تشكيل لجنة فرعية لحسم الخلاف بين الدستور واللائحة.. وهى بالطبع محاولة مكشوفة للالتفاف لخرق القانون والدستور.. «وعجبى على ترزية آخر زمن».

الشعب ١٥/١٢/٩٨

مجلس الشعب يناقش مخالفات شركة إيجوث؟

تناقش لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب برئاسة صلاح الطاروطى صباح غدا الأحد تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن المخالفات الصارخة التى ارتكبها المسئولين بالشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث»!

علمت أخبار البرلمان» أن عددا من النواب قرروا كشف انحرافات المسئولين عن هذه الشركة وخاصة ما يدور فى صالات القمار بالفنادق التابعة لشركة ايجوث!!

(اخبار البرلمان)

ومساءلة وزيرى قطاع الأعمال والسياحة برلمانيا عن الصوت والضوء

قدم ممدوح سعد عضو مجلس الشعب سؤالا إلى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام عن أسباب قيام شركة الصوت والضوء بالضغط على العاملين بها للخروج على المعاش المبكر؟! وكيف تدار هذه الشركة بهذا الأسلوب المخالف للدستور والقانون؟!. وقدم سؤالا إلى الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة عن أسباب استمرار تلوث مياه نهر النيل من الفنادق العائمة بالأقصر؟!.. وما هى الإجراءات التى اتخذتها وزارة السياحة لوقف هذا العمل المخالف لقانون البيئة؟!

(اخبار البرلمان)

مساءلة رئيس الوزراء عن فضيحة صفقة بيرة الأهرام

قدم البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب عن حزب التجمع سؤالا للدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء عما اتخذته الحكومة من إجراءات فورية أمام فضيحة مجموعة شركات الأقصر التى قامت بهدم مصانع شركة الأهرام للمشروبات بمنطقة بين السرايات بمحافظة الجيزة ونقلة إلى مدينة السادس من أكتوبر بالمخالفة لشروط العقد الموقع مع المستثمر صاحب مجموعة الأقصر الذى اشترى شركة الأهرام للمشروبات احدى شركات قطاع الأعمال العام وصرح النائب البدرى فرغلى (لاخبار البرلمان) وقال: إن قرار هدم المصانع ونقلها إلى مدينة السادس من أكتوبر سيحقق أعلى معدلات ربح فى صفقات بيع القطاع العام حيث سيحصل المستثمر على إعفاءات ضريبية ١٠ سنوات إعفاءات جمركية على المعدات، هذا غير تحقيق مكاسب خيالية من وراء بيع أراضى الشركة بمنطقة بين

السرايات بمبالغ بمبالغ أكثر من التى دفعها فى صفقة شراء الشركة!! هذا غير أنه حقق مكاسب وصلت إلى ٢٠ مليون جنيه بعد أن طرح أسهمها على هيئة شهادات ايداع فى بورصة لندن باسم Gprs.

(اخبار البرلمان) ١٩٩٧/٨/٩

مناقشات «عجيبة جدا» عن أزمة السينما فى مجلس الشورى!
وماذا بعد تبعيتها لقطاع الأعمال العام؟!

شهد اجتماع لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشورى أثناء بحث حركة التطور الثقافى فى مصر.. مناقشات «عجيبة جدا» عن أزمة السينما والمسرح!!.. فماذا حدث بالضبط فى هذه المناقشات.

• قال «د. فوزى فهمى» رئيس أكادمية الفنون»: لقد ورثت وزارة الثقافة متغيرات ومستجدات تتطلب إعادة هيكلة البنيان الثقافى فالوزارة ضامنة للإبداع الثقافى الذى يأتى بالتراكم ونتائجه غير سريعة.. وأضاف رئيس أكاديمية الفنون بأن العقبة أمام إعادة الهيكلة هى الوقت فالمطلوب إنشاء بنيان جديد فى الوقت الذى خرجت فيه السينما من تحت عباءة وزارة الثقافة إلى عباءة قطاع الأعمال العام عن طريق الخصخصة. وأشار رئيس أكاديمية الفنون إلى أن صناعة السينما كانت تعانى من تردى شديد فى أدوات صناعاتها وهى الاستوديوهات ومعامل الصوت والتحميض والتكنولوجيات العالية جدا فهى منتج خاضع للمنافسة ولن تستطيع الخوض فى المنافسة دون إعادة وبناء البنية الأساسية.. وبالنسبة للمسرح قال: د. فوزى فهمى أنه يعانى من العزلة فهناك تيارات وكتاب ومذاهب عالية معزولين عنها لان حركة الترجمة كانت شاحبة جدا فى الستينات وتوقفت فى السبعينات وقليلة فى الثمانينات علاوة على نقص البنيان فى المسرح.

• وأشار «مدكور ثابت» رئيس الإدارة المركزية للسينما إلى أن السمة الانتقالية فى السينما تختلف كلى وجزىء عن الفنون الاخرى، فالانتقال ليس بما هو داخل المجتمع المصرى فقط ولكن السينما العالمية فى مرحلة انتقال فمثلا الحالة التكنولوجية والخط الانتاجى وقنوات التوزيع هى توجهات ابداعية.. وقال ان هذا هو المؤثر فى أزمة السينما فى مصر فهى صناعة وتجارة وهما أكثر المجالات خضوعا للنظام الاقتصادى.

• وعندما تساءل أعضاء اللجنة عن دور الدولة بالنسبة للسينما قال مدكور ثابت: إن الاصوات سبق وتعالت تطالب برفع يد الدولة عن السينما وعندما رفعت الدولة يدها نفس الأصوات طالبت بمساهمة الدولة فهناك عدم وضوح للرؤى الدولة فى ظل القطاع الخاص وانعكس هذا على الانتاج والتسويق، فمن الذى يسوق ومن ينتج أصبح لدينا طرفين هما غرفة صناعة السينما والدولة.

• وقال «د. عبدالسلام عبدالغفار» رئيس اللجنة أننا جميعا فى قارب واحد، فهذا هو عقل مصر.. قد تختلف بعض الوقت ولكن لن نختلف كل الوقت فقصور المعلومات هو سبب الخلاف.

• وقالت الكاتبة الصحفية الكبيرة العضوة «سكينة فؤاد»: أن الجلوس مع المثقفين يضمن بأن الخلاف لا يفسد للود قضية.. وأضافت بأن هذا البنيان الثقافى هايل ولكن الاخطر القيمة الانسانية فالتحرك فى اتجاهها ليس بالقدر الكافى.. وأشارت إلى أن أمريكا لم تغزو العالم الابالسينما.. والتيك اواى صناعة الهايف الذى لا ينتمى لمنزله.. ففى أمريكا بدأ الوحش يلتهم صانعية.. وطالبت «سكينة فواد» بالا يذهب تاريخ السينما إلى قطاع الأعمال لأن الثقافة والاستراتيجيات هى جوهر الحريات والإبداع.. وأشارت إلى أن القيمة الجمالية تعالت عن القيمة الموضوعية ولهذا فالعمل فى أرض الواقع هو الأساس والاتصال الحقيقى هو قضيتنا.

(أخبار البرلمان)

فى جلسة ساخنة بمجلس الشعب

اتهام عاطف عبيد بإهدار المال العام والمطالبة بلجنة لتقصى الحقائق

•الحكومة حاصرت الشركة العامة كحصار أمريكا لمصر عام ١٩٥٨

تسببت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن أوضاع شركات قطاع الأعمال العام فى إحداث صدمة عنيفة بين النواب عبرت عن نفسها فى حالة انتقاد وهجوم عنيف ومطالبات بتشكيل لجنة تقصى حقائق عن خسائر القطاعين وتحديد المسئول عنها وحجم مسئولية الحكومة فى تردى أوضاع الشركات.

واضطر د. فتحى سرور إلى تأجيل استكمال المناقشات أمام مطالبة النواب من ناحية، وبسبب غياب وزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد عن الجلسة، والذى أرجعه وزير مجلس الشعب كمال الشاذلى إلى «انشغال مفاجىء» لم يتضح حتىّ الآن ما هو!!

وقبل سرد تفاصيل واحدة من أهم اجتماعات مجلس الشعب وأخطرها يجب الإشارة إلى ما اتفق عليه نواب البرلمان من كل الاتجاهات على المسئولية المباشرة لقيادات الشركات عن الخسائر التى تعرضت لها، وهى الإدارات التى اختارها وزير قطاع الأعمال طبقا لاختصاصاته المنصوص عليها فى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وأوصى رئيس الوزراء بالتصديق عليها واستمرت فى مواقعها منذ سنوات دون أية تعديلات، مما يطرح سؤالا مهماً عن مسئولية الوزير نفسه فى انهيار القطاع العام وإهدار أموال الشعب المستثمرة فيه.

وتضمنت التقارير أربعة محاور حول الأموال المستحقة للشركات العامة لدى الحكومة والقطاع الخاص والتى بلغت نحو ٤١ مليار جنيه ١٣ مليار جنيه اعتبرت ديوناً ميتة فى الوقت الذى بلغ حجم ديون الشركات للبنوك ٢٩ مليار جنيه.

وجاء المحور الثانى حول المخزون السلعى الراكد فى الشركات والذى بلغ ٢٥ مليار جنيه، أما المحور الثالث فتركز على الطاقات العاطلة غير المستغلة فى الامكانيات الإنتاجية للشركات والذى بلغ ١٤٪ من قوة الإنتاج، وأخيراً كشف التقرير الرابع عن أسباب عديدة وراء تعثر الشركات ترجع إلى مسئولية الحكومة من ناحية وسوء الإدارة من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من خطورة التقارير التى كشفت مفاجآت عديدة وقلبت الموازين فى شأن دعاوى الحكومة عن أسباب بيع القطاع العام، إلا أن مناقشتها فى المجلس لم تبدأ الساعة الثالثة ظهراً بعد أن غادر أغلب النواب القاعة، وهو ما لا حظه نائب التجمع محمد الضهيرى والذى قال «هل تناقش هذه التقارير المرتبطة بمستقبل الوطن بعد أن غادر النواب القاعة وتركها الصحفيون ولن يذيعها التليفزيون على المواطنين؟!

وتطرق الضهيرى فى كلمته إلى أن القطاع العام تمكن من حل مشكلة البطالة منذ قيام الثورة بتأسيسه، وساهم فى حماية الأبعاد الاجتماعية وتوفير السلع الضرورية للمواطنين بأسعار مناسبة على مدار تاريخه، ولعب الدور الأكبر فى إعداد جبهة القتال فى حرب الاستنزاف تمهيداً لتحقيق نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، وأشار إلى أن شركاته كانت تنتج ٦٠ سلعة مدعمة من أمواله ولم تقدم لها الحكومة أى دعم وقال ثم تأتى الحكومة بعد ذلك وتتحدث عن خسائره.

وقال نائب التجمع إن وزير قطاع الأعمال اعترف فى تصريحات منشورة له ان الدولة استردت من القطاع العام كل الأموال المستثمرة فيه بالكامل وحققت زيادة فى دخلها قيمتها ١٠٠ مليون جنيه، ثم عادت الحكومة لتتعامل معه كقطاع تابع لها ينفذ خططها وتحصل على كل دخله ولا تقدم له شيئاً وأضاف أن التقرير عن الشركات الخاسرة

والطاقات العاطلة كشف أنها بلغت ١٤٪، وتملك مخزوناً سلعياً راكداً يمثل ٣٢٪ من حجم الاستثمارات فيها، بينما بلغت مديونيته طرف الحكومة ٥٢٪ من حجم الاستثمارات، وقال إن كل ذلك يعنى إهدار ٩٨٪ من حجم الأموال المستثمرة فى الشركات وتعطيلها، وهو ما سوف يؤدى إلى خسارة القطاع العام.

وشن الضهيرى هجوماً عنيفاً على الحكومة واتهمها بتوجيه ضربات قوية للقطاع العام وتعمد تخسيره، وقال جاءت التقارير الرسمية لتفضح الصورة كاملة إذ تواكبت هذه السياسات مع قرارات بوقف أى استثمارات جديدة للشركات من عام ٩٢ وحتى عام ١٩٩٧.

واستطرد نائب التجمع قائلاً إن الحكومة لم تكتف بذلك بل رفضت إعادة ديونها للشركات وأهملت مطالبة القطاع الخاص بسداد ديونه أيضاً والتى بلغت جملتها جميعا ٤١ مليون جنيه، مشيراً إلى أن حجم الديون ارتفع خلال العام حوالى ٣,٧ مليار جنيه واستفادت بها الحكومة فى دعم موازنتها العامة.

وأشار الضهيرى إلى أن الحكومة فرضت حصاراً على القطاع العام، أشبه بالحصار الذى فرضته أمريكا على مصر عام ١٩٥٨، إذ توقفت عن الاستثمارات له، وامتنعت عن سداد الديون المستحقة عليها للشركات، وفرضت قيادات غير ناجحة على إدارته، منحت ميزات للقطاع الاستثمارى حجبتها عنه، واعفت المستثمرين من الضرائب فى الوقت الذى حصلت فيه على كل مداخيل القطاع العام.

وتطرق نائب التجمع إلى السياسات الإنكماشيه التى فرضتها الحكومة منذ مطلع التسعينيات لتتواكب مع قراراتها بمحاصرة القطاع العام مما أدى إلى زيادة حجم المخزون الراكد بالإضافة إلى تراكم مديونيته وارتفاع حجم الديون المستحقة عليه.

واستخلص الضهيرى من الأرقام الرسمية التى قدمتها تقارير الجهاز المركزى ولجنة الخطة والموازنة فى المجلس أن الحكومة تعمدت تخسير القطاع العام تمهيداً لبيعه بأرخص الأسعار، وقال إن الجميع يعلم كيف تم البيع ولا داعى لإضاعة الوقت فى الحديث عن الشفافية والعلانية فلا مجال لها فى الواقع وما حدث فيه.

وسرد الضهيرى توصيات التقارير التى تؤكد أن إصلاح القطاع العام يتطلب منع التمييز الممنوح للقطاعات الأخرى المنافسة له لأنها تؤدى إلى تحقيق أرباح لهذه القطاعات دون فضل لها أو مجهود، كما أنها أوصت بتحويل الديون إلى رأس مال فى أسهم الشركات المباعة وضربت مثالا بهيئة التأمين التى تسدد الأموال لبنك الاستثمار القومى ويقوم بدوره فى تمويل موازين الدولة واقترح التقرير أن تملك جزءاً من أسهم الشركات المباعة كوسيلة لزيادة الدخل والحفاظ على أموالها.

واستطرد قائلاً إن التقارير تطالبه بتشجيع العمل على فتح استثمارات جديدة، وزيادة إعداد الأوكازيون لتصريف المخزون الراكد لطبقات الشعب بأسعار تقل عن التكلفة لتحقيق عدة نتائج إيجابية فى وقت واحد.

وأكد الضهيرى على أن القطاع العام يحتاج إلى مراجعة شاملة بعد إعلان تقارير الجهاز المركزى، وقال لا يكفى مناقشتها داخل القاعة بل يجب طرحها على الرأى العام كله، وإعادة النظر فى سياسة الخصخصة على ضوء المعطيات الجديدة.

ودعا النائب المستقل عبدالمنعم العليمى إلى محاسبة كل مسئول تسبب أو شارك فى إهدار المال العام فى الشركات، وطالب بتشكيل محكمة متخصصة تصدر أحكاماً سريعة ضد ناهبى أموال الشعب، وأكد أهمية أن يقدم الجهاز المركزى للمحاسبات تقارير دورية عن كل عام فور انتهائها حتى يمكن محاسبة المسئولين بشكل مباشر بدلاً من انتظار عامين لمناقشة أوضاع سابقة.

وقال الدكتور اسماعيل الدعدع

«جزب وطنى» أن التقارير تكشف عن حالات تسبب وفساد وإهمال فى إدارة شركات القطاعين العام والأموال العامة بعد أن بلغ السحب على المكشوف من البنوك ٢٩ مليار جنيه، ودعا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة فى هذا الشأن.

وأكد رئيس لجنة الخطة والموازنة د. طلبه عويضة على مسئولية الحكومة عن فك الاشتباك بين الشركات العامة والبنوك والحكومة حتى تستطيع استعادة قدراتها وتحقيق نتائج طيبة، وشدد على أن حكومة الجنزورى قادرة على فك هذا الاشتباك.

أما نائب الحزب الوطنى صبرى بلال فقد أشار إلى أن قانون قطاع الأعمال العام منذ صدوره لم ينجح فى تقحيق أهدافه، إذا ظّلت الإدارة فعلياً فى الشركات على نفس مستوى الأداء الردىء ولم تطبق فكرة اختيار الأفضل للإدارة بشكل صحيح، ولم يتحقق تطوير الإنتاج أو إدخال وسائل حديثة، وتساءل كيف سنحمى صناعتنا الوطنية فى ظل هذا التدهور؟

ودعا النائب المستقل محمد مرزوق إلى تشكيل لجنة تقصى حقائق عن أوضاع الشركات لتكشف عن الخلل الضخم فيها والذى أدى إلى تزييف الخسائر الذى رصده الجهاز المركزى للمحاسبات، وتكشف أيضاً عن سوء اختيار القيادات التى تسببت فى كل هذه المخالفات وفى المخزون السلعى الضخم الراكد فى المخازن.

وأيد نائب حزب العمل على فتح الباب اقتراح لجنة تقصى الحقائق مشيراً إلى أن تقارير الجهاز المركزى ولجنة الخطة لمست صناعة مصر الوطنية داخلها فى المستقبل، مشيراً إلى أن الملاحظات تدق ناقوس الخطر وتدعو إلى التحركّ بشكل سريع ووفق تصور علمى للنهوض بأوضاع القطاع العام على ضوء التفاصيل الخطيرة التى وردت فى التقارير.

وتساءل نائب الوطنى محمد خليل آدم ماذا سيحدث عن مواجهة اتفاقية الجات وإلغاء الحماية والدعم للسلع الوطنية، مشيراً إلى أن المخزون الراكد تضخم وبلغ المليارات، وأضاف كيف نترك الإدارات التى تسببت فى هذه الأوضاع وتحصل فى الوقت نفسه على أرباح ومكافآت ضخمة؟ وأكد على أن ما ورد من ملاحظات يحتاج إلى (وقفة) حرصاً على المال العام وحماية الاقتصاد الوطنى، ويجب محاسبة المسئولين عما وصلت إليه الشركات من أحوال.

وأكد نائب الوطنى موسى عبد الخالق على أهمية تشكيل لجنة تقصى الحقائق وقال منذ عام ٩٢ وصدور قانون قطاع الأعمال العام والشركات تتعرض للخسائر وتساءل ما هو الحساب الذى تم للمسئولين وهل امتنعوا عن صرف مكافآتهم وحوافزهم ومزاياهم وما خفى كان أعظم؟!

وقال أتمنى أن يأتى اليوم الى نمارس فيه حقنا الرقابى على المسئولين ونحاسبهم عما تسببوا فيه من إهدار فى حقوق الوطن.

واعتبر نائب الوطنى عبدالرحيم الريس أن التقارير تثير المخاوف والصورة مرعبة، وتساءل من المسئول عن هذه الخسائر هل هى الحكومة أم قيادات الشركات؟ بعد أن أوضح الجهاز المركزى أن الحكومة مديونة للقطاع العام بنحو ٤١ مليار جنيه، وفتحت ميزات للقطاع الاستثمارى منعتها عن القطاع العام فى الوقت ذاته تراكم المخزون السلعى وتفاقمت الخسائر، لابد من تشكيل لجنة تقصى حقائق لتحديد الأسباب الحقيقية لخسائر القطاع العام.

وأمام انتقادات النواب وإصرارهم على تشكيل لجنة تقصى الحقائق اقترح كمال الشاذلى استبعاد الفكرة المطروحة من الأعضاء استناداً إلى أن الجهاز المركزى الذى أعد التقاريرهيئة تابعة لمجلس الشعب، وقال إن عبيد

سيحضر الاجتماع المقبل للرد على ما أبداه الضهيرى وبقية النواب من ملاحظات، وأكد أن الحكومة لن تتوانى عن محاسبة أى مسئول تسبب فى خسائر الشركات!!

حازم منير (الأهالى) ٢٢/٤/١٩٩٨

تخفيض قيمة أصول الشركات

تعتزم وزارة قطاع الأعمال تقديم تنازلات جديدة للمستثمرين الأجانب والمصريين بغرض التسريع ببيع ٩٤ شركة هذا العام.

وذكرت مصادر قطاع الأعمال أن الخطة الجديدة تتضمن خفض أسعار الأراضى المقامة عليها المصانع المرشحة للبيع بحيث يباع المتر فيها مثل نظيره فى أرقب مدينة صناعية مجاورة له.

قالت المصادر إن الوزارة سوف تتوسع فى نظام البيع بحق الانتفاع لتتمكن من تأجير وبيع المصانع والشركات للمستثمرين لعدة سنوات تعود بعدها ملكيتها للدولة وذلك بأسعار مخفضة كى يقبل المستثمرون على الشراء.

كما تتضمن الخطة الجديدة تخفيض أعباء الشركات من خلال التوسع فى منح الإجازات السنوية للعمال وعدم التقيد بسن معينة للإحالة للمعاش المبكر، إضافة إلى تقسيم الشركات الكبيرة على وجه الخصوص لضمان قدرة المستثمرين على الشراء.

من ناحية أخرى يبحث اتحاد العمال بعض المشكلات التى واجهت الحركة العمالية مؤخراً فى ضوء التوسع فى نظام الخصخصة ومنها مشكلات المعاش المبكر وعدم حصول العديد من العمال على حقوقهم التعويضية، كما سيتم بحث تأثير قوانين تحرير التجارة على مستقبل بعض الصناعات الطونية كالأسمدة والدواء والورق وحديد التسليح.

أحمد عبد المنعم - الشعب

فى مسلسل نهب ثروة مصر
الحكومة تعترف ببيع ٧٦ شركة بأقل من قيمتها بدعوى الترويج للخصخصة!

مازلت كوارث الخصخصة تتوالى تباعا ولاتزال سياسة بيع شركات قطاع الأعمال العام برخص التراب مستمرة. وباعتراف الحكومة ذاتها. فقد كشف تقرير اللجنة العليا للخصخصة المعروض على د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء عن بيع ٧٦ شركة من شركات قطاع الأعمال منذ بداية البرنامج حتى الآن بأقل من قيمتها الحقيقية بدعوى تشجيع سياسة الخصخصة وجذب الاستثمارات والترويج لبيع الشركات فى حالة طرح المزيد من الشركات للبيع.

نأشار التقرير إلى أن إجمالى متحصلات بيع ما يعادل ٥٠٪ من قيمة ٧٦ شركة بلغ ٥ مليارات و٨٨ مليون جنيه فقط مشيرا إلى الخفض المتعمد لأسعار تلك الشريحة لعمل مناخ جيد للشركات التى يتم بيعها فيما بعد.

فى حين وضعت الدولة استثمارات فى تلك الشركات بلغت ٧،٦ مليار جنيه منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩١ (بداية تطبيق سياسة الخصخصة).

وحول التلاعب فى عمليات تقييم أسهم بنك الإسكندرية التجارى البحرى والذى كشفته «الأهالى» قبل شهر فقط طلب د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء خلال اجتماع اللجنة العليا مجازاة الشركتين المتسببين فى بيع أسهم البنك دون تسليم المشترين لأسهمهم لعدم وجود فئات لتلك الأسهم. واستدعاء الشخص الذى طلب التعاقد على شراء ١٥٠ ألف سهم بسعر ٣٠١ جنيه والذى اشترى فقط ٦٤ ألف سهم لاتمام باقى الصفقة بسعر السوق.

ونتيجة ما شاب عمليات تقييم وبيع أصول الشركات تحاول الحكومة الآن الخروج من المأزق. حيث طلب إعادة النظر فى رؤوس أموال بعض الشركات خاصة الشركات الملاحية وتصفيتها قبل بيعها ليكون البيع حقيقياً وبسعر مناسب وذلك لتجنب الحكومة - كما قال التقرير - بعض الانتقادات التي توجه للبيع. مع تشكيل لجنة من التوكيلات البحرية والجهاز المركزى للمحاسبات للعمل على إيجاد الحل المناسب لتصفية شركات الملاحة البحرية....

عبد اللطيف وهبه - الاهالى

إهدار ٨ مليارات جنيه فى القطاع العام
المطالبة بتمليك الشركات للعاملين ونواب الحكومة
يقترحـــون بيـــع كل شركـــة بجنيـــه واحـــد!

طالب محمد الضهيرى نائب حزب التجمع فى مجلس الشعب وزير قطاع الأعمال العام د. عاطف عبيد بالإعلان عن قواعد واضحة ومحددة لبيع وحدات قطاعى الأعمال والعام وأبدى النائب دهشته من أن الحكومة لم تبع حتى الآن إلا الوحدات الرابحة فى حين فشلت فى بيع الوحدات الخاسرة أو المتعثرة. كما طالب بتمليك المصانع المملوكة للدولة للعاملين فيهاحفاظاً على هؤلاء العاملين من التشرد والطرد على يد الملاك الجدد.

انتقد الضهيرى- أمام اجتماع مشترك عقدته لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب وهيئتى مكتب لجنتى الصناعة والاقتصاد- النظرة الجزئية القاصرة التى تتعامل بها الحكومة مع قضية القطاع العام. وطالب بوضع دراسة استراتيجية لأوضاعه تحدد معايير بيع أو الإبقاء على بعض الوحدات. قال نائب التجمع «الحكومة تبيع الشركات الناجحة التى تضيف أرباحاً للدولة ويدفع العاملون فيها ضرائب للحكومة. وإذا كانت القضية هى التخلص من المشروعات الخاسرة فلماذا تباع هذه الشركات الناجحة؟

فند الضهيرى مزاعم الوزير عبيد حول فشل وخسارة الشركات بسبب العمالة الزائدة وقال إنه يجب الاعتبار بالبعد الاجتماعى الذى تؤديه هذه المشروعات وأيضاً أثر الإدارات الفاشلة فى تخسير الشركات. وطالب بتمليك شركة مصر للألبان للعاملين فيها وذلك بعد أن فشلت الحكومة فى بيع الشركة للمستثمرين حتى بعد تفكيكها إلى سبعة مصانع منفصلة فى محافظات عدة.

شهد الاجتماع الذى رأسه رئيس لجنة الخطة والموازنة توفيق عبده اسماعيل وبحضور رئيسى لجنتى الصناعة والاقتصاد د. أمين مبارك ود. مصطفى السعيد- على الترتيب- مناورة محبوكة من جانب الوزير ونواب الحكومة استهدفت أعطاء الوزير ضوءاً أخضر لبيع الشركات «بأى ثمن» مع تغطيته بموافقة برلمانية تعفيه من المسئولية أمام الأجهزة.

حنان حماد - (الاهالى) ٢٢/ ١٠/ ٩٧

٥ مفاجأت فى مناقشات تقارير جهاز المحاسبات عن الشركات العامة
صراعات الحكومة فجرت القضية وانتهت بإهدار دم القطاع العام

- **سرور يتولى إخراج السيناريو وممثل جهاز المحاسبات يقدم دفاعا سياسيا!!**

حفلت مناقشات مجلس الشعب لتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن أوضاع شركات القطاعين العام والأعمال العام بالعديد من المتناقضات والمفارقات المذهلة.

وإذا كانت المناقشات قد أوضحت بجلاء حقيقة موقف النواب من الحكومة فى مسألة الشركات العامة، إلا

أنها كانت تعبيرا دقيقا فى الوقت ذاته عن «صراع العمالقة» داخل مجلس الوزراء، وإثباتا لقدرة رئيس مجلس الشعب د. فتحى سرور على مساندة أحد طرفى النزاع وتوجيه المجلس إلى القرار المرغوب فيه.

ويمكن القول إن الحكومة كانت بمثابة الجانى المعتدى على المال العام والمصالح العليا بعد أن تسببت عملية تصفية الحسابات بين الأجنحة المتصارعة» فى إهدار اقتراح تشكيل لجنة تقصى الحقائق لتحديد المسئولية عما آلت إليه أوضاع الشركات العامة وما تتعرض له من سلب ونهب.

وكانت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الصدد قد كشفت امتناع الحكومة والقطاع الخاص عن سداد ديون مستحقة للشركات العامة بلغت نحو ٤١ مليار جنيه، وارتفاع حجم الطاقات العاطلة فى القطاعين إلى ١٩٪ من إجمالى قدراته الإنتاجية، وزيادة المخزون السلعى الراكد إلى حوالى ٢٥ مليار جنيه، وأرجعت أسباب تعثر الشركات وخسائرها ما بين مسئولية السياسات الحكومية من جانب. والإدارات القائمة عليها والتى تعينها الحكومة من جانب أخر.

وأدى هجوم النواب على الحكومة يوم الأربعاء قبل الماضى وتحملها مسئولية النتائج التى كشفت عنها التقارير إلى استدعاء عاجل لوزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد فى جلسة الثلاثاء الأسبق للرد على ما أثارته التقارير وذكره النواب من ملاحظات واتهامات خاصة بعد إجماع أعضاء مجلس الشعب من كل الاتجاهات على ضرورة تشكيل لجنة تقصى حقائق لتحديد المسئولية ومعالجة الأوضاع.

ومن ضمن المفاجات التى كشف عنها نائب التجمع رأفت سيف التناقض الذى وقع فيه تقرير لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب وهو يعرض لتقارير الجهاز المركزى خاصة فى إشارة اللجنة إلى أن خسائر الشركات العامة ترتبط بفشل فكرة القطاع العام وعدم قدرتها على تحقيق الإنتاج المطلوب، بينما أشارت ملاحظات الجهاز إلى مسئولية الحكومة وما نفذته من سياسات أدت إلى التخسير وليس الخسارة.

واستطرد سيف قائلا: إن التقرير حاول تطويع الحقائق والأرقام ليوكد أن اتجاه الدولة إلى الخصخصة ارتبط بفشل فكرة القطاع العام والخسائر التى تحققها الشركات وأن بيعها هو السبيل الوحيد لإقالتها من عثرتها وانقاذها، لكن الحقيقة التى كشف الجهاز المركزى النقاب عنها هى أن الحكومة تعمدت تخسير الشركات بهدف بيعها والتحول إلى الرأسمالية تحت غطاء دعائى إعلامى مزيف ويتناقض مع الحقائق.

ودعا سيف إلى تعديل التقرير لينص على أن مشاكل القطاع العام هى تخسيره وليس خسارته، وأن السياسات الحكومية التى حملت الشركات بأعباء وديون وخطط إنتاج غير اقتصادية هى المسئولة عما آلت إليه أوضاع الشركات، وهو ما يعنى إعادة النظر فى سياسات إصلاحها وبيعها جميعا.

أما المفاجأة الثانية فكانت فى موقف النواب أنفسهم الذين تمسكوا بما أعلنوه فى أسبوعين من ضرورة تشكيل لجنة تقصى الحقائق، وانعكست إرادتهم فى مذكرة وقع عليها نحو ٢٢ نائبا من الحزب الوطنى و١٢ من المعارضة والمستقلين (ورفضها نواب الوفد) فى جلسة الثلاثاء الأسبق غير أن إشارات غيرمباشرة وضغوطا مارسها د. سرور أدت إلى عدم ارتفاع أيادى نواب الوطنى دون استثناء لحظة التصويت على الاقتراح.

المفاجأة الثالثة كانت فى الصمت الحكومى أمام تفاعلات عديدة شهدتها المناقشات منها هجوم نواب الحزب الوطنى غير المباشر وبدون تسمية على وزارة قطاع الأعمال وأدائها السياسى والاقتصادى فى خطة بيع الشركات المهمة ووسائلها، ومنها أيضاً إصرارهم على لجنة تقصى الحقائق، وهى المظاهر التى تصدى لها د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال فى تعقيبه على تعليقات النواب، ونفذ سرور خطة إجهاضها بسيناريو بارع أحرج به كل الأطراف (الحكومة ونواب حزبها) فى ظل مراقبة حكومية للتطورات بدون تدخل أو مشاركة فى سير الأحداث.

حتى أن بعض شيوخ المجلس من النواب القدامى رصدوا العلاقة بين ٣ عناصر أولها توقيت إخراج تقارير الجهاز المركزى من الأدراج، وثانيها تصاعد الحملات فى الآونة الأخيرة على شفافية صفقات بيع الشركات العامة ومسئولية قيادات الشركات القابضة على استمرار مسلسل إهدار المال العام، وثالثها الصمت الحكومى والاكتفاء بمراقبة المناقشات، واستنتجوا من ذلك الرغبة فى استثمار تداعيات التفاعلات لأغراض سياسية ترتبط بإعادة الانسجام والوئام إلى السلطة التنفيذية.

وتمثلت المفاجأة الرابعة فى أداء سرور ومناوراته البرلمانية لإجهاض اقتراح تشكيل لجنة تقصى الحقائق ومساندة د. عاطف عبيد فى مواجهه النواب، إذ نجح فى استثمار موقف حزب الوفد الرافض للاقتراح فى إحراج نواب الحكومة، ووضع قيادة الحزب الوطنى فى مأزق بمطالبتها إعلان موقف رسمى من الفكرة لقطع الطريق على محاولات أعضائه، وأخيراً استخدم ممثل الجهاز المركزى نفسه لإخراج عبيد ووزارته من الورطة.

ورغم محاولة رئيس الهيئة الوفدية ياسين سراج الدين عدم إعلان موقفه من الاقتراح والاكتفاء بالسؤال عن أهدافه فقد جاء رد سرور عن موقف الحزب بالقول «الاستفسار لا يعنى موافقتك على الاقتراح» وكررها مرتين أمام محاولات سراج الدين للتهرب من الإجابة مما أعطى إشارة واضحة إلى عدم لياقة تبنى أعضاء الحزب الحاكم اقتراحا يحاصر الحكومة فى الوقت الذى يرفضه حزب «معارض»!

وتبع ذلك مباغتة أحمد أبو زيد رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى ومطالبته إعلان الموقف الرسمى من الاقتراح دون أن يطلب الكلمة مما أدى به إلى إعلان رفض الفكرة استنادا إلى ما ذكره مندوب الجهاز المركزى من تعليقات على كلمة عاطف عبيد.

أما المفاجأة الخامسة فكانت فى مشاركة مندوب الجهاز المركزى للمحاسبات فى المناقشة وإدلائه بآراء ومواقف تتعارض مع ما جاء فى التقارير التى صاغها جهازه، وانحيازه الواضح لأداء الوزارة وإلحاحه المستمر على الثقة فى أدائها وتعاملها مع الملاحظات التى تم رصدها.

والمثير أن كلمات مندوب الجهاز جاءت خروجا تاما عن دوره الرقابى وتحولت إلى مظاهرة تأييد سياسية، إذ قال نصا: إن الجهاز يتفق تماما مع ما تفضل به الوزير (عاطف عبيد) ونوضح أن التقرير عنوانه الأداء فى ٩٥/ ٩٦ إلا أن الحقيقة تقول إن الأوضاع التى أوردها تمثل مجموعة تراكمات لسنوات سابقة أظهرها التقرير فى تاريخ حديث، وشىء طبيعى أن هذه الأوضاع التى تراكمت خلال سنوات عديدة لا يمكن إصلاحها فى سنة أو أكثر فالتصويب والمعالجة يحتاجان إلى سنوات، والجهاز يود التأكيد على قناعته الكاملة بالنهج العام للحكومة والخاص بوزارة قطاع الأعمال العام».

ولم يقدم عبيد أو مندوب الجهاز ردا على تساؤل طرحه د. سرور نفسه فى جلسة الأربعاء قبل الماضى عن مصير ٦٢ شركة ذكر تقرير الجهاز أن خسائرها تجاوزت رأس مالها ومازالت مستمرة وقائمة بالمخالفة للقانون الذى ينص على تصفيتها إذ بلغت هذا الحد، ووقتها قال مندوب الجهاز إن «مسئوليتنا تنحصر فى رصد الملاحظات ومدى تطابقها أو تباينها مع القانون، وأضاف أن «الجمعيات العمومية للشركات رفضت توصية الجهاز بالتصفية وقررت الاستمرار» وبالطبع ما لم يقله أن ذلك تم فى حضور وزير قطاع الأعمال نفسه الذى يترأس الجمعيات العمومية فى حال انعقادها.

وهكذا تسببت مناورات العمالقة وصراعات «الأقطاب» واختلاف الأهداف بين كل منهم فى إهدار دم القطاع

العام المجنى عليه وأضاعت فرصة تاريخية شهدت إجماعا بين النواب لمحاسبة حقيقة على ممارسات استمرت ٦ سنوات وتطايرت خلالها اتهامات خطيرة تمس الأمن القومى والمصلحة الوطنية والمال العام.

حازم منير - (الاهالى)

لماذا رفض نواب المعارضة زيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى؟

شهدت جلسة مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحى سرور يوم الثلاثاء الماضى مشادة عنيفة بين نواب المعارضة وعبدالرحيم الغول رئيس لجنة الشباب على أثر رفض نواب المعارضة زيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى!!

تدخل الدكتور فتحى سرور أكثر من مرة لتهدئة الموقف المتأزم ومنع «الغول» من الهجوم على نواب المعارضة.

تحدث النائب الوفدى «فؤاد بدراوى» وقال: إن المشروع المعروض على المجلس يؤكد رأى حزب الوفد فى أن الذهب يشكل رصيدا مهما ولو كان هذا الرصيد موجودا اليوم لكان وضع مصر أفضل فى الاستفادة من مزايا صندوق النقد الدولى.

وأضاف أن زيادة حصة مصر فى الصندوق يحقق عدة مزايا ولكن من أين التمويل الذى سيتم من خلاله دفع الزيادة؟

وطلب من الحكومة الإجابة عن سؤاله وتوضيح أسباب موافقتها على الزيادة قبل تصديق مجلس الشعب عليها! واقترح «بدراوى» دفع حصة مصر فى الصندوق من احتياطى البنك المركزى البالغ ٢٠ مليار جنيه وليس عن طريق أذون الخزانة.

وقال العضو محمد الضهيرى «حزب التجمع» إن صندوق النقد الدولى وكان يسمونه صندوق النكد الدولى ورغم الإختلاف مع سياسته وسيطرة المؤسسات العالمية عليه إلا أنه يجب على مصر التواجد فيه لأنه مؤسسة مالية عالمية ورفض توسع الحكومة فى الاقتراض منه مستقبلا.

واعترض النائب البدرى فرغلى «حزب التجمع» على مشروع الزيادة وأكد أن سمعة الصندوق سيئة لدى المواطنين ويضع شروطا مجحفة على الإقراض لمصر.

وعقب الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية مؤكدا ان قيام صندوق النقد الدولى بمخاطبة مصر لدفع الزيادة حصتها قبل ٢٩ يناير الحالى والاستفقد قوتها التصويتية وقال لا توجد مشكلة فى قيام دولة أخرى بدفع حصة دولة أخرى.

وقال إن هذه الزيادة مدرجة فى الموازنة العامة للدولة ووافق عليها المجلس ويتيح نظام الصندوق دفع الحصة الباقى بعملة محلية تودع فى البنك المركزى.

ثم وافق مجلس الشعب على زيادة حصة مصر المالية فى صندوق النقد الدولى.

فتح الباب يتهم الحكومة بالعجز عن حماية المنتجات الوطنية من سياسة الإغراق الأجنبية

كشف على فتح الباب- نائب حزب العمل فى البرلمان- عن أن حجم العجز فى الميزان التجارى المصرى بلغ ٣٢

مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٩٨ مقابل ٢٣ مليارا فى نهاية سبتمبر ٩٧، أرجع فتح الباب ذلك إلى زيادة قيمة الواردات بشكل كبير فى الوقت الذى انحدرت فيه قيمة الصادرات المصرية. جاء ذلك فى الاستجواب الذى وجهه نائب العمل إلى د. كمال الجنزورى- رئيس الوزراء- محملا حكومته المسئولية الكاملة عن انهيار الصناعات الوطنية بشقيها (العام والخاص) وعدم حمياتها من سياسة الإغراق التى تعرضت لها الأسواق المصرية من المنتجات والسلع المستوردة. وجه فتح الباب النداء إلى الرئيس مبارك لإنقاذ السلع الاستراتيجية المصرية من الانهيار والدمار الذى لحق بها مشيرا إلى ما آلت إليه صناعات وطنية كبرى كالحديد والصلب والغزل والنسيج والسكر والسماد، وأكد أن هدف استجوابه هو المصارحة والمناصحة قبل المعارضة، لأننا فى النهاية لانهدف إلا عزة مصر ونصرتها.

لاحظ نائب العمل فى استجوابه المدعم بعشرات الوثائق والمستندات أن هيكل الواردات فى السلع التى زادت قيمتها هى سلع استهلاكية وليست استثمارية حيث احتلت قيمة الشحوم والدهون والزيوت النباتية أكبر زيادة فى الواردات حيث بلغت قيمتها ١,٤٠٢ مليار جنيه بزيادة مقدارها ٤٦٥ مليون جنيه إضافة إلى ٥٠٪ عن نفس المدة من عام ٩٧، كما زادت عملية استيراد السيارات بمبلغ قدره ٤٠٣ ملايين جنيه وكذلك الأخشاب والحديد وحديد التسليح، أما بالنسبة للصادرات فقد كشف الاستجواب انخفاضها بنسبة ٢٣٪ مقارنة بالشهور التسعة الأولى من عام ٩٨، حيث احتلت صادرات البترول ومنتجاته القمة فى الانخفاض بنحو أكثر من ١,٨٨٠ مليار

أشرف خليل - (الشعب) ٢٦/١/٩٩

على هامش جلسة قانون الاستثمار الجديد

* لم يجد العمال من يدافع عنهم خلال مناقشة مشروع القانون، مما يعنى أن نسبة الـ ٥٠٪ عمالا وفلاحين لا وجود لها وأن المزورين ولوبى رجال الأعمال وأصحاب الياقات البيضاء قد استولوا على مقاعد العمال فى البرلمان.

* سيد راشد - رئيس اتحاد العمال ووكيل المجلس - اختفى تماما أثناء مناقشات مشروع القانون.

* رفضت الحكومة النص صراحة فى المادة الرابعة على حقوق العمال حتى لايغضب المستثمرون.

* كشف المناقشات والصراع الدائر حول إعفاء النشاطات الاقتصادية والمشروعات من الضرائب عن هوية عدد من النواب.. ففى حين طالب صالح الطاروطى بإدارة الإسعاف الطائر ضمن قائمة المشروعات التى تتمتع بمزايا هذا القانون.. طالب كمال أبو الخير بإعفاء المطاعم من الضرائب، وطالب أحد الأطباء من النواب بإعفاء المستشفيات الاستثمارية من الضرائب.. مما دفع د. سرور إلى التعليق بأن الحكومة لن تجد من يدفع لها الضرائب سوى الموظفين والحلاقين!!

ماذا بعد بيع كافة القطاعات الوطنية؟!

نماذج لعشرات الشركات والصناعات الاستراتيجية



البنوك وشركات التأمين للأجانب!

أثار قانون خصخصة البنوك ومن بعده شركات التأمين العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل مصر الاقتصادى ولا يخفى على أحد على ان اليهود هم الذين يسعون على السيطرة على البنوك فى كل دول العالم!!

فتحت شعارات زياده كفاءة الاقتصاد القومى وزيادة معدلات النمو وتوفير فرص عمل أكد وزير الاقتصاد على أهمية خصخصة البنوك ولا سيما مع النظام الرقابى الفعال للبنك المركزى.

واستشهد مؤيدو الوزير بتجارب الدول الصناعية الكبرى فى تدوير المحفظة المالية دون الإشارة إلى أن السوق المصرفية فى مصر لا تقرب أو تتشابه مع السوق المصرفية الألمانية مثلاً!.. كما أن مسلسل نهب القروض وغيرها من أوجه الفساد تؤكد ضعف النظام الرقابى منها الحال بعد أن يشتريه الاجانب؟! أنها حمى البيع المفروضة من مؤسسات التمويل الدولية تحت نفس الشعارات إلتى يرددها وزرائنا بزعم الأصلاح الاقتصادى!

بينما الأمر يحتاج إلى الاعتداد بآراء خبرائنا لاقتصاديين فى كافة القرارات المتعلقه البنوك فليس بيعها فحسب بل ومسألة القروض والتى يجب الا تخضع لأمزجة المسئولين عند تجديد الموافقة فيطلب من العميل سداد المبلغ وهو يعلم أن لديه مقومات دون السيولة وبالتالى يتعرض العميل للسجن ويضيع قرض البنك وتنهار الثقه ويطفش الاستثمار دون أن يتصدى أحد للسبب الحقيقى أو المسئول صاحب المزاج المتغير ودون أن يسأل أحد عن السبب الحقيقى فى تغير مزاجة وهذا لا يعين بحال التساهل ولكن وضع أسس ثابته دون ارتباط بامزجة الأشخاص.

وبهذه المناسبه نشير الى أن بعض رؤساء البنوك أصبحوا يشغلون عشرات المواقع والمناصب مثل رئيس البنك الاهالى وهو ما يعنى عدم تفرغه لكل هذه المواقع أو ان الامور تدار من خلال السكرتارية والنواب.. كما نشير أيضاً إلى انعدام الديموقراطية فى البنوك ادى الى اختفاء الاصوات المخلصة.

وتواجه الحكومة مازقاً كبيراً فى عملية بيع البنوك الأربعة الكبرى، حيث أكد تقرير حديث عن صعوبة طرح أسهم هذه البنوك فى ظل الظروف الحالية لعدم قدرة السوق المصرية على استيعاب قيمة هذه الأسهم.

أشار التقرير إلى تجربة بيع أسهم البنوك المشتركة والتى كانت تقدر بـ ١٢٠ مليار جنيه فقط والتى واجهت صعوبات كبيرة، حيث تم طرح هذه الأسهم على مرحلتين. واستغرقتا عدة سنوات.

هناك عامل أخر يتعلق بالشروط المجحفة التى حاولت بعض المؤسسات والبنوك الراغبة فى شراء البنوك فرضها على البنوك العامة صاحبة الحصة وأكبر دليل على ذلك ما حدث مع بنك التجارة والتنمية (التجاريون) والمصرف الإسلامى الدولى. حيث اشترط المستثمرون شراء البنكين بأسلوب ميسر فى التمويل أو بالتقسيط احيانا، مع ضمان الدولة لأية قروض متعثرة يصعب تحصيلها بل والمطالبة بسداد الدولة لهذه القروض. بالاضافة إلى شراء السهم بأقل من قيمته الاسمية، ومن جانبنا نترك الحديث للخبراء حتى الذين تستشهد بهم الحكومة نفسها فى المناسبات المختلفة.. ففى جريدة أخبار الوطن (٢٨/ ٦/ ٩٩)

أكد على نجم- رئيس بنك الدلتا- أن سوق المال فى مصر مازال ضعيفاً لا يجب الضغط عليه بعملية خصخصة البنوك وثقل كاهله بهذه العملية.. وإن كان هناك ضرورة من خصخصة البنوك فلا يجب بيع أسهمها فى البورصة ويتم البيع عن طريق الإعلان عن زيادة فى رأس المال يدعى إليها القطاع الخاص المصرى فقط وليس الأجنبى وتتم عملية البيع بالتدريج ولا داعى لتعجل فى هذه المرحلة فلا مانع من أن تستغرق ٢٠ عاماً أو أكثر. وقال: ان الأجانب أمامهم ٨٥ بنكاً أعطى لهم القانون الحق فى الملكية حتى ١٠٠٪ ويكفى ما أمام الأجانب من فرص تملك البنوك ولا داعى بأن نضعهم فى جميع البنوك حتى لا تصل إلى مرحلة نجد فيها أن القرارات المصيرية تصدر بواسطة الأجانب. وأضاف أننا مازلنا دولة نامية ومازلنا نحتاج إلى النبوك الأربعة فى المشروعات القومية فى توشكى وشرق العوينات

وشرق بورسعيد فهذه المشروعات لن تمولها البنوك الخاصة لأنها ذات جدوى اقتصادية منعدمة ولكن لها جدوى قومية حيث توفر فرص عمل وتعمل على تخفيف الضغط على الوادى القديم ولن يمول هذه المشروعات إلا بنوك القطاع العام، لذلك يجب أن ننتظر على هذه البنوك حتى يتم تحقيق أغراض التنمية وحتى يتم الزيادة فى الدخل القومى وزيادة فى دخل الأفراد.

وأكد على ضرورة استمرار هذه البنوك فى عملها حتى يتم الإنتهاء من تنفيذ هذه المشروعات القومية وبنوك القطاع العام مازالت حتى الآن أفضل من بنوك القطاع الخاص.

* د. حسّن عباس زكى - وزير المالية الأسبق: لماذا بيع البنوك؟ ولماذا تتجه العيون عند التفكير فى الخصخصة إلى رأس المال الأجنبى إن أموال البنوك تمثل عصب الحياه وهى التى تحكم الاستثمار ومعدلات الادخار وبالتالى التنمية كلها.. فكيف يكون مستقبلاً بعد أن تتحول السيطرة للأجانب فى تمويل مشروع قومى مثل توشكى.. كما أن رقابة البنك المركزى فى ظل الوضع المطروح لن تتمكن من القيام بدورها ود. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق: الخصخصة الان تتم فى ظل غياب دور الحكومة لمستثمر وهو لا يتفق مع الرغبة فى دفع عملية الاستثمار للتنمية والتى لن يحققها القطاع الخاص منفرداً والبنوك تمثل العمود الفقرى للاقتصاد وللجهاز المصرفى.

* أحمد حسن رضوان مدير الرقابة على البنوك الأسبق: ميزانية البنوك الأربعة تساوى ميزانية شركات قطاع الأعمال مجتمعة!

* د. جوده عبد الخالق. أستاذ الاقتصاد: بنوك قطاع العام تمثل عصب الاقتصاد القومى ولا يمكن تخيل بيعها.

* د. صلاح سالم خبير بمركز دراسات وبحوث الدول النامية: تغيرات حدثت لجرائم الفساد طرأت على الوسائل والأدوات رغم ثبات الهدف.. فى السبعينات كانت تجارة السلع الغذائية الفاسدة وفى الثمانينات الاتجار فى الممنوعات وفى التسعينات النصب على البنوك!

* د. سعيد عبدالمنعم استاذ المحاسبة: إن المودعين المصريين لم يفيقوا من كارثة شركات توظيف الأموال وبالتالى تتوقع هروب الأموال من البنوك حال بيعها.. ان دخول الأجانب فى هذا القطاع يمثل تهديداً للأمن القومى.

* د. عبدالفتاح الجبالى الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام إن عملية خصخصة البنوك يمكن أن تعرض أمن وسلامة الجهاز المصرفى لخطر الشديد، خاصة مع وجود المنافسة غير العادلة لأنها تضع المؤسسات المالية الضعيفة تحت وطأة المنافسة الشديدة الأمر الذى يدفعها إلى الدخول فى أنشطة تتسم بالمجازفة الكبيرة.

د/ عاطف راضى مدير عام شركة مصر للتأمين.

لمصلحة من ما يحدث؟ هل من مصلحة الاقتصاد القومى السماح بإنشاء شركات إعادة تأمين أجنبية ١٠٠٪ وما تأثير ذلك على وضع الشركة الوطنية الوحيدة وهى الشركة المصرية لإعادة التأمين؟ وهل تستمر الحصة الإلزامية المسندة من الأقساط بالنسبة للشركة المصرية فقط؟ أم تشاركها الشركات الأجنبية فيها.

***

ونحن نعرض لبعض العناوين والمانشيتات والتى تحذر سواء من بيع البنوك للأجانب أو ضعف الرقابة أو تهريب الأموال بعد ان حصلوا على مئات الملايين نواب القروض يطالبون بحفظ القضايا لاسباب شكلية!

- رجال الأعمال ضحكوا على الحكومة.. إقترضوا ٧٧ مليار جنيه وضاربوا بالبورصة وبناء القصورا (الاحرار).

- محاكمة ٣ من المسئولين فى قطاع البنوك ومستثمر بتهمة الرشوة (الاهرام).

- اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ناقشت هروب رجل أعمال مصرى بعد حصوله على قروض من البنوك بأكثر من مليار ونصف الضمانات لا تتجاوز قيمتها ١٧ مليون جنيه وتهربه من ١١ مليون جنيه ضرائب (اخبار البرلمان).

- هروب رجل أعمال بعد حصوله على قروض قيمتها ٣٥٠ مليون جنيه (الاسبوع العربى).

- ايقاف العضو المنتدب لبنوك مصر العربى الأفريقى واحالته للتحقيق.

- بيع حصة البنك فى شركة الشرق الأوسط تسببت فى خسارة ٤ مليون جنيه (الأهالى).

- ١,٣٥ مليار دولار مديونية بنك التنمية.

- قروض بنك التنمية الزراعية تنتهى إلى السلع الإستهلاكية وضياع القروض (النهضة).

- جرائم الفساد فى السبعينات اخلية فاسدة والثمانينات للمنوعات والتسعينات النصب على البنوك (السياسى المصرى).

- الحباكون فى التنمية الصناعية.. منحوا قروضاً بلا ضمانات واسقطوا ملايين الجنيهات لصالح الشركات (التكافل)

- ودائع البنوك للترفيه عن المحظوظين:

- استخدام الودائع لبناء الشاليهات وفيلات للصفوة يهدد البنوك بالافلاس (الأهلى، العربى).

- منع الجارحى من السفر: استولى على ١٩ مليون دولار من بنك بدون ضمانات (الاهالى).

- اهدار للأموال ومكافآت خاصة من أموال البنك العربى الأفريقى (الأهالى).

- فى حوار مع محمود العربى: رجال الأعمال يحصلون على أموال البنوك لشراء القصور (الاحرار).

- ثورة فى مجلس الشعب ضد انحرافات البنوك:

اتهام رئيس البنك الوطنى بالدقى بإهدار ١٤٨ مليون جنيه.

- نائب يستنكر تصرفات البنك التجارى الدولى مع الشباب وإجبارهم على شيكات بدون رصيد! (أخبار البرلمان).

- بنك التنمية الصناعية أعرج.

- حكاوى القهاوى فى البنك الاستثمارى.. القاهرة الشرق الأقصى:

جهاز للمحاسبات يؤكد الانحرافات ويرصد المخالفات

- تأخر المسئولون فى محاسبة رئيس البنك فتضخم فساده (الأهالى).

- تعيين أعضاء مجالس إدارة البنوك من أعضاء الشعب والشورى مخالف للقانون.

- قروض لأعضاء مجالس الإدارة بالالتفاف على القانون (العالم اليوم).

- أزمة بين البنك المركزى والبنك الدولى حول الارقام الحقيقية للديون (الاحرار)

- ٢٥ مليار جنيه ديون قطاع الأعمال للبنوك:

مسئول حكومى يكشف إسراف البنوك فى تمويل الشركات الخاسرة (الوفد).

- فصل النقابى البارز. محمد عباس حافظ من البنك المصرى التجارى لتصدته الفساد.

- البنوك تخالف تعليمات المركزى وتضارب على العملات الأجنبية لحسابها الخاص.

- الخبراء يحزرون من خطورة السماح لاجانب لشراء أسهم البنوك دون حد أقصى (الشعب).

- فريق عمل أمريكى يبحث بالقاهرة تأسيس بنك الشرق الأوسط.
- التخوف من مغالاة البنك الدولى ليتكرر ما حدث فى أسيا!
- خبير البنك الدولى يطالب بالاندماج فى العولمة وتخفيض العملة الوطنية (الاهالى).
- سورس اليهودى فى طريقه لشراء البنوك وشركات التأمين المصرية (الشعب).
- ٢٠٥ مليارات جنيه للديون الداخلية على الحكومة:
البنوك تهدد بعدم إقراض الوزارات والشركات (الاحرار).
- بعد أن بلغ ١٤٥ مليار جنية.. بيع البنوك العامة لن يغطى الدين الداخلى (العالم اليوم).
- وزارة الاقتصاد لن تنجح فى جذب شركات إعادة التأمين الدولية.
- فوضى المرحلة الانتقالية تساعد على طرح وثائق الشركة العامة إلى الخاصة (الأهالى).
- مافيا الفساد فى مصر من تجارة الاغذية الفاسدة فى السبعينات إلى النصب على النبوك فى التسعينات.

الفساد فى مجال الدواء وفشل الإدارات!

خصخصة الدواء هى كما وضعها د. زكريا جاد نقيب الصيادلة تمثل خطورة بالغة على حق الفقراء فى العلاج.

وهذه الجملة الصغيرة لهـا أهمية قصوى خاصة مع ما هو واضح من تأثير ونجاح ضغـوط الشركات الإستثمارية من تسعير الدواء بأسعار خيالية يوافق عليها الوزير: ثم يتواصل المسلسل بإقناع الوسائل المغرية - للأسف فيتنبوا هذه الأدوية وهى شركات لاتفكر إلا فى الربح فقط: فمنذ سنوات كان فى مصر ٨ شركات قطاع عام و٣ قطاع مشترك واليوم أصبح لدينا ٤٠ شركة و،مصنع قطاع خاص ومشترك.. وفى نظرة للادوية فى مصر نجد بالاسواق نحو ثلاث آلاف نوع من بينها ٢٧٠ نوعا يعتم عليها المواطن المصرى بشكل أساس.

ولا يكتفى المواطن بفهم الشركات الاستثمارية.. بل ان اتفاقية الجات تهدد برفع الاسعار، واتفاقية «الرئيس» تثبت الاحتكار ويكون من حق أى مخرج لاى نوع من الادوية تحديد الاسعار التى يراها وكأنهم يتعاملون مع فيلم سينمائى لهم حقوق الانتاج والتوزيع!!

إذا كان هذا هو حال المواطن ومصيره مع شركات الدواء.. فإن مستقبل الدواء على المستوى القومى أيضاً شبه متعثر رغم كل هذه الشركات الاستثمارية (خمس أضعاف القطاع العام!).

وإذا كانت هناك محاولات محموده من د. جلال عزاب رئيس القابضة للأدوية لفتح أسواق جديدة فى دول عديدة.. كما أن هناك توصيات مؤتمر الصيادلة بوضع استراتيجية عربية لصناعة الدواء وحمايته وتشجيع السوق العربية وقد قدم د. مصطفى ابراهيم رئيس شركة مصر للمستحضرات الطبية جهداً مشكوراً.. وان كنا لا نعرف لماذا لم تواصل الجهات الاخرى تحويل الجهود إلى حيز التنفيذ.

فإننا نجد إسرائيل تصدر نحو ١٠ أضعاف ما تصدره وحتى الأردن وعدد من الدول العربية تصدر أكثر منا.. والقول بأن استهلاكيا المحلى كبير يلقى بالقصور على الجهات التى تسببت فى زيادة الأمراض!.

وإذا كان للحق ان مجال الدواء مازال أقل من غيره فى التفريط فى بيع اسهمه وان النسبة المطروقة أقل من الشركات الاخرى.. وهو ما يمكن ان يخفق من امتلاك الاجانب لشركات كاملة الا أنه يبدو أن المكتوب علينا هو الضياع إن لم يكن من خلال تملك الأجانب والصهاينة فيكون على يد الإدارات الفاسدة!

وفى نظرة سريعة للتقارير عن شركات الأدوية- قطاع العام- نجد على سبيل المثال تصدر شركة النيل لهذا الفساد.. من مصنع محاليل توقف انتاجه ليترك الساحة لشركة موكا الاجنبية تحتكر التوزيع فى مصر ولا نعرف مثل

هذا القرار مر مقابل عمولات أم ماذا؟!.. ويلى الأقل كيف لم يرابح ان نمط العبوات من زجاج وان الشركة المنافسه سوف تستقل فارق التكلفة وتقضى على المصنع تماما.. بالضبط فى اى عهد وزير تمت هذه الجريمة؟!.. وهل تتم محاسبته ام ان «اللى فات مات»؟!.

ونجد فساد فى حقن الادينويلكس الخاصة بالاعصاب وخامات سالفيا ومحاولات التنازل عن دواء «ابونتين» للصرع وتوقف انتاج مرهم فيراستين رغم التصريحات باستحالة ايقاف دواء.. وهذا كله لصالح الشركات الاستثمارية.. مقابل ماذا.. سوف يأتى اليوم الذى يتكشف فيه كل فساد فلن تخفيه الحرائق كما حدث فى مخازن الشركة فى بداية العام الماضى!

وهناك علامات استفهام كثيرة حول تصرفات د. أحمد العدوى والشركة فى عهده المجيد:

وشركة سيد للأدوية ليست أحسن حالاً وقد قرأنا التقارير الرقابية المتتالية والتى تؤكد خروج الفساد عن كل القواعد.. ووصل الأمر إلى تقديم نقابى سابق- أحمد محيى وعثمان دياب - بلاغاً لقيام الشركة بطرح أدوية أطفال «فروتال» بالاسواق بعد ان رفضت دولة عربية استهلاك أطفالها لهذا الدواء وارجاعه! والتهديد برفض انتاج الشركة والغاء تسجيل مستحضراتها... وتكرر الأمر فى ارجاع صفقة حقن من دولة عربية أخرى لفسادها هذا بخلاف ما سبق ان أكدته التقارير الرقابية عن وجود أدوية تالفة! والضرر هنا لايقتصر على الشركة بل على سمعة صادرات الدواء المصرى يامن التزم الصمت ازاء الفضيحة؟!

وظلت الشركة تهدر فى أموالها بلا حساب تارة تعطى حق التوزيع لشركة وتأخذ هى «فتات» القروش وتترك الملايين للشركة الأخرى رغم وجود اسطول سيارات وعاملين فتم تحنيط قطاع التسويق ماقبل ماذا؟!!.. ويتكرر الفساد وشبهات التواطؤ فى الأدوية البيطرية ونجد المكافآت للشرطة!

وحجم الفساد يصعب محاصرته بينما الحل فى نظر الشركة هو محاربة من يقصدوا للفساد تارة بابعاد النقابين من الترشيح مثل النقابى السيد صديق تارة بالتنكيل والنقل وتجديده دون النظر للشكاوى أو الاسباب الحقيقية مثل ما حدث لأحمد محيى وغيره ونفس الأمر فى النيل للادوية اذ نجد التنكيل بمحام تصدى للفساد وغيره ممن تصدوا أيضاً دون حساب للعدوى أو الكردانى أو رئيس القطاع وفى النصر للكيماويات نجد خسارة نحو ثلث مليار جنيه رغم محاولات الانقاذ والطريف احتجاج الإدارة وحوافز!!

وهذا يختلف يقيننا بأهمية وجود شركة للخامات الدوائية.

يجيء ذلك مع ملحوظة فشل مصنع مرشحات الكلى رغم ما قيل فى «المانشيتات» عند انشائه بإنه المشروع القومى لمرشحات الكلى فى مصر فجاءت تكلفة المشرح ٣٩,٩ بينما يباع بالأسواق بسعر ٢٧,٥ جنيه!

وللحق اتخذ د. جلال غراب موقفاً حاسماً تجاه الإدارة ودون مجاملة لقرابة أو صداقة فأحال الإدارة المنحلة للتحقيق ووضع برنامج عمل تفصيلى.. ولا نعرف سر صمته أمام المسئولين فى النيل وسيد وغيرهما فتحقيق الأرباح ليس هو الفيصل لانه لو قضى على الفساد لتضاعت الارباح!.. ولانعرف كيف وافقت الجمعية العمومية على هذا الفساد سواء فى الادوية أو مع العملاء!.

وفى المصرية لتجارة الأدوية جاءت شبهات وزارة الصحة فى اسناد عمليات التسويق لشركة قطاع خاص رغم ما تملكه الشركة من الاف الفروع والمخازن والعمال وهو ما يعنى تشريد العمال وتصفيتهم.. واضافت الوزارة فى المجاملة توزيع الأدوية المخدرة.. ولم يتحرك وزير قطاع الأعمال لإنقاذ الشركة والعمال لتنقذهم الشركة الخاصة بعدم قدرتها!

وفى أوائل يوليو ٩٩ قامت مظاهرات فى شركة مصر للمستحضرات الطبية تطالب بصرف الحوافز وحدثت

اعتداءات مؤسفة.. والاخطر من هذا مدلول المظاهرات والتى أحدثت رعب فى الشركات الأخرى ولا سيما أن موقع الشركة قريب من الأميرية والمليئة بشركات الأدوية وبعضها يعج بالفساد ورؤسائها أقل كفاءة من رئيس مصر للمستحضرات وبالتالى فإن الأمر أكثر خطورة!

والفساد فى شركات الدواء يحتاج لمجلدات.. وهذا لا يعنى أن الشركات الخاصة أحسن حالاً وإن كانت تعرف الطريق!.

فنجد تقرير الجهاز عن شركة سيد أثناء تصنيع سوانكو لمستحضر بمعاملها نجد «الفتات» للشركة الحكومية وإنتاج مستحضر منافس لما تنتجه ثم نجد المفاجأة فى تأكيد تقرير الجهاز لاستخدام مواد غير معتمدة بالتركيبة المعتمدة من وزارة الصحة.. ورغم النشر بالجرائد لم تتحرك الوزارة لماذا؟!.

ثم نجد «المشاجرات» بين رؤساء الشركات وصلت لاقسام الشرطة والفضائح من خلال الإعلانات المدفوعة الأجر.

أما على المستوى الوزارى فقد كشف استجواب من النائب ايمن نور على موافقة وزير الصحة استيراد أجهزة مقطعية ومعدات طبية من إسرائيل.. أما د. عاطف عبيد فقط ظهر - أثناء رده على بيان حزب التجمع - بإنه مصمم على استقبال مصر تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «تيربس» دون ان يكون لنا صناعة للخامات الدوائية وهى أساس التحكم فى صناعة الدواء!

ولا عزاء لصحة المواطن المصرى!

هل تجئ المشروعات الاستثمارية على حساب تدمير الصناعية الوطنية

ياسيادة الرئيس: - هذه حقائق مشروع حديد أسوان.. نضعها بين يديك.. أداء للأمانة والمسئولية الوطنية

• المسئولون تجاهلوا دعوة العلماء الوطنيين واراءهم المخلصة.. وتركوا الحديث لموردي الآلات من الأجانب!

• صموا آذانهم عن الرأى الآخر.. ووصفوا العلماء بالمشككين!

• هل يفلت وزير الصناعة من المساءلة حول شبهات العمل على استيراد معدات مستعملة للمشروع؟ على القماش

افتتح الرئيس مبارك مشروع حديد أسوان.. ورغم أن الافتتاح خاص بالمناجم ومشروع اقتصادي، إلا أنه لم يكن غريباً أن تكون أسئلة الصحفيين للرئيس تتعلق بأشياء بعيدة تماماً عن المشروع مثل تأثير نجاح باراك رئيسا لوزراء إسرائيل وغيرها.. فربما لو تمت دعوة العلماء والمتخصصين لتغيرت نوعية الأسئلة! ونحن نرى من واجبنا الوطنى أن تضع بين يدى الرئيس آراء العلماء والمختصين؛ والتى كانت موضع حملة صحفية طويلة لـ «الشعب».. حتى لا تخفى الدعاية وجهة النظر الأخرى.

فالنتائج الحقيقية لمشروع حديد أسوان حتى لو حاولا إخفاءها «البربجندا» والطبل الأجوف.. وحتى لو أغفلوا وتجاهلوا دعوة ومشاركة العلماء، فالنتائج الحقيقية هى:

تجاهل واضح للآراء المعارضة للمشروع حتى ولو كان بعضها من أعضاء لجنة الصناعة بالحزب الوطنى، فالعمل على إسكاته بالفصل - كما حدث للدكتور عزت معروف - هو الحل!

- تجاهل واضح لاعتبار الصحافة السلطة الرابعة التى تنير بعرض الرأى والرأى الآخر لمتخذ القرار.

- إنكار واضح للنظام السياسي.. حيث أحزاب المعارضة جزءٌ من النظام تشارك في خدمة الوطن بالآراء العلمية البناءة مع ملحوظة أن معظم العلماء الذين شاركوا فى الحملة لا ينتمون إلى الأحزاب.

ولا تتوقف النتائج «الباهرة» أو «الباهتة» للمشروع عند هذا الحد.. فهناك أيضاً!.

- تعرض المساهمات الحكومية للضياع خاصة مساهمات الشركات والبنوك البعيدة عن هذا التخصص مثل شركات التأمين وبنك الاستثمار وغيرهما من الجهات التى لاتملك سوى الموافقة.

- تعرض أموا الحكومة في البنية الأساسية للضياع، رغم أن الشركات الأخرى ومنها شركة الحديد والصلب المصرية تحملت مثل هذه التكاليف فى البنية الأساسية فى ميزانياتها.

- تعرض أموال المصريين للضياع عند الاكتتاب والتأثر بالزفة الإعلامية من الحكومة للشركة.

تضليل واضح بزعم تحقيق أرباح تصل إلى ٥٥ر٣٩٪ وإسترداد رأس المال خلال ٣,٥ سنة وهو مالم يحدث فى أي مكان في العالم.

- إغفال خطورة الشوائب وعلى رأسها الفسفور والسيلكا فى الخام.

- تجاهل تأثير المشروع على البيئة باستخدامة تكنولوجيا الأفران المتخلفة والتى انقرضت من العالم.

- تجاهل تأثير المشروع على مصانع الحديد والصلب المصرية.

- تجاهل وجود شبهات حول تصريف مصنع جاهز ومغلق بأوربا بسبب قوانين البيئة.

- تجاهل وجود شبهات حول وزير الصناعة بعد إغفاله ملحوظات لبعثة التى شاركت فيها المساحة الجيولوجية وجامعة القاهرة والشركة القابضة، ثم إغفاله وتجاهله لاجتماع مع ممثلى الشركات المصرية ومشاركتهم لعمل أبحاث.. ثم حضور م. محمد بهجت - رئيس المشروع - وإرسائه عليه. وجود خطابات بين وزير الصناعة والشركات الأوربية يوافق فيها على المساهمة بمعدات مستعملة والتنازل عن «البروتوكولات» فى هذا المجال!.

فماذا عن آخر الإنجازات؟!!

فزورة رأس المال!

بداية نأمل أن يحل لنا مسئول واحد هذه الفزورة:

منذ أسابيع حضر د. كمال الجنزورى توقيع قرض للمشروع بنسبة من بنك هونج كونج بنحو ٤٢٠ مليون دولار أي ١,٣ مليار جنيه وقيل وقتها إن القرض يمثل ٧٠٪ من رأس مال المشروع والنسبة الباقية (٣٠٪) تمثل مشاركة الشركات الأجنبية.

ويوم افتتاح الرئيس مبارك للمشروع - السبت الماضي - قيل أمام سيادته بالحرف الواحد إن نسبة ٧٠٪ من رأس مال المشروع مساهمة لرجال الأعمال المصريين والنسبة الباقية ٣٠٪ تمثل مشاركة الأجانب، فهل رجال الأعمال المصريين هم بنك شنغهاي؟!

فزورة ثانية: كيف يتفق هذا مع ما نشر أيضاً عن مشاركة بنك الاستثمار بنسبة ٩٪ وبعض المساهمين المصريين بنسبة ١٪، وتم تغطية نسبة الـ٢٠٪ المتبقية بالاكتتاب.

فزورة ثالثة: كيف يتفق هذا مع ما سبق إعلانه عن التجهيز والاتصال بشركات «التسويق» لطرح ٣٠٪ من الأسهم لاكتتاب الجمهور؟!

ولاتتوقف «الفوازير» عند هذا الحد، فهناك أيضاً تضارب فى أرقام الخامات والإنتاج والعائد من المشروع والأرباح وغيرها وغيرها!

أما فزورة الفوازير فهى عدم معرفة نسبة مشاركة م. محمد بهجت - رئيس المشروع فى رأس المال - مع ملحوظة أنه لأول مرة يعمل فى هذا المجال حتى لايقال إنهم جاءوا به للاستفادة من خبرته وهو ما يطرح الشكوك حول مشاركته مقابل عمولة.

خاصة إن الشركات الأجنبية المساهمة نبسبة ضئيلة اشترطت توريد المعدات أى يمكنها تحقيق مكاسب من المعدات الموردة حتى لو خسر المشروع!

وإلا كانت هذه الشركات قد ساهمت بنسب أكبر بدلاً من أن مجموع شركات أربع دول بنسبة ٣٠٪ فقط، وبديهى لو توقعت تحقيق المكاسب المزعومة لشاركت بكل رأس المال أو على الأقل لم تحصل على ثمن الآلات إلا من أرباحها بعد تحقيقها!!

الوزير أفلت من المحاكمة

نشير إلى الخطاب الذى أرسلة الجيولوجى عزت عبد الكريم صقر رداً على ما نشر حول الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب لموقع مشروع حديد أسوان.

فقد ذكر المحرر أن الزيادة إظهار للحقيقة فى مواجهة حملة التشكيك التي تشنها بعض الجهات المغرضة.. فهل يمكن أن نعتبر كل هذه الكوكبة من العلماء التى شاركت فى طرح الأسئلة حول الدراسات الجيولوجية والمنجمية للمشروع والتى شاركت من قبل فى بناء هذه الصناعة فى مصر وخارجها. جهات مغرضة. وهل كان الرد عليهم يحتاج لانتقال لجنة الصناعة والطاقة إلى أسوان وتحمل مشاق السفر عبر طريق برى ضيق محصور بين جبال صخرية طوله ٦٥ كيلو متراً!. ولم تكن تكفى للرد على الدراسات التى يدور حولها التساؤل أو حتى جزء منها؟

وفى مقدمة المقال ذكر للمحرر أن اللجنة البرلمانية قد قامت بهذه الزيارة الميدانية للمشروع للتحقق من مدى جدواه الاقتصادية من خلال ما يجرى هناك حتى لاتتكر مأساة مشروع الفوسفات فى أبو طرطور الذى أدى سوء التخطيط العلمى له فى إهدار مليارى جنيه. هل يتفضل السيد المحرر بعد الرجوع لأرشيف الجريدة أن يذكر لنا كم لجنة وزارية وكم لجنة برلمانية تفضلت بزيارة مشروع فوسفات أبو طرطور أثناء تنفيذه..

وكم من هذه اللجان استطاعت من خلال زياراته اكتشاف الكارثة بعدم الجدوى الاقتصادية للمشروع؟ وهل تتفضل الأهرام بدعوة بعض العلماء المتخصصين ليشرحوا لنا كيف يتم حساب القيمة الاقتصادية لمشروع من مشاهدة حجم العمل الكثيف والمعدات الحديثة المستخدمة؟

وحتى لاتختلط الأوراق وتتوه الزمور فيجب التأكد أن كل ما يطالبنا به من يدعى أنهم مغرضون. هو الكشف عن الدراسات اللازمة لتحويل الاحتياطات الجيولوجية إلى احتياطات منجمية قابلة للاستخراج الاقتصادي، والتي طالبت لها لجنة متابعة أعمال عقد المشروع القومى لاستكشاف خامات الحديد فى تقريرها لوزير الصناعة المؤرخ فى ٣٠/ ٣/ ١٩٩٧م، وكذلك مذكرة التفاهم لتكوين مجموعة مؤسسين لاستغلال خام حديد جنوب شرق أسوان التى شكلها وزير الصناعة برئاسته فى ١٠/ ٦/ ١٩٩٧م أى بعد مرور شهرين من تقرير لجنة المتابعة. وهي فترةغير كافية بالقطع يمكنكم الاتصال بالشركة الأمريكية التى طلب منها المشاركة فى المشروع بالإدارة والتدريب (Vssteel) لمعرفة أسباب ربطها بين القيام بالعمل المطلوب منها وإتمام الدراسات المطلوبة؟!

وفى المقال ذكر المحرر على لسان وزير الصناعة ثم على لسان رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أن الزيارة قد كشفت زيف دعاوي المتشككين.. وأن مشاركة القطاع الخاص فى هذا المشروع دليل على جدواه

الاقتصادي.. فهل يتفضل سيادته أو السيد وزير الصناعة أو المهندس رئس مجلس إدارة الشركة أن يذكر لنا سبب انسحاب إحدى الشركات التى وقعت عقد مشاركة لمساهمين جدد فى شركة أسوان للتنمية والتعدين، على الرغم من التحفظات الكثيرة على العقد (العقد باللغة العربية فى حين وجود جهات أجنبية. نسب المشاركة المنصوص عليها فى العقد مقابل إسناد أعمال فى المشروع سداد بنسبة ٢٪ من قيمة المساهمة.. صياغة بنود العقد التى لاتناسب حتى الأفراد العاديين.. إلخ).

وفى النهاية وبمناسبة ذكر الأربعة أفراد التى يتم بناؤها هل يتفضل أحد بإفادتنا عن تأثير هذه الأفران على البيئة المحيطة وهل فكر أحد السادة المشاركين فى اللجنة البرلمانية أو اللجنة الوزارية عن مصدر فحم الكوك اللازم لهذه الأفران، وتأثير سعر هذا الفحم المستورد وتكلفة نقله على الجدوى الاقتصادية للمشروع؟

وللأسف تلى ذلك مقالاً وصف فيه العلماء للمرة الثانية بأنهم «عواجيز الفرح» ويرى العلماء أن «السوقية» إلى هذا الحد لا يجوز الرد عليها، والأفضل تجاهلها تماماً.

أين الرد العلمى؟

يقول خبير صناعات الصلب د. عزت معروف: إن العلماء أصبحوا فى حيرة ولا يعرفون كيف السبيل لمناقشة آرائهم العلمية والناتجة من خبرة طويلة ومتخصصة فى هذا المجال..

لقد تم إثارة الموضوع على صفحات الجرائد وعقدت الندوات وآخرها كانت بالإسكندرية منذ أسابيع.. وكم أرسل العلماء إلى جميع المسئولين للتحذير من مغبة إهدار المال العام وخداع المواطنين.

بينما يجيئ الرد على العلماء بالتجاهل التام أو الإدلاء بتصريحات متضاربة سواء فى كميات الإنتاج أو بدء الإنتاج أو العائد من المشروع والذى هبط من ٥٥ ,٣٩٪ إلى ٢٨٪ إلى ٢٠٪، وهم يعلمون أن مثل هذه الصناعات لايزيد العائد منها على ٨ إلى ١٠٪ فى أحسن الأحوال!.. وكم أكد العلماء أن خام الحديد بهذه المناطق وامتدادها يعتبر خام فقير وبه نسبة شوائب عالية، ورغم ذلك يستمر التضارب والتخبط.

والأغرب من ذلك ليس فى الإصرار على استخدام طريقة الأفران العالية التي بدأت تنقرض من العالم فى صناعة الحديد والصلب.. بل الإصرار على أن هذا الطريق أنسب الطرق رغم أن جميع المصانع الحديثة وحتى فى مصر تعتمد على طرق أخرى وتستخدم الغاز الطبيعى، وهو أقل سعر من الفحم وأوفر مصدر، إضافة إلى توفير تكلفة النقل بالنسبة للفحم والأرقام المعلنة التي تفوق قدرات الشك الحديدية أو إن كان فى الحقيقة هو تأكيد لكشف الأكاذيب.

لقد طالبنا فى أول مقال عن هذا الموضوع بضرورة إعداد دراسات جدوى وافية وتكليف مكتب دراسات عالمى متخصص ومحايد لا علاقة له بالشركات الموردة للآلات أو تجنيب توريط الأموال المصرية من البنوك والشركات وأسهم المواطنين.. بينما تصر الحكومة على انتهاج سياسة التجاهل والعناد!!

يقول م. بهى الدين أحمد إنني عملت عشرات السنين فى المناجم وخدمت وطنى فى مواقع عديدة، ومن الواجب الوطنى أعلنت استعدادى لمواجهة ممثلى الشركات الأجنبية، فالعلم ليس له وطن محدد ومصلحة الوطن تفرض التحذير من المغامرة فى مثل هذا الشروع، خاصة من نسب الحديد وانتشار الفسفور والشوائب فى الوقت الذى تساهم فيه أموال مصرية فى المشروع.. ورغم ذلك لم يفكر أحد فى سؤالنا!

أخيراً تأملنا فى الآراء العلمية لكبار علماء مصر والمشهود لهم على مستوى العالم والمتخصصين فى هذا المجال مثل د. أبو بكر مراد، ود. عزت معروف، ود. وحيد سالم، وم. بهى الدين أحمد، ود. عادل عبد الكريم، ود. سيد عبد الرسول، ود. مرتضي العارف، ود. عبد الرءوف رضوان، ود. عاطف دردير، ود. على صبرى، ود. محمد على الوجيه، ود. سيد الجيار، وم. محمد عساف، وم. سعيد الحديدى، ود. آمال رسمي، ود. محمود الرملي، ود. أنور

بشاى، وم. حسن عبد اللطيف وغيرهم، فوجدنا للأسى والأسف الكلمة تترك لممثلى الشركات الأجنبية الموردة للآلات ولرئيس الشركة الذى لم يعمل فى هذا المجال من قبل، وتم تجاهل دعوة أو مناقشة آراء هؤلاء العلماء.. وبعد ذلك يصرخون ويصرخون لماذا يصمت العلماء، ولماذا يهاجر العلماء، ولماذا الإحباط..

هلي نكتب ثانية ونحذر عن هذا المشروع.. إن التاريخ يعيد نفسه.. من أبو طرطور إلى حديد أسوان.. ولا عزاء للعلماء!

سيادة الرئيس: هذه هى الصورة كاملة.

الشعب ٢٨/ ٥/ ٩٩

ياسيادة الرئيس: انقذوا شركة الحديد والصلب المصرية

كتب: على القماش

لا يوجد أحد ضد تشجيع الاستثمار خاصة فى جنوب الوادى ولكن ان نحيط بكافة الظروف ولدينا ما حدث لشركة الحديد والصلب بحلوان - مثال - يجب الوقوف أمامه.

فالشركة وصلت مديونياتها إلى ثلاث مليارات جنيه ولذا طالب الاستاذان على فتح الباب عضو مجلس الشعب وصلاح هيكل رئيس اللجنة النقابية بالشركة بما يوجب على الحكومة ويفرض عليها التدخل فى انقاذ الشركة من عثرتها؟!

لقد قامت شركة الحديد والصلب بتحمل نفقات البنية الأساسية عند العمل بأسوان بينما لم تحمل شركة حديد أسوان البنية الأساسية مثلها بل استولت على ما قامت به شركة الحديد والصلب ونفس الأمر فى عملاء الشركة بأسوان فمشروع حديد أسوان أتيم بطريقة القتل العمد لشركة عام ٢٠١٧ إلا أنه تم منح شركة حديد أسوان هذا الامتياز فى احدى الجلسات الغريبة لمجلس الشعب لتستولى على الف كيلو متر مجهزة بالطرق والعلماء معد شركات اسوان الصناعية:

وفى الوقت الذى يطلق للشركة الاخرى العنان من اعفاءات ضرائب وجمارك وغيرها يتم تكبيل الشركة المصرية بدلاً من مساعدتها بالسعى لدي البنوك بالدخول كشريك فى رأس المال بنسبة ٥٠٪ من مديونياتها وتخفيض سعر الفائدة على الديون وتوفير سيولة عاجلة لتجديد خطوط الانتاج وغيرها تركوها.

أما أكبر أسباب مديونية شركة الحديد والصلب فترجع إلى تحملها توريد انتاجها بأسعار معينة خاصة للمشروعارت القومية الكبرى وفى الاستعدادات للحروب وعلى رأسها نصر أكتوبر المجيد فلماذا لا ترد الدولة ما سبق أن قدمته له شركة الحديد والصلب المصرية وتتحمل الديون أو تجدو لها دون فوائد..

إن الأمر يزداد سوءاً مع سياسات الإغراق وغيرها..

(الشعب)

انهيارات فى القلاع الكبرى!

الفساد فى قطاع البترول يختلف عن أى قطاع لأنه يهين على ثروات تقدر بارقام فلكية والتعامل الأجنبى فيه صعب معرفة تفاصيلة ولذا فإن الكتاب الوطنين الذين يتصدوا للفساد فى هذا المجال قليل جداً وربما على سنوات متباعدة!.. فبعد حملة راهب الوطنية المرحوم د. حلمى مراد وكتابه الخالد «الفساد فى قطاع البترول» ومقالات للمهندس طالب زارع والاستاذ شعبان عبدالرحمن فجر الاستاذ خالد يوسف من جديد حملة صحفية تحت عنوان هل عاد عصر الامتيازات الأجنبية كشف فيها كثير من أبعاد الفساد.

نفس الأمر فى انهيار قلعة الغزل والنسيج والتى هى مأساه حقيقية لتتحول المنافسة لصالح العدو الصهيونى تماماً

بعد ان انتهى تفوق الذهب الأبيض هذا الفساد يتجلى فى ستيا والحرير الصناعى واسكو وغيرهم.

يضاف إلى ذلك هيئة المعارض فما ان أنتهى وذهب الرئيس السابق حتى جاء رئيس للهيئة على نفس الشاكلة ورغم نشر العديد من التحقيقات لم يتحرك وزير التموين وأبقى على السعيد صالح!.. وخطورة هيئة المعارض انها تعتبر النافذة التى من خلالها يتعرف المستثمرين المصريين على الأسواق الخارجية.. ولكن هذا قدرنا!

شركة السجائر

تستحق شركة السجائر كتاب خاص لكشف الفساد لأسباب عديدة.. فتحت ستار تحقيق الأرباح اختفت الانتقادات وسلاح المال بالإعلانات جاهز- للأس والاسف- فى معظم الصحف ومنها صحف لامعارضة!.

وللأسف يتم إيقاف محلات مقابل إعلانات!..

ولنفترض أن هناك أرباح فإدارة الشركة لأفضل لها فيها وأصول وتاريخ وظروف الشركة تحكم ذلك ثم لماذا لا تزيد الأرباح وتتضاعف؟!.. ولماذا تكون الأرباح «ستاراً» على نهب المال العام؟! ولماذا يتكلف مكتب رئيس الشركة تكاليف الف ليله ولماذا يتم التنكيل بالشرفاء من أمثال م. سعد لبيب واعوانه.

اننا نعرض لقليل من كثير من عناوين الفساد فى هذا القطاع دخان الفساد فى شركة السجائر والشرفاء يطالبون الاجهزة الرقابية بإخماده ومحاكمة المسئولين وعلى رأسهم محمد صادق رجب واعوانه على ماكشفه جهاز المحاسبات من انحرافات رهيبه داخل الشركة.

- تقييم الدخان الخام دون توضيح .. لتحقيق أرباح وهمية.
- التطوع بتسديد الملايين نيابة عن العملاء رغم العجز فى السيولة.
- بلاغ للنائب العام. حول الفساد فى شركة الدخان والسجائر.
- المسئولون حولوا الشركة إلى تكية خاصة وأهدروا ملايين الجنيهات.
- صفقات مشبوهة فى التعاقد مع الأجانب وشراء الآلات وقطع الغيار.
- بعد التزام المسئولين أسلوب «دخان فى الهواء».
- الفساد فى الشرقية للدخان (بالمستندات).
- تقرير جهاز المحاسبات يؤكد ستة ملايين جنيه آلات عاطلة وتعثر فى التشغيل.
- الهباب والفساد.. يخرجان معاً زفرات السجائر.
- مخالفات جسيمة بالقطاع الطبى بشركة السجائر
- قبل الخصخصة:

استمرار مخالفات شركة السجائر.

- تقارير رقابية تفضح شركة السجائر

... أو كما قال الكاتب الساخر أحمد رجب: وإذا كانت شركات السجائر الأمريكية سوف تدفع بحكم القضاء أكثر من ٢٠٠ مليار دولار لضحايا التدخين فى ٤٦ ولاية فإنى أتمنى أن يتقدم محام ليفتح الطريق إلى مقاضاة شركة السجائر عن جرائمها التى تنتهى فى معهد القلب ومعهد الأورام فالشركة ثرية ثراءً فاحشاً بدليل أن رئيس الشركة خصص طابقاً كاملاً لمكتبه تكلف أكثر من مليون جنيه ويقال إنه ينفى أن تكلفة الطابق من المال العام وأنه هدية من نقابة الحانوتية.

الأسمنت

الأزمة والتربح والفساد فى الاسمنت ازمه موسميه مع الصيف لعودة المدرسين والعاملين بالخارج وبجانب

هذا يوجد خلل بين حجم الاستثمارات والانتاج ومعدل الاستهلاك نتيجة الطفرة المعمارية بالقرى .. ولان الحديث عن الاسمنت مكرر فى الصحف فنحن ننشر إلى بعض عناوين الموضوعات وكل منها يحتاج إلى كتاب عن الفساد!!

- الفساد فى الشركة القومية فاق كل الحدود
- ١٣ سيدة تستولى على حصص الأسمنت
- احتلال شديد فى الهيكل المالى لأسمنت أسيوط و ٩٥٤ مليون جنيه فى تضخم المديونيات.

* الجماهير تطالب بإيقاف بناء مصنع أسمنت قنا:
* الدراسات تؤكد أن كمية غاز الكلورين السام الموجودة فى المادة الخام غير مصرح بها دولياً
* دعوى قضائية من عبده المغربى وابناء قنا ضد رئيس الوزراء ووزيرة البيئة ومحافظ قنا يطالب بإيقاف المشروع فوراً. (تحية لهذا الشاب المثقف ذو الحس الوطنى).
* مجلس إدارة المصنع المزعوم يبيع الوهم للأهالى فى شكل أسهم دون أن يتحدد مصير المصنع بعد؟!
* المصنع المذكور يدافع عن نفسه بالاعلانات والتى لن توقف النشر!

مرة أخرى حول صفقة مدينة نصر رسالة إلى السيد الرئيس

سيدى الرئيس

تحية طيبة واحتراما وبعد.. واعتذر مقدما عن اقتحامى لسياج مشاغلكم المتعددة والمتكاثرة ولكننى كمواطن مصرى يهتم بهموم وطنه.. ولم يبق سوى أن ألجا إليكم باعتباركم المرجع الأخير.. والحكم بين المصريين فيما يختلفون أو يشتجرون.

ولقد اضطررت يا سيدى الرئيس أن ألجا إليكم بعد أن يئست من تحرك السيد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء، وبعد أن كتبت فى هذا الأمر عدة مرات، مؤملاً أن ألفت انتباه سيادته.. وانتظرت أشهراً، فلما سئمت من انتظار بلا ثمرة لجأت إليكم.

والقصة يا سيدى يمكن اختصارها فيما يلى من نقاط.

فى إطار عملية الخصخصة تم بيع شركة مدينة نصر بمبلغ مائتى مليون جنيه.

وذلك رغم أن الشركة كانت تمتلك ودائع مصرفية مقدارها ١٥٠ مليون جنيه، واقساط واجبة السداد من جانب مشترين تقدر بما يزيد على ثلاثمائة مليون جنيه، بالإضافة إلى أراض وأصول تزيد قيمتها عن مئات عديدة من ملايين الجنيهات .

إن الصفقة الأساسية كانت مع ثلاثة مشترين (مصرى وسعودى ومغربى) اصطلح على تسميتهم بالمستثمر الرئيسى، دفع كل منهم عشرة ملايين من الجنيهات.

بينما وزعت بقية الأسهم على من تم اختيارهم بعناية من الأقارب والمعارف وما إلى ذلك.

كانت قيمة السهم ٦٧ جنيها، فقط سبعة وستون جنيهاً فقط.

ولقد هالنا أن يتم التفريط فى ثروة مصرية بهذا الشكل المثير للريبة والارتياب، فليس من العقل ولا من المعقول فى زمن يقال إنه يعمل آليات السوق أن تباع سلعة أو عقار بأقل من ثمن ثمنه.. هكذا لوجه الله، ودون اتفاقات مبيتة، أو مصالح غير مرئية.

وصرخنا يا سيدى الرئيس، كتبت عدة مرات، ولم يستجب إلى أحد من كبار المسئولين، وإنما تفضلوا فسمحوا لمسئول إدارى هو بالضروة غير مسئول عن قرار أو فعل بالرد علينا وعلى أية حال فإنه لم يوضح لنا السر الكامن فى الأمر. واكتفى برد لا يفسر ما هو غير مفسر.

وانتظرنا يا سيدى الرئيس على مضض لعل احداً يتحرك أو يفسر.. وتعلقت أمالى بالدكتور كمال الجنزورى القادر - أحياناً - على الاستجابة السريعة، لكن اشهراً مضت دون فعل أو حتى قول.

والآن يا سيدى الرئيس تتضح نتائج الصفقة من سعر أسهم هذه الشركة فى البورصة.. لقد بلغ سعر السهم الواحد حوالى خمسمائة جنيه.. نعم يا سيدى ارتفع بنسبة ٨٢٠٪ ثمانمائة وعشرين فى المائة الأمر الذى يؤكد أننا لم نخطىء عندما قررنا منذ البداية أن ما بيع بمائتى مليون يساوى أكثر من مليار جنيه بسعر السوق.. وهكذا يا سيدى الرئيس فإن الذين نالوا حظوة أو صفقة أن يكونوا المستثمر الرئيسى ودفعوا ثلاثين مليونا.. أصبحت وبعد عدة أشهر قليلة أكثر من مائتين وخمسين مليونا. وكذلك كان مبلغ ربح كل من رتب أو ترتب له الحصول على الأسهم. لكن الأكثر إثارة للدهشة هو أن الشركة قد وزعت فى ٣١ يناير الماضى سهماً كاملاً مقابل كل سهم بمعنى أن الذين دفعوا ثلاثين مليونا أصبحوا يمتلكون خمسمائة مليون أى أن ما دفعوه قد تضاعف بنسبة ستة عشر ضعفاً ونصف.

ويعنى هذا أيضاً أننا كنا حسنى النية أو سذجا عندما تصورنا أن الشركة التى بيعت بمائتى مليون جنيه كانت فى الأصل تساوى ملياراً أو اكثر، فقد أثبتت آليات السوق أنها تساوى ثلاثة مليارات وأكثر.

ولسنا نستكثر يا سيدى الرئيس على أحد ثروته، ولا حتى أرباحه، شريطة أن تكون ثمرة طيبة لعقل طيب. أو لفعل أصلاً.

فلو أن المباع كان مصنعاً لضغطنا هواجسنا وكتمناها متحججين بأن الإدارة قد حسنت من أدائها، وأن الإنتاج قد أصبح أكثر جودة. أما وأن المباع أراض وعقارات، والمشترون لم يضيفوا إليها شيئاً ولاجهدا، أو يزرعوا فيها شجرة ولا غرساً، ولا حسنوا فيها من شىء قل أو كثر، فإن الأرجح يا سيدى هو أن البورصة آليات السوق قد فرضت نفسها لتفرض السعر الحقيقى بدلا من السعر الوهمى.. فتحولت الثلاثون مليونا فى عدة أشهر إلى أكثر من مائتين وخمسين مليونا.

يا سيدى الرئيس

أما وأن الحكومة تصمم على الصمت غير اللائق إزاء أمر خطير كهذا، فإننى لا أجد سوى أن ألجأ إليك كى تضع الأمور فى نصابها.

أعرف يا سيدى أن البعض قد يقول: إن ما تم قد تم، وأمرنا إلى الله وأنه من غير اللائق أن تتراجع الحكومة عن صفقة أبرمتها، وأن هذا قد يهز آليات السوق.. وأعرف أن حججا كثيرة ستساق، ولكن أليس من حق الغفلة أو الخطأ ... أم أنه قد فعلها لقصد ومصلحة؟ وفى كلتا الحالتين لعل من حقنا أن نعرف ماذا كان مصير هذا المسئول. هل لم يزل يواصل أداء مهمة الخصخصة بهذه الصورة المثيرة للارتياب؟.. أية مصلحة لنا فى أن يظل متمتعاً بثمار أخطائه؟.

سيدى الرئيس

الأمر - فى اعتقادى - بالغ الأهمية، لأنه يمس مصداقية مجمل عملية الخصخصة، بل ويمس مصداقية الحكومة.. ولولا الاعتقاد بأهمية الأمر لما تجاسرت فاقتحمت مشاغلكم الكثيرة بهذا الأمر..

واثقاً يا سيدى الرئيس من أن الأمر سيلقى كامل عنايتكم فإننى أرجو أن تتقبلوا خالص احترامى. وكل عام وحضرتكم بخير.

د. رفعت السعيد - الاهالى ٥/ ٢/ ٩٩٧

عاطف عبيد الوزير السكر!
أيهما نصدق؟!

انها جلسة تصيب من تابعها بالدوار وفقدان التوازن وتدعو إلى الشك والريبة والحيرة.. والحوار الذى جرى كان طرفاه متضادين متنافرين متباعدين، وبالتالى فلابد أن يكون أحد الطرفين على صواب والطرف الآخر قد أخطأ وضل الطريق.. وبناء عليه لابد أن نتساءل أيهما نصدق هل نصدق النواب الذين صرخوا واستغاثوا وأعربوا عن رفضهم واستنكارهم للمخاطر التى تحيط بصناعة السكر وهى صناعة عملاقة رائدة وممتدة إلى جميع محافظات مصر ويعمل بها أكبر تجمع عمالى على مستوى كل الصناعات الوطنية، وهى صناعة فى نفس الوقت تمثل الزبون الأوحد لمنتجى ومزارعى القصب أى أن نشاطها يمس أبواب رزق قطاع عريض من العمال والمزارعين؟..

أم علينا أن نصدق الوزير عاطف عبيد الذى كاد يقسم فى جلسة الأمس أن الحكومة تساند صناعة السكر وانها صناعة ولدت لتبقى على حد قوله، وأنه لا مساس إطلاقا بهذه الصناعة من قريب أو بعيد.. ولو قلنا أن الوزير صادق.. فبماذا نبرر هذه الكميات الهائلة التى ترد خفية وتحتل مكانها داخل المخازن؟.. بماذا نبرر الاستيراد الذى لا يتوقف لحظة من السكر؟..

كيف ترعى الحكومة صناعة السكر وتدعمها وتساندها كما أكد الوزير عبيد بينما طوفان استيراد السكر لا يتوقف لحظة واحدة لتزداد المخازن تكدسا ويضع العاملون بالشركة مع كل رسالة استيراد جديدة للسكر أيديهم على قلوبهم..

هل يمكن أن نقول ان مستوردى السكر أناس وطنيون تعنيهم حماية الصناعة الوطنية ويعنيهم أيضاً الحفاظ على فرص العمل التى ترتبط بهم..هل نقول أن هؤلاء المستوردين وطنيون لأنهم يعقدون صفقاتهم المربحة بعيدا عما يترتب عليها من نتائج مدمرة تظهر آثارها فى مواقع عديدة؟..

ومن يسمح لهؤلاء بالاستيراد.. هل يسمح لهم أحد سوى الحكومة.. وطالما أن الحكومة سمحت فكف تؤكد- كما جاء على لسان وزيرها عبيد- أن شاغلها الشاغل هو حماية الصناعة الوطنية؟!

حقا أنه لغز محير ومرة أخرى نقول أن النواب تحدثوا باستفاضة والوزير أجاب بحسم.. ولابد أن يكون أحدهما على صواب.. فأيهما نصدق؟!

الأهرام- شريف العبد - ٦/٥/١٩٩٩

عناوين لتأمل فى قضية السكر

- لاعزاء للمستهلك فى قضية السكر!
- المنتجون والمستوردين بينما الفون بعد اغلاق ملف الاغراق.
- الأسعار العالمية تنخفض بنسبة ١٠٪ وفى مصر ترتفع بنسبة ٣ر١٪.
- الشركة المصرية أشترت السكر بأسعار مرتفعة ثم تلقى باخطائها على شماعة الأغراق!
- وزارة التجارة تلجأ الى شراء السكر المستورد لاصحاب البطاقات بدلاً من المحلى الذى أرتفعت أسعاره.

أميمة كمال - أخبار اليوم

.. وهل هذا هو الحل؟!

الخبر يقول: أعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال انه سيعرض شركة السكر والصناعات التكميلية للبيع فى أقرب وقت بسبب عدم مقدرة الشركة على الاستمرار بالبيع بأقل من التكلفة وتحقيق خسائر تقترب من ٢٥٠ مليون جنيه سنويا وتهددها بالتصفية.

ويفسر الوزير ما حدث للشركة بأنها ساهمت فى توفير السلعة للمواطنين بأسعار مقعولة حين كانت البورصات العالمية تعرضه بأسعار مرتفعة.. وعندما تراجع السعر عالميا تحملت الشركة وحدها الخسائر مما يتعذر معه استمرارها بهذا الشكل. وأضاف الوزير أن المديونيات اثقلت الشركة وأقتربت من ٢ مليار جنيه بينما مخازنها مكتظة بالسكر المستورد، مع عدم توافر السيولة اللازمة لسداد مستحقات مزارعى القصب.

والأمر بهذا الشكل مأساة كاملة.. فنحن هنا لسنا فقط أمام ما تعانيه شركات القطاع بصفة عامة.. والتى تحملت عبء التنمية لسنوات طويلة، ووفرت للدولة آلاف المليارات من الدولارات ثم تم تحميلها بالاعباء الباهظة وتركت لتواجه مصيرها.. ولكنتا فى حالة هذه الشركة العملاقة امام مؤامرة كاملة الاركان تم فيها استنزاف مليارات الدولارات من البنوك المصرية لاستيراد السكر من الخارج واغراق الاسواق به انتهازا لوضع مؤقت هبطت فيه الأسعار العالمية حتى أصبح المخزون يكفى لاستهلاك سنوات دون أن يتدخل احد، أو تتحرك الحكومة لانقاذ الشركة التي اضطرت فى النهاية لوقف الانتاج والمشاركة فى حمى الاستيراد.. وليتحول الأمر فى النهاية الى كارثة تقضى علي هذه الصناعة المصرية الهامة.

إن الدكتور عاطف عبيد قد وجد الحل فى التخلص من الشركة وعرضها للبيع، ولكن هذا الحل يطرح سؤالين هامين:

* فهناك أولا حقيقة ان ما تواجهه شركة السرك تواجهه عشرات الشركات من القاطعين العام والخاص ومن اللذين يعملون فى مجال الصناعة.. وسوف يتفاقم الموقف مع تطبيق اتفاقيات الجات.. وسوف نجد الآلاف من المصانع تواجه ما واجهته مصانع شركات السكر. وإذا كانت صرخات العاملين فى صناعة الملابس والمنسوجات قد وصلت للاسماع مع اغلاق مئات المصانع الصغيرة وأزمة المصانع الكبيرة، فإن صراخ الجميع يتصاعد الآن.. من مصانع اللمبات الكهربائية إلى مصانع الحديد والصلب الاستراتيجية.. فهل سيكون الحل «السعيد»!!.. هو البيع؟.. أم مواجهة الموقف باجراءات حاسمة تحافظ على الصناعة المصرية وتساندها لتعبر الأزمة وتواجه التحديات الهائلة التى ستزداد حتما مع فتح الأسواق فى ظل «الجات»؟

* وهناك التساؤل المنطقى حول طبيعة ذلك المستثمر «الأهبل» الذى سيشترى شركة السكر وهى تخسر - كما قال الوزير - ٢٥٠ مليون جنيه كل عام!

المنطق يقول إن مثل هذا المستثمر غير موجود.. اما السيناريو الذى خبرناه عندنا وعند غيرنا من الدول المستهدفة سياسيا واقتصاديا، فهو يفترض ان المستثمر موجود وجاهز، وانه سيشترى المصانع بتراب الفلوس، وبعدها - وبعدها فقط - سوف تصحو أجهزة الدولة وتكتشف حجم الخطر على هذه الصناعة وغيرها، وسوف توضع الضوابط، ويتوقف اغراق السوق بالسكر المستورد، وترتفع الأسعار، وتتضاعف الرابح، ويعم الخير علي الجميع!

أقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم، وللسادة الوكلاء والسماسرة الذين يغرقون الاسواق الا بكل ما هو مستورد، واللذين سيتحولون بقدرة قادر- وفى لوقت المناسب - وبعد ان يتم لهم أو للمصاح التي يمثلونها الاستيلاء على مقدرات الصناعة المصرية، سيتحولون إلى مطالبين اشداء بإجراءات للحماية والدعم للصناعة المصرية أو ما سيتبقى منها.. وساعتها لن توجه لهم سهام الاتهام بأنهم شموليون انغلاقيون.. الى آخر قائمة الاتهامات

المعروفة، وســـيجدون من يستمع لهم ويتفهم مطالبهم، ويجدونها مطابقة لكل شروط العولمة ولآخر مقاسات الليبرالية!

جلال عارف

هل يختفى طبق الارز من حياتنا؟!

عند الخصخصة قالوا لنا انها لصالح المستهلك حيث سيتنافس رجال ثالأعمال على توفير السلع بارخص الأسعار.

وبعد الخصخصة أختفى السكر والارز وكل موسم يحدث احتكار جديد من أسمنت وغيره وغيره.

أما الاسعار فهى تصعد فقد ولم نسمع عن لمة ارتفعت وعادت سعرها!

«الاهالى»

بعد فضيحة مصر للسياحة وايجوث شركة عامة تشترى زميلتها

اشترت شركة مدينة نصر (قطاع عام) شركة النصر للتركيبات (قطاع عام) فى صفقة ثمنها ٣٦ مليون جنيه.. وبررت وزارة قطاع الأعمال وقتها عملية الشراء بأنها ضرورة لاستكمال نشاط شركة النصر، وقد أثارت عملية الشراء هذه ضجة كبيرة حول مدى جواز قيام القطاع العام بشراء القطاع العام، وفتحت القضية الباب أمام شراء الشركات لاسهمها من البورصة أو شراء الشركات القابضة لهذه الأسهم وأبدى الخبراء اعتراضهم على عمليات الشراء هذه باعتبارها محاولات- من صاحب المصلحة- فى رفع قيمة السهم بدون مبرر أو سبب واضح!!

* الفضيحة حدثت وتكررت فى اكثر من شركة ابرزها ما حدث بعين بين مصر للسياحة وايجوث.

ذروة الحلم: مصنع حجرات النوم.. الطائرات سابقاً!!

عندما فوجئت بالإعلان المرفق فى هذه الرسالة، نويت أن تكون الرسالة كوميدية، مليئة بالقفشات والنكات والتريقة ولكن عندما بدأت.. رفض القلم وتحجر الدمع فى عينى ولن أقول أننى قد بكيت فعلا لكيلا يأخذ الأمر بشكل المليودراما الفجة.. إن الإعلان يقول: إن مصنع الطائرات التابع للهيئة العربية للتصنيع بالخبرة الإيطالية، والكفاءة المصرية يقدم حجرات النوع والمطابخ من الخشب الطبيعى وأن «مصنع الطائرات» ينفرد بأحدث التصميمات لجميع الألوان بأرض الأذواق وخصم خاص وتسهيلات فى السداد بأقساط شهرية لامثيل لها..

هل سمعتم أو قرأتم مثل هذا؟!.. وقد كانت مصانع هذه الهيئة هى ذروة الحلم العربى فى أن يصنع العرب سلاحهم بأيديهم

د. أيمن أبو الحسن - أخصائى تحاليل طبية

بريد الأهرام - ٢٢/٧/١٩٩٩

من عناوين الفساد

- الحكومة تقدم كل التفاصيل عن الشركات الوطنية للمؤسسات الأجنبية والصهانية!
- الفقر والبطالة وراء انتشار الجريمة فى مصر والسجون فى الانتظار.

- مهزلة: تضارب أرقام الحكومة والخبراء حول قيمة الشركات القيمة الحقيقية ٤٠٠ مليار جنيه والدفترية ٨٨ مليار فقط.
- الحكومة قدرت أصول القطاع العام بـ ٨٨ مليار جنيه وقمتها الحقيقة تجاوز ٥٠٠ مليار.
- نصيب مصر من الاستثمار المباشر ٧٠ مليون دولار
- تنمية السحب على المكشوف ٤٨٠ مليون جنيه (فوائد) ديون شركات الغزل والنسيج).
- دراسات وأبحاث عن القطاعات الاقتصادية المهمة وتقارير شهرية لمؤسسات أمريكية.. لمصلحة من؟
- من ينقذ شركة ايديال من الفساد بعد القبض على عدد من موظفيها؟!
- شركات السمسرة أول المخالفين.. وسرية التعاملات تحمى الممنوعين حتى مجلس الإدارة منهم بالتحيز للكبار.
- ادارة شركة سيماف تعتبر الأضراب جريمة وتتهم النقابيين!!
- قانون الاستثمار يصدر حقوق العمال ويدمر الاقتصاد الوطنى ويبيع مصر للأجانب
- امتيازات غير عادية للأجانب تتضمن تملك أراضى الدولة بالمجان.
- مراكز أبحاث دولية «تحلل معلومات حول شركات قطاع الأعمال ويتم تسريبها للصهاينة.
- التحكم فى لندن وصاية أجنبية ومطلوب عمال نماذج للإلتزامات.
- ممثلو ١٠٠ ألف عامل فى ٤٥ شركة يؤكدون بيع القطاع العام تضييق لملكية الشعب والاعتداء على حقوقه.
- ٥٠ مليون جنيه خسائر النقل الخفيف بسبب قرار منع تراخيص الميكروباص.
- عمال التجارة يطالبون بعزل المفوضين على الشركات وتعيين مجالس إدارتهم.
- إهدار ٥٠ مليون جنيه لصالح أصحاب مصر حلوان.
- الفساد المركب فى شركات الإسكان لا أحد يحاسب المنحرفين.
- عجز اتحاد العمال أمام أزمة شركات النيل لتصدير الحاصلات والعامة للبطاريات بعد عدم صرف الحوافز.
- تدمير شركة سيفكا لصالح «نارويين».. والادارة تتواطأ!
- اسكو والشرقيات الغذائية تمتلك مقومات الإنتاج وتعتقد فقط الإدارة.
- مؤامرة تتسبب فى ١٣ مليون جنيه لـ المستثمرون المتحدون للتأمين.
- النقل البرى تحالف الثانوية وتتجاهل تصعيد نقابى بالقاهرة
- توتر فى سماد السويس بعد الاتجاه لتسريح ١٣٠٠ عامل.
- أجراس الخطر تدق فى (البنزين للحراريات)
- تسريح ٢٠٠٠ عامل ونقل ٢٨٣ إلى مصنع سيغلق بعد شهر
- تقرير جهاز المحاسبات يكشف تواطؤ هيئة المعارض مع العملاء.
- فى مهزلة المطارات الخاصة: التحكيم فى لندن.. وصاية أجنبية مرفوضة (الشعب) ومطلوب عمل نماذج الالتزامات المطارات.

المطاحن

القطاع الذى أفلت من المساءلة لضيق الوقت المخصص للاستجواب!!



رابطة مطاحن القطاع الخاص تفتح النار على شركات قطاع الأعمال

• ٧٠٪ من مطاحن قطاع الأعمال لا تلتزم بالمواصفات التموينية لتحقيق أعلى ربحية!

• ٨٠٪ من الشعب الكادح يتحمل ثمن مخالفات المطاحن فى رغيف الخبز!

• غلق وانذار ٢٠ مطحنا.. والشركات تخالف أسعار بيع النخالة!

على القماش

اذا كانت الدولة جادة بحق وليس بالشعارات عن تشجيع القطاع الخاص والمشاركة فى الاستثمار فعليها ان تستمع جيدا إلى شكوى المستثمرين..

فالمستثمر ببساطة وبوضوح يتحمل نتائج أى سياسات على أعصابه وماله ودمه وضغطه.. أما السادة رؤساء تكايا قطاع الأعمال العام فقد حولوا شركاتهم إلى حقول تجارب!

واذا نادت الصحافة بأنه يجب التطهير وأكدت عددا من جيوب الفساد مثل من يمنح بمطاحن الإسكندرية الأجهزة الرقابية والشرطة مكافآت وكأنها من جيبه.. أو من تساهل مع العملاء فى جنوب القاهرة.. وفى هذا وذاك كشفت الصحافة ابعاد الخطورة فالأول يمنح اشخاصا رسالتهم كشف الأنحراف دون مكافأة الا من جهة عملهم الاصلية والا كانت هناك شبهات لشدهم نحو عدم الالتفات لما ترتكبه المطاحن صاحبة المكافآت، والآخر قلنا عنه وعن غيره لا يمكن أن تتصاعد المديونيات بهذا الشكل العشوائى المشبوه ثم يبحثون عن السداد بسلع مثل الشاى والسكر ولا يجدونها.. وتضيع الأموال وتتزايد خانات الديون المعدومة! هذا بخلاف ما يحدث من شبهات فى شمال القاهرة.

وما حدث لمسئول صغير فى الاسكندرية أو القاهرة بعد كل هذه المدة يستوجب مساءلة ومحاكمة من تركوه والا بالضبط لماذا تركوه وتصبح شبهات التستر على الانحرافات أكبر وأكبر وهو ما يستوجب البحث عنهم أيضا ومدى المجاملة للمعارف سواء فى منح المكافآت أو فى زيادة المديونيات..

ولأن لغة الارقام لا تكذب وقد نشرنا من قبل تراجع ميزانيات شركات المطاحن والمضارب على طريقة للخلف در! فمن الواجب الاستماع جيدا إلى ما يوضحه المشاركون فى بناء الوطن فى مجال واستثمار مهم وهو استثمار الدقيق.

ونحن نعرض لتعليق وبيان رابطة أصحاب مطاحن القطاع الخاص برئاسة المحاسب محمود دياب غانم والرابطة تؤكد استمرار الفساد.

يقول البيان والخطاب الرسمى رغم ما تم نشره فى جريدتكم والمدعم بالحجج والمستندات القوية إلا أنه مازال الفساد مستمرا وسأسجل بعض التجاوزات فى شركات المطاحن رغم قيام وزارة التجارة والتموين فى خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر بتشديد الرقابة على المطاحن ومتابعة المنتج النهائى من الدقيق ٨٢٪ ومحاولة جادة من الوزارة فى استمرارها فى هذه الخطة حيث إن ٧٠٪ من مطاحن قطاع الأعمال العام لا تلتزم بالمواصفات التموينية لتحقيق أعلى ربحية وهذا كله على حساب برغيف الخبز البلدى الذى يعتمد عليه ٨٠٪ من الشعب الكادح والأمثلة كثيرة تحت يدنا.

أولا: تم غلق مطحنى دياب غانم وعز الدين الرمالى التابعين لشركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة نظرا لعدم التزام هذين المطحنين بالمواصفات التموينية. ومعنى عدم الالتزام بالمواصفات التموينية سواء فى نسبة الرطوبة أو

المتخلف يؤدى إلى تحقيق ربحية غير مشروعة لهذه المطاحن ولو التزمت بالمواصفات الواردة فى القرار ٧١٢ سيظهر أداء جميع المطاحن وتحقق خسائر فادحة وهذا ما سيظهر باذن الله فى ميزانية عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

ثانيا: قامت وزارة التجارة والتموين بارسال خطاب فى شهر أكتوبر ١٩٩٨ إلى السيد المهندس رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا بغلق مطحنين من مطاحنها وانذار ثمانية مطحنا لعدم التزامهما بانتاج دقيق مطابق للمواصفات سواء نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة والمتخلف من النخالة على الدقيق وكذلك نسبة الرماد المرتفع فى الدقيق.

ثالثا: تقوم لجنة البرامج التى تنعقد اسبوعيا بالشركة القابضة للمضارب والمطاحن بوضع برامج لتخزين الأقماح الخاصة بهيئة السلع التموينية فى شون تابعة لشركات المطاحن دون أى مبرر وذلك لاعطاء فرصة لهذه المطاحن فى تحقق ايرادات لا يستحقونها وذلك كله من خزانة هيئة السلع التموينية. أى يكبدون خزانة الدولة أعباء تخزينية بفيات تخزين مرتفعة لا يجب مطلقا اللجوء إليها واعتبر ذلك اهدار للمال ولابد من تقنين كل هذه الفيات والنظر فى وضع ضوابط جديدة لهذه الفيات ولا يتم التخزين إلا فى حالة الضرورة القصوى حيث تقوم هذه المطاحن بتعبئة القمح فى فوارغ مما يكبد الدولة مصروفات باهظة فى الفوارغ والنقل وفيات التخزين والتعتيق والتحميل بخلاف العجز فى الأوزان التى تتحملها مطاحن القطاع الخاص التى تقوم بالصرف من هذه الشون عن طريق اضافة الأتربة لسد العجز وتقوم الشركات بصرف فيات تخزين عن كميات الأقماح.

رابعاً: تقوم شركات المطاحن بتسويق القمح المحلى نظير عمولة تسويق تصل إلى ١٤ جنيها للطن الواحد وهذا رقم مرتفع جدا مقابل الخدمة التى تؤدى بخلاف مصروفات التخزين وخلافه ولو تم تقنين هذه الفيات لتصل إلى الحقيقة ودون مبالغة اعتقد أن أرباح هذه الشركات ستظهر على حقيقتها كما أن يتم نشر ميزانياتها التى يت نشرها فى الجرائد ستنخفض بمقدار ٣٠٪ عن الميزانيات الحالية حيث لو تم نشر ما تتقاضاه هذه الشركات من ملايين الجنيهات نتيجة هذه العمليات لأيقن الجميع أن أرباح هذه الشركات لمطاحن قطاع الأعمال العام تعتمد على ما تتكبده الدولة من ملايين لهذه المطاحن.

خامسا: قامت شركات المطاحن ببيع النخالة اعتبارا من الخامس عشر من شهر يونيه ١٩٩٨ حتى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٨ بأسعار تتراوح ما بين ٤٨٠ جنيها إلى ٥٠٠ جنيه للطن فى حين أن هذه المطاحن ملتزمة بتسعيرة جبرية محددة بمعرفة وزارة التموين بسعر ٤٠٠ جنيه للطن الواحد، وكلها أرباح تحققها شركات المطاحن دون وجه حق ولا ننكر أن هذه المطاحن قامت استثمارها نظرا لزيادة المعروض واضافتهم للمخلفات الناتجة من الغربلة والمفروض عدم اضافتها بما يحقق لهذه الشركات أرباحا غير مشروعة فلو يعلم المواطن العادى أن متحصلات هذه الشركات من فروق النخالة التى تم بيعها فى السوق السوداء وصلت إلى ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه تقوم كل شركة بالحصول على ما يقرب من ١٢ مليون جنيه فروق نخالة عن الطريق غير المشروعة والمعروفة عند المسئولين بوزارة التموين لا تضح حقيقة الأرباح لهذه الشركات.

أرباح وهمية!!

سادسا: نعود إلى ما ذكر بالنسبة لشركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة والتى تدنت أرباحها بما يقرب من ١٢ مليون جنيه عن ميزانية سنة ٩٦ - ٩٧ وهذا ما توقعته فى جميع مقالاتى السابقة والسؤال المطروح الآن: كيف يقوم مسئول بهذه الشركة والمسئول بالشركة القابضة للمضارب والمطاحن بالادلاء وهمية بزيادة الأرباح فى شركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة إلى ٤٦ مليون جنيه وحققت هذه الشركة أرباحا فى ميزانياتها عشرة ملايين من الجنيهات.. ألا يوجد من يحاسب هؤلاء المسئولين؟

سابعا: بمتابعة المساهمين والمهتمين بأسعار أسهم المطاحن فى البورصة نلاحظ جميعا أنه فى ظرف عام واحد انخفضت أسعار اسهم شركات المطاحن رغم ماتم انشأوه من صناديق الاستثمار لهذه الاسهم ورغم محاولاتهم المضنية لرفع الاسهم مرة أخرى ولكن اعتقد أن العام القادم ستكون الميزانيات لهذه الشركات أقل بكثير من التوقعات كلها ورغم قيام المسئولين بالشركة القابضة للمضارب والمطاحن بفرد تصريحاتهم لانقاذ ما يمكن انقاذه ولكن فى اعتقادي انها كلها محاولات لن يتمكن معها المسئولون من انقاذ الميزانيات خاصة لو قامت وزارة التموين بتكثيف حملاتها على استخراج دقيق مطابق للمواصفات وكذلك أوزان الدقيق.

ثامنا: إن موضوع المديونيات الموجودة للشركات طرف عملائها هى قنبلة موقوتة ستنفجر وتظهر حقائقها خلال الميزانية القادمة وأتمنى أن يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بواجباته حتى تظهر الحقائق كاملة وحتى يستطيع المسئولون فى الدولة العمل على التصدى لهذه الظاهرة الخطيرة التى ستدمر صناعة الطحن فى مصر.

تاسعا: لم يظهر الجهاز المركزى للمحاسبات الخسائر التى تحققت فى كثير من المطاحن لصناديق الاستثمار حيث حاولت هذه الصناديق برفع اسعار الأسهم للمطاحن لبيعها مرة أخرى فى السوق وكانت الطامة الكبرى تحقيق خسائر لهذه الصناديق تصل فى كل صندوق من صناديق الاستثمار المنشأة بما يزيد على عدة الملايين من الجنيهات ولا يوجد من يحاسب من اعطى الوجيهات للشراء للأسهم ثم بيعها وحققت خسائر فادحة.

اللواء الدولية ١٠/ ١٢/ ٩٨

ويتحدثون عن تشجيع الاستثمار الوطنى الخاص؟!

قصة الأسد النائم الذى استيقظ على خطابات الضمان المزورة!

•• المستندات ترد على المسئولين بالمطاحن وغرفة صناعة الحبوب تحذر من «حرق الدقيق».

•• سؤال لرئيس الشركة القابضة: هل إغلاق المطاحن وتهرب العملاء والشبهات.. شائعا أيضا؟!

على طريقة «أسد» أوبريت الليلة الكبيرة وانا شجيع السيما أخذت التصريحات الرنانة للمسئولين بالمطاحن.. رفيق شلبى رئيس مطاحن جنوب القاهرة.. أعتبر شركته أسداً نائماً يتغذى ليقوم بكامل قوته.. بينما أكد كمال غنيم رئيس الشركة القابضة أن الشائعات السوداء وراء انهيار أسهم المطاحن بالبورصة، ونفى وجود مديونية على شركات المطاحن أو السحب على المكشوف.. ولأن المستندات وآراء الخبراء والوطنيين.. بل الأمر الواقع فى سوق الدقيق والذى يرتبط أيضاً بكافة الأنشطة ومناخ الاستثمار فى مصر.. كل هذا يؤكد أن الأسد هو أسد أنا عبدالعال فى «الأوبريت» أو أن الغذاء به «منوم» فنوعية الغذاء حقيقتها لا تصلح إلا لإقامة أشخاص وليس لإقامة مطاحن!!.. ولكم فى خطاب الضمان المزور أسوة سيئة!!

أما رئيس الشركة القابضة فيبدو أن السحابات السوداء جعلته لا يرى جيداً فظن أن الشائعات هى سبب انهيار أسهم المطاحن بالبورصة وكأن ظاهرة حرق الدقيق وهروب العملاء المدينين ومماطلتهم والسياسات الخاطئة والشبهات ليس لها أثر فى انخفاض أسعار الأسهم.. و«يا حرام الناس اللى بتطلق شائعات هم السبب»!

وللأسى والأسف هذا كلام «فسحة» بفتح السين- ولا مؤاخذة- لأن تخبط السياسات واضح والتقارير الرقابية تؤكد الفساد وكم بح صوت الخبراء بغرفة صناعة الحبوب ورابطة الطحانين.. دون جدوى فجاءت النتيجة المنتظرة والمتوقعة.. وإذا كان رئيس التكية القابضة يزعم عدم وجود مديونيات وسحب على المكشوف فمهلاً ولا استعجال فالذى يجرى سوف ينتهى إلى ذلك.. وإن كنا ندعو الله ألا نصل إلى هذا الحال لأن الأموال فى النهاية أموال الوطن.

ومن هنا لم يكن غريباً أن تصل المديونيات إلى ملايين الجنيهات أو تضطر المطاحن لعمل أوكازيون للعملاء وخصم جديد للسداد بعد أن ظهرت نتائج الفساد فى السحاب كحقائق وليست كشائعات.. وهو ما أكده محمود دياب غانم رئيس رابطة أصحاب مطاحن القطاع الخاص فى رده على مقال المهندس كمال غنيم رئيس الشركة القابضة للمضارب والمطاحن فى جريدة «عالم اليوم» والذى قال فيه.

دعنى مما ذكره سيادته ومع احترامى شخصه الكريم فلقد ذكر سيادته أن مطاحن جنوب القاهرة تعد أسداً نائماً يتغذى ليقوم بكامل قوته.

وكذلك ذكر سيادة المهندس رفيق شلبى رئيس شركة مطاحن جنوب القاهرة أن الاستثمارات حتى الآن بلغت ٤٦ مليون جنيه.

فما بال سيادتكم بهذا الرقم الضخم من الاستثمارات فى إحدى الشركات والذى وصل إلى ٤٦ مليون جنيه وهو أسد نائم يتغذى ليقوم بكامل قوته فإن السيد الأستاذ الدكتور وزير التجارة والتموين أمر بغلق مطحن برطس لسوء المنتج من الدقيق ٨٢٪ وذلك بتاريخ أول فبراير ١٩٩٨ بناء على التقرير الفنى من مديرية تموين الجيزة وهذا المطحن يتبع شركة مطاحن جنوب القاهرة.

وكذلك تم غلق ثلاثة مطاحن بمنطقة مصر القديمة بناء على المذكرة المقدمة من السيد المهندس وكيل الوزارة لشئون التموين بمحافظة القاهرة لسوء الإنتاج من الدقيق البلدى ٨٢٪ ووافق سيادة الوزير على غلق مطاحن القنطرة ويحبح وعبدالحليم اعتباراً من ١٢/ ٢/ ١٩٩٨ فهل يجد سيادة المهندس رئيس الشركة القابضة للمضارب والمطاحن تعليلاً لغلق أربعة مطاحن؟!

ولقاؤنا مع ميزانيات شركات المطاحن.

١/ ١٠/ ٩٨

وخطاب من غرفة صناعة الحبوب واجابة غير متوقعة من وزير قطاع الأعمال

إلى الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء

بعد تقديم وافر الاحترام

بناء على تفويض من قبل مجلس إدارة غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها عضو اتحاد الصناعات المصرية لرئيس مجلس إدارة الغرفة بالتصدى ومعالجة انتشار وتفشى ظاهرة حرق الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ المنتج بمطاحن قطاع الأعمال العام وما يتبعها من أخطار على صناعة الطحن فى مصر وتهديد صناعة الطحن فى مصر وكذلك تهديد المشروعات العملاقة التى أقيمت على أرض مصر بحيث بلغت هذه الاستثمارات إلى ما يقرب من ٢,٥ مليار جنيه مصرى فلقد سبق للغرفة أن رفعت إلى معاليكم مذكرة توضيحية فى هذا الشأن.

فأن الواجب والأمانة تحتم علينا أن نسجل لمعاليكم ما يدور فى ساحة هذا السوق وما وصلت إليه الأمور برغم ما نشر سواء فى الجرائد القومية والحزبية من قضايا نصب وتزوير من العديد من العملاء الذين يتعاملون مع هذه الشركات بلا ضوابط ائتمانية سليمة تحافظ على الملايين الضائعة فى سوق الدقيق نتيجة لظاهرة الحرق ونسرد لمعاليكم بعضا منها فى كتابنا هذا وكلها ظهرت بعد ما نشرته الغرفة فى هذا الشأن.

أولا: نشرت الصحف عن ضبط أحد العملاء وشريكه بتقديمهما خطاب ضمان مزور لشركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة وتم القبض عليها ورغم هذا كله قامت إدارة الشركة بالتعامل مع هذين العميلين ومازال التعامل

مستمر والائتمان بشيكات بنكية مستمر رغم وصول مديونياتهما إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات وكذلك مازال الحرق للدقيق لهذه الشركة مستمراً وكذلك يوجد أحد العملاء بهذه الشركة مدين بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات.

ووصلت مديونيات شركة مطاحن جنوب القاهرة إلى ما يقرب من عشرين مليون جنيه مصرى وجميعها بشيكات بنكية وكثير من هؤلاء العملاء تم عمل جدولة لمديونياتها دون جدوى وبعضهم متعثر حاليا عن السداد وتتستر إدارة الشركة عليهم وتمدهم بالدقيق ليقوموا بحرقه لكى يظهروا أمام الأجهزة الرقابية والمحاسبية أن هؤلاء العملاء يقومون بالسداد فى حين أن هذه التسديدات من البضائع التى يقومون باستلامها ويضطرون لعرضها فى الأسواق بأقل من أسعارها الحقيقية حتى يتمكنوا من إيجاد سيولة نقدية لسداد المستحقات للشركة.

ثانيا: بتاريخ طالعتنا الصحف باكتشاف الأجهزة الأمنية والرقابية لأحد العملاء بشركة مطاحن مصر الوسطى باستلامه بضائع من هذه الشركة (دقيق ونخالة) بمبلغ ثمانية ملايين جنيه وتوقف عن السداد ومنع من السفر وهذا كله نتيجة ظاهرة حرق الدقيق الفاخر الخاص بشركات المطاحن وما يتبعها كثير من هذه القضايا وتوقف هؤلاء العملاء عن السداد ولقد صدق ما عرضناه من قبل على معاليكم ووصلت مديونيات هذه الشركة إلى ما يقرب من ١٧ مليون جنيه مصرى.

ثالثا: والذى لم يتم نشره عن أحد العملاء بشركة مطاحن شرق الدلتا والذى قام بالاستيلاء على دقيق من هذه الشركة بما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات وتمكنت الشركة من أسترداد ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات عن طريق التحفظ على كميات من الدقيق ومازالت القضايا المتداولة بين هذا العميل وشركة مطاحن شرق الدلتا فى ساحة القضاء.. وكل هذا نتيجة ظاهرة حرق الدقيق.

رابعاً: بلغت مديونيات شركة مطاحن مصر العليا إلى ما يقرب من أربعة عشرة مليون من الجنيهات وذلك فى خلال خمسة عشر شهرا وأغلب هذه المديونيات والضمانات الممنوحة من العملاء هى شيكات بنكية وسيكون مآلها للضياع ما دام مسلسل حرق الدقيق مستمرا ومادامت هذه الشركات تتستر على كل هذه التصرفات بإظهار أن حسابات هؤلاء العملاء بها تسديدات ولكن الحقيقة أن هؤلاء العملاء يقومون بأستلام الدقيق والنخالة ويسددون من حصيلة ما يأخذونه من بضائع ولكن المديونيات قائمة.

خامسا: أما شركة مطاحن الإسكندرية فلقد وصلت مديونيتها إلى ما يقرب من خمسة عشر مليون من الجنيهات ويتم التعامل بنفس الأسلوب المتبع من الائتمان الممنوح للعملاء بأسلوب الشيكات البنكية ويقوم العملاء بإستلام طن الدقيق بمبلغ ٨٦٠ جنيه للطن ويتم حرقه فى السوق بسعر ٨١٠ جنيه للطن ويعلم جميع المسئولين عن إدارة الشركة بكل ما يجرى فى السوق دون أن يتحرك أحداً منهم لوقف هذا النزيف الذى يدمر صناعة الطحن فى مصر وكذلك يدمر باقى الصناعات الملحقة فى مصانع المكرونة والمخابز الأفرنجية ولا يشتكى من هذه الأوضاع سوى أصحاب مصانع المكرونة وأصحاب المخابز الأفرنجية الشرفاء.

ولقد وصلت المديونيات فى شركات مطاحن قطاع الأعمال العام إلى ما يقرب من مائة مليون جنيه ويحاول المسئولين عن هذه الشركات بإظهارها على أنها ديون غير مشكوك فيها ويحاولون أستبدال الأسماء الحقيقية بأسماء أخرى حتى يعتقد الفاحص للحسابات أنه جارى تسديدها.

ولدينا من المستندات الهامة والتصريحات الخطيرة المسجلة لأحد السادة المسئولين بما يوضح ويثبت صدق ما ذكر فى كتابنا هذا وسأقوم بتسليمها لمعاليكم شخصيا بعد نشر الميزانيات العمومية لهذه الشركات ومراجعتها

وأعتمادها عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات حتى يكون بين أيديكم هذه المستندات وحتى يتم محاسبة المتسبب عن كل هذه المخالفات الجسيمة التى وصلت إلى هذا الحد من المديونية.

وفقكم الله إلى ما فيه الخير لمصرنا الحبيبة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس إدارة الغرفة محاسب/ محمود دياب غانم

ملحوظة مهمة: للأسى والأسف اشار أحد محاضر اجتماعات الشركة القابضة للمطاحن برئاسة م. كمال غنيم إلى انه تم عرض مذكرة غرفة صناعة الحبوب بشأن ظاهرة حرق الدقيق وان السيد الوزير د. عاطف عبيد قرر حفظ المذكرة والشكوى (رغم ان الوقائع صحيحه ١٠٠٪ ورغم الحديث عن تشجيع الاستثمار ورغم الحديث عن مقاومة الفساد..)!!!... ولاتعليق!

وبيان من خبير متخصص: مسئولية الشركة القابضة للمطاحن فى انهيار اسعار اسهمها

شهدت سوق الاوراق المالية انخفاضا حادا فى اسعار اسهم شركات المطاحن وقد وصلت الانخفاض إلى أكثر من ٦٠٪ مما تسبب خسائر للمساهمين ففى شركة مطاحن الاسكندرية انخفض السعر من ٨٦ جنيها إلى ٣٠ جنيها وجنوب القاهرة إلى ١٤ جنيها والصوامع والتخزين من ٤٥- ٣٦ جنيها وشركة الدلتا من ٣٦- ٢٥ وغرب الدلتا ٣٨- ٢٩ ومصر العليا ٣٥ جنيها إلى ٣٤ جنيها كما انخفضت ارباح الشركات المحققة عام ٩٨/٩٧ إلى نسب تراوح من ١٪ إلى ٤٥٪ عن العام السابق ٩٧/٩٦ كما انخفضت أيضا مضاعف الربحية فى جمع الشركات وفى مصر العليا ١٣,٨ إلى ٥,٧ وجنوب القاهرة ١٧٪ إلى ٦,٦٪ وشرق الدلتا ١٣,٨٪ إلى ٦,١٪ طبقا لتصريحات رئيس الشركة القابضة نفسه بجريدة الأهرام.

والسبب الأول المبالغ فى تحديد اسعار الاسهم بالشركات والمسئولية عنها وأولهم رئيس الشركة القابضة والمثال الواضح هو سعر السهم فى مطاحن إسكندرية عند الطرح ٨٤ جنيها رغم انخفاض الفائض عن شركة الصوامع والتخزين التى كان سعر السهم ٤٥ جنيها فقط وهى من أكثر الشركات ربحية على مدى الأعوام السابقة وكذلك غرب الدلتا ٣٨ جنيها ومصر العليا ٣٥ جنيها للسهم وهى شركات رائدة فى تحقيق الارباح بقطاع المطاحن والسبب الثانى هو الغاء عقود تأجير المطاحن المخصصة لإنتاج الدقيق الفاخر ٧٢٪ إلى القطاع الخاص والتى وصلت القيمة الإيجارية عن كل طن ٢٠٠ جنيها وعلى ذلك إذا كانت قدرة المطحن ٥٠٠ طن فإنه يحقق ٣٠ مليون جنيه فى السنة لمطحن فاخر واحد ولو رجعنا الفائض المحقق فى شركاته نجده يمثل ارباح مطحن واحد فقط بكل شركة بخلاف الفوائض من الأنشطة الأخرى كالصناعات المختلفة للعلف والسكر والمكرونة والبسكويت والبلاستيك والمربى وباقى العوائد من تكلفة الطحن الذى يحصل عليها من وزارة التموين.

أى ان النتيجة النهائية خسائر لجميع الشركات واضيف انه قد استفاد أيضا من تحويل المطاحن المنتجة للدقيق الشامى ٧٦٪ بعد الغاءة إلى إنتاج دقيق فاخر ٧٢٪ حر التداول والتسعيرة وأيضا المبالغ الإضافية وتمثل ١٠٠ جنيه لكل طن نخالة يضاف إلى أرباح الشركات بالمخالفة عن التسعيرة المقررة مما أدى إلى زيادة اسعار العلف وبالتالى اسعار اللحوم.

والسبب الثالث ان الغاء تأجير المطاحن للقطاع الخاص وان كان ظاهرة الاستفادة بالارباح بدلا من القطاع الخاص وانما كان بسبب صفقة قمح فاسدة استوردتها الشركة القابضة بمعرفتها وكانت محل تحقيق بسبب الاسعار

والمواصفات من الاجهزة الرقابية وتـترتب على تشغيل الصفقة وسرعة التخلص منـها الغاء العقود الايجارية مما أدى إلى قيام شركات القطاع الخاص بالمطالبة بتعويض بمبالغ طائلة!!!

والغريب ان أجـهزة الشركة القابـضة التـسويقيـة لم تـستطيع تـسويق الدقيق الفـاخر ٧٢٪ واستولى عليـه العملاء المجهولين والـنصابين وتم حرقه بالـسوق بأقل من أسعار حسـب ما ذكره السـيد رئيـس غرفة صناعة الحبـوب لرئيس مجلس الوزراء وبلغـت مديونية الشركة ٦٦ مليون جنـيه ومطاحن جنوب القاهرة ٤٤,٨ مليـون جنيه مما أدى إلى بلبلة فى الـسوق خاصة وبعد النشر فى الجرائد عن انـحرافات شركات المطاحن ولم تكن ردود أفعـال رئيس الشركة القابضة على المستوى الذى يعيد الثقة باصحاب اسهم المطاحن حتى لا يتخلصوا منها بالبيع.

أما من أدعـاءه بأن إنتاج الدقيـق البلدى ٨٢٪ هو الـسبب فى الخسائر لانـخفاض تكلفـة الطحن فهو قـول غير صحيح لانه الدقيق البلدى يتم انتاج معظمه فى مطاحن الحجـارة منخفضة التكاليف فى الصيانة والعمالة ولا تشغيل والدليل هو قيام القطاع الخاص بانتاجه وبنفس التكلفة المقررة من وزارة التموين.

أما عن شركـات المضارب فقد كانت الكـارثة أكبر فقد ضاعـت فرص التصدير ٨٠٠ ألف طن أرز بـسبب عدم وجود سياسة للشركات وعدم أستقبال وشراء الأرز بالـشعير الذى أدى إلى انخفاض اسعاره حتى وصلـت إلى ٤٠٠ جنيه للطن رغم إنه اسعار الـتصدير تزيد عن ١٢٠٠ جنيها للطن وبالتالى تتوقف المضـارب ويلحق بالشركات خسائر فادحة فيما لو قامت بالتشغيل لحسابها ورغم تحديثـها بمليار جنيه على الأقل وأصبحت أحدث مضارب مستوردة فى حوض البحر الأبيض المتوسط كله وقد تسبب ذلك فى خسائر للمضارب وصلت ٢٠٠ مليون جنيه هذا العام.

أما عن المخـابز فالمستهلك؛ يحكم عـلى سوء تدعيـه الرغيف البـلدى ونقص وزنه وتهـريب الدقيق المـدعم من المخابز وغلق مخابز القطاع العام وسداد مديونياتها من ميزانية الشركة القابضة وتحمل فوائد بنك الاستثمار وخلافه حتى يظهرها شركة رابحة.

ورغم ان سياسة الشركة القابضة هى المسئولة عن انهيـار الاسم فان أصحاب الاسهم الذين اندفعوا للبيع بسياسة القطيع وعدم جود هيئة لها رأس مال كبير تدخل مشترية لتحقيق التوازن وانخفاض معدل الادخار فى مصر والاتجاه إلى الاسـتثمار العقارى كلهـا أسباب أدت إلى انهيار اسهـم المطاحن وان كان رئيس الـشركة القابضة هـو نفسه أول الأسباب.

محمود الفيل

مستشار الشركة القابضة للمطاحن

رئيس الشركة القابضة للمطاحن يتهمنا بمجافاة الحقيقة ويحتكم للرأى العام!

• جهاز المحاسبات يطالب بالحد من مكافآت الشرطة.. وينتقد منح تسهيلات دون ضوابط وإهدار المال العام

• التقارير الرقابية أكدت كل ما نشرناه عن الفساد والانحرافات

على القماش

بعد نشـرنا لعشرات التحقـيقات الصحفيـة عن قضية المطاحـن بعث لنا م. كمال غنـيم- رئيس الشركة الـقابضة للمطاحن- برد مطول فى مجلد يضم ٣٦ ورقة فلوسكاب واتهمـنا فى رده بالتحيز بالعرض غير الصحيح لجملة ما نشر وتفصيله والتجاوز، والأداء غير الـسوى بما يمـس قيادات أناطت بهـا الدولة مسئولية قومية لنشاط استراتيجى مهم يرتبط بتوفير القوت الضرورى واليومى للمواطنين..

ويحتكم م. كمال غنيم فى رده إلى الرأى العام والذى افتقد فينا الثقة - لمجافاة الحقيقة وعدم تأكيد سلامة المعلومة وافتقاد سلامة التحليل..

وكل تقديرنا للجوء المسئول الأول عن المطاحن للرد- مهما كان تحفظنا على ما جاء به- وعملا بهذا الحق- حق الرد- واحتكاما للرأى العام الذى ارتضاه م. كمال غنيم حكما.. ننشر الرد.. والتعقيب.. ولعل الرأى العام يؤكد فيمن فقد الثقة لمجافاة الحقيقة!

مع ملحوظة أن جيمع التقارير والمستندات لدينا بالإضافة إلى أنها مقدمة ضمن استجواب للنائب محمود زينهم وعدد من طلبات الإحاطة سوف ينظرها مجلس الشعب قريبا..

يقول رد م. كمال غنيم- رئيس الشركة القابضة للمطاحن- عن تأكيد التقارير الفنية لوجود عشرات المخالفات بالمطاحن عقب العمرات واللجوء للاستيراد وتوقف مطحن المحمودية عن العمل مما يعنى عدم صلاحية إنتاجه «العدد ١١٩٤».

يقول الرد إن جميع المطاحن تخضع لخطط التطوير، والتوقف لا يعنى عدم صلاحية الإنتاج، وإن الدراسات الحالية لتطوير مطحن المحمودية تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية بنسبة ٥٨٪.

وإن التقاير الفنية للقطاع الفنى بالشركة هى تقارير متابعة وتمثل إيجابية فى الأداء ولا تدل على أى قصور أو انحراف.

أما عن السفر للخارج فقد جاء لمتابعة تطور تكنولوجيا الطحن ولزيارة بعض المطاحن بالأردن بآلات تركية أقل سعرا وبنفس الكفاءة الأوربية بهدف ترشيد التكلفة وعند تضرر المحرر فعليه اللجوء لجهة الاختصاص لتنصيب العدل وحتى ينال كل جزاءة.

أما عن توزيع المكافآت على الأجهزة فإن كل ميزانية لأى شركة تتضمن بندا لمكافآت غير العاملين الذين تستعين بهم الشركة لتأدية خدمات تساعد فى إنجاز أعمال الشركة.

وعن شكوى العمال بفرض سلع عليهم فإن السلع ضمن الخدمات الاجتماعية وبالنسبة لزيت ماكينات مصنع المكرونة بالدقهلية فتم استخدام زيت الشركة الموردة خلال فترة الضمان، ولما كانت شركة مضارب رشيد تمتلك مصنعا مماثلا وتستخدم زيتا مماثلا وأظهرت الاتصالات فرق السعر فتمت محاسبة الوكيل الأول على قيمة مردودات الزيت والشراء من المورد الأقل سعرا.. وأى مخالفة تتم إحالتها للنيابة، أما عن سحب قرارات الترقيات لمئات العاملين بمطاحن جنوب القاهرة فإن الإدارة السابقة قامت بإجراء تعيينات على درجات أعلى بموجب إعلانات داخلية وبالمخالفة للقانون وتم تصويت الوضع الذى انتهت إليه إدارة الفتوى.

أما عن سفر حسين شاهين- رئيس مطاحن الإسكندرية- لزيارة مطاحن بألمانيا وسويسرا «العدد ١١٩٥» فقد صدر بناء على قواعد السفر والترخيص بسفر رؤساء الشركات التابعة.

مكافآت الشرطة موضوعية

أما عما نشر بالعدد «١٢٠٦» عن صرف مكافآت للشرطة وجهات مختلفة دون إيضاح مسببات الصرف أو إخطار جهة عملهم فإن موازنات الشركة تتضمن ذلك مع خضوع جميع التصرفات لرقابة جهاز المحاسبات، ومن الناحية الموضوعية فإن أداء العمل لا يتم بدون مقابل ولكن من خلال استحقاق ودون ابتزاز.

أما عن تزايد مديونية مطاحن جنوب القاهرة ومنح تسهيلات دون مراعاة الشروط والضمانات فالائتمان فى المعاملات التجارية عرف سائد تأخذ به كل الشركات وتراعى الشركة تناسب الكميات المبيعة بتسهيلات ائتمانية مع

حجم الإنتاج كما أن جهاز المحاسبات يراجع حسابات العمليات الجارية والميزانية ونتائج الأعمال والتقارير الربع سنوية ليتم تدارك أى مشاكل فى حينه، وتتضح الصورة بجلاء عند المقارنة بين قيمة وحجم المبيعات وقيمة المديونية المتحركة.

وبالنسبة لتطوير المطاحن فهناك خطة متكاملة للتطوير وتحسين الأداء ورفع الكفاءة والمواصفات، خاصة أن مطاحن الدقيق البلدى تحظى بأولوية فى خطة التطوير، أما الأراضى الحالية فتتم دراسة جدوى إنشاء مشروعات عليها وبالنسبة لأسطول النقل فقد تضمنت الخطط تدعيمه بما يتناسب مع زيادة قدرة الطحن ويعود على زيادة العائد على رأس المال المستثمر.

أما عن الإشارة إلى وجود اختلاسات فليس له أساس من الصحة نظرا إلى ما نوقش فى الجمعية العامة بتكوين مخصص ١٥٠ ألف جنيه لمقابلة عجز التصفيات الفعلية لخمس شون بالصف والتبين وعزبة الوالدة، وقد أوضح مدير مراقبة حسابات المطاحن أن الموضوع ذو شقين الأول: عدم إجراء التصفية الفعلية للشون المذكورة لمدة خمس سنوات. والآخر: قانونى ومحال إلى التحقيق.

وقد وافقت الجمعية على تكوين مخصص ومن ثم فإن الموضوع عجز متراكم وليس اختلاسات تمت فى عهد الإدارة الحالية.. وأن أى ميزانية تتضمن اعتمادات للرعاية الاجتماعية للعاملين ويتم الصرف وفقا للوائح.

أما عن العدد «١٢٠٩» وصرف فاتورة تليفون بما يعادل ٣ آلاف جنيه سنويا لمسئول بالإسكندرية فإن إدارة الوحدات المتباعدة والاتصال بالجهاد المسئولة والعملاء يقضى دوام استخدام التليفون والرقم لا يعتبر استغلالا والحكم لنتائج الأعمال.

ألفاظ التقارير

أما عما نشر بالعدد «١٢١٤» بإلغاء جهاز المحاسبات لجرد مطاحن الإسكندرية للتلاعب والمخالفات.. فإن التقرير استخدم ألفاظا مثيرة كالتلاعب والتلف وإهدار المال العام والفساد والحقائق واردة فى محاضر الجمعيات العامة، والتى تضمنت طلب إتمام المطابقات وحصر الفروق والوقوف على أسبابها حيث تم إدماج مطاحن جنوب وشمال الإسكندرية ومن الطبيعى أن يتم الاستقرار المالى وانتظام السجلات خلال فترة زمنية وقد انتهى المراقب المالى إلى أنه عدا الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى للشركة، كما أن الجهاز لا يعتمد الميزانية إلا إذا ثبت بالفعل مطابقتها للواقع.

أما ما أثير بالنسبة لمطاحن جنوب فكلها موضوعات مردودة كما شملت إجراءات التصويب تصحيح الأوضاع لصالح القاعدة الأساسية للعاملين.

أما عما نشر بالعدد «١٢١٦» فإنه يتعرض إلى رسالة أقماح استيراد هيئة السلع التموينية لطحنها وهى تسلم بصفة أمانة ولا يتم طحنها إلا بعد الإفراج الصحى وثبوت صلاحيتها لإنتاج دقيق صالح للاستهلاك الآدمى وفقا للمواصفات، ومن ثم فإن الوقائع عارية من الحقيقة ولا صلة لها بالشركة.

أما عما جاء بالعدد «١٢١٨» من تحذير غرفة صناعة الحبوب من انهيار المطاحن بسبب الفساد فإن السياسات التسويقية الحالية هى ميراث آل إليها من المطاحن السابق تأجيرها للقطاع الخاص، والذى تحلل من هذه العقود وعادت بأعراف تسويقية وائتمانية استمرت مع العملاء خاصة فى تقديم القطاع الخاص تسهيلات أكثر سخاء وادعاءات التقرير بحماية المال العام هدفها الحد من نشاط قطاع الأعمال بالسوق.. وعموما ألا تتوافر لكم معلومات عن مديونية العملاء للقطاع الخاص حتى يكون الرصيد شاملاً دقيقاً؟!

أما عما نشر بالعدد «١٢٢٠» بشأن ميزانية مطاحن الإسكندرية فإن عدم تحقيق المستهدف فى نشاطات المكرونة

والبسكويت والبلاستيك والطحينة والحلاوة والصفيح فهذا لا يشير إلى ضعف الإدارة حيث توضع الأهداف بالميزانية كخطط طموح لكل نشاط ويمكن المقارنة بالعام الأسبق للتدليل على النجاح حيث حققت فائضا قدره ١١١٪ كما أن اعتماد الجمعية العامة لا يتم إلا بعد مناقشة جميع المعوقات وإيجاد الحلول والقضاء على السلبيات، أما عن مديونيات العملاء فهى إذا ما قورنت بإجمالى المبيعات نجد أنها متناسبة وما يصل للتعثر يتم مجابهته بجميع الطرق والقانون.. أما بالنسبة لعقد جيفكو فإنها أقامت دعوى للتضرر من فسخ تعاقدها والنزاع تحت ولاية القضاء.

أما عن القمح الموجود بشون المطاحن فإنه يلزم توافر أرضدة استراتيجية لتغطية الإنتاج واحتياجات السوق لفترات معينة يتم تقديرها..

أما عن نتائج الأعمال فإن جهاز المحاسبات يتحقق من صحة ما يرد بالحسابات من أرقام قبل اعتمادها، وتثبت الميزانية تحقيق تطورا فى الفائض فى كل نشاط عن العام الأسبق.. كما أكدت ذلك التقارير الربع سنوية.

أما عما أثارته الجريدة بالعدد «١٢٣٥» عن استيفاء مطاحن جنوب القاهرة بعض مديونيتها بالحصول على سلع وعقارات فإن الشركة لم تفشل فى تجارة الدقيق، وأن هذا التصرف لا يشكل مخالفة قانونية.. ونتائج الأعمال معروفة لدى سلطة الرقابة المالية الأولى، ومن شرف الأداء عدم إمكانية دخول الدقيق المستورد مصر، أما من فشل فى تجارة الدقيق فمن المؤكد أن المحرر يعرفهم جيدا وسندعو بالتوفيق.. فهو جزء من الاقتصاد القومى.

* أما عما جاء بالعدد «١٢٣٥» عن قرار وزير التموين بإغلاق أربعة مطاحن لسوء الإنتاج فنتيجة لعوامل مختلفة، حيث آلت المطاحن إلى الشركات بالتأميم من .عام ١٩٦١، كما أن الخطط والالتزامات السابقة حالت دون التطوير ومع إلغاء الدقيق ٧٦٪ وتحرير الدقيق ٧٢٪ توافر لدى الشركات فائض من الطاقات الإنتاجية ومن ثم يتم تطوير وتجديد جميع الوحدات المخصصة لإنتاج الدقيق ٨٢٪ وقد تعاصر مع ذلك إجراءات دورية تتخذها الوزارة لبعض الوحدات.

* أما عن مخالفات المطاحن رغم قرارات الإغلاق «العدد ١٢٣٨» فإن الوقائع سبق الرد عليها وإذا كان هناك من أشارت إليه المصادر التموينية للخبر من مخالفين فليعلنوا عن أسمائهم وصفاتهم.

مرجعية انخفاض الأسهم

وعما جاء بالعدد ١٢٤١ عن «انهيار أسعار أسهم المطاحن» فقد شمل انخفاض الأسهم بالبورصة أسهم أنشطة كثيرة ومختلفة ولم يقتصر على شركات المطاحن، خاصة مع اتساع سوق الأوراق المالية.. وإن تطور الإنتاج بشركات المطاحن يشير إلى التقدم المستمر فى ظل إداراتها الحالية مما يؤكد أن تغير أسعار الأسهم ليس مرجعه أداء الإدارة فى هذه الشركات.

* وعن مناشدة ٣٠٠ عامل بمطاحن جنوب إعادتهم لأعمالهم، فإن النسبة لحجم العمالة بالشركة تمثل أعلى نسبة بالشركات المماثلة وقد تضمنت إجراءات التصويب ترشيد عدد العمالة بما يتناسب واحتياجات الشركة وهناك بحث بمركز إعداد القادة للصناعة يفيد فى ذلك.

* أما عما جاء بالعدد «١٣٤٢» بأن تقارير مقارنة الإنتاج تكشف عن عجز يقدر بـ ٩ ملايين جنيه فى أربعة أشهر، فقط، فقد بلغت نسبة التطور بالمقارنة بالعام الأسبق بنسبة ٤ ,٢٩٪ والنتائج المالية تقارن بالعمليات الجارية لعام مالى كامل، وأن تعبير العجز يطلق على النتائج السلبية وليست الإيجابية.. وبالنسبة لدعوى جيفكو فسبق الرد عليها.

* أما عن الجرد الوهمى، فأعمال الرقابة تضخع لجهاز المحاسبات وباعتماده لنتائج العام المالى تعبر أرقام نتائج الأعمال عن الواقع الفعلى للشركة.

* وبالنسبة لمطحن المحمودية سبق الرد وبيان تطويره، علما بأن لدى مناقشة الجمعية العامة لملاحظة جهاز المحاسبات وضح أن ملاحظة الجهاز تتعلق بطلب إهلاك السلندرات وفقا للعمر الباقى لأصل المطحن وهو ما أقرته الجمعية العامة.

* أما بالنسبة لما نشر بالعدد ١٢٤٧ فإن العبارات المثيرة تدخل فى نطاق «التأميم»- مكتوبة كذلك فى الرد!!- وفقا لأحكام القانون، فخطة الشركة وما تنفذه من إجراءات يتم فى إطار سياسة الدولة ومنها خطة توسيع قاعدة الملكية بالشركات التابعة وفى هذا الشأن أبرم اتحاد المساهمين بالصوامع عقدا بتملك العاملين ١٠٪ من الأسهم بخصم ٢٠٪ وعلى أقساط ميسرة.

وقد تقدم رئيس اتحاد العاملين بطلب للحصول على أرباح الأسهم المبيعة للاتحاد نظير تحميل الأقساط السنوية فائدة قدرها ٥٪ سنوياً، ووفقا لأحكام القانون ١٥٩/ ٨١ تم استحقاق الربح الموزع على الأسهم المسدد قيمتها بالكامل فقط والتزاما بخطة الدولة، فقد ورد كتاب من مستشار الوزير متضمنا أنه بالعرض تقرر عدم سريان هذه القاعدة بأثر رجعى على العقود التى تمت فى الماضى حفاظا على المراكز القانونية والمالية للشركات، فضلا عن أن هذه القاعدة تقررت بالنسبة للشركات الضعيفة الربحية وتاريخ العقد سابق على تقرير القاعدة والشركة ليست ضعيفة الربحية ولذا فإن طلب رئيس الاتحاد دون سند من القانون.

* أما عن العمال فى الحصول على ملايين الأموال المجمدة لرصيد الفائض النقدى، فإن إدارة الفتوى انتهت بأن الأمر منوط بصدور قرار رئيس الوزراء وهو يخص جميع الشركات.

* أما بالنسبة للاستفادة من حصيلة الإسكان الإدارى فإنه أنشىء على أرض أصل للشركة والإنشاء من حصة الـ ١٠٪ المخصصة للخدمات لجميع العاملين وقد قررت الجمعية العامة إحالة الموضوع للدراسة مع النقابة وكان يجب تحرى الدقة من الناحية القانونية..

ليته سكت!

جاءنا الرد «المطول» على موضوعات عديدة وقد كان أولى به أن يرد عقب نشر كل موضوع.. ورغم أن الرد لا يحتوى على تكذيب معلومة واحدة أو يجحد مستندا واحدا وفقط يحاول تبرير ما جاء بالمستندات وتفسيره من وجهة نظره.. ورغم أن بعض الخبراء والمصادر- عندما شاركتنا التعليق- قالت: ليته سكت!.. إلا أننا نرى أن الرد فرصة للرأى العام- الذى اختاره حكما- ليعرف ويستشف الحقيقة حتى لو تركنا رده بدون أى تعليق من جانبنا!.. ونود أن نشير بداية إلى نقطتين مهمتين الأولى: فى قول الرد، كنت أود من المحرر فيه اللجوء للقضاء كمواطن لاستحقاق ما يراه فينا مخالفا للعمل الجاد.. فإن مهمة الصحفى التحقق والنشر وليس اللجوء للقضاء.. وإذا كانت تقارير جهاز المحاسبات، قد أشارت فى أكثر من موضع بالحرف الواحد إلى إهدار المال العام فليكن عندهم شجاعة أدبية ويسلموا أنفسهم أو يتعلموا من المسئولين باليابان «!!».

تحت أيدينا التقارير لمن يهمه الأمر..

النقطة الأخرى: جاءت فى معرض الرد بعمل إسقاطات بأننا نعرف جيدا الفاشلين وسندعو لهم بالتوفيق.. إلى أخر الإسقاطات..

فإننا لا نعمل لصالح أحد وكم انتقدنا جميع الاتجاهات.. وانتقاداتنا لصالح الحق والوطن والمواطن المطحون والمساهم المقهور.. وكشفنا للفساد هدفه الإصلاح فقط.. ودليلنا أننا قمنا بحملة فى عهد المرحوم د. أبو الدهب انتهت بزيادة قيمة تأجير القطاع الخاص للمطاحن من ٦٠ إلى ٢٠٠ جنيه للطن مما حقق فارقا لصالح مطاحن قطاع

الأعمال قدر بمئات الملايين من الجنيهات.. ويمكنكم الرجوع إلى الأرشيف أو سؤال أى وطنى يعلم شيئا عن قضية المطاحن لتعرف موقفنا ولصالح من نعمل؟!.. وبالمناسبة أين يتم صرف ما تحقق من إيرادات؟! الإجابة: تجدها فى أوجه الفساد من المكافآت والتعويضات المنتظرة للقضايا الخاسرة وغيرها..!

* أما عن المستندات، فإن التقارير الفنية هى التى ذكرت كل المعانى التى نشرناها ولا ذنب لنا إذا ما رأى رئيس الشركة أنها مجرد تقارير متابعة وتمثل إيجابية ولا تدل على أى قصور.. ولا نعرف كيف يستقيم ذلك إذا كانت التقارير تعترف بالقصور.. هل مطلوب منا تأليف تقرير فنى يتوافق مع رغبات الشركة؟!

أما عن توزيع المكافآت على الأجهزة خاصة الشرطة وتبرير ذلك بنص ميزانية ولوائح الشركات، كما أن ذلك يتم مقابل تأدية خدمات، فنحن نرجو من رئيس الشركة قراءة الرد بمفهوم المخالفة فسوف يجد المعنى بسهولة ووضوح هو أن الشرطة والوزارة لن تؤديا العمل على نفس المستوى إذا لم تحصلا على مكافآت.. وهو معنى يدين الشرطة وأجهزة الوزارة والأجهزة الرقابية والرسالة المنوط بهم أداؤها.. فقد قرأت الرد عشرات المرات ولم أعرف معنى أنه من الناحية الموضوعية فالمسألة فى أداء العمل لا تتم بدون مقابل.. أفهم هذا فى الاستعانة بتباع على سيارة أو قومسيونجى فى الميناء ولكن فى أجهزة لها رسالة وأيضا تقع عليها مسئولية رقابية ففى تقديرنا هذا خطأ وجرم حتى لو كانت هناك لوائح داخل الرشكات تجيز ذلك؟! وما القول فى ذكر تقرير جهاز المحاسبات بالبند ٦٣ أن الصرف يتم دون إيضاح مسببات الصرف ودون إخطار جهات عملهم مما يتعين معه الحد من تلك المكافآت واتخاذ ما يلزم لتصحيح هذا الوضع؟!!

* أما عن تبرير تزايد مديونيات مطاحن جنوب القاهرة ومنح تسهيلات دون مراعاة الشروط والضمانات بأن الشركة تراعى تناسب الكميات المبيعة بتسهيلات ائتمانية مع حجم الإنتاج كما أن جهاز المحاسبات يراجع حسابات العمليات الجارية..

دون مراعاة الضمانات!

فما القول وتحقيقنا الصحفى أشار إلى تقرير جهاز المحاسبات نفسه والذى تستندون فى الدفاع به.. يقول تقرير جهاز المحاسبات بالحرف الواحد:

البند رقم ٣٨: بلغت مديونيات عملاء القطاع الخاص فى تاريخ الميزانية نحو ١٠,٧٦٤ مليون جنيه بنسبة ٥٤٪ من إجمالى مديونية العملاء فى ذلك التاريخ وقد تزايدت هذه المديونية لتصل إلى ٢٣ مليون جنيه فى نهاية أغسطس ١٩٩٧ ويرجع الأمر بصفة أساسية إلى تقرير تسهيلات ائتمانية لعملاء الدقيق الفاخر لم يراع فيها شروط وضمانات منح تلك التسهيلات (رجاء قراءة الجملة الأخيرة يا أستاذ غنيم حتى تتأكد أننا نتجنى عليك من عدمه؟!)..

ثم يستعرض التقرير أسماء العملاء والشيكات التى ترفضها البنوك ويقول تقرير جهاز المحاسبات فى البند رقم ٤١ بالحرف الواحد أيضا: استمرار إدارة الشركة فى السماح للعملاء السابقين بسحب كميات أخرى من الدقيق الفاخر على الرغم من عدم قيامهم بسداد المديونيات طرفهم مما أدى إلى تصاعد المديونية طرف أغلبها بينما رفض البنك تحصيل الشيكات لعدم كفاية الرصيد.. والإدارة فى ضوء ذلك عند رأيها بشأن تحديد المسئولية بشأن ما تقدم لما يمثله من إهدار للمال العام، حيث إن ما ورد برد الشركة بشأن هذا الموضوع لم يتضمن سوى تبرير أسباب اللجوء إلى بيع الدقيق الفاخر بالأجل ولم يتطرق الرد إلى الضمانات والضوابط لمنح التسهيلات الائتمانية مما أدى إلى إهدار المال العام (مرة أخرى اقرأ الاتهام الوارد فى الجملة الأخيرة..).

* أما عن تبرير سحب ترقيات مئات العاملين بخطأ الإدارة السابقة فإن التبرير يحمل فى طياته تصفية الحسابات على حساب العاملين.. وبالمناسبة لماذا لم يذكر الرد ما جاء فى تقرير الجهاز «بند ٦١» بأن الفروق الناتجة بالنسبة

لرؤساء القطاعات والبالغة ٢٠٥٥٤,٨٠ جنيه لم تتم التسوية المالية بشأنها وطريقة استرداد تلك المبالغ ؟ وحتى تاريخ الفحص- سبتمبر ٩٧- لم يتم حصر الفروق الخاصة بمديرى العموم مما يتمين اتخاذ اللازم لتصويب الوضع والإفادة.

التقرير والاختلاسات!

* أما عن نفى وجود اختلاسات فوصف الاتهام ليس من عندنا ولكنه مما جاء بتقرير الجهاز بالبند ٤٧- على سبيل المثال- حيث أشار إلى وجود اختلاس والحكم بالحبس ولم يتم تحصيل أى مبالغ بشأنها حتى تاريخ الميزانية مع ملاحظة أننا ليس لنا شأن بتاريخ الاختلاس أو الإدارة فنحن نكشف عن الفساد فى الشركة ولا نعمل لصالح إدارة معينة أو نصفى حسابات مع أحد.

* أما عن الادعاء بالتطوير ونفى لفظ الخسائر، فإن هذا الوصف أيضا من جهاز المحاسبات وليس من عندنا والبند ٨٢ من تقرير الجهاز- على سبيل المثال- يقول: بلغت خسائر مطحنى التبين والصف خلال العام المالى الحالى ٢١٧,٦٣٥ ألف جنيه مقابل فائض ١٧٦,٦٠ ألف جنيه رغم أن مطحن التبين حقق المستهدف الكمى للطحن له بنسبة ١٠٨,٦٪.. ويذكر البند رقم ١٦ أنه رغم توقف مطحن عباس عن الإنتاج لأسباب فنية، إلا أنه وحتى تاريخه لم يتخذ بعد إجراءات تطوير وتحديث المطحن والاستفادة من الطاقة الإنتاجية، ويقول البند ١٨ إنه على الرغم من تحقيق مطحن التبين المستهدف الكمى له وبنسبة ١٠٨,٦٪ إلا أنه تبين صدور قرار مجلس الإدارة بطرح مناقصة عامة لتطويره!!

* وعن قرار مجلس الإدارة لتطوير مطحن إمبابة يتساءل تقرير الجهاز بالبند رقم ١٩ عن الموافاة بالإيضاح فى ضوء ما تكشف لدى الفحص من عدم الدقة والقصور فى الدراسات الفنية عن تحديد إمكانيات المطاحن الحالية وما تم إنفاقه من مبالغ كبيرة فى هذا الشأن!.. وغيرها وغيرها من الملحوظات.. ولا تعليق!

* أما عن إلغاء جرد مطاحن الإسكندرية والاتهام بالتلاعب والتلف وإهدار المال العام والفساد فالتقرير موجود وأعتقد أن رئيس الشركة قرأه ألف مرة ولكن يبدو أنه يظن أنه سر يجب إخفاءه!

* أما عن رسالة الأقماح الفاسدة فإن التقارير أكدت تسربها للأسواق وما يهمنا هنا هو الحقيقة والضرر الواقع على المواطن المنكوب ويمكن الرجوع إلى ما نشرته الأهرام أيضا فى هذا الشأن.

* أما عن تحذير غرفة صناعة الحبوب من انهيار المطاحن فالغرفة جهة معنوية مستقلة والتقرير تحت أيدينا ونعتقد أن أعضاء الغرفة داخل «المطبخ» أى أدرى بما يجرى.. والادعاء بأن هدف التقرير الحد من نشاط قطاع الأعمال يعنى أن مديونيات العملاء للقطاع الخاص كبيرة، فهو تصوير ساذج ومقارنة لا طائل من ورائها فحتى لو خسر القطاع الخاص فإن صاحب الرأسمال يتحمل الخسارة من قلبه ولكن فى قطاع الأعمال ماذا نفعل بالإقالة والمال من قلب ودم كل مصرى؟.. ومن هنا نحن لا نطالب بالاستقالة أو الاقالة فقط بل بالمحاكمة..

نجاح الإدارة!

* أما عن تحقيق المستهدف فى نشاطات المكرونة والبلاستيك والطحينة والصفيح والحلاوة والبسكويت فإن هذا لا يشير إلى ضعف الإدارة.. فلا تعليق.. وحافظوا على هذا المستوى ما دام يعتبر- بمفهوم المخالفة- نجاح وقوة الإدارة!!

* أما عن تبرير كميات القمح بأنها أرصدة استراتيجية فلا تعليق على أن حجم الدقيق وصل إلى صعوبة أخذ عينة نظرا لارتفاع التكلس وبالمناسبة الوصف للتقرير الفنى!!

* أما عن الدفاع بالحصول على سلع مقابل المديونيات بأن هذا الإجراء قانونى فهنيئا لرئيس الشركة القابضة للمطاحن على هذا الدفاع.. ولعلنا نقرأ قريبا عن تصريحات باتساع أنشطة شركته بالإضافة للدقيق الشاى والسكر والمواد التموينية والعقارات وغيرها وغيرها!!.. ويستمر منح العملاء الدقيق مع عدم سداد الديون وهو ما يتضح من القبول على السلع البديلة!

* أما عن محاولات تبرير إغلاق أربعة مطاحن فتحت أيدينا قرارات وزير التموين ومديريات التموين محددة الأسباب وعلى رأسها سوء الإنتاج.. وبدلا من الرجوع بالقصة إلى أيام التأميم ومراقبة الإنتاج لوجه الله ولإنقاذ المواطن المطحون أكثر من الدقيق نرجو مراجعة بيانات المطاحن التى تعمل رغم قرار الإغلاق لسوء حالتها وتأثير ذلك على صحة المواطنين من ١٥/٢/ حتى تاريخه وإلى متى؟!...

* أما عن انهيار أسهم المطاحن فلم نعرف المقصود بالرد بأن انخفاض الأسهم اشتمل على أنشطة كثيرة ومختلفة.. هل يعنى أن الانهيار شامل و«البلوى» عامة وهى إجابة تشبه إجابة التلميذ الراسب فى مدرسة النجاح الخاصة.. فهل هذا مبرر لانهيار أسعار الأسهم وإذا كان مرجعه ليس أداء الإدارة فما هو المرجع بالضبط هل هو أداء الجريدة؟!!

* أما عن العجز البالغ ٩ ملايين جنيه فى أربعة أشهر فقط والدفاع بأن النتائج المالية تقارن بعام مالى كامل.. فما هى فائدة تلك التقارير المقارنة لكل عدة شهور..

هل يتم عملها من باب التسالى؟!

يجىء ذلك مع ملحوظة أن إجمالى مبيعات شركة الإسكندرية من الدقيق ٧٢ لا يعنى تحقيق أرباح بقدر أن ارتفاع هذا الرقم نظرا لاستلام الشركة المطحن المؤجر مما أدى إلى ارتفاع حجم المبيعات ولنا الأرقام النهائية!..

* أما عن أسهم شركة الصوامع فقد نشرنا نص المستندات- التى تحت أيدينا- ومنها قرار وزير قطاع الأعمال ونص مذكرة اتحاد المساهمين، وطلب النقابة وغيرها من المستندات.. وإذا كانت كل هذه المستندات لم تقنع سعادتكم فهل من المنتظر الاقتناع بأى قول؟!

ولعل من هذا المنطلق نترك باقى الملحوظات على طريقة «الكاريكاتير» والإجابة المعروفة.. بكتابة: بدون تعليق! ولك الله يامصر..

الشعب - ٢٨/٤/١٩٩٨

• مطاحن الشهاوى تلحق بمطاحن غنيم شبهات الفساد والعمولات و«الغنائم» فى شمال القاهرة.

• مطلوب «كبسه» من الأجهزة الرقابية للتحقيق من الفساد.

- الفساد فى قطاع المطاحن لم يتوقف عند فساد شركات المطاحن التابعة لكمال غنيم.. فيبدو ان عدوى الفساد تنتقل «كالفيروس» وهو ما وجدناه فى مطاحن شمال القاهرة.

لقد أوضحت المصادر والمستندات دخول أقماح فاسدة تحتوى على سوس ومبيدات وبرادة الحديد وطلبت هيئة

الرقابة على الصادرات التحفظ على ١٥٨ طنا فبرغم محاولة بعض الجهات الافادة بصلاحيتها الا ان المفاجأة جاءت من لجنة مراقب الحلية ومفتش تموين فى حضور مندوب الشركة حيث أكدت التحاليل فسادها!.. والمطالبة بالتحقيق لاتتوقف عن القمح الفاسد بل الرش بمبيدات لقتل السوس يمكن ان تصيب الانسان بأمراض قاتلة.. وياليت تستخدم لإبادة المفسدين وقد جاءت اعترافات موظفة عن اقتراضها مبلغ فبررت الأمر بانه نصيبها من العمولة التى يحصل عليها آخرون! هذا المناخ السيىء يؤكد وجود تلاعب مع العملاء وتراجع دخل الشركة.. يضاف إلى ذلك شبهات فى التعاقد خاص بمخزن بالاسكندرية والسؤال للأجهزة الرقابية هل ايجاد مخزن بالف جنيه وايجار السيارة بـ ٥٠٠ جنيه على ان تتحمل شركة المطاحن الصيانة والموتور ما الرأى فى مثل هذه البنود وهل تصلح لايجار كشك سجائر وعربة كارو؟!.. أفيدونا..

من هنا لاعجب اذا نظرنا الى كشوف موقف حركة مديونيات العملاء ونجد حجم القضايا المرفوعة على احد الاشخاص وصل الى سبع جنح مباشرة ودعاوى عديدة لآخرين فهل فجأة اكتشفوا ان العميل فى ورطة واين التحريات عن شرط السمعة وهل لو كانت التحريات سليمة لأخذ مرات متتالية حتى وصلت القضايا إلى هذا الحجم.

نعتقد ان الاجهزة الرقابية لو تدخلت وحققت ودققت خاصة فى الانشطة الرياضية والعملاء وغيرها لو جدت ان الحال «كرب» وفى أتعس حال وهو ما يحتاج الى البحث عن «فرج» وأسعد حال!.

الشعب - ١٩٩٩/٦

من عناوين الاخبار والتحقيقات عن الفساد فى المطاحن من «حملة الشعب»

* رئيس المطاحن يتحدى توجيهات الرئيس وتعليمات الوزير.. ويعرض مليون سهم بالصوامع للضياع!
- وضع العراقيل أمام أسهم العاملين.
- وزير التموين يؤكد تخلى المطاحن عن دورها
- تجاهل نداءات الرئيس بالتيسير على العاملين فى تملك الاسهام!
* ضبط دقيق متجر ملىء بالسوس فى مطاحن تابعة لقطاع الأعمال!
- العمال اتهموا شركة المطاحن بإجبارهم على الاستقالة لبيع أراضى المخابز!
- رئيس شركة المطاحن وماشيته يتسببون فى إهدار ٩٢ مليون جنيه لصالح حتيان المطاحن.
- الوزير يقضى على مصانع المكرونة بعد أن قضى على المطاحن!
- الحكومة تستورد القمح لإنقاذ «الحيتان» من الغرامة.. وشركات قطاع الأعمال تتحمل وحدها الخسائر!
- مسلسل الشراء بالأمر المباشر وإهدار المال العام
- التقارير الفنية تؤكد عشرات المخالفات بالمطاحن عقب والاستيراد هو الحل!
- أكبر مذبحة للقيادات فى الإسكندرية.. وتدمر لإهدار حقوق العاملين بالقاهرة والجيزة.

إخفاء محاضر اجتماعات غرفة صناعة الحبوب التى تكشف تداعيات القرار المريب بإيقاف مطاحن قطاع الأعمال من انتاج الدقيق الفاخر.

- قرار الوزير أدى إلى تخريب الاقتصاد وضياع الاستثمارات وارتفاع الاسعار وانتشار البطالة من أجل عيون المحتكرين.
- جهاز المحاسبات يقرر إلغاء الجرد السنوى لمطاحن الإسكندرية للتلاعبات والمخالفات.
* مكافآت من مطاحن الإسكندرية لمساعدى وزير الداخلية.. لماذا؟!

- هل هذا هو السر فى دخول قمح فاسد للاسواق؟!

* تقرير جهاز المحاسبات عن شركة مطاحن الإسكندرية يؤكد: تسرب آلاف الاطنان من القمح الفاسد وطحنها طرحها بالاسواق!

- مكافآت مريبة للواءات الشرطة والتموين والاجهزة الصحية!

* دقيق كامل الدسم بالسوس والمبيدات وبرادة الحديد فى مطاحن شمال القاهرة!

- مطلوب كبسة من الأجهزة الرقابية.. الصدفة تكشف شكوك حول حصول المسئولين على عمولات!

* سر إقامة جهاز رقابى فى شركة المطاحن!

* عجز أربعة الاف طن قمح!

* تذمر مئات العاملين بالمطاحن.

* العجز فى قمح الصوامع!

* أوكازيون المطاحن!

* انهيار فى اسهم شركات المطاحن!

* عميل يمزق شيكات المديونية بشركة مطاحن قطاع أعمال!

- مسئول بمكتب وزير التموين يحصل على مكافآت من المطاحن ويبرر تصرفه بأن الصرف لا يمنع الواجب الرقابى حملة معظم الصحف:

* «اللواء الدولية» تفتح ملف الفساد فى قطاع المطاحن:

- قصة الأسد النائم الذى استيقظ على خطابات الضمان المزورة!

- الاضطرار لإيقاف شحن قمح للمطاحن بعد استمرار سوء الانتاج!

* رابطة مطاحن القطاع الخاص تفتح النار على شركات قطاع الأعمال.

- ٧٠٪ من مطاحن قطاع الأعمال لا تلتزم بالمواصفات التموينية لتحقيق أعلى ربحية:

* ميزانيات شركات المطاحن للخلف در: فهل يتدخل وزير قطاع الأعمال فى تعديل التشكيلات.

* رئيس رابطة المطاحن يكشف الفساد ويوضح حقيقة الدعم.

- التحايل لايجاد ارباح لشركات الصوامع والمطاحن!

* خبراء المطاحن يدقون ناقوس الخطر.

- دياب غانم يكشف خطورة ظاهرة حرق الدقيق..

الفيل يحمل أعباء عمال المطاحن فى مواجهة الإدارة والفساد (اللواء الدولية).

- شركة المطاحن تعترف بإمكانية دخول اقماح فاسدة للبلاد! (التكافل).

- ١٠٠ مليون جنيه خسائر فى قطاع المطاحن.

- فصل وتخفيض درجات ٦٠٠ من العاملين الإداريين بمطاحن جنوب القاهرة.

- تحذيرات لغرفة صناعة الحبوب من تصاعد ظاهرة «حرق الدقيق»!

- رداً على تصريحات رئيس الشركة القابضة:-

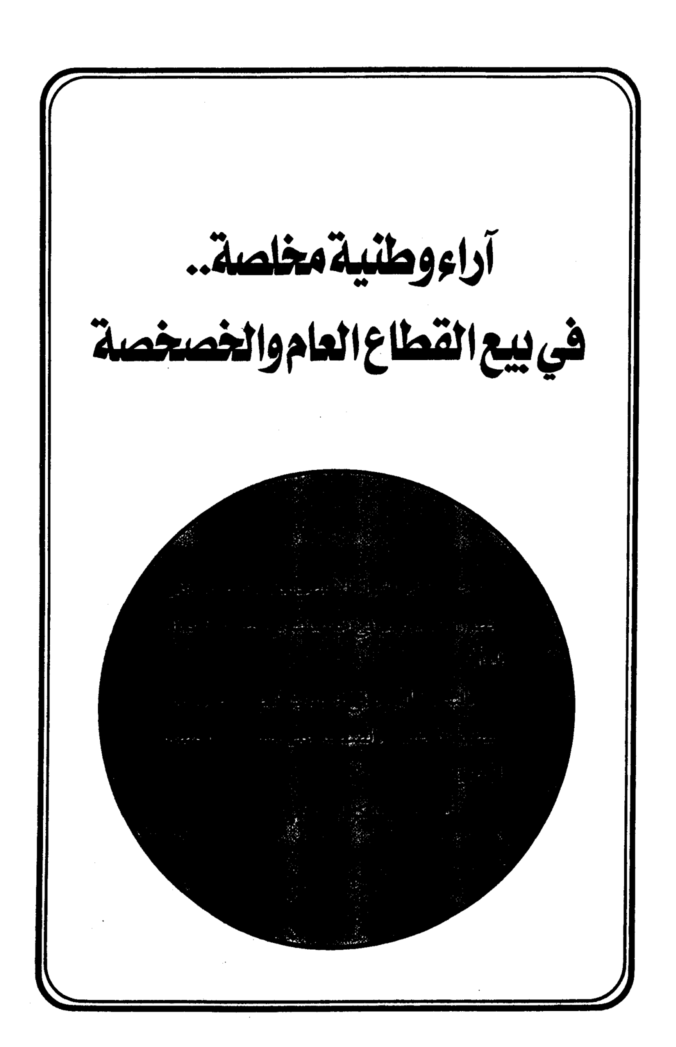
كيف يمكن لشركات المطاحن العامة تحقيق نمو مستقبلى رغم خضوعها لقيود حكومية تحد من فرص زيادة أرباحها رد/ منير هندى- الأهرام).

- كمال غنيم: الشائعات السوداء وراء انهيار اسهم المطاحن بالبورصة (العالم اليوم)

- بعد السلع المعمرة: بدأ حرق الأسعار فى الدقيق ومصانع المكرونة حائرة! (الجمهورية).
- وزير التموين: صندوق النقد هو الذى يتحكم فى قوت الشعب المصرى وليس الوزير! (الشعب).
- قرارات الدقيق تغضب المستوردين أو المنتجين وفى الحالتين تقوم القيامة!.
- حكاية رجل أعمال يكشف كذب التصريحات الحكومية.
- سرقوا منه شحنة قمح قيمتها ٢٥ مليون جنيه.. وقدموه للمحاكمة!.
- د. عاطف عبيد يعلم بكل التفاصيل.. ولم يطلب التحقيق! (التكافل).
- رسالة قمح فاسدة والفاعل مجهول! (الأهرام).
- هل تسربت شحنة القمح الفاسد إلى الأسواق؟!.
- إفراج صحى للرسالة ثم الاعتذار عنه بعد توزيع القمح!!.
- ولا يزال القمح الفاسد فى ميناء دمياط (المصور).
- انهارت اسهم شركات المطاحن والشركة القابضة هى السبب! (اكتوبر).
- المشاكل معروفة.. والحلول معروفة.. ولا أحد يعرف لماذا السكوت!.
- ماذا ننتظر من تحويل القيادات السابقة إلى مستشارين بدون عمل.. يقبضون المرتبات ولا يفعلون شيئاً؟!.
- خسائر مضارب الأرز مثل الأرز!.
- إرحمونى من غنيم (المساء)
- تحديث مطاحن مصر الفرعونية.. واجب قومى (اخبار اليوم)
- خطابات ضمان بنكية مزورة لشراء انتاج مطاحن امبابة! (الجمهورية).
- الجهاز المركزى للمحاسبات يكشف: فن اهدار المال العام فى مطاحن الاسكندرية.
- سوء الادارة يكلف الشركة ٦٨ مليون جنيه (أكتوبر).
- احباط محاولة للاستيلاء على انتاج شركة المطاحن (الوفد)
- استخدام خطابات ضمان مزورة قيمتها مليون و ٦٠٠ ألف جنيه.
- حرمان المحالين للمعاش المبكر بمضارب الدقهلية من ارباح الميزانية (الجمهورية).
- صرعات حادة بمطاحن مصر الوسطى.. والخسائر ٢٠ مليون جنيه (الوفد).
- التحقيق فى بلاغ شركة مطاحن مصر الوسطى حول امتناع رجل أعمال عن سداد ٨ ملايين جنيه للشركة! (الأهرام).
- سر الإطاحة برئيس مطاحن مصر الوسطى (الشعب).
- جهاز المحاسبات يكتشف مصنع مكرونة تكلف ١٢ مليون جنيه.. ولم يعمل منذ ١٢ عاماً (أخبار اليوم).
- الدول المنتجة تستغل الحبوب فى أهداف سياسية (التكافل).
- مصر استوردت حبوبا أمريكية بمليار دولار.
- هيئات المعونة الأجنبية حصلت على تسهيلات تخدم مصالحها فى مصر مقابل منح لا ترد.

* د. جويلى فى اجتماعه مع مديرى التموين بالمحافظات: أرباح مطاحن ومخابز قطاع الأعمال.. غير مشروعة.

- تخلت عن دورها فى إنتاج رغيف جيد.. وتاجرت فى الدقيق المدعم.. وأجرت معداتها للقطاع الخاص (المساء).



آراء وطنية مخلصة..
في بيع القطاع العام والخصخصة

عاطف عبيد ثالث اسوأ ثلاثة فى هذا القرن
يا دكتور عاطف عبيد ماذ تفعل بالقطاع العام؟

بقلم أ.د. محمد عبدالله الشامى

أريد أن أكتب والقلم عصى.. فالخطابات التى يرسلها مواطنون شرفاء والمكالمات التى تصلنا يسأل فيها مواطنون مهتمون بأمور وطنهم إذا كان مايرونه ويقرأون عنه صحيحاً . والمصيبة أن مالا يرونه ولا يقرأون عنه صحيح أيضاً وهو أشد هو لا وأعظم فداحة مما يستعظمون أمره تحت سمعهم وبصرهم. يسأل الناس: أليست البنوك الأربعة : الأهلى، مصر، القاهرة، الإسكندرية بنوك قطاع عام؟ والجواب: بلى .. أليست الصحف التى أسموها قومية، هى صحف القطاع العام؟

والجواب : بلى .. ما عمل مركز معلومات القطاع العام الموجود فى ٨ شارع جمسيس جاردن سيتى بالقاهرة ؟ والجواب : توفير المعلومات عن القطاع العام للبنك الدولى والصندوق ومن يرضى عنهم وذلك لأن البنك هو الذى أنشأ المركز بمنحة أو قرض يستوى الأمران ...ولماذا لايصدر عن وزير القطاع العام تقرير رسمى يعرضه على البرلمان وعلى الهيئة البرلمانية لحزبه الوطنى وقد توارى كل واحد منهم خجلا بعد أن فضح الوزير المسألة برمتها؟

كيفية التخلص من القطاع العام؟ الجواب قاله بعض الوزراء المسئولين هذا الأسبوع فى إحدى الندوات التى حضر ناها: يا جماعة لاتوجد سياسة ولا يحزنون لدى وزيرى القطاع العام ولدى الحكومة ولدى البلد كله حتى الرئيس.. إنما الحكاية كلها توجهات سياسية قادمة من واشنطن وتل أبيب.. المحال الاستهلاكية: عمر افندى، صيدناوى وستذهب إلى الجماعة «الهيود يعنى» والفنادق يريدها العرب وبأبخس الأثمان، وبعض ذوى النفوذ الضالعين مع أسيادهم الأمريكان والأوربيين يريدون الصناعات الهندسية: المراجل السيارات، إيديال، الألومنيوم..و بعدها خذوا انتم يادود الأرض يا أبناء الشعب الغلبان: خذوا الحديد والصلب خردة يعمل بها ثلاثون ألف عامل، وخذوا الصناعات النسجية تكية بها نصف مليون عامل. وحتى كلمة خذوا هذه تشق عليهم فيقولون : اشتروها ومعكم تجار الصنف وهيشة المال الحرام وتجار الأسمنت إياهم واللحم والفراخ إياها! ولاحول ولاقوة إلا بالله العظيم.

الآن وضحت الصورة: القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كان الهدف منه سحب القطاع العام من الوزراء ليديره الدكتور عاطف ويجهزه لمجزرة الخصخصة ..والذين قرأوا أو سمعوا تصريح الرئيس بأن القطاع العام يساوى كذا وثمانية مليارات جنيه ومدين بكذا وسبعين مليارا..راجعوا أوراقهم فوجدوا أن هذا نص تصريح الدكتور عاطف فى الأهرام الاقتصادى منذ أكثر من أربع سنوات.. ما مصلحة مسئول وزارى كهذا أن يقول للناس: إن القطاع العام لايساوى شيئاً.. والمصيبة أن بعض الوطنين من النخبة التى أتيح لها تولى السلطة العامة، تدير ظهرها للشعب وتتراجع عما أعلنته مرارا واتخذته مبدأ لها وتبارك عملية التصفية بالبيع للمصرى واليهودى والأجنبى على السواء «د. على لطفى - الأهرام الاقتصادى - أبريل ١٩٩٦»..

سياسة عاطف عبيد لايفهمها ولايساندها أحد

ثم نفاجأ بآيات الله تترى:الدكتور عبدالعظيم رمضان، الذى نصب نفسه دائماً مدافعا عن الحكومة يكتب فى الأهرام يقول : إنه مستعد لقبول كل شىء والدفاع عنه، صادر ا عن الحكومة، إلا حكاية القطاع العام فإنه لايفهمها.. رأها الرجل فأبت عليه مصريته أن يفوتها! «الأهرام مارس ١٩٩٦» .. وتبعه نقابى أمين وعالم فاضل هو الدكتور حلمى نمر، فى مقال شريف بالأهرام يعترض فيه على البيع ويطالب بإعادة القطاع العام إلى أصحابه:الشعب

المصرى. والنقيب حلمى نمر له مواقف وطنية شريفة عديدة دفاعا عن الحريات والعمل النقابى ولم يستطع، وهو عضو قيادى فى الحزب الوطنى، أن يمرر عملية بيع وتصفية القطاع العام .. والثالثة.. آه.. جاءت من الدكتور فؤاد هاشم عوض ، الوزير السابق فى عهد السادات، يكتب فاضحا بصراحة لامواربة فيها ما يتم من بيع القطاع العام، ويطالب صراحة بتسليم القطاع العام للشعب وهو نفس مشروعنا الذى عرضناه على الحكومة وطالبنا وزير القطاع العام بمناظرة بيننا وبينه على أساس هذا المشروع فسكت سكوت البكر.. ليرجع المواطنون إلى جريدة الأهرام، مارس/ أبريل٩٦، وإلى تصريحات الرئيس مبارك نفسه ليجد أنه حتى الرئيس يبدو عليه أنه لايفهم مايقوم به الدكتور عاطف فتصر يحاتهما متضاربة: الرئيس بحسه الوطنى وموقعه فى المسئولية يعطى الإنطباع بإنه لاتفريط فى القطاع العام، وإنما إصلاح ..و الرئيس حدد موقفه بقراره بأن تتبع الجمعيات الاستهلاكية وزير التموين فى رسالة من الرئيس لوزير القطاع العام بأنه لا يسمح بالمساس بمصالح الشعب الأساسية. وأما وزيرنا الذى نشأ فى عائلة وطنية مصرية فى مدينة طنطا مصريا لاجركسيا تعلم فى مدارس الشعب.. وتخرج فى الجامعة المصرية متمعا بالمجانية التى وفرها الشعب لأبنائه، وذهب فى بعثة إلى أمريكا وحصل على الدرجة الرفيعة«الدكتوراه فى إدارة الأعمال من جامعة إلينوى سنة ٦٢» بأموال الشعب المصرى .. هذا الوزير الوطنى شمر عن ساعديه اليوم وأدار ظهره للشعب الذى رباه وصرف على تنشئته وتعليمه، وشرع ينفذ للبنك الدولى وصندوقه ما يريدانه من تحطيم القوة الضاربة الاقتصادية للشعب المصرى وإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء وهدم المجتمع المصرى الذى ولد فى المعارك المصرية منذ ثورة عرابى حتى اليوم . لو قرىء هذا الكلام بعيدا عن ملابسات العصر .. لقيل وزير جركسى أو عثمانى فى عهود القهر والظلام التى كانت لاتعترف بآدمية المصريين ولابأى حق من حقوقهم فى حكم وطنهم وتسيير أموره .. وكان الوزير فؤاد سلطان وزير السياحة وزميلة فى الوزارة يعترض عليه ويصرح للصحافة قائلاً : إن وزير قطاع الأعمال لايستطيع أن يدير بسكرتارية مكتبه المحدودة العدد والكفاءة هذا الجهاز الاقتصادى الضخم.

اسمع يادكتور عاطف.. عرضنا عليك أن تصدركراسة أو تقريرا تقول فيه: هذا هومشروعا لخصخصة لنناقشه ونقابل به مشروعنا الذى يقضى بتصحيح قواعد ملكية القطاع العام وتمليك حصة لاتقل عن ٧٠٪ من الأصول الحالية لمؤسسات وطنية خاصة ينشئها الشعب المصرى بماله الحر.. عرضنا عليك المناظرة حول ورقتك وورقتنا ورفضت.. تابعنا تصريحاتك عن القطاع العام وتصفيته فوجدناك تنثر من المعلومات فى كل مناسبة هنا وهناك ولا رابط بينها .. بل أن بعض كلامك يهدم ويناقض بعضه الآخر.. أكثر احاديثك فى الموضوع باللغة الانجليزية التى تريد بها ان تؤكد حفاظك على خطك البنك صندوقى .. يادكتور عاطف.. لو ان أمور النخبة العلمية فى هذا البلد تجرى وفق اصول التقاليد العلمية عند علماء المسلمين لجاز نزع اللقب العلمى والدرجة العلمية عن رجل يحملها ولا يؤدى الأمانة التى تلازم هذا التميز العلمى.. إن علماء المسلمين يقولون: التخلية «لا تنس النقطة!» قبل التحلية «بدون نقطة».

عاطف عبيد ثالث أسوأ ثلاثة فى هذا القرن

ويادكتور عاطف.. أنت ثالث ثلاثة ظهروا فى هذا القرمن فى مصر أولهم جد زميلك فى الوزارة ويسير على نفس خطك البنك صندوقى.. وقف فى الجمعية التشريعية فى السنوات الأولى من هذا القرن، قبيل سنة ١٩١٩، ليطالب بمد امتياز قناة السويس الممنوح للشركة الفرنسية آنذاك آرادان يقول: إنه فرنسى أكثر من الفرنسيين والجمعية التشريعية هذه لم تكن منتخبة ولكن الجرأة فى الضلال كانت فوق احتمال الجميع.. حتى اعضاء الجمعية التشريعية الذين رفضوا اقتراح غالى باشا.. وثانيكم سياسى مصرى وقف فى بداية الاربعينيات من هذا القرن ليخطب فى مؤسسة اجنبية تعليمية من التى انشأها الانجليز فى مصر يريد ان يقول لسيده ومولاه السفير البريطانى: إنه يقر بفضل

بريطانيا وقائدها على مصر. وهو يفعل ذلك من موقعه كوزير للمعارف .. وفى خضم الحركة الوطنية المصرية المشتعلة آنئذ ضد المحتل الاجنبى اندفع شاب مصرى وقتل أمين عثمان وتذكر يادكتور عاطف ان الرئيس الراحل أنور السادات كان واحدا من المتهمين فى هذه القضية وأنت الثالث يادكتور عاطف.. تريد ان تقول لأجانب القطاع العام خردة لا يساوى شيئاً خذوه واتركوا بعض الفتات للمصريين ليشتروه فى البورصة.. ما رؤيتك بالضبط؟ وإن كان اجتهادا فتعال نتناظر وإن كنت تريد ان تثبت ولاءك لمن منحوك الدرجة العلمية الرفيعة وتدير ظهرك لصالحالشعب المصرى وتسلبه عرضه وشرفه : القطاع العام.. فقد خانتك الرؤية وعز عليك فهم دروس التاريخ.. والله ما أريد لك شرا ولكن القطاع العام ملك للشعب المصرى وهذه رؤيتنا ولو علقنا على أعواد المشانق .. ورغم كل شيء سيستعيد الشعب المصرى ملكيته للقطاع العام وسيبنى به للمجتمع المصرى الجديد.. ولو كره المبطلون.

من يشترى القطاع العام..؟!

بقلم سعد الدين وهبة

جاء فى بيان مجلس الوزراء فى ١٤ فبراير ١٩٩٦ والذى يعتبر سبباً مهما فى عملة الخصخصة الواسعة التى تتصدى لها الحكومة الآن واقصد بذلك خسائر القطاع العام التى بلغت على لسان وزير الإعلام صفوت الشريف ٢,٥ مليار جنيه مصرى، وقلنا إن القطاع العام هوركيزة الاقتصاد المصرى لأكثر من ثلاثين عاما، وهو الذى حمى مصر فى ظل الهزيمة المروعة فى عام ١٩٦٧ وهو أيضا القاعدة الاقتصادية الصلبة التى مكنت مصر من تحقيق الأنتصار الباهر فى حرب ١٩٧٣،و لايعنى ذلك أن القطاع العام لم يعن من فساد الإدارة فى بعض الشركات ولا يعنى أيضا أن جميع شركاته كانت تحقق أرباحا أو على الأقل كانت تقوم بتوفير مواد الإنتاج للطبقات محدودة الدخل كجزء من رسالة الثورة الاجتماعية وبمعنى واضح أنه كان هناك فساد فى القطاع العام، وكانت هناك بطالة مقنعة وكانت خسائر ، ولكن كى نصل إلى السبب فى هذه النتائج. وهل هى كافية للتخلص من القطاع العام وهل كانت ضرورة فرضتها ظروف معينة أم أنها كانت فكرة مسبقة وخطة جاهزة جاءت بها ثورة يوليو فى عام ١٩٥٢.

الواقع يقول فى وضوح أن ثورة يوليو لم تنطلق من ايديولوجيةمعينة، بل كانت عملا وطنيا لم يسبقه التفكير فى أكثر من أهداف أجمع الشعب عليها ويمكن اعتبارها عناوين أو أهداف لخطة سياسية واقتصادية واجتماعية، وفكر قادة يوليو لم يمتد لأكثر من هذه الأهداف الواسعة والعريضة مثل القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الإقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على اجتماعية وإقامة جيش وطنى، وإقامة عدالة اجتماعيةوإقامة حياة ديمقراطية صحيحة.

وقد قضت الثورة سنوات أربع منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ حتى استطاعت ان تقتنع بعدم جدوى جميع محاولاتها أن يقوم القطاع الخاص أو أن تقوم الرأسمالية المصرية بواجبها نحو شعبها فتضع أموالها فى مشروعات التنمية التى اعلنتها ثورة يوليو فى الخطة الخمسية الأولى، ولكن لكى ندرك مسلسل الأحداث نعود إلى البداية فنقول.

كانت ثروات مصر فى عهد محمد على ملكا للدولة، فقد كان يملك جميع الأراضى ويملك أيضاً حميع المصانع التى أنشأها كبداية لتصنيع مصر، وكجزء من إقامة الدولة الحديثة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية،وفى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ظهر الإقطاع عندما اقتطع المحتلون - ونافسهم فى ذلك السلطان أو الملك - مساحات شاسعة من الأراضى لأسر من الأعيان، وذلك لخلق طبقة تتصل مصالحها بوجود الإنجليز وبوجود العرش، وقد تحقق لهما ذلك فنشأ الإقطاع ثم على يديه نشأت الرأسمالية المصرية وكانت منذ مولدها فى حجر الاحتلال البريطانى وفى ظل العرش الفاسد فأصبحت ومنذ وجودها اسيرة هذين الأخطبوطين الكبيرين اللذين تقاسما حكم مصر.

وجاءت الحرب العالمية الأولى فدفعت بالرأسمالية المصرية دفعة كبيرة إلى الأمام من زاد الطلب على القطن المصرى فارتفع سعر القطن طويل التيلة من ٣٨ دولاراً أمريكيا عام ١٩١٦ وأدى ذلك إلى تضخم رءوس الأموال التى جعلت اصحابها يستثمرونها فى مجال الصناعة.

ومن أهم ملامح تطور الرأسمالية المصرية بين الحربين الأولى والثانية إنشاء أول بنك وطنى هو بنك مصر على يد طلعت حرب سنة ١٩٢٠ وكان الهدف من البنك فى أول الأمر تشجيع رءوس الأموال المصرية على التراكم ثم وسع البنك دائرة عمله فاشترك فى إنشاء عدد كبير من شركات التجارة كما صدرت فى عام ١٩٣٠ بعض قوانين الحماية الجمركية لحماية الصناعة المصرية الناشئة من المنافسة الأجنبية، ثم وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينات وتسببت فى زعزعة الاقتصاد المصرى المعتمد على القطن وكبار تجارة الى استثمار رءوس أموالهم فى ا لصناعة وساعدهم على ذلك دخول أموال فرنسية وإنجليزية لاستثمارها فى الصناعة فى مصر فأتاحت لرأس المال المصرى فرصة اقتسام الأرباح مع الأجانب مع عدم وقوع الخسائر إذا وقعت عليهم وحدهم، كما أن اندلاع الحرب العالمية الثانية تسبب فى نمو الرأسمالية المصرية. فقد أقام الحلفاء فى القاهرة مركز الشرق الأوسط لتموين قواتهم ووجد التجار المصريون فى التعامل مع هذا المركز فرصة مواتية لتحقيق الأرباح.

كما أن وقف استيراد مصر للكثير من السلع بالإضافة إلى احتياجات السوق العالمية للمواد الخام أدى إلى إزدهار الرأسمالية المصرية ونموها.

ومع ذلك كله ظلت الرأسمالية المصرية وثيقة الصلة بالزراعة وبالإقطاع، فقد كان شريف صبرى خال الملك السابق فاروق وهو أحد كبار ملاك الأراضى فى مصر رئيسا لمجلس إدارة شركات (المصرية للاسمدة والصناعة الكيماوية، والنيل للتأمين) كما كان عضوا فى مجالس إدارات البنك الأهلى المصرى وشركة قناة السويس وثلاث شركات أخرى وكان النبيل سليمان داود وهوأحد كبار ملاك الأراضى نائباً لرئيس شركة مصر للطيران، وفى الوقت نفسه كان كبار رجال المال وأكبر الرأسماليين يستثمرون أرباحهم فى شراء الأراضى وفى توسيع ضياعهم وتفاتيشهم.

والخاصية الأولى الرأسماليين المصرية هى الإرتباط الوثيق بينها وبين الزراعة وملكية الأرض.

أما الخاصية الثانية فقدكانت فى الارتباط الوثيق بين الرأسمالية المحلية ورأس المال الأجنبى.

كان بين الرأسماليين المصريين عدد كبير من المتمصرين الذين لم يكونوا مصريين إلا على الأوراق فقط، فقد وفد هؤلاء من الخارج واستوطنوا مصر وحصلوا على الجنسية المصرية ثم قاموا بدور خطير فى الاقتصاد المصرى ومن هؤلاء صيدناوى وخورى وعدس وبباوى ونايف عماد وهؤلاء كانوا رأسماليين كبارا وكانوا فى الوقت نفسه ملاكا للأراضى كبارا أيضاً.

ونمت الصلات بين الرأسمالية المصرية وبين العناصر الأجنبية فى اتجاه تبعية تطور الرأسمالية لرأس المال العالمى، وعلى سبيل المثال كان القطن المصرى يوجه لتلبية احتاجات اصحابا المصانع فى لانكشير بانجلترا ولذلك اصبح اعتماد الاقتصاد الوطنى بأسره على الأجانب.

وبالرغم من أن بنك مصر كان هدفه منذ انشاء طلعت حرب أن يكون بنكا للمصريين إلاأنه فقد خاصيته فى عامة ١٩٤٧ وبعد أن تركه طلعت حرب وبعد أن غادر الحياة أيضا، عقد بنك مصر اتفاقية مع شركة (براد فورد دايزر) قام بموجبها بمشاركتها فى إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى وشركة صباغى البيضا (بيضا دايزر) وقد حصل البنك على ١٢,٥ ألف سهم من أسهم شركة (بيضا دايزر) وكانت شركة مصر للتأمين قد قامت بالأشتراك مع الشركة الإنجليزية (يورنج) التى كانت تملك ٢٩٪ من رأس المال حتى عام ١٩٥٢

وتأسست شركة مصر للنقل والملاحة بالاشتراك مع الشركة الإنجليزية (كوكس آند كينجر) وشارك رأس المال الإنجليزى فى شركة مصر للطيران وشارك رأس المال الأمريكى فى شركة مصر للحرير الصناعى.

وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقدا سفر الرأسماليون المصريون عن وجههم، ولعبت الاحتكارات دورها فى التلاعب بقوت الشعب وبالمناصر الرئيسية لغذائه، وشهدت مصر مرحلة من أخطر المراحل التى مرت بها فى تاريخها الحديث، اشتد الفقر وزاد غنى طبقات الملاك وأصحاب رءوس الأموال وبدأت الحركة الوطنية تنمو وتنتشر وشهدت السنوات السابقة لثورة يوليو اضرابات فى محيط العمال، بل وامتدت الثورة على الظلم ولأول مرة فى التاريخ إلى الفلاحين وهاجموا قصور الملاك فى كفور نجم وبهوت (أملاك الأمير محمد على ولى العهد وعائلة البدراوى) وكذلك فى أبو الغيط وميت فضالة.

ولم يلبث أن افتضح النظام كله وظهرت خيانته فى فضيحة الأسلحة الفاسدة وانتشرت الرشوة حتى عرف أن الرأسمالى الكبير أحمد عبود دفع للملك مليونا من الجنيهات حتى يعهد برئاسة الحكومة إلى حسين سرى باشا، وعرفت فضيحة المتأخرات من ضرائب شركة السكر التى يملكها أحمد عبود، وبلغ النظام أوج فساده وتفسخه بتدبير حريق القاهر للتخلص من حكومة الوفد بعد أن أعلنت الأحكام العرفية وكانت ثورة يوليو وبمجرد استيلائها على السلطة قد أدركت أن العامل الحاسم فى تثبيت مواقعها ودعم نفوذها وضمان استقرارها هو قدرتها على حل المشاكل المستعصية التى كانت السبب الرئيسى فى الإطاحة بالنظام السابق، كان أمام الثورة القضية الوطنية، والأزمة الاقتصادية ، والتدهور فى مستوى المعيشة، والغلاء والبطالة وتحكم رأس المال والاحتكارات فى أرزاق العباد.

والغريب أن الثورة لجأت إلى الأسلوب التقليدى فى التنمية وركزت سياستها الاقتصادية على تصفية الإقطاع وضرب نفوذ كبار الملاك و فى الناحية الأخرى بدأت فى تشجيع رأس المال المحلى لتوجيه مدخراته للتنمية الصناعية، فعدلت من الرسوم الجمركية وزادتها على السلع والمنتجات الصناعية المستوردة التى يمكن أن تنافس المنتجات المصرية وألغت وخفضت الرسوم على الموارد الأولية والمعدات اللازمة للصناعة وأعفت الشركات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية لمدة سبع سنوات، ودخلت حكومة الثورة المجال الصناعى ليست كمنافسة للقطاع الخاص بل مكملة لنشاطه، وهكذا ساهمت فى تأسيس شركة الحديد والصلب مع طرح أسهمها للاكتتاب العام، كذا شركة عربات السكك الحديدية والقومية للأسمنت وشركة الصناعات الكيماوية (كيما) وغيرها من الشركات وحاولت حكومة الثورة أن تجذب رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر لأنها تصورت أنه يمكن لرءوس الأموال الأجنبية أن تشترك فى التنمية الاقتصادية إذا وفرت لها ضمانات الربح والتأمين ضد الأخطار غير التجارية، لذلك أصدرت قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبى فى ٣٠ مارس ١٩٥٣ عدلت بمقتضاه النص الذى كانت حكومة الوفد قد أدخلته لتضمن نسبة ٥١٪ على الأقل لرأس المال المصرى فى أى مشروع اقتصادى وحكومة الثورة هى التى سمحت لرأس المال الأجنبى بنصيب يزيد على النصف فى المشروعات الاقتصادية ، ثم أضافت البنود الخاصة لتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج، كما وقعت حكومة الثورة عدة عقود مع شركات النفط الأمريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن البترول فى مناطق شاسعة من الصحراء الغربية.

وبرغم كل التيسيرات والتنازلات التى قدمت للاحتكارات الأجنبية فقد أحجمت عن استثمار أموالها فى مصر واتبعت سياسة الابتزاز ، ولاتقبل بديلا عن السيطرة الكاملة مقابل الوعد (بتدفق) رءوس الأموال، ولم يقتصر الأمر على هذا الموقف السلبى، بل تآمرت الاحتكارات الغربية كلها لتخريب الاقتصاد الوطنى بمزاولة ضغوط اقتصادية شديدة من الخارج (فى مجال التجارة الخارجية خاصة) وفى داخل البلاد استخدمت بنوكها وشركات التأمين

الواقعة تحت سيطرتها للتأثير فى سياسة الأئتمان لتصعيد الأمة خاصة بعد رفض مصر دخول الأحلاف العسكرية.

أما الرأسمالية المصرية فقد لجأت إلى حجب أموالها وتجميد نشاطها الإنتاجى أو مزاولته فى أضيق الحدود، وفى مجالات تحقق لهادورة سريعة لرأس المال وعائدا أكبر، وحيث يصعب حصر ثرواتها وأرباحها ولتوفر لها السيولة التى تضمن لها الاختفاء حينما تحس بالخطر، لذلك تجنبت الدخول فى مشروعات ثابتة مستقرة لعدم اطمئنانها إلى القيادة الجديدة واتجاهاتها، وقد انخفض رأسا لمال الجديد المستثمر فى الشركات المساهمة وازدادت الودائع فى البنوك كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التى تأسست منذ يناير ١٩٥٤ حتى العدوان الثلاثى فى خريف ١٩٦٥ لم يتجاوز ٣٧,٧ مليون جنيه، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧٣,٣ مليون جنيه والبنك الصناعى بمبلغ ٢,٣ مليون جنيه أى ما يزيد على النصف.

وانخفض معدل تكوين رأس المال الثابت فى القطاع الخاص،و ساهمت البنوك التجرية فى حجب أموالها عن التصنيع، فرفعت احتياطها القانونى ورفعت شركات التأمين نسبة النقدية من أرصدتها، وكانت الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزة من جانب الشركات تحول إلى أصول إضافية فى المشروع القائم نفسه كجزء من عملية التمويل الذاتى دون ان تتجه إلى خطوط الإنتاج المرغوب فيها من وجهة نظر صالح الاقتصاد القومى وتنميته.

واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضا للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان، وهكذا استنفذت ثورة يوليو جميع الوسائل والسبل لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام فى التنمية على اساس تخطيط جزئى، وقدمت كل ما تصورته من إغراءات وضمانات وعمليات تشجيع مستمرة دون أن تلقى أية استجابة من الرأسمالية المصرية أو الأجنبية.

ومن أهم العوامل التى ساعدت ثورة يوليو على حسم موقفها رفض أمريكا تمويل السد العالى وإعلان ذلك بطريقة فيها الإساءة والإذلال لشعب مصر، وكان الرد هو تأميم قناة السويس هو تمصير ممتلكات الأعداء كالأنجليز والفرنسيين ثم البلجيكيين وغيرهم.

بدأت الثورة منذ عام ١٩٥٧ فى إعداد الخطة الخمسية الأولى، وكانت جميع الشواهد تشير إلى فشل هذه الخطة كما جاء فى تقرير البنك الأهلى أثناء إعداد الخطة عام ١٩٥٧ لأن خطة السنوات الخمس لاتعدو أن تكون خطة بغير موارد فإن اكتتاب الأفراد والبنوك جميعاً فى رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ لم يتجاوز ٤,١ مليون جنيه فقط أى ما يوازى ١٣٪ من مجموع الاستثمارات، ورغم ذلك لم تتدخل الدولة إلا على استحياء فعدلت قانون الشركات فى يناير ١٩٥٩ لتخصيص ٥٪ من الأرباح الصافية للشركات لشراء سندات حكومية.

وفى يونيو ١٩٥٩ اكد جمال عبد الناصر التزام الثورة بمضاعفة الدخل القومى فى أقل من عشر سنوات.

وفى ١٩ يوليو أصدر القوانين الخاصة بالبدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وأعلن أن الحكومة على أتم الاستعداد للتعاون مع رأس المال الخاص وأن (توفر له السبل بكل وسيلة مادام يحقق مصلحة عامة عامة للمجتمع).

وبرغم ذلك فقدقابلت الرأسمالية المصرية والأجنبية الأمر بلامبالاة، ووجدت الثورة نفسها فى مأزق يهددها ويهدد مصر، وكان لابد من التسليم بالفشل أو البحث عن مخرج وفى عام ١٩٦٠ بدأت تأميم مجموعة بنك مصر ثم البنك الأهلى، وبدأت تصفية الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد المصرى. ثم جاءت قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ للخروج من الطريق المسدود نحو التنمية وكخطوة ضرورية لإنقاذ الثورة وبالتالى لإنقاذ مصر.

وواضح من هذه الجولة أن الثورة اضطرت للسير فى هذا الطريق اضطرار بل إنه من أهم ما يوجه للثورة أنها ظلت تسع سنوات تغازل الرأسمالية المصرية والأجنبية كما ظلت أربع سنوات تغازل أمريكا، قال الرئيس الراحل أنور السادات عن هذه المحاولات لكسب امريكا ـ بالحرف الواحد ـ (لقد أريق ماء وجهنا لأمريكا).

كما قال فى ورقة أكتوبر التى قدمها للشعب المصرى فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٤ وبعد نصر أكتوبر (إن القطاع العام يظل الأداة الأساسية للتعبير عن الإرداة الوطنية فى تشكيل اقتصادنا القومى، إنه الضمان الرئيسى لأن تظل القرارات الاقتصادية المهمة قرارات مصرية تعبر بالفعل عن استقلال مصر الاقتصادى)

لقد احتاجت عملية التنمية الاقتصادية ليس فقط إلى وجود قطاع عام بل إلى وجود قطاع عام قوى وقادر وهو ضمان حقيقى لمواصلة التنمية الاقتصادية.

ومنذ نشأة القطاع العام وهو يتلقى الضربات سواء من الداخل أومن الخارج، وعندما وقعت الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ أوشك بعض الكتاب أن يكتبوا أن أحد الأسباب فى الهزيمة هوالقطاع العام، وبعد وفاة الرئيس عبدا لناصر ورغم ما ورد فى ورقة اكتوبر ١٩٧٣، والذى اشاد به السادات مرارا وحتى بعد ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وإلا أن التخلص من القطاع العام أصبح هدفا سياسيا قبل أن يكون هدفا اقتصاديا ، ويمكن اعتبار سياسةالانفتاح وقوانينها أول محاولة جادة للتخلص من القطاع العام، ومنذ دخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أزمة الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٧٥، ١٩٧٦ وقد اصبح واضحا أن تصفية القطاع العام صارت أول مطالب هذه الهيئات الدولية بالإضافة إلى أن ذلك أصبح محورا من محاور السياسة الأمريكية قبل مصر، وعندما وقعت احداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ هبطت المناداة بالقضاء على القطاع العام فترة ثم عادت حتى وصلنا إلى توقيع إعلان المبادىء بين الحكومة المصرية وصندوق النقد والبنك الدوليين فى ١٩٩١، وفيه تم الاتفاق صراحة على سياسة الخصخصة والقضاء على القطاع العام كأساس للإصلاح الاقتصادى.

القطاع العام إذن وجد لكى يقود عملية التنمية فى مصر ونتساءل الآن إذاكان قد تقرر بيعه فمن الذى سوف يشتريه هل القطاع الخاص المصرى أو الرأسمالية المصرية قادة على شراء القطاع العام؟ والقدر هنا تعنى توافر المال اللازم ثم توافر الإدارة وسلطة اتخاذ القرار.

إن الكثيرين من المتخصصين يؤكدون أن الرأسمالية المصرية لاتملك ما لايكفى لكى تشترى القطاع العام كله أو حتى نصفه وانتقال ملكية القطاع العام المصرى إلى القطاع الخاص المصرى وهو أخف الأضرار وإذا كان القطاع العام قد استنفذ اغراضه هناك تحفظات كثيرة على هذه الآراء فلمن يباع؟

منذ أسبوعين تقريبا شاهدت فى التليفزيون الإسرائيلى رجل أعمال مصرى أجرى معه المذيع الإسرائيلى حديثا بمناسبة وصوله إلى إسرائيل بوصفه سكرتير جمعية مجموعة من رجال الأعمال المصريين تبلغ ٣٥ عضوا وأنهم يمهدون لتوقيع اتفاقية تعاون بين ٥٠٠ من رجال الأعمال المصريين و ٥٠٠ من رجال الأعمال الإسرائيليين للقيام بمشروعات مشتركة، وقد دهشت لأننى أعرف تماما أن رجال الأعمال المصريين ليس لديهم عنصر المغامرة وأنهم لايتحركون إلا بضمان الربح، وقد فسر السكرتير المصرى الأمر عندما قال إن بعض مؤسسات التمويل العلمية أعلنت استعدادها لتمويل مشروعات مصرية إسرائيلية مشتركة.

ومن أجل هذه (الرشوة) الواضحة تحرك بعض رجال الأعمال المصريين، إننانقول فى صراحة إن القطاع العام عانى من سوء الإدارة فى بعض الشركات ومن خسائر فى شركات أخرى ولكنه فى الأغلب الأعم قام بواجبه، وبماهو مؤهل له ، وفى مقابل هذا هل كان القطاع الخاص المصرى سليما منذ نشأته نقيا نظيفاً فى كل مراحل حياته؟ أقول للسادة أصحاب القطاع الخاص (من كان منكم بلاخطيئة فليرمها بحجر). فإذاكان القطاع العام فى

ظروف كثيرة قد أجبر على الخسارة لأنه يبيع بسعر اجتماعى يقوم بدعم الطبقات الكادحة، كما أنه يتحمل أعباء عمالة زائدة حتى لايبقى خريج جامعى بلا عمل فامتص البطالة، وإذا كان قد امتلأ ببطالة مقنعة فعلى الأقل كان يلبى حاجات المعيشية الأساسية، أما ا نحراف القطاع الخاص فكان من أجل أن تثرى مجموعة محدودة من الناس، والقطاع الخاص هو الذى يضحى بمصالح الجماهير كى يحقق ربحا خاصا لأصحابه، وإذا كان القطاع العام يدفع حق الدولة من الضرائب التى بلغت سبعة مليارات جنيه سنويا ويسدد التأمينات الاجماعية التى تعمل فى الاستمارات فإن القطاع الخاص هو المتهرب فى أحوال كثيرة من الضرائب الخاص لأنه ملك الأفراد لايجدون من يقول لهم أن هذا مالكم حقا ولكنه فى النهاية مستثمر لصالح شعب مصر.

لقد وقع الاقتصاد المصرى فى يد المغامرين الأجانب الذين وفدوا إلى مصر فى عهد الخديوى إسماعيل ونهبوا ثروات هذا البلد ونزحوها إلى الخارج، وقد وصف المراقبون الأجانب ماحدث بأنه (نهب مصر) وإذاكان الذى حدث فى عهد الخديو إسماعيل (نهب مصر الأول) فقد وقع نهب مصر الثانى على يد القطاع الخاص فى عهد الانفتاح، وتحت اسمه وأمام الدولة أو القانون هربت الملايين إلى الخارج وسرقت أموال المصريين علانية، بيعت لهم الأغذية الفاسدة وانتشرت المخدرات على يد بعض هؤلاء، وقدر المختصون الأموال التى خرجت من مصر فى عهد الانفتاح بمائة مليار جنيه، وكان هذا هو النهب الثانى لمصر، نرجو من الحكومة وهى تتأهب لعمليات الخصخصة أن تدقق وأن تبيع بأعلى سعر، حتى لايتحقق مايشير إليه الكثيرون من أن ما يجرى الآن هو النهب الثالث لمصر.

أيها الوطنيون: أوقفوا أية سفسطة فهذه ليست خصخصة لكى نختلف حولها

• إنه نهب فظيع.. والبيع شغال ويجب أن نتضافر لنمنع البيع فورا.

• لابد من لجنة قومية تدرس الموضوع.. وبعدها يجرى استفتاء بشرط ألا يكون مزورا.

بقلم: عادل حسين.

أعود للحديث عن جريمة بيع مصر وأصولها للأجانب لكى تتأكد سيطرتهم الاقتصادية فيفرضوا علينا الفقر والتخلف.

أعود للحديث وأصرخ بأعلى صوتى: أيها الناس أفيقوا وتحركوا..

وفى هذا الصدد، فإننى لا أريد أن أشارك فى المناظرة السخيفة والسطحية التى تقول: خصخصة أو لا خصخصة.. فهذا كلام فارغ لا معنى له، فلا الخصخصة صحيحة فى كل الأحوال، ولا هى خاطئة كذلك فى كل الأحوال، وبالتالى فإن الحكم يكون حسب كل مشروع وحسب الظروف المحددة التى يتم فيها التصرف.. وإذا تصور البعض أن حكاية الخصخصة «هوجة» أو موضة يجب أن نسايرها وبأقصى سرعة فهذا جهل، وكل الاقتصاديين الوطنيين يدركون الآن أن الخصخصة (مع ما صاحبها من حديث عما يشبه الإلغاء لدور الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى)، هى وصفة تبنتها الهيئات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولى). وهى هيئات خاضعة للمدرسة الأنجلو أمريكية فكريا وإدارياً، ويرجع سبب النجاح فى الصين ولدى النمور الأسيوية إلى أنهم لم يلتفتوا إلى ما تحاول هذه الهيئات فرضه.

* وحتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإنجلترا فإنهما الآن يعانيان أثر اتباعهما هذه السياسات. وبالتالى تجرى عندهما محاكمة ما جرى منذ ثاتشر وريجان..

وبالمناسبة.. فإن كارثة «جنون البقر» ترجع كما يقولون الآن إلى تراجع الدولة عن دورها فى الإشراف على تربية

الماشية فى إنجلترا. تاركة المهمة لتنافس المنتجين وحدهم، الذين قصروا فى مقاومة الوباء والاحتياط له من أجل خفض التكلفة وزيادة الربح.

* وإذا كان من الواجب أن نستفيد من تجارب الدول التى سبقتنا فى قبول توجيهات الهيئات الدولية عن تحقيق الخصخصة بمعنى بيع المشروعات العامة بأقصى سرعة، فمعلوم أن نتائج هذه العملية كانت كارثة اقتصادية انخفض فيها الإنتاج ونهبت أثناءها ثروات البلاد.. حدث ذلك فى كل أمريكا اللاتينية. وفى دول أوربا الشيوعية وعلى رأسها روسيا.. ونحن فى مصر الآن بصدد كارثة من هذا النوع أو أكبر إن لم يقف الشعب ليسحق مخططات الهيئات الدولية التى يساندها عندنا بشكل مباشر الحلف الأمريكى- الإسرائيلى.

بيان عجيب لرئيس الحكومة

لقد صدمنى، وصدم الناس جميعا ما تحدث به رئيس الحكومة د. كمال الجنزورى أمام مجلس الشعب رداً على تساؤلات الناس حول ما يجرى الآن باسم الخصخصة، فهو بالمعنى الحرفى لم يقل شيئا وتركنا كما كنا فى التيه.. وقد كان رئيس الحكومة ضيق الصدر إلى حد أنه قال إنه لن يتحدث فى هذا الموضوع مرة أخرى.. لماذا يا سيدى؟ كأنك تقول إن سياسة الحكومة فى الخصخصة قد أشبعت بحثا فى الماضى وإنكم سبق أن افهمتمونا القصة من أولها إلى آخرها.. وهذا لم يحدث بالقطع كما تعلم (على الرغم من الخطورة الكبيرة لهذا الموضوع)!

وقد كان ممكنا أن نعذر الدكتور الجنزورى ونقبل منه الامتناع عن العودة لشرح الموضوع لو أن بيانه الغاضب كان واضحا بما فيه الكفاية، ويغنى عن أى شرح تال، وهو ما لم يحدث.. فبيان رئيس الحكومة كما ذكرت لم يقل شيئا ذا معنى.

لقد بدأ البيان بنفى قاطع لأن يكون أى مسئول قد صرح بأننا سنبيع القطاع العام.. كيف يقال هذا الكلام؟!! لقد سمعنا مئات التصريحات عن البيع، ثم ماذا تعنى إذا القرارات المتوالية بالخصخصة؟! يقول د. الجنزورى: إننا بصدد عملية تنمية الهياكل المالية وتصحيحها.. ونحن نقول: يا سيدى سمها كما شئت وأطلق عليها أية صفات، ولكنها فى النهاية عملية بيع، وماذا تكون غير ذلك؟! إن هذا يذكرنى بمصطلح تحريك الأسعار بدلا من ذكر الغلاء ورفع الأسعار!

على أى حال، لقد استطرد رئيس الحكومة فى بيانه المرتجل، وعاد للاعتراف بأنهم يبيعون، ولكنه لم يشر إلى أية قواعد، وإن كرر على أسماعنا حديث الخسائر والديون فى القطاع العام، وقال: «مش مهم ليه حصل ده».. مش مهم ازاى؟ أمال إيه المهم؟!.. كيف لا يعرف الناس أسباب الخسائر فى أملاكهم؟ هل كانت الخسائر والديون قدراً لا راد له؟ أم أن سياساتكم وأساليب الإدارة واختياركم الأشخاص هى المسئولة عما حدث؟ يبدو من البيان أن رئيس الحكومة مع التفسير الأول للخسائر، وأنها بالتالى غير قابلة للعلاج، ولذا نصحنا بأن نسرع فى البيع قبل أن تصبح مشروعاتنا خردة!

هل صحيح يا رئيس الحكومة أن سياستكم فى الخصخصة لن تترتب عليها زيادة فى البطالة؟ وكيف تضمنون ذلك بعد أن تفقدوا ولايتكم على المشروعات المباعة.

ثم هل صحيح أن تقييم المشروعات التى تجرى خصخصتها تقييم عادل؟ وما ضمانات ذلك ونحن نعلم انتشار الفساد وقوة أصحاب المصالح؟ ثم ما الإجراءات التى تمنع سقوط مشروعاتنا الوطنية فى يد الأجانب؟ ولماذا بيع البنوك بالذات للأجانب مع ما نعرفه من خطورة البنوك ودورها فى توجيه الاقتصاد ورجاله؟

... إلخ... إلخ... إلخ

* لم يرد بيان الحكومة على أية تساؤلات، واعتبر أن العبء (صاحب هذه التساؤلات) يتدخل فيما لا يعنيه، وأن الحكومة غير مطالبة بالتالى بتقديم الشروح!

أوقفوا هذه الجريمة فوراً

من منظور الوطن والأمة، فإن الخصخصة ليست مجرد عملية بيع، والسلام!

* إذا كانت الخصخصة لحساب الوطن وتنميته الاقتصادية، فإن الضابط الأول لها هو الحفاظ على الاستقلال الاقتصادى، والضابط الثانى هو أن يكون البيع بالسعر الحقيقى. وهناك ضوابط أخرى على رأسها حقوق العاملين، ولكن كل هذه الضوابط الأخرى لا مجال لتحقيقها إذا كانت المشروعات ستذهب إلى الأجانب والصهاينة، أو إذا كانت المسألة مجرد «نهيبة» لأموال الشعب.

والحاصل حسبما نرى الآن هو أن الضابطين الأساسيين غير متوافرين وبالتالى فإن كل الضوابط الأخرى منهارة.. وبالتالى ينبغى أن توقف هذه الجريمة على الفور.

إننى أرجو من كل المتحدثين الآن فى هذا الموضوع ألا يغرقوا فى الأبحاث النظرية والمذهبية حول مزايا الخصخصة أو مثالبها من حيث المبدأ.. فما نحن بصدده ليس عملية خصخصة حسب المفهوم العملى والوطنى، ولكننا أمام عملية نهب كبرى ونصب.. وليتها تتم لحساب اللصوص المصريين فحسب، ولكنها تتم أيضا لحساب اللصوص الأجانب والصهاينة.

غير معقول أن يتم التصرف فى مشروعات بهذا العدد، وهذا الحجم.. بسرعة.. وفى السر!

غير معقول ولا مقبول أن يتفرد وزير أو لجنة وزارية بتقرير هذا الأمر من وراء ظهورنا جميعاً.

لسنا وحدنا فى حزب العمل أو أحزاب المعارضة الأخرى، من نجهل قواعد ما يجرى أو فلسفته أو أولوياته.. أو... أو... فكل من يكتب فى الصحف محللا أو معارضا نراه يعترف بأنه بعيد عن الصورة، قرأت لوزراء سابقين وأساتذة اقتصاد مرموقين، ورؤساء لبنوك كبرى وشركات عامة، وحضرت ندوات، وقابلت أكبر رجال الأعمال (المرشحين لشراء المشروعات!) فوجدت الكل جاهلا بما تقرر وما يجرى!

* كيف يعقل هذا؟ لقد قرأت عن الدراسات السرية التى جرت من أجل تأميم القناة.. ولكن كانت السرية أيامها على الأجانب، وبهدف استرداد أموال الشعب منهم.. وقد عشنا إلى يوم أصبحت السرية فيه مفروضة على الشعب وقياداته، وأصبح الخواجات والصهاينة هم من يعرفون وحدهم الحقائق ليعودوا إلى نهب أموال الأمة ويهتكوا عرضها.

* لقد أشرت إلى تضارب الأرقام الرسمية حول قيمة الأصول المرشحة للبيع فى شركات القطاع العام.. وكانت التقديرات الرسمية تصل إلى ١٥٠٠ بليون جنيه، ثم هبطت فى التصريحات الأخيرة إلى ١٧ بليون جنيه، أى إلى حوالى ١٪ من قيمة التقديرات السابقة!

إذا كان التضارب فى التقديرات على هذا النحو اللامعقول، وإذا كان القطاع العام سيباع حسب التقدير المقدم أخيراً (١٧ بليون جنيه) فماذا يكون النهب إلا هذا؟!

ومع ذلك، فإن رئيس الحكومة ضيق الصدر كما رأينا، ولا يريد أن يتحدث معنا فى الموضوع.. وبينما نحن نتساءل ونتسقط المعلومات، وبينما نحن نتجادل ونحلل، فإن القرارات تترى، والبيع شغال!!

إننى أهيب بكل الوطنيين مرة أخرى أن يوقفوا كل مناقشاتهم الحالية العقيمة حول هذا الموضوع، وأن يوقفوا الندوات التى يلهوننا بها.. فأولا ينبغى أن تمنع الجريمة ويوقف الخطر.. وبعدها، وليس قبلها، تبدأ المناقشات الجادة التى اشترك فيها الجميع، بل يجب لهذا الغرض أن تنشأ لجنة موسعة على أعلى مستوى تشترك فيها الأحزاب، وتمثل

النقابات المهنية والعمالية، وكبار المثقفين والاقتصاديين. هذه اللجنة تطرح أمامها كل الحقائق، لتحلل وتتدارس دون «سربعة» أو ضغوط، وتخرج فى ضوء ذلك بالقرارات.. وحبذا لو طرحت هذه القرارات.. وحبذا لو طرحت هذه القرارات المتعلقة بأسلوب التصرف فى القطاع العام فى استفتاء عام (إذا ضمنا عدم التزوير!).

قلت، وأكرر الآن، إن ما يجرى باسم الخصخصة بكل هذا الفجر هو تحد لرجولة الأمة.. وعلينا لعنة ا. إن سكتنا، فلا يمكن أن يبلغ الإذلال والضياع منا هذا المبلغ.

اختلف المتنافسان فظهر جزء من «...»
صراع الثلاثى الجنزورى وعبيد وبطرس
حول الخصخصة.. فيه منافع للناس ولكن..!

بقلم: مصباح قطب.

ما أكثر المرات التى قال فيها د. عاطف عبيد إن تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى تم بنزاهة مطلقة، وأن أساليب التقييم «متخرش الميه» حيث تشارك فيها الشركات التابعة والقابضة وجهاز المحاسبات والمكتب الفنى والوزارة ولجنة الخصخصة الوزارية ما أكثر المرات التى قال فيها د. عبيد إنه- شخصياً- فى سباق مع الزمن لإنقاذ التركة التاريخية المسماة بقطاع الأعمال العام وأن هذه هى رسالته فى الحياة. لقد ظللنا رغم كل الشواهد نصدق الدكتور عاطف، أو نضطر لتصديقه، إلى أن فوجئنا بتحولات دراماتيكية فى أساليب التقييم، تمت على يد اللجنة الوزارية للخصخصة التى يرأس اجتماعاتها د. الجنزورى، وقد تم تبرير تلك التحولات من زاوية أنه تم اكتشاف أوجه قصور عديدة سنشير إليها توا قد كبدت الدولة عشرات الملايين من الجنيهات. بيد أن هناك خلفية لم تتطرق إليها الصحف اطلاقاً نعنى خلفية الصراع بين د. عاطف عبيد الذى كان فى فترة ما بعد إسناد قطاع الأعمال العام إليه، بمثابة نصف رئيس للبلاد، وبين د. كمال الجنزورى الذى يشبه فى بعض جوانب تركيبته النفسية الرئيس الراحل أنور السادات حيث ظل الجنزورى لسنوات وشهور لابداً فى الأذرة لم يعترض ابداً على تقييم أو بيع أو منهج خصخصة إلا بعد أن أصبح رئيساً للوزراء (د. عبيد رشح رئيسا للوزراء بقوة فى الفترة من ٨٧- ١٩٩٢). هنا بدأ الجنزورى يكشف عن اوجه القصور- وربما الفساد- فى هذه العملية المريبة وكانت الخطوة الأولى- بعد أن عجز عن إبعاد الدكتور عبيد فى التشكيل الوزارى الأول- هى إجبار وزارة قطاع الأعمال على تقديم ملف كامل عن كل عملية بيع إلى مجلس الوزراء وتشكيل لجنة وزارية للخصخصة ثم اللجنة العليا للخصخصة ثم توالت الخطوات: اسناد دور لسليمان متولى أكبر من دور عبيد نفسه فى العملية، كشف قضية الحباك التى قيل إن رئيس الوزراء نسق فيها مع الرقابة، تفجير قضية «إيجوث» وإن كانت النيابة قد حفظتها ويروى «أحد الذين» صاغوا العقد أن د. عبيد هو الذى كتب بخط يده مبلغ الأربعين مليونا ليتقاضاه الجمال عند التخارج وإن كان الخبراء- بعضهم- قالوا للأهالى إن هذا مبلغ معقول.

قوى السوق

إن كلا من عبيد والجنزورى من أهل الاقتناع التام بـ «قوى السوق» والقانون الطبيعى و «قانون الفطرة» أى بالحرية الرأسمالية كما أن كلا منهما لم يتم بشكل شخصى اكتشاف تورطه فى الفساد. كل منهما حصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة، وعمل بمنظمات دولية، وكانت له علاقة بالرئاسة فى فترة مبكرة قبل العمل الوزارى. بيد أن الصراع محتدم وهو ينطوى على فائدة عامة حيث أن ما يتخذه الجنزورى حاليا من خطوات يصحح الكثير من الخلل غير أنه- وشأن الدولة المصرية- لا يحاسب أحداً على ما فات ولقد توالت الضربات التى تلقاها د. عبيد ويلعب الجنزورى فى المعركة لعبة أخرى هى:

استخدام د. يوسف بطرس وزير الاقتصاد والمقرب من المنظمات الدولية- شأن عبيد- فى تقريب يوم إزاحة عبيد مع أن الجنزورى ليس من «المعجبين» بيوسف بطرس وكانت لديه النية مبكراص كما تقول الدوائر المطلعة لإبعاده. معروف أن يوسف بطرس من تلاميذ «شيخ» خبراء البنك الدولى د. ستانلى فيشر كما أنه تتلمذ على يد الخبير الذى صمم برنامج الخصخصة لإسرائيل، وهو يؤمن- أى د. يوسف- أن السوق هى أفضل حكم وصاحب احكم قرار!

ما يهم مصر إذن ليس هو الصراع ولكن أساساً التعامل مع القطاع العام وفق الشرعية الدستورية والقانونية وحتى الأخلاقية، وقد طرح خبراء مصر عشرات الأفكار لتنفيذ الخصخصة- إذا كانت قدراً- بأساليب فعالة وشريفة ومفيدة للبلاد فى عمومها، كما أنه ينبغى أن تحافظ اللجنة العليا على سرية أسعار المطورح فقط حين تتقرر لكن لابد أن تشرك الشعب المصرى كله، وممثليه فى متابعة العملية والرقابة عليها.

نعود الآن إلى تتبع بعض التفاصيل المهمة فى رحلة التصويب الجنزورية لأوضاع الخصخصة وقبل أن نسردها نشير إلى واقعة ننشرها لأول مرة فقد حدث أن شركات القطاع العام ظلت لأيام وأسابيع تدين لوزير الصناعة بالتبعية، بعد صدور القانون ٢٠٣ حتى اضطر د. عاطف صدقى إلى عقد اجتماع لرؤساء الشركات فى مركز إعداد القادة للصناعة أحضر فيه المهندس محمد عبدالوهاب- وزير الصناعة وقتها- وقال لرؤساء الشركات وقتها: أنا بقول قدام محمد عبدالوهاب أهه القطاع تبعى.. وأى حد ميقوليش أصل المهندس محمد قال. مفهوم يا جماعة. مفهوم يا عبدالوهاب.

والمعنى أن تبعية الشركات لوزير عملية لها «ثمارها الحلوة» فى المكافآت والجمعيات العمومية والحوافز والبضائعيات والسيولات (التى استفاد منها حتى للأسف بعد الأجهزة الرقابية فترة) وقد بح صوتنا من القول إن قطاع الأعمال فى فرنسا يخضع لمساءلة دائمة من لجنة فى البرلمان ولجنة وزارية- أى لا ينفرد به وزير- إلا أننا تركنا د. عبيد يمرح فى التركة بطريقته العاطفية كيف شاء...

يبنى قصرا.. ويهدم مصرا
حزر فسر فزر.. اين الـ ٣٦٥ مليار جنيه؟!

بقلم: وائل مفتاح

إنها القيمة السوقية لشركات قطاع الأعمال، ولايكفى أن نحزر - أى نخمن - وإن كنا لانملك إلا ذلك، ولا حتى أن نحاول أن نفسر وإن كنا سنفعل ذلك، بل يجب على السادة المسئولين أن يفزروا لنا أين هذا المبلغ، أى يفصلوه ويفرزوه فرزا واضحا ليس مبهما أو متضاربا أو متلاعبا، إنها قضية قومية كبيرة تمس الجيل الحالى كله حكاما ومحكومين تجاه الأجيال الناشئية والقادمة، هل كنا فى غفلة أو غفوة عما يحدث؟ ماذا فعلنا وماذا فعلوا بنا؟

فهل تأذنون لدى حلة.

يفض البراهين فوق الجيف.

مع الإعتذار لأمير الشعراء فلا مكان للرياحين هاهنا. فهل تقبولن «التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، ص ٢١٩، حيث يذكر: «القيمة الدفترية للأصول المملوكة لشركات وهيئات قطاع الأعمال العام، والتي تبلغ ٣٩١

شركة، ٤٧ هيئة اقتصادية عامة تقدر بنحو ١١٥ مليار جنيه، وقدرت القيمة السوقية لهذه الأصول بنحو ٣٤٥ مليار جنيه وذلك فى منتصف عام ١٩٨٨».

«التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١» ص ٥٥٦: «إن قانون قطاع الأعمال الجديد «قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سوف يطبق على ٢٧٨ شركة منها ١١٧ شركة صناعية. وإن أصول جميع هذه الشركات تقدر بنحو ٧٧ مليار جنيه.. وفي نهاية سنة ١٩٩٠ فإن قانون ٩٧ لسنة ٨٣ قد خضعت ٣٧٢ شركة شاملة.. وربما بسبب اختلاف مدى شمول القوانين، أو تباين معايير تقويم الأصول، فقد قدرت القيمة الدفترية لأصول الشركات التي خضعت للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنحو ١٤٠ مليار جنيه؛ وقدرت القيمة السوقية لها بنحو ٣٦٥ مليار جنيه أضف إلى هذا حصة»..

حديث د. عاطف صدقى - رئيس مجلس الوزراء السابق لجرية الأهرام - كما جاء

بكتاب د. فؤاد مرسى «مصير القطاع العام فى مصر ص٩»، ثم أنهى حديثه بقوله إن قيمة أصول القطاع العام الحالى تبلغ حوالى ١١٥ مليار جنيه لو تم تقييمها بأسعار السوق العالمية فإن قيمتها سوف تبلغ ٣٤٥ مليار جنيه (نفس أرقام التقرير الاستراتيجى ١٩٨٩).

ثم يطرح د. فؤاد مرسى تساؤله: من هم أولئك القادرون على شراء القطاع العام إن لم يكنوا هم الاحتكارات الدولية والشركات العالمية متعددة الجنسيات؟

«إنما أكلت يوم أكل الثور الأبيض».

قالوا إن ثيرانا ثلاثة كانت فى أجمة (مصر)، ألوانهم أبيض وأسود وأحمر (قطاع عام - التأمينات الاجتماعية - القطاع الخاص الوطني)، وكان بها أسد (الرأسمالية العالمية) لايقدر عليهم، فقال للثورين الأسود والأحمر إن الثور الأبيض يدل علينا بياضه، أما ألواننا فتماثلة فاتركونى أكله فقالا: دونك فكله، فأكله.. ومضت أيام وجاء الأسد إلى الثور الأحمر وقال له إن لونى مثل لونك، فدعنى أكل الثورة الأوسد فأذن له، فأكله.. وبعد ذلك قال للثورة الأحمر: إنى أكلك لا محالة!! فقال الثور: دعنى أنادى «إنما أكلت يوم أكل الثورة الأبيض».

فنحن نخاف على وطننا وأمتنا كلها من أخطار محدقة ومحققة من الرأسمالية العالمية، تنهب وتنزح ثرواتنا، وتسيطر على مقدراتنا، وتملك زمامنا، وتغزو ثقافتنا، وتشوه عقولنا، ندور فى فلكها تابعين صاغرين، نتأثر بها أفدح وأبشع التأثر، ولا نؤثر فيها أدنى أثر.

قد يكون من المناسب أن نستعرض بعض تصريحات الدكتور عاطف عبيد - وزير قطاع الأعمال العام - فى الفترة الأخيرة واعتذر عن كثرة الأرقام بل وتضاربها أحيانا، ولكن الأمر يستحق منا العناء، والأحاديث كلها من جريدة الأهرام، يقول الدكتور عاطف عبيد فى الأهرام الصادرة فى ٣١/ ٥/ ٩٩، صـ٤١ تحت عنوان «٣٥ شركة جاهزة للبيع قيمتها ٦ مليارات جنيه» وتحته يقول: «٣٥ شركة جاهزة للبيع قيمتها السوقية تصل لنحو ٦ مليارات تم بيع ١٢ شركة لمستثمر استراتيجى .. الجزء المتبقى من الشركات قيمته السوقية ٨ مليارات جنيه».

فى ٩٩/٦/١٨، ص٦ تحت عنوان «إيداع ٤ مليارات بالخزانة العامة من شركات قطاع الأعمال وإنشاء مشروع عالمى يتكلف ٨ مليارات جنيه» وتحته يقول تقرر إيداع ٤ مليارات جنيه فى الخزانة العامة للدولة من حصيلة بيع وأرباح شركات قطاع الأعمال، وسيتم إيداع هذا المبلغ فى الفترة من يوليو حتى سبتمبر من العام الحالى..».

وأضاف الوزير أن إجمالى ماتم توريده للخزانة العامة منذ بداية برنامج الخصخصة حتى الآن يبلغ حوالى ٨ مليارات جنيه، وذلك على الرغم من أن الشركات لديها مستحقات لدى الحكومة تصل إلى ٨,٥ مليار جنيه».

وفى ٢٨/٦ تحت عنوان «إصلاح الهياكل التمويلية فى ٢٦ شركة خاسرة قبل عرضها للبيع»، وتحتها يقول «أعلن الوزير أن وزارة قطاع الأعمال سددت للبنوك ما يقرب من ٢,٥ مليار جنيه تم به تسوية ديون فى حدود ٦ مليارات، وأعلن أنه تم تمويل المعاش المبكر بحوالى ألف ومائة مليون جنيه. وأعلن الوزير أن قيمة الشركات التى تم بيعها بلغت ٩٥٠٠ مليون جنيه، ذهب جزء منه للعمال وجزء على شكل أرض تم بيعها! وتم تحصيل ٧٥٠٠ مليون جنيه تم تسديد ٤٥٠٠ مليون جنيه للدولة، ٢٥٠٠ مليون جنيه للبنوك، ١٥٠٠ مليون جنيه للمعاش المبكر، وأعلن أنه سيتم تسديد ألف مليون جنيه خلال أسابيع للدولة، حيث طلبها وزير المالية .. وأعلن أن الحصص المتبقية ستأتى بحصيلة حوالى ١٢ مليار جنيه، وأنه تم تجهيز ٨٨ شركة هذا العام لبيعها بعضها قابل....».

وللأسف الشديد فإن هذا الحديث متناقض ومتضارب مع ما قبله، بل ومعه هو نفسه، علاوة على الإبهام.

آخر كلام فى ١٤/ ٤ تحت عنوان «١١,٥ مليار جنيه حصيلة برنامج الخصخصة حتى الآن» وتحته يقول: «إن حصيلة بيع شركات قطاع الأعمال منذ بداية تنفيذ برنامج الخصخصة حتى الآن بلغت ١١,٥ مليار جنيه، وإنه تم توريد ٥٠٪ من الحصيلة إلى الخزانة العامة للدولة بما يعادل ٥,٥ مليار جنيه استخدم منها ٤,٥ مليار جنيه فى سداد مديونية الشركات لدى البنوك ١,٥ مليار جنيه لتنفيذ نظام المعاش المبكر.. وإنه من المتوقع أن يصل إجمالى حصيلة البيع إلى ١٤,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر القادم بعد اتمام بيع شركات أسمنت أسيوط والإسكندرية، ١١٪ من الشرقية للدخان، والتضارب فى هذا الحديث مع ما قبله واضح.

تعليق سريع على أحاديث د. عاطف عبيد فيه الإبهام والاستفهام أكثر منه بيان، فهل هذا مقصود؟ ما تم توريده للخزانة رغم واضعه، هل يتناقض بمرور الزمن؟ هل من تفسير؟ ديون البنوك، لا بيان، ثم تظهر ٢,٥ مليار جنيه، ثم تزداد ٨٠٪ فى خلال ١٦ يوماً!!.

المعاش المبكر، لا بيان ، ثم رقمين مختلفين فى حديث واحد، ثم يتكرر الرقم الأكبر (١,٥ مليار) رغم زيادة ما تم بيعه بمبلغ مليارى جنيه.

وأحمد الله كثيرا أننى لم أجمع أحاديث عن البيع قبل ذلك لسيادته وإلا كنا رأينا أدغاراً أصعب وعناء أشد.

أما بخصوص التقريرين المنشورين عن القيمة الدفترية والسوقية لشركات قطاع الأعمال طبقا لقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فهما متقاربان وربما عبر الفارق ٢٠ مليار جنيه عن الفارق الزمنى. ولنقنع بأقلهما وهو ٣٤٥ مليار جنيه ، أين هى من حصيلة البيع والمتبقى؟ فهذا الرقم قد أشار إليه الدكتور عاطف صدقى وهو رئيس مجلس الوزراء حينئذ، وكان قبل ذلك رئيسا للجهاز المركزى للمحاسبات ، أما ذكر اختلاف المعايير فهو لفظ الفارق المنطقى مهذب لوصف اختلال المعايير فإن الفارق المنطقى يكون + أو - ٥٪ على أكثر الأحوال، أما عن مدى اختلاف مدى شمول القوانين فأراها سهلة وهو أن نضيف قيمة تقييم الشركات التى رفعت بقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ أو العكس وحينئذ تتضح المقارنة أو المفارقة.

وحتى إذا وجدنا ٣٤٥ مليار جنيه ولن نجد أكثرها، فمع من؟ الرأسمالية العالمية؟ ولماذا تزداد عملية البيع حتى سبتمبر ضربة مزدوجة للحكم وللشعب.

وأخيراً فإنه «فى الاعتبار غنى عن الاختبار» بل وكفانا ما خبرنا.

- ممدوح عباس (إعلامى ونقابر سابق):

لم تقتصر الأمر عند حد البيع بتراب الفلوس بل امتدت يد الحكومة إلى نظام وأسمالى واضح المعالم ويرتبط عضوياً بالسوق الرأسمالى العالمى، وذلك من خلال خفة قليلة من السماسرة الرأسماليين، الذين يعملون وكلاء أو شركاء لرأس المال الأجنبى وهذه هى بداية دمج الاقتصاد المصرى برمته فى السوق الرأسمالى العالمى وبروز فكرةالتحول وبيع القطاع العام.

* مجدى سعفان (نقابر بالاهليه للصناعات المعدنية: ان ما حدث فى بيع القطاع العام هو نحد للزمة واهدار للمتلكاتها الوطنية واهدادر للموقف الوطني لابناء مصر وما قدمه طلعت حرب وجمال عبد الناصر وغيرهم وسوف يتحمل نتيجته ابناء الشعب ويستفيد منه الذين يسارعون فى عمليات البيع.

تساؤلات

بقلم: عبدالله نصار

يبدو أن كواليس الخصخصة بها الكثير من الخلافات فى وجهات النظر والتى يجب احتواؤها بما يحقق الصالح العام ودون الوقوع فى مصيدة« الهرولة لبيع الشركات بأى سعر وبأسرع وقت ممكن كما يعتقد بعض روساء الشركات القابضة ومنذ أيام تابعت ما يجرى من خلافات بين الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس إحدى الشركات القابضة حول تقييم سعر السهم لشركة تحت مظلة الخصخصة أو فى طريقها إلى الدخول فى هذا الطريق..

الشركة كانت تحقق خسائر ضخمة منذ ٤ سنوات وعين لها رئيس مجلس إدارة يتصف بالقدرة والمهارة والكفاءة وتحولت من الخسائر إلى الأرباح ورغم ما يعانى منه السوق من ركود وإغراق الا أن هذه الشركة تواجه ذلك بكفاءة وخبرة ولهذا «الشركة ليست خاسرة وتحقق ارباحا.

والجهاز المركزى للمحاسبات يرى أن تقييم سعر السهم يجب أن يستند إلى قوة المركز المالى لشركة وهذا أمر طبيعى.

ولكن الشركة القابضة المشرفة عبر هذه الشركة ترى ضرورة خفض سعر السهم حتى تجد ابالا من المستثمرين وترى أن تقييم الجهاز المركزى للمحاسبات الكثيرة من المبالغة فى تقدير سعر السهم.

وفى تقديرى أن السعر العادل للسهم فى أي شركة يجب أن يستند إلى المركز المالى ومستقبل الشركة فى السوق حيث أن هذه الشركة تكاد تكون الشركة الوحيدة التى تعمل فى هذا المجال.. ولا ينافسها فى ذلك الا المستوردون..!

ورئيس الشركة القابضة يرى أن تخفيض سعر السهم سيؤدى لإقبال المستثمرين على الشركة وطبقا لهذا المفهوم فإنها ستباع فى أسرع وقت وهذا يكفى..!

والجهاز المركزى للمحاسبات يرى أن المال العام يجب المحافظة عليه وان الخصخصة لا تعنى بأى حال إهدار المال العام ويجب المرور فى الخطوات التى تحقق السلامة والمحافظة على المال العام ولا داعى للهرولة فى الخصخصة والشركة موضع الخلاف شركة واعدة ومستقبلها مشرق ويمكن أن تتضاعف ارباحها لو توافرت لها عناصر المنافسة ورفعت عنها القيود فإن شكاوى الاغراق التى تعانى منها لا تزال تحت المناقشة منذ شهور.

إن الحل ليس بالزسراع فى عمليات البيع للشركات ولكن بالوصول إلى السعر العادل وعدم إهدار المال العام.

فى المانيا يتحدثون عن أخطاء التحول من الاقتصاد الاشتراكى إلى الاقتصاد الحرفى الجزء الشرقى.. ويقولون إن هناك من يطلق عليهم لصوص الوحدة أو سماسرة الخصخصة وهم الذين حصلوا على أموال من مؤسسة تروى هاند التى كانت مكلفة بتنفيذ الخصخصة وقاموا باستخدامها فى مجالات أخرى.

وهذه الجريمة التى يتحدثون عنها تتلخص فى قيام شركات من الجزء الغربى بالتقدم بشراء شركات مماثلة فى الجزء الشرقى لالمانيا وذلك بهدف السيطرة على انتاجها أو غلقها لاتاحة الفرصة لتصريف انتاجها من المصانع فى الجزء الغربى لألمانيا وحصلت شركات على أموال بهدف إصلاح وإعادة هيكلة الشركات وتوفير فرص عمل لكنها خالفت أهدرت هذه الأموال وهى ظاهرة يقولون عنها إنها من الجرائم التى ظهرت مع الوحدة الألمانية.

ورغم أن الألمان كلهم سعداء بالوحدة الا أن هناك أعباء تحملها المواطن الألمانى عن رضا وطيب خاطر وبلغت تكاليف الوحدة حتى الأن نحو ٢٠٠ مليار مارك وماجرى فى المانيا هو نموذج لما يمكن أن يحدث فى دول اخرى ومنها مصر فى ظل مرحلة التحول من العام إلى الخاص.. وهو يحتاج إلى يقظة لمتابعة احترام المشترى الجديد لأى شركة بما تعهد به من التزامات فى عقد الشراء ليس فقط بالمحافظة على حقوق العمال بل يجب أن يمتد هذا أيضا إلى ضمان استمرار الشركة فى نشاطها وانتاجها وعملها الرئيسى كما يجب عدم السماح لأى جهة باحتكار السوق فى أى منتج بهدف الاضرار بصغار المنتجين أو التلاعب بالمستهلكين.

إن تجارب الخصخصة فى الدول الأخرى جديرة بالدراسة وهى بأساليبها المختلفة ليست كلها قابلة للتنفيذ فى مصر.. بل علينا ان نختار بين الاساليب التى تتفق مع ظروفنا.. والتى تحمى حقوق العمال أو توفر لهم مجالات أخرى للعمل فى انشطة ومصانع أخرى وتوقف بعض المصانع أو الشركات أحيانا عن العمل قد يكون أكثر نفعا من استمرار ها مع الخسائر المتلاحقة.. وتعويضات العمال قد تكون أقل كثيرا من هذه الخسائر.

وفى ظل التحول والتعبير من نشاط اقتصادى يخضع لأشراف الدولة إلى الاقتصاد الحر تحدث أخطاء ومخالفات وتظهر جماعات أو أفراد وتحصل على منافع مشروعة وغير مشروعة وهذا يحتاج إلى يقظة ومراجعة حتى لا نقع فى المصيدة التى سقطوا فيها فى المانيا وأصبحت الأن حديث الناس وانتقلت إلى المحاكم للمطالبة برد المبالغ التى صرفت فى غير الاغراض المخصصة لها.!

ضد الفساد أتقوا دعا الشعوب!!

بقلم: عامر عيد

مازال القلم فى يدى يرتجف .. من ماذا ؟! لا أدرى .. هذا هو إحساسى .. والإحساس بالمسئولية كبير ومتعاظم بين هموم الوطن والمواطنة .. فالناس يتألمون بين صرعى وجوعى بين ضدين من حريروأشواك ، يترنحون وهم سكارى بين صراعات الحصول على العيش فى أمن وطمأنين وبين الجوع والحرمان من الأهل والأحباب.

وبين ثنايا هذا وذاك نجد مجتمع الــ... نصف فى المائة يتحرك فى حركات غريبة ومشينة بين دلع الحكومة والحاكمين من ناحية وخنوع المحكومين ومن الإذلال للقوى الوسطى فى المجتمع . فإننا بين هذا وذاك كأن سيركا

قد عقد..هؤلاء المتحكمون فى أرزاق العباد، أصحاب القروض وناهبو الشعب يعيشون عيشة راضية فى قصورهم بين سكرات لايحسون بالمحتاج من أبناء هذا الوطن البائس فى غيهم يعمهون، ينظرون إلى اليأس بمزيد من الكبر والتكبر، فى أنفسهم يستشعرون بأنهم من طبقة أخرى غير الناس ومن صنف آخر غير صنف الناس، ينظرون لهم وكأنهم أدنى المخلوقات التى خلقها الله.. وواقع الأمر أن البسطاء الشرفاء ينظرون إليهم نظرة أخرى ملؤها الحقد ولعن الزمن الذى أطلّ فيه هؤلاء من شرفته إليهم وهذا الحقد لم يكن صنيع تكبر هؤلاء المتكبرين ولكن نتيجة طبيعية لما يجرى فى تلك الأيام الخوالى. إن السواد الأعظم من الناس يسف التراب وحكامنا يأكلون ما لذ وطاب وهؤلاء المتنطعون معهم ستار لهم، غرماء لهم، يقتسمون الغنائم فيما بينهم على حساب الشعب المغلوب على أرضه ..والمخدر دائماً بالسعى للقمة العيش والسعى كذلك لـلفتات الذى يناله من موائد هؤلاء الكبراء وشركائهم وهم رجال الأعمال الذين ينالون ويلتهمون فى بطنهم قوت هذا الشعب المغلو ب على أمره وبموافقه ومباركة الحكام تحت دعوى الخصخصة والبنك الدولى وتعليمات الأمريكان وللأسف الشديد هذا كله يتم تحت لافتة «الاستثمار» وكأنهم يستثمرون فى أعراض وأقوات دماء هذا الشعب البسيط المغلوب على أمره بإرادة كاملة!!

إننا نرفض الذل والهزيمة الداخلية والتبعية للغرب كل الغرب، ونحث أهلنا على الصمود فى كافة الأقطار والكفور والنجوع، ونتلمس خطاهم فى تدارك كافة هذه الأمور والمعطيات التى باتت مكتوبة علينا.. إننا نرفض الاستعمار الداخلى ونرفض التبعية، فقد خلقنا الله أحرارا وسنظل نقاومكم إيها المتسيدون، أينما كنتم،.. سنعيش نحاربكم فأنتم آفة المجتمع وحاشيته، وها نحن اولاء نقاومكم بأقلامنا وعافيتنا وأنفسنا وأموالنا ما أحيانا الله عز وجل.

سنضربكم بالنعال أينما وجدناكم فى ساحات الشرف والأمانة التى انتم بعيدون عنها كل البعد بعد أن تناسيتم أحاسيس شعوبكم ونبضات قلوبهم، ألم يكفكم مانهبتموه من أموال الشعب وتربحتم على حسابه وغرتكم فى ذلك الأمانى؟ ألم يكن هذا هو المأساة الحقيقية والنكبات الحقيقية والظاهرية التى لحقت بالأمة ؟.. إن الأمة كل الأمة ترفضكم فأين ماء وجهكم أنتم أيها المتسيدون ؟!! ألم يحن الوقت لان ترحلوا ويرحل معكم فسادكم وإفسادكم للعباد؟.. فالأرض قد ضحت بكم واشتكت لربها، بأى وجه ستقابلون الله عز وجل ؟ أتزويركم لإرادة الأمة والعبث بمقدراتها ؟

ندعوالله أن يهديكم ويمنع عنا فسادكم وجبروتكم ويهىء لنا من أمرنا رشداً.

فهامة أحمد رجب قوانين مستأنسة
وإهدار ٥ر٣٣ مليار فى قطاع الأعمال!

مطلوب تشريعات غير مستأنسة لضرب الفساد فبقدر أهمية الجهاز المركزى للمحاسبات فهو فى النهاية بلا أنياب لأن الجهاز لا يملك سلطة إحالة المنحرف إلى النيابة العامة والاكتفاء بقراءة تقاريره فى مجلس الشعب فى مهرجان القراءة للجميع، وقد لا تتم قراءتها عند البعض لأنها مكتوبة بطريقة محاسبية يصعب فهمها، وحرام أن تكشف أربعة تقارير للجهاز عن خسائر ومخالفات فى قطاع الأعمال بلغت ٣٣ مليارا ونصف مليار ويرفض

مجلس الشعب تشكيل لجنة تقصى للحقائق للوصول إلى اللصوص فقولوا لنا ما هى الحكمة العليا فى حرمان رئيس جهاز المحاسبات من سلطة الاحالة إلى النيابة العامة؟

وفى النيابة الإدارية ذكر التقرير السنوى للهيئة أنها قامت بالتحقيق فى ٦٨ ألف قضية فساد، شملت ٤٥ ألف قضية فساد مالى و١٢ ألف قضية سرقة ورشوة وتزوير واختلاس و١١ ألف قضية فساد إدارى ويقول المستشار عادل حمود رئيس الهيئة فى التقرير إن بعض الاحكام المنظمة لصلاحيات النيابة الإدارية واختصاصاتها تعوق محاربة الفساد وحماية المال العام وطلب رئيس الهيئة بتعديل القانون بما يكفل للنيابة الإدارية تحقيق غايتها فى التحقيق فى المخالفات بعيدا عن كبار المسئولين.

ملحوظة: كبار المسئولين هو الاسم الحركى للوزراء.

«أخبار اليوم»

عقار الهيابرا

عفوا سيدى القارىء فليس المقصود هو عقار «الفياجرا» الشهير أو دواء الفحولة كما يطلق عليه والذى أحدث ضجة كبرى مازالت ردودها تتباين بين أوساط الرجال فى ارجاء الكرة الأرضية حتى كتابة تلك السطور ولكن العقار الذى اقصده عقار جديد انتجته معامل «شركة جيتانكو» نهب المال العام تحت إشراف نخبة ممتازة من علماء جبهة الفساد بعموم مصر المحروسة!! والعقار الجديد مستخرج من خلاصة اعشاب الهبر الطبيعيةالتى تنمو وتترعرع داخل شركات القطاع العام وقطاع الأعمال.. وقد أجريت بعض التجارب الأوليه على بعض الفئران ولكن جاءت معظم النتائج سلبية حيث يثبت أن الفئران ضميرها صاحى ويتخاف من ربها !! ولكن عند تجربة العقار على بعض المسئولين فى شركات القطاع وقطاع الأعمال اثبت نجاحا منقطع النظير وحقق نتائج باهرة فقد ساعد على تنشيط خلايا الهبرو توسيع شرايين النهب وزيادة افرازات غدة الاستيلاء على المال العام علاوة على نجاح العقار الهائل فى عمليات تفتيح المخ وسرعة ضخ الأموال إلى بنوك سويسرا بسرعة مليون جنيه فى الثانية!! كما اثبت العقار فعالية اكيدة فى تغيير النمم والتربح اللاارادى.. علاوة على تأثيره الايجابى على الروح المعنوية لقيادات الشركات الأمر الذى يساعدهم على الاستقرار النفسى والعاطفى بدرجة كبيرة لدرجة أن معظم من تناولوا هذا العقار وقعوا فى غرام المال العام من أول نظرة!! ونصح ؟؟ وتناول حبة واحدة من العقار قبل ساعة على الأقل؟؟ المنصب والعقار مفعوله طيلة سنوات المنصب وقد يمتد مدته لسنوات التجديدفى بعض الحالات!! وليس للعقار آثار جانبية تذكر سوى بعض حالات تأنيب الضمير الفجائية والتى تحدث بصفة غير منتظمة ولاتتعدى ثوان معدودة يشعر بعدها الحوت بالتحسن التدريجى وسرعان ما يعود إلى حالة النهب الطبيعية !! والعقار متوافر بجميع شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال ولكن لايسمح بتناوله إلا بعد استشارة الحباك!!

(الجمهورية) سعيد عبد العليم عثمان - البنك العقارى العربى بالإسماعيلية



حتى لايكون للحكومة حجة بأن من يهاجمون يقدمون البديل

• ها هو الحل إذا رغبتم فى بيع القطاع العام دون أن يؤول إلى الأمريكان والصهاينة. فهل آخذون به أم مهمتكم إكمال المخطط؟!

بقلم د. محمد عبدالله الشامى

لحظة الصدق تقترب .. ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حى عن بينة..وحسنا فعلت الحكومة الجديدة القديمة حينما أماطت اللثام عن هويتها وكشفت ما كان يبدو مستوراً .. يقدم على استحياء ويتأخر خجلا وتكتيكا .. وصلنا إلى مفترق الطرق إذن القطاع العام.. وبداية يحسن أن نحدد المواقف والمرتكزات حتى تتضح المعالم ويعرف الشعب أصل القشية .. فالمعركة شرسة ومستقبل الشعب المصرى بلا جدال رهن بنتيجة هذه المعركة.

تقول الحكومة : إن البيع ليس سياستها .. وإنها تبيع الرابع من شركات القطاعات العام لتطوير الخاسر ثم بيعه، و بالحصيلة بعد سداد الديون، ستبنى الحكومة، هكذا، اصولا جديدة لخلق وظائف جديدة . وتقول الحكومة:إن البيع لن يمس قلاع الاقتصاد والصناعة وتبدأ بقلاع الاستهلاك والفندق (شيكوريل وعمر افندى.. إلخ) .وتقول الحكومة: إنها أصبحت عاجزة عن تحمل خسائر القطاع العام ومطالب دعه والمحافظة على فرص العمل فيه وترى السبيل الوحيد لذلك بيعه دفعة.. دفعة حتى تخلص منه نهائياً

وتقول الحكومة : إنها ستضمن ألا يفرط المشترى الجديد لأى شركة فى اهداف الشركة وأغراضها وعمالها. نحن نتفق مع الحكومة فى أنه لايصح قبول خسائر القطاع العام .. إن هذه القلعة الاقتصادية أنشئت فى مرحلة مهمة من تاريخنا لتكون ركيزة للتنمية الوطنية وماعونا أساسيا لها. . أى نحن نريده رابحا لنمول بربحه، بجانب الموارد الأخرى العامةوالخاصة، تنفيذ خطط التنمية المتواصلة ..لاأحد فى مصر يريد خسارة القطاع العام ولافساده ولا هبوط إنتاجيته.. ولكن من الذى قال: إنه علاج المريض يعنى ذبحه؟ حتى نتبين معالم دعونا ننظر قليلا فى هذا القطاع العام.

بدأ إنشاء القطاع اعام سنة ٥٦ وقنابل فرنسا وإنجلترا تنهال على مدن مصر أثناء العدوان الثلاثى (حرب السويس ١٩٥٦ وذلك بالاستيلاء على منشأت العدو وإدارتها لصالح مصر. وهكذا امتلكت مصر شركاتمثل شل للبتول فيرها، وتم صرف التعويضات لأصحابها بعدا لحرب كأحد إجراءات السلام الذى اعقب هذه الحرب .. وهكذا نشأت«المؤسسة الاقتصادية» أو هيكل صناعى اقتصادى يؤسس للقطاع العام فى مصر .. وقيادة مصرآنذاك ومعها كل المفكرين والوطنيين المصريين رأوا فصل هذا الهيكل عن الحكومة أى حكومة فى مصر مصابة بفساد وتخلف إدارى كبيرين .. وهكذا تحددت بصورة لاتقبل الشك هوية القطاع العام المصرى ..مؤسسة وطنية ملك للشعب المصرى تداربمعرفة الوطنيين المصريين لصالح الشعب المصرى.. وتكون هذه الإدارة مسئولة أمام المؤسسة السيادية مباشرة.. لا أحد يمارى فى ذلك لأنه ثابت قانونا وتنظيما منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات..

ثم رأت القيادة فى سعيها لتأمين التمويل اللازم لخطة التنمية الشاملة أن تعبىء جميع الموارد الوطنية فأصدرت قراراتها المشهورة (يوليو ٦١) بتأميم كثيرمن المؤسسات الخاصة وهكذا نشأت مؤسسة مصر الاقتصادية لتكون توأم المؤسسة الاقتصادية فى قيادة التحول الاقتصادى نحو المجمع الذى نريده.. وايضا ارادت القيادة ان تدار

المؤسسة الثانية : مؤسسة مصر بنفس الأسلوب .. مملوكة للشعب وتدار بإدارة وطنية منفصلة عن الجهاز الحكومية، إدارة ومالا ، ثم لما أنشأت الدولة مشروعات جديدة كان السؤال: هل نترك هذه المشروعات لموظفى الحكومة يعيشون فيها نوما وفسادا؟ وهكذا نشأت مؤسسة ثالثة هى مؤسسة نصر .. وتحدد القطاع العام المصرى نهائياً كهيكل اقتصادى ضخم مكون من مؤسسات ثلاث: الاقتصادية ، مصر، نصر، قامت اقتصادية مملوكة للشعب المصرى وتدار بإدارة وطنية مسئولة مباشرة أمام السلطة السيادية (الرئاسة) ويراقب أداءها الجهاز المركزى للمحاسبات (وهو فوق الحكومة وأمام سلطتى الرئاسة والبرلمان) ويؤول صافى تشغيل هذا الهيكل الاقتصادى على وعاء تمويل خطط التنمية.. والقطاع العام المصرى بهذا التشكيل لم يكن بدعة استخدمتها مصر.. بل كانت هناك تجارب مماثلة فى إيطاليا وفرنسا وغيرهما.. ناهيك عن وهج التجربة ثم حدث انقلاب مازال حتى اليوم يستصرخ الباحثين فى إدارة مصر واقتصادها ان يخضعوه للبحث والدراسة لإلقاء الضوء عليه . فجأة امتدت الأيدى إلى القطاع العام لتحل المؤسسات الوطنية الثلاث وتلحق القطاع العام بالوزارات .. أى استهدف إدارةالقطاع العام للحكومة .. وكان هذا هو الخطأ القاتل ..قال بعض اساتذتنا آنذاك : إنه يشك فى أن صاحب هذا القرار والذى أوحى به هو المخابرات الأجنبية فى خضم المعارك السياسية التى كانت تدور رحها فى الطريق إلى ٦٧.. وكأنما أريد بالقطاع العام أن يفشل ويفسد ويغرق..فالحقت إدارته بالحكومة مؤسسات .. شركات .. هيئات.. قانون ١٩٧٩ .. قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ..إلى أن وصلنا إلى ١٩٩٦ حيث جاءت الحكومة تقول هذا الشىء عبء علىّ وأريد بيعه!! وفى الطريق من ١٩٦٠ حتى اليوم ضخ الشعب المصرى من قوته وعرقه ودمه ماتمت به إضافة أصول جديدة إلى القطاع العام.

إن القطاع العام الذى بدأت به القيادة الوطنية فى أواخر الخمسينيات وأوائل التسينيات لاتتجاوز أصوله عشرة بالمائة من القطاع العام الذى نعرفه اليوم..يقول مواطن مصرى والذى كان مزارعا ينتج القطن.. فتتسلمه الحكومة بسعر تحكمى أقل من سعره فى الأسواق العالمية ثم تبيعه بهذا السعر العالمى.. وكان هذا مقبولا منى ومن ولدى ومن الشعب كله لأن الفرق كان يذهب لتنميةمصر.. فإذا أريد بيع القطاع العام .. تعالوا نتحاسب ونأخذ حقناالذى اقتطع منا! منطق!!!

نعم.. أعطى القطاع العام للحكومات المصرية المتعاقبة لنشترك جميعاً فى نهبه وسلبه وإفساده وسوء إدارته.. ورغم ذلك فهو القطاع العام قال عنه البنك الدولى سنة ١٩٨١: «إن المساس بالقطاع العام المصرى يضر بالمجتمع المصرى والاقتصاد المصرى».. هذه حقيقة تسهل علينا معرفة مكمن الداء فى مرض القطاع العام وتملى على صاحب الخبرة الوطنية وصف العلاج وهو إبعاد الحكومة عن القطاع العام تماماً عن الكادر الحكومى والميزانية العامة .. ليعود القطاع العام.. «ملكا خالصا للشعب المصرى تديره الإدارة الوطنية المسئولة وإدارته إدارة وطنية منفصلة أمام القيادة السياسية وتحت رقابة البرلمان وجهاز المحاسبات».. لا يمارى فى ذلك إلا جاهل أو ذو مصلحة فى فساد القطاع العام وتخلفه..

نحن لانعترض على تصفية شركة خاسرة ميئوس من إصلاحها .. لا نعترض على بيع بعض الأصول أو الشركات.. لانعترض على الأساليب الاقتصادية المعتمدة للتأجير وعقود الإداره وغيرها .. لانعترض على تغيير هياكل بعض الشركات وتوسيعها وإلحاقها وضمها .. كل هذا جائز بشرط أن تقوم بها الخبرة الوطنية التى تدير

القطاع العام بعيداً عن الحكومة .. لقد ثبت بما لا مجال للشك فيه أن فساد القطاع العام وتخلفه يرجع اساسا لإدارته بمعرفة الحكومة .. ومن هنا طرحنا فى مشروعنا الوطنى لتطوير القطاع العام المبدأ الأول : صححوا ملكية القطاع العام أفصلوه عن الإدارة الحكومية أديروه إدارة وطنية مستقلة وزعمنا أن هذه الخطوة وحدها، كما تجمع النخبة الوطنية الخبيرة فى الإدارة والاقتصاد الوطنيين، كفيلة بحل نصف مشاكل القطاع العام مرة واحدة وبقرار سيادى واحد.

إن معركة القطاع العام لاتدور حول الإصلاح والتطوير والتمويل وإعادة التنظيم، وبهذه تأتى طبيعياً.. إن المعركة تدور حول تصحيح الملكية .. وإزالة آثار الانقلاب الذى تم على القطاع العام فالحقت إداراته بالإدارة الحكومية فى مصر.. إذا تم تصحيح الملكية بقرار سيادى وأنشئت الأمانة القومية للقطاع العام من الرموز والكفاءات الوطنية وخبراء القطاع العام (١٠٠ ـ ٣٠٠ عضو مثلا) وقامت هذه الأمانة القومية بانتخاب مجلس إدارة (من ٩ أعضاءمثلا) وقام الرئيس بتسمية رئيس المجلس بهذا يصحح الوضع ويعود القطاع العام لصاحبه الحقيقى: الشعب المصرى.. وتعالج نصف (٥٠٪) من أمراض القطاع العام المصرى: فإذاماتم تصحيح الملكية وأدارت القطاع العام سلطة وطنية مستقلة تمثل الشعب المصرى كان من السهل أن نتحدث عن كل البدائل والمسارات : البيع ـ التصفية ـ التوسع ـ الدمج ـ الفصل ـ التأجير ـ الإدارة بعقود . كل شىء يقبله العلم والمنطق وتقره الخبرة الوطنية ذات الولاء للشعب .. فهو وارد ! وتتفرغ الحكومة لإصلاح الإدارة الحكومية وإدارة الخدمات والدفاع والأمن المباشر مهامها التنفيذية والدستورية .. أما إدارة القطاع العام كجهاز إنتاجى فهو آخر شىء تصلح له الحكومة . أى حكومة .. الإصرار عليه جهل بالأمور أو إصرار على السرقة والنهب والخطف والنوم فى عسل التكية الحكومية .

«وفي هذه الحلول قدمت فى الشعب وفى ندوة لنقابة التجاريين»

طالبنا فى مشروعنا الذى طرحنا هيكله العام بأن يصدر قرار رئاسى بأمرين يكونان معا تحضيرات المدفعية فى معركة القطاع العام.

أولاً: فصل القطاع العام عن الحكومة وإبطال كل إجراء اتخذته ا للبيع وخلافه ونقل جميع سلطات الإدارة لجهاز وطنى جديد يكون مسئولا أمام الرئيس ومجلس الشعب وتحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ويعمل من خلال ماعون التنمية والاستثمار الوطنى :بنك الاستثمار القومى وهوالمنطقة الوحيدة فى مصر التى تلتقى الحكومة فيها مع القطاع العام ، حيث تصب فيه الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة الاستثمارات الوطنية.

ثانياً : تسليم العاملين بالقطاع العام (حوالى ١,٥ مليون عامل وعاملة مصرية) حقهم الطبيعى فى القطاع العام وقدرنا هنا الحق بنسبة عشرة بالمائة من جميع أصول القطاع العام ودعوتهم إلى تكوين اتحاد استثمارى مملوك لهم كشركة مصرية مساهمة تنشأ بمساهمات من هم طبقا لقانون الشركات هدفها إدارة محفظة الأوراق المالية المترتبة على تسلمهم حصتهم الطبيعية كحق مكتسب لهم فى القطاع العام باعتبار هم قوة وطنية أصيلة فى مصر.

فى الحقيقة كنت أتصور ، وتحدث غيرى على هذا الخط ، أن الرئاسة فى سعيها لطلب التأييد الشعبى أن تطرح هذه المبادرة .. تمليك العاملين بالقطاع العام حصة عشرة بالمائة من أصوله ودعوتهم إلى الاشتراك فى إدارته.. هذه من أبسط الأمور فى العمل السياسى العام . لكن الحكومة ردت علينا بأنها ستسهل بيع (نعم بيع) حصة ١٠٪

أو١٥٪ للعاملين!!ياسلام .. هكذا .. إمعانا فى نفى تهمة ملكية الشعب القطاع العام تتفضل الحكومة ببيع حصة فى القطاع للعاملين فيه وبشروط ميسرة !! إن الشعب المصرى يرثى لهذه الإدارة الحكومية .. تعرض نفسها للهمس والغمز واللمز .. اليهود قادمون لامتلاك شيكوريل وصيدناوى وغيرهما .. الحيتان طامعون فى الفنادق السياحية الوجبة الأولى درة المحال الاستهلاكية والفنادق الرابحة.. الضغط الدولى على الحكومة وعلى صانع القرار المصرى لتنفيذ خطة عقاب الشعب المصرى على ثورته وعلى تجرئه بمسح عار النكسة وعبور القناة وتمريغ الاسطورة الصهيونية فى الوحل .. الهمس يدور فى كل مكان أن الرئيس والحكومة والدولة تتعرض لتهديدات تعيد إلى الذكرى ٤ من فبراير ١٩٤٢ . الداثتون فى الغرب والأشقاء المرتبطون بهم يريدون تجريد الشعب المصرى ونزع سلاحه كحلقة رئيسية فى ترتيب الأوضاع المزعوم بالمنطقة . كل هذا يدور وتعلمه الرئاسة وتعلم أكثر منه .. ولا تسارع بأن تنضم إلى حليفها الطبيعى فى المعركة : الشعب المصرى. يبيعون الشركات الرابحة عقابا على أنها حققت ربحا.. ومن الربح ـ هكذا يقول الوزير المنفذ لتوجيهات البيع ـ سيحاول إصلاح الشركات الخاسرة.. طيب ، وإذا عجز عن إصلاح الشركات الخاسرة؟ يأتيك الجواب سيبيعه خردة! سيدفع قرشين للعمال ليسكتوا» .. وبهذا ينفذ المهمة الموكولة إليه بتصفية القطاع العام وتجريد الشعب المصرى من وثيقة التأمين الأساسية فى حياته.. وهى ملكيته القطاع العام .

نحن أمام أهم قضايا العمل الوطنى على الإطلاق . الأمر لايحتاج إلى تحزب أو تطرف أو مزايدة .. لايصح هنا إلا الفكر الواضح .. ونحن ندعو الحكومة إلى حوار أو مناظرة أما م الشعب كله.. نطلب من وزير قطاع الأعمال فى الحكومة أن يلتزم بأمانة الدرجة العلمية التى يحملها وأن يحترم مسئوليته الوزارية الدستورية وأن يرعى شرفه كمواطن مصرى.. وهو لاشك فاعل كأستاذ إدارة أعمال قدير وكوزير مخضرم وكمواطن شريف .. نطلب منه أن يطرح على الشعب كله كتابا أبيض أوأخضر أو أى لون.. يطرح فيه سياسة الحكومة وبيان المشروع الحكومى بالتفصيل وقوائم ا لشركات المعروضة وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ونظام البيع .. ولمن يطرح البيع : للمصريين فقط أم للأجانب والمصريين؟ فليطرح الوزير هذه الكراسة ليقرأها الشعب وسنطرح نحن كراستنا المؤسسة على المشروع الوطنى لتصحيح ملكية القطاع العام وتطويره والقائمة على المرتكزات التالية:

١ـ تأكيد ملكيةالشعب المصرى القطاع العام بإعلان سيادى بفصل إدارته عن الإدارة الحكومية وتشكيل أمانة وطنية تمثل قوى الشعب كله وتنتخب مجلسا للإدارة ويسمى الرئيس رئيسا لهذا المجلس.

٢ـ إعمالا لهذه الملكية يمتلك العاملون بالقطاع العام حقهم الطبيعى فيه والذى نقدره بنسبة عشرة بالمائة ويدعى العاملون لتأسيس شركة قابضة استثمارية يدفعون رأسمالها (حوالى ١٠٠ مليون جنيه مثلا أى بنسبة تقريبية قدرها ٢٪ من رواتبهم) لإدارة المحفظة المالية المترتبة على امتلاكهم هذه الحصة وليأخذوا مقعدهم الطبيعى فى إدارة القطاع العام وإصدار القرارات المصيرية فيه.

٣ ـ اعتماد خطة لتمليك القوى الوطنية نصيبها فى القطاع العام تحت شعار«قطعة من مصر لكل مصرى» وقد اقترحنا لتحقيق ذلك دعوة القوى الوطنية: الأزهر والقضاء، والجامعات ومراكز البحوث، النقابيين والمهنيين والعمال، أبناء الشهداء، العاملين بالحكومةوالدفاع والشرطة، علاوة على دعوة بنك الاستثمار القومى لامتلاك السهم الذهبى، و تخصيص حصة لإنشاء الصندوق الوطنى للتنمية الاجتماعية بديلات عن صندوق الاستجداء

الدولى الاجتماعى للتنمية . وقدرنا لهذه الجهات حصة إجمالية تتراوح ما بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من أصول القطاع العام).

٤ـ بهذا تبقى حصة تتراوح ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ تقوم الشركات ـ فى أوضاعها الجديدة وبمعرفة مجالس إدارتها المنتخبة من جمعياتها العمومية الممثلة للقوى الوطنية المالكة للقطاع العام ـ بطرحها للمصريين فقط.

بهذا الهيكل الوطنى لإدارة القطاع العام يتشكل أكثر من ٤٠٠ جمعية عمومية من جميع الخبرات الوطنية فإذا قدرنا لكل جمعية عمومية من ٥٠٠:١٠٠٠ عضو يمثلون مؤسساتهم الاستثمارية أدركنا أننا أمام خطة تنظيم اكثر من ثلاثمائة ألف (٣٠٠,٠٠٠) مصرى فيهم الأزهريون والقضاة والأساتذة والباحثون وأمهات الشهداء والنقابيون وأصحاب الخبرة والصحفيون والعلماء والجنود والضباط .. كل الشعب المصرى. .. ستون مليون مصرى سيشتركون من خلال حيازتهم للأسهم الخضراء (سهم مقترح لملكية حصة فى شركات القطاع العام) فى إدارة القطاع العام .. نعم سيديرونه بأسلوب الشركات الخاصة وفقا لقانون الشركات وسيتحرك الجميع فى السوق لتنمية مصر وتحقيق رفاهية المواطن .. هذا هو هيكل مشروعنا الذى ندعو إلى المناظرة على أساسه..مشروعنا أمام مشروع الحكومة وليطرح كل منا رأيه على الشعب : هاكم أقرأوا كتابيه ..بلا تشنج أو مزايدة . لنضع الحقائق والمخاوف كلها أمام الشعب . ولدينا رئيس الدولة ملتزم علنا بالحوار الوطنى البناء.. وقراره الأخير بوضع الجمعيات الاستهلاكية تحت تصرف الوزير دليل على ذلك. فلتنعقد المناظرة فى الجامعة أو فى اتحاد عمال مصر أو بالإذاعة المرئية.. فى أى مكان نحن ندعو الحكومة ممثلة فى وزير قطاع الأعمال إلى المناظرة.. مشروعنا فى مواجهة مشروع الحكومة دون أن يخفى أحد أوراقا يزايد عليها .. لسان حالنا يقول : قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى ما نقوله خطأ يحتمل الصواب، ورأى غيرنا صواب يحتمل الخطأ.. هدفنا توصيل الحقيقة للشعب صاحب المصلحة كلها.

أو فلتقل الحكومة للناس إن الهمس الذى يسمعونه صحيح وأن الحكومة مأمورة وأنها ملتزمة بتسليم دور المؤسسات الاستهلاكية لليهود وباقى القطاع لحفنة من المصريين ـ الله وحده يعلم مصدرثرواتهم ـ ولجماعة من شركائهم وسادتهم الأجانب الذى يتم بوجودهم على نواصى الاقتصاد المصرى إحكام حلقة السيطرة .. لتقل الحكومة ذلك صراحة برفضها المناظرة.

وأنتم أيها المصريون .. سيأتى يوم تمرون فيه على محال شيكوريل وعمر أفندى وغيرها وتزفر الحسرة من صدوركم تتلوها الحسرة ـ كانت هذه مملوكة لنا يوما ما.. ثم ضاعت .. كان الموظف المصرى يدخل إحدى هذه المحال أيام القطاع العام .. ليكسو نفسه وزوجته وأبناده بأقل من خمسمائة جنيه.. وبينما أقل بدلة (جاكيت + بنطلون) ينتجها القطاع الخاص الاستثمارى تباع بألف جنيه .. سيأتى يوم لن يكون لكم فى الفنادق إلا دور الخدم والوظائف البسيطة بعد أن كانت ملكاً لكم ..ستبكون كالنساء على ملك لم نصنه صون الرجال.

نعم .. لقد بدأت معركة القطاع العام والكلمة الآن للشعب المصرى.

أيها العمال والعلماء أيها الشيوخ والقضاة، أيها الجنود والضباط ، أيها الشباب والمتقاعدون، أيها الرجال والنساء : القطاع العام ملك أبائكم وحقكم الموروث .. خذوه .. أصلحوه.. حافظوا عليه.. سلموه سليما معافى لأبنائكم

وأحفادكم ليبقى دائما ابدا ملكا للشعب المصرى.. وثيقة أمان اقتصادى ضد الأعاصير القادمة على هذه المنطقة من العالم.

بين سطور هذه الكلمات التى اكتبها الآن تتراقص أشباح عواد وعلى وزبيدة وست أخواتها مصريين بسطاء أجساد نحيلة ساقوهم بالسوط لحفر القناة دفن فى طيتهامنهم الآلاف وسار فى جيش عرابى منهم الآلاف لتحيا مصر للمصريين وثار مهم عمال العنابر سنة ١٩١٩ .. وبنوا بعرقهم ومدخراتهم قلاع الصناعة والاقتصادى بقيادة طلعت حرب ..ومات منهم عشرات الألوف شهداء على رمال سيناء .. كل هؤلاء يصرخون فى وجهى ويصرخون فى كل وطنى مصرى شرفه الله بحمل أمانةالعلم والقلم والكلمة : حافظوا على القطاع العام ..سلموه للشعب المصرى صاحبه .. امنعوا عنه كل اجنبى وسارق . هذا وقت يجب أن نقف فيه على ثغر القطاع العام؛ دفاعا عنه ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حى عن بينة.. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون.

حلقة نقاشية حول الخصخصة وأثرها على العمالة المصرية (نقابة التجاريين بالجيزة)

- د. عبدالله الشامى يطرح، روشتة وطنية لعلاج المشكلات الناجمة عن بيع القطاع العام

هبوط أداء القطاع العام يرتبط بالهبوط فى الأداء الاقتصادى العام.

التخلص من نصف مليون عامل بعملية جراحية سيؤدى إلى مخاطر سياسية واجتماعية كبيرة

- حسين شحاتة الاستاذ بجامعة الأزهر يقدم الرؤية الإسلامية الحضارية لمعالجة مشكلات العمالة فى ظل سياسة الخصخصة.

- الإسلام يحرص على التوازن فى الملكية بحيث لا تطغى الملكية العامة على الخاصة أو العكس
- نرحب بالخصخصة إذا كانت فى إطار الشرعية الإسلامية.

يجب المحافظة على المال الذى نجنيه من الملكية العامة

أحمد نبيل الهلالى يناقش: آثار الخصخصة على العمالة المصرية والحلول المطروحة.

- ٢٥٠ ألف عامل يفقدون وظائفهم بعد بيع القطاع العام.
- هبوط الأجر الاقتصادى الحقيقى للعامل فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى.
- السياسة الجديدة فتحت البلاد على مصراعيها أمام زحف رأس المال الأجنبى.
- القائمون على الصندوق الاجتماعى: لا تحملونا أكثر من طاقتنا.

** المعاش المبكر لعبة مشكوفة تحرم العامل من مرتبة الكبير

- أحمد حرك: نائب رئيس اتحاد عمال مصر: سوء الإدارة.. من أهم أسباب فشل القطاع العام.

الخصخصة شر لابد منه لأن النظم الشمولية لم تأت بنتيجة بيع القطاع العام يجب أن يتسم بالقيمة الحقيقية وليس الاسمية وضعنا قانون عمل جديد سيعرض على مجلس الشعب فى دورته الجديدة المعاش المبكر اختيارى وليس اجبارياً.

المحاسب ياسر عبده- أمين عام نقابة الجيزة لابد من النهوض بالقطاع الخص لاستيعاب البطالة.

تعقيبات حول الندوة:

عاطف السمرى.. عضو مجلس النقابة العامة للتجاريين: القيمة السوقية للشركات المطروحة للبيع تصل إلى ٥٠٠ مليار جنيه مصرى.

- عبدالناصر محمد.. المركز الدولى للدراسات: هناك تضارب شديد حول الهدف من سياسة الخصخصة.

د. حسين شحاته: لا توجد احصائيات قوية عن حجم ديون مصر الخارجية والداخلية.

هل يجوز أخذ جهد العمال ونسدد به أخطاء سياسية وقرارات فاسدة وانحرافات خلقية؟

تعقيب الأستاذ/ عاطف السحرى. عضو مجلس إدارة النقابة العامة النقطة الأولى:- هناك تقرير لمجلس الوزراء فى مارس ١٩٩٦ . نشر أن الشركات التى سوف تباع عددها ٢٧٨ شركة تقدر بـ ٨٨ مليار جنيه مصرى حسب القيمة الدفترية ومديونية مصر ٧٢ مليار جنيه. هذا التقييم دفترى فإن صحت هذه الأرقام نقول إن القيمة السوقية لـ ٢٧٨ شركة لا تقل عن ٥٠٠ مليار جنيه مصرى.

النقطة الثانية:- نجد أن التقييم المحاسبى من جانب المكاتب الاستشارية الأجنبية كان يحدد حسب القيمة السوقية لهذه الشركات، وتم بيع هذه الشركات بأقل من قيمتها الحققية والدليل على ذلك أن هذه الشركات عرضت أسهمها فى البورصة ووصلت عشرة أضعاف ثمنها.

النقطة الثالثة. أن ديون مصر وصلت ٣٠ مليار دولار وعند الدفع بما يساوى ٥٠٪ من هذا المبلغ أى ١٥ مليار فقط أى بما يوازى ٥٠ مليار جنيه مصرى أى عشر قيمة مبيعات شركات القطاع العام يساوى ٥٠٠ مليار جنيه مصرى.

أ- عبدالناصر محمد- المركز الدولى للدراسات اختلف الجميع حتى الآن حول الهدف من الخصخصة فقد أجمع خمسة وزراء من بين ستة وزراء على أن هدف الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية وكأننا فى مصر لا توجد لدينا مشاكل إلا توسيع قاعدة الملكية. الوزير يوسف بطرس غالى كان أكثر فهماً. قال إننا نخصص لتمويل عملية التنمية.

ونحن لدينا حوالى ١٢ مليار دولار مودعة ف بنوك غربية من أجل أن تظل مصداقيتنا بهذه البلاد ممتازة، ونشجع الاستثمار ويأتوا لكى يستثمروا أموالهم لدينا ونحن نرحب بكم وأرسلوا إلينا السياح.

- فكل مليار دولار، يحجز فى الخارج يؤدى إلى خسارة لمصر مائة مليون دولار فنحن لا يوجد لدينا مشكلة تنمية.

- المكتب الأمريكى الذى يقوم بالتقييم يأخذ ٢٥ مليون دولار لتقييم عمليات الخصخصة.

- ندوة الخصخصة وآثارها على العمالة المصرية توصى بـ المحافظة على حرية العمالة وحقوقهم وحمايتهم من الفصل مساهمة العمال فى شراء أسهم الشركات التى يعملون بها الارتفاع بالمستوى الاخلاقى والإيمانى للعمال التأكد من سلامة إجراءات تقييم شركات القطاع العام.

آراء اقتصادية ووطنية

د. عزيز صدقى رئيس وزراء مصر الأسبق: إن السعى إلى بيع القطاع العام بالصورة التى نراها غير مقبول، حيث يعنى التخلص من قلاع وطنية كبيرة أدت دوراً اجتماعياً مهماً فى فترات متعددة.

د/ ميلاد حنا: العالم متوهم أن الشقاقة الأمريكية لديها القدرة فصار النمط الأمريكى مكتسح العالم: بينما اللبان الأمريكى تم أخذه من اللبان المصرى. والمكدونالدز من الطعمية والجلابية الزرقاء تطورت هناك ونحن لم نطور وتركناها محلياً !!

د/ على السلمى: الشركات التى كانت الجماهير تقف أمامها بالطوابير من الفجر للحصول على السلعة بالبطاقة الشخصية أصبحت تائهة لأنها لا تعرف سوى لغة الاحتكار وليس لديها خبرة مع السوق المحلية فما الحال فى السوق العالمية.

د. رشدى سعيد: المعونات الاجنبية تقدم أساساً بغرض تنشيط اقتصاد الدول المانحة ذاتها فهى تشترط استخدام أموالها الممنوحة فى شراء المعدات المصنوعة بها، ومع استقدام الخبراء منها وفى تشجيع السياحة إليها على أن هذا السبب وحده لا يكفى.

- العولمة مضللة.. لأن الفقراء يزيدون فقراً وعدداً.. والأثرياء يزيدون ثراءً ويقلون عدداً..!!

د. إسماعيل صبرى عبدالله: ازدواجية المعايير وحق التدخل لأسباب إنسانية أحد مظاهر العولمة.

السيديس: نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة وهذا عكس ما يدعيه منظور العولمة.

د. حسام عيسى: - العولمة تصارع ولا تقبل المنافسة.

د/ عاصم الدسوقى: د. محمود وهبة أمريكا تضع ضوابط للخصخصة.. وأنا تعرضت لها شخصياً

- العالم كله يضع ضمانات عند بيع الشركة المهمة من الإستفادة من التدفعات إلى منع الاحتكار

- أخشى كثرة التسهيلات التى تقدمها الحكومة للمستثمرين.. وأحذر من رجال الأعمال الإسرائيلية.

* د/ سعيد النجار الخبير الاقتصادى العربى:- الحكومة أخفقت فى استقطاب رجال الأعمال لشراء الشركات المصرية.

- حماية الصناعة الوطنية لاتتعارض مع الجات:

الدكتور أحمد صقر عاشور.. مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية

«الفساد الإدارى يعوق برامج الإصلاح الاقتصادى والتنمية.

* الدكتور على لطفى- رئيس الوزراء الأسبق-: كنت ومازلت وسأظل من أنصار القطاع الخاص.. لكن ليس معنى هذا انتهاء دور الدولة.. بالعكس دور الدولة فى ظل القطاع الخاص مهم جدا، لأنها مطالبة بتهيئة المناخ والمراقبة ووضع الضوابط لمنع الاحتكار والغش مع إعادة توزيع الدخول بشكل أكثر عدالة ببساطة.. الاتجاه نحو القطاع الخاص لا يعنى وضع (الحبل على الغارب)

* مجدى أحمد حسين: رئيس تحرير الشعب: - وانشغلنا خلال العقدين الماضيين فى التحول من القطاع العام

(النظام الموجه.. إلى القطاع الخاص الخصخصة)... حتى لقد انشغلنا عن السبب الأساسى للعملية الاقتصادية.. والأهداف التى يجب أن تتوخاها الأمة ففقدنا القطاع العام إلى التدهور والخراب.. وخرج قطاع خاص.. يعتمد على التوكيلات الأجنبية وصناعات التجميع.. والصناعات الإستهلاكية الخفيفة.. التى عرفتها البشرية منذ فجر مولدها!!

ولم تكن دعوتنا لامتلاك أسباب القوة الصناعية مجرد مسايرة للموضة العالمية.. ولكن باعتبارها ضرورة حياة.. ومتطلبة استراتيجياً لاغنى عنه لحفظ الأمن القوى المصرى.

الدكتور حلمى نمر- نقيب التجاريين: وإذا كان لابد من البيع فيكون للشركات الصغيرة وغير الاستراتيجية وتعجل الحكومة بطرح تلك الهيئات للبيع إلى ضغوط النقد الدولى:- إنه من غير المقبول أن تتدخل المؤسسات الأجنبية بما فيها صندوق النقد فى سيادتنا الوطنية تجبرنا عليخصخصة قطاعات معينة.

- د/ حمدى عبدالعظيم عميد أكادمية السادات السابق:- ٤٠٪ من قيمة القروض والمنح يحصل عليها الوسطاء.

* ممدوح عباس (اعلامى ونقابى سابق): ان الأمر لم يقتصر عند حد البيع بتراب الفلوس بل امتدت يد الحكومة إلى هيكل الاقتصاد القومى برمته بالتعديل والتبديل وحولته إلى نظام رأسمالى واضح المعالم ويرتبط عضوياً بالسوق الرأسمالى العالمى، وذلك من خلال حفنة قليلة من السماسرة الرأسماليين، الذين يعملون وكلاء أو شركاء لرأس المال الأجنبى وهذه هى بداية دمج الاقتصاد المصرى برمته فى السوق الرأسمالى العالمى وبروز فكرة التحول وبيع القطاع العام.

* مجدى سعفان (نقابى بالاهلية للصناعات المعدنية: إن ماحدث فى بيع القطاع العام هو تحد للأمة وإهدار لمتلكاتها الوطنية واهدار للموقف الوطنى لابناء مصر وماقدمه طلعت حرب وجمال عبد الناصر وغيرهما وسوف يتحمل نتيجته أبناء الشعب ويستفيد منه الذين يسارعون فى عمليات البيع.

حتى لا ننسى خير أجناد الأرض

بقلم: على القماش

حدثنى صديقى العائد من اليابان بانبهاره الشديد باليابانين وانتظامهم وعملهم الدءوب، وأخذ يتعجب من جرى السيدات للحرص على مواعيد العمل.

نظرت إلى نصف الكوب المملوء بالماء واستطردت قائلا: لقد وصف رسول الله- ﷺ وأكرم خلق الله- مصر بأن فيها خير أجناد الأرض..

إن الكثيرين يفسرون أجناد بأنها جمع جند وهم المحاربون.. ولكن بعض القواميس أوردت كلمة أجناد بمعنى العمالة المدربة والمتقنة والمنتظمة، وللحق أنا أستريح لهذا التفسير، ففى رأيى هو أشمل وأوقع، فالعمالة المدربة والمتقنة والمنتظمة أهم صفة للجنود فى الحرب وتحقيق النصر فى جميع الميادين، فى الحرب وفى غير الحرب.

ويروى التاريخ أن سليم الأول عندما غزا مصر لم يدر بخلده الاستيلاء على أعظم الأشياء أو حتى أخذ ماء

النيل!.. وكان أقصى ما يهمه أخذ جميع العاملين المهرة فى مصر لعمارة «إستانبول».. وللعلم كان اسمها فى ذلك الوقت «إسلام بول» وتم تحريفها أو تجريفها ضمن التيار الغربى الذى جرف تركيا كلها..

وأضافت المصادر التاريخية وكتب التراث أن جميع جمال وإبل مصر خصصت لنقل أدوات هؤلاء العمال والذين ظلوا يعملون حتى حولوا «إسلام بول» إلى أبرز روائع العمارة فى العالم.. ومن المفارقات التى ذكرها المؤرخون أن العمارة فى مصر ظلت نحو ٤٠ عاما تسير ببطء شديد نتيجة هذه الهجرة الجماعية.. وقبل أن أنهى هذه المعلومة التاريخية أرد على الذين سيقولون: إن «إستانبول» تضم العديد من الطرز المعمارية اليونانية الرومانية والبيزنطية.. وأؤكد- استنادا إلى أساتذة التاريخ والعمارة- أنه حتى العمارة اليونانية الرومانية بـ «استانبول» نفذها أو أعاد تنفيذها عمال مصريون!!

وقبل أن ينظر صديقى إلى نصف الكوب الفارغ ويقول: إن هذا الزمن قد ولى.. قاطعته وعيناى على نصف الكوب المملوء وقلت له: تعال معى إلى المناجم.. لقد رأيت عمالا فى بطن الجبال فوق رؤوسهم آلاف الأطنان من الكتل الصخرية فى عمق يصل إلى سبعة كيلو مترات وهم يتحدون الموت ليستخرجوا المعادن.. تعال معى إلى أفران صهر الحديد بشركات الصلب والحديد المسلح الذين لا يبالون بدرجات اللهيب.. تعال معى إلى خان الخليلى لترى أصابع الفنان وهى تدق أروع النقوش فى الأوانى.. كل هؤلاء يجرى تدميرهم ببيع مصانع القطاع العام ومحاربه القطاع الخاص الشريف أعرف أن هناك من يتمرغون فى الحرير وينعمون فى المكاتب المكيفة ويستنشقون عطر السكرتيرات ويبددون ثمار هذا العرق، وهناك جنود من قادة جيوش البيروقراطية على أعلى مستوى فى العالم.. وهناك أصحاب «الفهلوة» فى أداء العمل.. وهناك حاملو راية «إبرز تنجز» وغيرهم وغيرهم.. ورغم هذا كله إلا أننى أثق فى أن العامل المصرى أفضل عامل وخير أجناد الأرض..

قال صديقى: إن امكانيات اليابان أقل ألف مرة من امكانيات مصر، فقد وهب الله مصر مزايا طبيعية لا حدود لها..

قلت له: إن المشكلة الكبرى تكمن فى عدم توظيف تلك المزايا الطبيعيه التى وهبها بل أكاد أتخيل أن البعض يعوق استغلالها عن عمد أو يستغل الجزء الذى يعود عليه فقط بالنفع الشخصى!.. هل من المعقول أن لا تستغل شواطىء مصر سوى فى بعض المنتجعات السياحية للمترفين بينما لا تجد نظرة قومية لاستغلالها فى مراكز التجارة العالمية أو صيانة السفن أو استخراج الكنوز المختلفة فى باطنها.. وقس على هذا موقع مصر الجغرافى وجوها المتميز وعشرات الأمثلة التى ذكرها جمال حمدان فى شخصية مصر. إذن العيب ليس فى العمالة ولكن فى القيادة التى تأخذ بيد هذه العمالة وتستغل الإمكانيات المحيطة بها وتوجهها على أسس ومبادىء.. وقبل هذا وذاك القدوة الحسنة المتفتحة والطاهرة..

إن البعض يعجب بـ «ماوتسى تنج» الزعيم الصينى الذى مات ولم يترك سوى مكتب وسرير متواضع.. وجعل شعب الصين بكل هذا الكم يسابق الزمن.. ونحن لا نريد من يترك موقعه بلا «تركة» لأولاده، ولكننا نريد أن يترك أيضا جزءا من «التركة» لهذا الشعب!!

خاتمة

... ورغم كل ما نشر فى الصحافة سواء القومية أو المعارضة أو حتى الصحافة الأجنبية عن الفساد الذى انتشر فى قطاع الأعمال العام من اختيار قيادات من أهل الحظوة، إلا أن السيد الوزير جدد الثقة فيهم وانهالت فى الصحف من حملة المباخر وكدابين الزفة تزف البشرى بالتجديد ثلاث سنوات أخرى وعليك العفاء يامصر ... وحسبنا الله ونعم الوكيل... ولا عزاء للقيادات الشابة.. فلا مجال لها عكس ما صرح به السيد رئيس الوزراء، ولكن رؤية وزير قطاع الأعمال العام فوق كل القوانين والسلطات. واستقدام الأجانب والصهاينة وأصحاب غسيل الأموال على قدم وساق!!.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– تمهيد وإهداء	٣
– انزعوا السكين من يد هذا الوزير	٥
– القطاع العام إلى أين؟!.... أخبار ذات مغزى	١٩
– نموذج ومثال للفساد... الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما	٢٥
– الفساد فى مصر للسياحة	٤٦
– ماذا يجرى فى إيجوث والفنادق؟!	١٠٩
– من المنتزه إلى تكايا المعمورة	١٤١
– الصفقة الغامضة.. الأهرام للمشروبات	١٥٤
– موجز الأنباء فى قطاع السياحة	١٧٥
– الدفاع والحكم للقارئ	١٨١
– وثيقة الاتهام ... الاستجوابات	١٩١
– توابع الاستجواب!!	٢٣١
– تحت القبة!!	٢٣٩
– ماذا بعد بيع كافة القطاعات الوطنية؟! نماذج لعشرات الشركات الاستراتيجية	٢٤٣
– المطاحن... القطاع الذى أفلت من المساءلة..	٢٧١
– أراء وطنية مخلصة فى بيع القطاع العام والخصخصة	٢٩٧
– المحتويات	٣١٩

رقم الايداع:
٩٩/١١٩٢٤

